

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات الإقليمية



دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات
حالة مجلس السلم والأمن الإفريقي

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

طوبال سامية

إشراف:

أ.د: مكي محمد السعيد

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والإسم	الرتبة	الانتساب	الصفة
تاحي طارق	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
مكي محمد السعيد	أستاذ محاضر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا
أوعشرين ابتسام	أستاذ محاضر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
العيدي موسى	أستاذ محاضر	كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة المدية-	مناقشا
قصدي فلة	أستاذ محاضر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مناقشا
مصطفى موسى بيسان	أستاذ محاضر	كلية العلوم السياسية -جامعة الجزائر3-	مناقشا

تمت مناقشة الأطروحة من طرف اللجنة الموقرة،
على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،
بتاريخ: 17 نوفمبر 2022.

شكر وتقدير

إن الحمد لله، الذي وفق الخطى بهداه،
فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه؛ هو المولى ونعم المعين.
والصلاة والسلام على النبي المصطفى، والحبيب المرتضى،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
إلى الأستاذ الفاضل، مكي محمد السعيد،
الذي تفضل بالإشراف على إنجاز هذه الأطروحة ..
.. أسمى عبارات الشكر والامتنان على توجيهاته وآراءه وتوصياته ونصائحه؛
إلى كل أساتذتي الأفاضل بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،
والأساتذة الأكارم، أعضاء لجنة المناقشة،
عظيم الشكر والثناء والتقدير.

إهداء

إلى من ساندتني دوماً، أمي .. تقديراً وبراً ...
... حفظها الله وأطال في عمرها؛
إلى الروح الزكية الطاهرة، أبي .. شرفاً وذكرى ...
... رحمه الله وأدخله فسيح جنانه؛
إلى زوجي، رفيق الدرب والحياة .. وفاءً وفضلاً ...
... أدامه الله سنداً لنا؛
إلى ابنتاي، قرّتا عيني .. الرضا والجود، حناناً وحباً ...
... رعاهما الله، وبلطفه حباهما؛
إلى كل إخوتي وأخواتي .. منبع حياتي؛
إلى كل عائلتي، وعائلة زوجي .. شموع دربي؛
إلى كل الزملاء والزميلات.

مقدمة

عرف النظام الدولي بعد الحرب الباردة تحولات هيكلية في مفاهيم وسلوكيات العلاقات الدولية التي شكلت نمط نظام عالمي جديد، انتقلت فيه طبيعة الصراعات والتوترات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلية، اتسمت أغلبها بطابع طائفي وعرقي وإثني؛ تحولات لم يأمن منها أي حيز جغرافي في العالم، دفعت إلى إعادة رسم الخريطة السياسية العالمية، وميلاد كيانات سياسية، وأفرزت معطيات ومتغيرات جديدة مرتبطة بقواعد العولمة والتهديدات الأمنية اللاتماثلية، والتنافس لأجل السيطرة على المجالات الجيوبولتيكية الحيوية، التي أمست أهم الركائز التي تقوم عليها مبادئ ومصالح واستراتيجيات السياسات الخارجية للقوى العظمى، من خلال سعيها إلى إخضاع باقي الدول واستقطابها تحت إرادتها، بالاستعانة بقوتها ومقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية، انجر عنها آثار واضحة على بنية النظام العالمي والنظم الإقليمية والفرعية، وانهار عدة أنظمة سياسية، مست المناطق الحيوية، العربية والإفريقية، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001، والحراك العربي 2011، مع بروز مفاهيم جديدة كقيم ناعمة ارتكزت عليها العلاقات الدولية، من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد والتنمية المستدامة، ما أدى إلى بزوغ منظور جديد في المفاهيم والنظريات والمقاربات الأكاديمية الرامية إلى خلق وبناء مسار إدراك مستحدث لفهم وتفسير الظواهر السياسية السوسولوجية، خاصة في شقها المتعلق بالظاهرة النزاعية والأمن بجميع قطاعاته ومستوياته، من خلال تفكيك واقع وحقائق النزاعات التي برزت فيها الهوية والانتماء العرقي والقبلي كعوامل محددة لأبعادها وموجهة لمساراتها، في حين شكلت أزمة الهوية الموضوع الأبرز في اهتمامات ودراسات الباحثين ومراكز البحث الأكاديمية في مختلف التخصصات السياسية-الأمنية، والاجتماعية-الأنثروبولوجية، وحتى الدراسات التاريخية.

تعد المنظمات الدولية والإقليمية جزءاً أصيلاً في نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة، ساهمت هذه المنظمات في العقود الأخيرة، بدرجات متفاوتة، في كفالة وأمننة النظام الدولي من التهديدات والتحديات العابرة للحدود؛ في حين أدت التحولات التي طرأت على الصعيد الأمني إلى تزايد أهمية دورها في إدارة المهام التي يتطلبها حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو مؤشر كافٍ لإدراك

دوافع إعادة هيكلة المنظمة الإفريقية القارية، وإنشاء الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية تضطلع بدور أكثر فاعلية في حل وتسوية نزاعات القارة، ومنع حدوث جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، لأجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة. فيما ساهم نمط تراكم الإنجازات إلى ترقية البنية الوظيفية البنائية للاتحاد الإفريقي أمام الواقع الجيوسياسي القائم، اعتمادا على جذور فكرية تاريخية، وجهود الزعماء والآباء المؤسسين لحركة الوحدة الإفريقية.

شهدت القارة الإفريقية حراكا غير تقليدي على هامش التغييرات المنهجية التي تلت الحرب الباردة، فقد تأثرت إيديولوجيا وإثنية وبنوييا، بسبب قواعد العولمة الملزمة، كنهج استراتيجي عالمي جديد، فرض أجنداته وأفكاره على شعوب العالم، خصوصا الشعوب المستضعفة، أضحت إفريقيا في ضوئه إحدى أبرز القارات استقطابا لاهتمام دوائر صناعة القرار والنخبة السياسية والباحثين الأكاديميين، بسبب أوضاعها السياسية والأمنية المتمخضة عن التحولات والأحداث الدراماتيكية الحادة التي عرفتتها جراء صراعات القوى الكبرى المتنافسة على مقدراتها الاقتصادية والجغرافية الحيوية، بتبني ذرائع محاربة الإرهاب الدولي ونشر الديمقراطية والقيم الحضارية الغربية، والتي عززت فتيل النزاعات في القارة؛ نزاعات أفرزت هشاشة منطق الأمن، نتج عنه خارطة القلاقل الأمنية الداخلية التي عرف بمصطلح "قوس الأزمات"، المفككة للطبيعة الاجتماعية الإفريقية العرقية-الإثنية والقبلية-، ما جعل مستوى التجانس في الأمن القومي الداخلي هشاً وضعيفاً يتأخر نحو الأفول، بعيدا عن الاندماج الاجتماعي، في ظل غياب الحلول السياسية، وبقاء ضبابية الرؤية للتنشئة السياسية والاجتماعية، وتزايد الانقلابات العسكرية، وضعف الأداء السياسي والاقتصادي الذي انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي والأمن الصحي والهوياتي والثقافي.

تضم إفريقيا موجة من الإختلالات ومظاهر فقدان التوازنات بسبب أزمة الحدود بين الوحدات الإقليمية، شكلت مصدر قلق تولد عنه المأزق الجيوبولتيكي الإفريقي؛ إفريقيا هي القارة الوحيدة التي مست موجات الاستعمار كل أجزائها وأقاليمها، خلف بعد رحيله تأثيرا جليا وبارزا من خلال تعمد زرع ألغام سياسية واجتماعية موقوتة في صورة نزاعات عرقية وإثنية، بلغت الكثير منها أوج صور العنف والدموية والتعقيد، ساهمت بشكل كبير في إبقاء الفوضى والتبعية وغياب مأسسة الدولة، وقلب قصص التعايش والتسامح بين العرقيات والقبائل التي سادت قبل الحقبة المشؤومة رأسا على عقب، فلم تكن الحدود القبلية وحتى الوطنية تشكل مصدر قلق يذكر، حيث كان التعايش العرقي ورسم الحدود خاضعا

لإملاءات اجتماعية وثقافية واقتصادية وجغرافية. بيد أن الأوضاع قد شابها تغيير تدريجي بعد الإنزال الأوربي على إفريقيا المجسد لمخرجات مؤتمر برلين 1884، فتغيرت أوضاع وعلاقات القبائل والأعراق بتغير الحدود التي إما كانت تجمعها أو تفرقها، في شكل إصرار ممنهج على رسم حدود جمعت بين الأعراق المتنافرة وفرقت أعراقا كانت متجانسة، إضافة إلى استحداث الوهم الإثني لخلق الخلاف بين عرقيات وجماعات تعايشت دون إشكال، كان أبرزها ذلك الخلاف المستحدث بين الرعاة التقليديين والمزارعين.

عرفت مرحلة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تجنيد آمال وطموحات تحقيق فكرة الوحدة الإفريقية التي راودت عقول وإدراكات القادة والمفكرين الأفارقة، التي ارتبطت بتبني العديد من المشاريع الوحدوية الهادفة إلى تعزيز الأمن الداخلي، وتجنب الأمان الإنساني للشعوب الإفريقية خطر الانهيار، وإزالة مسببات الظاهرة النزاعية في المجتمع الإفريقي، بتبني المنظمة الإفريقية لمنظور أمني يعيد الوضع الداخلي للقارة إلى وضع السلام، من خلال إيجاد الآليات الكفيلة لدرء وحل النزاعات والحروب الأهلية التي تمزق التماسك السوسولوجي وتزيد من التفكك الجغرافي.

تقرض طبيعة النزاعات شديدة التعقيد والديناميكية في العديد من حالاتها مطالب ومسؤوليات على الإتحاد الإفريقي وأجهزته المنوط بها حفظ السلم والأمن في القارة، من خلال ممارسات ونماذج تعاونية جديدة، في محاولة لتشكيل قارة أكثر سلاما واستقرارا، باعتبار مجلس السلم والأمن الإفريقي شريكا أساسيا وفاعلا مهما في الجهود الدولية التي يقودها مجلس الأمن الدولي بمعية الوكالات والتنظيمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا، من خلال لعب دور وظيفي إقليمي للوصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات وحمايتهم، والعمل على خلق الظروف اللازمة والبيئة المناسبة للوصول إلى حلول وتسويات شاملة لهاته النزاعات، وتنسيق الجهود في مواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية من خلال محاربة وتتبع الجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام والقرصنة والاتجار بالبشر.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في تحليل وتوصيف دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في القارة الإفريقية، بتبنيه لآليات جديدة تدعم جهوده في عملية إحلال السلم والأمن الإفريقي.

على هذا الأساس، نطرح السؤال المركزي الآتي:

- ما مدى فعالية إستراتيجية الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها من خلال آليته الرسمية المنوط بها تحقيق السلم والأمن في إفريقيا؟

من المشكلة الرئيسية، يمكننا تحديد الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعكس تركيبة التفاعلات المجتمعية للدول الإفريقية واقع النزاعات في إفريقيا؟
- ما مدى تأثير النزاعات الداخلية لدول إفريقيا على البيئة الأمنية الإقليمية والدولية؟
- ما هي المحددات الوظيفية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية؟
- هل إرادة التكامل الوظيفي للإتحاد الإفريقي واستراتيجياته كفيلة بتحقيق الإستقرار السياسي والأمن المجتمعي في القارة؟

فرضيات:

من خلال الإشكالية الرئيسية، التي حددت إستراتيجية الإتحاد الإفريقي اتجاه النزاعات الإفريقية في الوصول إلى مقاربات أكاديمية مقبولة، اعتمدنا الفرضيات الرئيسية التالية:

- تعتبر المفاهيم الجديدة للنزاع محددات أمنية قومية في رسم المقاربات التنظيرية وتفسير الأزمات في إفريقيا.
- أصبح الدور الوظيفي للإتحاد الإفريقي أكثر مصداقية أمام المنظمات الدولية في تسوية النزاعات، بترشيد الحوكمة وتحقيق الأمن المجتمعي والشرعية السياسية.
- فرض دور الإتحاد الإفريقي، في ظل التحديات الأمنية، ضرورة مرجوة في توسيع صلاحياته القانونية والوظيفية، ورفع إمكاناته المادية واللوجستية، لتعزيز إسهامات مجلس السلم والأمن الإفريقي، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، في احتواء الفوضى الأمنية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية في إفريقيا.
- تستجيب المنظورات الإستراتيجية للإتحاد الإفريقي في بلوغ آفاق الأهداف والغايات المعلنة، شرط توافر الإرادة السياسية لدى الدول في تجميع إدراكاتها لأجل أمن واستقرار القارة ومستقبلها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتنا اختراق الواقع الإفريقي الأمني الذي تسَلَّلت عبره عديد المتغيرات الأمنية، المستحدثة والجديدة، التي ولدت تعقيداتها وتداعياتها تعاضما في مسؤوليات وتحديات المنظمة القارية ورهاناتها، وأجبرتها على إحداث تغييرات في نهجها وهيكلها وسياساتها، نالت قطاعات الأمن والتنمية والحكم الراشد حصة الأسد فيها، فكان إنشاء مجلس للسلم والأمن القاري أبرز مظاهرها ومخرجاتها.

نسعى في دراستنا هذه إلى خلق إضافة تثري الدراسات المعدودة السابقة التي عالجت موضوع أطروحتنا، في ظل المعطيات الراهنة، وبعد مرور قرابة العشرين سنة من إنشاء مجلس السلم والأمن، بإلقاء الضوء على ما تشهده مختلف أرجاء القارة الإفريقية من نزاعات وأوضاع أمنية وإنسانية متردية، وعرض بعض الحالات النزاعية التي تدخل أو لعب دورا في معالجتها، ما سيحدد لنا أهليته وقدرته في تسويتها ودرء مخاطرها وتهديداتها وإرهاصاتهما؛ مع البحث والتدقيق في حجم التحديات والمعوقات الكابحة لجهوده ومسايعه في تأدية أدواره ومهامه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح أبرز المفاهيم الجديدة التي طرأت كمتغيرات على واقع النزاع في إفريقيا، وتحديد أصول المصطلحات المرتبطة بمفهوم الأمن والسلم، وتقنيك تلك المشابهة لمفهوم النزاع، أو المرتبطة به.
- الإطلاع على بنية وأدوار ومهام المنظمة الإقليمية الإفريقية، وعلاقاتها بالمنظمات الدولية والجهوية الأخرى.
- إبراز أهم المواد الواردة في البرتوكول المنشئ للمجلس والمنظمة لعمله، والوقوف على مدى فاعلية دوره وجهوده في تسوية النزاعات الإفريقية.
- الكشف عن المعوقات والتحديات التي واجهت وتواجه الإتحاد الإفريقي في القيام بدوره وممارسة مهامه على أرض الواقع.

مناهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر، ولإثبات فرضية البحث وفق منهج علمي، تقتضي الضرورة تحديد المنهجية المتبعة كأداة للتوصل إلى نتائج منطقية، الأمر الذي دفع بنا إلى الجمع بين عدة مناهج، بسبب تداخل وتشعب معطيات الظاهرة موضوع البحث؛ حيث تم الإعتماد على المناهج التالية:

المقرب التاريخي: اعتمدنا على المقرب التاريخي من أجل ضبط منظومة الواقع الإفريقي حول ما وقع ويقع من أحداث على الساحة الإفريقية، واسترداد المرجعية التاريخية للحقبة الاستعمارية والمنظمة القارية.

المقرب الوظيفي: يساهم هذا المقرب في تحليل البنية والوظيفة فوق القومية للفواعل الرئيسية في القارة الإفريقية، الإتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن، المنشأين لإيجاد ظاهرة تكاملية لقطاعات سيادية بين الدول القومية، والتعبير عن المتطلبات والمطالب الأساسية التي تستجيب للاندماج والتكامل الوظيفي.

منهج دراسة الحالة: ضمن التطبيقات العلمية، ولأجل استقراء الواقع الإفريقي، اعتمادا على المقاربات التحليلية والتفسيرية، يأتي منهج دراسة الحالة كأداة علمية عملية، تكفل لنا إجراء إسقاط للدراسات والأبحاث الأكاديمية حول النزاعات الإفريقية على الوقائع الميدانية، أو الظاهرة محل الدراسة، من خلال تمحيص الجهود الميدانية للاتحاد الإفريقي وآلياته الأمنية في مسارات النزاعات التي تناولتها الدراسة كنماذج.

إضافة إلى مقرب الدور، والمقرب المؤسسي، اللذين -لارتباطهما الأصلي بموضوعنا-، سيتم التطرق إليهما ضمن أدبيات الدراسة.

الدراسات السابقة:

تناولت هذا الموضوع عديد الدراسات والبحوث العلمية، بعضها اقتربت بصورة موضوعية من إشكالية البحث، والأخرى إما أغفلت الحديث عنها، أو تجاوزت بعض متطلباتها.

على أعقاب دراسات سابقة، نستعرض القضايا والموضوعات التي ركزت عليها بعض هذه المراجع والدراسات، لتوضيح إمكانية الاستفادة منها في موضوع الدراسة.

(1) عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية (2007). بلغ عدد صفحات الكتاب 421 صفحة، موزعة على خمسة فصول. تناول الفصل الأول دور منظمة الوحدة الإفريقية وهياكلها وأجهزتها وتقييم مهامها؛ أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى أهمية دور الإتحاد الإفريقي في مختلف المجالات والقطاعات؛ بينما جاء الفصل الثالث لبيان التحديات التي واجهت صناع القرار الإفريقي في إنشاء أجهزته، خصوصا جهازه الأمني؛ في حين تضمن الفصل الرابع مقارنة تفصيلية، هيكلية ووظيفية، بين الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي؛ قبل أن يتناول الكاتب في الفصل الخامس الإستراتيجية الإفريقية للتنمية، ومبادرة النيباد؛ ليختتم الدراسة بتقييم قدرة الإتحاد الإفريقي في مواجهة تحديات العولمة والتهديدات الأمنية.

اقترب مضمون هذا الكتاب من موضوع دراستنا في جزئه المرتبط بجهود الإتحاد الإفريقي، بيد أن الكاتب قد ارتكز في تحليله للموضوع على دراسة مقارنة بين جهود المنظمة الإفريقية في صيغتها، ومقارنة ذلك مع منظمة الإتحاد الأوروبي. في حين أن الدراسة قد تناولت بإسهاب جهود المنظمة القارية عبر مبادرة النيباد؛ مع غياب نموذج كدراسة حالة.

(2) ضمن صفحات بلغ عددها 322، وبابين، يعد كتاب إفريقيا السلم والنزاع (2010)، الذي حرره ديفيد ج. فرانسيس، وترجمه عبد الوهاب علوب، أكثر المراجع قربا للغاية من دراستنا، لما تضمنه من مواضيع تقاسم كتابتها مجموعة من الباحثين، شكلت أغلبها مرجعا مهما لعناصر دراستنا. تضمن الباب الأول المقاربات المحلية والذاتية المنشأ لبناء السلم وإدارة النزاع، الذي فُكك فيه مصطلحات السلم، وتحليل مسببات النزاع، لتحديد مرتكزات ومكانة بناء السلم في إفريقيا؛ أما الباب الثاني فقد خصص لقضايا السلم والنزاع في إفريقيا، بإبراز مفهوم وأهمية العدالة الانتقالية في إفريقيا، من خلال الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الذي أعاقته مبررات سلبية تمحورت حول إبقاء الفقر والنزاعات الاجتماعية، والعولمة التي أعطبت تحقيق الأمن البشري في إفريقيا، ما أضفى الضبابية على مستقبل السلم في القارة.

(3) الفاتح الحسن المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا "دراسة في أسباب الظاهرة وأثارها" (السودان، الكونغو، روندا، بورندي، الصومال) نماذجاً، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، إشراف أبو القاسم قور حامد (2014).

أتت الأطروحة في 233 صفحة، تضمنت ستة فصول؛ خصص الفصل الأول منها للإطار العام، والدراسات السابقة، والمصطلحات؛ واحتوى الفصل الثاني على دراسة للحروب والنزاعات في إفريقيا؛ أما الثالث فقد تناول فيه حالات الحروب الأهلية في إفريقيا؛ ليعرج في الفصل الرابع على إبراز عوامل نشأة ظاهرة الحرب الأهلية في إفريقيا؛ في حين عالج الفصل الخامس آثار النزاعات والحروب الأهلية؛ ليختم دراسته في الفصل السادس بتناول دور المجتمع المدني في تعزيز السلام.

ركز الباحث في دراسته على استقصاء وبحث ظاهرة النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا، ونشأتها وآثارها الأمنية؛ تناول العناصر التي أثرت في تشكيل العقلية والمكونات الفكرية الإفريقية، ومساهمتها في انتشار النزاعات والحروب الأهلية، في ضوء عديد الحالات النزاعية التي تعرضت لها الدراسة؛ ليتوصل فيها الباحث إلى نتائج تضمنت ضرورة مضاعفة جهود ومساعي المنظمات الإفريقية، على رأسها الإتحاد الإفريقي، في سبيل حل النزاعات في إفريقيا، ومعالجة ما نتج عنها من تهديد لأمن واستقرار وسلام القارة.

(4) كتاب "الإتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات" (2015)، للدكتور مهند الندوي، الذي احتوى على 289 صفحة، موزعة على أربعة فصول. تناول الفصل الأول الإطار المؤسسي للإتحاد الإفريقي، من خلال استعراض مؤتمرات تأسيسه، وأهدافه ومبادئه، وأجهزته وآلياته المنوط بها تعزيز التنمية وتسوية نزاعات القارة؛ أما الفصل الثاني فقد خصص لمضامين الأزمة الصومالية، في ضوء نشوبها وتطوراتها وتعقيداتها؛ في حين شمل الثالث الجهود الدولية والإقليمية لحل الأزمة؛ بينما تضمن الفصل الأخير تحليلاً لإدارة الإتحاد الإفريقي للأزمة الصومالية.

تطابق موضوع هذا الكتاب مع موضوع دراستنا، في حين أن الكاتب ارتكز في دراسته على حالة واحدة كأمثلة، تمثلت في الأزمة الصومالية، سعى من خلالها إلى إبراز جهود الإتحاد الإفريقي والجهود الإقليمية والدولية في معالجتها.

النطاق الزمني والمكاني للدراسة:

تركز الدراسة على تحليل سبل حل وتسوية النزاعات الواقعة في الحيز الجغرافي للقارة الإفريقية، ودور المنظمة الإفريقية في ذلك، خلال المرحلة التي تزامنت وتلت إعادة هيكلة المنظمة الإفريقية وتحويلها إلى منظمة الاتحاد الإفريقي (من 2001 حتى انتهاء فترة الدراسة).

تحديد مفاهيم بعض المصطلحات:

يرتبط كل مفهوم من هذه المفاهيم بمرحلة معينة من مراحل تسوية وحل النزاع، والتي تنطلق من الدبلوماسية الوقائية وتنتهي ببناء السلام.

الدبلوماسية الوقائية (Preventive diplomacy): يشير هذا المفهوم عموماً إلى كل تلك الإجراءات والأعمال التي المتخذة والمتبعة في سبيل درء نشوب النزاعات بين الأطراف، أو منع تصاعد النزاعات القائمة، أو وقف انتشارها وامتدادها عندما تقع؛ وتشمل هذه الإجراءات جميع الأساليب والوسائل التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (الوساطة والتوفيق والتحكيم والمساعي الحميدة).

حفظ السلام (Peacekeeping): يدل هذا المفهوم إلى تلك النشاطات والأفعال العسكرية التي تلجأ إليها الأطراف المتدخلة بعد فشل الوساطات الدولية والإقليمية، وحتى الداخلية، في وضع حد للنزاع القائم، الذي يبلغ مستوى تهديد الأمن الإنساني، وذلك عن طريق إرسال قوات عسكرية تحت غطاء أممي أو منظمة إقليمية، من أجل إحلال السلام وصون الأمن الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

فرض السلام (Peace enforcement): يرتبط هذا المفهوم أساساً باستعمال وسائل الإكراه بما فيها القوة العسكرية في عملية تسوية النزاع، ويتم اللجوء إليها أثناء حدوث نزاعات تضحى فيها مهمة حفظ السلام غير عملية، خاصة إذا تعرضت القوات والبعثات الدولية الموكلة إليها مهام حفظ السلم إلى هجوم من قبل طرف أو عدة أطراف.

صنع السلام (Peacemaking): يشير هذا المفهوم إلى تلك النشاطات التي يتم فيها استخدام كل الوسائل الدبلوماسية، الرسمية وغير الرسمية، لإقناع أطراف النزاع بالامتنال لوقف الأعمال العدائية والقتالية، والقبول بالجلوس على طاولة المفاوضات لتسوية النزاع.

بناء السلام (Peacebuilding): يرتبط مفهوم بناء السلام أساساً بعمليات إصلاح البنية التحتية، وبناء المؤسسات في الدولة الخارجة من النزاع، وإطلاق برامج تعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل خلق الظروف الملائمة لتحقيق السلام، وضمان عدم العودة إلى النزاع.

الأمننة: تعد نظرية الأمننة إحدى النظريات الأساسية التي برزت في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة والعلاقات الدولية، وأكثرها ترويجاً لمفهوم وتطوير الأمن. تشير الأمننة إلى ذلك البناء متعدد المستويات والعناصر، المستطرد للتهديد، وأن افتراضها لمنظومة الأمن يكمن في اعتبار الأمن كفعل خطاب وتحويل المواضيع إلى مسائل أمنية؛ أي أن أمننة القضايا يعود بالضرورة إلى مسألة وجودية تمس الأفراد؛ ويكون مفهوم الأمننة أكثر قابلية ونجاحاً حين تكتسب القضايا المؤمنة قبولاً لدى الجمهور، ما يمنح لصناع القرار الحق في اتخاذ تدابير استثنائية لضمان بقاء الموضوع المرجعي للأمن.

الأمن الإنساني: ينظر لمفهوم الأمن الإنساني على أنه الأمن المركز على الفرد، يركز أكثر فأكثر على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد؛ أي أن يكون الإنسان بأمن من الحرمان الاقتصادي، وتمتع بنوعية حياة مقبولة، مع ضمان الأداء للحقوق الإنسانية الأساسية. فهو إذا مفهوم يضع الإنسان في قلب السياسات الأمنية؛ كما أنه غير منحصر في نطاق الدولة، بل يتعلق بالأمن الشامل على المستوى العالمي، مستوجبا التعاون، وليس التصادم، بين مختلف الفواعل على الساحة العالمية.

الأمن المجتمعي: مفاده اختفاء كل مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئية لدى المواطنين، فرادى والمجتمع ككل، فهو يركز على مبدأ خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية، الدينية، اللغوية، والعرقية)، وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل.

الأمن القومي: يشير إلى الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها ضمن المجتمع الدولي، بما يتواءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا، لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتوفير الحماية للشعب، بناء على تخطيط استراتيجي مدروس يحقق الأهداف والغايات المرجوة.

المأزق الأمني: هو إحدى وحدات التحليل الرئيسية في النظرية الواقعية الجديدة، إذ يرى جون ميرشايمر (John Mearsheimer) أن المأزق الأمني يعكس المنطق الأساسي للواقعية الهجومية. ويمكن جوهر مفهومه في أن إجراءات الدولة المتخذة في زيادة أمنها عادة ما تقلص أمن الدول الأخرى؛ والنتيجة هي أن حرص الدولة على زيادة فرصها في البقاء سوف يؤدي بالضرورة إلى تهديد بقاء الدول الأخرى.

التهديدات اللاتماثلية: تكون التهديدات اللاتماثلية أو اللاتناظرية غير المتكافئة بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة والتعداد؛ وبناءا عليه، تكون التهديدات اللاتماثلية وسيلة للتعويض عن النقص في الموارد للطرف الضعيف، الذي يستخدم التهديد من خلال اعتماد أساليب ووسائل متعددة؛ فاللاتناظر أو اللاتماثل هو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم لرفع حجم الإضرار به، وهو ما تلجأ المجموعات المسلحة إليه، بالاعتماد على تكتيكات واستخدام وسائل وأساليب غير متماثلة لنقادي قوة الخصم في المواجهات المفتوحة، وجره إلى المواجهة في ميدان موام له.

تقسيمات الدراسة:

تم التطرق لموضوع هذه الدراسة بناءا على خطة منهجية اعتمدت على أربعة فصول، عالجت عناصر موضوعية، وفق تحليل منهجي لواقع المتغيرات والأحداث، وصولا إلى خاتمة ونتائج.

خصص الفصل الأول في هذه الدراسة لوضع إطار نظري وتأصيلي للمفاهيم والمتغيرات المرتبطة بجوهر الموضوع، تناولنا في مبحثه الأول الإطار المفاهيمي للنزاعات والطرق السلمية لتسويتها؛ بينما تضمن المبحث الثاني مقاربات نظرية في حل وتسوية النزاعات الدولية؛ أما المبحث الثالث فقد خصصناه للتعريف بالإتحاد الإفريقي وهيكلته، مع التركيز على جهازه الرئيسي المسند إليه

حفظ السلم والأمن القاري؛ لنعرج بعد ذلك في المبحث الرابع إلى تبيان طبيعة علاقات الإتحاد الإفريقي بالمنظمات الدولية والفرعية ذات الصلة في بناء السلم والأمن الإفريقي.

تضمن الفصل الثاني معضلة تنامي الظاهرة النزاعية في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن القومي الإفريقي، من خلال تسليط الضوء على ظاهرة النزاعات في إفريقيا وتوضيح طبيعتها في المبحث الأول؛ وحصر أهم أسبابها وخلفياتها في المبحث الثاني؛ قبل الغوص، في المبحث الثالث، في توضيح انعكاساتها وتداعياتها وارتداداتها على الأمن الإفريقي وتقنيك الأمن المجتمعي؛ بينما تطرقنا في المبحث الرابع إلى تجاذبات حلول أزمة مالي ودو الجزائر في تسويتها، كنموذج لإبراز سبل ودوافع اللجوء إلى الآليات القسرية لفض النزاعات الدولية.

انتدبنا الفصل الثالث لنتناول فيه نماذج لحالات عملية تبرز دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية وحل النزاعات الإفريقية، فتم تسليط الضوء في المبحث الأول على خلفيات ومسارات أزمة دارفور ونمط تدخل المجلس في حلها؛ بينما تضمن المبحث الثاني دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الحدودية، متخذين نزاعي الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وبين التشاد والسودان، نماذج لذلك؛ قبل التطرق في المبحث الثالث لأزمة الصومال كنموذج لإدارة المجلس للنزاعات السلطوية، والجهود الإفريقية في تسويتها؛ في حين جاء المبحث الرابع لتبيان دور وجهود الإتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الإرهابية في القارة.

الفصل الرابع، والأخير، تضمن تحليلاً لإستراتيجية الإتحاد الإفريقي في مجال إحلال السلم والأمن القاري، آثرنا لأجل ذلك أن نخصص المبحث الأول لتوضيح الدور الوظيفي للإتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام، لنعرج في المبحث الثاني إلى إبراز جملة الإنجازات التي حققها، والعراقيل التي تواجهه في ظل النزاعات والصراعات الإقليمية؛ بينما تضمن المبحث الثالث دور الإتحاد الإفريقي في صياغة الأبعاد الجديدة للأمن القاري؛ في حين حاولنا في المبحث الرابع استقراء مستقبل المنظمة الإفريقية في حل وتسوية نزاعات القارة، وحفظ الأمن والسلم والاستقرار، وموقعه في تنمية القارة.

الفصل الأول

النزاع وإفريقيا تأصيل نظري ومفاهيمي

فرضت الأحداث الدولية بعد الحرب الباردة والتحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية تغييرا صوب مفاهيم جديدة تحديثية بنظام قواعد العولمة، كمنهج غربي للتبشير بنظام عالمي جديد، فظهرت على الساحة العلمية مقاربات شمل منظورها إعطاء تفسيرات لقواعد الاشتباك في تحليل النزاعات التي تلتهب فيها الحروب الأهلية في المجالات الحيوية مثل القارة الإفريقية. فالظاهرة النزاعية في المجتمع الإفريقي قد أوعزت للمنظمة الإفريقية تبني منظور أمني يعيد الوضع الداخلي للقارة إلى بناء السلم الإفريقي، من خلال إيجاد الآليات الكفيلة لحل وتسوية النزاعات والحروب الأهلية التي تمزق التماسك السوسولوجي وتزيد من التفكك الجغرافي، والتي أثرت عليها نزاعات وصراعات مصالح القوى الكبرى، متبينة ذرائع محاربة الإرهاب الدولي وصدام الحضارات ونشر الديمقراطية والقيم الحضارية الغربية.

يعتبر الإتحاد الإفريقي المرجعية الشرعية الوحيدة في احتواء الأوضاع السياسية التي تعصف بالأمن القومي لشعوب المجتمع الإفريقي، وهو ما يعني إيجاد الوسائل الضرورية، وتبني إرادة سياسية سيادية، واستقلالية قراراتها الذاتية.

من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحديد دور الإتحاد الإفريقي، ومن خلاله مجلس السلم والأمن الإفريقي، في تعامله مع كافة أشكال النزاعات في إفريقيا، وتفكيك مسبباتها، واحتواء تصعيدها، وطرق حلها وتسويتها، من خلال تبني المفاهيم العلمية لطبيعة النزاعات وأنواعها، والنظريات النزاعية، كمقترح تحليل مركب الأمن الإقليمي، كمقاربة تفسيرية لوظيفة الإتحاد الإفريقي، ونظرية الدور من خلال أداء الوحدات السياسية في تفعيل البعد السوسولوجي في احتواء الأمن القومي الداخلي لشعوب المجتمع الإفريقي، وتجنبيها الحروب الأهلية والتفكك الجغرافي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاع.

يغيب الإجماع بين الباحثين والمختصين في تحديد مفهوم النزاع الدولي بسبب المآلات المؤدية إليه والنتائج المتمخضة عنه، ويبقى الجدل حول تأطير مفهومه وتوحيد تعريفه قائما بسبب تنوع المفاهيم وتقاربها، إذ يلاحظ الدارس بروز عديد النظريات المفسرة للنزاع والمصطلحات المرتبطة به، بسبب اختلاف مدارس وتوجهات المنظرين في هذا الحقل.

يتصف علم دراسة النزاع بالديناميكية والتغير كغيره من مجالات الدراسة في العلوم الاجتماعية، مرده التطور المستمر للتصورات والنماذج الحديثة للنظريات السياسية، بالإضافة إلى تعدد القضايا الدولية الحديثة التي تدفع إلى البحث والتطوير المتواصل بغية خلق الحلول العلمية الملائمة لها، على اعتبار أن النزاعات هي بمثابة ظاهرة اجتماعية إنسانية بالدرجة الأولى، تتجلى في كونها وسيلة تعتمد عليها الدول لتحقيق مصالحها، ويظهر ذلك حتى قبل ظهور المجتمع الدولي في شكله الحديث.

المطلب الأول: مفهوم النزاع.

يمتاز النزاع بأبعاده المعقدة، وأسباب نشوبه المتداخلة، وتفاعلات متشابكة في المستويات والتأثير من حيث المدى والحجم ودرجة العنف، وهو ما يجعل من إيجاد تعريف محدد وموحد له أمرا مستعصيا⁽¹⁾.

الفرع الأول: تأطير مفهوم النزاع والمفاهيم المرتبطة به.

تباينت المدارس والنظريات في تأطير وتفسير النزاع، اختلف جراءها الدارسون والمختصون الأكاديميون في تحديد تعريف جامع له، ظهر الخلاف أيضا حتى في شبهه وفوارقه مع المفاهيم المرتبطة به.

أولا/ تعريف النزاع:

1/ في الجانب اللغوي: جاء معنى النزاع في قاموس الهدى مشتقا من نازع نزاعا ومنازعة، فتقول فلان نازع فلانا في كذا أي خاصمه وغالبه، وتنازع القوم أي اختلفوا، وتنازع القوم الشيء أي

(1) إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، مطبعة جامعة الكويت، 1982، ص 213.

تجاذبوه⁽¹⁾، بينما جاء معنى النزاع في قاموس العرب مشتقا من كلمة نزع، فنقول نزع الشيء أي ينزعه نزعا فهو منزوع ونزيع، وانتزعه أي اقتلعه، والمنازعة هي المجاذبة في الأعيان والمعاني، والنزاعة والمنزعة أي الخصومة، والمنازعة في الخصومة أي مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيها الخصمان، وقد نازعه منازعة نزاعا أي جاذبه في الخصومة⁽²⁾.

في دوائر المصادر اللغوية، يعرف النزاع على أنه "إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد معارضة شيء ما"، أو أنه "المنافسة أو المجادلة أو السجال حول شيء ما أو بخصوصه"، كذلك يتمحور النزاع حول مقصد الشيء أو عليه أو معه، خصوصا إذا كان النزاع بارزا ولفترات ممتدة، إذ يعرف النزاع أيضا بأنه "جدال أو شجار يكون بصفة خاصة ذو طبيعة رسمية بين جماعة أو منظمة وبين جماعة ومنظمة أخرى"⁽³⁾.

بناءا على ما ذكر، فإن النزاع في شكله هو توصيف لوضع بين كيانيين، أو مجموع كيانات مجتمعية، بلغ درجة الانسداد، وغابت فيه طرق التواصل، وانحصر ما هو مشترك بينهم في مقابل تزايد الخلاف واشتداده، ليصل هذا النزاع أوجه إلى استعمال العنف المادي والمعنوي، ولا ينتهي هذا الوضع إلا بتغلب طرف على الآخر⁽⁴⁾.

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا"⁽⁵⁾.

يتبين مما سبق أن النزاع مرده تضارب وتناقض في الآراء والوجهات والرغبات بين طرفين أو أكثر حول الشيء محل النزاع⁽⁶⁾.

(1) إبراهيم القلاني، قاموس الهدى، الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، دس، ص 51.

(2) أبي الفضل، جمال الدين محمد بن أكرم، ابن منظور "قاموس لسان العرب"، بيروت، دار صابر، م8، 2003، ص 149.

(3) حسين أحمد الطراونة، ماجد عبد المهدي المساعدة، إدارة التفاوض وحل النزاعات، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 197.

(4) عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 9.

(5) سورة النساء، الآية 59.

(6) بشارت رضا زنكة، دور المبعوث الأممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي "دراسة لدور الأمم المتحدة في إطار تطبيق الدبلوماسية الوقائية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر"، بيروت، منشورات زين الحقوقية، 2013، ص 70.

2/ في الجانب الاصطلاحي: إمعانا في التعاريف المتعددة للنزاع الدولي والأبحاث المنجزة من المفكرين المهتمين به، نستخلص أن للنزاع منظورين أساسيين، الأول موضوعي والثاني ذاتي⁽¹⁾، ففي حين يرى المنظور الأول أن النزاع وضع تتعارض فيه المواقف بين الأطراف المتنافسة التي تسعى إلى الاستحواذ على مواقع ترغب فيها الأطراف الأخرى، ينطلق المنظور الثاني من دراسة ذاتية وخصوصية كل طرف من حيث مدى إدراكهم لموضوعية أفعالهم النزاعية⁽²⁾، فالتناقض بين مصالح الكيانات البشرية قائم منذ القدم، إذ أن ظاهرة النزاع أو الصراع قبل أن تكون إنسانية، هي ظاهرة طبيعية مرتبطة بالوجودية والذاتية وسبل المحافظة عليهما، وما ارتبطت بالإنسان والإنسانية إلا لكونها مرتبطة بالهدف والفعل المتأئين من الإرادة والهدف كفعلين عقلانيين، دوامها مرتبط ببقاء الإنسان واستمرار وجوده على وجه الأرض⁽³⁾.

وصل النزاع في تفسير مفهومه الى وصف لكل حالة يغيب فيها التوافق بين مصالح الكيانات أو الجماعات، إذ يجزم أتباع التصور الموضوعي على أن النزاع هو حالة طبيعية فطرية تؤول فيه حصيلة النزاع الى الصفرية؛ بينما يرى أتباع التصور الذاتي النزاع على أنه حالة إدراك مكتسبة يغلب عليها الطابع الأناني، والتي بمجرد التنازل عنها تؤول حصيلة النزاع إلى الغير الصفرية، مؤكدين على أن للأطراف القدرة على تحويل النزاع إلى تعاون.

إن الإشكال البارز في تحديد مفهوم واضح للنزاع يكمن في المستوى الذي يقع فيه ذلك التضارب في المصالح، فقد يبقى هذا التضارب في المستوى الأدنى المقبول، وقد تزداد حدة هذا التضارب الى المستوى الذي يشير إلى استعمال العنف وتبني الخيار العسكري أو التهديد به، وبالتالي يضعنا هذا التحليل أمام نوعين من النزاعات، النزاعات الكامنة، والنزاعات المعلنة. فهل يقع النزاعان ضمن نفس مفهوم النزاع، أم أن النزاعات الظاهرة هي فقط من تحمل هذه الصفة؟⁽⁴⁾

قد يشير مصطلح النزاع إلى "وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية، أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، تتخبط في تعارض واع مع

(1) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار هومة، ط1، 2008، ص 10.

(2) حسين قادري، النزاعات دولية "دراسة وتحليل"، الجزائر، دار منشورات خير جليس، ط1، 2007، ص 11.

(3) سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات "إطار نظري"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014، ص 54.

(4) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية "دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور (2003-2014)"، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018، ص 8.

مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كلا من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك⁽¹⁾. يربط هذا الوصف النزاع بالأهداف التي يحاول كل طرف تحقيقها وما ينتج عنها من تناقض قد يولد أفعال عنف بين أطراف داخلية داخل الدولة، أو بين الدول المتمسكة بمصالحها، فالنزاع في أصله حالة مجتمعية تتولد بين فئاته وطبقاته، يستدعي وجود حد معقول من التوازن بين القوى التي تنتمي إليها هذه الفئات والطبقات، كي لا ينتقل النزاع من نزاع كامن إلى نزاع معن⁽²⁾.

يستخدم الفكر الأنجلوسكسوني في تفسيره للنزاع مفهومين مختلفين، conflict وdispute، الأول هو السعي وراء تحقيق الأهداف واستخدام الوسائل السلمية أو القوة الجبرية، أما الثاني فيميل إلى التفاوض حول تحقيق المصالح وتسويتها بالاتفاق الودي⁽³⁾. بينما يجزم الفرنكوفونيون والاسكندنافيون على أن للنزاع مفهوم واحد هو conflict أو conflit، يتحدد توظيفه ودلالته وفق الوسائل المستخدمة فيه، وحجم النتائج المترتبة عنه⁽⁴⁾.

يعرفه يوهان غالتونغ (John Galtung) بأنه "حالة تناقض بين أهداف الدول، أو بين قيم الفاعلين في النظام الاجتماعي، ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف"؛ أي أن النزاع هو وضع يسعى فيه أطرافه إلى تحقيق غاياتهم أو مصالحهم المتعارضة حول نفس الموارد وضمن نفس الزمن⁽⁵⁾؛ في حين يشير إليه كوينسي رايت (Quincy Wright) على أنه "أداة تستخدم في عملية تسوية التناقضات في الأهداف أو القيم"⁽⁶⁾. وقد لخص الخرجي في كتابه "العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات" النزاع على أنه "الخلاف الذي ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو حادث معين، أو بسبب وجود تعارض في مصالحهما السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية"⁽⁷⁾.

-
- (1) جيمس دروتي، روبرت بالاستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص140.
 - (2) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص8.
 - (3) محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام** "مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر"، ج1، الجزائر، دار هومة، 2003، ص337.
 - (4) عدنان السيد حسين، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، بيروت، مطبعة سيكو، ط1، 2001، ص19-20.
 - (5) سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص61.
 - (6) نفس المرجع، نفس الصفحة.
 - (7) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي "الصراع والمستقبل"**، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص31.

في العام 1968، قدم الباحث الاجتماعي كوزر لويس (COSER Lewis) تعريفاً شاملاً للنزاع الاجتماعي، إذ يقول أنه "يمكن أن نعرف النزاع الاجتماعي بأنه صراع على منفعة معينة أو على السلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة، بل تتعداها إلى تحييد الأضرار، أو التخلص من المنافس الآخر"⁽¹⁾.

يتجسد النزاع في أشكال عديدة ومتنوعة، تأخذ سمة العنيفة مثل العدوان والقتل والحروب الإعلامية، أو كامنة كالحقد والكراهية، أو ضمنية كالتمييز في التعليم والممارسات المجتمعية الفاصلة بين الأفراد من حيث الأصل أو العرق أو اللون أو العقيدة؛ وقد عرف مفهوم النزاع تطوراً في المفاهيم وتعدداً في الأشكال، حيث أضحت المفهوم يشمل -إضافة إلى الحرب- كل حالة غير سلمية تنشأ نتيجة تضارب في المصالح والأهداف، كالإضرابات وأعمال الشغب، حيث يفصل جوزيف هيرميز (Joseph N. Hermiz) وجود سبعة أنواع من النزاعات، هي النزاعات الخاصة، والنزاع المدني، والإضرابات، والمؤامرات، والنزاعات الداخلية، وتقييد المجتمع بتقاليد وأعراف محافظة، والحرب الدولية. وقد ارتبطت بأنواع النزاع وسائل عديدة، كالاستمالة والإقناع والدعاية والمقاطعة والتظاهر والابتزاز والتمرد والعصيان والتحرش والتهديد والإرهاب والعمليات الثورية والحصار والعمليات العسكرية، وهي وسائل بمثابة أنماط من التكتيك المستعمل في النزاعات بشكل عام⁽²⁾.

هنالك وجهان فقط للنزاع بغض النظر عن عدد الأطراف المتدخلة فيه، فالوجه الأول هو النزاع الذي ينشأ من أجل منفعة نادرة، وهو نزاع موضوعي واقعي يسعى في الأساس إلى بلوغ أهداف خارجية؛ أما الوجه الثاني فهو نزاع وهمي غير واقعي مرتبط بسلوكيات صانع القرار، مرده اضطراب نفسي كامن، راحته تكمن في إثارة عمل عدائي دون الاكتراث لتحقيق أهداف خارجية؛ ويفسر هيرميز ذلك في أن العامل الأساسي في النزاع الاجتماعي هو الاعتقاد المؤكد لدى طرف بأن الطرف الآخر هو بمثابة عائق للحصول على المنافع التي يرغب فيها، وبالتالي يجب تحييده أو إزالته بكل الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة ضده.

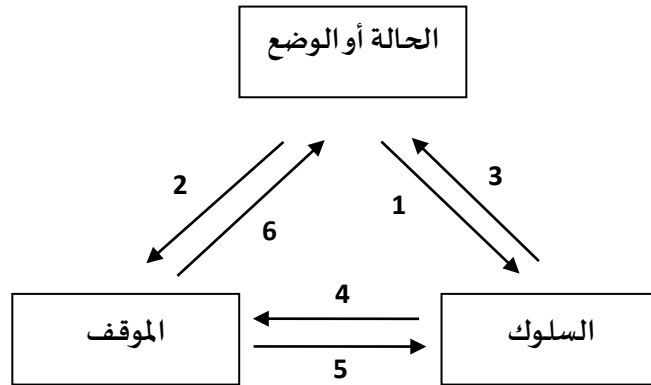
(1) كمال حماد، النزاعات الدولية "دراسة قانونية دولية في علم النزاعات"، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص 10.
(2) نفس المرجع، ص 11

تبرز تركيبيتين أساسيتين من خلال التكتيكات المتبعة في النزاع، فالأولى تظهر من خلال أفعال وتحركات وحدات عسكرية، نقابات عمالية، تنظيمات سياسية أو اجتماعية، وهي في الغالب تنظيمات وجماعات غير رسمية، أما التركيبية الثانية فتتجلى من خلال أفعال السلطة المحتكرة للمنافع، التي يرى فيها مناوئو السلطة تهديدا لهم.

لا يجب تعريف النزاعات ببساطة من حيث ارتباطها فقط بالعنف كسلوك أو العداء كموقف، بل يجب أيضا تضمين عدم التوافق أو الاختلافات في الموقف حول قضية أو مجموعة من القضايا (positions Opposed). وفقا لميتشل، يتكون هيكل النزاع من ثلاثة أجزاء، هي الوضع والسلوك والموقف، والتي تتفاعل وتخلق النزاعات بين الجهات الفاعلة، حيث يبسط هيكل النزاع في نموذج ميتشل الواقع المعقد بطريقة مفهومة.

نموذج 1: هيكل النزاع

نموذج ميتشل⁽¹⁾



1/ يؤثر الوضع على السلوك في حالات الفشل أو النجاح في تحقيق الأهداف، فيولد الأول إحباطا والثاني نشوة، فيؤديان كلاهما إما إلى إحباط وإما إلى رغبة في الوصول إلى هذه الأهداف. بينما يؤثر الوضع على الموقف من خلال توافق الأهداف أو عدمه مع تطلعات كل طرف، فإما يزيد ذلك من حالة الشك، أو يعزز حالة الثقة بين الأطراف.

1) Niklas L.P. Swanström, Mikael S. Weissmann, **Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: a conceptual exploration**, Uppsala, Sweden, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies, 2005, p 08

2/ يتأثر الوضع بالسلوك بتزايد مطالب طرف ما في حال انتصاره، بينما قد يؤدي التدمير إلى مزيد من الكراهية في صورة تأثير السلوك على الموقف.

3/ تسهم التوقعات المنبثقة عن المواقف في تحديد سلوك الفاعلين، وتترجم هذه التوقعات من خلال الخطط الموضوعة والتدابير والإجراءات المتخذة.

في خضم كل هذا، يخلق العنصر التنافسي نزاعا، ويخلق العنصر التعاوني حوافز للتفاوض على عقد اتفاقيات. فالنزاعات تميل إلى الحدوث حتى عندما يكون لدى الأطراف المعنية أهدافا متوافقة للغاية.

يعرف الباحث السويدي نيكلاس سوانستروم (Niklas L.P. Swanström) النزاع بأنه "تلك الاختلافات الملحوظة في المواقف حول قضية بين طرفين أو أكثر في نفس الوقت من الزمن"⁽¹⁾. ويعرف النزاع عموما بأنه وضع يسعى فيه طرفان أو أكثر للحصول على نفس الموارد النادرة في نفس الوقت؛ إلا أن عديد الباحثين قد اتفقوا بشكل عام على أهمية عامل الوقت، وأنه يجب أن يكون هناك أكثر من جزء واحد متضارب لبلوغ مستوى النزاع. وما يثير القلق هو مصطلح الموارد النادرة، فالنقطة المركزية في هذه الحجة هي الندرة، ولكن يجب أيضا تضمين الموارد في المناقشة، فقد أشار بيتر فالنستين إلى أن الموارد ليست ذات طبيعة اقتصادية فحسب، وأن المصطلحات قد تهمل النزاعات التي تتطوي على التوجه الاقتصادي والأمن البشري والبيئة والقضايا التاريخية، وما إلى ذلك؛ هذه النزاعات لا تتعلق بالضرورة بالموارد، وعندما تكون كذلك، فإن هذه الموارد لا يقتضي الأمر أن تكون نادرة بالضرورة. علاوة على ذلك، فإن النزاع يعتمد في كثير من الحالات على التصورات وليس على المواقف أو السلوك كما تم تعريفه بشكل عام، وبالتالي فإن مفهوم النزاع يجب أن يتضمن الإدراك كمفهوم مركزي، لأن النزاعات ونوايا الخصم غالبا ما يتم تحديدها وفقا لتصورات ذاتية.

خصائص النزاع:

- المواقع والموارد هي أهم الأسباب في نشوب النزاعات.
- ينشأ النزاع بين طرفين على الأقل.
- بروز تفاعلات متداخلة بين الأطراف من خلال أفعال مقاومة أو مضادة.

1) ibid. p 9

- أثناء النزاع، يسعى كل طرف في سلوكه إلى تحجيم الأضرار، وإزالة الطرف الآخر، أو تحييده أو ضبطه.
- من يمتلك السلطة يسعى إلى ممارستها، ومن يفقدها يسعى إلى امتلاكها أو يحاول ممارستها.
- يترتب عن النزاع مخرجات اجتماعية.

تتصاعد مستويات النزاع وفق حدته، انطلاقاً من الاختلاف البسيط إلى الخلاف الجدي فالخلاف المتجذر، وصولاً إلى النزاع المزمن الذي قد يتحول إلى نزاع عنيف⁽¹⁾، ومرد ذلك وجود اختلاف في دوافع الأطراف وتصوراتها؛ فالنزاع في تعريف آخر له "هو تنازع بين الإرادات الوطنية ناتج عن اختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وإمكانياتها، مما يؤدي في الأخير إلى تبني قرارات ومواقف، وإتباع سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق"⁽²⁾؛ في حين تعرفه الموسوعة السياسية على أنه "كل تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة". والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر، سلمياً أو مسلحاً، واضحاً أو كامناً⁽³⁾.

نظرة عامة لتحليل النزاع: تستند الكثير من تعريفات النزاع على متغيرين أساسيين، هما أطراف النزاع والأهداف أو المصالح المحركة للنزاع، وبالتالي فهما أهم عنصرين يؤخذ بهما لتحليل أي نزاع، والتركيز عليهما ضروري من أجل وضع تقييم منهجي لتحديد ماهية الأطراف وكذا أهدافهم وغاياتهم ومكامن اختلافاتهم⁽⁴⁾؛ بيد أن الأخذ بهذين العنصرين فقط قد يكون غير كاف، ذلك أن النزاعات ذات الطابع الدولي ليست ببساطة النزاعات الاجتماعية التي تتولد بين شخصين أو عائلتين أو جماعتين طراً بينهم خلاف بسبب شيء مشترك، ويصبح التأطير الضيق للنزاع وحصره في الأطراف واختلاف الأهداف غير واقعي لاستيعاب طبيعة النزاع، الذي قد يتضمن خلفيات وأبعاد أخرى ينبغي إدراكها، من

(1) كمال حداد، مرجع سابق، ص 12

(2) إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 213.

(3) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1997، ص 613.

(4) زياد الصمادي، حل النزاعات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"، الأردن، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، برنامج دراسات السلام الدولي، 2010، ص-ص 19-20.

منطلق أن الهدف الأسمى لتحليل ودراسة أي نزاع هو العمل على حله ومعالجته دون الاكتفاء بتأطيره وإدارته.

تفاعلات النزاع: تتولد عن النزاعات بشكل عام تفاعلات تؤثر في سياقات النزاع بشكل غير منتظر، فالتفاعلات الحاصلة أثناء النزاع تؤدي بدورها إلى بروز عناصر أخرى في شكل أحاسيس ومشاعر وسلوكيات تؤثر في توجهات الرأي العام وفواعل النزاع⁽¹⁾، ورغم أن لكل نزاع طبيعة وخصائص تميزه، خصوصا في بداياته، لكن التجارب تثبت أن التفاعلات التي تنشأ خلاله تتشابه في جل النزاعات رغم اختلاف عناصرها، فمشاعر الغضب والإحباط والخوف، واللجوء إلى التصعيد وتبادل الاتهامات، واتخاذ قرارات بغرض الإضرار بالآخر، واستخدام العنف، ثم الجنوح إلى استعمال الأدوات والطرق الدبلوماسية، هي كلها عوامل تتكرر في النزاعات، سواء كانت نزاعات دولية أو نزاعات داخلية.

في المنظور القانوني، فإن النزاع هو "تلك الخلافات التي تكون الدول أو أشخاص القانون الدولي من غير الدول أطرافا فيه، وهو خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر حول موضوع قانوني أو سبب طارئ أو إجراء تتخذه إحداها يثير تعارضا في المصالح الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، ويؤدي إلى تعديل رئيسي في الأوضاع الراهنة"⁽²⁾، إذ تسعى الدول الأطراف إلى إبراز حقها وتقديم ادعاءاتها وحججها، وقد تلجأ إلى العمل العسكري، إلى أن يصل الأطراف إلى قناعة بضرورة تسوية النزاع سلميا. والنزاع قانونا هو كل نزاع مسلح يحدث بين قوات سيادية، ذلك أن القانون الدولي هو المسطرة القانونية للعلاقات الدولية، يعتبر كل صدام مسلح بين قوات دولتين أو أكثر حالة قانونية تستوجب حلها باللجوء إليه، باعتبارها وسيلة قهرية تستخدم لحماية ما يراه كل طرف حقا له؛ فاستعمال القوة العسكرية هو استمرار طبيعي في سياسات الدول الرامية إلى حماية مصالحها وفرض منطقتها، وهو المنطق ذاته الذي أدى بالأمم المتحدة إلى استصدار قانون النزاعات الدولية المسلحة⁽³⁾. في حين عرفت محكمة العدل الدولية النزاع الدولي "على أنه خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية، أو تناقض وتعارض الادعاءات القانونية والواقعية فيما بين دولتين"⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع، ص 28.

(2) محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص 597.

(3) محمد سمير عياد، خصوصية النزاعات في إفريقيا، في: المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، بومدين طاشمة (محررا). الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2016، ص-ص 239-240.

(4) كمال حماد، مرجع سابق، ص 17.

مفهوم تحويل النزاع: ينشأ في العادة أي نزاع دولي بسبب خلاف يطرأ بين دولتين أو أكثر حول وضع أو موقف معين، أو مسألة قانونية، أو بسبب تضارب في المصالح أو اختلاف في وجهات النظر؛ وتختلف طول المدة من نزاع إلى آخر، ولكن المؤكد أن لكل نزاع ذروة تبدأ بعدها حدة النزاع في التضاؤل، نتيجة تدخل أطراف أخرى وعوامل وعناصر جديدة فيه، إلى أن يصل المستوى الذي يسمح بانتقال أطرافه إلى مرحلة التسوية والتفاوض. ويأتي مفهوم تحويل النزاع في مرحلة ما بعد النزاع، من خلال عملية يصطلح عليها اسم إصلاح النزاع⁽¹⁾، الهدف منها خلق بيئة تساهم في تطبيق تغييرات جوهرية هيكلية في علاقة الأطراف بمعالجة كاملة لمصادر أسباب النزاع، بحيث تفضي إلى توطيد وتعزيز السلام. ويشمل مفهوم تحويل النزاع تلك الإجراءات والأفعال التي تأتي في مرحلة ما بعد النزاع، من أجل إجراء معالجة هيكلية قاعدية على كل المستويات وفي عدة مجالات لكل مسببات النزاع قصد إزالتها، وتحويل قدرات الأطراف لاستغلالها في بناء أرضية يسودها السلام والتعاون⁽²⁾.

لقد تعددت التعاريف المتناولة لماهية ومفهوم النزاع، فرغم أن النزاع الدولي قد فسره وأطره فقهاء القانون الدولي في جوانبه القانونية، إلا أن تعقيداته وتداخلاته في الجانب السياسي تقودنا إلى الجزم بصعوبة تحديد تعريف موحد وشامل له؛ ولكن نستطيع القول عموماً بأن النزاع هو "ذلك التنازع والتضارب في الإرادات الوطنية أو القومية المؤدية إلى حدوث مواجهات وصدامات بسبب اختلاف في معتقداتها أو مصالحها، أو جراء تباين في تصوراتها ودوافعها وأهدافها، تدفع بالأطراف إلى اتخاذ قرارات وتبني إجراءات تتعارض فيما بينها". وتتعدد أوجهه وأشكاله، فقد يكون إيديولوجياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو قانونياً، تستعمل فيه وسائل وأدوات متنوعة، كالضغط والمساومة والإغراء والاحتواء والحصار والقوة العسكرية، قد تتولد فيه عوامل وعناصر تؤثر في سياقه ونتائجه⁽³⁾. فالنزاع في أغلب الأحيان هو وصف لحالة من التعارض الحاد بين مجموعة ومجموعة أخرى أو بين مجموعات وأخرى، تهدف كل منها إلى تحقيق أهداف متناقضة أو تبدو كذلك، تغذيها أسباب وخلفيات عرقية أو قبلية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية⁽⁴⁾.

(1) سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص 84

(2) عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، الجزائر، دار هومة، ط2، 2008، ص84.

(3) محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، 1983، ص9.

(4) جيمس دروتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 140

إستراتيجية النزاع: ترتبط إستراتيجية النزاع بعملية إدارة النزاع في مستواها الأعلى، تتخذ من المساومة والمناورة أهم أدواتها، وهي معيار لمدى قدرة طرف ما على تحقيق أهدافه بأقل عبء ممكن من جهة، والاستغلال الأمثل لقرارات وخيارات الطرف الآخر لصالحه من جهة أخرى؛ إذ أن النزاعات في أغلبها هي حالات مساومة قد تكون جلية أو ضمنية، باستعمال تكتيكات المراوغة والسيطرة والانسحاب والتهديد بإلحاق الضرر. وتفيد إستراتيجية النزاع عن وجود سلوكين أساسيين، يتمثل الأول في سعي كل طرف إلى المضي قدما في تحقيق مصالحه وأهدافه، وأما الثاني فهو اليقين المترسخ بأن هناك مصلحة مشتركة في أن لا يكون تدمير للقيم عند كلا الجانبين⁽¹⁾. والحقيقة أنه لا توجد أية نظرية تؤطر للنزاع وتحدد سلوكياته، ذلك أن سلوك أطراف النزاع يتشكل في غالبه في المراحل الأولى لنشأة النزاع وخلالها⁽²⁾.

إن إستراتيجية النزاع كنظرية محتملة ليست من أجل الخوض في أفعال الحرب أو الصدام أو رد العدوان، إنما هي تعنى بالتهديد بهم، أو التهديد والرد عليه؛ وهي مفهوم يعنى بتحليل مدى مواءمة سلوكيات أطراف النزاع اتجاه بعضهم في البحث عما هو مشترك، وتقيدهم بعواقب تصرفاتهم، ولكنها قد تصبح دون جدوى في حال غياب أية مصلحة أو قاسم مشترك، حين يتحول النزاع إلى صراع يرتبط بقضية وجود، ويصبح الحل الوحيد له هو زوال أو تحييد أحد الأطراف. وتقوم إستراتيجية النزاع في الأصل على فرضية أن صناعة القرار لدى أطراف النزاع هو فعل يتميز بالعقلانية في شكل منظومة متجانسة يعكف أفرادها على الدراسة المتأنية لكل المدخلات والمخرجات، وأن أي فعل لا عقلاني قد يؤدي إلى حالة من الفوضى والتأثيرات العشوائية⁽³⁾؛ فقد أكد جوزيف ناي في كتابه "المنازعات الدولية، مقدمة للنظرية والتاريخ" أن دراسة سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية جزء أساسي في دراسة النزاعات الدولية، حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنافسية⁽⁴⁾.

النزاع الدولي: قبل التطرق لمفهوم النزاع الدولي، وجب علينا الإشارة هنا إلى أن مفهوم النزاع بشكل مجرد هو وصف عام يحيلنا إلى كل ما هو نزاع مسلح أو غير مسلح، ذو طابع دولي أو ذو

(1) توماس شلينج، إستراتيجية الصراع، تر. نزهت طيب وأكرم حمدان، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010، ص 14.

(2) نفس المرجع، ص 21.

(3) نفس المرجع، ص-ص 24-25.

(4) جوزيف ناي، المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ"، تر. أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر، الجمعية المصرية، 1997، ص 15.

طابع غير دولي؛ فيكون النزاع نزاعاً دولياً بالمفهوم القانوني بوجود ثلاثة عناصر فيه، أطرافه هي دول، وموضوعه إقليمي يتعلق بهذه الدول، وضرورة أن يتطابق الموضوع المثار مع طبيعة الخلاف؛ مع التركيز على العنصر الأول من حيث أن الخلافات التي تنشأ بين دول وأفراد لا يعتبر نزاعاً دولياً، والشأن نفسه بالنسبة لحركات التحرر والحركات التي تدعو إلى حق شعوبها في تقرير المصير⁽¹⁾.

من وجهة نظر قانونية، "فالنزاع الدولي هو ذلك الوضع الذي ينشأ بين دولتين أو بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، ويتضمن وجود مطالب أو إدعاءات من قبل أحد الأطراف بخصوص مسألة أو موضوع محدد، وأن تقابل هذه الادعاءات بالرفض أو بادعاءات من جانب الطرف الآخر"⁽²⁾.

يقع النزاع بين الدول عادة بسبب خلاف حول إقليم أو حول مسألة رسم الحدود، وهذا ما يحدد عدد أطرافه وصنفه (نزاع حول رسم الحدود ونزاع حول إقليم)، فغالبا ما يكون عدد الأطراف دولتين فقط، نظرا لكون أغلب النزاعات المتعلقة بالحدود والأقاليم المتنازع عليها هي نزاعات ثنائية الأطراف، بسبب الإرث الثقافي، والتقسيمات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية بظهور دول جديدة، والمعالم الغير واضحة للحدود الموروثة⁽³⁾.

في واقع الأمر، يتجاوز مفهوم النزاع الدولي المفهوم الذي حدده القانون الدولي، ذلك أن حالات تقرير المصير والحروب التحريرية والقضايا النزاعية المترتبة عن استقلال دول، وظهور دول جديدة على الخريطة، وما ينتج عنها من مشاكل إقليمية، هي حالات تصب في خانة النزاع الدولي، لما لها من أبعاد أمنية، وما قد يترتب عنها من ارتدادات على الأمن الإقليمي، إضافة إلى المشاكل المترتبة عن تعيين الحدود البحرية.

كان المفهوم السائد في وصف النزاعات لدى المدارس التقليدية (المثالية والقانونية) يقوم على أساس وجود نوعين من النزاعات، نزاعات مسلحة ذات طابع دولي، ونزاعات مسلحة غير دولية؛ ولكن فقهاء القانون والسياسة استدركوا الأمر وأضافوا صفة النزاعات الدولية على الحروب التحريرية، وحتى

(1) نوري مروة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 15.

(2) حساني خالد، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، الجزائر، دار بلقيس، 2011، ص 15.

(3) نوري مروة جعفر، مرجع سابق، ص 16.

الحروب الأهلية، حيث لم يعد ينظر إليها على أنها حروب أو أزمات داخلية⁽¹⁾، ذلك أن تأثيرها ونتائجها قد يتجاوز حدود الإقليم مسرح النزاع، ما قد يدفع بالمجتمع الدولي للتدخل.

لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة نصوصا واضحة تفسر الفرق بين النزاع الدولي والنزاع الداخلي، وهو ما فتح المجال للدول المهيمنة في فرض تصوراتها للنزاعات الداخلية، رغم المفاوضات والنقاشات التي جرت في مؤتمر جنيف لحقوق الإنسان 1949، إلا أن النتيجة كانت بصياغة مفهوم فضفاض للنزاع الداخلي، ترك المجال مفتوحا لتأويلات الدول في اعتبار النزاع داخليا أم دوليا؛ بيد أن ميثاق الأمم المتحدة في فصله السادس قد فتح المجال أمام اعتبار النزاع الداخلي نزاعا دوليا في حال تم خرق القانون الدولي الإنساني، مما يعطي للأمم المتحدة الحق في التدخل عن طريق مجلس الأمن من أجل فرض تسوية للنزاع*. وقد أوعز ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية مهمة تسوية النزاعات الدولية التي تكون أطرافها دولاً تنتمي إليها، ويقوم أعضاء هذه المنظمات ببذل كل الجهود والمبادرات لإيجاد حل سلمي للنزاع الإقليمي، بالتنسيق مع أجهزة هذه المنظمات التي تقوم بدورها بتنسيق الجهود وإخطار مجلس الأمن بالتطورات الحاصلة في النزاع وما تم التوصل إليه**. ويقصد بالنزاعات الإقليمية تلك النزاعات الحاصلة في حيز جغرافي تتقاسم فيه الأطراف حدودا مشتركة برية أو بحرية، إذ يرى بعض المختصين بأن النزاعات الدولية ذات البعد الإقليمي هي بمثابة نزاعات محلية يمكن للمنظمات الإقليمية التكفل بحلها وتسويتها، وهو أهم الأهداف التي دفعت إلى إنشاء المنظمات الإقليمية التي تتمثل مهامها أساسا في خلق فضاء يسمح بتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء في مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة، وتسهيل التجارة البينية وتنقل الأشخاص وتبادل المعرفة العلمية والتكنولوجية.

ثانيا/ أهم المصطلحات المقترنة بمفهوم النزاع:

لكل مفهوم غاية وتبريرات في استخدامه، فقد تقترب مفاهيم عدة من بعضها البعض في المعنى، ولكن القصد من وراءها والمعنى الكامن لها قد يكون مختلفا بشكل تختلف فيه دلالاتها والغرض من وراء إدراجها؛ فالتدقيق في معنى الكلمات المبرزة للمصطلحات والمفاهيم المتناولة في أية دراسة أو

(1) بشارت رضا زنكنة، مرجع سابق، ص، ص 76، 77

(*) المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة "للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي"

(**) تنص المادة 52 في الفقرة 2 على: "يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات أو بواسطة الوكالات قبل عرضها على مجلس الأمن".

بحث علمي حتمية ضرورية لتفادي الخلط بين المصطلحات، الأمر الذي سيؤدي بنا إلى الخلط في المفاهيم؛ وهو القصد من وراء ما تناولناه في بداية هذا الفرع في شرح كلمة "نزاع" لغة واصطلاحاً.

سنتناول في هذه النقطة أهم المصطلحات المقترنة والمتصلة بمفهوم النزاع:

1/ التوتر: هو مصطلح نفساني يعبر عن حالة من التخوف والشكوك والترقب بوجود تهديد أو خطر يتشكل، أو رغبة عند الآخرين في السيطرة والانتقام⁽¹⁾، وهو توجس وإدراك غير ظاهر للعلن، إذ يبقى في هذا الإطار دون أن ينتقل إلى حالة التعارض المعلن والتهديد المتبادل. وقد يؤدي التوتر في حالة صعود حدته وازدياد مستوى العناصر المتولدة عنه، وتمخض موقف معلن منه، إلى اندلاع أزمة أو نشوب نزاع. ويظهر التوتر عادة في المراحل الأولية التي تسبق نشأة النزاع، وقد يبقى التوتر قائماً كنتيجة للنزاع، مع بقاء جو من الفتور وغياب الثقة في العلاقات بين أطراف النزاع. فالتوتر إذن هو حالة من الشك والمخاوف المترتبة عن تغير نسق العلاقات بين الأطراف ومواقفها اتجاه بعضها، قد تسبق النزاع وقد تليه⁽²⁾. وقد عرفه مرسيل ميلر على أنه "مواقف نزاعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل إلى اللجوء للقوة"⁽³⁾. ويحدث التوتر لأسباب عدة، أهمها:

- اغتيال رئيس دولة أو مسؤول بارز في دولة مهمة؛
- حدوث انقلاب في دولة مهمة؛
- توجيه تهديدات تتضمن التلويح بالحرب؛
- حشد الجيوش أو القيام بمناورات ضخمة على الحدود؛
- خرق إحدى معاهدات السلام أو الانسحاب منها.

إذن، فالتوتر هو شعور نزاعي غير معلن، قد يكون مبرراً بسبب تحركات مريبة أو أفعال غير مبررة من الطرف الآخر، وقد يكون خاطئاً بسبب توافر معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة يتمخض عنها سلوك مغاير، ولكنه -أي التوتر- لا يرقى إلى درجة النزاع، مع استمرار الحالة التعاونية والعلاقات السياسية بين الأطراف.

(1) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص 14

(2) بشارت رضا زنكنة، مرجع سابق، ص 74

(3) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص 15

2/ الأزمة: تستعمل الأزمة كمصطلح في كل المجالات، واختلفت تعريفاتها من مجال لآخر، إلا أنها اتفقت على توفر عامل المفاجأة فيها، فقد عرفها كارل سلايكي على أنها "حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، يمكن النظر إليها على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج"⁽¹⁾.

تظهر الأزمة بشكل مفاجئ في أي وقت نتيجة لظروف داخلية أو خارجية أو الاثنين معا، تستدعي الإسراع في التعامل معها ومواجهتها لتجنب آثارها والتخفيف من حدتها، وهي حالة وصلت درجة الاستعجال لتجنب نزاع يبدو في الأفق⁽²⁾؛ فالأزمة حالة من الاضطراب الشديد تبدأ فيه الأطراف باتخاذ قرارات متسارعة وإجراءات معلنة غير مباشرة وحتى مباشرة. وقد عرف ويليام كونت الأزمة الدولية بأنها "بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة، وعندما يواجه صانعو القرار السياسي بهذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محقق وعدم يقين بما سيحدث"⁽³⁾. بينما عرفها هولستي على أنها "إحدى مراحل النزاع، فهي حالة مميزة من حالاته تشتمل على تصعيد مفاجئ يتضمن أحداثا غير متوقعة عن الصراع القائم"⁽⁴⁾. وقد حدد تشارلز هيرمان ثلاثة مكونات للأزمة، هي المفاجأة، والتهديد الخطير للقيم المهمة، والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار⁽⁵⁾. وتتسم الأزمة بكونها حالة انتقالية غير مستقرة يغيب فيها التوازن، وتصبح فيها المصالح العليا والقيم في خطر، وبروز مؤشرات عن احتمالية استخدام العنف والإكراه، ينتج عنها تأثيرات وتغيرات كبيرة في معالم النظام السياسي، أو في طبيعة العلاقات بين الكيانات الفاعلة فيها، إذ اعتبرها كينث بولدينغ بمثابة نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي. والغالب أن كل الحروب تسبقها أزمات، إلا أن الأزمات لا تنتهي كلها بحروب.

3/ الحرب: يقال أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، يصفها أفلاطون بأنها سمة دائمة للسياسة، ويقال أيضا إنها الحالة التي تصل فيها العلاقات السياسية إلى نقطة ظلامية، وهي سمة من سمات ممارسة الدولة لسيادتها المطلقة، وفرض توجهاتها السياسية في محيطها الإقليمي

(1) نفس المرجع، ص 16.

(2) بشارت رضا زنكنة، مرجع سابق، ص 75

(3) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص 16

(4) أحمد محمد وهبان، تحليل إدارة الصراع الدولي "دراسة مسحية"، السعودية، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014، ص 10

(5) ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، سلسلة محاضرات الإمارات، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 45، أبو ظبي، 2001، ص 5

والدولي، كأداة عنف تأخذ صفة الرسمية لفرض واقع ترغب فيه بشدة. وقد عرفت المحكمة العليا في نيويورك العام 1961 بأنها "صراع عسكري بين دولتين لتحقيق آثار سياسية أو قانونية، تنظمها قواعد قانونية خاصة بها تتعلق بالإعلان عنها وكيفية إدارتها ووسائل فضها وانتهاءها"⁽¹⁾. والأصل في ذلك أن الحرب فعل حرم ميثاق الأمم المتحدة اللجوء إليه، إلا في حالة الدفاع عن النفس، أو تحت غطاء الهيئة الأممية، أو بتقويض منها.

هناك طرح يقول بحتمية الحرب كوسيلة من وسائل التسوية غير السلمية، بينما يعارض الكثيرون هذا الطرح لكونه غير عقلاني، وأن فرص تسوية النزاع تقل إن تطور هذا الوضع إلى حالة حرب، وأن الأطراف الرئيسية ستسعى إلى تحقيق النصر بدلا من البحث عن تسوية؛ وهي من أشد الظواهر التي يمكن أن تلحقها مجموعة بشرية بأخرى، يمكن في الأخير إنهاؤها ولكن لا يمكن مسحها⁽²⁾، وسينتهي الأمر بانتصار طرف واستسلام الطرف الآخر أو تفككه، دون أن يعني ذلك أن النزاع أو الصراع قد تم تسويته بصفة نهائية. تحدث الحرب من أجل أهداف إيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية، تلجأ إليها الدول كحل ترغب في استعماله أو مرغمة على اللجوء إليه، من أجل تغليب وجهة نظرها والحفاظ على مصالحها.

يرتبط النزاع بالحرب بشكل وثيق، ذلك أن الحرب في شكلها العام هي نزاع يتم اللجوء فيه إلى استخدام القوة العسكرية، بعد أن أُمست أدوات الدعاية والإدعاء والتخويف والتهديد والإكراه والتفاوض والوساطة غير مجدية؛ فالحرب أداة وخيار في الوقت ذاته من ضمن أدوات وخيارات النزاع، وقد يتضمن النزاع عدة حروب إذا طال أمدّه وتعددت عناصره.

4/ الصراع: يتشابه مفهوم الصراع والنزاع إلى حد كبير يجعل من الصعوبة التفرقة بينهما، ولكن الفرق الكامن بينهما هو عنصر المعتقد المرتبط بالفكر الإنساني في جزئه المتعلق بالإرث الحضاري والثقافي المتوفر في مفهوم الصراع؛ أي أن الصراع محكوم بالعقائد الفلسفية والقيمية، ويتعلق بالتصورات والأهداف والتطلعات التي حددتها الدول بناء على معتقداتها أو إيديولوجيتها، وبناءا عليه، يتم رسم وتحديد أغلب توجهات ومبادئ سياساتها الداخلية والخارجية. وقد عرف الصراع على أنه

(1) بشارت رضا زنكنة، مرجع سابق، ص 74

(2) بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات "الحرب والسلام والنظام العالمي"، تر. سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005، ص، ص 32، 36

"خلاف حاد بين طرفين على الأقل، بحيث لا يمكن للموارد ذاتها أن تلبي طلبات كل منهما في الوقت ذاته، وهذا ما نسميه التناقض (incompatibility)⁽¹⁾."

ينشأ الصراع مثلما ينشأ النزاع، مع اختلاف جوهري في كون الصراع مقترن بخلفيات فكرية عقائدية تزيد من حدته وتعقيداته، يتخذ أشكالا عديدة، ويمس كل المجالات؛ أي أنه نزاع شامل يسعى فيه كل طرف ليس لتحقيق مصالحه وأهدافه فقط، وإنما أيضا عدم منح الفرصة للآخر في تحقيق أهدافه وبلوغ مصالحه، رغبة في الإضرار به وإضعافه، مع إدراك من الطرفين بانعدام احتمالية التوافق مستقبلا، وأن الحل النهائي للصراع هو زوال أحد الأطراف أو استسلامه أو التخلي عن خلفياته؛ وهو ما يفسره أحمد فؤاد أرسلان بقوله "أن الصراع الدولي هو ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح والقيم والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها وإمكانياتها، المتناقضة في منطلقاتها القيمية والإيديولوجية"⁽²⁾.

الفرع الثاني: أركان النزاع الدولي.

للنزاع الدولي ثلاث أركان أساسية هي:

1/ الأطراف: يشتمل النزاع على أكثر من طرف، سواء كان داخليا أو خارجيا، ففي كليهما لا يجوز بأية حال من الأحوال المساس بالسلم والأمن الدوليين، وذلك وفق ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة، كما يستبعد تدخل الوحدات الدولية في الشؤون الداخلية لبعضها شريطة توفر عنصر السيادة⁽³⁾.

2/ الدولية: يشترط أن يكون النزاع بين أطراف تعد من أشخاص القانون الدولي العام. يستثنى من النزاع الدولي النزاع الناشئ بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي الذي يصنف كنزاع داخلي، غير أنه تعد نزاعا دوليا تلك النزاعات القائمة بين الدول المنظمة إلى الاتحاد الكنفيدرالي، على اعتبار أن هذه الدول في ظل هذا النظام تبقى محافظة على الشخصية الدولية والأهلية القانونية. إضافة إلى أنه يستبعد من حقل النزاعات الدولية تلك الحروب والمنازعات التي تنشأ بين الأعضاء المشكلة لأمة قومية واحدة، وإنما تعتبر نزاعات داخلية لا يجوز التدخل في فضها.

(1) نفس المرجع، ص 34

(2) عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا، دار الرواد، ط1، 2002، ص 151

(3) كمال حماد، مرجع سابق، ص 17.

3/ المنازعة: وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو إنكارها أصلاً، أو تفسيرها تفسيراً يعاكس أو يغير أو ينقص أو يزيد على تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية أو كلاهما لإثبات ذلك. والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع الدولي قد تتخذ أشكالاً متعددة، على سبيل المثال:

- عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.
- اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع.
- إنكار ادعاء طرف من الأطراف.
- تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيراً يغير تفسير الطرف الآخر.

وقد تظهر المنازعة في شكل استخدام القوة المادية⁽¹⁾ كالاشتباك العنيف أو المسلح، أو القانونية كاللجوء إلى القضاء الدولي لحل المنازعة. وقد نصت المادة السادسة والثلاثون في الفقرة الثالثة من الميثاق الأممي على أنه "على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة أن يراعي أيضاً وجوب عرض أطراف النزاع -بصفة عامة- لمنازعاتهم القانونية على محكمة العدل الدولية، وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة". وقد تكون المنازعة بكلتا الوسيلتين أو بالتهديد بإحدهما، تحقق عن إرادة أحد الأطراف تجاه الطرف الآخر بخصوص موضوع معين. لكن المنازعة تقتضي دائماً وحدة الموضوع المتنازع عليه، والمقصود هنا الوحدة المادية لا القانونية، إذ قد يختلف الأطراف المتنازعون في تحديد التكليف القانوني لموضوع المنازعة، لكن هذا لا يؤثر في وجودها أصلاً مادامت منصبة على واقعة مادية، فالشرط هو وحدة الواقعة المادية لا وحدة وصفها القانوني. لكن المنازعة لا يشترط لها وحدة السبب أو المناسبة، فقد تتعدد الأسباب التي تثير النزاع من طرف لآخر، والمناسبة التي تكشف عنه، لكن حالة المنازعة تظل قائمة مادامت منصبة على حدث مادي واحد وتوافرت لها أركانها القانونية الثلاثة "الأطراف والدولية والمنازعة"، حيث تكون منازعة دولية خاضعة لأحكام القانون الدولي العام ومن بينها المادة المذكورة آنفاً⁽²⁾.

(1) المادتين 33 و34 من ميثاق الأمم المتحدة
(2) كمال حماد، مرجع سابق، ص، ص 19، 18.

المطلب الثاني: أنواع النزاعات الدولية وأسبابها.

أحال تعدد أسباب ودوافع النزاع إلى تفرعات في أنواعه وتقسيماته، بحسب طبيعته أو عدد أطرافه، أو بالنظر إلى مداه الجغرافي أو درجة خطورته وأهميته.

الفرع الأول: أنواع النزاعات الدولية.

تتعدد أشكال وأنماط النزاعات مع اختلاف معايير تصنيفها، فنجد من يعتمد على الأطراف المشاركة في النزاع، في حين هناك من يعتمد على القضية محل النزاع من حيث خطورتها وأهميتها، وهناك من صنفها على اعتبار أنها داخلية أو خارجية، أو انطلاقاً من الطبيعة التي يسلكها النزاع⁽¹⁾.

أولاً/ تصنيف النزاعات من حيث الأطراف المشاركة: تحدث النزاعات بين طرفين أو أكثر، باعتبار أن النزاع لا يمكن أن يكون فيه طرف واحد، وبالتالي فإن النزاعات قد تكون إما ثنائية أو متعددة الأطراف، على الرغم من أن النزاع الثنائي يضم في مضمونه علاقات الدمار في بعض الأحيان، إلا أنه أقل حدة، كما يمكن أن يصل إلى إعادة الحسابات قبل الوصول إلى حالة إنهاء الطرف الآخر كما يحدث في أغلب النزاعات الثنائية التي حدثت. أما بالنسبة للنزاعات المتعددة الأطراف فإنها غالباً ما تكون أخطر، وهذا ما أكدته مجريات الحربين العالميتين التي تعددت فيهما الأطراف واستعملت فيهما مختلف أصناف الأسلحة⁽²⁾، وما أفرزتهما عن هلاك أزيد من خمسين مليون شخص في كلاهما، وهو ما يعادل فناء شعب دولة بأكملها.

ثانياً/ تصنيف النزاعات من حيث أهميتها وخطورتها: يختلف النزاع عن نزاع آخر بدرجة النتائج والعواقب التي يخلفها من خسائر في الأرواح، والنزاع الخطير هو ذلك النزاع الذي يخلف متوسط ألف قتيل في العام في ميدان المعركة⁽³⁾. كما يمكن تحديد قياس خطورة النزاع عندما يأخذ أبعاد دينية أو عرقية أو اثنية وأيديولوجية أو حضارية، مثل ما حدث في البوسنة والهرسك، والبحيرات العظمى بين الهوتو والتوتسي⁽⁴⁾، والتي أدت إلى هلاك مئات الآلاف من الأشخاص.

(1) حسين قادري، مرجع سابق، ص 41.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة

(3) نفس المرجع، ص 38.

(4) محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 112.

ثالثا/ تصنيف النزاعات من حيث كونها داخلية أو خارجية: حدثت معظم النزاعات -سواء كانت قديمة أو حديثة- إما داخل الدولة بين أفرادها، أو بين مختلف فئاتها المكونة للمجتمع، أو تحدث بين الدول بعضها ضد البعض؛ إلا أن هناك تداخل بين النوعين، حيث نجد أن كثيرا من النزاعات الداخلية تتجاوز غالبا الحدود لتصبح نزاعات بين الدول، ينجم عنها خلافات حول الحدود أو الموارد الطبيعية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال، وفي بعض الأحيان بدعم من دولة أجنبية قد تصبح طرفا في النزاع لاحقا⁽¹⁾، فينتج عنه تحول في النزاع من داخلي إلى نزاع خارجي. فالنزاع هو عبارة عن منافسة تقوم بين فئات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الطرف الآخر، ولذلك تكون النزاعات الداخلية بين جماعات وفئات داخل الدولة الواحدة، بينما تكون في المجتمع الدولي بين دول أو مجموعة من الدول والفاعلين الدوليين الآخرين الذين لهم القدرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية⁽²⁾.

رابعا/ تصنيف النزاعات من حيث طبيعتها: تصنف النزاعات من حيث طبيعتها إلى نزاعات قانونية وسياسية واقتصادية وحضارية وإيديولوجية، ونزاعات ذات الطبيعة المختلطة⁽³⁾.

• **نزاعات ذات طبيعة قانونية:** هي تلك النزاعات التي تحدث بين طرفين أو أكثر بشأن قانون يصعب تطبيقه أو تفسيره، بحيث يمكن اللجوء إما للقضاء، أو عن طريق الاستعانة بأطر قانونية سارية في الأساس من دون اللجوء إلى وجهات نظر تتعلق أساسا بالشأن السياسي، وبالتالي فإن هذه النزاعات تستمد أسس حلها من الأطر القانونية⁽⁴⁾.

• **نزاعات ذات طبيعة سياسية:** تنشأ مثل هذه النزاعات بسبب طلب أحد الأطراف بتسوية الأوضاع القائمة، ومثال ذلك المطالب المغربية حول قضية الحدود والمناداة إلى ضم منطقة تندوف الجزائرية إليها⁽⁵⁾. فيه من يرى بأنها تلك النزاعات التي تخرج عن اختصاص المحاكم الدولية، كما أن هناك من أضاف أن النزاع السياسي هو الذي يمس مصالح الدولة العليا. وعليه فإن النزاعات سياسية كانت أم قانونية، تتطلب حلا مغايرا تبعا لطبيعة كل منهما، فالنزاعات القانونية تسوى إما عن طريق

(1) حساني خالد، مرجع سابق، ص، ص 15، 16.

(2) حسين قادري، مرجع سابق، ص، ص 34، 35.

(3) أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص 377.

(4) صفاء سمير إبراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 74.

(5) كمال حماد، مرجع سابق، ص 20.

التحكيم أو القضاء تجسيدا لقواعد القانون الدولي، في حين نجد أن تسوية النزاعات السياسية يتعذر حلها إلا بالوسائل الدبلوماسية، وذلك عندما يكون التوفيق ما بين المصالح المتباينة متاحا؛ إلا أنه يصعب أحيانا الفصل والتمييز بينهما، لاسيما إذا علمنا أن معظم الدول تحاول إضفاء الصبغة القانونية على نزاعاتها السياسية بهدف إضفاء الشرعية على ادعاءاتها. كما تجدر الإشارة إلى أنه وفي حالة وجود اختلاف بين دولتين أيا كان نوعه، بالإمكان حله إما عن طريق التحكيم أو المحاكم الدولية في حالة ما إذا قبلت الدول الأطراف في النزاع عرضه على هيئة تحكيمية، بالإضافة إلى صلاحية الوسائل الدبلوماسية في معظم الأوقات لتسوية النزاعات القانونية⁽¹⁾.

• **النزاعات ذات الطبيعة الاقتصادية:** تحدث هذه النزاعات بسبب تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى المرتبطة بالموارد الطبيعية والأسواق والطاقة، لأن المسيطر على هذه العناصر على صعيد العلاقات الدولية سيتحكم في العالم، لما تمثله من عناصر قوة، فبقدر ما تتصارع الدول وتتنازع من أجل اكتسابها، فإنها تفعل ذلك للمحافظة عليها وتمييزها أكثر⁽²⁾.

• **نزاعات ذات الطبيعة المختلطة:** إن ما يميز هذا النوع من النزاعات هو أنه يجمع ما بين النزاع القانوني والنزاع السياسي، وكمثال على ذلك وجود نزاع مضمونه قانوني، لكن ما ينجم عنه من نتائج وأثار تكون سياسية. والجدير بالذكر أن معظم النزاعات الدولية التي تحدث تكون من هذا النوع، ما يوجد صعوبة في التمييز إن كان نزاعا ذو جانب قانوني أو جانب سياسي. كما نشير في هذا السياق أن الخاصية القانونية للنزاع لا تفقد على اعتبار أن أحد أطراف النزاع يبادر في إثارته لاعتبارات سياسية⁽³⁾.

الفرع الثاني: أسباب النزاعات الدولية.

للتعرف على ظاهرة النزاعات الدولية، لابد من البحث عن أسباب وخلفيات نشوؤها، ومعرفة بداية نشوبها وحدة وتيرتها؛ فالنزاعات الدولية عموما تمر في تدرجها وتفاقمها وصولا إلى نقطة اتفاق أو تسوية أو فرض حل معين بعدة مراحل، تبدأ من إظهار طرف للحجج والأدلة لتفسير أسبابه ودعم موقفه باستغلال أدواته الدبلوماسية وعلاقاته السياسية⁽⁴⁾، ما يتيح الفرصة للوصول إلى حل للنزاع

(1) محمد حمد القطاطشة، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص، ص222-223.

(2) حسين قادري، مرجع سابق، ص، ص36-38.

(3) أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص378.

(4) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص41.

ومنع تفاقمه؛ إلا أن النزاع قد يتطور بلجوء أطرافه إلى رفع وتيرته بتوجيه وتبادل الاتهامات بالاستعانة بالوسائل الإعلامية والوسائل الدعائية بغرض إبراز شرعية موقفه، وشيطة موقف الطرف الآخر أمام الرأي العام الداخلي والدولي. أمام هذا الوضع، وفي حال فشلت الأطراف في تخفيف مظاهر حملاتهم الإعلامية والدعائية، وتوقيف اتهاماتهم المتبادلة، قد ينتقل هذا الوضع إلى درجة سحب السفراء وقطع العلاقات في شتى مجالاتها، وصولاً في حالات نادرة إلى سحب الاعتراف؛ لتبلغ أدوات الضغط أوجها للدفع بالطرف الآخر إلى تحويل موقفه في اتجاه الوصول إلى نقطة اتفاق⁽¹⁾. وقد يتوسع النزاع بإدراك طرف خارج النزاع بوجود أحد أطراف النزاع في وضعية ضعف أو وقوع ظلم عليه، فيقوم هذا الطرف بالتدخل في النزاع في شكل تدخل سياسي أو منح إعانات مالية أو تقديم دعم لوجستيكي عسكري قد يصل إلى درجة إرسال قوات مجهزة، مثلما حدث في الأزمة الليبية إثر القرار الذي اتخذته تركيا بإرسال قواتها لدعم حكومة الوفاق الوطني الليبية، رداً على دعم أطراف أخرى للطرف الآخر^(*)، من أجل الإبقاء على موازين القوى في النزاع، ليتحول النزاع بذلك من نزاع ثنائي إلى نزاع متعدد الأطراف.

في حالات عديدة، قد تلجأ الدول إلى توظيف القوة كوسيلة من أجل فرض حل معين أو تسوية الخلافات أكثر منه من أجل الانتصار على الطرف الآخر وحسم النزاع، وذلك بجر الطرف الآخر إلى عقد اتفاق أو الموافقة على إمضاء معاهدة لخلق ترتيبات وتدابير في ملف معين خدمة لمصالحها؛ كما أن استخدام القوة قد يكون الغرض منه البرهنة على أن القوة ليست هي العامل الأمثل لحل النزاع في مستوياته المتعددة⁽²⁾، بل وجوب المضي إلى توافقات حول ميكانيزمات حل موضع القوة.

هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى النزاعات الدولية قد تكون واقعية، تكمن أساساً في الاعتداء على حق يكون ملكية أحد أشخاص القانون الدولي أو الأفراد الذين ينتمون إليه بجنسيتهم (هذا فيما يخص الدول)⁽³⁾، في حين نجد أسباباً قد تكون واهية ليس لها أي مرجع أو أصل في الواقع، وإنما يتم خلق هذه الأسباب من أجل اصطناع نزاع ما، أو التمادي فيه؛ ويظهر ذلك في بعض صور

(1) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 44.

(*) وافق البرلمان التركي، في الثاني من شهر جانفي 2020، على مذكرة للرئيس التركي أردوغان، تقضي بإرسال قوات عسكرية لدعم حكومة الوفاق الوطني الليبية، بعد إمضاء الطرفين على اتفاقيتين في نوفمبر 2019، تضمنت الأولى تقديم مساعدات عسكرية تركية للجانب الليبي، والثانية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

(2) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 46.

(3) أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 382.

استعراض القوة، أو المظاهر الحربية، أو اللجوء إلى الإرهاب، أو عدم التقيد بالالتزامات الدولية، أو إغراء وتلهية الرأي العام داخليا ودوليا.

تظهر الخلافات والأزمات التي تشق العالم حاليا وكأنها حتمية، والتي تؤدي بدورها إلى التصور والاعتقاد بوجود معوقات وعثرات في سبيل إيجاد حل أخير وملزم لها، تجعل من المستحيل السيطرة عليها ومقاومتها والتصدي لها لتخطيها. وعليه، يمكن الإشارة إلى أن ظاهرة العلاقات الدولية لا تنحصر في صورة معينة، على اعتبار أن أهم خصائصها تنسم بالمرونة والحركية والتغير، ومن هذا المنطلق يظهر جليا أنه يمكننا الوصول إلى حلول للنزاعات والاختلافات الدولية وتسويتها⁽¹⁾.

في جانب آخر، تم تصنيف أسباب النزاعات على أنها إما سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية نفسية.

1/ الأسباب السياسية: تتباين الأسباب السياسية للنزاع بين إحداث وافتعال الاضطرابات داخل المؤسسات، خصوصا الاقتصادية منها، والضغوطات التي تمارسها الأنظمة الشمولية على رعاياها كالتجذر في السلطة واللاشفافية، زيادة على الفساد. كما أن للعوامل الخارجية دورا في تصاعد حدة النزاع، كانقسام الدول إلى أحلاف ذات توجهات عسكرية وإيديولوجية متعادية، ما يتأتى عنه مشاكل حول الحدود الجغرافية أو رسمها، وانتهاز الفرصة من طرف أحد الأحلاف عند تناقض قوة الخصم وضربه عسكريا في آخر المطاف. ولأشك أن هذه الأشكال المولدة للأمن هي فاعل أساسي في حدوث التخلف والخسائر المادية، بما فيها المالية والاقتصادية التي تبطئ عجلة التنمية، ما ينجر عنها ضغوط على صناع القرار، وتولد وضعاً من الشك وعدم اليقين في علاقات الدول مع جيرانها ضمن محيطها الإقليمي قبل الدولي⁽²⁾.

2/ الأسباب الاقتصادية: تعود الأسباب الاقتصادية لاشتعال فتيل النزاع إلى عدد من القضايا المعيقة للتقدم الاقتصادي، المشكلة لحلقات من الضغوط والأزمات الاقتصادية، ويقع على رأس هذه المسببات الركود الاقتصادي، إضافة إلى وجود فضاءات اقتصادية جديدة للتنافس بين الدول الكبرى عموما، والتدفع بفتح أسواق جديدة في الدول المتخلفة من أجل استغلال مجموع ثرواتها الطبيعية، أو

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 251.

من أجل توظيف التراكمات الموجودة على رأسها. كما أن الغنى الزائد لبعض الدول قد يدفعها لا إراديا إلى الدخول في مواجهات مسلحة من أجل استعراض قوتها، واحتواء مناطق جديدة تضاف إلى خارتها أو مناطق نفوذها⁽¹⁾.

3/ الأسباب الاجتماعية والنفسية: إن التطرق إلى السمات النفسية والذاتية لصانع القرار، خصوصا خلال فترات الحروب، يرتبط بسوء تقدير هؤلاء لمجموع المواقف، وسوء فهم القضايا المتولدة عن حالات من الشك والريبة، وقصور في التعامل مع الحقائق، وهو ما يعني أن الحالة النفسية لصانع القرار غير ذات صلة مع الرهانات المطروحة أمامه في إدارة الوضع، وهو ما يجعل صانع القرار في هذه الحالة يتصور مجرى آخر للتعامل مع الوضع الداخلي الذي طالما شكل له ضغطا، فيحاول بهذا الصدد أن يزيحه بإعطاء الإشارة الخضراء لافتنال حرب قد تكفل له في الأخير الحفاظ على نفوذه وسلطته والبقاء في الحكم. بينما نجد اتجاها آخر يرى بأن هناك أسباب أخرى قد تكون مشتركة، تتمثل في المصلحة والشرف، عامل القوة، الأمن، الأيديولوجية، العدالة والمساواة⁽²⁾.

المطلب الثالث: الطرق السلمية لتسوية النزاعات الدولية.

عادة ما يستخدم مصطلحي حل وتسوية النزاعات للدلالة على المعنى ذاته، إلا أن هناك رؤى تتصرف إلى وجود اختلاف بين الحل والتسوية، وذلك راجع إلى عدة اعتبارات، قد يكون سببها إما الهدف أو الطرف أو الإجراءات أو جوهر العلاقة التي تربط بين الأطراف⁽³⁾.

بإدراك المجتمع الدولي باتخاذ تدابير وأدوات من أجل تسوية النزاعات الدولية والبحث عن سبل وقواعد سلمية لتسوية النزاعات الدولية والنزاعات ذات الطابع الدولي، ما شجع الدول إلى التوجه إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف لضمان تجنب استعمال القوة في علاقاتها الدولية وحل نزاعاتها بالطرق السلمية، إذ تعتبر اتفاقيتي لاهاي (1899 و1907) أول وثيقتين دوليتين تناولتا الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية، في حين نجد أن ميثاقى الهيئتين الأمميتين قد تضمنتا بنودا تؤكد على منع استعمال القوة في العلاقات الدولية، وأن تكون تسوية النزاعات بالطرق السلمية واللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية وتحفيز الأطراف على عرض نزاعاتهم القانونية أمام هيئات التحكيم أو

(1) نفس المرجع، ص 252.

(2) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص-ص 40-38.

(3) عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 12.

القضاء، أو طلب تدخل المنظمات الدولية أو الإقليمية⁽¹⁾؛ في حين وضع إعلان "مانبلا" للأمم المتحدة لعام 1982 بواحد أسس وقواعد تسوية النزاعات الدولية، كما أنه لم يجلب قواعد جديدة ومغايرة مختلفة عما وردت في اتفاقيتي لاهاي⁽²⁾.

يعتبر مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية أمراً ضرورياً في العلاقات الدولية وحركية النظام الدولي واستقرار بيئته، وقد أضحت هذا المبدأ قاعدة أمرة في النظام الدولي والقانون الدولي المعاصر⁽³⁾، بعد أن نص عليه ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ يلتزم به أعضاء الهيئة الأممية حال قيامهم بفض نزاعاتهم⁽⁴⁾، وتجنب استخدام القوة أو أي شكل من أشكال الإلزام والقهر صونا للسلم والأمن الدوليين⁽⁵⁾. وتحقيقاً لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، حددت الفقرة الثالثة من المادة الثانية وجوب أن "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر"⁽⁶⁾، بينما تضمنت بالتفصيل المادة الثالثة والثلاثون (33) في فقرتها الأولى من الميثاق الأممي الوسائل والطرق المعترف بها على صعيد الممارسة الدولية لتسوية وحل المنازعات الدولية، إذ نصت على أنه "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله ذي بدء عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم"⁽⁷⁾. لقد نصت المادة سالف الذكر على الوسائل والأدوات السلمية المحددة من قبل الهيئة الأممية لتسوية النزاعات الدولية، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين، تضم الأولى الوسائل الدبلوماسية أو السياسية التي يكون فيها لأطراف النزاع السلطة على مجريات الأمور في عملية التسوية، مع توافر الحرية لهم في قبول أو رفض نتائج عملية التسوية، بينما

(1) محمد حمد القطاطشة، مرجع سابق، ص، ص 225، 226.

(2) نفس المرجع، ص، ص 229، 228.

(3) نادية عبد الفتاح عشموي، التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي: دراسة مقارنة بين تسوية النزاعين الإريتري اليمني والإريتري الإثيوبي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط 1، 2016، ص 15.

(4) رجب عمر عبد السلام العاتى، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات "دراسة حالة النزاع في الصومال"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2012/2011، ص 21.

(5) كمال حداد، مرجع سابق، ص، ص 45، 44.

(6) عبد الحميد دغبار، مرجع سابق، ص 194.

(7) كمال حماد، مرجع سابق، ص 55.

تشمل المجموعة الثانية الوسائل القضائية والتحكيمية التي تعرف بالتسوية القانونية، ويلجأ إليها أطراف النزاع في حال رغبتهم في تسوية النزاع بقرارات نهائية وملزمة تستند إلى قواعد القانون الدولي⁽¹⁾.

أولاً/ الوسائل الدبلوماسية والسياسية: يمكن اعتبارها من أفضل الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية وأيسرها، تتلخص هذه الوسائل في المفاوضات والوساطة والمساوي الحميدة والتوفيق والتحقيق.

1/ المفاوضات (Negociations): تحتل المفاوضات صدارة الوسائل السلمية التي تلجأ إليها الدول غالباً لحل نزاعاتها، ونعني بها "تبادل الرأي بين دولتين أو طرفين متنازعين أو أكثر، في سبيل الوصول إلى تسوية الخلافات أو النزاع القائم بينها"⁽²⁾، يتم من خلالها ربط اتصالات مباشرة أو عن طريق وكلاء، أو بتبادل مراسلات ومذكرات، أو بعقد لقاءات على هامش المؤتمرات الدولية، من أجل إجراء محادثات حول مختلف القضايا المثيرة للنزاع أو الخلاف⁽³⁾، ويتم تحديد المكلف بالتفاوض وفق أهمية القضايا المثارة، فقد يقوم بها رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية أو أي مسؤول بارز⁽⁴⁾؛ وتقود المفاوضات عادة إما إلى حل النزاع، أو إقرار إجراءات تمهيدية من أجل عقد اتفاقية تنهي النزاع، أو تقضي إلى حصر المواجهة⁽⁵⁾.

2/ المساوي الحميدة (Good offices): تقوم بها دولة أو منظمة أو شخصية ذات مركز رفيع لحمل أطراف النزاع على عقد مفاوضات بالسعي إلى توفير المناخ الملائم، ويتم اللجوء إليها أيضاً بعد فشل المفاوضات المباشرة بين الأطراف في الوصول إلى حل للنزاع أو تجنبه، وإن لم تتضمنها المادة 33 من الميثاق الأممي، إلا أن المادة الثالثة (03) من معاهدة لاهاي لعام 1907 قد نصت عليها كوسيلة من الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية⁽⁶⁾.

3/ الوساطة (Mediation): هو عمل تسعى من خلاله دولة أو مجموعة من الدول أو الأفراد أو هيئة من هيئات المنظمات الدولية من أجل التوفيق بين المطالب المتعارضة لأطراف النزاع

(1) نادية عبد الفتاح عشاوي، مرجع سابق، ص 15.

(2) عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني، **فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية**، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص 49.

(3) إحسان هندي، الأساليب الودية في حل الأزمات والمنازعات الدولية، **مجلة معلومات دولية**، دمشق، مركز المعلومات القومي، السنة السادسة، العدد 57، 1998، ص 86.

(4) نوري مروة جعفر، مرجع سابق، ص 90.

(5) نفس المرجع، ص 91.

(6) إحسان هندي، مرجع سابق، ص 89.

والتخفيف من حدة الجفاء بينها، وإيجاد تسوية لخلافات أطراف النزاع باشتراكها أو انضمامها للمفاوضات بطلب من الأطراف وموافقتهم الصريحة، بخلاف المساعي الحميدة التي تكتفي فيها الدول الراعية للمفاوضات بترتيب الوضع لتقريب المسافات دون التدخل في مسار المحادثات أو تحديد النقاط المتناولة، إذ يمكن للوسيط اقتراح حلول أو إجراءات يراها مناسبة لحل النزاع أو تسويته، وتنتهي الوساطة عندما تعود الأطراف إلى المفاوضات المباشرة، أو عندما تقرر إحدى الدول الأطراف عدم قبولها بهته الوساطة، رغم اعتباره عملاً غير ودي⁽¹⁾. ورغم أهمية الوساطة كوسيلة لحل النزاع، فإن نتائجها تكون مجردة من القوة الملزمة سياسياً، وغير واجبة التنفيذ قانونياً، إلا إذا كان هناك اتفاق دولي يسري على أطراف النزاع يجبرهم على قبول النتائج المترتبة عن الوساطة.

4/ التحقيق (Investigation): هي أداة تلجأ إليها الدول، أو المنظمة الدولية، أو إحدى أجهزتها أو وكالاتها، أو المنظمات الإقليمية في حيز اختصاصها، للتحقق من أمور تتعلق بالنزاع تمهيداً لتسويته، وتنشأ لهذا الغرض لجان دولية خاصة قصد جمع الحقائق ورفع تقرير للفرقاء المعنيين حول الوقائع المختلف عليها في نزاع دولي⁽²⁾، واقتراح الحلول الأمثل للنزاع بغية مساعدة أطرافه على حله؛ وعادة ما يتم تشكيل هذه اللجان من أشخاص ينتمون إلى الدول المتنازعة، فضلاً عن أشخاص ينتمون لدول محايدة⁽³⁾. فالدول أحياناً تتنازع بسبب اختلاف حول وقائع يفترض أن يتم الفصل في صحتها أولاً، وهو ما يستوجب إنشاء لجان تحقيق تضم أفراداً تابعة للدول المتنازعة وحتى من دول أخرى، بناءً على اتفاق خاص يحدد صلاحياتها وسلطاتها⁽⁴⁾، مهمتها استقصاء المعطيات، والاستماع إلى الشهود، وجمع آراء الخبراء، والتدقيق في الوثائق والمعطيات الميدانية والمعنوية (تاريخية، ثقافية أو اجتماعية)، لتحديد الاختلالات والتجاوزات التي تسببت في نشوب النزاع⁽⁵⁾.

5/ التوفيق (Reconciliation): هي وسيلة تتكفل بها لجنة يتم إنشاؤها بنفس شكل وتكوين لجنة التحقيق، وبنفس مهامها الأساسية المتمثلة في بحث كل جوانب النزاع ومسبباته، إلا أنها تختلف معها بكونها تحوز على صلاحية اقتراح الحلول المناسبة لتسوية النزاع⁽⁶⁾؛ فلجنة التحقيق تتعدى مهام

(1) حسام أحمد محمد هنداي، **حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد**، القاهرة، دون دار النشر، 1994، ص 47

(2) عمر سعد الله، **القانون الدولي لحل النزاعات**، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ط 2، 2010، ص 116

(3) حسام أحمد محمد هنداي، مرجع سابق، ص 48

(4) عمر سعد الله، **الوجيز في حل النزاعات الدولية**، مرجع سابق، ص 75

(5) محمد المجذوب، **القانون الدولي العام**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص 789

(6) عبد العزيز العشماوي، علي أبو هاني، مرجع سابق، ص 51

بحث المسائل القانونية الإجرائية إلى إثارة كل القضايا المرتبطة بالنزاع، في سعيها إلى تقديم اقتراحات حلول لتسوية تراعي مصالح كل الأطراف⁽¹⁾.

ثانيا/ الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية: تتوزع الهيئات القضائية المؤهلة لدراسة والنظر في النزاعات بين الدول إلى نوعين، هيئات تحكيمية وهيئات قضائية، وكلتاهما تصدران قرارات وأحكام نافذة وملزمة للأطراف، تختلفان في طرق إنشائها وشروط الاحتكام إليها وسير أعمالها.

1/ التحكيم الدولي (International arbitration): هو أقدم الطرق القانونية الموجهة لحل النزاعات، يقصد به "حل المنازعات الدولية على أساس القانون بواسطة محكمين تقوم الدول المتنازعة باختيارهم"⁽²⁾، وقد حددته المادة السابعة والثلاثون (37) من اتفاقيه لاهاي (1907) حول التسوية السلمية للمنازعات الدولية في كونه "يهدف إلى تسوية النزاعات بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس احترام القانون، ويتضمن اللجوء إلى التحكيم تعهد بالامتثال للحكم"⁽³⁾. وكان مؤتمر لاهاي الأول (1899) قد أنشأ المحكمة الدائمة للتحكيم طبقا للمادة العشرين (20) منه، أتاح نظامها للدول في عرض أي خلاف يتعلق بقضايا نزاعية تنشأ بين الدول حول تفسير معاهدة أو تطبيق قاعدة دولية أو نزاع حدودي، بناء على اتفاق الأطراف، مع تمتع أطراف النزاع بحرية اختيار المحكمين وتحديد عددهم، أو الاحتكام إلى هيئة قضائية في أي بلد، والحق في تحديد سرية أو علانية جلسة التحكيم، التي تتضمن غالبا تقديم مرافعات شفوية ومذكرات ومستندات كتابية إلى هيئة التحكيم، مع إرسال نسخة من هذه الوثائق إلى الطرف أو الأطراف الأخرى. وتتمتع قرارات هيئة التحكيم بقوة قانونية ملزمة، تماما كما هو الحال بالنسبة للأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية⁽⁴⁾، إلا أن معاهدة لاهاي 1899 لم تشر إلى استخدام القوة لتنفيذ الحكم في حال رفض أحد الأطراف التقيد به، ذلك أن على الدول تنفيذ ما صدر عن التحكيم طبقا للتعهد الذي قدمته، والذي يقر بإذعان الدول لأي قرار تصدره لجنة التحكيم.

2/ القضاء الدولي (International justice): تضطلع محكمة العدل الدولية بحل المنازعات الدولية ضمن اختصاصها القضائي الدولي، إضافة إلى تقديم آراء استشارية بناء على طلب

(1) عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص75

(2) حسام أحمد محمد هنداي، مرجع سابق، ص 50

(3) Article 37 de la convention de 1907 pour le règlement pacifique des conflits internationaux, <https://docs.pca-cpa.org/2016/01/1907-Convention-FR.pdf>

(4) حسام أحمد محمد هنداي، مرجع سابق، ص 51

الجمعية العامة أو مجلس الأمن، أو أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة⁽¹⁾، وتعد المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي تأسست سنة 1920 أول محكمة دولية اختصت بالنظر في المنازعات التي تثور بين الدول، ولم يكن لتضمينها في ميثاق عصبة الأمم في مادته الرابعة عشر (14) تأثيراً على استقلاليتها عن العصبة. وقد أصدرت المحكمة الدائمة للعدل الدولي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أكثر من ثلاثين حكماً، ومثله من الآراء الاستشارية⁽²⁾. وتختص ولاية محكمة العدل الدولية طبقاً للمادة الرابعة والثلاثون (34) من نظامها الأساسي، فقط، في الفصل في النزاعات التي تكون فيها الدول أطرافاً، وبطلب وموافقة وفق تعهد يتضمن موافقتهم المبدئية والنهائية على الالتزام بالقرار الصادر عن المحكمة في القضية محل الخلاف⁽³⁾.

هناك عدة معايير تصنف النزاع إلى قانوني أو سياسي، لكن المعيار الأهم هو ما يقرره أطراف النزاع أنفسهم، وما يترتب عنه في اختيار الآلية المناسبة لتسويته⁽⁴⁾. ويلاحظ أن التسوية القانونية أو القضائية التي يمكن التوصل إليها تكون بالنسبة للنزاع الذي يغلب عليه الطابع القانوني (Legal dispute)، حيث لا يصلح معه في هذه الحالة إلا اللجوء إلى الأجهزة القانونية والقضائية المختصة مثل محكمة العدل الدولية، أو الأجهزة القضائية التي تم استحداثها في المنظمات الإقليمية القارية أو الفرعية⁽⁵⁾، وإن كانت غالبية الدول لا تفضل اللجوء إلى التسوية القضائية في منازعاتها، وتفضل التسوية السياسية، لأن التسوية القضائية لا تعرف الحلول الوسط، فضلاً عن إلزاميتها⁽⁶⁾.

تحوز الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية القدرة على تقديم حلول توفيقية لطرفي النزاع، بحيث يتحصل كل طرف على شيء ما تتفاوت نسبته تبعاً لظروف النزاع وأهميته وعلاقاته بمنازعات أخرى بين الطرفين؛ ورغم المزايا التي تتميز بها الوسائل السلمية في تسوية نزاعاتها، كسهولة الإجراءات وسرعتها وقلة التكاليف، إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب التي من أهمها أنها لا تضمن

(1) المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة

(2) Pierre Marie Dupuy, Droit international public, Paris, Dalloz, 1992, p 405

(3) إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2013، ص 78

(4) بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 24

(5) أحمد الرشيد، الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي: حدود الدور المتوقع والمأمول، مجلة آفاق إفريقية، العدد 12، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2002، ص، ص، 33-43.

(6) نيفين مسعد، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، 1994، ص، ص، 271، 270

تسوية النزاع، فهي كقاعدة عامة تتوج بحلول لا تتعدى كونها مجرد اقتراحات وتوصيات قد تقبل وقد ترفض، إلى جانب أنها قد لا تتلاءم مع بعض النزاعات الدولية.

ثالثاً/ اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية كتسوية سلمية للنزاعات: في أول سطر تضمنه ميثاقها، حملت الهيئة الأممية على عاتقها مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، وخصص معدو هذا الميثاق ثلاثة فصول لهذه الغاية، بمجموع مواد قارب ثلثي المواد التي شكلت محتواه، إضافة إلى الفصل المتعلق بالتنظيمات الإقليمية ودورها في معالجة الأمور المرتبطة بحفظ السلم والأمن في العالم^(*)، إذ تضطلع الأمم المتحدة عبر أجهزتها ووكالاتها، وكذا من خلال المنظمات الإقليمية بتقويض منها، بمهام التدخل في النزاعات الدولية التي تشكل تهديداً على الأمن الدولي، قصد درئها أو تسويتها أو قمعها، باستخدام طرق وميكانيزمات سلمية أو قهرية.

مبدأ الإتيان المسبق لأطراف النزاع، وبخلاف الطرق السلمية في حل النزاعات، لا يعد شرطاً لإثارة القضايا والمسائل المهددة للسلم والأمن الدوليين عبر أو أمام الأجهزة الرئيسية للهيئة الأممية المخولة بذلك (الأمانة العامة ومجلس الأمن)؛ وتتفاوت درجات القرارات المتخذة بين الدعوة إلى ضبط النفس وإلزام الأطراف باتخاذ تدابير ومواقف، مروراً عبر تطبيق إجراءات عقابية وقهرية، وصولاً إلى اللجوء لاستخدام القوة للتدخل في النزاع⁽¹⁾، دون إهمال ما يمكن تجسيده في إطار الجهود السياسية والديبلوماسية، إذ تعتبر المنظمات الدولية والإقليمية الأكثر تأثيراً وقدرة على اتخاذ وتطوير التدابير الوقائية والممانعة اتجاه النزاعات الدولية والنزاعات ذات الطابع الدولي⁽²⁾. وتتصّلج المواثيق المنشئة للمنظمات الإقليمية على تدابير وإجراءات وحتى آليات تتيح لها إمكانية التدخل في أي نزاع -ضمن اختصاصها الإقليمي أو الجغرافي- يهدد أو يحمل سمات التهديد للسلم والأمن الدوليين، بتقويض من الهيئة الدولية وبتنسيق معها، والمساهمة في الجهود والسياسات الدولية الوقائية، والجهود المطبقة

(*) أنظر: المادة 52، الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

(1) أنظر: الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

(2) خلف رمضان محمد بلال الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص-ص 63-86

لتسوية النزاعات ومعالجتها ومنع انتشارها⁽¹⁾، مع الاحتفاظ بالإشراف الأممي عن طريق مجلس الأمن على كل ما تقوم به المنظمات الإقليمية، والاضطلاع على مجريات الأمور والتدخل وقت الحاجة⁽²⁾.

المبحث الثاني: مقاربات نظرية في حل وتسوية النزاعات الدولية.

أثبتت مقاربة زارتيمان أن مرحلة النزاع تظهر نمط تظاهر استعداد الفواعل الدولية المتصارعة بفعل المصالح والنفوذ في التصدي لارتداداتها وحلها على أرض الواقع، وإسقاط العوامل الديناميكية المحيطة بالنزاع، بتبني السلوك المبني على الدراية والإدراك العقلاني في صناعة القرار السليم، معتمدة على الوسائل الدبلوماسية والمساعي الحميدة والوساطة والتحقيق، والاستعداد للتداول بشأن مقترحات التسوية في احتواء الأزمات، مخافة الانزلاق إلى حافة الهاوية، حيث أثبتت القوة والتدخلات العسكرية فشلها في عدة حالات مثلما كان الحال في أفغانستان والصومال ورواندا، وعجزا في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي؛ وقد شجع ذلك رواد المدرستين البنائية والوظيفية إلى التأكيد على اعتماد التكامل والبناء الجماعي للأمن في تسوية الملفات المعقدة إقليميا، وأصبحت على أساسه نظرية التكامل الوظيفي قائمة على أساس إيجاد نمط من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين الدول لتفادي الحروب والنزاعات والصراعات.

منحت منطلقات التكامل الإقليمي دفعا قويا لتطوير التعددية النسقية في الاهتمام أكثر في إطلاق بؤادر حقيقية وفعالية لمنظور حفظ وبناء السلم في إفريقيا، تنطوي على وجوب تدخل الجماعة الدولية لتعزيز مقومات حفظ السلم ما بعد النزاع ومنع تجدد، وإصلاح ما تم تدميره أو تعطيله، وتوظيف السيادة الأخلاقية والواقعية في مبدأ اللاعنف، والتعاون من أجل حل الخلافات وصهر الاختلافات التي أدت إلى ضياع الأمن المجتمعي في عديد المناطق في إفريقيا، وتكليف مجلس السلم والأمن الإفريقي بالدور الإقليمي الاستراتيجي لإحداث بؤادر الانفراج الأمني في ربوع إفريقيا.

(1) عمر سعد الله، دراسات في القانون الدولي المعاصر، الجزائر، دار هومة، ط4، 2014، ص 65

(2) Elham Animzadeh, The United Nations and International Peace and Security: a legal and practical analysis ;PHD in International Law Thesis. University of Glasgow, 1997, p 29

المطلب الأول: نظريات ومقاربات في التكامل والأمن الجماعي.

تعد نظرية مركب الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory) إحدى الصياغات الأكثر حداثة في تحليل وتفسير قضايا الأمن المجتمعي والصراعات الداخلية لدى شعوب الأقاليم، وقضايا الأمن القومي عامة، والتي صاغها وطور آليات تحليلها كل من باري بوزان (Barry Buzan) وأول ويفر (Ole Weaver)، في شكل نظرية لم تتسلخ من توظيف أفكار المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة، القاضية بمركزية الدولة في تحليل قضايا التهديدات والمخاطر التي تهدد التماسك السوسيولوجي داخل المجتمع، لكنها تحتفظ بفاعلية الدولة كفاعل رسمي في مستويات التحليل في العلاقات الدولية. ويتفق منظور الأمن المجتمعي ومركب الأمن الإقليمي على خصوصية التهديدات الأمنية بكونها لا تبقى حبيسة حدودها الجغرافية أو الوطنية، بل تتدفق إلى مناطق دول الجوار مع التصعيد والكثافة؛ فنظرية مركب الأمن الإقليمي تعطي الأسبقية إلى مستوى الإقليم للمخاطر التي تحدق بالدول، على أساس أنه المنتج الأساسي للديناميكيات الأمنية؛ في حين يعطي الأمن المجتمعي الأفضلية للمستوى الجماعي، كونه نمط ضروري وحيوي لعوامل الاستقرار الداخلي للدولة.

تطرح نظرية مركب الأمن الإقليمي متغيرات تكتيكية مستقلة للتحليل الأمني، هي: الصداقة والعداوة، التخومية، الاعتماد الأمني المتبادل، ومبدأ القوة والاختراق؛ فمبدأ التخومية في ضل وجود أجزاء جغرافية سياسية متعددة ومتقاربة مثلما هو حال إفريقيا، يقوم، بالنسبة لباري بوزان و أول ويفر، على تواجد مفردة الغطاء "Overlay" الأمني المتبادل، الذي يمكن أن ينتج للجماعة النسقية مفهوم المظلة الأمنية والسياسية لهذا الغطاء، مثل حالة الاتحاد الإفريقي، أي يتوافر الوضع الاستراتيجي الذي توجد فيه قوة منفردة أو قوى مشتركة تستطيع توفير مظلة أمنية لمنطقة/عينة، أو مجموعة دول بالقدر النسبي وليس المطلق⁽¹⁾.

تستهدف مقارنة الأمن الجماعي^(*) الوقوف عند عتبة الفترة الوسطى بين العنف القائم وبناء السلم المرجو تحقيقه في نطاق سلسلة النزاع الإقليمي، فمركبات الأمن الإقليمي هي أكثر الخصائص

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة "مناقشة النماذج النظرية"، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2015، ص-ص 137-144.

(*) يعرف الأمن الجماعي على أنه "نظام يؤكد أن الغايات المحرمة لا يمكن تحقيقها بأية وسيلة، في الوقت الذي نجد فيه أن الغايات الشرعية يمكن تحقيقها بالوسائل الصائبة"، وهو الوقوف ضد كل تغيير لواقع المجتمع الدولي يضر بما فيه،

الأمنية المميزة لدول الساحل الصحراوي في عدم الاستقرار الأمني المحلي، وعزل بعض الدول الإفريقية إلى وحدات فاشلة، وأخرى على حافة الفشل؛ فالبحث في خاصية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان تقدم على تفسير الوضع الأمني الذي تشهده القارة الإفريقية من حيث الحروب الأهلية والنزاعات والتطهير العرقي بأبعادها الدينية والجغرافية، مثل التطاحن الحاصل في نيجيريا بين الدولة والإرهاب، ونشوب نزاع مسلح بين المتمردين والقوات الحكومية في جمهورية إفريقيا الوسطى⁽¹⁾. فالقارة الإفريقية هي الساحة الوحيدة التي شهدت إنزلاقات أهلية وانقلابات عسكرية كأداة لممارسة السياسة وإدارة المنافسة بين الفواعل المحلية داخل المجتمع، والتي تنزلق آثارها بالضرورة على مجتمعات وجغرافيا المناطق المجاورة، مثل نشوب الحروب الأهلية منذ فترة التسعينيات وما بعدها في ليبيريا والسودان والصومال ومالي، والتي مازالت أغلبها مشتتة، وأخرى لا زالت أسبابها قائمة؛ ذلك أن البعد في تحليل طبيعة مركب الأمن وفق تعبير باري بوزان و أولي وايفر هو أن فواعل مركبات الأمن في إفريقيا هي من خاصية انعدام الدولة العادية "Nonstatist Nature"، فإعادة تأهيل إدارة القرار الذاتي للقادة الأفارقة من خلال أجهزة إقليمية سيجعلها تنظر إلى تواجدها كقيمة هوياتية واحدة، ما يؤدي إلى تفعيل نمط التعايش المشترك، بالعمل على خلق تبادل للأدوار الأمنية والسياسية، بما يعني أن أي ضرر أو عطب أمني يصيب أي دولة، يعد مساسا بالأمن القومي لباقي الدول الإفريقية⁽²⁾؛ وهو مؤشر نحو إمكانية تفسير نظرية العنف السياسي لروبرت غار، الذي يتحدث عن أن إشكال العنف السياسي في جغرافية الدول ليست مرتبطة بالجوع والفقر، بل بوجود كيانات سياسية تتميز بفقدان الحوكمة والرشاد السياسي، ولجوءها إلى العنف يكون من أجل تحقيق مصالح غير إستراتيجية. ويذهب يوهان غالتونغ إلى التأكيد على نظرية العنف السياسي بتبني مقارنة العنف البنوي الذي يربطها بضعف القدرة التوزيعية وغياب الإنصاف بين الوحدات الاجتماعية؛ معنى ذلك أن التماسك السوسيولوجي بالنسبة لغالتونغ أضحى أهم الأولويات الإستراتيجية بالنسبة لمركب الأمن الإقليمي الذي يمثله الاتحاد الإفريقي⁽³⁾.

سواء لإحداث اختلال في توازنه، أو المساس بمجرى علاقاته بما يتوافق ومصالح دولة على حساب أخرى، وبالتالي، فإن الأمن الجماعي يحول دون هذه الانتهاكات بإجراءات موحدة ضدها، وهو ما يكفل الأمن والسلم الدوليين. للمزيد، أنظر: محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص، ص70، 69.

(1) عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2014، ص 214

(2) المرجع نفسه، ص، ص 216، 215.

(3) محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان، دار الخليل للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 26

تستدعي الضرورة تبني الاتحاد الإفريقي لاستراتيجية قائمة على منظور ثقافة الهوية السياسية والتكيف السياسي والاجتماعي، يؤهل إدارة الأمن الجماعي للتكيف مع الطريقة المركبة لأزمات الساحة الإفريقية، وضبط التصعيد بالنسبة لنظام الدولة القومية حول واجب كل دولة في حماية أمنها الداخلي وصيانة حدودها الجغرافية من كل الاعتداءات العسكرية الخارجية التي تخترق الحدود، يستجمع فيه الحلف الإفريقي وسائل ردع التهديدات اللاتماثلية والخارجية، تصبح على أساسه وظيفة الاتحاد الإفريقي كامنة في رد كل المخاطر التي تزيد في عمق جرح المجتمعات الإفريقية واستباحة السيادة، من خلال تحمل المسؤولية الجماعية في تسوية وحل الأزمات والصراعات المستشرية في القارة⁽¹⁾.

يمكن اعتبار نظرية الدور تلك الطفرة القيمة لدى رواد علم الاجتماع، أمثال بروس بيدل (Bruce Biddle) و ستيفن والكر (Steven Walker)، والتي راجت أسسها بين المنظرين الاجتماعيين الغربيين، قبل أن يتم نقلها للعلوم السياسية وحقل العلاقات الدولية، لتفسير وفهم دور الجانب السيكلولوجي والقيادي والسلوكي لصناع القرارات الداخلية والخارجية للدول، إقليميا ودوليا، إذ يحيلنا اقتراب التفاعل السياسي تحديدا إلى التركيز على العوامل المؤثرة في المسرح السياسي الإفريقي التي توظف في ترسيم أطر ديناميكياتها الأمنية عبر المكونات المفتاحية لسياسة الاتحاد الإفريقي؛ فمواكبة واقع النزاعات التي تعصف بالأقاليم الإفريقية تظهر مدى مشاركة ودور الأدوات غير الدولانية في احتواء الظاهرة والنزاعات المهددة للأمن الداخلي، سواء كانت منظمات أو جماعات أو شركات متعددة الجنسيات أو نخب محلية أو خارجية، وكلها تندرج ضمن الدور الفعلي نحو فهم عمق مقترّب نظرية الدور، وتجاوز الإشكال في تحليل النزاعات الإقليمية والمحلية في إفريقيا⁽²⁾، وهو ما يفسر أن التفاعل السياسي للنظرية يعد مقتربا مرغوبا في تحليل ظواهر الصراعات والنزاعات التي تعيشها مناطق حيوية في إفريقيا، والتي تعكس التداخل بين قضيتين، أولهما مرتبطة بمفهوم الدور في تحليل التوجه العلمي نحو فهم دور الوسائط المؤسسية للإتحاد الإفريقي في النزاعات الإفريقية، وثانيهما متعلقة بالوسائط الأممية في وقف النزيف الداخلي للاقتتال الذي تشهده قارة إفريقيا. وتكمن طبيعة نظرية الدور في معرفة نمط التوظيف الأمثل للآليات نحو تسوية النزاعات في المناطق الساخنة التي تمر بها بعض المناطق النزاعية مثل نيجيريا والصومال ومالي وغيرها؛ فالنظرية وسلوكها الوظيفي

(1) عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص- ص 92-93.

(2) منير محمودي، مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب إفريقيا وآليات إدارتها "دراسة تقويمية"، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2018، ص 17

الذي يمتاز بنوع من التعدد في الدور، من حيث التهديد بالقوة أحيانا، والإغراءات الاقتصادية أحيانا أخرى، يتناغم مع أفكار المدرسة الواقعية الليبرالية من المنظور النقدي، أي نقل أفكار ومعتقدات رواد المدرستين كفرضيات تحكم العلاقات بين الدول من حيث التفاعلات على المستوى الدولي والإقليم إلى المستوى الداخلي؛ فالمقترَب الوظيفي لنظرية الدور يبني تصوره الفلسفي والعلمي على أن الحروب الأهلية تحول السياسات الداخلية إلى فوضى تشبه حالة تدحرج كرة النار بين الفرقاء، أي إصابة التماسك السوسيولوجي بالعطب المحتوم الذي يفرض وسائل خارجية للدور المفروض⁽¹⁾.

يري كريستوفر هيل (Christopher Hill) أن المعيار الذي يجب أن يقاس به مقترَب الدور في السياسة الخارجية للدول، مثل دول الإتحاد الإفريقي، يفرض شرطي الحياد والموضوعية اللذين يُخضع لهما بإجماع كلي من قبل المعنيين الخارجيين، من أجل بلوغ تحقيق الأهداف المرغوبة والمرجوة التي وجدت وتحركت من أجلها⁽²⁾؛ كما يعد مقترَب الجماعة مستوى تحليل أفقي في استبيان تدخلهم الإقليمي، إذ من الوظائف السلوكية التي تهتم بتفاعل الأعضاء حسب أرثلي بانتلي (Arthley Pantley) و دافيد ترومان (David Truman) تظهر أن انعكاس المصلحة المشتركة تعد المرتكز الأساسي في إبراز حركة الضغط على الأطراف الأخرى⁽³⁾.

من خلال التطور الحاصل في طبيعة العلاقات الإقليمية، وبروز ظاهرة التكامل الوظيفي الإقليمي كما رسمته الوظيفة الجديدة مع ليون ليندبيرغ (Leon Lindberg)، يلاحظ أن النظام الإقليمي عامة تدار حوله القضايا الأمنية الخطيرة التي تهدد الهوية والتماسك السيكولوجي والمجتمع المدني ككل، في ظل النزاعات والنعرات الطائفية والمدنية؛ فالنظام الإقليمي وفق يوسف ناصف حتي تتجسد خصوصيته في عضويته السياسية والقانونية المغلقة مقابل الكيانات المفتوحة العضوية، مما يعني أن النظام الإقليمي مثل الإتحاد الإفريقي تكمن وظيفته البنائية في التفاعل في المجال السياسي الذي ترتبط فيه الدول بروابط مميزة ومقننة، ضمن عمليات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية

(1) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دار فور، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018، ص 14.

(2) رابح زغوني، الحوار العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية: دراسة إمبيريقية في خيار السياسة العربية لفرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2014-2015، ص 37.

(3) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي "المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، والأدوات"، الجزائر، د.د.ن، 1997، ص-ص 195-197.

محددة، من أجل فك الاشتباك والتوترات الأمنية المرشحة لأن تعصف بالإقليم إلى مأزق السجين⁽¹⁾؛ فالإتحاد الإفريقي من خلال مصطلح نموذج كلفة الحساب (The Cost Calculation Model) حول تحليل عملية صناعة القرار في الأزمات ذات الطابع الاستراتيجي، تتدخل فيه طبيعة التهديدات وحدتها في الأزمة من خلال صياغة شكل التفكير حول الخيارات المتاحة في تصفيف الأولويات الأكثر ملائمة في احتواء المشكلة الأمنية القائمة التي تواجه الإقليم، وتتحدد حظوظ نجاح نظرية الدور في إدارة الأزمات الأمنية في استبعاد الاستعانة بالقوى الكبرى التي تحمل في ثناياها ملامح الإكراه والتهديد والابتزاز، حتى يصل الدور الإقليمي إلى هدف الأمن المجتمعي الذي ينزف بجغرافية شعوب القارة الإفريقية⁽²⁾؛ إذ تعتني النظرية الوظيفية الجديدة بظاهرة تكامل القطاعات السيادية في التحكم في المرافق العملية والوظيفية؛ أي حينما تصبح المنظمات وجماعات الضغط والأحزاب السياسية مiale لأن تكون مندمجة في المركزية عبر عملية "تأثير الانتشار"، يتولد عنه انبثاق الجماعة الإقليمية، ونمو قدراتها في احتواء الانزلاقات المجتمعية، مثل ما هو حاصل في إفريقيا، وأن تكون المصالح الحيوية هي الرهان الأول بالنسبة لكل أطراف التكامل، من أجل احتواء النزاعات الإقليمية أو الوسائط السياسية، كالتى شهدتها الأزمة في السودان⁽³⁾.

المطلب الثاني: إقترابات تحليلية في إدارة النزاعات الدولية.

يحصّر البعض مفهوم عملية إدارة النزاع في تقليص حجم النزاع والحد منه أو احتواءه، مع العمل على منع التصعيد فيه، بينما يرى آخرون أن إدارة النزاع تشمل أكثر من ذلك، على اعتبار أنها عملية واسعة وشاملة، تتضمن أيضا حل النزاع وتسويته، ووضع إجراءات لمنع حدوثه مستقبلا. والواقع في دراسات النزاع والسلام أن دمج المفاهيم -بما في ذلك مفهوم التسوية- في المفهوم العام لإدارة النزاع هو أمر مبالغ فيه، فلو كان المفهوم الأخير شاملا لما كان هناك مجال لبروز المفاهيم الأخرى، ذلك أن العديد من تعريفات إدارة النزاع تذكر بأن حل أو تسوية النزاع ليس ضمن أولوياتها⁽⁴⁾.

(1) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، صص 50، 51

(2) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة "مناقشة النماذج النظرية، مرجع سابق، صص 361-356.

(3) عامر مصباح، نظريات التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ط2، صص 166-168

(4) سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص 74

يعتبر الفصل بين المفاهيم من الناحية النظرية أمراً ضرورياً للتمييز بين تسوية النزاعات وإدارتها ومنعها، كوسيلة لتبسيط الواقع تمكيناً لبناء نموذج نظري؛ ومع ذلك، يستخدم العديد من العلماء تعريفهم الخاص للمفاهيم المعنية، رغم الحاجة إلى تعريف أكثر اتساقاً للوقاية والإدارة، يمكن دمج مع الآليات الأخرى للتعامل مع النزاعات؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن النظرية التي تميز بين منع النزاعات وإدارة النزاعات وحلها قد تؤدي أيضاً إلى نتائج عكسية عند تطبيقها على واقع لا يمكن فيه تمييز هذه المفاهيم. من الناحية العملية، يمكن النظر إلى هذه التدابير على أنها تعمل جنباً إلى جنب على مستويات وضمن قضايا مختلفة في نزاع أكبر، وبالتالي، من الممكن حل بعض القضايا في النزاع، بينما في نفس الوقت إدارة أو منع قضايا أخرى من اتخاذ شكل عنيف، وهذا لا يعني أن النزاع قد تم حله، أو حتى أن التوتر قد تم تخفيفه، حيث يمكن طرح قضايا جديدة في النزاع في أي وقت.

تتبع النزاعات الدولية أحياناً في تطورها مراحل تشمل اتجاهات التصاعد والتناقص ثم الاستقرار، لتبلغ مرحلة الانتهاء؛ فتساعد النزاع يعني زيادة وتيرته وكثافته، وهو مرتبط بمجموعة من العوامل، منها الحدود الجغرافية للنزاع، وعدد الأطراف المشاركة فيه، وحجم الموارد والإمكانات المخصصة له، ونوعية الأسلحة المستخدمة في النزاع إذا بلغ مستوى الحرب، وآخرها الأهداف التي تعينها الدول لنفسها من وراء النزاع.

يعتبر تحديد الأهداف من أهم الدوافع الأساسية نحو التصعيد واستعمال القوة الرادعة ضد الطرف الآخر في النزاع، وفي معظم الأحيان، نجد أن التصعيد بين أطراف النزاع له علاقة بظاهرة عدم الثقة التي تقود في الغالب إلى التأثير في تصورات أطراف النزاع من حيث تغليب الطابع العدائي عليها، ذلك أن التصرفات العدائية قد تصبح من بين عوامل المبالغة في تقييم نوايا الطرف أو الأطراف الأخرى، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى عدم المرونة في المواقف، والتوجه نحو زيادة وتيرة النزاع وشدته، إضافة إلى عوامل أخرى تدفع إلى تصعيد النزاع، أهمها:

- تشكيك أحد الطرفين أن الطرف الآخر سيلجأ إلى التصعيد، مما يدفعه للمبادرة بالتصعيد لإفشال إستراتيجية الطرف الآخر؛
- إحساس أحد الطرفين أن التصعيد سيجني له فائدة ومواصفات خاصة، اعتقاداً منه أن الطرف الآخر لا يستطيع المجازفة بالتصعيد؛

- للرأي العام أداء بارز، فقد يساهم بالضغط على أحد الطرفين بهدف تصعيد النزاع، وقد يمارس هذا الضغط من قبل طرف ثالث.

تنتهي النزاعات الدولية عند شعور أحد الطرفين أو كلاهما بأن المخاطر التي ستنتج عن التصعيد من غير الممكن التحكم فيها إذا تجاوز التصعيد حدًا معينًا، أو عندما يختفي المبرر الذي بدأ النزاع لأجله، أو يتوصل أحد الأطراف إلى تحقيق الأهداف التي من أجلها تورط في النزاع، أو بانهيار أو استسلام أحد طرفي النزاع، وأخيرًا بإعادة تقييم أحد الطرفين لمصالحه بطريقة مختلفة. وما يهمنا في هذا الإطار هو كيف تتعامل الدول مع النزاعات التي تكون طرفًا فيها، بحيث لا تصل إلى درجة الانفجار؟⁽¹⁾.

يرى جون بورتون (John Bourton) في كتابه "Word Society" بأننا معنيين أولاً بإدارة النزاع الدولي وليس القضاء عليه، فنحن نرغب في الإبقاء على النزاعات الدولية ذات القيمة الوظيفية الاجتماعية، ومراقبة حدتها كي لا تنتهي إلى الحد الذي تكون فيه مدمرة وهدامة. ولكن السؤال الذي نطرحه هنا هو: كيف يمكن القيام بهذه المهمة؟

يحدد معهد GTZ الألماني مفهوم إدارة النزاع على أنها "محاولة لتنظيم النزاع من خلال العمل على منع أو إنهاء العنف، بالسعي لجلب حلول بناءة يمكن الاستفادة منها من جميع الأطراف"، وتتضمن هذه العملية مساحة واسعة من الإجراءات الواعدة المختلفة للتعامل مع المشكلات ومع البيئة المؤسسية في مختلف مراحل النزاع، وتتجسد العملية في شكل قواعد ومعايير توافق عليها أطراف النزاع، تسهم في تحديد مصالح كل طرف ومدى قدرته على التحكم في مواقفه وغاياته، وتبديد الشك وسوء الفهم بين الأطراف، وصولاً إلى رسم بدائل واقتراحات. فإدارة النزاع هي "سلوك يتخذه بعض الفاعلين من أجل تحجيم مستويات النزاع، أو تفادي حدوث أنماط نزاعية شديدة، إذ أن النزاع في الأخير هو بمثابة علاقات ومواقف وأوضاع داخلية أو دولية تتولد من مشكلات ينبغي حلها"⁽²⁾.

لقد تحكمت المدرسة المثالية في تحليل العلاقات الدولية لفترة زمنية طويلة، وذلك لارتكازها واعتمادها على القانون الدولي والمنظمات الدولية، ودور الأخلاق في الممارسة السياسية؛ إلا أن

(1) حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية "مقاربة نظرية"، سلسلة دراسات دولية، العدد 01، الجزائر، 2008، ص، ص، 49، 50.

(2) سامي إبراهيم الخزندار، ص، ص، 73، 74.

إخفاق المنظمات وعدم كفاية قواعد القانون الدولي في منع حدوث ونشوب النزاعات وتسوية معظمها، كل هذه العوامل والدوافع قد عجلت بظهور المدرسة الواقعية التي اعتبرت الدولة أهم عامل مؤثر، بل ومحدد لسير العلاقات الدولية، ذلك لأنها تمتلك أدوات ووسائل القهر والقوة، وبالتالي فهي الدافع والسبب في حدوث النزاع أو منعه من مبدأ المصلحة القومية⁽¹⁾. ومع تغير الأوضاع الدولية وتطورها، وتعدد المصالح وتقاطعها، وزيادة الاعتماد المتبادل، وتطور أدوات التكنولوجيا والاتصال، ظهرت مؤثرات أخرى ساهمت زيادة فاعليتها في تحريك العلاقات الدولية⁽²⁾، حيث أخذ الإنسان يتبوأ الصدارة كعنصر مؤثر في مسار الأحداث والمجريات الداخلية والدولية، وبدأت النظرية الواقعية تهتز جراء مطالباتها بأن تساير الوضع الجديد، إذ أضحى الفرد أكثر قدرة على استعمال العنف لتحقيق أغراضه، وأهداف جماعته السياسية والاجتماعية التي ينتمي إليها⁽³⁾.

يمكننا تقسيم مستويات تحليل السلوك لمعرفة ظاهرة النزاع وفق نظرية الصراع إلى مستويين رئيسيين، مستوى التحليل الجزئي عن طريق دراسة التصرفات الإنسانية الفردية، من منطلق أن النزاع نابع من شخصية الفرد وسلوكه وتصرفاته اتجاه محيطه الخارجي؛ ومستوى التحليل الكلي المرتكز على دراسة المؤسسات والأجهزة التي تنظم حياة البشر⁽⁴⁾، والذي يركز أصحابه على دراسة المشاكل الإنسانية وأثرها على البنية الاجتماعية والمؤسسات التي يتكون منها النظام الداخلي والنظام الدولي⁽⁵⁾. وإذا أخذنا وحدة التحليل في النزاعات الدولية نجد أن هناك ثلاث أهم مستويات، هي الإنسان والدولة والمنظومة الدولية⁽⁶⁾، إذ يتطلب تحليل النزاعات الدولية الاهتمام بمختلف الوحدات المذكورة؛ ففي نزاع ما نجد أن الدولة هي الأساس، بينما في نزاع آخر نجد الفرد أو النظام الدولي، ومن هنا تتبع أهمية كل هذه المستويات. وتميل النزاعات إلى وصفها بأنها دورية فيما يتعلق بمستويات شدتها، أي التصعيد من حالة الاستقرار النسبي والسلام إلى أزمة وحرب، ثم تتراجع إلى سلام نسبي. ويتفق معظم الأكاديميين أيضا على أن دورات النزاع تتكرر، إذ يضيف العديد من المختصين السلام المستقر كمرحلة إضافية يعتبر فيها النزاع محلولا. وتقسم معظم النماذج كلا من التصعيد وخفض التصعيد لدورة

1) منير محمودي بدوي، مفهوم الصراع "دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، 1997، ص، ص 38، 39.

2) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص 25.

3) حسين قادري، مرجع سابق، ص 70.

4) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 24.

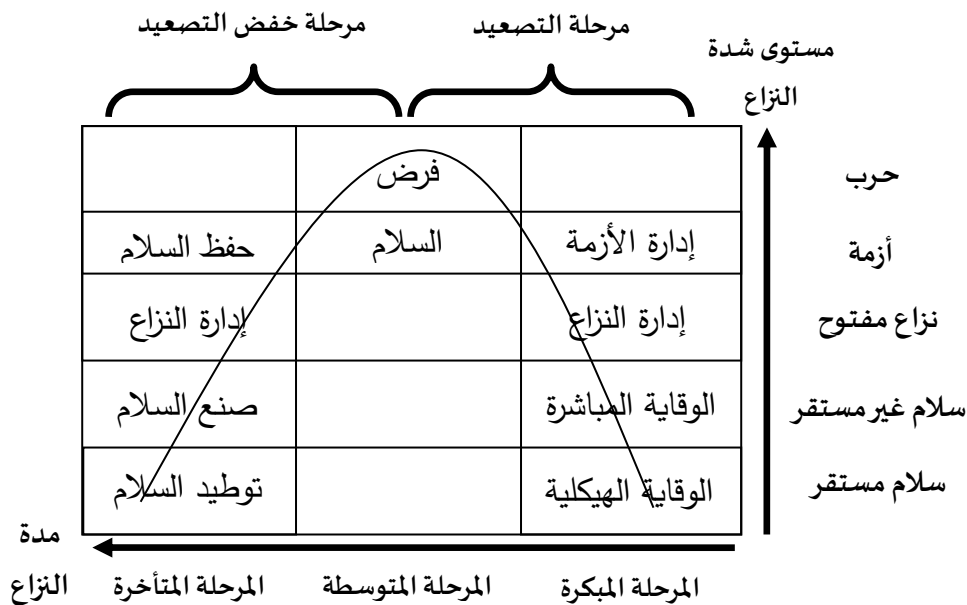
5) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 51.

6) عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، مرجع سابق، ص 25.

النزاع إلى مراحل، إذ يأخذ النزاع شكل منحني، كما أصبح التقسيم إلى مراحل والتصور الدوري للنزاع نقطة انطلاق للبحث في منع النزاعات وإدارتها وحلها. بينما تتفاوت مستويات النزاع وتتعدد نتائجه بين درجات التعاون والعداء من نزاع إلى آخر، فيؤول البعض إلى حالة من السلام والاستقرار، بينما يرتقي آخر إلى مستوى المواجهة المباشرة من خلال وضع عسكري مفتوح، فالنزاع وضع متقلب يمتاز بالديناميكية في تغير مستوى شدته على مدار دورة حياته، وبالتالي فإن فهم دورة النزاع أمر أساسي لفهم كيف وأين ومتى يستوجب تطبيق استراتيجيات واتخاذ مختلف التدابير لمنع وإدارة النزاع وحله.

يسبق النزاع وضعاً أو مرحلة تتميز بتناغم تام وعلاقات متجانسة متكاملة بين الأطراف، ومستوى عالي من التعاون والاتصال بينها، وهي مرحلة تستبدل فيها تناقضات المصالح والقيم بعلاقات تهمل المصالح الخاصة، ويسود فيها التعاون والتشارك والتعايش المشترك بين مختلف الأطراف (عرقية، دينية، سياسية وثقافية)، ويظهر ذلك في تعاطف الأطراف وتضامن المجموعات مع أي طرف يتعرض لمشكلة أو أزمة، ويقوم كل طرف بتحقيق مصالحه عن طريق ميكانيزمات سلمية ومؤسسية، وهذا ما يجعله يتجنب استعمال العنف لتحقيق ذلك⁽¹⁾.

نموذج مايكل لوند (1996) لدورة النزاع⁽²⁾



(1) زينب وحيد دحام، الوسائل البديلة لحل النزاعات، العراق، مطبعة الثقافة، 2012، ص 25.

(2) Mikael S. Weissmann Niklas L.P. Swanström, op. cit. p13

ينقسم المنحنى إلى خمس مستويات تمثل شدة النزاع، سلام مستقر وسلام غير مستقر ونزاع مفتوح وأزمة وحرب.

1/ السلام المستقر: يسمى كذلك السلام البارد، احتمالات حدوث نزاعات عنيفة فيه أمر غير مرجح، وهو وضع يكون فيه التوتر بين الأطراف منخفضاً، مع وجود احترام متبادل وأشكال مختلفة من الروابط والتعاون بينها، تقل فيه مظاهر الاتصال بين الأطراف، واكتفائها بالاعتماد على أنساق تنظيمية، مع بقاء التنافس المضبوط بينها على الأهداف والقيم المتعارضة.

2/ يزداد التوتر خلال فترة السلام غير المستقر، وهو الوضع الذي توجد فيه توترات وشكوك تتراوح بين الارتفاع والانخفاض بين الأطراف رغم السلام السلبي القائم، بحيث يبدو أن السلام لم يعد مضموناً، إذ تتجسد في هذا المستوى سمات الحرب الباردة من اتهامات واستفزازات بين الأطراف، وأفعال عنف علنية منقطعة، وتعايش منعدم، وتوتر تام في العلاقات في كل المجالات، وتوافر عوامل اللجوء إلى استخدام أدوات الإكراه لبلوغ الأهداف، مع السعي إلى امتلاك الأسلحة الردعية واستغلال أي موقف أو قضية للتوصل من الاتفاقيات والانسحاب من المعاهدات⁽¹⁾.

3/ النزاع المفتوح هو عندما يتم تحديد وجود النزاع، بحيث تتخذ الأطراف تدابير للتعامل معه، حتى لو لم يتم تبني الخيارات العسكرية.

4/ في فترة الأزمة، خطر الحرب وشيك، والخيارات العسكرية هي الخيار المفضل أو المحتمل. قد يكون هناك عنف منقطع بين الطرفين في هذه المرحلة، ولكن لا يوجد عنف مفتوح منظم.

5/ في فترة الحرب، هناك عنف واسع النطاق ومكثف من خلال عمليات عسكرية وهجمات مسلحة متبادلة.

في مرحلة خفض التصعيد، يتم عكس النمط، والانتقال من الحرب إلى الأزمة، ثم من خلال النزاع المفتوح والسلام غير المستقر، للوصول أخيراً إلى حالة سلام مستقر. ومن الملاحظ أن هذه المستويات لا تنتقل بشكل سريع من مستوى لآخر، بمعنى أنه لا يتم الانتقال من السلام الكامل إلى الحرب الشاملة دون المرور بالمستويات الوسيطة⁽²⁾.

1) ipid.

(2) زينب وحيد دحام، مرجع سابق، ص 27.

إن تحديد مراحل دورة النزاع أمر مهم، ولكن الأهم في دراسة ومتابعة النزاعات هو الوصول إلى تحديد العلاقة وفواصلها بين منع النزاع وإدارة النزاع، وأسهل طريقة للفصل بين المفاهيم هي التركيز على عامل الوقت، فمنع النزاع يتم تطبيقه قبل أن يصبح النزاع مفتوحا وعنيفا، أي لمنع نشوب نزاع في المقام الأول، أو لمنعه من إعادة التصعيد في مرحلة ما بعد النزاع؛ فتدابير منع النزاع فعالة في مستويات السلام المستقر وغير المستقر، أي قبل أن يتضح النزاع؛ لأجل ذلك، من المهم التمييز بين التدابير الهيكلية والتدابير الوقائية المباشرة، فالأولى هي الأكثر قابلية للتطبيق في مرحلة السلام المستقر، لأن قبولها في المراحل المبكرة يميل إلى أن يكون أعلى عند مستويات منخفضة من الشك بين الأطراف، إذ تهدف هذه التدابير إلى بناء مؤسسات وتنمية الثقة والتعاون على المدى البعيد، وبالتالي تقليل خطر تصعيد قضية النزاع المحتملة إلى مستوى سلام غير مستقر. بيد أنه كلما أصبح النزاع أكثر وضوحا، كلما كانت الإجراءات أكثر تحديدا، وفي الوقت نفسه تفقد التدابير الهيكلية أهميتها كإستراتيجية محتملة؛ ففي مرحلة السلام غير المستقر، يتم توجيه التدابير الوقائية المباشرة إلى قضايا ذات أهداف قصيرة المدى للحد من التوتر وخلق الثقة بين الجهات الفاعلة، وفي نفس الوقت تتلاشى ببطء فرص خلق المبادرات الطويلة، ويصبح النزاع أكثر تحديدا وأكثر تكلفة من الناحية المالية والسياسية. وتتمثل التدابير الوقائية المباشرة على سبيل المثال في عقد لقاءات وورش عمل رسمية أو غير رسمية تتعامل مع قضايا النزاع المحتملة، من أجل خلق بيئة انفتاحية، أو تحقيق التعاون في عمليات مشتركة؛ وقد يتعدى ذلك إلى فرض عقوبات واستخدام الدبلوماسية القسرية وإيفاد مبعوثين خاصين وحلقات عمل لحل المشكلات.

ترتكز إدارة النزاع أو الأزمة على وضع خطط وترتيبات يتم اللجوء إليها عندما يصبح النزاع العنيف أمرا واردا أو قريب الحدوث، ويتم فرض إدارة النزاع بمجرد أن يتم تحديد النزاع من قبل الجهات الفاعلة كمحاولة للحد من التوتر ومنع المزيد من التصعيد، باتخاذ التدابير المباشرة مثل تخفيض القوات العسكرية وإجراء اتصالات رسمية وغير رسمية، أو تدخل طرف ثالث من أجل استرجاع الثقة وعكس السلوك المدمر إلى بناء، وهي الإجراءات التي غالبا ما تكون ثنائية بسبب حساسية المسائل المثارة، رغم أن المنتديات المتعددة الأطراف المتمثلة في المنظمات الدولية والإقليمية أصبحت تتدخل في إدارة النزاع وتسويته بشكل متزايد.

يتم استخدام إدارة الأزمة في الحيز الزمني الضيق الذي يسبق اندلاع الحرب، عندما يتصاعد النزاع بسرعة، ويكون وقت إجراءات الاشتباك محدودا؛ وتتميز هذه الفترة بشح الوقت والموارد وعدم كفاية المعلومات لمعالجة النزاع، وهو ما يدفع إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة بهدف احتواء عسكرة الوضع باستخدام كل الوسائل المتاحة، والتي قد تصل إلى تدخل طرف ثالث من قبل جهات فاعلة كالأمم المتحدة أو المنظمات السياسية أو العسكرية ذات الاختصاص الإقليمي.

خلال مرحلة الحرب، لا يمكن منع ولا إدارة النزاع، حيث تصبح الوسائل العسكرية والأدوات الغير سلمية أمرا أساسيا في عملية فض النزاع ومنعه من الانتشار إلى دول أو مناطق أخرى، بالموازاة مع التحركات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت ذاته لتحجيم قدرة ورغبة الخصم أو الأطراف على القتال؛ في هذه المرحلة، يصبح القتال أمرا واقعا حتى تصل الأطراف إلى الوضع المسدود، أو ما يسمى بالمأزق المؤلم، حين يدركون الحاجة إلى إنهاء النزاع ولو باللجوء إلى جهات خارجية لفرض السلام، مع الإشارة إلى حالة الرفض أو التردد التي تبديها الأطراف في المراحل الأولى من النزاع في السماح بالتدخل الخارجي.

إذا تمت السيطرة على عسكرة النزاع مؤقتا من خلال اتفاق هدنة أو وقف إطلاق النار، فقد يكون من الممكن عكس مواقف الجهات الفاعلة وجعلها تميل إلى تبني سلوك بناء، إذ ينصب التركيز على فصل الجهات الفاعلة ومنع المزيد من التصعيد الخاطئ أو المتعمد (حفظ السلام)، وهي مرحلة قابلة للمقارنة بمرحلة الأزمة في مرحلة التصعيد، وغالبا ما تضم أطرافا ثالثة تساعد في حفظ السلام والمراقبة، وخلق فرص أخرى لإجراءات مباشرة قصيرة الأجل للتعامل مع التهديدات المؤدية للتصعيد، فنتنقل النزاعات إلى مرحلة إدارة النزاع، بالإحاطة بعوامل التصعيد وحصرها درءا لخطر نشوب الحرب من جديد، إلى أن يتم بلوغ مرحلة بناء السلام، مما يتيح المجال لمزيد من الإجراءات طويلة المدى للوصول إلى مرحلة توطيد السلام، بجعل الجهات الفاعلة أكثر تعاونا من أجل خلق سلام شامل لجميع الأطراف المعنية. بعبارة أخرى، فإن مرحلة خفض التصعيد تشترك في العديد من أوجه التشابه مع مرحلة التصعيد⁽¹⁾.

غالبًا ما تكون المراحل اللاحقة لبناء السلام والمصالحة مكلفة من الناحية المالية، وتتطلب التزاما سياسيا واقتصاديا هائلا من المجتمع الدولي والجهات الفاعلة المعنية، ناهيك عن التكاليف

1) Mikael S. Weissmann Niklas L.P. Swanström, op. cit, p 16

الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على السكان بشكل عام، والشرائح الفقيرة من المجتمع بشكل خاص؛ وبالتالي، فإن الاقتناع بأن الحل والآليات الأخرى المطبقة للتعامل مع النزاعات لا يكون إلا بعد التأكد من أن النزاع المسلح هو أمر غير إنساني، وكذلك غير سليم مالياً.

إن حل وتسوية النزاع الدولي هما الهدفان الأساسيان لكل التفاعلات الإيجابية والتدخلات الحاصلة ضمن النزاع، يراه البعض أنه المفهوم الأشمل الذي يتضمن كل المفاهيم الأخرى المرتبطة بمعالجة النزاع بشكل عام، أي أن العديد يجعل من إدارة النزاع ومنعه وحتى تحويله عمليات وأفعال تدخل ضمن العملية أو الهدف الأشمل المتمثل في تسوية النزاع.

استعملت عبارة حل النزاع للإشارة إلى تلك المحاولات التي بذلت من أجل وضع حد لظاهرة نشوب الحروب والتقليص من النزاعات الناشئة تأسيساً لإقامة السلام، بالاستعانة بأدوات تكتيكية وتقنية، أو باللجوء إلى أدوات إكراهية أو قمعية⁽¹⁾ باستخدام أساليب وطرق وميكانيزمات سلمية وغير سلمية لوضع حد لمظاهر التضارب والتنازع، والعمل على توعية الأطراف المتنازعة للالتفاف حول إيجاد حلول مشتركة لإعادة تشكيل وتأسيس مجتمعاتهم بالطرق السلمية⁽²⁾، وهي الحلول التي لم تكن في الحسبان ولم تخطر على بال الأطراف عند نشوب النزاع. وعليه، فإن عملية حل النزاع تستهدف في المقام الأول ضبط مسببات النزاع، وهو الأمر الذي يجعل من هذه العملية تتجه نحو إيجاد حلول مقنعة وإيجابية لكافة الأطراف⁽³⁾.

هناك جدلية في تحديد مفهوم تسوية النزاع، إذ يرى البعض أن تسوية النزاع يقصد بها "إنهاء النزاع عن طريق اتفاق متبادل بين الأطراف ذات العلاقة"، وذلك إما عن طريق استعمال القوة^(*) أو التهديد باستخدامها، أو من خلال اللجوء إلى الطرق السلمية⁽⁴⁾؛ في حين يعتقد آخرون بأنها تعني "تلك الجهود التي تبذل لمعالجة مسألة متنازع عليها من أجل وضع حد لها"⁽⁵⁾. في المقابل يذهب طرف ثالث إلى اعتبار مصطلح التسوية كمرحلة قبلية تمنع حدوث النزاع من جراء تفاهم الأطراف حول طرق

(1) كمال حماد، مرجع سابق، ص، 72.

(2) عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 10.

(3) حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، 56.

(*) في هذا السياق ينفي كيسنجر فكرة أن حل النزاع تتم باستعمال القوة، ويضيف بأن الحل يكون عن طريق تفاهم الأطراف المتنازعة في سبيل التوصل إلى توافق الآراء. للمزيد أنظر: محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، مرجع سابق، ص 24.

(4) نفس المرجع، ص 23.

(5) عبد الحميد دغبار، مرجع سابق، ص 178.

التسوية السلمية أو غير السلمية، بهدف استتباب أمن الدولة والدود عن مصالحها والدفع بعدم اللجوء إلى الحرب⁽¹⁾. في حين يشير بيتر فالنستين إلى عملية تسوية النزاع على أنها "موقف تدخل فيه الأطراف المتصارعة في اتفاقية لتسوية خلافاتها الجوهرية، وقبول وجود الطرف الآخر، وإيقاف جميع أعمال العنف المتبادلة"؛ فالقصد من عملية تسوية النزاع هو وضع ينتج عنه اتفاق طوعي ورسمي وفق شروط، وبناء على تفاهات بين أطراف النزاع، بموجبه يتم حل الخلافات الأساسية بإزالتها، أو الاكتفاء بتسوية النزاع مع بقاء الخلاف أو الخلافات دون اللجوء إلى العنف⁽²⁾. وتسعى الفواعل خلال عملية التسوية إلى بحث جذور النزاع وتفكيك أسبابه، عبر اتخاذ التدابير الضرورية من أجل توفير بيئة مناسبة لبناء علاقات تعاونية بين الأطراف، يتم من خلالها تلبية مصالح كل طرف بعقد تفاهات مرضية حول المورد محل الخلاف. وترتبط عملية تسوية النزاع بتلك المرحلة التي تصل فيها أطرافه إلى قناعة بحتمية تسوية نزاعهم بالطرق السلمية والبدائل الودية للمأزق التصادمي المكلف، وغياب أفق لتحسن الوضع أو تحقيق الأهداف، ما يولد حالة من الاعتقاد لدى الأطراف بعدم قدرتها على الانتصار، وبضرورة البحث عن مسار آخر غير النزاع المسلح للخروج من المأزق.

في واقع الأمور، لا تشمل عملية تسوية النزاع عادة تلك الأعمال غير الرسمية أو الإجراءات الأحادية أو عمليات الاتصال والتواصل التي تجريها الأطراف بمبادرة منهم أو بتدخل طرف آخر كوسيط، إنما تتجسد العملية أصلا في ذلك الاتفاق الذي يكون في الغالب علنيا، والذي يفضي إلى وضع حد للعنف أو الاقتتال المتبادل بعقد، أو إمضاء اتفاق يأخذ طابعا تنظيميا يمهد لعملية تسوية أشمل، ينجر عنه تغير في سلوك كل طرف اتجاه الآخر، حتى وإن لم تتغير علاقة التعارض في المواقف والمصالح بين الأطراف⁽³⁾، مع التشديد هنا على أن أي تسوية تهمل حقوق أحد الأطراف لخدمة الطرف الآخر، باللجوء إلى الإكراه أو التهديد بالقوة، أو بحشد تأييد أطراف خارجية مؤثرة في النزاع لتغليب مصلحة أحد الأطراف دون الآخر، هي تسوية مآلها النقص والزوال؛ فأى تسوية لا تراعي الحق قبل المصالح، فهي مجرد تأجيل للنزاع الذي سيعاود التصاعد بمجرد تغير الظروف واختلال موازين القوة.

(1) عمر سعد الله، الوجيز في حل النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص، ص، 13-14.

(2) بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص 25.

(3) سامي إبراهيم الخزندار، مرجع ساق، ص 79.

تمثل اتفاقيات السلام الركن الأبرز في عمليات حل و/أو تسوية النزاعات، بالرغم من كونها غير كافية لوحدها لترسيخ السلم الدائم، بيد أن وجودها هو بمثابة أرضية ضرورية للوصول إلى السلام المنشود. وتختلف اتفاقية السلام عن اتفاقية الانسحاب، وكذا اتفاقية الرضوخ أو الاستسلام (مثل الاتفاقية التي أمضتها ألمانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، أو الاتفاقية التي أمضتها فرنسا بعد دخول الجيش الألماني إلى باريس في الحرب العالمية الثانية)، إذ تؤدي كلاهما إلى انسحاب طرف لحساب طرف آخر وتنازله عن صفة الفاعل في النزاع. فاتفاقية السلام تتضمن أهم شرط في عملية التسوية، والمتمثل في اعتراف وقبول كل طرف بالطرف الآخر، واستعداد الأطراف للتعامل مستقبلاً مع بعضها لتنفيذ ترتيبات الاتفاقية ومضمونها.

لا يمكن تجاوز تعريف فالنستين والتعريفات الأخرى المتضمنة نفس العناصر دون التطرق إلى أهم عنصر فيها، ويتعلق الأمر بعبارة "وقف جميع أعمال العنف المتبادلة"، فإن كان من البديهي أن تتضمن عملية التسوية دخول الأطراف في مسار تفاهمات وترتيبات ثنائية أو بوجود أطراف تتوسطهم، تفضي إلى عقد اتفاق تتبادل فيه الأطراف الاعتراف ببعضها ولو ضمناً، فإن العبارة المذكورة هي أصل الاتفاق والغاية منه، والهدف الأسمى من وراء عملية تسوية النزاع، مع بقاء الإشكال قائماً في تحديد التوقيت الفعلي لوقف العمليات القتالية بين الأطراف، فقد تسبق عملية إعلان الهدنة ووقف العنف بين الأطراف لحظة الإمضاء على الاتفاقية، وقد يقع الأمر بالتزامن مع جلسات المحادثات، وقد يحدث ذلك بنجاح جهود الوساطة في انتزاع تعهدات بوقف العمليات العسكرية من أطراف النزاع، دون أن يؤدي ذلك إلى عودة العلاقات السياسية أو التوصل إلى اتفاق للوصول إلى مستوى السلام المستقر، فاتفاق وقف إطلاق النار هو أقرب ما يكون إلى عملية إدارة النزاع بوصفها طريقة لتجميد الوضع العسكري، دون أن تفضي إلى قيام جهود سلام⁽¹⁾.

قد تتوسع آفاق حل النزاع إلى إدراج عملية إحلال السلم والإجراءات الملازمة لها، تبعاً لرغبة الأطراف وإرادتهم في خلق وضع ملائم للمضي قدماً نحو خلق بيئة تعاونية بينهم (تسوية النزاع)، وقد تبقى عملية التسوية ضمن حيزها ما لم تتجاوز الأطراف حدود مقتضيات التسوية والاكتفاء بتنفيذ الاتفاقية بعد تضمينها لبنود تشمل معظمها إجراءات وترتيبات عسكرية تصل في أقصاها إلى ترتيبات تتعلق بضبط التواجد العسكري وحجم التسليح، فالتسوية إذا مفهوم فضفاض قد يتوقف في حدود إنهاء

(1) بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص 26.

حالة الحرب ووقف مظاهر العنف والاقتتال (فض النزاع)، وقد يتجاوز ذلك إلى بذل الجهود الضرورية لإزالة جميع العقبات وتسوية كل الخلافات.

ترتكز عناصر التسوية على عدد الأطراف المتنازعة وعامل الزمن والشخصية المعنية لأطراف النزاع والفواعل المتدخلة فيه، فتعدد الأطراف يتحكم في مدى قبول الأطراف بمضمون الاتفاقية، فقد تصادق عليها بعض الأطراف بشكل تام، وقد تتحفظ عليها أو على بعض من بنودها أطراف أخرى؛ بينما يتعلق العنصر الثاني بشكل الاتفاقية واستمراريتها، فقد يكون الاتفاق في شكل هدنة قد يتم نقضها في أي وقت، وقد تكون الاتفاقية شاملة تأخذ شكل التسوية الدائمة التي تضمن حل جل الخلافات، في حين يرتبط العنصر الثالث بطبيعة الأطراف المشاركة في تسوية النزاع⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المقاربات المحلية كآليات لحل وتسوية النزاعات الإفريقية.

تتزايد اهتمامات مخابر دراسات السلام والأمن وحل النزاعات، التابعة لمراكز البحث الأكاديمية ومؤسسات صناعة القرار لدى الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وحتى تلك التابعة للدول، بتزايد اهتماماتها بمجال دراسات السلام وممارسات صنع وبناء السلام، الذي أضحي حقلا أكاديميا ومعرفيا يتعاضم دوره في إيجاد حلول توافقية شاملة عبر مسارات متعددة لمعضلة النزاعات، تتيح القدرة على إحداث تغييرات إيجابية في جوهر النظام النزاعي، ضمن مسارات حددها معهد Multi Track Diplomacy (IMTD)^(*) في قطاعات الحكومة، والدين، والتعليم والبحث والتدريب، والأعمال، والتمويل، ومنظمات الإغاثة والتنمية الإنسانية، والمجتمع المدني، والإعلام والاتصال.

ارتبطت أولى بوادر ظهور هذا الحقل بدراسات العلاقات الإنسانية الاجتماعية والنفسية في جزئها المتعلق بمقاربات التعامل مع التعصب والتطرف الفكري في حل وتسوية النزاعات الفردية والاجتماعية، ساهمت خلال سبعينيات القرن الماضي في بروز أولى ورشات ومخابر العمل والدراسات الموجهة إلى خلق أو اقتراح حلول للنزاعات الداخلية والدولية، سرعان ما شهدت هذه المبادرات طفرة نوعية في شكل دراسات اعتمدت مضامينها ومخرجاتها على موارد أو مصادر دينية وروحية وحضارية وطبيعية، قصد بلورة حلول نمطية لحل النزاعات وبناء السلام، تمحورت جلها حول مفاهيم التسامح

(1) محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، مرجع سابق، ص، 26.

(*) For more, visit : <https://www.imtd.org>

والمصالحة ورأب الصدع، تمخض عن كل هذا إنشاء مراكز علمية متخصصة في دراسات السلام، وظهور منظمات حكومية وغير حكومية تعنى بمجال حفظ السلم وبناء السلام.

تتجلى أولى الغايات التي يسعى إليها المبادرون بإحلال السلام في إدامة فترات التعاون الإيجابي بين الأطراف المتنازعة، إدراكا بأهميتها ودورها في توفير مناخ ملائم يسهم في تعزيز عملية بناء السلام، عبر مبادرات إنسانية تمس الجانب الأخلاقي والفطري لدى الأطراف، ما قد يجذبهم إلى المشاركة جنباً إلى جنب في إنشاء المبادرة وتعميم جوانبها لدى أفرادهم وفي مجتمعاتهم وأقاليمهم، من خلال تفاعلات عاطفية تعيد إبراز روابطهم الإنسانية، وتدفعهم إلى التفكير بشكل جدي في عواقب عدائهم العنيف، وما قد يترتب عنه من معاناة وتخلف، إذ تساعد عملية تحليل وإعادة استنكار التجارب المريرة التي عاشتها، أو لا زالت، المجتمعات والأفراد جراء النزاع في خلق فهم إدراكي عميق تبرز فيه ضخامة المشكلة، ويزيد في ضوئها الإيمان بحتمية إعادة التفكير والسعي إلى إبداء الثقة اللازمة في الجانب الإيجابي للعلاقة بين المتنازعين، تأسيساً لرؤى واحتمالات مستقبلية مغايرة للوضع المتأزم.

تفترض جل الدراسات على أن النزاع في حد ذاته هو مصدر مهم أو ظاهرة جوهرية للتغيير، وتجزم يقيناً بأن النزاع يؤدي في الغالب إلى إحداث تغيير، من منطلق أن الاختلاف الحاصل في التوجهات والمصالح والأهداف ليست بالضرورة اختلافات مدمرة، بينما تأخذ صفة المدمرة إن اتخذت مساراتها من أدوات العنف سبيلاً لتحقيقها أو بلوغها، ما يؤدي إلى زوال عناصر هامة في العلاقة بين أطراف النزاع؛ وبالتالي، فإن النزاع قد يؤدي إلى نتائج بناءة أو مدمرة وفقاً للمسلك الذي اتخذ فيه لحله، وهو ما ينطلق منه الباحثون من خلال التركيز على إيجاد السبل الكفيلة لتأمين أهداف ومصالح ورضا الأطراف بعيداً عن النزاع العنيف، والعمل على دفع الأطراف إلى تغيير تصوراتها للحلول دون اللجوء إلى استخدام أدوات العنف التي من المؤكد أن تكون تكلفتها أكبر، عبر إبراز العناصر الإيجابية والأخلاقية التي تتيحها الوسائل اللاعنفية، وتوضيح سلبية النتائج المترتبة عن استخدام الوسائل العنيفة.

من الجلي القول أن العديد من النزاعات ما هي في واقع الأمر سوى خلافات وتوترات ظهرت في ضوء اختلافات متفاوتة حول مصالح أو أهداف معينة، وأن استغلال العلاقة الإيجابية بين أطراف النزاع لإبراز إمكانيات خلق علاقات تعاونية تستبعد فيها أحكام الخسارة والربح، ستتيح إمكانية توجيه

جهود الأطراف نحو إرادة مشتركة يتم فيها تجاوز هذه الاختلافات، واستبعاد النزعة الفردية أو الذاتية في تحقيق المكاسب دون الطرف الآخر، عبر تفصيل القضايا محل الخلاف، وتوضيح منظور كل طرف، تأسيساً لبيئة من الثقة تتولد فيها عملية اتصالية إيجابية وفعالة، ما يسمح في حالات عديدة بإزالة تخوفات كل طرف، بعد أن يتم توضيح وتعديل -أو تصويب- الأفكار، وإبعاد كل ما يرتبط بها من مظاهر العداء والكراهية، ما يفتح المجال لتحويل النزاع من خلافات عدائية إلى علاقات تعاونية، عبر تحويل الخلاف إلى قضية مشتركة في الفهم والتصور، وإرادة فاعلة لمعالجة المشاكل وخلق أنماط مغايرة وخيارات مبتكرة لتحقيق المصالح، مع التأكيد على استحالة تحقيق ذلك إلا عبر مصارحة تاريخية وواقعية تتناول خلفيات كل المشاكل، تؤسس لرؤية مستقبلية تقضي إلى خلق علاقات ارتكازية، وفق اتفاقيات في مختلف المجالات للفصل في كل الأمور الخلافية، ودفع أي إمكانية للرجوع إلى المظاهر العدائية⁽¹⁾. إن مجتمعات إفريقيا ليست استثناء في نماذج المجتمعات القائمة على القيم والأعراف الفاعلة في حل الخلافات والنزاعات وإقرار السلم والأمن، نماذج هيمنت عليها -للأسف- التقاليد الغربية المرتكزة على مفاهيم التراث اليهودي المسيحي، التي اكتسبت صفة الأولوية والريادة ضمن أدبيات الدراسات الأمنية في مجال حل وبناء وصنع السلام.

تتجلى أبرز مسببات النزاعات المحلية في إفريقيا في غياب أو تغييب المعايير والقيم والمؤسسات الاجتماعية الضابطة للتعاون والعمل الجماعي، ما يؤدي إلى زوال الثقة داخل المجتمع من جهة، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى، والتي من الصعب استدراكها أو استعادتها في مرحلة ما بعد النزاع، تحيلنا إلى أهمية التركيز على إعادة بناء الثقة الاجتماعية، ومن خلالها السياسية في عملية بناء السلم، بالتركيز على الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الموكلة لها مهمة الإشراف على معالجة الانقسامات الاجتماعية وإصلاح العلاقات المتضررة، بإبراز مكان دعم الحكم المحلي وتعزيز الإجماع عليه، اعتماداً على معطيات العرف الثقافي لمكونات المجتمع، والممارسات الأصلية والفطرية التي أفرزتها تجاربه بانتظام عبر الزمن.

قبل الاستعمار الأوروبي، كانت لدى المجتمعات الإفريقية ميكانيزمات مجتمعية ثقافية لحل النزاع وحفظ السلام بين الجماعات، وحتى تعميم ونشر قيم التسامح والعدل والتضامن والاحترام، في إطار

(1) محمد أبو النمر، نحو نظرية وممارسة المقاربات الإيجابية لبناء السلام، في: المقاربات الإيجابية لبناء السلام، سنثيا سامبسون وآخرون، تر. فؤاد سروجي، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص36.

ممارسات كانت تشبه بكثير عمليات منع وإدارة وحل النزاعات، عكست نظام علاقات بتوجهات سياسية واجتماعية كانت سائدة آنذاك، من خلال جلسات حوار ونقاش مفتوحة للمشاركة للجميع، في إطار ديمقراطي تشاركي، يتم فيه اتخاذ القرارات بالإجماع. بدأت هذه الآليات بالزوال والاندثار منذ السنوات الأولى للاستعمار، الذي فرض نظام حكم القوانين والمحاكم، كنظام عوض آليات حل النزاعات والخلافات الاجتماعية التي كانت تركز على المصالحة والتسويات الودية واستعادة طبيعة العلاقات بأحكام طبيعتها صيغة التنفيذ. لقد كانت هذه الآليات المجتمعية تكتسب الاحترام والعموم بين الجماعات والأفراد، والتزاما كبيرا بمخرجاتها من الجميع، بسبب ارتباطات الأفراد بالتقاليد والسلوكيات الأسرية والجماعية، التي كانت تدار وفق أعراف أوجدت حكم الأسر والقيادات المحلية ومبدأ الشورى بين أعيان القبائل والمجتمعات، اكتسبت قدرة واقعية على حل وتسوية نزاعات الأرض والموارد، والعلاقات الشخصية والزعامات⁽¹⁾.

لقد اكتسبت الآليات الإفريقية القديمة لفض النزاعات، ما قبل الاستعمار، سمعة وقدرة كبيرتين في حفظ النظام وتأمين التعايش السلمي بين المجتمعات والجماعات، منحتها مبادئ الإجماع وتقديس الحياة الاجتماعية، والمسؤولية والتضامن الجماعيين، الفعالية المرجوة، عبر جلسات وساطة يُجمع فيها المتخاصمون، يعتمد فيها أصحاب الوساطة على القيم الثقافية والأخلاقية بدل القوانين والمعايير التنظيمية. ولا زالت لهذه الآليات المحلية مكانة في أغلب مجتمعات القارة، وما تزال لها التأثير الواضح في بلورة العمل الجماعي المبني على أعراف وقيم مجتمعية، اعتمادا على عناصر الولاء للجماعة، والقيادة والتفاوض لذوي الخبرة من شيوخ وأعيان، يتمخض عن هذين العنصرين قدرات كبيرة في المساهمة في درء مخاطر النزاعات المحلية، والحفاظ على التواصل في العلاقات خلال فترات الحرب والسلم، وفرض أحكام لتسيير كل مرحلة، والسعي إلى تحويل العلاقات النزاعية إلى علاقات تعاونية، أو على الأقل علاقات مهادنة والتزام، ضمن مناهج تعتمد إجمالا الالتزام بعناصر حفظ النظام والتعايش السلمي، والإبقاء على وحدة الجماعة أو المجتمع، وتوافر حس المسؤولية لدى القيادة والنخب للمبادرة والتشجيع على المصالحة. وتظهر سمات توافر المقدرة على إدارة النزاعات المحلية والعلاقات بين أطرافها في عديد نماذج جماعات الوساطة المنتشرة في دول إفريقيا، ساهمت هذه النماذج فعليا في

1) Jude Nsom Waindim, Traditional Methods Of Conflict Resolution "The Kom Experience", February, 2019. www.accord.org.za, See On January, 28,2022

تقريب الوجهات وحل نزاعات عديدة، ساعدها في ذلك إدراكها ودرايتها بمكان النزاع وأسبابه، والتناغم الكبير لأعضائها أو أفرادها مع قيم وأعراف وعادات أطراف النزاع، على خلاف المؤسسات الرسمية الدولية والإقليمية، وحتى وساطات المنظمات المهمة بفض النزاعات، التي يمكنها أن تضطلع أكثر بدعم جهود فض وتسوية النزاع تقنيا ولوجستيا، بحكم الامكانيات التي تحوزها.

يعتبر مفهوم الأوبونتو^(*) السائد في مئات المجتمعات والقبائل المنتشرة في وسط وجنوب وشرق إفريقيا من بين أشهر المفاهيم الإفريقية المؤسسة للمبادئ الأساسية في الوساطات المحلية، من خلال تأكيده على السلم والشعور بوحدة المصير، والذي تم الإعتماد عليه بشكل كبير في مسار المصالحة السياسية والاجتماعية التي اتبعتها جنوب إفريقيا، والذي ساعد الجنوب إفريقيين في تجاوز مخلفات وآثار حقبة التمييز العنصري، خير مثال على ذلك ما قام به الزعيم نيلسون مانديلا، عندما قرر في أول يوم من توليه مقاليد الحكم، العفو عن سجنائه الضباط، وعدم محاسبتهم على تعاملهم السيئ معه؛ مفهوم عرفي أضحت جنوب إفريقيا بفضلها مثالا إفريقيا وعالميا للمجتمع المتنوع. وعلى الرغم من ذلك، وجب علينا الإقرار بأن الآليات المحلية لفض النزاعات لا ترتقي في عديد الحالات إلى مستوى الآليات السياسية والقانونية الرسمية المهيأة لتفعيل الوساطات وإدارة وفض وتسوية النزاعات، إلا أن لهذه الآليات المحلية قدرة على لعب أدوار مهمة حين تصاب الأنظمة السياسية بفشل وظيفي وهيكلية، وتغيب فيها المؤسسات الموثوقة على المستوى الشعبي، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة إنشاء آليات هجينة تجمع بين الآليات المحلية القائمة على القيم والأعراف المجتمعية، والآليات المؤسسية الرسمية، مع ما يتطلبه الأمر من إيلاء الأهمية اللازمة لدور المجتمع المدني والتنظيمات المجتمعية⁽¹⁾.

من الضروري التمييز بين المبادرات المملوكة محليا وفعليا، وتلك التي تُدار محليا أو التي يتم تنفيذها محليا، ذلك أن المقاربات المحلية الحقيقية هي تلك التي يقود فيها السكان المحليون والجماعات، في سياقهم الخاص، عمليات تصميم النهج وتحديد الأولويات، مع اكتفاء الجهات الخارجية بتقديم الدعم بالموارد، دون مغالاة أو تركيز كبيرين على خلق برامج خارجية والسعي إلى تنفيذها محليا، والتي يمكن أن تشمل دعم الإدارة وجهود الفواعل المحلية، دون عكس النهج والأولويات

(*) يعني المفهوم في ثقافة الهوسا بـ "الإنسان إنسان بمن حوله"، ومعناه في ثقافة الزولو "أنا إنسان لأنني أنتمي وأشارك وأتقاسم".

(1) تيم موري، المقاربات المحلية والذاتية المنشأ لبناء السلم وإدارة النزاع وحله، في: إفريقيا السلم والنزاع، ديفيد ج. فرانسيس (إعداد)، تر: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010)، ص-ص 31-50.

الخارجية. لقد أكدت التجارب العالمية محدودية الجهود الدولية عالية الجودة فيما يتعلق بفعالية معظم جهود الحد من العنف، ما يحيل صناع القرار في مجال صنع وبناء السلام إلى إجراء مزيد من البحث والتعلم بشأن الأثر المتوسط والطويل الأجل لأنشطة بناء السلام، التي يجب أن تعكس وتستجيب فعلياً للأسباب الكامنة وراء النزاع، وأن تتماشى معها، بالاعتماد على العمل التعاوني بين الشركاء، ودعم إشراك القادة التقليديين والأشخاص ذوي النفوذ في المجتمع والحكومة المحلية، مع السعي إلى ربطها مع بعضها، واستغلال سمعة أبطال السلام المحليين ضمن نشاطات الإدارة المحلية، قصد تعزيز إدراج الأصوات الشعبية والدعاة في تجسيد السياسة الحكومية، ودعم الحركات المحلية الاجتماعية والاقتصادية بين الأطراف تعزيزاً للقواسم المشتركة والتماسك الاجتماعي، وهو ما سيساهم في إحداث تفاعلات إيجابية تقلل الخوف وانعدام الثقة، مع ما سينتج عنه من نسق يعكس دوافع النزاع، ويفضي إلى إحداث توزيع مستحدث للموارد وتسهيل الوصول إليها⁽¹⁾.

تُجسد الثقافة نظاماً من المعاني والمعتقدات والقيم والمعايير والمعرفة المقبولة والمشاركة لدى أفراد المجموعة الواحدة، كأداة تعكس الفعل النمطي الموجد للمعاني والمفاهيم والتصورات، وفق إدراك يحيط بأفراد الجماعة؛ أي أن الثقافة هي إطار يوفر إرشادات وهياكل وترتيبات، تتأتي منها هوية مميزة وأساسية ومتبادلة، مع درجة كبيرة من التفاعل الاجتماعي والممارسات الجماعية، يقوم فيها الأفراد بالتعامل والتفاوض والنزاع، وإعادة بناء جوانب الثقافة؛ فالثقافة في الأصل ديناميكية ومتغيرة وفق مدخلات المعرفة الجديدة والمتطلبات والتأثيرات الخارجية. وتعدد الثقافات من خلال مجموعات ذات أحجام مختلفة، وأولويات شخصية مختلفة لها، مع توفر عامل التداخل والتشارك بين عديد الثقافات، وفق مستويات الجماعة (قرية أو منطقة أو عشيرة أو مجموعة عرقية)، ما يفرض معرفة الجوانب المتنوعة وحتى المتضاربة للثقافة، يسمح هذا الأمر للأشخاص الذين يتفاعلون على مستوى أكبر، إقليمياً ودولياً، بتطوير والتشارك في نظام مميز من المعاني، وهو ما يفسر في الأساس سبل توجيه وتشكيل ثقافات ممارسة بناء السلام من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، من حيث أن هناك تنوعاً وعدداً كبيراً من الثقافات على المستوى الدولي. بينما تعرف الممارسات على أنها أنماط عمل ذات مغزى اجتماعي، تنطوي على شكل معين من السلوك الاجتماعي ضمن سياق ثقافي معين، تتميز بوجود تنظيم لها وأهداف من ورائها، بناءً على خلفية ثقافية ومهارات مكتسبة، تحمل معنى،

1) Caitriona Dowd, Liezelle Kumalo, Better ways to build peace and resilience in South Sudan, Institute for Security Studies (ISS), 2022. <https://issafrica.org>

وتشكل الملكية المشتركة للمجموعة؛ ما يوضح بأن حل النزاعات يكون أكثر فاعلية عندما يتم دمجها في مجتمع الممارسة للمجموعة. وتتحدد إشكاليات تعدد الثقافات في عنصرين، أولهما يبرز في ميل أعضاء مجموعة ما إلى رؤية عناصر ثقافتهم على أنها طبيعية، وأن المجموعات الأخرى غريبة أو غير طبيعية، مع وجود علاقة غير متكافئة بين الثقافات، فقد تهيمن ثقافة بشكل تجبر فيه الثقافات الأخرى على التكيف معها؛ أما العنصر الثاني فيتمثل في تنوع المعاني المتأتي من التشابك المعقد للثقافات، إذ تختلف معاني الأفعال بين المتدخلين والمتأثرين بالتدخل، بسبب اختلاف السياقات الثقافية لكل منهما، مع التأكيد على ضرورة استيعاب المتدخلين الخارجيين للثقافة أو الثقافات المحلية، ومشاركة المعاني الضمنية لأفعال المتأثرين بالتدخل من أجل الحفاظ على التأثير⁽¹⁾.

إن أهم قضية في مجال ممارسة السلام هو ذلك التفاعل بين الثقافة وحل النزاعات، ذلك أن الثقافة والنزاع وحله هي عناصر بنيوية ترتكز على ثقافات معينة، فالنزاع في بعده الإبيستيمولوجي هو بمثابة حدث ثقافي ببناء اجتماعي، تؤثر الثقافة في تحديد إن كان في حد ذاته نزاعاً أم أمراً آخر، وهو ما قد يمثل في فلسفته إشكالية في تحقيق حل وسط بين المجموعات. ومع ذلك، فإن الثقافة لها إطارين في تحليل النزاع، ذلك أنها قد توفر البيئة التي يحدث فيها النزاع، وفي جهة أخرى قد توفر قواعد متابعة وحل النزاع؛ بمعنى آخر، تتغلغل الثقافة في جميع مكونات حل النزاعات، مثل فهم المشكلة واختيار إستراتيجية التعامل مع النزاع، أي أن ممارسات حل النزاعات هي أنماط اجتماعية ثقافية للاستجابة للنزاع؛ ومنه، لا ينبغي اعتبار الثقافة عقبة أمام حل النزاع، أو تحدٍ يجب السيطرة والتغلب عليه، بل يمكن أن تكون أداة فعالة توفر السياق والموارد للباحثين عن حل للنزاع، ذلك أن حل النزاعات لا يعتمد فقط على أسس عامة آتية من خارج بيئة أو بيئات النزاع، حتى لو تمت ملاءمتها، ولكن يعتمد أيضاً على الممارسات السائدة في بيئة النزاع ذاته.

تحولت جهود إحلال السلام إلى المستوى المحلي منتصف تسعينيات القرن الماضي، إيماناً بأهمية الثقافة والتاريخ والهوية في عمليات حفظ السلام وتحقيق سلام مستدام واقعي، وتزايد اليقين بضعف فعالية حل النزاع إذا افتقد الموارد الثقافية لبيئة وأطراف النزاع، بالاعتماد على الثقافات والجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الفهم المحلي للنزاع وحله؛ أمر أدى في عديد الحالات إلى

1) Matthias Neef, Local Rules?! The Practices of Conflict Resolution by the United Nations in Liberia, KAIPTC Occasional Paper 41. 2017. <https://media.africaportal.org>

استبعاد تلك المخططات الدولية التي أنشئت لحل النزاعات، والتي تم تصميمها كنماذج ليتم تطبيقها عالميا في حالات النزاع المختلفة، والتركيز أكثر على النهج غير الخطي المرتكز على الوكالة المحلية كمفتاح للسلام المستدام، فرضت على الهيئات والأفراد الموكل لهم صنع وبناء السلام اللجوء أكثر فأكثر إلى عناصر الثقافة أو الثقافات المحلية، من أجل تطوير مناهج تتوافق مع الثقافات والتقاليد والطقوس السائدة في مجتمعات النزاع؛ أمر فرض ضرورة تصميم مشاريع السلام من قبل المنظمات الدولية والإقليمية على المستوى المحلي، خصوصا في مرحلة ما بعد النزاع، بمسايرة ومواءمة المناهج المحلية وفهمها والبناء عليها، ما يسهم في زيادة شرعية وقبول تدخلات عمليات السلام، وتوفير متطلبات استدامته.

يزداد الاهتمام الدولي يوما بعد يوم بمفهوم التحول المحلي في بناء السلام، ويزداد معه التركيز على الجهات الفاعلة المحلية في تولي جهود أكبر في حل النزاعات، عن طريق تقديم مساهمات مالية ومؤازرة سياسية وشراكات أكثر جوهرية، في ظل الانهيار المتواصل للمحاولات الدولية والإقليمية الرسمية لحل النزاعات المسلحة، خصوصا تلك النزاعات التي طبعها وصف النزاع طويل الأمد، ألزم هذا الأمر الهيئات الدولية والإقليمية والأجهزة المنوط بها حفظ الأمن والسلم توفير مساحة أكبر للحلول المحلية، بإدماجها فعليا ضمن جهود إحلال السلام في أرض النزاع وعلى طاولة المفاوضات، لاعتبارات إدراكية تتعلق بالخبرة والمعرفة بجذور النزاع وخلفياته وبيئة تفاعلاته، عبر منحها الدور البارز في صناعة السياسات وقيادة وتوجيه جهود التفاوض واللقاءات المحلية⁽¹⁾.

إضافة إلى مقاربات أكاديمية عديدة، أنت مقارنة البحث التقديري في المؤسسات والتنمية المحلية لتفسير مسار العلاقات والتفاعلات وسياقات ربط مختلف المستويات والفواعل في إطار عملية صنع وبناء السلام المجتمعي، الدولي والإقليمي والوطني؛ تنطوي هذه المقاربة على استخدام الإبداع المؤسسي في التخطيط الاستراتيجي والشراكة وبناء القدرات عبر علاقات شبكات الأعمال؛ يتم اعتمادها من طرف هيئات ومؤسسات مختصة، أو تلك المنوط بها أدوار حل وتسوية النزاعات، عبر التفاوض ضمن مستويات عليا بين أفراد قيادية لديها القدرة الإدراكية والعملية لحقيقة الأمور والمعطيات، تجيز لها إمكانية تحليل مسببات النزاع والتطرق إلى كل جوانبه، من أجل فرز الأسباب

(1) نها أبو الذهب، دعوة متجددة لحل النزاعات بقيادة الجهات الفاعلة المحلية وفي الشتات العربي، أبريل 2020، مجلة رواق عربي، أبريل 2020. <https://rowaq.cihrs.org>. تاريخ الإطلاع: 25 جانفي 2022.

الجزرية للنجاح، تغليباً لما هو أفضل في كل المجالات، لما تمتلكه من نفوذ وسلطة داخل مجتمعاتها تمكنها من فرض تطبيق ما تم الإتفاق عليه، مع امتلاك قدرة سياسية وبرامغمية تتيح التركيز على الحلول الواقعية أكثر من التركيز على المشاكل والصعوبات، ذلك أن التشبث بتحديد المشاكل فقط في منهج الحوارات هو في الحقيقة تشبث غير مباشر وغير موضوعي بأسباب الفشل لا غير، ولن تؤدي في الغالب إلى فهم أو إدراك ما يستوجب اتخاذه.

باستثناء حالات الصراع الإيديولوجي التي تكون فيها احتمالات التوافق شبه معدومة أو معدومة كلياً، فالنزاع هو حالة يمكننا فيها وضع افتراض ثابت بتوافر رغبة مشتركة لدى أطرافه في ضرورة بلوغ وضع إيجابي أفضل ينهي حالة الفوضى والمعاناة، انطلاقاً من كون أن كل الأنظمة أو المجتمعات كانت في وقت ما من تاريخها تمتلك أساليب إيجابية أو جيدة للعيش أو التعايش مع الاختلاف، ما يفسح المجال أمام تحويل الاهتمام إلى خلق وضع مثالي يسوده النظام ضمن علاقات إنسانية واجتماعية تحوز على رضا الجميع، يتم فيها مناقشة وإعادة صياغة العناصر الأساسية للتنظيم، المتمثلة في توزيع السلطة والنفوذ، والحصول على الإمكانيات والخدمات والاحتياجات، والاتفاق على متطلبات وموارد وأجال إعادة تصميم السياسات والمؤسسات الضامنة للحرية والمساواة والتعايش السلمي، إذ تظل القدرات المحلية لصنع السلام قائمة حتى عند اندلاع الحروب، وهي القدرات التي تكتسي أهمية باعتبارها الأسس التي يمكن بموجبها بناء السلام وفق تصور "ماري أندرسون"⁽¹⁾، إذ يتم استكشاف هذه الأسس من خلال التعرف على طبيعة النظم والمؤسسات، وتوجهات المواقف والأعمال، وطبيعة المصالح والقيم، وإدراك الرموز والخبرات المشتركة، للوصول إلى تفسير شامل لأساليب المحادثات والحوارات، بناءاً على معطيات اجتماعية تراكمية توضح طرق الفهم وأساسيات الأفكار التي تسهل قراءة نمط النزاع المرتبط بالفهم والإدراك الفردي والجماعي، بناءاً على مشاعر وتصورات عقائدية، وموروثات حضارية وثقافية وبيئية، نشأت عبر فترات زمنية، تتيح الإطلاع على التصورات المستقبلية لمجتمعات النزاع، التي قد تكون سلبية تستمر حتى في حال بروز صور تناقضها؛ ومن ثم تتوافر لدى صانع السلام معطيات تجيز له إمكانية رسم صور إيجابية تدفع برغبة الأطراف إلى البحث عن مستقبل مختلف، عبر تجاوز سلبيات التجارب السابقة، والدفع إلى التغيير الإيجابي، بتوفير ظروف ملائمة وبيئة محيطة تسمح بنسج علاقات تحاورية وبسط أفكار توافقية تحوز قبول الأطراف،

(1) محمد أبو النمر، مرجع سابق، ص 39

بموجبها يتم خلق المواضيع الإيجابية واستبعاد غير المرغوب، تفرز مع الوقت إرادات فردية وجماعية في الاستمرار في أعمال السلام، وابتداع أفكار واحتمالات تعزز العمل المشترك لبناء تصور مغاير وأفضل للمستقبل، ووضع قيم وبنى تفاضلية تدعم ذلك التصور، من أجل تحديد أشكال المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المخول لها في ضوء القوانين والأنظمة والوسائل والنشاطات والمشاريع تجسيد التغيير المنشود، وينتهي كل ذلك بوضع الخطط الكاملة الكفيلة بتحقيق المنظور الشامل لحل النزاع وبناء السلام، بعقد اتفاقيات شاملة توضع لها الآليات المناسبة لمراقبة سبل تطبيقها، مع التركيز على مناهج تعميم النظرة الإيجابية لما تم التوصل إليه، وما تم تضمينه في الاتفاقيات، درءا لمخاطر رجوع الصدى الذي قد يتشكل في ضوء الآراء المخالفة لعملية بناء السلام ومصادقيتها.

لقد أصبح راسخا لدى المجتمع الدولي ودوائر حل النزاعات وصنع وبناء السلام غياب الفعالية والاستدامة للجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الأصلية للنزاعات إذا لم تقدها جهات فاعلة محلية من المجتمع المحلي المتأثر بالنزاع، عبر إتباع مقاربة تدريجية متسلسلة تبدأ بالخوض في فهم تصورات المجتمعات للنزاع، وتحديد ما هو متوفر من قدرات أو ثقافات أو منابر؛ وهو ما يوجب إيلاء الأهمية الكبرى للفواعل المحلية، والتأني في التعامل معها، وفي اتخاذ أية إجراءات -ولو عن حسن نية- من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية، ضمن مسارات وعناصر النزاع، التي قد تقوض نشاط وجهود هذه الفواعل، لما يتمتعون به من شرعية ونقاط الدخول والشبكات، عكس الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها الجهات الفاعلة التنموية والإنسانية. بمعنى أن ظروف النزاع غالبا ما تفرض تنازل الجهات الفاعلة الخارجية إلى منزلة ثانوية لإفساح المجال لجهود النخب المحلية، التي لها القدرة على تحسين الوساطة وحل النزاعات من غير عنف داخل المجتمعات المحلية وبينها، عبر الوساطة بين أطراف النزاع، وتحديد الاحتياجات المرتبطة بالتعليم والأعمال الثقافية المشتركة، ومختلف الأنشطة والأعمال التي يمكنها جذب المشاركة، وإنشاء منتديات ومنظمات أهلية ومجتمعية لتوسيع إدراكات بناء السلام، عبر برامج دعم دولية من الهيئات الدولية الرسمية والمنظمات غير الحكومية، عن طريق برامج متعددة لا تتحدد فيها الأهداف، بقدر ما يتم فيها توسيع آفاق اتخاذ المبادرات التي تسعى إلى الوصول إلى الغايات الكبرى.

المبحث الثالث: الإطار المؤسساتي للاتحاد الإفريقي في حفظ السلم والأمن.

تتمحور مهمة العلاقات الدولية المعاصرة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على ترسيخ قيم التسامح في بيئة يسودها السلم والأمن لتوطيد وتقوية علاقات حسن الجوار، وهو ما أكد عليه ذات الميثاق في مادته الأولى التي أشارت إلى مقاصد هيئة الأمم المتحدة المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية على أساس مبدأ المساواة بين الشعوب وحققها في تقرير مصيرها، وتوطيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني⁽¹⁾.

مع مرحلة انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي بانهيار الاتحاد السوفياتي، تضاعفت المشكلات المهددة للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي حدا بالأمم المتحدة إلى العمل جاهدة لاحتوائها، فظهرت مفاهيم جديدة وأساليب حديثة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الدولي؛ ولم تستثنى دول القارة الإفريقية من هذه المشكلات، إذ سعت هي الأخرى نحو تطوير مفاهيم جديدة تتلاءم والنزاعات التي كانت تشهدها القارة⁽²⁾، باعتبار الاتحاد الإفريقي كإحدى المنظمات الإقليمية^(*) التي تسعى إلى حفظ السلم والأمن الدوليين، عن طريق آلية مجلس السلم والأمن الإفريقي، بمساعدة الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة، وتلك التابعة للمنظمات الفرعية.

(1) للمزيد أنظر: <http://www.un.org/ar/charter-united-nations/> . يوم الاطلاع: 2018/09/24

(2) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1، 2011، ص، 25.
(*) المنظمات الإقليمية: يقصد بها "المنظمات التي لا تتجه بطبيعة أهدافها نحو العالمية، ولكن يتطلب تحقيق الهدف من إنشائها قصر عضويتها على مجموعة أو فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص يبين تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة، فقد يكون الرباط جغرافيا مثل المنظمات القارية، أو جغرافيا وحضاريا وثقافيا كما هو الحال بالنسبة لجامعة الدول العربية، أو قد يكون سياسيا أمونيا مثل حلف شمال الأطلسي، أو اقتصاديا مثل منظمة الدول المصدرة للنفط... الخ، أو قد يكون اقتصاديا وسياسيا مثل الاتحاد الأوروبي الذي بفضل بنية مؤسسية وتنظيمه جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا له طابع خاص جدا، وذلك بعد أن أصبح أكثر وضوحا بعد إعداد مشروع الدستور، علما بأن هناك من يرى أن مفهوم الإقليمية مفهوم موضوعي يعني التضامن السياسي والتكامل الاقتصادي، ولا أهمية للموقع الجغرافي للدول الأعضاء. للمزيد أنظر: محمد حمد القطاطشة، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014، ص 105.

المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي، التطور والبنية والوظيفة.

تغيرت موازين القوة بزوال المعسكر الشيوعي، فتلاشت حد الزوال تلك العلاقات التي كانت مبنية على أساس الإستقطابات والتحالفات بين الإيديولوجيتين أو المعسكرين، فاضطرت الدول ومن وراءها المنظمات إلى تغيير سياساتها وتوجهاتها مضطرة مجبرة أكثر منه مخيرة، وكان التأثير الأكبر على القارة الإفريقية بحكم طبيعة نظمها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فخلف الاتحاد الإفريقي منظمة الوحدة الإفريقية التي سعت منذ نشأتها إلى ترسيخ استقلال شعوب القارة والتخلص من تبعيتها للقوى الاستعمارية، والعمل على طمس جذور مظاهر التمييز العنصري الذي عانت منه شعوب القارة في سبيل بناء إنسان إفريقي لا يعرف مظاهر التهميش والحرمان والتمييز، إضافة إلى مساهمتها في إعادة العلاقات الإفريقية كموضوع أساس ضمن العلاقات الدولية، عن طريق التضامن وتوحيد المواقف اتجاه القضايا الدولية والإقليمية⁽¹⁾.

الفرع الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

دفعت المعاناة المريرة التي عاشتها الشعوب الإفريقية إلى عقد مؤتمرات ولقاءات عديدة كانت غايتها الدفاع عن حقوق شعوبها وتحقيق استقلالها وتقرير مصيرها⁽²⁾، تمخضت عنها نشأة منظمة الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963 التي اختيرت أديس أبابا مقرا رسميا لها، بعضوية اثنين وثلاثين (32) دولة كانت قد حققت استقلالها، وهو الرقم الذي ارتفع فيما بعد تدريجيا إلى ثلاثة وخمسين (53) دولة إفريقية⁽³⁾. وقد شكل مؤتمر الجامعة الإفريقية بمانشستر (1945) اللبنة الأساسية لبداية نضال الأفارقة ضد التمييز العنصري وكل أشكال الاستعمار التي كانت تمارس في حق الشعوب الإفريقية؛ بينما عقد أول اجتماع للدول الإفريقية داخل القارة الإفريقية في أكرال العام 1958، والذي ضم ثمانية دول، هي مصر وإثيوبيا والسودان وليبيا والمغرب وتونس وغانا وليبيريا⁽⁴⁾، انبثقت عنه ثلاث نقاط ركزت على السعي لمحو آثار الإستراتيجية الاستعمارية، الهادفة إلى منع بناء وحدة سياسية إفريقية،

(1) إبراهيم مشروب، مرجع سابق، ص 179

(2) علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن "1945-1995"، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط2، 2006، ص-ص، 87-89.

(3) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، الجزائر، دار هومة، 2004، ص، 68-69.

(4) عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007، ص، 13.

من خلال وضع حد للتقسيمات المفتعلة، ومساندة شعوب إفريقيا في مطالبتها بالاستقلال، والمناشدة بضرورة منح الاستقلال الكامل والتام لشعوب القارة⁽¹⁾؛ تلاه عقد المؤتمر الثاني في أديس أبابا في 1960، الذي جاء للتأكيد على بنود الاجتماع الأول، الهادفة إلى دعم الفكر الوحدوي. ولقد برزت عقب هذا المؤتمر ثلاث مجموعات:

مجموعة الدار البيضاء التي ضمت كل من غينيا، وغانا، ومالي، والجمهورية العربية المتحدة (مصر)، والمغرب، وليبيا، والجزائر في عهد الحكومة المؤقتة؛ تمخض عنها صدور ميثاق سمي بميثاق الدار البيضاء في يناير 1961، وجعلت من الاستقلال هدفها الأسمى، ودعت إلى التنسيق والتعاون بين الدول الإفريقية، ووضعت هيكلًا تنظيميًا للعمل المنظم في سبيل تحقيق أهدافها⁽²⁾.

مجموعة برازافيل التي تشكلت من إثني عشر (12) دولة كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، استقلت معظمها عام 1960، ضمت كل من الكونغو برازافيل، وإفريقيا الوسطى، والسنغال، والغابون، وموريتانيا، والبنين (داهومي)، والنيجر، والكاميرون، وساحل العاج، والتشاد، وفولتا العليا (بوركينافاسو)، والملغاش (مدغشقر)، وانضمت إليها كل من روندا والطوغو؛ وقد اعتمدت هذه المجموعة على جملة من المبادئ والأسس لتنظيم العلاقات بين الدول الإفريقية، تمثلت في العمل الدائم من أجل السلام وعدم اللجوء إلى الحرب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبناء تعاون اقتصادي وثقافي بين الدول الإفريقية على أساس المساواة⁽³⁾.

مجموعة مونروfia التي ضمت، إضافة إلى دول مجموعة برازافيل، كل من سيراليون والصومال وليبيريا وإثيوبيا وليبيا وتونس، وقد صدر عنها ميثاق 22 ماي 1961، الذي سعى إلى التأكيد على تعميق مبدأ الوحدة السياسية والاقتصادية⁽⁴⁾.

أولاً/ أهداف ومبادئ المنظمة: سعى أعضاء المنظمة إلى جعلها أداة تربط بين فكرتي الحكومة الإفريقية والتعاون الإفريقي، من خلال أهداف ومبادئ أوردها ميثاق المنظمة، وهو الأمر الذي يوضح

(1) علي صبح، مرجع سابق، ص، 88.

(2) عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 14.

(3) علي صبح، مرجع سابق، ص، 91.

(4) عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 15.

أهداف المنظمة انطلاقاً من غاياتها وقدرتها على التصدي للعوائق والتحديات المستقبلية⁽¹⁾، ويمكن إيجاز هذه الأهداف من خلال:

- تقوية الوحدة بين دول إفريقيا وتضامنها من خلال بعث وتكثيف التعاون لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا؛
- الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها، والقضاء على الاستعمار بكل أشكاله، وتعزيز التعاون الدولي، آخذين في الاعتبار مضامين ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽²⁾.

تجلى الهدف الأسمى للمنظمة في تحقيق مظاهر التعاون في ما بين دولها في سبيل تجسيد وحدة الدول الإفريقية، كقاعدة للوصول إلى تحقيق الأهداف المتبقية، التي تعتبر في الواقع مبادئ لترسيخ الوحدة وضمان استقلالها، سعيها إلى القضاء على كل مخلفات ومظاهر الاستعمار الموجودة في القارة الإفريقية، وهذا ما جعل الميثاق يتطرق في بدايته وفي نهايته الى هذا الهدف؛ إلا أن الميثاق قد خلا من أي إشارة لإنشاء جهاز أمن جماعي يتولى الاضطلاع بمهمة تحقيق الأهداف المتبقية، على الرغم من وضوحها، إلى أن صدر قرار مجلس وزراء المنظمة في دورته التاسعة عشر الذي انعقد بالرباط في شهر جويلية عام 1972، الذي تضمن مجموعة توصيات متعلقة بالإجراءات الخاصة لتصفية الاستعمار، والنضال ضد الفصل والتمييز العنصريين. وفي سبيل تحقيق هته الأهداف، تضمن الميثاق جملة من المبادئ لتوضيح منطلقات المنظمة وأبعادها، من خلال المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤون الأعضاء داخليا، واحترام سيادة وسلامة الدول واستقلال كياناتها، وضرورة حل النزاعات بينها بالطرق السلمية، ومساندة استقلال الكيانات التي ما زالت تحت نير الاستعمار، بتقديم الدعم اللازم لحركات التحرر، مع التأكيد على إتباع سياسة عدم الانحياز اتجاه كل الكتل، وهي في أغلبها مبادئ طرحت في مؤتمر أكرّا 1958، مع ضم عنصر جديد ضمن المبادئ، متمثلا في استنكار أعمال الاغتيالات السياسية كرفض معن من المنظمة لتلك التوترات التي شابت بعض الدول الإفريقية، بسبب بروز جماعات ثورية أغلبها ذو توجهات إيديولوجية، ساهمت في

(1) سلوى محمد لبيب، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الإفريقية، القاهرة، دار المعارف، 1980، ص-ص 12-14.

(2) ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا: ماي 1963. للمزيد أنظر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-afri/mol01.doc_cvt.htm

تاريخ الاطلاع: 2018/09/22.

زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الدول⁽¹⁾. وقد اعتمدت المنظمة خلال قمتها التأسيسية في أديس أبابا برنامجا لمكافحة أشكال الاستعمار بما يسهم في تحرير الأقاليم الإفريقية⁽²⁾، ورغم تشديد الميثاق ودعوته لإتباع سياسة عدم الانحياز اتجاه جميع الكتل للنأي بالقارة ودولها عن صراع القوى الكبرى، إلا أنّ هذا الأمر أضى مستعصيا في ظل سمات وعوامل قابلية التبعية لدى دول العالم الثالث، التي تستبعد إمكانية عدم الانضمام إلى أي من المعسكرين⁽³⁾.

ثانيا/ الهيكل التنظيمي للمنظمة: تشكل الهيكل التنظيمي للمنظمة من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية، تناسقا وتماشيا مع هياكل وأجهزة المنظمات الدولية، وحفاظا على مبدأ التخصص وتوزيع الأدوار وفق الأنشطة والمجالات⁽⁴⁾، فقد ضمت المنظمة وفق الميثاق أربعة أجهزة رئيسية، تمثلت في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء، والأمانة العامة، ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم⁽⁵⁾، التي تم استبدالها بآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في العام 1993، إضافة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الصحة للتربية والعلم والثقافة، ولجنة الدفاع⁽⁶⁾. وقد تضمن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، إضافة إلى ديباچته، على ثلاثة وثلاثين (33) مادة؛ أكدت ديباچته على حق الشعوب في تقرير مصيرها كدافع أساسي إلى حين تحرير كل أقاليم إفريقيا من الاستعمار، وإقرار المنظمة بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن كمبدأ عالمي، ودعم استقلال الدول في القارة وسيادتها وسلامة أراضيها، إضافة إلى التأكيد على تناسق أهداف ومبادئ المنظمة مع الميثاق الأممي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽⁷⁾.

طرأت عدة تغيرات في مسار استقلال الدول الإفريقية، حيث أنهت مسيرتها العملية المشتركة تحت غطاء التنظيم القاري لمدة خمسين عاما، والتغيرات المؤسسية والتحولات الهيكلية المتمثلة في الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، الذي نجم عن تأثيرات العديد من الدوافع

(1) للمزيد أنظر:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/Monzmat3/Wehda-afri/mol01.doc_cvt.htm

تاريخ الاطلاع: 2018/09/24

(2) محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الافريقية "من الناحيتين النظرية والتطبيقية" دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1976، ص 112.

(3) عادل عبد الرازق، مرجع سابق، ص 20

(4) نفس المرجع، ص 22.

(5) إبراهيم مشروب، مرجع سابق، ص 198

(6) أنظر: <https://au.int/ar/historyoau-and-au>

(7) صلاح أحمد هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، الإسكندرية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 247.

الإقليمية والدولية التي شكلت منعرجا عرقل دور منظمة الوحدة الإفريقية وإسهاماتها، وأدت إلى التعجيل بمهمة الإصلاح المؤسسي للمنظمة لمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة، إيمانا بضرورة الرقي لمواجهة التحديات التي أحدثتها تلك المتغيرات على دول القارة الإفريقية.

الفرع الثاني: مؤتمرات التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

أتى قيام الاتحاد الإفريقي عقب قمم ومؤتمرات عديدة ناقش فيها قادة الدول الإفريقية سبل تعديل شكل وهيكل المنظمة القارية، ارتدادا للمتغيرات التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة، وكانت قمة سرت الليبية قمة التحول الحقيقي بالإعلان الصادر عنها، الذي دعا إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي، إسهاما في تسريع عملية التكامل، وإعداد الأرضية المناسبة للإقلاع الاقتصادي، والخوض في التعقيدات السياسية والاجتماعية التي تواجهها القارة؛ فكانت الفترة الممتدة ما بين 1999 و2003 فترة لانعقاد العديد من المؤتمرات التأسيسية التي تبلورت عنها مجموعة من القرارات المتعلقة باستحداث آليات وأجهزة تعهد إليها المسؤوليات والأدوار لتحقيق الأهداف المتوخاة⁽¹⁾.

1/ إعلان الجزائر (جويلية 1999): عقدت القمة الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر ما بين 12 الى 14 جويلية 1999، وقد كانت هذه الدورة العادية أولى بداية مسيرة إنشاء الاتحاد الإفريقي، وقد تطرق بيانها النهائي إلى العديد من المسائل والمواضيع، أهمها الضرورة الملحة لقيام الاتحاد الإفريقي، كشكل من أشكال التصدي لتحديات النظام العالمي الجديد، والإفرازات السلبية للعولمة المتعددة الجوانب على المجتمعات الوطنية والمحلية؛ وقد تم خلال هذا المؤتمر تبني دعوة الرئيس الليبي معمر القذافي بضرورة تطوير المنظمة وإقامة ولايات متحدة⁽²⁾ كرد على التغيرات الدولية التي قد تؤدي الى عزل القارة الإفريقية وتهميشها في الأحداث الدولية⁽³⁾، والذي وجه دعوة للقادة لعقد مؤتمر قمة استثنائية للمنظمة من أجل التشاور والبحث في تفعيل أدوار المنظمة الإفريقية بما يتلاءم مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، وتحضير القارة بما يضمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في نطاق

(1) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص 82.

(2) محمد محمود الإمام، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 83.

(3) السيد فليفل، محمود أبو العنين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المطبعة التجارية الحديثة، 2002، ص 59.

العوامة⁽¹⁾. كما تطرق المجتمعون خلال هذه القمة إلى ظاهرة النزاعات في القارة وأسباب نشوبها والنتائج المترتبة عنها، والتي أثارت العديد من المشاكل في القارة الإفريقية، حيث أشار القادة الأفارقة إلى ضرورة تحمل المسؤوليات، رغم أن أسباب ودوافع العديد من هذه النزاعات مردها عوامل خارجية، مع تأكيدهم على بذل كل جهودهم للتغلب على مخلفات الإرث الاستعماري، وسعيهم لتحقيق الأمن ونشر السلام والاستقرار في القارة الإفريقية، وتمسكهم باستعمال الوسائل السلمية لحل النزاعات وتسويتها، وتجنب استخدام القوة والتهديد بها، تماشيا مع مبادئ احترام استقلال الدول وسيادتها وتكاملها الإقليمي، معبرين عن ثقتهم في آلية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها، والعمل على دعمها والمحافظة عليها، وتنسيق الجهود القارية مع جهود منظمة الأمم المتحدة للقيام بالتزاماتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين⁽²⁾.

لقد كان إعلان الجزائر^(*) بمثابة النقطة التي أثارت الأمل في نفوس القادة الأفارقة للاهتمام بقضايا السلام والأمن، في فترة عرفت فيها القارة عددا كبيرا من النزاعات.

2/ إعلان قمة سيرت الاستثنائية (سبتمبر 1999): اعتبرت قمة سرت التي انعقدت في السادس من شهر سبتمبر 1999 أحد أهم مراحل إنشاء الاتحاد، فقد تضمن إعلانها أساسا جملة المشاورات والاقتراحات الخاصة بكيفية تحقيق الوحدة بين الشعوب والدول الإفريقية، عن طريق العديد من الإجراءات والتعديلات والإصلاحات لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، حيث عبر القادة الأفارقة في هذه القمة عن قناعتهم بأن منظماتهم أضحت غير قادرة لقيادة وتسيير شؤون القارة الإفريقية. وقد تضمن إعلان سيرت مجموعة قرارات دعت إلى قيام الاتحاد الإفريقي وإنشاءه بما يتلاءم مع الأهداف التي نصت عليها منظمة الوحدة الإفريقية، والأحكام الواردة في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعروفة باسم معاهدة أبوجا (1991)، والتعجيل بعملية تنفيذ بنودها، لاسيما فيما يتعلق بتقليص مدة إنجازها، مع التأكيد على سير وضمان إنشاء كل المؤسسات في أسرع وقت ممكن (البنك

(1) رانيا حسين خفاجة، الاتحاد الإفريقي "خطوة جديدة في مسيرة القارة"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص، 146.

(2) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص، ص، 84-85.

(*) قامت الجزائر بخطوة عملية واكبت ما صدر في إعلانها، تبلورت فيها نوايا القادة الأفارقة نحو السلام، في ضوء الوساطة التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتسوية النزاع الحدودي الذي نشب بين إثيوبيا وإريتريا قبل عام من انعقاد تلك القمة، أسفر عن التوصل إلى اتفاق وقع في الجزائر بين طرفي النزاع بعد عام من القمة. وإن كانت الخطوة التأسيسية قد بدأت بالجزائر، فإنها قد اكتملت بانعقاد قمة سيرت الاستثنائية، التي انعقدت بعد شهرين من نفس العام. للمزيد أنظر: محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص، 85.

المركزي الإفريقي، الاتحاد النقدي الإفريقي، محكمة العدل الإفريقية والبرلمان الإفريقي)، وتفويض الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ أغلب ما تقدم من قرارات، خصوصا منها تحضير الوثيقة القانونية المنشئة للاتحاد وإعدادها، في حين يعمل المجلس الوزاري على رفع تقرير إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر القمة، بالإضافة إلى تكليف الأمين العام للمنظمة اتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات في أقرب الآجال⁽¹⁾.

3/ قمة لومي (جويلية 2000): في مدينة لومي بالطوغو، في الفترة ما بين 10 و12 جويلية، العام 2000، عقدت منظمة الوحدة الإفريقية دورتها العادية السادسة والثلاثون، وفيها تم تقديم مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وبرلمان عموم إفريقيا⁽²⁾، الذي وقعت عليه سبعة وعشرون (27) دولة إفريقية^(*)؛ شمل القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ديباجة وثلاثة وثلاثون (33) مادة، تناولت أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي، وآلياته ومقره ولغات عمله وتفسيره وشروط ومتطلبات العضوية، فضلا عن تاريخ دخول القانون التأسيسي حيز النفاذ، وإمكانية تعديله أو مراجعته⁽³⁾.

4/ قمة لوساكا (جويلية 2001): عقدت المنظمة دورتها السابعة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في العاصمة الزامبية لوساكا، في التاسع من شهر جويلية من العام 2001، تم في هذه القمة رسميا الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي، بعد مرور قرابة تسعة وثلاثين (39) سنة من نشأة منظمة الوحدة الإفريقية (1963-2001). أهم ما تضمنته هذه القمة ونصت عليه بخصوص الاتحاد الإفريقي مصادقة بقية الدول الأعضاء على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ومناقشة إجراءات الشروع في تحديد الخطوط الأساسية الخاصة بعمل أجهزة الاتحاد الإفريقي، كان من بين أهمها دمج آلية درء وإدارة وتسوية النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية كأحد أجهزة الاتحاد الإفريقي، باعتبار هذا الجهاز جزء لا يتجزأ من الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، طبقا للمادة الخامسة منه، مع مطالبة الأمين العام بمراجعة هيكل

(1) أحمد حجاج، الاتحاد الإفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية، رؤية مقارنة: في: الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، محمود أبو العنين (محررا)، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، 2001، ص 92.

(2) مهند الندوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2015، ص 16.

(*) الدول الموقعة على مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والبرلمان الإفريقي هي: الجزائر، البنين، بوركينا فاسو، بورندي، إفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، التشاد، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالي، مالاوي، النيجر، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، سيراليون، السودان، التوغو وزامبيا.

(3) مهند الندوي، مرجع سابق، ص 17.

وإجراءات عمل الآلية، وإمكانية تغيير اسمها⁽¹⁾، بالإضافة الى مناقشة وضعية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، من أجل إعداد بروتوكول جديد يوضح طبيعة العلاقة بين هذه التجمعات والاتحاد الإفريقي.

5/ قمة دوربان (جويلية 2002): تم الإعلان فيها عن إنشاء الاتحاد الإفريقي رسميا، وانهضت أول قمة تحت غطاء التنظيم القاري الجديد، التي تضمنت مناقشة مجموعة من القضايا الأساسية، خصوصا القضايا المتعلقة بأدوار الاتحاد الإفريقي وآلياته؛ وقد صدر خلال قمة دوربان إقرار إنشاء آلية مجلس السلم والأمن الإفريقي، لتحل محل آلية درء وإدارة وتسوية النزاعات، واختيار السيد عمار عيسى من أجل توليه مفوضية الاتحاد الإفريقي.

الفرع الثالث: الاتحاد الإفريقي، أهدافه ومبادئه وأجهزته.

طوال العقود المالية لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، لم يتخل دعاة الوحدة الإفريقية عن طموحهم في إقامة كيان اتحادي أكثر قوة يرعى مصالح دول القارة، خصوصا في ظل تزايد القناعة بأنه لا خلاص لإفريقيا بعد انهيار الكتلة الشرقية وظهور التكتلات الدولية إلا بإقامة أكبر قدر من الوحدة فيما بينها؛ وتكمن الفكرة الأساسية وراء تشكيل هذا الاتحاد في الارتقاء بالنظام الإفريقي الذي تمثله منظمة الوحدة الإفريقية ليكون أكثر فاعلية في مواجهة التطورات الدولية، التي لم يعد فيها مكان للكيانات الصغيرة. لقد أتت هذه الفكرة تأثرا بالنموذج الناجح للاتحاد الأوروبي.

لقد أفسح القانون التأسيسي لهذا الاتحاد المجال للمشاركة الشعبية التي تعد سمة العصر، فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد، والتأكيد على أهم قضايا العصر، مثل حقوق الإنسان والحريات العامة، إضافة إلى إنشاء برلمان عموم إفريقيا، واستحداث أهداف جديدة لم تكن في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، مثل التأكيد على ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز التنمية المستدامة⁽²⁾.

أولا/ تأسيس الاتحاد الإفريقي: شهد النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين متغيرات عدة، كان أبرزها انتهاء الحرب الباردة وبروز ظاهرة العولمة، وما تبعها من نتائج أثرت في شكل النظام السياسي الدولي، ببروز قوة عظمى واحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي،

(1) عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص، 55.

(2) برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2005، ص-ص 167-168.

فضلا عن تراجع دور الأمم المتحدة كفاعل مستقل في القضايا الدولية والإقليمية، وبروز دور أكبر للتكتلات الأخرى كحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن تزايد حدة الأزمات والنزاعات، سواء كانت على الصعيد الداخلي، أو الإقليمي والدولي، لاسيما في دول عالم الجنوب⁽¹⁾. وقد أثرت تلك التغيرات في القارة الإفريقية من حيث تضائل الاهتمام الدولي بشؤونها، ما انعكس سلبا على حجم المساعدات التي كانت تتلقاها القارة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، بالانخفاض أو التوقف في بعض الأحيان، كما انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الداخلة للقارة⁽²⁾، وبلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها، وانتشر الفقر في أجزاء واسعة من القارة، فضلا عن تزايد حدة الأزمات والنزاعات والحروب الإفريقية التي أدت إلى فقدان القارة لقدرتها على السيطرة الأمنية وخروجها عن حيز قدراتها وإمكانياتها في تسويتها⁽³⁾.

الواقع أن منظمة الوحدة الإفريقية قد منيت بإخفاقات عديدة خلال فترة وجودها الممتدة ما بين 1963 و2001، فقد واجهت المنظمة عقبات وإشكالات في مؤتمراتها، تجلت في غياب إلزام القادة والمسؤولين بحضور قممها واجتماعاتها، وانخفاض مستوى التمثيل، والاختلاف عن مكان وتوقيت عقدها، وإخلال أو اعتذار دول عن تنظيم القمة، ما أدى إلى بروز خلافات عطلت أو أخرت في كثير من الحالات انعقادها، كما حدث حين تقرر عقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا، عاصمة غانا، في الأول من سبتمبر العام 1965، حين عارضت العديد من الدول ذلك بحجة عدم إلزام غانا بمبادئ الميثاق؛ بينما تقرر في جويلية 1971 تغيير مكان عقد الدورة السادسة عشر من العاصمة الأوغندية كمبالا إلى أديس أبابا بسبب حدوث انقلاب في أوغندا في يناير من نفس السنة⁽⁴⁾. أما في مجال تسوية النزاعات، فواقع الأحداث يثبت أن المنظمة غالبا ما لم يكن لها الدور البارز في حل أو فض نزاعات القارة، خصوصا منها النزاعات الداخلية، إذ نص ميثاقها على رفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول لأي سبب من الأسباب، وهو الأمر الذي يجعلنا نقر بفشل المنظمة في تسيير أهم ملف تنشأ

(1) مارك ويبر، الدولة واكتساب كيان الدولة، في: **قضايا في السياسة العالمية**، برايان وايت وآخرون (محررا)، (أبو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص-ص، 35-39.

(2) محمود أبو العنين، إفريقيا والتحويلات الرأسمالية في النظام الدولي، في: **مصر وإفريقيا "الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة"**. (أعمال ندوة)، رمضان عبد العظيم (محررا)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص، ص، 290-310.

(3) خيرى عبد الرزاق جاسم، الاتحاد الإفريقي: النشأة-الهيكلي-التحديات، **دراسات دولية**، المجلد 08، العدد 31-32، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006، ص16.

(4) عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص 437.

المنظمات لأجله، حيث امتنعت المنظمة عن التدخل في النزاعات الداخلية، حتى تلك التي كانت لها أبعاد دولية⁽¹⁾، ولم تحرك ساكناً أو تتخذ أي قرار ضد ما كان يحدث من انقلابات عسكرية، أو في مواجهة نزاعات وصفت بالخطيرة، واتسمت بعضها بحروب الإبادة والقتل الجماعي، بل وطغت على مواقفها التأييد الكامل للحكومات الموجودة في السلطة بغض النظر عن كيفية وصولها إلى الحكم⁽²⁾، والتبرير الوحيد في ذلك افتقارها لآلية تضطلع بملف حل أو تسوية النزاعات⁽³⁾، ما جعل القارة تتصدر المرتبة الأولى خلال التسعينيات في عدد النزاعات، بواقع نصف عدد النزاعات في العالم، والمصدر الأبرز للاجئين والنازحين الفارين من ولايات النزاعات والحروب المشتعلة في ربوع القارة، حيث قارب العدد 08 ملايين من مجموع 22 مليون لاجئ في العالم⁽⁴⁾.

على الصعيد الاقتصادي، ورغم نجاح المنظمة في وضع أسس التكامل الاقتصادي عبر تبني خطة عمل لاقوس في العام 1980، والميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية العام 1990، وإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية بمقتضى معاهدة أبوجا، فضلاً عن هياكل مؤسسية وآليات للاتصال والتخطيط والتنفيذ، إلا أن المنظمة لم تحقق نجاحاً ملموساً في مجال معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه أغلب دول القارة، وفشلت في دفع عملية التنمية الاقتصادية فيها⁽⁵⁾؛ فبعد أن كانت حصة القارة في التجارة العالمية تفوق 03 % في العام 1955، تلاشت حصتها لتصل إلى 01 بالمائة فقط في تسعينيات القرن العشرين⁽⁶⁾؛ في حين قدرت ديون إفريقيا في العام 2000 قرابة 330 مليار دولار، و قدرت الديون الخارجية بأكثر من 80 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي؛ في حين كانت منظمة الأغذية والزراعة الدولية قد نهبت في العام 1999 إلى أن 16 دولة إفريقية تعاني نقصاً في الغذاء، إذ بلغ عدد الموتى في الصومال نتيجة الجوع في أبريل العام 1999 قرابة 100 ألف شخص⁽⁷⁾.

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 10.

(2) أحمد إبراهيم محمود، الاتحاد الإفريقي "حصار السنوات الخمس الأولى"، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 28، 2008، ص-ص، 131-132.

(3) مهند النداوي، مرجع سابق، ص، 11.

(4) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000، القاهرة، 2001، ص 45

(5) صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، بغداد، مطبعة الرشاد، 1975، ص، ص، 409-410.

(6) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003، القاهرة، 2003، ص، 252.

(7) عبد الرحمان إسماعيل الصالحي، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية "بين الأمل والحذر"، في: الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص، ص، 174، 175.

إخفاقات المنظمة العديدة، وعلى أكثر من صعيد، دفعت إلى تنامي اتجاهات سياسية وفكرية لدى الأفارقة تدعو إلى تطوير المؤسسات الوندوية الإفريقية، سواء بتفعيل المؤسسات القائمة أو بإقامة مؤسسات أخرى، وضرورة تدعيم التعاون بين الدول الإفريقية في القطاعات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وعدم اقتصره على المستوى السياسي⁽¹⁾.

في ضوء ذلك، سنتناول أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي، بالتطرق إلى مهام أجهزته، مركزين بصورة خاصة على أجهزة الاتحاد الإفريقي المعنية بتسوية النزاعات.

ثانيا/ أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي: يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تجسيدا لجملة المبادئ التي تضمنتها المادة الرابعة من ميثاقه؛ ففي مادته الثالثة، حدد ميثاق الاتحاد الإفريقي أربعة عشر (14) هدفا عاما⁽²⁾، يمكن توزيعها على ثلاث مجموعات أساسية⁽³⁾، تتضمن المجموعة الأولى الأهداف ذات الأبعاد السياسية والأمنية، بدعوة الدول إلى العمل على تجسيد الوحدة بين الشعوب، وتعزيز التضامن بما يكفل الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها، وبلورة مواقف موحدة ومتجانسة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة⁽⁴⁾؛ أما المجموعة الثانية فتتعلق بالشق الاقتصادي والتقني، من خلال تطوير البنية الملائمة المساعدة على تبني النهج التكاملي في مختلف القطاعات، خصوصا في القطاع الاقتصادي، وتقوية البنى التحتية، وتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي، ما يؤهل القارة للتموقع كقطب اقتصادي، ويعزز موقعها في المفاوضات والترتيبات الاقتصادية العالمية، مع العمل على المواءمة المستمرة لسياسات الجماعات الاقتصادية -تحت الإقليمية- مع جهود المنظمة القارية، في سبيل تنمية القارة⁽⁵⁾؛ في حين تتلخص أهداف الاتحاد في الجانب الإنساني في إيلاء الأهمية للتعاون الدولي تحت غطاء المنظمة الأممية والأجهزة التابعة لها، وحماية الحقوق الإنسانية طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الشعوب، ونشر القيم الديمقراطية والحكم الرشيد⁽⁶⁾.

(1) أيمن السيد شبانة، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي "دراسة مقارنة" في: الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص، 111.

(2) أنظر: المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

(3) مهني الندائي، مرجع سابق، ص 21.

(4) أنظر: المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

(5) أنظر: المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

(6) أنظر: المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

لأجل بلوغ وتجسيد أهدافه، وضع الإتحاد الإفريقي إطاراً حدد زواياه بمبادئ معلنه تؤطر مهامه وأعماله، وهي المبادئ الستة عشر التي أشار إليها القانون التأسيسي، شملت بعضها الشأن السياسي والأمني، وتناولت الأخرى الجانب الاجتماعي والإنساني.

تناولت المادة الرابعة من الميثاق مبدأ المساواة بين الدول وترابطها، في إشارة إلى ضرورة تعامل أجهزة الإتحاد مع جميع الدول بشكل متساو ودون أفضلية، وأن تتعامل الدول مع بعضها بنفس المبدأ، في إطار احترام سيادة الدول وحدودها، وحل الخلافات بالوسائل السلمية أو بما يقرره المؤتمر، ووضع سياسة دفاعية مشتركة وفق آليات وخطط يحددها المؤتمر بالتنسيق مع أجهزة الإتحاد، والتأكيد على منع وتحريم أي تدخل لطرف عضو في شؤون طرف آخر، أو اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها بين الأعضاء لأي مبرر، وحصر ذلك ضمن صلاحيات الإتحاد وفق توصيات وقرارات صادرة عن المؤتمر، بناء على معطيات ميدانية وأمنية تظهر خطورة الوضع وتهديده للسلم القاري والدولي والإنساني، أو بطلب من أحد أعضاء الإتحاد؛ كما حدد الميثاق ضمن مبادئه ضرورة تعزيز المشاركة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإدانة التغييرات غير الدستورية في الأنظمة السياسية للأعضاء، مع السعي إلى تشجيع وتعزيز قدرات الدول للاعتماد على نفسها⁽¹⁾؛ أما المبادئ التي حملت بعداً اجتماعياً وإنسانياً فقد لخصها الميثاق في احترام الحياة البشرية وتعزيز المساواة بين الجنسين وترقية دور المرأة في المجتمعات الإفريقية، وتوسيع مشاركة الشعوب في نشاطات المنظمة من خلال جمعيات المجتمع المدني والسياسي⁽²⁾.

نستخلص من قراءتنا للمادتين الثالثة والرابعة، وما تضمنته ديباجة الميثاق التأسيسي للإتحاد، نقاط التوافق والتناسق بين التوجهات والمبادئ والأهداف، فتغيرات النظام العالمي التي أقرتها الديباجة قد دفعت إلى إحداث تعديلات جذرية في عمل المنظمة عما كانت عليه في صيغتها السابقة، بدءاً من إعادة ترتيب الأولويات في توجهاتها وفلسفة وجودها، والأهداف المسطرة المبنية على تعزيز التنمية المستدامة والتعاون والتكامل المشتركين، وتعميق التشاور بين الأعضاء، والأخذ بمبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، خصوصاً ما تعلق بمبدأ إمكانية التدخل في إحدى الدول الأعضاء، وهو المبدأ الفاصل الذي غاب عن ميثاق سابقتها، وكان سبباً رئيسياً في فشل أدوارها⁽³⁾.

(1) أنظر المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

(2) أنظر المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

(3) رانيا حسين خفاجة، مرجع سابق، ص 147.

ثالثا/ أهم أجهزة الاتحاد: خُصت المادة الخامسة من الميثاق التأسيسي لتحديد الأجهزة الفرعية التابعة للإتحاد، كإجراء يسمح بتوزيع المهام والصلاحيات والسلطات، وهو بذلك قد فتح المجال الأكبر قدر من ممثلي الدول الأعضاء لتولي الوظائف والمسؤوليات، تحقيقا لمبدأ المساواة وفي توزيع المهام. وفق المادة المذكورة، يتكون الإتحاد من تسعة (09) أجهزة، هي: مؤتمر الاتحاد، المجلس التنفيذي، برلمان عموم إفريقيا، محكمة العدل، اللجنة، لجنة الممثلين الدائمين، اللجان الفنية المتخصصة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسات المالية.

مقارنة بأجهزة منظمة الوحدة الإفريقية، ضم الإتحاد في أجهزته مؤتمر الإتحاد الذي كان في يسمى في السابق مجلس رؤساء الدول والحكومات، والمجلس التنفيذي الذي حل محل مجلس الوزراء، واللجنة التي عوضت الأمانة العامة في المنظمة السابقة، إضافة إلى اللجان المتخصصة كجهاز أساسي، بخلاف ما تضمنته المادة العشرون من ميثاق الوحدة الإفريقية التي أسندت لمجلس رؤساء الدول والحكومات مهمة تشكيل اللجان الفرعية المتخصصة؛ في حين قام الإتحاد بضم تلك الأجهزة التي نصت عليها اتفاقية أبوجا لتأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية، ويتعلق الأمر بالبرلمان ومحكمة العدل والمؤسسات المالية؛ في حين تم إنشاء لجنة الممثلين الدائمين كجهاز جديد مكلف بمهمة تحضير جدول أعمال جلسات المجلس التنفيذي⁽¹⁾.

ارتكازا على الفقرة الثانية من المادة الخامسة، التي تتيح للمؤتمر إمكانية إنشاء أي جهاز يراه مناسبا، ومن حيث الأهمية البالغة لقضايا السلم والأمن في القارة، تقرر إنشاء مجلس السلم والأمن، وفق بروتوكول ملحق بالميثاق، ليعوض آلية درء وفض وتسوية النزاعات التي أنشئت في 1993، إضافة إلى غياب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم عن الأجهزة المنشأة في إطار الإتحاد، بعد أن كانت ضمن أجهزة المنظمة السابقة، وهو المجلس الذي أسندت له مهام ضمان حفظ السلم والأمن في القارة، بالتنسيق مع جهاز المؤتمر والمجلس التنفيذي فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المنبثقة عن المؤتمر، المتعلقة أساسا بالإجراءات المتخذة اتجاه دولة عضو، المتصلة بالظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية، أو في حالة المساس بسيادة دولة أخرى عضو في الاتحاد.

(1) إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص، ص 209، 208

1/ مؤتمر الاتحاد (الجمعية): يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول⁽¹⁾، هو أعلى جهاز في الإتحاد، يتولى رئاسته لمدة سنة واحدة رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه من طرف رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم، ويتم انعقاد اجتماعات المؤتمر مرة واحدة في السنة على الأقل ضمن دوراته العادية، وقد يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو، على أن تكون الموافقة بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء. وتتمثل أهم سلطاته في:

- تحديد السياسات المشتركة للاتحاد؛
- استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد، واتخاذ القرارات بشأنها؛
- بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد؛
- إنشاء أي جهاز آخر للاتحاد؛
- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد، وضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء؛
- اعتماد ميزانية الاتحاد؛
- إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام؛
- تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم؛
- تعيين رئيس اللجنة ونائبيه، أو نوابه، وأعضاء اللجنة، وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

ويجوز للمؤتمر تفويض أي من سلطاته أو مهامه لأي جهاز من أجهزة الاتحاد⁽²⁾.

يضطلع المؤتمر بسلطة اتخاذ قرار بالتدخل في أي دولة عضو في الإتحاد، بناء على توافر ظروف خطيرة تهدد السلم والأمن الإقليمي، ووقائع عن حدوث جرائم ضد الإنسانية أو حالة إبادة جماعية، أو بطلب من إحدى الدول، وله أن يقدم التوصيات اللازمة في الأمر إلى المجلس التنفيذي ومجلس السلم والأمن، أو تحديد وفرض عقوبات تتناسب وخطورة الوضع.

2/ المجلس التنفيذي: يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين، أو ممثلين يتم تكليفهم من طرف حكومات الدول الأعضاء، يجتمع مرتين في السنة على الأقل، وقد يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب من دولة عضو، بموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول

(1) أنظر المادة السادسة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
(2) المادة، 6-7-8 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

الأعضاء؛ ويتمتع المجلس بصلاحيات اتخاذ قرارات تتعلق بالقطاعات الاقتصادية والتجارية والطاوية والصناعية وحماية البيئة والعمل الإنساني والتضامني، والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها، إضافة إلى قطاعات النقل والمواصلات والتأمين والتعليم والصحة وتطوير التكنولوجيا، وكذا المسائل المرتبطة بالهجرة. ويتكفل المجلس باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن القرارات المتخذة من قبل مؤتمر الاتحاد، ومراقبة تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي اعتمدت من قبل المؤتمر، وتنسيق ومواءمة سياسات وأنشطة الاتحاد في المجالات الأمنية، وتحديد القضايا التي يتعين تقديمها للمؤتمر للتصويت عليها من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا⁽¹⁾.

3/ اللجان الفنية المتخصصة: في إطار المهام والصلاحيات الموكلة إلى المجلس التنفيذي، تم إنشاء جهاز يتكون من لجان فنية متخصصة، مهمتها اقتراح ورسم ومتابعة تنفيذ سياسات وبرامج الاتحاد، وتقديم تقارير وتوصيات بشأنها للمجلس التنفيذي، أو بطلب منه، في القطاعات والمسائل المختلفة؛ ويمكن للمؤتمر إعادة تنظيم اللجان المتخصصة أو تكوين لجان جديدة. ولكل لجنة مهمة تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي بمبادرة منها، أو بناء على طلب من المجلس التنفيذي، بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون⁽²⁾.

4/ برلمان عموم إفريقيا: أنشئ البرلمان الإفريقي كمَنْبر لضمان مشاركة الشعوب الإفريقية في التنمية الاقتصادية والتكامل، والمساهمة في صنع القرار فيما يتعلق بالمشاكل والتحديات التي تواجه القارة، وقد اعتمد بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا الملحق بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في قمته في جوان 2014 (XXIII / Dec.529 / AU / Assembly)؛ ويتم انتخاب أعضائه من قبل البرلمانات الوطنية⁽³⁾.

يحدد المؤتمر المسائل التي يمكن للبرلمان تقديم مشاريع القوانين بشأنها، كما أن للبرلمان إمكانية تقديم مقترحات أو توصيات لقوانين إلى المؤتمر لدراستها والموافقة عليها؛ وتشمل صلاحيات برلمان عموم إفريقيا تسهيل ورصد تنفيذ سياسات وبرامج وأهداف الاتحاد الإفريقي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والرفع من أداء المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسمو القانون⁽⁴⁾ داخل دول القارة وهيئاتها، وتعزيز وعي الشعوب الإفريقية حول أهداف واستراتيجيات وبرامج الاتحاد الإفريقي، وتعزيز

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 29.

(2) أنظر: مهام اللجان الفنية المتخصصة، المادة الخامسة عشر (15) من ميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي

(3) أنظر: <https://au.int/fr/ppa>

(4) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 32.

التضامن والتعاون والتنمية في القارة، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار، والمساهمة في تنسيق تشريعات الدول الأعضاء.

5/ محكمة العدل: أجازت المادة الثامنة عشرة من القانون التأسيسي للإتحاد إنشاء محكمة عدل كجهاز قضائي تابع للإتحاد، إلا أنه وبعد صدور واعتماد بروتوكول إنشاءها في قمة الإتحاد الإفريقي التي انعقدت في جويلية 2003 بـمابوتو/موزمبيق، تقرر دمج محكمة العدل الإفريقية مع المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بناء على البروتوكول الذي تم اعتماده في الأول من جويلية 2008، خلال الدورة العادية الحادية عشر المنعقدة بمصر، مع اعتماد ملحق النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتغيير الإسم إلى المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان⁽¹⁾.

6/ اللجنة: هو الجهاز الذي يستحوذ على ولاية تسيير شؤون الإتحاد والسهر على سياساته وقرارات المؤتمر، والإشراف على تنسيق الأعمال مع / أو بين الأجهزة وكذا اللجان؛ ولرئيس المفوضية صلاحية اتخاذ الإجراءات بناء على تفويض من المؤتمر فيما يتعلق بمهام أجهزة ولجان الإتحاد⁽²⁾.

7/ مجلس السلم والأمن: له الدور الأساس في تسوية النزاعات، كونه الآلية التي يعتمد عليها الاتحاد الإفريقي في حفظ السلم والأمن في القارة، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الاتحاد الإفريقي قد نجح الى حد كبير في تأطير هيكلية المؤسسة، وتجاوز العديد من القيود التي وضعها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلق بإدارة وتسوية النزاعات الداخلية، كما أن تشكيل مجلس السلم والأمن يعد بمثابة قفزة نوعية في الهياكل المؤسسية الإفريقية المعنية بالاستجابة للأزمات، فضلا عن أن العناصر الرئيسية للنظام القاري للإنذار والقوة الإفريقية الجاهزة للتدخل السريع هو إنجاز تاريخي، وضعت من خلاله إفريقيا أسس نظام التدخل العسكري في النزاعات؛ وقد برز دور الاتحاد الإفريقي عامة ومجلس السلم والأمن خاصة في عملية إدارة وتسوية العديد من النزاعات الإفريقية، دون أن يمنع ذلك دور المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية، التي عملت جاهدة على تطوير آلياتها الأمنية وتكييفها مع متطلبات إدارة وتسوية النزاعات داخل القارة الإفريقية.

(1) أنظر: بروتوكول حول النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان.

https://au.int/sites/default/files/treaties/36396-treaty-0035_-

[protocol on the statute of the african court of justice and human rights a.pdf](#)

(2) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي، آلية رئيسية لحل وتسوية النزاعات القارية.

بتفكك الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الشيوعي، سقط جدار برلين، وسقط معه الاهتمام العالمي بإفريقيا، فالمساعدات التي كان الاتحاد السوفياتي يقدّم بها على أغلب دول إفريقيا توقفت، أما تلك التي كانت مصدرها المعسكر الغربي فقد حولت إلى دعم وإنقاذ دول أوروبا الشرقية، فظهرت إشكالية هشاشة الدولة في إفريقيا وفشلها، وأضحت أغلبها عاجزة عن ممارسة دورها في توفير حاجيات شعوبها وبسط سلطتها على أقاليمها، فتفاقم الوضع داخل هذه الدول، وبرزت معضلات أمنية أدت إلى نشوب نزاعات وحروب داخلية وإقليمية، أغلبها كانت لأسباب عرقية وإثنية، فقد نشبت ما بين عامي 1990 و1995 أكثر من 50 حرباً حول العالم، تُلثُها في القارة الإفريقية⁽¹⁾. وقد عجزت منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع هذه النزاعات بأنماطها، بسبب عددها وتعقيداتها وانتشارها، حتى بعد إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات سنة 1993 بالقاهرة⁽²⁾، وهي الآلية التي تم تعويضها بآلية مجلس السلم والأمن الإفريقي بعد تأسيس الاتحاد الإفريقي.

الفرع الأول: نشأة وبروتوكول المجلس.

أولاً/ النشأة: تضمنت ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ما يؤكد على أهمية إحلال السلم ومعالجة كل الأزمات القارية، والبحث عن سبل إزالة مسبباتها، باعتبارها العائق الأبرز في طريق التنمية المنشودة للقارة وشعوبها؛ إلا أن المفارقة أن نفس القانون قد أغفل الإشارة صراحة إلى إنشاء آلية جديدة تعنى بالسلم والأمن القاري ضمن الأجهزة المشكلة للاتحاد⁽³⁾.

تدارك زعماء القارة ذلك خلال القمة السابعة والثلاثون -والأخيرة- لمنظمة الوحدة الإفريقية، التي انعقدت في لوزاكا في جويلية 2001، عبر نقاشات تمحورت حول سبل إضافة وتفعيل الآلية، باتخاذ كافة الحلول والإجراءات المؤدية إلى ذلك، وقد استقر القادة خلال القمة على تكليف الأمين العام

(1) محمد فائق، إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم "المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة"، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شوبان، ط1، 2005، ص161، 160.

(2) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص6.

(3) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإيكواس"، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط1، 2009، ص-ص45-46.

بمهمة دمج آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات ضمن أجهزة الإتحاد الجديدة، لكن بعد مناقشات ومشاورات بين الوفود، تم التخلي عن فكرة دمج الآلية، وعن الآلية ككل، فاتخذ القرار بالاعتماد على ما تضمنته المادة الخامسة من القانون التأسيسي، التي خولت مؤتمر الإتحاد مهمة إنشاء أي أجهزة أخرى يراها ضرورية لتطوير عمل الإتحاد؛ وقد كانت أولى القرارات المتخذة ما أجازه المؤتمر خلال القمة الإفريقية الأولى التي انعقدت في ديربان الجنوب إفريقية، بإنشاء جهاز للسلم والأمن في القارة في جوان 2002، وفقا للمادتين الثالثة(*) والرابعة(**) من ميثاق الإتحاد الإفريقي، مع مواصلة العمل بآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات إلى حين دخول المجلس المنشأ حيز العمل⁽¹⁾. وقد أعلن عن الميلاد الرسمي للمجلس خلال القمة القارية التي انعقدت بعد سنتين في أديس أبابا، بعد دخوله حيز التنفيذ في شهر ديسمبر 2003، إثر اكتمال نصاب المصادقة عليه من طرف 27 دولة، أوكلت إليه صلاحيات التدخل في قضايا حروب الإبادة وجرائم الحرب ومكافحة الإرهاب، إضافة إلى مهام أخرى سيتم تناولها لاحقا.

ثانيا/ بروتوكول المجلس:

1/ الديباجة: أشار البروتوكول إلى ميثاق الأمم المتحدة كمرجعية أساسية، في إشارة إلى مجلس الأمن الدولي المضطلع بمسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، وضرورة أن تتوافق مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي مع أحكام الميثاق الأممي فيما تعلق بالتنسيق مع المنظمات والوكالات الإقليمية، استنادا إلى ما تضمنه الفصل الثامن من ميثاق الهيئة الأممية؛ كما تطرقت الديباجة لأدوار الآليات الأمنية الإفريقية الجهوية وضرورة تنسيق الجهود معها، قبل أن تشير إلى مسببات النزاعات وانتشارها، ومسألة الألغام والأسلحة الخفيفة، ومسألة التغيير غير الشرعي للحكومات عن طريق الانقلابات⁽²⁾؛ في حين دعت الديباجة إلى ضرورة ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون.

2/ طبيعة وهيكل المجلس: المجلس هو آلية تابعة للإتحاد الإفريقي، يختص بدور مهم في بلورة القرارات المتعلقة بمنع وحل وتسوية النزاعات، يعمل وفق نظام الإنذار المبكر من أجل اتخاذ

(*) تضمنت المادة 3 من القانون التأسيسي على مبدأ الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

(**) نصت المادة 4 على وضع سياسة دفاعية مشتركة وحق الإتحاد في التدخل في دولة عضو وفق ما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم حرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 43

(2) محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"**، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص، ص 152، 153

الإجراءات الاستباقية في مواجهة أي نزاع في القارة، إذ أنه يحوز على صلاحيات التدخل العاجل في الحروب والنزاعات التي ترتكب فيها أعمال ضد الإنسانية، وتنسيق وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب⁽¹⁾.

3/ الأهداف والمبادئ: يعمل المجلس على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الثالثة من البروتوكول المنشئ له، وفق المبادئ المستنبطة من القانون التأسيسي للإتحاد. وتتمثل أهداف المجلس في⁽²⁾:

- ترقية السلم والأمن والاستقرار في القارة، وتقديم الضمانات التي تحمي حياة الإنسان وممتلكاته، وتحقيق رفاهية الشعوب الإفريقية وتحسن بيئتهم، وتوفير الظروف الداعمة لعملية التنمية المستدامة؛
- العمل على التنبؤ بالنزاعات والقيام بمهام صنع وبناء السلام، لتسهيل عملية تسويتها في حال وقوعها؛
- القيام بأنشطة تعزيز السلام وإعادة بناء السلام في فترة ما بعد النزاع، وترقيتها، تثبيتاً لدعائم السلام، ومنعاً لاندلاع أعمال ومظاهر العنف من جديد؛
- تنسيق الجهود القارية وملاءمتها في درء ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله؛
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الإفريقي بما يتفق مع نص الفقرة (د) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي؛
- ترقية وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد ودولة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقُدسية الحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جهود درء النزاعات.

بينما تتلخص أهدافه الهيكلية من خلال المادة الرابعة من قانونه التأسيسي في⁽³⁾:

- التسوية السلمية للأزمات والنزاعات والصراعات؛
- توفير الاستجابة المبكرة لاحتواء الأزمات قبل أن تتحول إلى نزاعات مفتوحة؛

(1) نفس المرجع، ص 155

2) Union africaine, Protocole relatif à la création du Conseil de Paix et de Sécurité de l'Union africaine, article (03), Durban, 09 juillet 2002, pp 04- 05.

3) ibid. article (04), pp 05-06.

- احترام دولة القانون، وحقوق الإنسان وحياته الأساسية، واحترام القانون الدولي الإنساني ووقدسية الحياة البشرية؛
- الربط بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية وأمن الشعوب والدول؛
- احترام السيادة والوحدة الترابية للدول الأعضاء في الاتحاد؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو من قبل دولة أخرى؛
- المساواة في السيادة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء؛
- الحق الأصل في التواجد في المستقبل؛
- احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال؛
- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو بقرار من المؤتمر في حالات معينة، هي جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، طبقاً للمادة الرابعة، الفقرة (ح)، من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي؛
- حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد لديها لإحلال السلام والأمن، بما يتفق مع نص المادة الرابعة، الفقرة (ز)، من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

4/ تشكيلة المجلس: يتشكل المجلس من خمسة عشر (15) عضواً يتم اختيارهم على أساس الانتخاب، ويتكفل المجلس التنفيذي بتنظيم الانتخابات، مع مراعاة التمثيل الإقليمي وتدوير العضوية؛ وتتم العملية بانتخاب عشرة أعضاء لمدة سنتين، وخمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات، ضماناً لمبدأ الاستمرارية في عمل المجلس؛ ويتم هذا الإجراء وفقاً للتقسيم الجهوي للقارة، حيث تم تحديد خمسة أقاليم جغرافية، يتم بناءً على ذلك انتخاب عضوين عن كل إقليم لمدة سنتين، وعضو عن كل إقليم لمدة ثلاث سنوات. وتتم العملية وفق نظام الانتخاب السري بأغلبية ثلثي عدد الدول الأعضاء التي يحق لها التصويت، مع إمكانية إعادة انتخاب عضو منتهية عهده، شريطة أن لا تكون الدولة المرشحة تحت وطأة العقوبات المنصوص عليها في المادة 32 من البروتوكول⁽¹⁾؛ ويكون كل عضو مستعداً لتحمل النفقات المترتبة على عضويته، والتي من ضمنها المساهمة في عمليات حفظ السلم والأمن في القارة، والمشاركة في جهود التسوية، والإسهام في صندوق السلام، وضمان تواجد ممثلها بشكل دائم، على أساس أن عضوية المجلس تستدعي الحضور الدائم، ذلك لأن المجلس يجتمع على

(1) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 16

الأقل مرتين سنوياً؛ فيما يتم التناوب شهرياً على رئاسة المجلس بين أعضائه وفق الترتيب الأبجدي لأسماء الدول.

5/ مبدأ عمل المجلس: يجتمع المجلس دورياً لمتابعة القرارات والإجراءات الصادرة عنه، ويمكن لرئيس المجلس أن يدعو الممثلين الدائمين إلى عقد اجتماع في أي وقت، إذا ما استدعت الضرورة ذلك؛ وتتعدّد الاجتماعات بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، ويتم كذلك عقد اجتماعات على المستوى الأعلى سنوياً بحضور الرؤساء أو رؤساء الحكومات أو وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم؛ وتجيز المادة الثامنة من البروتوكول صلاحية وضع مخطط عمل للمجلس بناءً على مشاورات بين أعضائه، أو مقترحات مقدمة من رئيس المفوضية، أو مفوض السلم والأمن. ويقوم المجلس بممارسة مهامه بالتنسيق مع الأمانة العامة للإتحاد وفقاً للأهداف والمبادئ المنوطة به، بإنفاذ السياسة الدفاعية والأمنية للإتحاد، ومراقبة الأوضاع السياسية والأمنية للقارة قصد التنبؤ بإمكانية حدوث نزاعات، وكذا التنبؤ بالسياسات التي قد تؤدي إلى حدوث عمليات إبادة أو جرائم ضد الإنسانية⁽¹⁾، وعقد مشاورات ولقاءات مع أطراف النزاع والأطراف المتأثرة به، وإرسال بعثات وتقديم توصيات حول أوضاع مضطربة أو تغييرات غير دستورية، ومراقبة تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الأمنية القارية، خصوصاً تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتنسيق مع الهيئة الدولية والآليات الأمنية والإنمائية التابعة لها⁽²⁾.

يقدم المجلس بواسطة رئيسه تقارير منتظمة عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في القارة، ويغطي هذا التقرير كعرض عام نشاطات المجلس بناءً على التفويض الممنوح إياه من طرف المؤتمر.

6/ الأجهزة الفرعية للمجلس: مراعاة لحجم المهام المتعددة الموكلة لمجلس السلم والأمن الإفريقي، نص البروتوكول المنشئ له على إمكانية إنشاء لجان فرعية كلما دعت الضرورة والمستجدات لذلك؛ وتتشكل هذه اللجان غالباً من أجل القيام بمهام الوساطة والتحقيق في النزاعات التي

(1) محمد أحمد عبد الغفار، *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"*، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص 159
(2) نفس المرجع، ص، ص 163، 162

تستدعي وجود مختصين وخبراء، وكذا عسكريين، للمساعدة على إيجاد حلول تقنية وقانونية لمعالجة أسباب النزاع، ووضع إجراءات رقابية اتجاه الأعمال العسكرية⁽¹⁾.

بناءً على ما تم ذكره فيما تعلق بمضمون بروتوكول المجلس ومبدأ عمله، سنذكر بعض الملاحظات الموجزة في النقاط التالية:

• رغم أن البروتوكول قد أخذ بعين الاعتبار الجانب الجغرافي في انتخاب أعضاء المجلس، إلا أنه قد أهمل تخصيص مقاعد عضوية أو حتى مناصب عضو ملاحظ للمنظمات الإفريقية الجهوية (UMA, COMISA, ECWAS, IGAD, SADC)، والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال دراسة وتسوية النزاعات عند تشكيل اللجان الفرعية، والتي يمكن أن تقدم إضافة للمجهودات الرامية إلى إحلال السلم والأمن في القارة عبر هذه الآلية، رغم أن المادة الثامنة قد أشارت إلى إمكانية دعوة منظمات إقليمية وحتى غير حكومية إلى المشاركة في اجتماع للمجلس، بناءً على اقتراحات من الأعضاء أو المفوضية؛

• رغم أن المادة التاسعة من القانون التأسيسي للاتحاد قد نصت على الدور الهام للمجلس التنفيذي في الإشراف على إدارة النزاعات وتسويتها، فإن البروتوكول قد أهمل أو تجاوز هذه المادة إجرائياً، وحصر صلاحيات توجيه المجلس إلى المفوضية، وتقديم التوصيات لها بشكل أساسي.

الفرع الثاني: الآليات التابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

عوض بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي النقص الحاصل في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، الذي لم يأت على ذكر الآلية الأمنية المعنية بمسألة السلم والأمن في إفريقيا، واستدرك ذلك بأن تضمن اثنتين وعشرون (22) مادة، تناولت من الأولى إلى العاشرة، بالإضافة إلى ديباجته التمهيدية، تعريفاً للآلية، وتفصيلاً للأهداف والمبادئ والتشكيل، والمهام والسلطات الممنوحة له، بينما تناولت مواده من الحادية عشر إلى الرابعة عشر الآليات التي تتبعه وتعمل تحت إشرافه.

(1) إبراهيم أحمد نصر الله، مرجع سابق، ص 45

يستند المجلس في مهامه على أربعة أجهزة تابعة له:

أولاً/ مجمع الحكماء (Panel of the Wise) : يتشكل المجمع من خمس شخصيات إفريقية مرموقة تحظى بقدر عال من الاحترام والتقدير على المستوى المحلي، أو حتى على المستوى القاري، وهي شخصيات إما تكون قد تبوأَت مناصب ومسؤوليات عليا في دولها، أو في المنظمات الإقليمية والدولية، أو لها إسهامات في قضايا السلام والتنمية في إفريقيا⁽¹⁾؛ تتمثل مهامهم في المساهمة في هيكل السلم والأمن الإفريقي، من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأنشطة المختلفة، ووضع جدول الأعمال، وإثارة قضايا السلام والأمن الحاسمة التي تؤثر على القارة الإفريقية، من خلال دعم مجلس السلم والأمن ومفوض السلم والأمن؛ يتم اختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء، مع مراعاة مبدأ التمثيل الإقليمي، حيث يتولى المؤتمر تعيينهم لعهدة تمتد لثلاث سنوات⁽²⁾. ويرجع أصل فكرة تشكيل مجلس أو لجنة تضم عقلاء القارة إلى العام 1991، خلال مؤتمر عقد للبحث في قضايا الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا، الذي تبنته قمة منظمة الوحدة الإفريقية في كمبالا، بتوجيه دعوة محددة إلى إنشاء "مجلس شيوخ إفريقيا من أجل السلام".

أنشئت آلية مجمع الحكماء بناء على المادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وأوكلت لها مهام دعم جهود المجلس ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في منع نشوب النزاعات⁽³⁾، إيماناً من أعضاء الاتحاد الإفريقي بأهمية الآليات التقليدية في منع النزاعات وتسويتها والتوسط فيها؛ إضافة إلى ذلك، وبناء على طلب من مجلس السلم والأمن أو مفوض السلم والأمن أو مفوضية الاتحاد، تقوم لجنة الحكماء باتخاذ ما تراه مناسباً لدعم جهود السلام⁽⁴⁾، بالتنسيق مع المجلس ولجنة منع نشوب النزاعات، وأن تثير المسائل المتصلة بتعزيز وحفظ السلام والأمن والاستقرار، واتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير الدبلوماسية الوقائية اتجاه النزاعات الناشئة، مع تركيزها على دورها الأساسي المتمثل في منع نشوب النزاعات.

(1) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص 166

(2) إبراهيم أحمد نصر الله، مرجع سابق، ص 46

(3) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص 165

(4) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 25

ظهرت أول لجنة للحكماء عام 2007، بعد قرابة ثلاث سنوات من تتصيب مجلس السلم والأمن، ويوصف عملها على أنه رد فعل تفاعلي على ظهور المعالم الأولى لنشوب النزاع، حيث تضطلع لجنة الحكماء في عملها بمهمة إنشاء قنوات اتصال بين المجلس ومفوضية الاتحاد من جهة، وأطراف النزاع من جهة أخرى، لمنع توسع النزاع، عن طريق تسيير بعثات لتقصي الحقائق، وتقريب وجهات النظر وبناء الثقة، وعقد لقاءات مصالحة بين الأطراف، ويمتد عملها إلى ما بعد انتهاء النزاع في تقديم المشورة لفرق المراقبة؛ وقد توسعت مهام اللجنة باعتمادها على إجراء مشاورات منتظمة مع الخبراء والأكاديميين والمنظمات المدنية بشأن القضايا والمسائل التي قد تهدد السلم والأمن، كوسيلة لتحديد أي نزاع قد ينشأ.

يولي المجلس والمفوضية، ومن خلالهما المؤتمر، الأهمية والأولوية الكبيرتين للجنة الحكماء، التي دأبت على تقديم تقارير في شتى المواضيع المرتبطة بالشأن الإفريقي، خصوصا منها المتعلقة بالسلم والأمن والاستقرار في القارة وسبل تعزيزها، مع التأكيد على ضرورة تطبيق توصياتها من طرف المجلس المفوض من قبل المؤتمر لاتخاذ الإجراءات والقرارات التي تصب في خانة الحفاظ على السلم والأمن القاريين وتعزيزهما⁽¹⁾.

ثانيا/ نظام الإنذار القاري المبكر (Continental Early Warning System)

(CEWS): نصت المادة 12 من بروتوكول المجلس على إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر من أجل تسهيل استباق النزاعات ومنعها في إفريقيا، أي أنه نظام اعتمده مجلس السلم والأمن الإفريقي من أجل تعزيز قدرته على ترقب ومنع وقوع النزاعات⁽²⁾، عن طريق وحدة مركزية للمراقبة والرصد تسمى "غرفة الرصد"، متصلة بوحدة فرعية في الآليات الفرعية الأخرى المعنية بالسلم والأمن؛ ويتلخص مبدأ عملها بجمع البيانات المتأتية من الوحدات الفرعية، ومن ثم تحليلها ومعالجتها، اعتمادا على مؤشرات قياسية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، ليتم جمع هذه المعلومات في شكل استنتاجات واحتمالات، قبل تقديمها إلى المفوضية، الذي تقوم بدورها بتقديم المشورة إلى مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات التي قد يتعرض لها السلم والأمن في إفريقيا، والتوصية بأفضل مسارات العمل؛ وهي آلية مكلفة بالتعاون وتنسيق الجهود مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير

1) <https://www.un.org/ar/chronicle/article/19967>

(2) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 27

الحكومية⁽¹⁾. وقد اعتمد هذا النظام خلال اجتماع الخبراء الحكوميين الذي عقد في جنوب إفريقيا في العام 2006، وتم إقراره في الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي في أديس أبابا في يناير 2007، حيث طلب المجلس من المفوضية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لهذا النظام، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وشركائه، وتوفير الموارد البشرية اللازمة، وغيرها⁽²⁾.

إلى غاية 2018، تم عقد ثلاثة اجتماعات استشارية مع منظمات المجتمع المدني، ركزت أساساً على خلق الوعي لدى منظمات المجتمع المدني بخصوص نظام الإنذار المبكر، والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات، عبر المساهمة في تفعيل وتطوير النظام، من خلال الاتحاد الإفريقي، أو عبر المجموعات الجهوية في القارة⁽³⁾.

ثالثاً/ قوات التدخل السريع (African Standby Force): سميت في البروتوكول بالقوة الإفريقية الجاهزة، وسميت أيضاً بالقوة الإفريقية الاحتياطية، تتكون من عناصر مدنية وعسكرية موضوعة تحت مسؤولية رئيس المفوضية عبر المجلس، وبتفويض من المؤتمر، من أجل استخدامها للتدخل في الحالات المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد، لاسيما المادة الرابعة منه، وبروتوكول مجلس السلم والأمن⁽⁴⁾، متواجدة في بلدانها، ومستعدة للتدخل في حال صدر قرار من المفوضية بذلك؛ ويتم تعيين قائد لهذه القوة وممثل خاص في كل عملية محتملة.

تم الاتفاق رسمياً على إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة خلال قمت سيرت التي انعقدت في فيفري 2004، ليصدر الاتحاد بعد سنة بياناً تضمن خارطة طريق لإنشاء القوة عبر مرحلتين، ترتبط الأولى بتحضير وتحديد الجوانب التقنية والتدريبية وأساليب الاتصال وتلقي الأوامر، أما الثانية فتتعلق بالجانب التنفيذي، من حيث التشكيلات العسكرية المكونة للقوة، وتوزيعها عبر أقاليم القارة، وعدد الأفراد المنتمين لها. وقد كان مبرمجاً أن يتم إتمام عملية تكوين القوة الإفريقية مع منتصف 2010، إلا أن التعقيدات المتعلقة بالجوانب اللوجستية والفنية، ومشكل الإنفاق المالي والميزانية المخصصة لذلك، قد

1) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص 167

2) <http://www.peaceau.org/en/page/28-continental-early-warning>

3) <http://www.fes-au.org/e/continental-early-warning-system-cews-consultative-meeting-with-csosresearch-centers-in-the-eac-and-igad-region/>

4) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 31

حالت دون ذلك، إضافة إلى غياب الإرادة لدى أعضاء الإتحاد. وقد دعا البروتوكول الدول الأعضاء إلى أخذ كل الترتيبات اللازمة، بتخصيص قوات عسكرية للمشاركة في مهام حفظ السلم والعمليات العسكرية، والتدخلات التي يقرها المجلس أو المؤتمر، والمساهمة في مهام الملاحظة والمراقبة والتدخل في إقليم دولة عضو بطلب منها، أو في حالة وجود خطر على الأفراد، أو في حالات ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وفي عمليات استباقية من أجل تفادي نزاع محتمل، أو تصاعد حدته بما يهدد أمن دول مجاورة لنطاقه، والمساهمة في إيصال وتقديم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع، أو في عمليات مواجهة تبعات الكوارث الطبيعية⁽¹⁾. وقد نص البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن في مادته الثالثة عشر، المتعلقة بالقوة الإفريقية الجاهزة، على وضع آلية فرعية دائمة تسمى لجنة الأركان، تضم في أعضائها ضباطا سامين ينحدرون من الدول الأعضاء، مهمتهم الأساسية تقديم الاستشارة والدعم الفني للمجلس في المسائل العسكرية والأمنية المرتبطة بحفظ وترقية السلم والأمن في إفريقيا، عن طريق تحديد استراتيجيات التدخل، ووضع خطط لتنفيذ وإدارة العمليات.

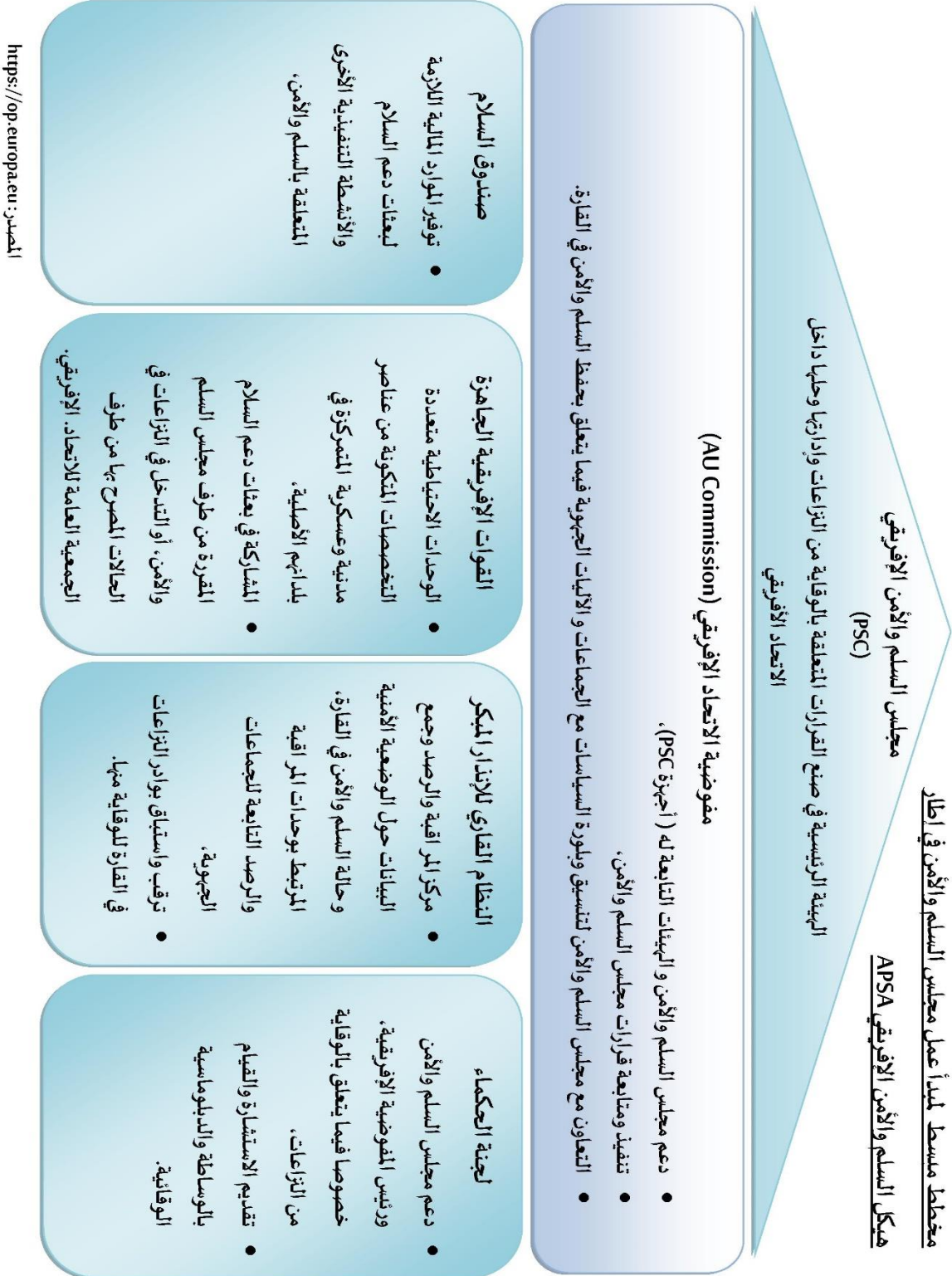
تجتمع لجنة الأركان دوريا حسب الحاجة، ويمكن للمفوضية تنظيم اجتماعات تضم رؤساء الأركان للدول الأعضاء في المسائل ذات الأهمية، التي تتطلب نقاشات تتجاوز الدور المحدد للجنة، إذا ما تعلق الأمر بجوانب لوجستية وقرارات مرتبطة بتوفير العتاد والعدة اللازمة للقوات، وكذا الخطط التي تتطلب إمدادات كبرى وعملية نقل معتبرة⁽²⁾.

رابعا/ صندوق السلام (Special Peace Fund): خصص هذا الصندوق لتلقي مساهمات الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأفراد في إفريقيا، ويمكن أن تصب فيه مساعدات مالية حتى من خارج القارة، شريطة ألا يتعارض ذلك مع مبادئ الإتحاد الإفريقي. ويستعمل هذا الصندوق لدعم جهود المجلس في المهام الموكلة إليه، إضافة إلى المساهمة في تسوية الأعباء المالية المترتبة عن أنشطته المرافقة لعمل لجنة الحكماء، وتمويل القوة الإفريقية الجاهزة، وعملية تطوير نظام الإنذار المبكر.

1) Voir Annexe N° 1, Protocole relatif à la création du conseil de la paix et de sécurité de l'Union Africaine.

(2) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 32

❖ **مخطط رقم 01:** مخطط مبسط لمبدأ عمل مجلس السلم والأمن في إطار هيكل السلم والأمن الإفريقي APSA.



الفرع الثالث: علاقة مجلس السلم والأمن بالأجهزة الأخرى للإتحاد الإفريقي.

1/ علاقة المجلس بمؤتمر الإتحاد: المؤتمر هو أعلى هيئة في نظام عمل الإتحاد الإفريقي، وبناءا على ذلك فهو الجهاز الأهم، وقد يكون الوحيد المخول له اتخاذ القرارات الكبرى والفصل فيها، خصوصا تلك القرارات التي تستلزم إجماعا من طرف الأعضاء، فهو المرجع في كل القرارات المفصلية التي ترد إليه من طرف الأجهزة الأخرى. وتكمن العلاقة بين الجهازين في المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن ومنع النزاعات أو وقفها، فللمؤتمر صلاحيات إصدار قرارات وتوصيات للمجلس في القضايا الأمنية والحالات الاستثنائية، وهو السلطة الوحيدة التي تصدر قرارات بالتدخل في النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء أو في دولة عضو، وفرض عقوبات على الدول التي خالفت المبادئ التي نص عليها القانون التأسيسي للإتحاد⁽¹⁾، أو رفعها؛ في حين أن المجلس هو الجهاز المخول بتنفيذ قرارات المؤتمر المتعلقة بالسلم والأمن القاريين، وله الصلاحية في رفع توصيات وتقارير إلى المؤتمر عبر المفوضية، أو بشكل مباشر للبحث فيها، بالإضافة إلى أن للمجلس تفويضا من طرف المؤتمر باتخاذ الإجراءات الضرورية اتجاه الأزمات التي يشرف على تسويتها، وإرسال بعثات دبلوماسية ولجان تحقيق⁽²⁾.

2/ علاقة المجلس بالمجلس التنفيذي: يتكون المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي من الوزراء، أو ممثلين يتم تعيينهم من الدول الأعضاء؛ ويشرف المجلس التنفيذي على عملية انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، فيما تتمثل مهامه الأساسية في تنسيق جهود الدول الأعضاء، ومراقبة تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن المؤتمر، وتنسيق سياسات الإتحاد في المجالات الأمنية⁽³⁾؛ وتبعا لذلك، فإن للمجلس التنفيذي صلاحية متابعة ومراقبة القرارات المتعلقة بحفظ السلم والأمن في القارة، والتوصيات المنبثقة عن لقاءات القمة، المتعلقة بمجلس السلم والأمن، ومساعدة هذا الأخير في القيام بمهامه، خصوصا المهام التي تستدعي تنسيقا مع آليات السلم والأمن التابعة للمجموعات الجهوية، حيث أن للمجلس التنفيذي دور مهم في العمل على استكمال وبلورة نظام الإنذار القاري المبكر، الذي تقع مسؤولية إدارته على مجلس السلم والأمن، إضافة إلى وضع خطط تنفيذية

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 28

(2) راجع المادة التاسعة، الفقرة الأولى من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المتعلقة بسلطات ومهام المؤتمر.

(3) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 29

لعمليات إعادة الإعمار لما بعد النزاعات والكوارث الطبيعية. في حين أن مجلس السلم والأمن مطالب برفع تقارير دورية للمجلس التنفيذي تسبق مؤتمرات القمة لدراساتها قبل عرضها على المؤتمر⁽¹⁾.

3/ علاقة المجلس بالمفوضية: يتبع مفوض السلم والأمن، المسؤول الأول عن مجلس السلم والأمن الإفريقي، إجرائيا وإداريا، مفوضية الاتحاد الإفريقي، فهو ضمن المفوضين الثمانية الذين يتولون مهمة مساعدة رئيس المفوضية في إدارة شؤون المفوضية، وبحكم مناصبهم، فهم مسؤولون عن تنفيذ جميع البرامج والسياسات والقرارات التي تندرج تحت إدارة المفوضية^{(2)(*)}.

من ضمن مهام مفوضية الاتحاد المتابعة اليومية لوضعية وحالة السلم والأمن في القارة، وهي المهام التي توكل في جزء كبير منها إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ أن مكتب الأمانة العامة للمجلس توجد في مقر المفوضية، وهذا ما يظهر طبيعة العلاقة بين الجهازين، حيث يتعاون المجلس مع المفوضية بشكل مستمر، وتتبادل الهيئتين التقارير والتوصيات المتعلقة بحالات النزاع والحالات المحتملة له، وسبل درئها ومعالجتها. ويتعاون المجلس والمفوضية في استعراض التقارير التي يتم رفعها إلى المؤتمر للبحث فيها وإصدار قرارات بشأنها.

في جانب علاقات الاتحاد الإفريقي، القارية والدولية، يتولى رئيس المفوضية بمبادرة منه، أو بتوصية من المجلس، عقد لقاءات مع مسؤولي الجماعات الجهوية القارية من أجل التنسيق في المسائل المرتبطة بالسلم والأمن القاري، وتعزيز آليات التعاون بين مجلس السلم والأمن الإفريقي والآليات التابعة لهذه المنظمات؛ أما على المستوى الدولي، فإن رئيس المفوضية هو المفوض بعقد لقاءات واجتماعات مع الأمين العام للمنظمة الأممية ومسؤولي مجلس الأمن الدولي، وكذا الوكالات الفرعية الدولية، من أجل مناقشة القضايا الإفريقية ذات البعد الأمني، والحصول على دعم تقني ولوجستي، وهو ما نصت عليه المادة 17 من بروتوكول إنشاء المجلس⁽³⁾. ويتمتع رئيس المفوضية، وفقا للمادة 10 من البروتوكول، بصلاحيات إثارة أي مسألة قد ينظر إليها أنها تهدد السلم والأمن

(1) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 47

(2) <https://au.int/fr/commission>

(*) في شهر فيفري من العام 2021، تم دمج منصب مفوض السلم والأمن ومنصب مفوض الشؤون السياسية ضمن منصب واحد هو: مفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن، في إطار الإصلاحات المؤسسية للاتحاد الإفريقي، بإنشاء إدارة مشتركة للشؤون السياسية والسلم والأمن. للمزيد، أنظر: <https://au.int/fr/node/40081> ، اطلع عليه بتاريخ 2022/02/28

(3) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص، ص 173، 174

القاري، وله وفق ذلك أن يدعو المجلس إلى بحث المسألة ودراستها، ورفع تقرير إليه، حتى يتسنى اتخاذ قرار بشأنها، وله -أي رئيس المفوضية- صلاحية إرسال مبعوثين له، أو بمساعيه الشخصية، للقاء أطراف النزاع والقيام بالوساطة، ومعاينة الوضع لاتخاذ التدابير الضرورية.

4/ علاقة المجلس بلجنة الممثلين الدائمين: تتألف لجنة الممثلين الدائمين من الممثلين أو المفوضين الدائمين المعتمدين لدى الاتحاد، وهي مسؤولة عن إدارة الأنشطة اليومية للاتحاد الإفريقي، نيابة عن المؤتمر والمجلس التنفيذي، الذي تقدم تقاريرها إليه، وتقوم بإعداد جدول أعماله ومشاريع القرارات وتقديم توصيات بشأنها، فهي بمثابة هيئة استشارية تنظر في أي مسألة يحيلها إليها المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى تسهيل الاتصال بين مفوضية الاتحاد الإفريقي وعواصم الدول الأعضاء^(*). وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة برامج وميزانية الاتحاد والمسائل الإدارية، ودراسة القضايا المتعلقة بها (برامج الاتحاد)، والتقارير المالية للمفوضية، واستعراض التقارير المتعلقة بتنفيذ السياسات والاتفاقيات الاتحادية، وتقديم توصيات إلى المجلس التنفيذي، واقتراح تشكيل أجهزة مختصة ولجان فرعية للاتحاد.

تتبع لجنة الممثلين الدائمين لجان فرعية متعددة تعنى بمهام مختلفة، ومن بينها اللجنة الفرعية المعنية بالإشراف والتنسيق العام للميزانية والمسائل المالية والإدارية، والتي تشرف على دراسة تقديرات الميزانية المقدمة من المفوضية، والنظر في جميع المسائل ذات الآثار المالية، لاسيما تلك المرتبطة بتحويل أموال الميزانية لتمويل القرارات أو المشروعات العاجلة وغير المتوقعة، ومراجعة طلبات الصناديق التي من ضمنها صندوق السلام⁽¹⁾.

5/ علاقة المجلس ببرلمان عموم إفريقيا: تم افتتاح أول برلمان إفريقي في 18 مارس 2004 في أديس أبابا، كأحد أجهزة الاتحاد الإفريقي المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد، يضم في الوقت الحالي 229 عضوا، يتواجد مقره في ميدراند (Midrand) بجنوب إفريقيا. ويتمثل الهدف النهائي من إنشاء البرلمان الإفريقي الوصول إلى المستوى الذي يسمح له بالمشاركة بفعالية في تشريع قوانين الاتحاد، والمشاركة في اتخاذ قراراته، والمساهمة في تحقيق أهدافه التي من أهمها تسهيل التنفيذ الفعال لسياساته، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار؛ فالبروتوكول المنشئ

^(*) وافق المؤتمر في دورته العادية الثامنة والعشرين في جانفي 2017 على إعادة النظر في النظام الداخلي للجنة ومواءمتها مع المهام المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، حيث أضاف لها مهمة تسهيل الاتصال بين الاتحاد الإفريقي والعواصم الوطنية، والعمل كهيئة استشارية للمجلس التنفيذي.

1) <https://au.int/fr/organes/corep>

لبرلمان عموم إفريقيا يتضمن إمكانية دعوة مفوض مجلس السلم والأمن إلى تقديم تقارير عن عمل المجلس، وحتى إلتماس حضوره جلسات البرلمان المخصصة لنقاش وضع السلم والأمن في القارة⁽¹⁾؛ ويجوز للبرلمان أيضا -في حدود عدم التعارض مع سلطات الأجهزة الأخرى- أن يرسل بعثات تقصي أو جمع معلومات أو بعثات مراقبة⁽²⁾.

6/ علاقة المجلس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمنظمات المدنية: يمكن

اعتبار المجلس المذكور بمثابة حلقة وصل بين الإتحاد الإفريقي ومنظمات المجتمع المدني، إذ من مهامه تعزيز العلاقات مع المنظمات المدنية وإشراكها في تنفيذ أهداف وسياسات الإتحاد في شتى المجالات، ضمن الأهداف السامية للإتحاد بخلق مجتمعات آمنة وإضفاء الطابع السلمي عليها، كأفضل وسيلة لضمان الأمن الجماعي⁽³⁾؛ وقد نص بروتوكول مجلس السلم والأمن في المادة 20 على ضرورة تشجيع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات القائمة على المجتمع المدني على بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم القاريين، إذ بإمكان المجلس أن يدعو منظمات من المجتمع المدني في القارة للمشاركة في جلساته إن رأى ضرورة لذلك⁽⁴⁾.

7/ علاقة المجلس بالمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان: أنشئت المحكمة الإفريقية

لحقوق الإنسان والشعوب وفق بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المعتمد في 10 جوان 1998 بوغادوغو، بينما تم اعتماد بروتوكول محكمة العدل الإفريقية في 11 جويلية 2003 بـمابوتو، وتم دمج المحكمتين بناء على بروتوكول المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان في الأول من شهر جويلية 2008 في شرم الشيخ، والذي نص على اختصاص المحكمة في النظر في جميع القضايا والخلافات ذات الطابع القانوني بين الدول الأعضاء⁽⁵⁾؛ كما يمكن لأي جهاز تابع للإتحاد أن يرفع قضية أمامها.

8/ علاقة المجلس باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: تحوز لجنة حقوق الإنسان

الإفريقية وفقا لبروتوكولها حق إثارة أي مسألة على مكتب مفوض السلم والأمن الإفريقي تراها مهددة

(1) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 54

(2) أنظر: الفقرة الرابعة من المادة الثامنة، من البروتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المتعلق بالبرلمان الإفريقي

(3) عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 127

(4) محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، مرجع سابق، ص 175

(5) أنظر: المادة 28 من بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان

للسلم والأمن، أو ترى فيها مساسا لحقوق الإنسان، ويمكن للهيئتين القاريتين التعاون في مهام التحقيق والمراقبة أثناء النزاعات أو بعدها⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الهيكل الإفريقي للسلم والأمن.

منذ العام 2003، بدأ الاتحاد الإفريقي في تنفيذ الهيكل الإفريقي للسلم والأمن (The African Peace and Security Architecture) (APSA) على النحو المنصوص عليه في البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن، بغرض منع النزاعات وإدارتها وحلها، وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، كاستجابة هيكلية للتحديات التي تواجه السلم والأمن في القارة الإفريقية، إذ تمكن هذه الآلية (الهندسة) الاتحاد الإفريقي والمنظمات الجهوية (Sub Regional Organisation) من الوصول إلى الأدوات التي تساعد على منع النزاعات وإدارتها وحلها؛ فقد تضمنت ديباجة البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن اعترافا بمساهمة الآليات الفرعية الإفريقية في منع النزاعات وإدارتها وحلها، ودورها في صون السلم والأمن والاستقرار في القارة، والإرادة في إقامة وتعزيز آليات التنسيق والتعاون الرسمية بين هذه الآليات الفرعية والاتحاد الإفريقي؛ وقد خصصت المادة السادسة عشر (16) من بروتوكول المجلس للتعريف بهيكل السلم والأمن الإفريقي، والتفصيل في مبدأ عمله، وعلاقة الإتحاد عبر مجلس السلم والأمن بالآليات التابعة للمجموعات الاقتصادية الجهوية في المجالات المرتبطة بحفظ وصون السلام الإفريقي؛ ووفق ذلك، تم توقيع اتفاق تفاهم بشأن التعاون في مجال السلام والأمن بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية في العام 2008، تلا ذلك الإعلان الرسمي المنبثق عن مؤتمر أديس أبابا، المنعقد في 25 ماي 2013، المتزامن مع الذكرى الخمسين لتأسيس المنظمة الإفريقية، المتضمن خطة الاتحاد الإفريقي بشأن إسكات البنادق، والعمل على خلو القارة من النزاعات وفق أجندة إفريقيا 2063.

تعتبر قضايا السلم والأمن الجزء الأكثر تطلبا في جدول أعمال الإتحاد الإفريقي منذ نشأته، والأعلى تكلفة في ميزانيته، إذ يبذل الاتحاد الإفريقي في مواجهة الاضطرابات السياسية المستمرة، والنزاع العنيف في القارة، جهودا متزايدة ومعقدة لمنع وإدارة النزاعات وعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تفعيل وتشغيل هيكل السلم والأمن القاري، الذي يتشكل من مجموعة من المؤسسات المنشأة و/أو

(1) أنظر: المادة 19 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي

الخاضعة في نشاطها لنصوص وإجراءات مصممة، وأدوات يمكنها توفير استجابة شاملة لمنع النزاعات وتسويتها، وتعزيز السلام والأمن في القارة الإفريقية؛ كما تضطلع فيه الجماعات الاقتصادية الجهوية بدور مهم، تجسيدا لمبدأ التعاون والتكامل بين الدول، المعلن في ميثاق الاتحاد، إذ يتعامل الاتحاد الإفريقي رسميا مع ثمانية مجموعات اقتصادية، وألّيتين إقليميتين لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في القارة؛ فيما يعتبر مجلس السلم والأمن الجهاز المركزي المسؤول على تفعيل الهيكل القاري، وحجر الزاوية فيه، باعتباره أهم هيئة لصنع القرار في الاتحاد الإفريقي في المسائل المتعلقة بمنع النزاعات وإدارتها وحلها؛ ويرتكز الهيكل على آليات هيئة الحكماء وصندوق السلام ونظام الإنذار المبكر والقوة الاحتياطية الإفريقية، تهدف كلها إلى توفير استجابة عالية للأزمات والنزاعات ومشاكلها المعقدة⁽¹⁾.

تعتمد الهيكلة الإفريقية للسلم والأمن في صياغتها المعيارية على ما بعد الويستفالية في مسائل عمليات حفظ السلام، لكنها لا تزال تخضع في الواقع للمنطق الويستفالي القاضي بالعمل على حل وتسوية النزاعات والأزمات والخلافات مع الحفاظ على الدول وبقاء الحكومات؛ إلا أن أهم مبدأ كرسه الاتحاد الإفريقي حرصا على كفاءته هو التحول من سياسة عدم الاكتراث التي تبنتها منظمة الوحدة الإفريقية إلى مبدأ عدم اللامبالاة؛ وبناءا على ذلك، قرر الاتحاد الإفريقي في قمته في مابوتو (جويلية 2003) إنشاء منصة للتعاون مع الجماعات الاقتصادية الجهوية في ضوء إنشاء قوة احتياطية إفريقية (ASF)، التي كان من المقرر تشغيلها في العام 2015، إضافة إلى القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات (CARIC) التي أنشئت في 07 ماي 2013. وتتشكل القوة الإفريقية الاحتياطية (الجاهزة) من خمسة أُلوية إقليمية في وضع الاستعداد، تحتضنها وتتولى تهيئتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) عبر آلية ECOMOG، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC) عبر آلية القوات المتعددة لإفريقيا الوسطى (FOMAC)، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) عبر تشكيل واستضافة وإدارة الأُلوية الاحتياطية الإقليمية لغرب ووسط وجنوب إفريقيا، بينما

1) Alphonse Zozime Tamekamta, L'architecture de paix et de sécurité de l'union africaine (APSA): Articulations et enjeux de la gouvernance sécuritaire au 21^{eme} siècle, Institut de Recherche et d'Enseignement sur la Paix, www.thinkingafrica.org

تم وضع آليتين إضافيتين للتنسيق وإدارة القدرة الإقليمية لشمال إفريقيا (NARC)، والقوة الاحتياطية لشرق إفريقيا (EASFCOM)، عبر مكثبي اتصال متواجدين على مستوى مقر الإتحاد⁽¹⁾.

من خلال الفقرات التسع التي تضمنتها المادة 16، يمنح البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن سلطات وصلاحيات واسعة للمجلس، ويؤكد على المسؤولية الأساسية للإتحاد الإفريقي في كل ما يخص فض النزاعات وحلها وتسويتها؛ إلا أن عدم وضوح الترتيبات القانونية للعلاقة بين المجموعات الاقتصادية والاتحاد الإفريقي، واختلاف المسارات التنموية والأمنية المتبناة من طرف المجموعات الاقتصادية، لأسباب لها صلة بالتاريخ والجغرافيا، قد أدى إلى توترات وتداخل في التفويضات بين آليات السلم والأمن لهته المجموعات والاتحاد الإفريقي عبر آليته الأمنية اتجاه بعض الأزمات والنزاعات، فمسارات المجموعات الاقتصادية وخلفيات قراراتها وسياساتها في إقليمها الجغرافي، ومنظورها للمسائل الأمنية المرتبطة بفلسفتها السياسية لنخبها السياسية والعسكرية، تؤثر بشكل كبير على فعاليتها وولايتها في النزاعات، وعلى علاقاتها ومدى استجابتها لرؤى وتوجهات الاتحاد الإفريقي كجهاز بيروقراطي؛ فقد وسعت بعض الجماعات الاقتصادية من ولايتها وبرامجها في التعامل مع قضايا السلم والأمن، إضافة إلى الدور الذي أصبحت المنظمات الجديدة تلعبه، كالهيئة الحكومية الدولية للتنمية في إفريقيا (IGAD)، والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR)، إضافة إلى لجنة حوض بحيرة التشاد (CBLT)؛ ففي عام 2006 مثلاً، أنشأت مجموعة الكوميسا لجنة الحكماء من أجل التوسط، بينما شكلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فريق الحكماء ومجموعة الوساطة المرجعية في أوت 2014، وقبلها تم وضع شبكة عموم إفريقيا للحكماء (PanWise) العام 2012.

في العام 2000، صدر قرارين عن مجلس الأمن الدولي (1291 و1304)، تم من خلالهما الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والذي ضم في عضويته 12 دولة، هي: أنغولا، بروندي، كينيا، أوغندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، السودان، جمهورية جنوب السودان، رواندا، تنزانيا وزامبيا؛ ومنذ ذلك الحين، أضحت للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى دوراً متزايداً في معالجة مشاكل السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، فيما يتعلق بمناقشة التدابير العاجلة التي

1) Sophie Desmidt et Volker Hauck, Gestion des conflits dans le cadre de l'Architecture africaine de paix et de sécurité (APSA), document de réflexion, ECDPM, N°11, Juillet 2017, <https://ecdpm.org>

يتعين اتخاذها لصالح السلم والأمن (كما هو الحال في مراقبة انتخابات السودان في 2015)، بينما قررت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة التشاد في العام 2014 إعادة تفعيل القوة المشتركة متعددة الجنسيات (FMM) من أجل محاربة جماعة بوكو حرام⁽¹⁾.

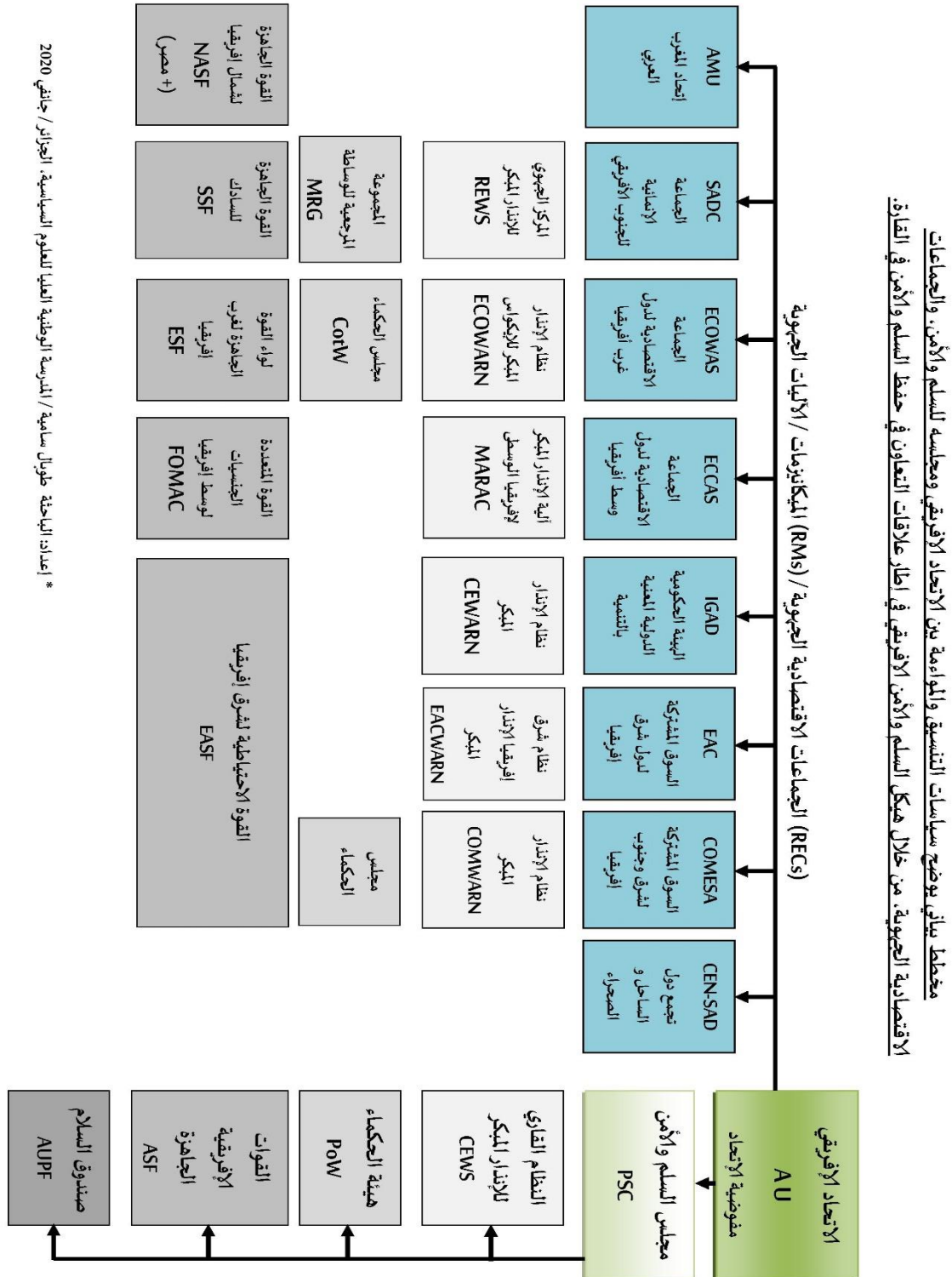
لقد أصبح مجلس السلم والأمن مركز صنع القرار الرئيسي بشأن السلم والأمن في القارة، وقد ساهم في حل العديد من النزاعات في القارة، بما في ذلك في الصومال وبوروندي ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجزر القمر ومدغشقر وكوت ديفوار، وشارك المجموعات الاقتصادية الفرعية في معالجة عديد التهديدات والنزاعات في أقاليم اختصاصهم؛ فيما يبقى الإشكال المطروح دوماً هو عدم وجود آليات للإنفاذ والامتثال فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المتخذة، وانخفاض مستوى التفاعل بين المجلس والهيكل المماثلة على مستوى الجماعات الاقتصادية.

على سبيل المثال، وإضافة إلى نظام الإنذار القاري المبكر (CEWS)، تم إنشاء أنظمة مماثلة في بعض الجماعات الإقليمية الفرعية، كنظام الإنذار المبكر (CEWARN) للهيئة الحكومية الدولية للتنمية، ونظام (ECOWARN) للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ونظام جماعة شرق إفريقيا للإنذار (EACWARN)، و (COMWARN) التابع للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، ونظام الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (MARAC)، إضافة إلى نظام الإنذار المبكر للمجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)؛ هي كلها أنظمة تسهم في تزويد صانعي القرار على مستوى الهيئة القارية وحتى على المستوى الإقليمي بالمعلومات والتحليل وخيارات الاستجابة في الوقت المناسب. في هذا الخصوص، تتعاون الجماعات الجهوية من خلال أنظمتها مع النظام القاري المركزي باستمرار، بمراقبة المعلومات وجمعها من خلال غرفة العمليات الخاصة بها، وإنتاج تقارير مختلفة، بما في ذلك تقارير الإنذار المبكر وتحديثات الحالة، حيث تبذل CEWS بدورها جهوداً لتعزيز التنسيق مع أقسام وبرامج إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، فقد تم تشكيل فريق عمل مشترك بين المصالح حول منع النزاعات لتسهيل العمل بين أقسام مفوضية الاتحاد الإفريقي، في حين يتم ربط أنظمة الجماعات الجهوية للإنذار بالنظام المركزي عبر شبكات اتصال وبرامج معلوماتية متقدمة تساعد على تحليل ودراسة النزاعات⁽²⁾.

1) Ibid. p 9

2) African peace and security architecture, APSA roadmap 2016/2020, African Union Commission, Peace and Security Department, Addis Ababa, December 2015, p 15

❖ **مخطط رقم 02:** مخطط بياني يوضح سياسات التنسيق والمواءمة بين الاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن، والجماعات الاقتصادية الجهوية، من خلال هيكل السلم والأمن الإفريقي، في إطار علاقات التعاون في حفظ السلم والأمن في القارة.



المبحث الرابع: علاقة الاتحاد الإفريقي بالمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة في حفظ السلم والأمن الإفريقي.

تعد المنظمات الإقليمية مظهرا حديثا لنشاط العلاقات الدولية، وأداة للتقارب والتعاون بين شعوب ودول الحيز الجغرافي المتصل، المرتبطة بمصالح مشتركة أو وحدة الأصل أو اللغة أو الدين، إذ أصبح التكتل الإقليمي أحد أبرز السمات التي يتصف بها المجتمع الدولي المعاصر، الذي أصبحت فيه المنظمات الدولية والإقليمية طرفا مهما.

تنشأ المنظمات الإقليمية بموجب اتفاق دولي يعقد بين عدة دول تتربط علاقاتها بروابط التضامن والجوار، لحماية مصالحها وتنمية علاقاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحفظ السلم والأمن، وفقا للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، التي حتى وإن لم يشر ميثاقها إلى تعريف محدد وبارز للمنظمات الإقليمية، فقد أشار إلى ذلك ضمنا، من خلال ما تضمنته المادة 52 في فقرتها الأولى من عبارات شاملة وعامة لتبيين أهم صفات هذه المنظمات الإقليمية، فقد نصت على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة"، مع مراعاة المادة 103 من الميثاق، التي تمنح للمنظمة الأممية أولوية في التطبيق على الالتزامات الصادرة في اتفاقية دولية أخرى عند التعارض بينهما⁽¹⁾.

المطلب الأول: علاقة الاتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

تتشكل منظمة الأمم المتحدة من مجموعة من الأجهزة والآليات التي تعنى بشتى المجالات، وتتكفل بتسيير وتنظيم ومراقبة وضبط كافة الشؤون والقضايا المرتبطة بالعلاقات الدولية، وتتنحصر كل هذه الأدوار ضمن مثلث تحتكر زواياه ثلاثة أجهزة رئيسية، هي الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي

(1) مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2011، ص156.

ومحكمة العدل الدولية، حيث يتولى هذا المثلث تحقيق أهم هدف أنشئت لأجله الهيئة الأممية، المتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وللأجهزة المذكورة صلاحيات ومهام فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وحل وتسوية النزاعات الدولية.

الجمعية العامة: تضطلع الجمعية العامة للهيئة الأممية بدور مهم في مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث تنص المادة 11 من ميثاق المنظمة على أنه "للجمعية العامة أن تناقش أي مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو حتى دولة ليست من أعضائها"؛ وبالتالي، فإن للجمعية العامة صلاحية مناقشة أي نزاع تراه تهديدا للأمن والسلم الدوليين، والأخذ بكل التدابير والإجراءات اللازمة من أجل تسويته أو منع تفاقمه، ولها أن تصدر توصيات في شأنه بأغلبية الثلثين⁽¹⁾، للدعوة إلى معالجة الوضع طبقا للمادة الرابعة عشر من الميثاق، وهي التوصيات التي ألزم الميثاق الدول الأعضاء على تنفيذها؛ بينما حثت المادة 33 أطراف النزاع على السعي إلى حله بالطرق السلمية، والقبول بعروض الوساطة والتوفيق والتحكيم، واللجوء إلى التنظيمات الإقليمية ومحكمة العدل الدولية⁽²⁾. وعلى الرغم من الصلاحيات التي تحوزها الجمعية العامة، إلا أن الميثاق قد فصل في عدم أحقيتها في الخوض في النزاعات المعروضة على مجلس الأمن، أو النزاعات التي أصدر فيها مجلس الأمن قراراته، ما لم يطلب منها هذا الأخير ذلك⁽³⁾؛ بيد أن هذا المبدأ قد عرف تعديلا عقب صدور قرار الجمعية العامة رقم 377، في شهر نوفمبر 1950، المعنون بـ "متحدون من أجل السلام"، والذي أكدت فيه الجمعية العامة على أعضائها ضرورة حل نزاعاتهم بالطرق الودية، مع دعوة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى عدم الإفراط في استعمال حق النقض (الفيتو)؛ فيما أضحي للجمعية العامة الحق في النظر في أي مسألة يفشل مجلس الأمن في اتخاذ قرارات بشأنها⁽⁴⁾.

مجلس الأمن الدولي: يستحوذ مجلس الأمن على أهم الصلاحيات والأدوار فيما يخص مسألة حل وتسوية النزاعات، بالأخص تلك التي تشكل تهديدا على السلم والأمن الدوليين، إذ يقوم المجلس

(1) المادة 18 من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة

(3) المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة

(4) الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظائف وسلطات الجمعية العامة.

www.un.org/ar/ga/revitalization/ga_bk.shtml

استنادا إلى المادة 34 من الميثاق الأممي بدراسة طبيعة النزاع للتأكد من مدى درجة التهديد في طبيعته واستمراره على الأمن الدولي، بواسطة لجان تحقيق أو وساطة؛ ولا يشترط في عمل المجلس المتعلق بمعالجة والبث في النزاعات لجوء أو طلب أطراف النزاع أو إحداها فقط، بل يمكن لأحد أعضاء المجلس أو حتى من دول أخرى طلب النظر في النزاع؛ وله الحق في التدخل فيها إذا رأى ضرورة في ذلك، عن طريق قرارات تلزم أطراف النزاع على خفض حدته وتفاقمه، مع الأخذ بالاعتبار مراعاة وجوب عرض المنازعات القانونية على محكمة العدل الدولية؛ وقد يصل الأمر بالمجلس إلى تبني خيار التدخل المباشر عن طريق تدابير عسكرية، وفرض عقوبات تأديبية.

إن السلطة التقديرية للمجلس اتجاه طبيعة النزاع في كونه نزاعا يشكل تهديدا للأمن الدولي لا تعتبر معيارا لتصنيف النزاع على أنه دولي أو ما دون ذلك، حيث خول الميثاق للمجلس إمكانية إصدار توصيات في أي نزاع بناء على طلب من أطرافه.

محكمة العدل الدولية: محكمة العدل الدولية هي نتاج تطور تدريجي لطرق تسوية المنازعات الدولية بالطرق والوسائل السلمية، وهو الجهاز القضائي الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة، وأحد أجهزته الرئيسية؛ أنشئت بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية للهيئة الأممية، المتمثل في "التنزع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها"⁽¹⁾؛ مهمتها الأساسية الفصل في المنازعات القانونية التي تنشأ بين الدول وفقا لأحكام وقواعد القانون الدولي المستمدة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها، إضافة إلى المبادئ العامة للقانون والعرف الدولي؛ وتختص المحكمة في إصدار أحكام وقرارات ملزمة في المنازعات والقضايا المطروحة أمامها، إضافة إلى تقديم فتاوى استشارية للمنظمات الدولية والأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ ولا تبث المحكمة إلا في القضايا التي تكون أطرافها دولاً، ولا يمكن للمحكمة النظر في النزاع إلا إذا أبدت الأطراف قبولها صراحة أو كتابيا باختصاص المحكمة، أو إذا تضمنت معاهدة دولية تضم في عضويتها أطراف النزاع بنذا يجوز لأحد أطراف النزاع الحق في اللجوء إلى المحكمة الدولية⁽²⁾.

(1) الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية "أسئلة وأجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة"، منشورات الأمم المتحدة، 2001، ص2

(2) ملخص عن محكمة العدل الدولية، www.icj-cij.org

نظرا للدور البارز للمنظمات الدولية الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات الدولية، فقد أشار ميثاق الأمم المتحدة على الالتزام ببذل قصارى الجهد للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات المحلية بواسطة المنظمات الإقليمية، أو عن طريق الوكالات الإقليمية، ويتم ذلك قبل إحالتها على مجلس الأمن، حيث أشارت الفقرة الثالثة من المادة 52 من الميثاق الأممي على أنه "يجب على مجلس الأمن أن يحفز على المزيد من الحل السلمي لهذه النزاعات المحلية من خلال اللجوء للتنظيمات الإقليمية، وذلك بإلحاح من الدول التي يستلزمها الأمر، أو بالإحالة عليها من ناحية مجلس الأمن؛" مرد هذا الاهتمام بعمل المنظمات الإقليمية فيما يخص تسوية النزاعات التي تحدث بين الدول أعضاء تلك الجماعات إلى ما تتسم به هذه المنظمات من معرفة واسعة لمحيط وبيئة ترعرع النزاع وأطرافه، وللمرجعيات الاجتماعية والنفسية الملائمة له، وهو ما يفتح لها المجال والقدرة على المساهمة في تسوية تلك النزاعات بالوسائل السلمية⁽¹⁾؛ يتضح لنا ذلك في القانون الدولي المعاصر، من خلال وجود اختصاص أصيل للمنظمات الإقليمية بالنظر في النزاعات الإقليمية، كما أن مجلس الأمن لا يمارس اختصاصاته إلا إذا لم تستطيع المنظمة الإقليمية تسوية النزاعات الإقليمية سلميا، ويرى بأن هذه النزاعات في حالة استمرارها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، فقد صرح ميثاق الأمم المتحدة في المادة 53 لمجلس الأمن أن يستخدم تلك المنظمات في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما، بشرط أن يكون ذلك تحت مراقبته وإشرافه⁽²⁾، على أنه لا يجوز للمنظمات الإقليمية أن تقوم بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ذلك أنه لا يمكن للمنظمات الإقليمية ممارسة تدابير قمعية إلا بحصولها على ترخيص قبلي من طرف مجلس الأمن⁽³⁾، بينما تستطيع المنظمات الإقليمية أن تستعمل القوة طبقا للأحكام الواردة في المادة 51 من الميثاق التي تختص بشؤون الدفاع الشرعي دون اللجوء للحصول على إذن من مجلس الأمن، ويكفي فقط أن يكون مجلس الأمن الدولي على دراية تامة بما يحدث من أعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين، سواء عن طريق تنظيمات، أو من خلال وكالات إقليمية، أو ما يزمع إجراؤها منها⁽⁴⁾.

(1) مشهور بخيت، مرجع سابق، ص 157.

(2) نفس المرجع، ص 160.

(3) حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، الكويت، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994، ص 160

(4) مشهور بخيت العريمي، مرجع سابق، ص 160.

في سنة 2006، صدر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عن الدورة الحادية والستين (61) للجمعية العامة، حول "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى"، أشار هذا التقرير إلى الأهمية الشديدة التاريخية للعلاقات الأممية مع الإتحاد الإفريقي، حيث تم إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال بمنظمة الوحدة الإفريقية بموجب قرار الجمعية العامة رقم 220/25، ثم الدعوة التي وجهتها الجمعية إلى أمانة الهيئة الأممية بالإسهام في تعزيز قدرة الإتحاد الإفريقي على نشر بعثات دعم للسلام، والتقرير الصادر عن الأمين العام رقم A/59/591 حول تعزيز القدرات الإفريقية على حفظ السلام، وقد تناول هذا التقرير أيضا إشكالية نزع السلاح في إفريقيا وجهود المنظمين اتجاهها⁽¹⁾.

منح ميثاق الهيئة الأممية لمجلس الأمن الدولي صلاحية التحقق من أي وضع دولي أو داخلي تبرز منه مؤشرات عن حدوث نزاع وشيك، وأوكل إليه سلطة إقرار ما إذا كان هذا الوضع يمثل تهديدا للأمن والسلام الدوليين؛ وتضمنت المادة 24 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تفويضا صريحا لمجلس الأمن بالقيام بواجباته في حفظ السلم والأمن الدوليين، بالتدخل في النزاعات التي يتم إقرار وضعها الدولي، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والكفيلة بتسويته، بدءا من دعوة أطراف النزاع إلى تسوية نزاعاتهم بالطرق السلمية، وإصدار قرارات وتوصيات تتضمن حولا وشروطا لتسوية للنزاع، والقيام بمساع دبلوماسية عن طريق الوساطة والتوفيق؛ وله سلطة استعمال الوسائل الإكراهية الجبرية بشقيها الغير عسكرية والعسكرية، الأولى متمثلة في قطع العلاقات الاقتصادية، وفرض حظر على النقل الجوي والبحري، وصولا إلى تطبيق حصار على كل المستويات، والثانية من خلال استعمال القوة العسكرية والتدخل المباشر في النزاع القائم⁽²⁾.

تزايدت اهتمامات المنظمة الدولية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة بدور الآليات القارية والإقليمية في تسوية النزاعات وحفظ السلم في الأقاليم التي تشرف عليها المنظمات التي تنتمي إليها، وكان للإتحاد الإفريقي عبر مجلس السلم والأمن التابع له، ومن خلاله الآليات الفرعية في التجمعات الاقتصادية الإفريقية، نصيب من ذلك، ويعود الأصل في تزايد هذا الاهتمام إلى العوامل التالية:

(1) أنظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/61/256 الصادر بتاريخ 16 أوت 2006 حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى
(2) إبراهيم مشورب، مرجع سابق، ص 67

• تجسيدا لمقتضيات الميثاق الأممي في المادتين 33 و52 منه، التي تدعو إلى الإكثار من لجوء مجلس الأمن إلى تسوية النزاعات وفق الشروط والمقتضيات، بالاستعانة بالمنظمات الإقليمية وتحفيزها على لعب الدور المنوط بها في إيجاد حل لأي نزاع قائم في إقليم اختصاصها، ودعوة الدول الأعضاء في هذه المنظمات إلى اللجوء إلى منظماتهم الإقليمية، والتماس الحل السلمي للنزاعات القائمة بينهم⁽¹⁾، ذلك أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين لم يعد حكرا على المنظمة الأممية وحدها، فهو الهدف الأسمى من وراء إنشاء كل المنظمات الإقليمية.

• تعقيدات الوضع الحالي للنظام الدولي عموما، وفي إفريقيا بشكل خاص، وتعدد وتداخل النزاعات الدولية والداخلية وتوزيعها عبر قارات العالم، أثر بشكل كبير على قدرة الأمم المتحدة على استيعابها والتدخل فيها، فالنزاعات التي تدخلت فيها المنظمة الدولية في إفريقيا وحدها قد يفوق عددها عدد النزاعات في باقي العالم⁽²⁾.

• التطور الإيجابي الحاصل في هيكلية منظمة الاتحاد الإفريقي، والدور الملفت الذي أصبحت تقوم به من خلال الأجهزة التابعة لها، والدور المهم لمجلس السلم والأمن الإفريقي باعتباره الآلية الأساسية في حفظ السلم والأمن في القارة، والمسؤول عن النظام الإفريقي الجماعي للأمن، إضافة إلى التجربة التي اكتسبتها المنظمة الإفريقية منذ نشأتها في حل النزاعات وتسويتها، والمعرفة الكافية والكفيلة بواقع المجتمعات الإفريقية ومقوماتها الهوياتية، ودرايتها لطبيعة ومسببات النزاعات في القارة؛ فقد نوه مجلس الأمن الدولي، عبر تقرير للأمين العام صادر بتاريخ 26 أوت 2011، بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الإفريقي بالتخلي عن مبدأ "عدم التدخل" وتعويضه بمبدأ "عدم اللامبالاة"⁽³⁾ بالمخاطر المهددة لسلامة الشعوب، بما في ذلك الانقلابات.

يتعامل مجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار علاقة تعاونية مع مجلس الأمن الدولي والوكالات الفرعية للأمم المتحدة، فالميثاق الأممي، وإن منح للمنظمات الإقليمية الأولوية في حل وتسوية النزاعات الإقليمية وحفظ السلم والأمن في نطاقها، فإنه قد ألزمها باستشارة مجلس الأمن والعودة إليه في كل حالة تأخذ طابع النزاع الدولي، والحصول على إذن مسبق قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بالنزاع، خصوصا في المسائل التي تستدعي أو يتم أخذ قرار باستعمال الإجراءات الإكراهية

(1) بورنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 65

(2) إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 41

(3) تقرير للأمين العام للأمم المتحدة رقم A/61/256 حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 2006/08/16

فيها، وهو ما يعطي لمجلس الأمن الدولي سلطة إجرائية على عمل ومهام مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ أن كل إجراء يصب في إيجاد حل وتسوية لنزاع دولي أو نزاع ذو طابع دولي في القارة الإفريقية يستدعي تأييدا من طرف المجلس الوصي على الأمن والسلم الدوليين، وأي فعل قمعي باستعمال وسائل الإكراه والقوة العسكرية يوجب موافقة من المجلس الدولي، بما يتوافق ومبادئ الأمم المتحدة⁽¹⁾، مع احتفاظ مجلس الأمن بحقه في التدخل المباشر في أي نزاع إقليمي مهدد للسلام العالمي، أو استخدام مجلس السلم والأمن الإفريقي في ذلك بتوجيه وإشراف منه. ومن جانب آخر، فإن الوصاية التي تتمتع بها منظمة الأمم المتحدة على السلم والأمن الدوليين، وسلطة الإشراف على العمليات والأعمال التي تقوم بها الآليات الإقليمية ذات الصلة الموجهة لذلك، تلزمها بمسؤوليات وواجبات اتجاه هذه الآليات، حيث قدم المجلس الدولي دعما ماليا وتقنيا ولوجستيا لعمليات السلام في إفريقيا، وساهم إلى حد ما في تطوير نظام الإنذار المبكر، وتقديم اقتراحات وتوصيات متعلقة بإنشاء القوة الإفريقية الجاهزة، إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وخبراء مفوضية السلم والأمن الإفريقي⁽²⁾.

في الخامس والعشرون من شهر سبتمبر 1997، عقد مجلس الأمن الدولي أول اجتماع له على المستوى الوزاري خصص لدراسة الأوضاع في إفريقيا، والنظر في ما يمكن القيام به لتعزيز السلم والأمن في القارة، وأصبح هذا الموضوع كبنء متداول بشكل دوري على طاولة مجلس الأمن، حتى بعد تعويضه سنة 2007 ببند أشمل تحت عنوان "السلم والأمن في إفريقيا"، حيث توسع النقاش في جلسات مجلس الأمن إلى تناول مواضيع مختلفة تتعلق بالتعاون الأممي مع المنظمة القارية في المسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة والإرهاب والصحة⁽³⁾. ويتجلى الاهتمام المتعاظم من طرف الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن لإفريقيا ومسألة حفظ السلم والأمن في القارة بعقد الجلسة رقم 5084 في نيروبي في 19 نوفمبر 2004، وقد خصصت هذه الجلسة الاستثنائية من حيث موقع انعقادها لمناقشة بند "العلاقة المؤسسية مع الإتحاد الإفريقي"⁽⁴⁾.

(1) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 63

(2) نفس المرجع، ص-ص 64-65

(3) <https://static.un.org/securitycouncil>

(4) أنظر ملحق مرجع ممارسات مجلس الأمن 2007/2004، البنوء المتعلقة بالإتحاء الإفريقي، العلاقة المؤسسية مع الإتحاء الإفريقي، الإجراءات الأولية

لم تشهد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الإفريقية منذ إنشائها أي إشكال أو تعارض في اختصاصاتهما، أو الإجراءات التي تم اتخاذها في مسألة حفظ السلم والأمن في القارة، إلا أن الصعوبات المالية واللوجستية كانت ولا تزال العائق الأكبر للمنظمة الإفريقية في تنفيذ قراراتها الرامية إلى حل وتسوية النزاعات في القارة، وهو ما يجعل دور الأمم المتحدة مفصليا وضروريا، يتضح من خلال التدخلات العديدة والمتكررة من طرف مجلس الأمن في الأزمات التي عرفتها القارة الإفريقية، مثل التدخل في أنغولا العام 1989. والصومال (1995/1992)، والزاير في العام 1994⁽¹⁾، رغم وجود حالات أخرى رفض مجلس الأمن التدخل فيها، كما حدث في بوروندي ورواندا سنتي 1993 و1994 على التوالي، وهي الأزميتين اللتين عرفت أكبر حجم في الخسائر البشرية والمجازر الجماعية، ويعود سبب رفض المجلس الدولي في التدخل وسحب بعثاته إلى التجارب السابقة التي تكبد فيها خسائر كبيرة في صفوف القوات الأممية المشاركة، وحجم الأعباء المالية، وهو ما حدا به إلى تكثيف مساعداته للمنظمة الإفريقية ودعم قدراتها الهيكلية والتنفيذية في درء وحل وتسوية نزاعات القارة، والتشجيع على إنشاء وتطوير آليات لحفظ السلم والأمن، ومعالجة وبناء أوضاع ما بعد الأزمات، في مقابل تعهد المنظمة الدولية بتعظيم درجة التنسيق مع أجهزة المنظمة القارية والوقوف إلى جانبها، مثلما حدث في أزمة دارفور.

المطلب الثاني: علاقة الاتحاد الإفريقي بالاتحاد الأوروبي.

تواجه القارتين تحديات وتهديدات مشتركة لاستقرارهما، خصوصا في مجال السلم والأمن الدوليين والإقليميين، حيث وضع الاتحادين كأولوية التعاون الاستراتيجي المشترك الهادف إلى تعزيز جهودهما في مواجهة التهديدات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات، إدراكا منهما بترباط هذه العناصر بشكل وثيق.

تمثل مسألة حفظ السلم والأمن جوهر الشراكة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجالات التنمية المستدامة والمشاركة السياسية في المجتمعات الإفريقية، والعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية ومبادئ الحوكمة الرشيدة، ودور المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الديمقراطية، وإشراك الفرد في تسيير الشأن العام المرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتشجيع على تأسيس

(1) حسن بدر الشافعي، مرجع سابق، ص 14

المنظمات المدنية المحلية والإقليمية، وحماية هذه المجتمعات من آثار النزاعات الإقليمية والداخلية، من خلال تقديم الدعم التقني للأهداف، وتمويل البرامج المتبناة من قبل الاتحاد الإفريقي، مثل "المبادرة الشاملة لإسكات البنادق"، وتطوير الآلية القارية للإنذار المبكر، والرفع من القدرة التشغيلية والعملياتية للهيكल الإفريقي للسلم والأمن، ودعم صندوق السلام التابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي في الأعمال الموجهة لحفظ السلم في القارة⁽¹⁾.

عُقدت منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي العديد من القمم الأوروبية الإفريقية، حيث أنشئت العديد من اللجان المشتركة في مختلف المجالات، وتم الإمضاء والاتفاق على تأسيس شراكات في شتى الميادين، من بينها الشراكة المتعلقة بالسلم والأمن، كللت بعقد أول اجتماع بين اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن الإفريقي سنة 2007، أين تم الاتفاق على قرار بتقديم دعم مالي للمجلس الإفريقي قدر بنحو 300 مليون يورو⁽²⁾، إضافة إلى البرامج التمويلية التابعة للدول الأوروبية البارزة، كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا. لقد أفرزت العلاقة التعاونية بين الاتحادين نجاحا ملحوظا في عمليات دعم السلام الإفريقية (PSOs)^(*)، والبعثات السياسية الأمنية والدفاع المشترك (CSDP)^(**) وضمان وتعزيز هذه العملية، وإصرارهما على دعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الإفريقي التي أدن بها مجلس الأمن الأممي، وكذا تعزيز دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في صون السلم والأمن في القارة، عبر تكثيف تبادل الخبرات، والمساهمة في بناء القدرات في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر، وانتشار الأسلحة غير المشروعة واستخدامها، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وانعدام الأمن البحري، والمساهمة في الجهود الأمنية في درء وتسوية الأزمات والنزاعات عبر الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وتمويل عمليات إعادة الإعمار بعد النزاع؛ في هذا المجال، يدعم الاتحاد الأوروبي شبكة مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الإفريقي في البلدان التي تشهد نزاعات، أو الخارجة منها، لدعم إنشاء آليات لرصد الأزمات ورصد حالات الهشاشة، إضافة إلى تغطية جزء من تكاليف الموظفين في إدارة السلم والأمن

1) <https://www.africa-eu-partnership.org>

(2) مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص 68

(*) تستجيب PSOs لمسائل عمليات دعم السلم والأمن وإدارة السلام، في إطار السياسات والمبادئ التوجيهية والاتفاقيات والأطر والآليات المساعدة في الجمع والتنسيق بين آلية مجلس السلم والأمن وأجهزة السلم والأمن التابعة للجماعات الاقتصادية الإفريقية.

(**) تمكن سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) الاتحاد الأوروبي من القيام بدور في عمليات حفظ السلام، ومنع نشوب النزاعات، وتعزيز الأمن الدولي في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الشاملة.

التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، وفي جهوده لتنفيذ هيكل السلام والأمن الإفريقي (APSA)؛ في حين تم وضع برنامج دعم موجه لإنشاء نظام القيادة والتحكم والاتصالات والمعلومات (C3IS)، من أجل توفير خدمات اتصالات ونظم تشغيلية آمنة لتسهيل الرصد والإبلاغ في إطار عمليات دعم السلام للاتحاد الإفريقي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أهمية الجماعات الاقتصادية الإفريقية في مواءمة إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلم والأمن القاريين.

رغم إقرار ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية، إلا أن الأولويات التي تضمنها ذات الميثاق تركزت حول الأهداف السياسية بالدرجة الأولى؛ ومع مرور الوقت، اتضح للنخبة الحاكمة في إفريقيا أن التركيز فقط على العوامل والعناصر السياسية غير كاف لتحقيق نمو واستقرار دول القارة، وبلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة القارية؛ فأغلب دول القارة صنفت في خانة الدول الفقيرة، والناتج المحلي القاري مجتمعا غير متناسق مع قدراتها البشرية والطبيعية، ما أنتج مجتمعات متخلفة عانت من الأمراض القاتلة والحروب الأهلية والإقليمية اللامتناهية، التي ضاعفت من أعباء الدول، ومن التدخلات الخارج قارية؛ فالعوامل الاقتصادية التي عاشتها إفريقيا ولا تزال، قد أدت إلى ضعف عديد الأنظمة السياسية، وغياب السلطة الشرعية في دول وأقاليم استباححت التنظيمات الإجرامية والإرهابية أجزاء واسعة منها، أصيبت جراءها العديد من الدول بحالة فشل في أداء وظائفها، وهشاشة في مؤسساتها السيادية؛ كل هذه العوامل والأسباب وما نتج عنها من أوضاع فرضت توافر إرادات سياسية تؤكد الحاجة إلى قيام تجمعات في شكل تكتلات إقليمية بين الدول الإفريقية، بوصفها مدخلا أساسيا للتعامل مع مشكلات القارة، وحلا لمعالجة معضلة الاندماج الوطني، التي حملت في طياتها آثارا دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، يقينا بأن هذه التكتلات ستسهم في خلق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول، وبناء مؤسسات أمنية قادرة على حل وتسوية النزاعات، وتجاوز الاختلافات القومية والطائفية المولدة لمختلف أشكال النزاعات في القارة، ما حدا بالدول الإفريقية عبر المنظمة القارية، وحتى بمبادرات ثنائية ومتعددة، إلى تبني خطط تنموية وعلاقات تكاملية، أملا في بلورة نهج اقتصادي تعاوني من خلال تكتلات

1) Voir : <https://africa-eu-partnership.org/fr/financial-support-partnership-programme/capacity-building>

ومؤسسات اقتصادية ومشاريع مشتركة، في إطار خطط تسهم في إعادة توزيع الموارد بين الدول، وتؤدي إلى خلق تنافسية ومردودية اقتصادية توفر السلع والحاجيات الضرورية، ومناصب عمل تسهم في تقليص البطالة وتحسين المستوى المعيشي⁽¹⁾.

منذ تأسيسه في العام 2002، أكد الاتحاد الأفريقي التزامه بتحمل المسؤولية الأكبر في درء وحل وتسوية النزاعات وحفظ السلم في القارة، ومع ذلك فإن الأزمات التي حدثت في القارة خلال العقد الأول من الألفية الجديدة قد أدت إلى ردود أفعال متباينة من طرف الاتحاد الإفريقي وأجهزته المعنية، مما أثار في بعض الأحيان شكوكا حول قدرته على الاستجابة للآزمات الإفريقية دون دعم خارجي.

نشأت وتطورت الجماعات الاقتصادية الإقليمية (Regional Economic Communities) عبر أدوار وهياكل مختلفة، بغرض تسهيل التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دولها الأعضاء، من خلال الجماعة الاقتصادية الإفريقية (African Economic Community)، التي تأسست بموجب معاهدة أبوجا (1991)، بناء على الاقتراحات المنبثقة عن خطة عمل لاغوس لعام 1980 لتنمية إفريقيا، كأساس لتكامل إفريقي أوسع، إذ تعتبر خطة عمل لاغوس بمثابة منهج تبنت من خلاله منظمة الوحدة الإفريقية المدخل الاقتصادي كمقاربة للنهوض بإفريقيا، وعلاج مشاكلها السياسية والاقتصادية، وحتى الأمنية، إيماناً منها بأنه السبيل الأجدر لمعالجة ضعف اقتصاديات القارة، والحل الأمثل لإعادة بناء مقدرات الأنظمة السياسية والاقتصادية الإفريقية، والتي على أساسها تم الدعوة إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الإفريقية، عبر خلق جماعات فرعية في شكل تكتلات اقتصادية، وفق بعد جغرافي⁽²⁾، إذ تشارك الجماعات الاقتصادية بشكل متزايد في تنسيق مصالح ونشاطات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في المجالات الاقتصادية والتنموية، وحتى في مسألة السلم والأمن القاريين، فقد وقع الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الثمانية على بروتوكول جانفي 2008 للتعاون، الذي يوفر الأساس القانوني المنظم لعمليات التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، إذ يعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية مجموعات اقتصادية جهوية⁽³⁾.

(1) محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، مجلة قراءات إفريقية، مارس 2017. www.qiraatafrican.com. أطلع عليه يوم 2020/06/30

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004، ص 187

(3) Regional Economic Communities (RECs), <https://au.int/en/organs/recs>

1/ تجمع دول الساحل والصحراء

:(The Community of Sahel-Saharan States/ CEN-SAD)

الدول الأعضاء: البنين، بوركينا فاسو، إفريقيا الوسطى، التشاد، جزر القمر، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، كينيا، جيبوتي، مصر، إريتريا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، ساوتومي، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، الطوغو، وتونس.

عقد المؤتمر التأسيسي لتجمع دول الساحل والصحراء في 04 فيفري 1998، في طرابلس الليبية، وتم اعتماده من طرف منظمة الوحدة الإفريقية كمجموعة اقتصادية خلال الدورة السادسة والثلاثون لقادة ورؤساء حكومات المنظمة (جولية 2000)؛ وقد تم تعديل المعاهدة المنشئة لتجمع سين-صاد في فيفري 2013، والتي ركز فيها أعضاء التجمع على مجالين إثنين، التنمية المستدامة والأمن الإقليمي⁽¹⁾.

تعرف منطقة الساحل والصحراء على أنها المنطقة الأكثر اضطرابا في إفريقيا، فهي موطن للعديد من النزاعات، والمستقر المفضل للجماعات الإرهابية والمجموعات الإجرامية المنظمة، المختصة في تهريب البشر والسلاح والمخدرات، ما جعلها في صلب الاهتمام القاري والدولي، من خلال ربط آليات التجمع مع الآليات الأممية والإفريقية المعنية بالتنمية والسلام والأمن، بتقديم الدعم لدولها المتضررة التي صنفت العديد منها كدول فاشلة، إضافة إلى الظروف الأمنية المترتبة عن النزاع في إقليم دارفور، وارتداداته على دول الجوار (التشاد وإفريقيا الوسطى)، والنزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، ومخرجات ما عرف بالربيع العربي.

2/ السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا

:(Common Market for Eastern and Southern Africa/ COMESA)

الدول الأعضاء: بروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، السودان، سوازيلندا، السيشل، أوغندا، زامبيا، وزمبابوي.

1) Africa regional integration Index <https://integrate-africa.org>

تأسست السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) في ديسمبر 1994، لتحل محل منطقة التجارة التفضيلية السابقة (PTA)، التي تشكلت أوائل الثمانينيات في شرق وجنوب إفريقيا. انصب التركيز الرئيسي للكميسا على تشكيل وحدة اقتصادية وتجارية، وتعزيز تنمية اقتصادية مستدامة ومشتركة بين الدول الأعضاء، وكذا مع بقية العالم، تحقيقاً لأهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية، إضافة إلى التعاون في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة⁽¹⁾.

يقع ملف السلم والأمن في أولوية أهداف التجمع، ومواءمته مع عمل الهيكل الإفريقي للسلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، إذ شكلت الكوميسا لجنة السلم والأمن التي تقع ضمن اختصاصاتها تعزيز الحكم الرشيد، وتقديم توصيات إلى الأمانة العامة فيما يخص منع وإدارة النزاعات وإعادة البناء المؤسساتي في الدول الخارجة من النزاعات، إذ تعتبر الكوميسا من الجماعات الإفريقية الرائدة في معالجة القضايا المتعلقة بحفظ السلم والأمن القاري، بامتلاكها لجهاز يضطلع بمهام السلم والأمن، ولنظام الإنذار المبكر الملحق بنظام الإنذار القاري.

3/ السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا (East African Community/ EAC):

كان الاتفاق الذي أقرته كينيا وأوغندا وتنزانيا في أبريل عام 1997، الهادف إلى تجنب الازدواج الضريبي، أولى لبنات ظهور السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا، الذي وقعت الدول المذكورة على بروتوكول إنشائه في نوفمبر 1999، دخل حيز التنفيذ شهر جويلية من السنة الموالية، ليتوسع بانضمام رواندا وبورندي عام 2007، وجنوب إفريقيا في أبريل 2016؛ إذ تمتلك الجماعة خارطة طريق سميت "رؤية 2050"، تشمل العمل على خلق تنافسية اقتصادية إقليمية، تحضيراً للاندماج في السوق الإفريقية الحرة.

ألحقت EAC بروتوكول السلم والأمن بالبروتوكول المنشئ لها عقب إقراره شهر جانفي 2012، وقد تضمن في سبيل تحقيق غايته على مكافحة الإرهاب والقرصنة والجريمة العابرة للحدود، ومنع الإبادة الجماعية، وتسيير الأزمات وشؤون اللاجئين، إضافة إلى إنشاء نظام إنذار مبكر⁽²⁾.

1) <http://www.comesa.int>

2) <https://eac.int>

4/ الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا

:(Economic Community of Central African States/ ECCAS)

الدول الأعضاء: أنغولا، بوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، التشاد، الكونغو، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، وساو تومي وبرينسيب.

ظهرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في أكتوبر 1983، بعد توصل الدول العضوة في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا (UDEAC)، ودول أعضاء من الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، إلى اتفاق على تشكيل تجمع اقتصادي أوسع؛ إلا أن التكتل عرف حالة جمود في بداياته، بسبب نزاعات منطقة البحيرات الكبرى، إلى أن تم اعتماد الجماعة من طرف الجماعة الاقتصادية الإفريقية في أكتوبر 1999، وقد تضمنت أهدافها إلغاء الرسوم الجمركية والحواجز التجارية، وتخفيف إجراءات تنقل الأشخاص والبضائع.

تقوم الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا بتنفيذ برامج تيسير التجارة، وتجسيد إستراتيجية إقليمية للاستثمار، من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالحوكمة وإنشاء سوق مشتركة. وقد اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا بروتوكولها للسلم والأمن في فبراير 1999، وإنشاء جهاز مجلس السلم والأمن (COPAX)، واعتماده في جانفي 2004، للتعامل مع النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة؛ ويضم هذا الجهاز لجنة الدفاع والأمن، ونظام الإنذار المبكر، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط إفريقيا، مواءمة له مع هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، إضافة إلى اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا لإستراتيجية تأمين خليج غينيا في أكتوبر 2009، وكذا إعلان السلامة والأمن البحريين في العام 2013، لتعزيز الأمن البحري الإقليمي⁽¹⁾.

5/ الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

:(Economic Community of West African States/ ECOWAS)

الدول الأعضاء: البنين، بوركينا فاسو، كاب فيردي، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، ليبيريا، ليساو، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، والطوغو.

1) <https://www.uneca.org/oria/pages/regional-economic-communities>

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أقدم كتلة اقتصادية تم إنشاؤها في القارة الإفريقية، إذ يعود تاريخ تأسيسها إلى شهر ماي من العام 1975، عبر إمضاء خمسة عشر دولة إفريقية على معاهدة لاغوس، التي تم تعديلها وتطويرها في سنة 1993، وهي المعاهدة التي أسست لتجمع إقتصادي لغرب إفريقيا، قائم على مقاربة اقتصادية، من خلال تعزيز التعاون والتكامل والاستقرار الاقتصادي بين دولها، والمساهمة في تعزيز التكامل القاري، من خلال إزالة الحواجز التجارية، وإنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة، وتعزيز المناخ الجاذب للاستثمارات البينية.

خلت معاهدة لاغوس (1975) من العناصر المتعلقة بالسلم والأمن، إلا أنها أُدرجت في المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لعام 1993، بالإشارة إلى المحافظة على السلام والاستقرار والأمن الإقليميين، من خلال تعزيز حسن الجوار، وتفعيل بروتوكول عدم الاعتداء لعام 1978، وبروتوكول ماي 1981 حول الدفاع المشترك ضد أي تهديد مسلح أو عدوان على دولة عضو، وقرار التكتل إنشاء قوة مسلحة متعددة الأطراف في العام 1990، المعروفة باسم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وصولاً إلى تبني البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها في ديسمبر 1999، الذي ألحق به مجلس الوساطة والأمن، وشبكة الإنذار المبكر والاستجابة، والقوة الاحتياطية⁽¹⁾.

6/ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

:(Intergovernmental Authority on Development/ IGAD)

الدول الأعضاء: إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، السودان، جنوب السودان، كينيا، الصومال، وأوغندا.

تأسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في عام 1996، خلفاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، وتتمثل مهمتها في مساعدة وتكملة جهود الدول الأعضاء، من خلال زيادة التعاون في مجالات الأمن الغذائي وحماية البيئة، والسلم والأمن والتكامل الاقتصادي. وفي ماي 2010، أعيد تفعيل منتدى الأعمال الخاص بإيغاد، لتعزيز التكامل من خلال زيادة وتيرة التجارة والاستثمارات عبر الحدود، وتوفير البيئة التعاونية، وتعزيز التجارة والاستثمار في جميع أنحاء المنطقة.

1) Africa regional integration Index. <https://www.integrate-africa.org>

تتنمي جميع الدول الأعضاء في إيغاد (باستثناء الصومال وجنوب السودان) للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي أطلقت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) مع جماعة شرق إفريقيا (EAC) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، ما يجعل أهداف هذه التكتلات ضمن الأهداف الرئيسية للإيغاد. وفي فبراير 2016، عقدت أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حلقة عمل لمدة يومين، تناولت الاستراتيجيات القطاعية للهيئة وخطط التنفيذ (2016-2020)؛ وقد ركز المشاركون على قطاعات الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، والتعاون والتكامل الإقليميين، والسلم والأمن.

تركز الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ضمن أهدافها على تعزيز وصون السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال التزامها بإنشاء آليات لمنع وإدارة وحل النزاعات بين الدول وداخلها مستقبلاً، من خلال وضع برامج متابعة مبادرات السلام ما بعد النزاع، وتجسيد إستراتيجية مكافحة الإرهاب والمتاجرة غير المشروعة للأسلحة، وتفعيل آلية الإنذار المبكر، التي تعد جزءاً من هيكل السلم والأمن الإفريقي.

7 / الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

:(Southern African Development Community/ SADC)

الدول الأعضاء: أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، السيشل، جنوب إفريقيا، سوازيلندا، تنزانيا، زامبيا، وزمبابوي.

في أبريل 1980، تم إنشاء مؤتمر التنسيق الجنوب الإفريقي لتعزيز قضية التحرر السياسي والاقتصادي الوطني في الجنوب الإفريقي؛ وفي يوليو 1981، دخلت مذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء مؤتمر التنسيق الجنوب إفريقي (SADCC)؛ وفي عام 1992 قرر رؤساء الدول والحكومات تعميق عمليات التكامل والتعاون بالتوقيع على معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، التي حددت أهدافها في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتطوير القيم والنظم والمؤسسات السياسية المشتركة، وتعزيز السلم والأمن والدفاع عنهما.

تشمل أهداف تكتل SADC في تطوير الخبرة الإستراتيجية، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات لتسريع التكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في المنطقة، من خلال تنسيق السياسات التي تضمنتها

البروتوكولات ذات الصلة، المعتمدة من الدول الأعضاء، وتشمل مجالات التجارة والصناعة والتمويل، والاستثمار والبنية التحتية والخدمات، والغذاء والزراعة والموارد الطبيعية، والتنمية الاجتماعية والبشرية، والبيئة والتنمية المستدامة، مع اتخاذها للتدابير والإجراءات المتماشية مع جدول أعمال الاتحاد الإفريقي، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

إلتزاما منها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مخططات وشبكات للإنذار المبكر في منطقتها، مع مواءمتها للنظام القاري للإنذار المبكر، إضافة إلى إنشاء جهاز للتعاون السياسي والدفاعي والأمني (SIPO)، والمصادقة على ميثاق الدفاع المتبادل الذي أبرم في العام 2003.

8/ إتحاد المغرب العربي (Arab Maghreb Union/ AMU):

الدول الأعضاء: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا.

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989، بعد توقيع رؤساء الدول الخمس في مراكش على معاهدته التأسيسية، تنفيذا لإعلان زرالدة (الجزائر) في 10 جويلية 1988.

مع خمس دول فقط، يضم الإتحاد أقل عدد من الدول الأعضاء مقارنة بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في إفريقيا، ما يمنحه نظريا قدرة أكبر على تنفيذ أهدافه، والإسراع في إتمام العملية التكاملية؛ إلا أن الخلافات السياسية بين أكبر عضوين فيه (الجزائر والمغرب)، بسبب قضية الصحراء الغربية وقضايا أخرى، ضف إلى ذلك الظروف السياسية والاقتصادية الغير مستقرة في تونس، والوضع الأمني المعقد والمضطرب في ليبيا، كلها عوامل حالت دون ذلك، وأدخلت الإتحاد في دائرة الجمود، رغم الجهود المبذولة في الشق الاقتصادي.

تعتبر القارة الإفريقية أكثر الساحات احتضانا للتجمعات الإقليمية المتعددة الأبعاد (السياسية والاقتصادية)، ضمن مسارات مختلفة وحتى متناقضة في بعض الأحيان، وهو ما حاولت معاهدة أبوجا استدراكه عبر إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية، من أجل التوفيق والتنسيق بين مختلف الجماعات الفرعية، أملا في الوصول إلى وضع يسمح بإنشاء سوق إفريقية مشتركة؛ ففي جويلية 2015 مثلا، اتفقت EAC (السوق المشتركة لدول شرق إفريقيا) و COMESA (السوق المشتركة لشرق وجنوب

إفريقيا) وSADC (مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي) على إنشاء منطقة تجارة حرة ثلاثية (TFTA)؛ وعلى الرغم من توقيع هذه الاتفاقية، إلا أنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ، بسبب العمل الفني بشأن تحرير التعريفات، وقواعد المنشأ، والمعالجات التجارية، والمواءمة بين السياسات المتعلقة بالتجارة، الأمر الذي سيجعلها أكبر منطقة تجارة حرة، بإمكانها أن تعزز التجارة البينية في إفريقيا بنسبة تصل إلى الثلث.

لقد نصت جل الاتفاقيات المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية على أن الغاية الأسمى من وراء إنشائها هو تنفيذ وتجسيد اتفاقية المجموعة الاقتصادية الإفريقية، وقد شجعت في ذلك على الماضي في عقد اتفاقيات فردية بين الدول من مختلف الجماعات، أو بين الجماعات الاقتصادية في حد ذاتها؛ فاتفاقية الكوميسا مثلا، التي تعتبر أكبر تجمع اقتصادي وسياسي في إفريقيا، بعضوية 21 دولة، قد تضمنت في موادها 178 و179 ضرورة تنفيذ أحكامها مع الأخذ بالاعتبار أحكام اتفاقية المجموعة الاقتصادية الإفريقية، والتفاوض مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية لعقد اتفاقيات تعاون، تمهيدا لتحويل الكوميسا إلى كيان عضوي ضمن المجموعة الاقتصادية الإفريقية⁽¹⁾.

ينظر إلى المجموعات الاقتصادية الإفريقية كونها إحدى أهم أركان التكامل الاقتصادي في إفريقيا، وفواعل رئيسية ضمن الاتحاد الإفريقي لضمان السلم والاستقرار في أقاليمها الجغرافية، إضافة إلى تبوئها بأدوار محورية في مختلف البرامج التحويلية في القارة، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) التي تم تبنيها في العام 2001، إذ ينتظر أن يكون لهذه المجموعات الاقتصادية على المستوى الإقليمي دور بارز في تنفيذ وتمويل ومراقبة "أجندة الرؤية الإفريقية 2063" وبرامجها الرئيسية، وهو ما يتيح ويدفع بالاتحاد الإفريقي لتفعيل وتعزيز التعاون والتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة⁽²⁾.

في ضوء التطورات والتغيرات الأخيرة في السياقات الأمنية، هناك دعوات إلى إعادة التفكير في التحديات التي تؤثر على تفعيل الهيكل الإفريقي للسلم والأمن (APSA)، إذ أن بعض الأزمات الإفريقية، إضافة إلى تهديداتها الإقليمية، تشكل كذلك تهديدات على الوضع الدولي، وتتطلب، بل وتدفع إلى بروز ردود دولية؛ كما أن القضية تتجاوز مجرد مسألة الملكية الإفريقية لهذه الأزمات،

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص، ص 56، 57.

(2) Les Communautés économiques régionales (CER) de l'Union africaine, Bureau du conseiller spécial pour l'Afrique (OSAA), <https://www.un.org/fr/africa/osaa/peace/recs.shtml>

وتركز أكثر على التنسيق الأنسب للوسائل والجهات الفاعلة ذات الصلة، على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية والدولية.

يشرف مجلس السلم والأمن على الهيكل الإفريقي للسلم والأمن (APSA) بموجب البروتوكول المنشئ له، فقد أصبح للاتحاد الإفريقي القدرة على التدخل في مناطق النزاع والنظر في الأعمال الدبلوماسية أو حتى العسكرية عندما تتطلب الظروف ذلك، ويتبع المجلس خمس آليات تتطلب اثنتين من بينها تنسيقا كاملا بين المجلس والجماعات الاقتصادية الإفريقية، يتعلق الأمر بالقوة الإفريقية الجاهزة والنظام القاري للإنذار المبكر؛ وفي هذا الخصوص، يتم عقد اجتماعات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي، أو مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي، مع مسؤولين من الجماعات الاقتصادية، وفق مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والتنظيمات الجهوية الإفريقية، التي قضت بإنشاء مكاتب اتصال بينهما لتسهيل التنسيق والتعاون في مجال حفظ السلم والأمن⁽¹⁾. واعتبارا لذلك، يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي بتنسيق أعماله مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال حل وتسوية النزاعات، باستغلال إدراكات هذه الجماعات بطبيعة النزاع الواقع في إقليم اختصاصها، وقبولية أطراف النزاع لتدخل الآلية الإقليمية عوض القارية، وتقليص حجم النفقات المادية واللوجستية اللازمة لذلك.

بلغت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية في جنوب وشرق إفريقيا تقدما ملحوظا من حيث جاهزية الأولوية التابعة لها، بيد أن المشكلة أكبر من مجرد تجميع وتحضير عمل القوات، فالخلافات السياسية بين الدول الأعضاء تبرز من حين لآخر⁽²⁾، ذلك أن درجة الولاء للتنظيم القاري ما زال بعيد المنال، ولا تزال آليات التعاون بين الهيئة القارية وهياكل الدفاع الإقليمية غير واضحة، يتبين ذلك من خلال أزمة مالي في نهاية عام 2012، حين فشلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الإفريقي في اتخاذ قرار حازم، بعد سقوط الشمال المالي في أيدي الجماعات المتطرفة⁽³⁾.

تتطلب فكرة تمكين إفريقيا في مجالي حفظ السلام والأمن الحاجة إلى إزالة العقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، بما في ذلك استمرار النزاعات، وغياب الاستقرار في بعض

(1) مهند النداوي، مرجع سابق ص 59

2) Michel Luntumbue, APSA : Contours et défis d'une Afrique de la défense, note d'analyse, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, Janvier 2014, www.grip.org, vu le 11/12/2019 à 21h00

3) Michel Luntumbue, Ibid

الدول؛ وتظهر رغبة الإتحاد في تشييد قاعدة للسلم والأمن في القارة في زيادة عدد عمليات حفظ السلم التي يتولاها، والانخفاض النسبي في قدرة ورغبة المجتمع الدولي في التدخل المباشر في حل النزاعات في القارة؛ ورغم ذلك، بقيت وتعددت الأسباب الاقتصادية والعوامل السياسية المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي، وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي، وتداخل هذه الأسباب والعوامل مع الطبيعة الانقسامية والتبعية الاقتصادية الإفريقية للاقتصادات العالمية الكبرى.

خلاصة الفصل

يسرد لنا التاريخ فيضا من الأحداث والقصص التي تحمل في طياتها نزوع البشر إلى منطق التنازع والصراع مع بعضهم البعض، يؤكد دارسو هذا الحقل في كون أن الإنسان بطبعه عدائي، تدفعه غريزته دوما إلى التنازع من أجل الوصول إلى غاياته وإشباع رغباته، وهو الطرح الذي تبناه جوزيف هيرميز في كتابه حول "النزاع وإدارة النزاع"؛ فالحروب ظاهرة عرفت منذ القدم بين الجماعات والقبائل والأمم، وتطورت في وسائلها وعدتها واستراتيجياتها عبر الزمن، إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي في العصر الحديث، وهو ما ذكره ريموند أرون (Raymond Aron) في دراسته للنزاع الدولي، حين أكد بأن النزاع ليس وليد العصر الراهن، إنما هو موجود منذ العصور القديمة، كنتيجة لتضاد المصالح.

إن طبيعة النزاعات الدولية، خصوصا في العصر الذي نعيشه، تدفع بالأكاديميين إلى التعمق أكثر في تحليلهم لطبيعة كل نزاع، وتجبرهم على تبني أكبر قدر من الواقعية في دراساتهم؛ فالنزاع كحالة تستلزم فهم أبعادها وخلفياتها والظروف المحيطة بها، الأمر الذي أدى إلى ظهور نماذج وأساليب عدة في تحليل النزاع، آخذة من التاريخ والسياق والآليات، وسيكولوجية أطراف النزاع، وتوازن القوى والمصالح، منطلقات وأسس لها.

في خضم رغبات قارية، طبعتها مقاصد أخلاقية وتضامنية، ارتبطت بالحس والفكر الثوري، وبوحدة المصير وتشابه الغايات، التي وفرت تفاعلات وتجاذبات الصراع الإيديولوجي البيئة المواتية لها، تم تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، كمنظمة أريد لها أن تكون جامعة لتطلعات الأفارقة، وموحدة لمواقفهم وجهودهم؛ بيد أن الاتكال البنائي للمنظمة وتراجعها الوظيفي، وزوال ذات الصراع الذي أسهم كثيرا في احتواء مشاكل القارة وضعف هيئتها، قد أدى إلى تعاظم رأسي لنزاعات القارة وتحدياتها، فرض التعجيل بالتحول إلى تنظيم يحاكي حجم التغييرات الدولية وتجلياتها؛ استعجال غيب استحداث آلية أمنية قائمة بذاتها توازيا مع تأسيس الاتحاد الإفريقي، وإن تم استدراكه سنة بعد ذلك، عبر بروتوكول منح وأوكل للمجلس المنشأ صلاحيات ومهام تضاهي حجم الرهانات المعلنة.

الفصل الثاني

تنامي الظاهرة النزاعية في إفريقيا

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغيرات على الساحة الدولية، بعد اختفاء الردع الإستراتيجي للإتحاد السوفياتي من المشهد العالمي والإقليمي، وبروز تحولات في المفاهيم النقدية للأمن على غرار المفهوم التقليدي الواقعي، مست هيكلياً مفاهيم سلوكيات العلاقات الدولية التي شكلت نمط النظام العالمي الجديد، وانتقال النزاعات بين الدول إلى نزاعات داخلية وإقليمية، برز فيها عامل القوة والتحالفات والأيديولوجيات. وتعد دول القارة الإفريقية من ضمن هذه الدول التي أضحت النزاعات فيها تتسم بالتعقيد الشديد وديناميكيات الكثافة الأمنية لأمنها المجتمعي، بسبب المأزق الأمني الذي أحدثته قواعد العولمة والتوسعات الجيوبولتيكية، والتداخل بين مختلف التغيرات العديدة الدافعة لها، فهي متعددة من حيث الأبعاد والمستويات، بينما يكمن تعدد أبعادها في كونها ظاهرة مجتمعية واسعة النطاق، تضرب جذور المجتمع الذي أصابته الحرب الأهلية أو النزاع بكافة مؤسساته وأنشطته؛ ويرجع مرد تعدد مستوياتها على اعتبار أنها تبدأ من مستوى الجماعات الإثنية الكبرى وصولاً إلى مستوى الأفراد العاديين في كل جماعة على حدة، فقد كانت ولا زالت النزاعات في قارة إفريقيا نتيجة حتمية لتلك الظروف التي صنعتها فلسفة الدولة الحديثة بالتدخلات الخارجية من جهة، وكذا السياسات التي أخذت بها النخب الحاكمة بتبنيها للتحيز فترة ما بعد الاستقلال؛ لكن هذا الأمر لم يمنع من تغير ملحوظ في مجال السلم والأمن في إفريقيا، فانتفاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي أفسح مجالاً للتقليص من ميادين الصراع في إفريقيا، لتقوم هناك حكومات منتخبة ديمقراطياً، وهو ما ساهم بالدفع بشكل ملحوظ في عجلة التنمية في القارة، رغم بقائها في ذاكرة المجتمع الدولي كبؤرة لعدم الاستقرار إلى يومنا هذا.

على هذا الأساس، فقد تميزت القارة الإفريقية بفقدان المعيار السياسي والأمني والسوسيولوجي الوظيفي للأمة، ما شكل لدى المجتمع الدولي نقطة حرجة في معالجة الأزمات في القارة؛ كما أن إفريقيا بذاتها ومع ظهور متغيرات مستقلة لواقع العلاقات الدولية والسياسات العالمية في حل النزاع بشكل عام، لم تتمكن من حل قضاياها بنفسها، نظراً لهشاشة البنية التنظيمية والمؤسساتية فيها؛ ليس هذا فقط، بل إن غياب الأمن الاجتماعي في إفريقيا وعجز الدول في تلبية حاجيات مواطنيها بسبب إجحاف السياسات الإقتصادية الدولية والفساد الإداري، أدى كله إلى مشاكل إقليمية تجسدت في الهجرة واللجوء، إضافة إلى الصراعات الإثنية، وكذا الأزمات الدبلوماسية فيما بين الدول المتجاورة؛ كل ذلك جعل القارة تصنف في أعلى المراتب العالمية كأكبر الساحات تعرضاً للأزمات والنزاعات والحروب،

وكذا تصدع البنية الاجتماعية؛ ونتيجة لذلك، أصبحت تعيش أزمات حقيقية وأوضاعا مزرية تزداد سوءا كل يوم، فقد أصبحت هذه الظاهرة واسعة الانتشار، تتسم بالتداخل بين متغيراتها العديدة ودوافعها، خاصة فيما يتعلق بخلفياتها وأسبابها، أو نتائجها وتداعياتها، ما صعب في أغلب الأحيان من التفريق بينها.

في هذا السياق، سيتضمن هذا الفصل دراسة الظاهرة النزاعية في إفريقيا، نظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية بالغة، خصوصا وأن القارة الإفريقية شهدت موجة هائلة من النزاعات، وانتشارها محليا وإقليميا ودوليا، بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت إلى نتائج وانعكاسات على كافة المستويات، أفسحت المجال لتدخل قوى خارجية لاحتوائها بذرائع مختلفة، سواء تحت غطاء الهيئة الأممية، أو بتقويض منها، أو من قبل منظمات إقليمية؛ بالطرق السلمية أو غير السلمية، أو عن طريق التدخلات العسكرية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

المبحث الأول: ظاهرة النزاعات في إفريقيا.

تعد ظاهرة النزاعات من أبرز الظواهر السياسية في إفريقيا، ترعرعت بعد الحقبة الإستعمارية لتمس كافة أنحاء القارة، نتاجا لتراكم عدد من المتغيرات وتفاقم الأزمات في شتى المجالات وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية، والتي كان لها الأثر البالغ في نشأة بنية الدول الإفريقية وتركيبه مجتمعاتها المتنوعة، التي خلقت بؤر توتر لحدوث نزاعات حادة، على اختلاف أشكالها وتدرج مراحلها؛ وعلى هذا الأساس، يمكن تقسيم النزاعات في القارة الإفريقية إلى مستويين أساسيين، المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، مع وجود عدة أشكال من النزاعات في القارة.

المطلب الأول: طبيعة النزاعات في إفريقيا.

تعرضت إفريقيا إلى أولى طلائع الإستعمار الأوروبي عقب الحركة الاستعمارية القديمة التي عرفت باسم حركة الكشف الجغرافية، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ميلادي، التي قادها مغامرون إسبان وبرتغاليون وإيطاليون⁽¹⁾؛ واحتضنت حروبا استنزافية أوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر بهدف صيد الرقيق ونقلهم إلى أوربا⁽²⁾. وشهد القرنين السابع عشر والثامن عشر حروبا بين الفرنسيين والإنجليز من ناحية، وممالك غرب إفريقيا الإسلامية من ناحية أخرى، أدت هذه الحروب التي لم يسلم منها العالم العربي الإفريقي إلى القضاء على المدارس بغية وقف وتيرة التعليم في غرب إفريقيا وشرقها وجنوبها، بهدف تدمير البنيات التعليمية الإسلامية المغذية للثورات التحريرية المهدوية في كل من السودان والصومال، والسنوسية في ليبيا⁽³⁾. وفي منتصف القرن التاسع عشر، سارعت كل من فرنسا وهولندا وبريطانيا إلى فرض السيطرة على الموارد والثروات والتجارة في إفريقيا، ما دفع بالمستشار الألماني بسمارك إلى الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي من أجل وضع حد للمنافسة بين الدول الأوروبية على إفريقيا، نتج عنه تقسيم مناطق الهيمنة التجارية بين الدول الأوروبية⁽⁴⁾. وفي أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي عرفت إفريقيا حروب الإستقلال؛ ومع مطلع الستينيات كانت

(1) يحي بوعزيز، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية: من مطلع القرن السادس عشر الى مطلع القرن العشرين، الجزائر، دار البصائر، طبعة خاصة، 2009، ص 29

(2) محمد سمير عباد، مرجع سابق، ص 247.

(3) نفس المرجع، ص 248

(4) William Tirdiff, **Government and politics in africa**, London, the Macmillan Press Ltd, 1984, pp 30,31.

أغلب الدول قد حصلت استقلالها، في شكل وحدات سياسية عانت منذ البداية أزمة اندماج وطني⁽¹⁾، إنجر عنها نزاعات ازدادت وتيرتها وتغلغلها عبر الأوساط والمجتمعات الإفريقية، مرددا انتشار مركب متعدد ومزيج متشابك من الأسباب والعوامل والمتغيرات⁽²⁾.

تعتمد مراكز الدراسات المعاصرة والمدارس الفكرية في دراسة وتحليل النزاعات الإفريقية على النزاعات ذات الأهمية والنتائج المتباينة داخل مجموعة من الدول الإفريقية المتجاورة، من أجل وضع تفسير إبستيمولوجي طبقا للنظريات السائدة لطبيعة النزاعات في إفريقيا، بالتركيز على تفسير العوامل والمحفزات الأساسية؛ فبحسب النظرة البدائية، تُرجع إحدى النماذج الغربية المؤثرة انتشار وتوزع النزاعات العنيفة والحروب الأهلية في أرجاء إفريقيا إلى تلك السمات المستحدثة التي حتمت ترسخ نزعة ردة الفعل الكامنة اتجاه التمييز الحاصل بين القبائل والجماعات العرقية والثقافية الإقليمية، التي كان لها نفس الوضع خلال فترة السيطرة الاستعمارية، لتكون دولا مستقلة؛ كما يرجع أنصار البدائية سبب الخصومات والاختلافات المؤدية إلى النزاعات إلى وجود عداوة تاريخية تمخضت عن حقبة حروب الهيمنة والسيطرة التي كانت تحدث بين الكيانات التوسعية والمماليك والقبائل الإفريقية قبل الاستعمار؛ وعليه، يرى مؤيدو البدائية في الحروب والنزاعات المسلحة المعاصرة في إفريقيا في كونها مظاهر لإعادة إنتاج العلاقات المتناحرة والعدائية وفق نمط متجدد جعل من النزاعات أمرا حتميا ومتأصلا⁽³⁾؛ بينما تؤكد الذرائعية على دور الهويات القديمة في النزاعات الإفريقية، مع تشابكها ببنى الأنظمة السياسية ومكوناتها، تبعا لمتطلباتها واحتياجاتها؛ فالذرائعية تجزم أن ما هو معلوم من الصفات والميزات القديمة أو البدائية، القبلية والثقافية والدينية، لا تقود بصفة طبيعية إلى حدوث نزاعات عنيفة بين الجماعات، على اعتبار أن الدوافع البدائية، حتى وإن كانت تنافرية، فإنها لا تؤدي بالضرورة إلى نشوب النزاعات، ذلك أن الخلافات الذاتية بين الفئات القبلية أو العرقية أو الدينية ليس من شأنها أن تتحول بصفة وجوبية إلى نزاعات ثقافية أو نزاعات هوية؛ في حين أن اللجوء الذاتي لأصحاب القرار السياسي والنخب المحلية إلى تسييس الهوية البدائية، إضافة إلى إضفاء الجانب

(1) إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، دار إكتشاف، ط1، 2010، صص 17، 18.

(2) محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 249.

(3) ديفيد ج فرانسيس، مرجع سابق، ص 117.

العاطفي عليها من خلال سلوكيات واعية، وفسح مجال النقاش والحوار للوسطاء، هو ما يخدم الأغراض الذرائعية النفعية.⁽¹⁾

تعيش القارة الإفريقية معاناة من النزاعات والصراعات الداخلية، تنشب إما بين جماعات عرقية أو قبلية، أو بين إقليمين أو أكثر داخل الدولة، تحدث غالبا إما بسبب المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة، أو بسبب المطالبة بالانفصال عن الدولة، إضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى؛ ينجم عن هذه النزاعات عدم استقرار سياسي قد يصل وضعه إلى انهيار الدولة ككل⁽²⁾. وقد قام الباحثون على ضوء مجموعة من المعايير بوضع عدد من التصنيفات للنزاعات الداخلية أفرزت أنماطا متعددة لها؛ وكمثال على ذلك، يصنف "عبد الله بوجرا" النزاعات الداخلية إلى نمطين، نزاعات داخلية تكون الحكومة طرفا فيها، ونزاعات داخلية يستبعد تدخل الحكومة كطرف فيها؛ بينما يصنفها "ديفيد كارمنت" إلى نزاعات إثنية تحدث ما بين فئات إثنية متنوعة داخل الدولة، ونزاعات غير إثنية؛ في حين يقسمها "فلهيلم أوبرت" إلى نزاعات ترتبط بالمصالح والأهداف، ونزاعات ترتبط بالقيم، وهو ما يوضح لنا صعوبة تحديد تصنيف شامل لأنواع النزاعات الداخلية نظرا لاختلافها من دولة لأخرى، وكذا بسبب أبعادها الإقليمية ودوليا⁽³⁾. إلا أنه، وفي ضوء ما استندنا واطلعنا عليه من كتب ومراجع، رجحنا وجود ثلاثة تصنيفات للنزاعات الداخلية في القارة الإفريقية:

- **النزاعات الوطنية:** هي نزاعات تكون بين نخب وطنية تستهدف السيطرة على سلطة الدولة المركزية، تخمد حين تتوصل الأطراف المتنازعة من النخب إلى اتفاق بغرض اقتسام السلطة السياسية، دون أن تكون لحقوق المواطنة الأساسية والتنمية أو الاقتصادية أي أثر في بنودها، وفي مثل هذا النوع من الإتفاقيات التي يتم التوصل إليها يكون من السهل إبرامها ومن السهل النكوص عنها.
- **النزاعات الإثنية والعرقية:** هي تلك النزاعات التي تحدث في إقليم معين داخل القطر الواحد، تنشب عادة جراء ضعف السلطة المركزية، تغذيها مطالب فئوية، وتحدث العديد منها في البلدان شاسعة المساحة، مثلما هو الأمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتشاد والسودان.
- **النزاعات المحلية:** هي نزاعات تنشب حول تقاسم الثروات الطبيعية النادرة أو المتميزة، تنشأ هذه النزاعات جراء تنافس فرقاء داخل الدولة من أجل الاستحواذ أو الهيمنة على الثروات الطبيعية، أو

(1) نفس المرجع، ص 118

(2) سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة "الدور والاستجابة"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2010، ص 40

(3) نفس المرجع، ص 41

على المساحات الخصبة ومصادر المياه، تحدث إما نتيجة تردي الوضع البيئي، أو جراء حرمان فئة أو فئات دون أخرى من حق استخدام هذه الثروات، وتتجلى أمثلتها في النزاعات التي تعيشها منطقة حزام السافانا.

المطلب الثاني: أشكال النزاعات في القارة الإفريقية.

تنقسم نزاعات القارة الإفريقية إلى شكلين، نزاعات بين الدول، ونزاعات داخلية، يتضمن كل منهما شقين من النزاعات:

الفرع الأول: النزاعات بين الدول.

تنشأ مثل هذه النزاعات بين دولتين أو أكثر بسبب اختلاف أهدافها وتشابك مصالحها، ويمكن أن نميز بين نوعين من هذه النزاعات في القارة الإفريقية.

أولاً/ النزاعات المتعلقة بتصفية الإستعمار (حروب التحرير الوطنية): ظهر هذا الشكل من النزاعات في ظل التغيرات التي عرفت الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية وتغيير موازن القوى في العلاقات الدولية، وما لازمه من تحولات كبرى في النظام الدولي بظهور قوى دولية جديدة غير استعمارية كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي والصين، أفرزت ديناميكية مستحدثة مست حق الشعوب في التحرر وتقرير المصير، وظهور حركات التحرر خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي⁽¹⁾. ما يميز هذا النوع من النزاعات أن حلها ينحصر في ركنين أساسيين، إما الاستقلال التام أو الحكم الذاتي؛ وقد اختلفت وسائل وطرق تسويتها، فمنها من لم تتعدى أسابيع من الاحتجاجات لحلها، بينما هناك من تطلبت فترة زمنية طويلة للوصول إلى حل وتسوية لها، ترتب عنها في بعض الحالات نشوب نزاعات أخرى حول السلطة أو الحدود⁽²⁾. وقد ساهمت النزاعات المرتبطة بحركات التحرر في تنامي الإحساس بالانتماء الوطني، والقضاء على فجوة الفراغات الأمنية المجتمعية، وتعزيز العلاقات بين المواطنين.

سعت حركات التحرر الإفريقية إلى الحصول على استقلالها، تحررت على إثرها جل شعوب القارة من الاستعمار باستثناء الصحراء الغربية، وبقاء أراض تحت سيطرة المستعمر مثل جزيرة مايوت

1) Amadou Toumane Toure, "Mastering African conflicts, in: **Comprehending and Mastering African Conflicts**, Adebayo Adedji, London, Zed books, 1999, p 13.

2) Chaliand Gerard, **Territoires Guérillas**, Paris, Edition complexe, 1988, p 163.

القمرية التي ما زالت تحتلها فرنسا⁽¹⁾. وقد اتخذت حروب التحرير الإفريقية صورتين، أولها تمثلت في حروب التحرير ضد المحتل، وثانيها تجسدت في انقسام حركات التحرير كما حصل بين فصائل حركات التحرير الإريتريّة في مرحلتها السبعينات والثمانينات، والافتتال بين جبهتي الفريليمو والدينامو في الموزمبيق، والحرب الأهلية بين الجبهة الشعبية وحركة اليونيتا في أنجولا⁽²⁾.

ثانيا/ النزاعات الحدودية: تنشأ النزاعات الحدودية غالبا بين دولتين تتجاوران جغرافيا أو تتقابلان بحريا، بسبب وجود إشكال بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشتركة في ضوء السند أو الصك القانوني الذي تم بموجبه تعيين هذا الخط، والذي يمكن أن يكون اتفاقا دوليا، أو قرارا صادرا عن منظمة أو هيئة تحكيم دولية، أو حكما قضائيا دوليا⁽³⁾؛ وقد يكون السبب مرتبطا بوجود رغبة في التوسع، أو بسبب ظهور موارد معدنية أو طاقوية⁽⁴⁾. وتتصف هذه النزاعات بتوافر ثلاثة عناصر، أطرافها هي دول، وموضوعها إقليم أو حدود، وأن يكون هناك تطابق بين موضوع ومادة الخلاف⁽⁵⁾. والمعلوم أن الوحدات السياسية في إفريقيا لم تعرف قبل الحقبة الإستعمارية حدودا توضح المجال المخصص لسلطة الدولة، فكانت الحدود المنافية للواقع الحقيقي للقارة التي أوجدها الإستعمار إحدى الأسباب الأولية التي أدت إلى حدوث النزاعات في إفريقيا⁽⁶⁾.

عانت القارة الإفريقية من عديد النزاعات الحدودية بين عدد من دولها، وقد كان لانتهااء الحرب الباردة أثارا سلبية أفرزت مأزقا أمنيا في شكل بروز أو تجدد العديد من النزاعات الحدودية في القارة، وفق متغيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي التي برزت في تحليل الفوضى الأمنية القائمة في إفريقيا كما تنتظر إليها المدرسة الواقعية الجديدة، وهو نمط يتفق مع منظور الأمن المجتمعي الذي طرح مع مركب الأمن الداخلي والإقليمي حول فكرة التهديدات الأمنية التي تنجر حولها مشكل التخومية، وأنها لا تبقى حبيسة حدودها السيادية الوطنية، بل تتدفق إلى الخارج عند مستوى معين من القلق القومي من حيث التصعيد والكثافة الأمنية، وينسحب نفس منطق التحليل على متغير الاختراق المطروح من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي، حيث تعتبر المدرسة النقدية للأمن أن التوسع الجيوبولتيكي للقوى

1) Antoine Denis N'Dimina Mougala, Les conflits africains au 20ème siècle "Essai de typologie", **Guerres mondiales et conflits contemporains**, n° 225, 1/ 2007, p-p 121- 131.

2) السيد علي أحمد فليفل، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية، في: مصر وإفريقيا "الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 171

3) نادية عبد الفتاح عشاوي، مرجع سابق، ص 18

4) عمر سعد الله، **الحدود الدولية "النظرية والتطبيق"**، الجزائر، دار هومة، 2007، ص 180

5) محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 251.

6) نفس المرجع، ص 250.

العظمى ساهم في اختراق مركب الأمن الإقليمي للمنطقة الإفريقية التي أصبحت تشكل بعدا إستراتيجيا لمتغيرات الأمن القومي للدول الكبرى، بسبب المقدرات والأهمية الحيوية لمجالها الجيوسياسي، أرغم عديد الوحدات الإقليمية الإفريقية على الاستعانة بالقوى العظمى، جراء فشل المنظمة الإفريقية في الصمود والاستمرار في المعادلة الإستراتيجية الإقليمية بالنسبة للوضع الإستراتيجي التي تحول فيه الصراع نحو إفريقيا⁽¹⁾، وعودة تكالب القوى الاستعمارية على القارة، وبروز قيادات جديدة على الساحة الإفريقية بتوجهات غربية، أفرز كل ذلك تجدد في المطالبات الإقليمية بين الدول فيما يخص مسألة الحدود؛ إذ تعتبر النزاعات الحدودية من أبرز التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، علما أن أغلبها كامن ولم يثر⁽²⁾. وهي الفكرة الرئيسية التي يبنى عليها مضمون إستراتيجية الأمن القومي للدول، حيث يمكننا تحديد ثلاث أشكال للنزاع الحدودي، هي:

1/ النزاع الإقليمي (Territorial Dispute): يحدث بسبب منطقة ما عند قيام دولة بمحاولة انتزاع منطقة من جارتها، نظرا لما تحمله هذه المنطقة من ميزة تستقطب الدولة التي تبدأ بإثارة النزاع.

2/ النزاع الذي ينصرف إلى موقع الحدود السياسية (Positional Dispute): ويحدث هذا بسبب الغموض الذي يحيط بتحديد كالمغموض في نص الاتفاق، أو تعيينها (في الواقع العملي)، وفي معظم الأوقات يضم جدالا فيما يخص تحديد ووصف الحدود السياسية.

3/ النزاع حول استغلال الثروات الاقتصادية: مثل نهر أو منجم أو حقل نفط، ويسعى ذلك إلى تنظيم وتحديد عملية الإنتفاع بموارد خاصة، وهذا ما يطلق عليه بالنزاع حول الموارد⁽³⁾.

إن حدوث نزاعات لها علاقة بالحدود يرجع إلى أسباب معينة تختلف من حالة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى، وذلك باختلاف الظروف والأوضاع التاريخية أو الطبيعية أو الاقتصادية التي تزامنت مع عملية إنشاء الحدود، إضافة إلى اختلاف طبيعة الحدود ذاتها، كأن تكون حدودا برية أو حدودا بحرية⁽⁴⁾. وهناك تباين في الآراء حول هذه القضية، إذ هناك فئة ترفض مبدأ قدسية الحدود الموروثة بحجة أن تقسيمها لم يراعي الواقع والاختلافات العرقية والاثنية والثقافية، بينما الفئة الثانية تقبلت الوضع القائم على مبدأ احترام الحدود التي تركها المحتل، خشية من أن تغييرها قد يدخل القارة في

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة "مناقشة النماذج النظرية"، مرجع سابق، ص، ص 139، 140.

(2) نادية عبد الفتاح عشاوي، مرجع سابق، ص 11.

(3) نفس المرجع، ص، ص، 18، 19.

(4) نفس المرجع، ص 19.

نزاعات حادة لا حل لها⁽¹⁾، حيث تم إقرار مبدأ قدسية الحدود ضمن ميثاقى المنظمة الإفريقية. وقد نشبت رغم ذلك عديد النزاعات الحدودية، كالنزاع الصومالي الكيني، والنزاع الليبي التشادي، والنزاع الإثيوبي الصومالي، والنزاع الإثيوبي الإريتري الذي يعد آخر نزاع حدودي عرفته القارة الإفريقية⁽²⁾.

الفرع الثاني: النزاعات داخل الدول.

يمكن تصنيف النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية إلى صنفين:

أولاً/ الحروب الأهلية: تشكل الحروب الأهلية أخطر الظواهر النزاعية التي عرفتها القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، جراء ما نتج عنها من مقتل مئات الآلاف من البشر وتشريد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين، وما انجر عنها من انهيار في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعديد الدول، وما ترتب عن ذلك من تدخلات قوى خارج قارية، ساهم كل ذلك في تدهور أوضاع القارة الإفريقية وتخلفها في شتى الميادين، مست إفرزاتها كل نواحي الحياة في القارة التي أضحت بالرغم من مواردها وامكانياتها من أفقر قارات العالم وأكثرها تعرضاً للاضطرابات⁽³⁾.

تتميز ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا بكونها عملية متشابكة، نظراً لترابط خلفياتها وتداعياتها، أو فيما يتعلق بإفرزاتها وانعكاساتها⁽⁴⁾، تنحصر المتغيرات المسببة لها ضمن فئتين، تتعلق الأولى بالمتغيرات الداخلية، متمثلة في التعددية الإثنية للمجتمعات الإفريقية، والأسباب الاقتصادية والسياسية، بينما ترتبط الثانية بالبيئة الخارجية المرتبطة بدور القوى الدولية والإقليمية في إشعال نيرانها⁽⁵⁾.

ما هو معلوم أن الحروب الأهلية تحدث داخل المجتمع أو الجماعة الواحدة، تنشأ غالباً بغية الإبقاء على هوية إثنية أو سياسية منفصلة، أو تغيير الحكومة. ولا يمكن حصر ظاهرة قياس الحرب الأهلية في صفة النزاعات فقط، بل يمكن أن تتشكل حول صفة النزاع وأسبابه وطبيعته أطرافه، فقد تتضمن صفة النزاع شكل العمليات العسكرية (تقليدية أو حرب عصابات)؛ أما من ناحية طبيعة الأطراف المتنازعة فقد تنحصر في الكتل السياسية أو الطبقات الاجتماعية أو العنصرية أو التمايزات

1) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد الأول، أكتوبر 2004.

2) Zartman William, **La résolution des conflits en Afrique**, Paris, Edition l'Harmattan, 1989, p 23

3) إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 277

4) أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002، ص 25

5) نفس المرجع، ص 18

الدينية؛ وأما من ناحية أسبابها فقد تنحصر في الميول إلى تدمير الأنظمة السياسية التابعة لدولة قائمة، أو استحداث دولة حديثة من خلال الانفصال⁽¹⁾؛ كما تجيز لنا التصنيفات إمكانية التفرقة بين الحروب الأهلية وبين الاضطرابات الداخلية التي تعبر عن انتفاضات مقيدة في مكان معين ومدة زمنية منحصرة؛ كما أن الحروب الأهلية تتصف بأنها لا تحدث نزاعاً بين دول، بل تمثل نزاعاً داخلياً تتصدى فيه الحكومة لجماعة أو عدة جماعات⁽²⁾. وما يمكن أن نشير إليه أن ظاهرة الحروب الأهلية قد مست دول قديمة (إثيوبيا وليبيريا)، ودول حديثة (الصومال وأنجولا)، انتشرت في أنحاء القارة دون مراعاة التفرقة بين دول فرنكوفونية (رواندا، بورندي، التشاد)، وأخرى أنجلوفونية (نيجيريا، أوغندا)، ولوزيفونية (أنجولا، الموزمبيق، غينيا بيساو)، وأخرى عربية (السودان والصومال)؛ كما أنها لم ترتبط بحيز معين أو إقليم. ويتضح جلياً أن هذه الظاهرة تعدت الحدود الأيديولوجية، فقد انفجرت في دول ذات توجه اشتراكي (إثيوبيا، الصومال، أنجولا)، وأخرى ذات توجه رأسمالي (ليبيريا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا)؛ كما أنها لم تنحصر في فترة الحرب الباردة، وإنما شملت أوضاع ما بعد مرحلة الحرب الباردة (رواندا، بورندي، ليبيريا، الصومال، سيراليون، غينيا بيساو)، بلغت أشدها تلك التي عرفت حملات إبادة وجرائم بشرية مروعة (رواندا)، وبلغت نتائجها في بعض الأحيان حد انهيار دول (الصومال، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون). وتميزت فترة الخمسينات والستينيات بطابع الحروب الانفصالية (السودان، الكونغو الديمقراطية، نيجيريا)، ذلك أنه بعد فترة الإستقلال وقعت أزمة في الاندماج الوطني، ما أفسح للقوى الخارج قارية المجال للتدخل في هذه الحروب بصفة حتمية. أما في فترة السبعينيات والثمانينات فقد تغيرت مجرياتها نحو ظاهرة الصراع على السلطة السياسية، اتضحت في العديد منها أغراض تدخل الأطراف الدولية في الأبعاد الأيديولوجية. أما فترة التسعينيات فقد تميزت بظاهرة الحروب الأهلية بما ترتب عنها من انهيار للدول بسبب التكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي والتدخلات الإقليمية واستعمال مجموعات المرتزقة (شركات الأمن)⁽³⁾. وهناك نزاعات وحروب داخلية امتدت من مرحلة الحرب الباردة إلى ما بعدها (السودان، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية)، وحروب أخرى نشبت في فترة ما بعد الحرب الباردة (الصومال، ليبيريا، سيراليون)⁽⁴⁾.

(1) شارل زوغيب، الحرب الأهلية، تر: أحمد برو، بيروت، منشورات عويدات، 1989، ص-ص 28-30.

(2) نفس المرجع، ص 30

(3) إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 278

(4) نفس المرجع، ص 279

اعتمادا على متغيرين أساسيين، هما الإثنية والانفصالية، يتضح لنا وجود أربعة أشكال من الحروب الأهلية في القارة الأفريقية:

1/ حروب أهلية إثنية انفصالية: وهي الحروب الأهلية التي تتميز بالاستقطاب الإثني الحاد في المجتمع وانفصال الفئات السكانية على أسس إثنية، تتصف هذه الحروب بغلبة النزعة الانفصالية من خلال المسعى الأساسي لجماعات المعارضة في الانفصال عن الدولة الأم وإقامة كيان حديث؛ إذ من الممكن إدراج ثلاثة حروب أهلية إفريقية في هذا النوع، الحرب الأهلية النيجيرية (محاولة انفصال إقليم بيافرا)، ومحاولة انفصال شمال الصومال (في إطار ما يعرف بجمهورية أرض الصومال)، والحرب الأهلية في السودان ما بين الشمال والجنوب. تنتج هذه الفئة من الحروب الأهلية من تفاعل لعدد العوامل والمعطيات التاريخية والثقافية، حفزتها العولمة العابرة للحدود بأدوات وأطر ناعمة تخرق وحدة النموذج السوسيولوجي والهوياتي الوطني، وهي تتصادم بنوعين من الهوية الدخيلة على المجتمع، ولواء الهوية القطرية الضيقة والهوية للدولة، ولكل من الهويتين نخبها السياسية والثقافية المدافعة عنها والداعمة لها، وهنا تتحدد خطورة الولاء لغير الأمة الواحدة والدولة الوطنية ومؤسساتها الرسمية بسبب التأثير الإثني والعرقى، حيث يعتبر الترميز عنصرا فاعلا على صعيد التعبئة ودعم المطالب الإثنية ومدى تماسكها، يلعب دورا حيويا فيما يتصل بطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها، حيث أن ازدياد الحجم العددي للجماعة سيزداد معه حدة التفكير نحو الانفصال، باستغلال ضعف النظام السياسي وفساده وضعف هيكله المؤسساتية، ما يدفع باتجاه المطالبة باتباع مبدأ الأغلبية على الصعيد السياسي والتوزيع التناسبي لموارد البلاد على الصعيد الإقتصادي، حيث يضفي عليها طابعا معنويا وأخلاقيا يؤدي إلى التفاف أبناء الجماعة خلفها، مثل ما حدث في جنوب السودان⁽¹⁾.

2/ حروب أهلية إثنية غير انفصالية: هي الحروب الأهلية التي تنشب على أسس إثنية ولكنها لا تتطوي على مطالب انفصالية من جانب أي من الأطراف، ويكون السبب الرئيسي من هذه الحروب هو الصراع على السلطة أو نتيجة إحباط تراكمي، وهو الصنف الذي تدرج فيه أغلب الحروب الأهلية الإفريقية.

(1) محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 79.

3/ **حروب أهلية إنفصالية غير إثنية:** هي الحروب الأهلية التي يكون الهدف منها متمثلاً في الانفصال عن الدولة من دون أن تكون مرتكزة على أسس إثنية، وربما يقف وراء هذه الحروب فصيل منشق عن القوات المسلحة للدولة المعنية (محاولة انفصال إقليم كاتانجا-شبابا عن الزائير).

4/ **حروب أهلية غير إثنية وغير إنفصالية:** وهي الحروب الأهلية التي تتسم بالسيولة من الناحية السوسيو-إثنية، حيث تغطي الضبابية وفقدان الرؤية السوسولوجية حول خريطة التحالفات الإثنية من أجل نمط معيشي ضمن أمن مجتمعي مستقر وواضح، ويكون أساس عمليات التعبئة والحشد وبناء التحالفات في هذه الحروب هو الإعتبارات السياسية؛ وتقع هذه النوعية من الحروب الأهلية في الدول التي تتسم بتعددية ملحوظة في الجماعات القومية أو القبلية أو الدينية، بحيث لا تستطيع كل جماعة إثنية أن تمثل فصيلاً مستقلاً في الحرب الأهلية، وربما كان من الممكن إدراج الحرب الأهلية في كل من الموزمبيق والكونغو (الزائير) وسيراليون فيها. هذا النمط من الحروب الأهلية هو نوع من مخرجات الفشل السياسي والاقتصادي، وفقدان الانتماء الهوياتي الذي ينجر عنه الدعوة لإصلاحات قانونية في خضم حراك بنيوي.

ثانياً/ الانقلابات: تعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني أهم دوافع اللجوء إلى الانقلابات العسكرية وما يتبعها من عنف سياسي، إذ عرفت أغلب الدول الإفريقية حدوث انقلابات أو اضطرابات جراء محاولات للإطاحة بنظم الحكم القائمة، لاسيما في منطقتي جنوب الصحراء والساحل الإفريقي⁽¹⁾، إذ تعد هذه الظاهرة إفرازاً لمجموعة من النواقص الباطنية في بنية الهيكل السياسي الاجتماعي لدى الدول الإفريقية تتضح عند حدوث انقلابات، ويعد بمثابة إثبات للدول المعنية على أنها فشلت في النهوض بالأعباء الوظيفية والمادية والمعنوية التي تحملتها منذ الاستقلال⁽²⁾، فقد عرفت القارة الإفريقية حدوث قرابة 186 حالة انقلاب عسكري ما بين سنتي 1995 و2001⁽³⁾. وباستثناء حالات قد يتدخل الجيش إجبارياً ليضع بصمته السياسية في الحكومة الراغب فيها بدون اشتراكه في الحكم بطريقة مباشرة، فإن جل عمليات الانقلاب تكون بتدخل الجيش للتحكم في زمام السلطة، بذريعة عجز المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في أداء وظائفها وسوء استغلال قواعد اللعبة الديمقراطية⁽⁴⁾، فقد

(1) خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، 2001، ص 71

(2) عبد الحميد على عبد الحميد شتا، الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 13، 2003، ص 49

(3) إفريقيا: تاريخ حافل بالانقلابات، موقع الجزيرة، www.aljazeera.net

(4) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 1، ط 3، 1990، ص، ص 372، 373

سادت فترة ما بعد الإستقلال نمطا غير متوازن في العلاقات المدنية-العسكرية اتسم بعدم اليقين وغياب الثقة بين الرؤساء المدنيين والعسكريين في الدولة الإفريقية، إذ عرفت الجيوش الإفريقية مع بداية فترة الإستقلال تغييرات فارقة في مسارها، كانت في محطاتها الأولى مجرد قوات محدودة تسهم في مهام حفظ الأمن الداخلي، بيد أن تطورها وبروز قادة عسكريين جدد وتضاعف حجمها وقدراتها في مقابل ضآلة مهامها القتالية، قد حفز هذه الجيوش على التغافل عن مهامها الدفاعية وانشغالها بالشأن السياسي⁽¹⁾، حيث عمد بعض القادة الأفارقة في فترة ما بعد الإستقلال إلى توظيف الجيوش الوطنية واقحامها في الوظائف السياسية الحيوية من أجل مواجهة وقمع المعارضة السياسية، وتولي مهام حشد التأييد السياسي للنظام الحاكم، ما نجم عنه نشوء موجة من الانقلابات العسكرية في مرحلة الستينات، فقد عرفت إفريقيا ما بين 1966 و1976 أزيد من مئة انقلاب عسكري، إضافة الى عدة محاولات إنقلابية فاشلة، ما أدى إلى طغيان مظاهر نظم الحكم العسكري على نصف دول القارة مع نهاية السبعينيات، كما أن معظمها خضعت للحكم والسيطرة العسكرية منذ بداية استقلالها، وهو ما ترتب عنه ضعف السلطة المدنية نتيجة فقدان المؤسسات والهياكل القوية، حيث يصبح جهازها الإداري غير قادر على التحكم في المؤسسة العسكرية، مما يؤدي إلى بروز النمط الإنقلابي في العلاقات المدنية العسكرية. كما أن ميراث الانقلابات العسكرية وتسييس الجيوش في فترة ما بعد الاستقلال قد ساهم في وضع بذور ثقافة عامة يؤمن فيها ضباط الجيش بأن تدخلهم في الحياة السياسية يمثل عملا مشروعاً ووطنياً⁽²⁾، ثقافة جعلت من الجيوش أحد التحديات الهامة التي تتصدى لعملية التحول الديمقراطي في القارة⁽³⁾؛ أمر يدعو للتفكير في تأصيل ووضع أسس قاعدية للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب المدنية، وهي العلاقة التي يجب أن تحدد أدوار كل منهما، في سبيل تقريب وتصويب الوظائف والأدوار الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية في تقديم الإسهامات الفعلية من أجل ترسيخ الممارسة الديمقراطية الصحيحة التي تؤسس لنظام سياسي سليم، ومشروعية حقيقية تعزز الحكم الراشد⁽⁴⁾.

1) حمدي عبد الرحمان، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015، ص، ص 60، 59

2) نفس المرجع، ص، ص 62، 63

3) نفس المرجع، ص 65

4) الفاتح الحسن المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رومندا، بورندي، الصومال نماذج)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014، ص 171.

تشير الوقائع في إفريقيا أن جل الانقلابات العسكرية لم تكن عنيفة مقارنة بظاهرة الحروب الأهلية والصراعات الطويلة الأمد، وهو ما عبرت عنه "روث فيرست" بالقول أنه "إذا أردت القيام بانقلاب عسكري، فما عليك إلا أن تحصل على مفاتيح مستودع الأسلحة وتتجه خارج الثكنات للسيطرة على محطة الإذاعة ومكتب البريد والمطار، ثم إلقاء القبض على شخص الرئيس، عندئذ تدين لك الدولة كلها". ويشير الواقع أيضا أن المتغير الأيديولوجي يمكنه أن يفسر العديد من انقلابات فترة الحرب الباردة؛ كما أن التفاوت الطبقي وانعدام المساواة السياسية والإنسانية كانت دوما دوافع وراء خلق حلقة حاضنة للنشاطات الانقلابية؛ في حين كان عجز السلطات في إعداد برامج تحفيزية وتنموية لأفراد الجيش سببا في تمردهم للإطاحة بالرؤساء السياسيين⁽¹⁾، إذ حملت معظم النظم الإفريقية سمات النظم الانقلابية أو الواقعة تحت التهديد الدائم بحدوث انقلاب، حتى أن العديد من الانقلابات في إفريقيا جرت دون تدخل للجيش⁽²⁾، نشأت جراءها أنظمة أكثر اضطهادا للأقليات العرقية والممارسات الحزبية، تنامت في ضوئها الأوضاع المتدهورة والنزاعات الداخلية، على الرغم من تبني منظمة الوحدة الإفريقية أثناء انعقاد مؤتمرها في الجزائر في جويلية 1999 لقرار بعدم الاعتراف بالأنظمة الانقلابية، وتضمن ميثاق تأسيس الاتحاد الإفريقي صراحة رفض أي تغيير إكراهي للحكم، وعدم الاعتراف بالتغييرات غير الدستورية، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث انقلابات جديدة في القارة، كما حصل في موريتانيا سنة 2005، ومالي في 2012، ومصر في 2013، والسودان في 2019، رغم أن الميثاق يقتضي تجميد عضوية نظام الحكم الانقلابي إلى حين إقرار التسوية الدستورية لهذه الوضعية⁽³⁾.

المطلب الثالث: أزمات ما بعد الإستقلال في إفريقيا.

تصدت عملية بناء الدولة الإفريقية ما بعد الإستقلال عدة أزمات سياسية وأمنية حالت دون تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية، سببه اعتلاء نظم سلطوية للحكم وتحكمها في السلطة والثروة؛ إذ يجدر قبل التطرق إلى تحليل الموضوع، الإشارة إلى خلاصتين أساسيتين لأوضاع حقبة الإحتلال، أولها أن المجتمعات الإفريقية لم تعرف تطورات وتغييرات تذكر، وثانيها أن التغييرات التي عرفت هذه

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سلسلة كتب دراسية، 2002، ص 67.

(2) Pierre Franklin Tavares, Pourquoi tous ces coups d'Etats en Afrique ?, **le Monde Diplomatique**, janvier 2004, p,p 16,17

(3) مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013/2014، ص 251

المجتمعات خلال هذه الفترة كان لها مسارات تتماشى على جميع المستويات مع مصلحة المستعمر؛ وقد كانت أغلب تصورات دول ما بعد الإستقلال مؤسسة وفق نمط غربي في تسيير هياكلها السياسية وقطاعاتها الإقتصادية والإجتماعية، عبر أجهزة حكم ودساتير مستنسخة من نماذج غربية⁽¹⁾، ما أثار جدلا حول قضية الهوية القومية للدول الإفريقية، حيث أضحت أكثر تشابكا على أساس أي من الهويات الثلاث التي يعتمد عليها لإنشاء الدولة، هل بنمط الأمة الإثنية ذات التاريخ المجيد التي أحاطت بها التجربة الإستعمارية؟ أو الأمة الإقليمية التي خلفها الإستعمار؟ أم الأمة الإفريقية الجامعة التي شكلها إفريقيو الدياسبورا؟

كان لكل عنصر من هذه العناصر مؤيدوها، فالإتجاه المدافع عن هوية الأمة الإثنية طالب بإنشاء دولة تتنوع فيها القوميات في إطار فيدرالية تشمل أمما إثنية، أما اتجاه الأمة الإفريقية الجامعة فنادى إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية التي أثارت اهتمام الشعوب الإفريقية ما بين سنتي 1945 و1960. ونظرا لاختلاف الأهداف الإستعمارية مع أهداف الطبقة البرجوازية الصغيرة الإفريقية التي قادت النضال الوطني، فقد اتجهت دول الإستعمار إلى منح الإستقلال للأقاليم المحتلة مع دوام التحكم في اقتصاداتها، وهو ما اندمج مع تصورات الطبقة البرجوازية الصغيرة للأمة الإقليمية، تلاشت على إثره فكرة إنشاء الدولة الإفريقية الجامعة بسبب النزعة الإنتهازية لكل من الإمبريالية والبرجوازية الصغيرة الإفريقية، تم على أساسه ميلاد دول إفريقية لها علاقة ترابطية بهوية إقليمية ظهرت إثر التقسيم الإستعماري غير المرتبط بالهوية الإثنية، وباتت القضية المحورية في السياسة الإفريقية تتمثل في مشكلة الإدماج الوطني.

خلال هذه المرحلة، عرفت الدول الإفريقية حالة عدم التكامل الإقليمي التي تبرز في أحد الحالتين، أو قد تكون الإثنتين معا، يتجسد الوضع الأول في وجود إقليم أو أكثر لا تتمكن الدولة وهيكلها المركزية ممارسة أنشطتها السلطوية عليه، إضافة إلى الظروف الجيوسياسية لهذا الإقليم التي تجعله في حالة عدم خضوع للسلطة المركزية؛ أما الوضع الثاني فيتمثل في وجود كيانات إثنية وقبلية ودينية ولغوية متنوعة تحت إطار الدولة الواحدة، ما يترتب عليه وجود اختلافات في الروابط الإجتماعية بين عدة فئات، إضافة إلى أن كل من هذه الكيانات تسعى لتجسيد مطالبها على الأنظمة السياسية؛ كما أن تموقع هذه الفئات في مناطق جغرافية معينة قد يعتبر دافعا لتفاقم حدة هذه

(1) جمال محمد السيد ضلع، قضايا الدولة في إفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 25، جامعة القاهرة، 2003، ص48

الإنقسامات التي يمكن أن ينجم عنها بروز قضايا انفصالية، وهو العامل الذي يدفع إلى تهديد هيكل الدولة بالإنهيار⁽¹⁾. وتبرز خلال كل ذلك إشكاليتين أساسيتين في عملية بناء الدولة الإفريقية عقب الإستقلال، والتي نجم عنها أزمات ساهمت في إثارة النزاعات والحروب الأهلية.

أولاً/ مشكلة الهوية وإشكالية الاندماج الوطني: تقاديا لتداخلهما المفاهيمي، وجب أولاً إبراز الفرق بين مفهومى الاندماج الوطنى (national integration) والاندماج السياسى (political integration)، فالأول يفيد بوجود ارتباطات أفقية ما بين مكونات المجتمع طبقاً لركائز المواطنة والشاركة فى الوطن، وتحدث الأزمة بسبب عدم قبول الإثنيات أو مختلف العرقيات والفصائل التعامل مع بعضها البعض؛ أما الثانى فنقصد به هرم الترابط بين القائد والمجتمع بجميع أطيافه، وهو متصل بمفهوم الشرعية، فأتناء الرفض المجتمعي للحاكم تخلق أزمة الشرعية، يتولد عنه إشكال فى الاندماج السياسى؛ فإشكالية الاندماج الوطنى⁽²⁾ هي التشرذ الثقافي والعجز عن التكامل الوطنى فى إطار واحد، يوجد حالة من التنافس بين الجماعات الإثنية على المكاسب السياسية والإقتصادية داخل الدولة الواحدة⁽³⁾، وهو ما يفسر فشل النظم السياسية الإفريقية فى التعامل مع الواقع التعددى للمجتمع، ما دفع إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطنى، تمخض عنه تصارع فى مجابهة الهوية العرقية للهوية الوطنية، وسعى جماعات للاستحواذ على مؤسسات المجتمع، مع التأكيد على أن الهياكل ذات الطابع العرقى تعد بمثابة تهديد لسلطة الدولة الوطنية⁽⁴⁾، ما خلق أزمات بين الهويات والثقافات التى تتصف بها المجتمعات المحلية⁽⁵⁾، وعجز النظم السياسية عن إدارة هذه الأزمة.

ثانياً/ أزمة الشرعية السياسية: تتجسد الشرعية السياسية فى توافر القبول العام للسلطة الحاكمة من خلال الاعتقاد السائد بالتزام النظام الحاكم بالمبادئ الديمقراطية، حيث أشار "ماكس فيبر" إلى "أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقية وجدارته بالحكم، وأنه دون الشرعية يصعب على أى نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة وفى المدى

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات فى النظم السياسية الإفريقية، مرجع سابق، ص 75

(2) بدر حسن الشافعي، اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار فى العالم العربى "مصر أنموذجاً"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز البحوث والدراسات، العدد 75، 2020، ص 21

(3) مصطفى علوى، أزمة قارة: دراسة فى العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولى فى القارة الإفريقية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1986، ص-ص 45-47

(4) حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية فى إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص 46

(5) أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية فى مجتمع متعدد، تر: حسنى زينة، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 56

البعيد، ومن ثم يبقى جوهر الشرعية متمثلاً في ضرورة رضا وقبول المحكومين، وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم". ويشير "روبرت دال" إلى وجود علاقة طردية بين الشرعية والاستقرار السياسي، فباكتساب النظام السياسي للشرعية يرفع درجة الاستقرار السياسي، وبافتقارها تخلق أزمات سياسية مختلفة يحتمل أن تؤدي إلى انهياره.

لازمت بلدان القارة الإفريقية أزمة الشرعية لمدة طويلة، بسبب عجزها في تحقيق المطالب الرئيسية لشعوبها، وانعدام الكفاءة في التسيير الإداري، إذ تبرز أحد أهم دوافع انهيار الأنظمة السلطوية في ضعف رصيدها من الرضا العام وسقوط شرعيتها. وقد تنوعت وسائل معالجة بلدان القارة لأزمة الشرعية وفق ثلاثة مسارات مختلفة، تراوحت ما بين الإنكار بوجود أزمة شرعية، أو عن طريق سياسة الإحتواء بحلول فشلت أغلبها، أدت في حالات عدة إلى إنهاء الحكم بتنظيم انتخابات رئاسية أو برلمانية، وأخرى انتهجت مسار التحول الديمقراطي لإحداث التغيير باتخاذ تعديلات سياسية ودستورية على نظام الحكم، بينما سلكت حالات أخرى مسار العنف لإسقاط النظام مثل الحالة الليبية، أو الاتجاه إلى إحداث تغيير عن طريق الانقلاب العسكري⁽¹⁾.

تظهر لنا طبيعة وأشكال النزاعات الإفريقية توافر أسباب وعوامل تراكمية عدة، مع تنامي حدة السلوك الطائفي والإثني المتطرف، وتزايد اختراق الأجندات الخارجية، تضافرت معها ما خلفه الإستعمار من انقسامات وفتن داخل وبين المجتمعات والكيانات الإفريقية، أثرت مجتمعة في عملية بناء الدولة، وأوجدت أزمات سياسية داخلية مستعصية، وأوضاعاً نزاعية تعدت حدود الكيان الواحد، فشلت الدول في حلها، ووقفت المنظمة القارية عاجزة في إيجاد مخرج أو حل لها.

المبحث الثاني: أسباب النزاعات في إفريقيا.

تؤكد جل النزاعات الحالية في إفريقيا أن التهديد الأمني لدولها أو مجتمعاتها دوافعه اقتصادية وبيئية واجتماعية أكثر من كونها عسكرية أو من خارج القارة؛ أمر تجسده إفريقيا التي احتلت مع بداية التسعينيات الصدارة بين القارات الأخرى من حيث عدد النزاعات والصراعات المسلحة والأزمات المعقدة، وهو ما يبرزه تقرير الأمين العام للمنظمة الأممية "كوفي عنان" الذي رفعه إلى مجلس الأمن سنة 1997، يشكو فيه الأوضاع الأمنية في القارة الإفريقية قائلاً: "لقد نشبت أكثر من

(1) سعيدة محمد عمر، إشكالية التحول الديمقراطي في إفريقيا: دراسة حالة جيبوتي، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2016، صص، 57-59.

30 حرباً في إفريقيا منذ عام 1980، وقعت أغلبها بين الدول، وفي العام 1996 وحده كانت 14 دولة من بين 52 تعاني من نزاع مسلح، أدت إلى هلاك أكثر من نصف عدد القتلى بسبب الحروب في العالم، وبلغ عدد اللاجئين والمشردين أكثر من ثمانية ملايين شخص، وعرقلت هذه النزاعات كل الجهود الإفريقية لضمان الإستقرار الدائم والرخاء والسلام لشعوب القارة...؛ إن منع هذه الحروب لم يعد مجرد هدف غايته حماية الدول أو الحلفاء، وإنما حماية الإنسانية جمعاء⁽¹⁾، داعياً إلى عدم إغفال النزاعات الحاصلة في إفريقيا وإهمال نتائجها، إذ تعد الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية من بين العوامل الدافعة إلى الزيادة في قابلية المجتمعات للوقوع في النزاع، وبروز التوترات الكامنة وتفاقمها، ووقوع عمليات اضطهاد لجماعات عرقية وسياسية، أو حدوث صدمات اقتصادية حادة، أو اختلالات في السلطة السياسية قد تؤدي إلى ضعفها وانهارها⁽²⁾.

أضحت الأزمات المعقدة سمة إفريقيا ما بعد الاستقلال، تزايدت فيها النزاعات الداخلية التي نجم عن عديدها تهديد وجودي لمجتمعات برمتها، بسبب ضعف وانهار تماسكها الاجتماعي والاقتصادي مثلما حدث في الصومال؛ نزاعات شغلت دول إفريقيا عن توجيه جهودها ومقدراتها للتنمية اقتصاداتها ومجتمعاتها، ما أدى إلى ضعف في بنائها التحتية، وخسائر بشرية ومالية هائلة، واستفحال الأمراض والأوبئة والفقر؛ أوضاع ساهمت بدورها في تهيئة بيئة داخلية وإقليمية ملائمة لنشوب النزاعات بسبب تزايد مظاهر الإحباط والكراهية، إضافة إلى إفرازات البيئة الخارجية في ضوء علاقات الجوار من جهة، وعلاقات الدول الإفريقية مع الدول الكبرى والقوى الاستعمارية وارتباطاتها السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى، ذلك أن لتدخلات الأطراف الخارجية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها الحيوية دور في إثارة هذه النزاعات، بدعم جماعة معارضة أو تقديم مساعدات للنظام من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية الاستراتيجية والتحكم فيها⁽³⁾، كما أن الحراك العولمي بشتى أبعاده أضحى تحدياً للدول الإفريقية التي تعاني أغلبها هشاشة وضعفاً في كل القطاعات والمستويات⁽⁴⁾.

(1) سفرين م. روجومامو، إدارة الصراع في إفريقيا: التشخيص والعلاج، في: العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، طابع أصيفا وآخرون (محرراً). القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية والتوثيق، 2003، ص 31

(2) نفس المرجع، ص 32.

(3) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، الصراعات في القارة الإفريقية: دراسة لحالة السودان، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط 1، 2018، ص 5

(4) مصطفى حجازي، الإنسان المهذور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط 1، 2005، ص 107

المطلب الأول: محفزات البيئة الداخلية للنزاعات الإفريقية.

تؤكد وتيرة النزاعات الداخلية في إفريقيا وتصاعدها نبوءات "جاكسون" فيما اصطلح عليها بـ "النزعة الإفريقية التشاؤمية" (Afro Pessimism)⁽¹⁾، حيث أن خصائص البيئة الداخلية للدول الإفريقية لها دور فعال في نشوب النزاعات، على اعتبار أنها بيئة ملائمة لترعرع وتفاقم النزاعات، تتركز فيها العوامل التاريخية والدوافع السياسية المتأتية من النشأة المشوهة للدولة الإفريقية الحديثة، وكذا طبيعة نظم الحكم التي ينجم عنها إثارة المعارضة الداخلية، ما يدفع بفئات من المجتمع إلى استخدام العنف المسلح، إضافة إلى توافر عاملين أساسيين يدخلان في تحديد ورسم السياسات، هما العامل الإثني وتأثيراته على النظام السياسي، إضافة إلى التخلف والفقر والسياسات الاقتصادية للنظم الحاكمة في إفريقيا. وفي هذا السياق سنركز في هذا المطلب على الأسباب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والبيئة الخاصة بالدول الإفريقية، التي كانت سببا في حدوث النزاعات.

الفرع الأول: الدوافع التاريخية.

ترك الاستعمار الأوربي لدى دول إفريقيا مشكلات سياسية واقتصادية وتعقيدات اجتماعية نجم عنها تخلفها عن ركب الحضارة والتقدم، تبرز في مقدمة هذه المشكلات مشكلة الحدود الموروثة.

برزت معضلة الحدود الإفريقية منذ الوهلة الأولى لاستقلال دول القارة، تجلت في النزاعات التي ثارت فيما بين معظم الدول الإفريقية، وتسببها كذلك في عديد النزاعات الداخلية والأهلية، وكانت تلك أولى القضايا التي عالجتها منظمة الوحدة الإفريقية التي أقرت بحتمية الأخذ بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري⁽²⁾، حيث يجزم الدارسون والخبراء السياسيون أن أغلب النزاعات والحروب التي عاشتها القارة الإفريقية ولا زالت تعاني منها هي حتمية لا يمكن تجنبها، نظرا لعدم ارتباط الحدود الجغرافية المصطنعة التي حددها المستعمر مع خصوصيات الشعوب الإفريقية، وصعوبة امتزاج ثقافتهم وحضاراتهم⁽³⁾.

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص 44

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية "انكسار دائم أم انحسار مؤقت"، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 91

(3) الزهرة تيغزة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السابع، 2017، ص-ص 28-9

طغى التعايش السلمي بين القبائل والمجتمعات الإفريقية قبل الحقبة الإستعمارية، كما أن معظم الاختلافات والتوترات بينها كانت تحصل تلقائياً وتنتهي بنهاية الأسباب⁽¹⁾؛ وعقب زوال حروب نابليون الأول، اتسعت الساحة لبلدان أوروبا الغربية والوسطى للاهتمام والتحرك وممارسة الأنشطة الإستعمارية، وانطلق عصر حديث حافل بالتسارع بين الدول الأوروبية للسيطرة على دول وأقاليم جديدة والاستيلاء على مناطق النفوذ، وقد كانت إفريقيا أولى المناطق استهدافاً وتنافساً بحكم قربها الجغرافي وشساعة مساحتها وطبيعة أراضيها ومواردها، ميزات ولدت تعارضاً محتدماً بين فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا، هداً من هذا الاحتدام ما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر برلين نهاية العام 1884⁽²⁾، الذي تم على إثره تقسيم إفريقيا بطرق استبدادية إلى كيانات مصطنعة في شكل ممالك ودول، وتم فيه تعيين مناطق النفوذ بين الدول الإستعمارية تراضياً، حيث أرسى المؤتمر قواعد للاستيلاء القانوني على الأراضي الإفريقية^(*) دون أي اعتبار لحقوق الشعوب الإفريقية أو احترام لأملاتها وتقاليدها ومقدساتها⁽³⁾، ذلك أن ما ورد في المؤتمر كان يخدم فقط مصالح المستعمرين الرامية للتوسع والانتشار في أرجاء القارة الإفريقية، مع التشديد على أن هذا التقسيم قد أغفل جانب التكامل والاندماج ما بين أغلب الجماعات التي كانت تربطهم روابط وصلات ثقافية أو اجتماعية، وخلق واقعا اجتماعيا وإثنيا متناقضاً، فقد ضمت الخرائط الإستعمارية داخل الدولة الواحدة فئات وجماعات لم يكن لها روابط وعلاقات متصلة سابقاً، فيما فصلت الحدود السياسية المصطنعة من بين جماعات عرقية واحدة، جعلتها في لحظة ما تابعة لكيانات سياسية متنوعة، فقد قامت مثلاً الإدارة

(1) نفس المرجع

(2) يحي بوغزيز، مرجع سابق، ص 29.

(*) نصت الاتفاقية عموماً على:

- بجب مراعاة الأمور التالية: لا تعلن أية دولة حمايتها على أية منطقة إلا بعد أن تطلع باقي الدول الأخرى على ذلك/ لا تقوم أية دولة بضم منطقة إلا إذا كان ذلك مؤيداً باحتلال فعلي لها/ أن تكون الملاحة والتجارة حرة في نهري الكونغو والنيجر، وما يجاورهما.

- توزع مناطق النفوذ في القارة الإفريقية على الشكل التالي:

منطقة النفوذ الفرنسي، وتشمل: بلدان شمال إفريقيا الغربي، وإفريقيا الغربية، والوسطى الإستوائية.

منطقة النفوذ الإنجليزي، وتشمل غامبيا، وسيراليون، وساحل الذهب، ونيجيريا في غرب إفريقيا، زيادة على جنوب إفريقيا، وشرقها، وشمالها الشرقي.

منطقة النفوذ الألماني، وتشمل: الكونغو، والكاميرون، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) في الغرب، وتنجانيقا في شرق القارة.

ولم يتم تحديد مناطق نفوذ كل من إسبانيا والبرتغال، لأنهما أخذتا حظهما في الحركة الإستعمارية القديمة، لا في إفريقيا فحسب، وإنما في أمريكا كذلك " أنظر: يحي بوغزيز، مرجع سابق، ص 30

(3) الزهرة تيغزة، مرجع سابق

الإستعمارية فف أوغندا بفصل قبيلة البوجدندا وإعلائها عن باقي الجماعات الإثنفة الأخرى، وتم تعمفم اسمها على كل الدولة، كما تمكنوا من الحصول على حكم ذاتف موسع⁽¹⁾.

1) مشكلة الحدود بفن الدول الإفريقية: تعرف الحدود على أنها "موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتفن وفنتهف عنده نفوذ وقوانين كل منهما، فهف الخطوط التف تحدد كفاء الدولة ومساحة إقلفمها البرف أو المائف ففث تباشرف سفاءتها وسلطانها"، فمسألة تخطفط الحدود أمر ففطلب معرفة طبوغرافية للأرض وتفاصيلها، والتشابه بفن السكان فف الجنس والدفن واللغة. وتختلف أنواع الحدود، فمنها ما فسافر نهرًا أو جبالا، أو ففتماءى عبر الصحارف، ومنها ما ففمتد مع خطوط العرض أو الطول، وهف ما ففطلق عليها بتسمية "الحدود الفلكفة"، التف تعد من أسوأ أنواع الحدود، فقد رسمت 30 بالمائة من حدود إفريقيا بخطوط مستقيمة متماشفة مع خطوط الطول والعرض، كما أن الأوروبيفن أثناء اجتماعاتهم لتفصفل مناطق النفوذ لم ففكن لهم متسع من الوقت للقفام بمسح طبوغرافي لإفريقيا، ما ففجعلنا نجزم أن مؤتمر برلفن كان بحق مؤتمر شؤم على إفريقيا، بسبب ما انجر عن اتفاقاته وقراراته من مشاكل وأزمات لا زالت تعاني منها إفريقيا⁽²⁾.

نشأت عفف الكفاءات السفسافة الحالية نتاجا لصفاف تاريخفة تركها المستعمر، فقد كانت معظم هفه الوحدات مجرد أقسام إءارففة فف وحدات كبرى تغيرت وتحولت إلى مرتبة الدولة، والدففل على ذلك فوافف نفس القبائل والعرفقات فف أكثر من دولة⁽³⁾، كما ساهم التخطفط العشوائف للحدود إلى فصل مناطق إثنفة وعرففة عن بعضها البعض، فترسفم الحدود بفن نفعفرفا والكامفرون مثلاً أءى إلى تجزئة 141 منطقة إثنفة، أما فف بوركفناfasو ففتم تقففت قرابة 31 جماعة عرففة، كل ذلك ساهم فف عملفة تشابك وتعفقف للجغراففا البشرية الإفرففة، ذلك أن الحدود الإفرففة فف مجملها هف حدود مفروضة لم تنشأ وفق التطور الطبفعف حسب مقتضفات التفاعل الإءتماعف والإقتصادف والسفسافف. فففضح من خلال الخريطة السفسافة لإفرففا أن رسم الحدود عشوائفا قد نجم عنه بروز وحدات سفسافة اصطناعفة فؤثر تعدد الأعراق والقبائل فف مجتمعها على سفاءتها ووجودها كدولة مستقلة. وفبرز القصف المتمعد للقوق الإستعمارففة فف ذلك أن هفه القوى كانت تعمء إلى جمع عفة وحدات ناشطة فف اتحادات كبرفة كطرفة تساعد السلطات الحاكمة فف مهامها، كاتحاد وسط إفريقيا، وإفرففا الغربفة، وإفرففا الإستوائفة

(1) الفافف الحسن المهفف، مرجع سابق، ص 137

(2) شوقف الجمف، عبء الله عبء الرزاق إبراهيم، **تارفخ إفريقيا الءفث والمعاصر**، الرفاف، ءار الزهراء، ط2، 2002، ص 338

(3) نفس المرجع، ص 339

الغربية؛ بينما تزايدت عمليات التقسيم قبيل وإبان بدء التخلي عن المستعمرات، وهو الأمر الذي يوضح تبعاته تصريح الرئيس نكروما حين قال "أن البلقنة السياسية التي فرضها الإستعمار قبل رحيله هي أول مظاهر الإستعمار الجديد"⁽¹⁾.

تتمايز استجابة و ردة فعل النخب والمجتمعات الإفريقية إزاء الحدود السياسية الموروثة ضمن اتجاهين، اتجاه يترجمه وعي البعض بالثقافة والمعطيات السياسية والتاريخية، ما دفعهم الى إرساء أسس بيئة إقليمية وإعطائها طابعا قوميا محليا، ما يعني إحداث قوميات إفريقية محلية متنوعة على شاكلة أنماط المفاهيم الغربية للقوميات؛ واتجاه آخر يكشف الرغبة الفطرية للإفريقيين في تحدي الحدود المصطنعة عن طريق تجاوزها وعدم إلزام أنفسهم بها⁽²⁾.

(2) السياسات الإستعمارية العامة المتحيزة في العديد من الدول الإفريقية: لم يكن للتقسيم التعسفي والجائر للقارة الأثر السلبي الوحيد للاستعمار الأوروبي، إذ لعبت السياسات الإستعمارية^(*) التي اتبعتها القوى الإستعمارية دورا في تعميق تناقضات المجتمعات الإفريقية، لا سيما منها التناقضات الإثنية، فقد دأبت السياسات الإستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة فرق تسد، أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها وإعطاءها نصيبا أكبر في الحكم والسلطة، مثلما حدث في فترة العقد التاسع عشر عندما قامت السلطات الألمانية بتعزيز ذلك في إفريقيا الوسطى، وتلى ذلك ممارسات بلجيكا استنادا للنظام الفئوي الإثني بين جماعات الهوتو وجماعات التوتسي في دولتي رواندا وبورندي، وإضفاء الطابع العنصري على الجماعات الإثنية على الرغم من تأكدهم من عدم وجود اختلاف في الأصول للجماعات الرواندية، حيث كان لفئة التوتسي الحظ والقبول بإتمام دراسات التعليم العالي، كما كان يجاز لهم استلام مناصب في السلطة من طرف الإدارات الإستعمارية بالرغم من ضآلة عددهم، ولم يتزعزع هذا النظام إلا عن طريق البعثات التبشيرية المسيحية التي فتحت المجال وأعطت الفرصة لتعليم الهوتو⁽³⁾؛ وقد ساهمت هذه الأوضاع والتمييزات

(1) محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدول في إفريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص-ص 52-57

(2) عبد القادر رزيق المخامي، مرجع سابق، ص 90

(*) المقصود بالسياسة الإستعمارية هي " سياسة إخضاع واستغلال تمارسها الدول القوية كتعبير عن نفوذها السياسي والاقتصادي اتجاه الدول الأخرى، وليس المقصود بها الإستعمار المباشر، لأن السياسة الإستعمارية تأخذ أشكالا متعددة ". للمزيد أنظر: هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2010)، الأردن، زهران للنشر، 2014، ص 86.

(3) محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، ج1، دار هومة، 2003، ص، ص 166، 167

العنصرية عن طريق السياسات التي اتبعتها العديد من النظم الحاكمة في القارة الإفريقية إلى خلق تحيز كامل لصالح الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها هذا النظام، ما أدى بالجماعات المحرومة إلى الشعور بأن هناك نوع من التمييز الحكومي الممارس ضدها، اتخذ هذا الشعور شكلا أكثر انفجارا مع توافر قدرات تسليحية لدى تلك الفئة، ودفع إلى تفجير العنف الإثني ونشوب الحروب الأهلية⁽¹⁾، حيث زرع الإستعمار في رواندا بذور الفتنة بين رؤساء القبائل من ناحية، وبين القبائل فيما بينها من ناحية أخرى، من أجل الحصول على امتيازات والسعي لتحقيق أهداف اقتصادية واستنزاف مواردها الزراعية والمعدنية؛ كذلك تخطيطه العشوائي للحدود الوهمية واستيعابه للوحدات السياسية من أجل تمرير سلعه وفرضها على المواطنين الإفريقيين، وتكوين إنسان إفريقي يتحدث بلسان أوروبي وله علاقة ارتباطية بالثقافة الغربية سلوكا وأسلوبا، إضافة إلى تحكمه في المؤسسات التعليمية من خلال الإرساليات التبشيرية والقيام بتحويلها إلى النظام الأوروبي، والقضاء على دراسة التاريخ الإفريقي إلا ما يتمشى مع أغراضه الإستعمارية⁽²⁾.

ضم السودان حوالي 597 جماعة عرقية، ونيجيريا زهاء 450 جماعة، وإثيوبيا ما يفوق 90 جماعة، ويوجد في الكونغو الديمقراطية خمسة لغات رئيسية و40 لهجة متداولة، وهيكلها جماعات تختلف لغاتها وثقافتها ودياناتها، اختلفت جراءها منطلقات الجماعات والأحزاب السياسية التي تمثلها؛ فقد عاشت الزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) منذ استقلالها نزاعات إجتماعية في إقليم كاساي بين قبائل اللولا والبالوبا؛ وفي سيراليون يحتدم النزاع بين قبائل التمني في الشمال والمندي في الجنوب، وبروز الخلاف بين السوسو والتمني في أنغولا، والتمني والكوارنكو والبالنطا والليمبا والكريول؛ وفي نيجيريا نجد النزاع القبلي بين الهوسا في الشمال والإيبو في الشرق واليوربا في الغرب؛ وتعمق النزاع بين الكيكوبو والماسي في كينيا؛ وفي الكونغو برازافيل يتمدّد النزاع بين الباكونجو والباتيكي والميوتش⁽³⁾؛ بينما أدى التمييز الذي نالته قبيلة البوجندا عن باقي الجماعات العرقية إلى مطالباتها عقب استقلال أوغندا بإقامة دولة منفصلة، بسبب خشيتهم من أن الإستقلال سيفقدّهم النفوذ والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها أثناء فترة الإستعمار.

(1) عبد العزيز شاهين، الصراع القبلي السياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2001، ص 158
(2) إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة في إفريقيا، في: ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، مارس 2004، الكتاب 01، عبد القيوم عبد الحليم الحسن (محررا). الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، 2009، ص 232
(3) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، 281.

خططت قوى الإستعمار الأوروبي لجعل إفريقيا مركز تجمع لجميع لمجموعة من المقاطعات الإستوائية، وتجنيد مؤسساتها وأفرادها من أجل تحقيق مصالحها، والواضح أن فلسفة وسلوكيات القوى الإستعمارية قد بنيت وفق منطلقات نظرية داروين الخاصة بالنشوء والارتقاء، والتي صنفت الإفريقيين في أدنى هرم السلم الإجتماعي والإنساني، في حين تقمص الأوروبيين البيض المراتب العليا في السلطة معتمدين على توظيفهم للكتاب المقدس توظيفاً نفعياً، على اعتبار أن الزنوج ليسوا على درجة من الوعي الثقافي والسياسي، ولا يمكنهم استلام زمام الحكم، ما أتاح للأوروبيين السيطرة على السلطة السياسية والإقتصادية والتعليمية في كل المستعمرات، مع اختيارهم لبعض الفئات الإثنية لإشراكهم في تحقيق مآربهم وأهدافهم، والتركيز على خلق بيئة فوضوية ومشوشة في إطار العلاقات الإجتماعية والسياسية بين مواطني الدول الإفريقية، من خلال إحداث تحولات في التركيبة الطبقية والإجتماعية بطريقة دفعت إلى تأصيل وتقوية الاختلافات الإجتماعية الموجودة أصلاً؛ كما شملت السياسات المتبعة تغيير البنية الطبقية التي كانت سائرة من أجل خلق طبقات حديثة بتعمد إشعال ثورات في المستعمرات الإفريقية تؤدي إلى إضعاف دور النخب التقليدية وزحزحتهم عن مكانتهم، وإظهار نخب حديثة في هرم الهياكل الإجتماعية الإفريقية⁽¹⁾.

فيما يخص الإدارة والحكم في المرحلة الإستعمارية، فقد سعت سلطات الاستعمار إلى إعادة هيكلة وصياغة الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية، سواءاً بتفكيكها أو إعادة صياغة تركيبتها، حيث لجأ الأوروبيون في بعض الحالات إلى استحداث وحدات عرقية حديثة، إذ تم مثلاً استحداث جماعة الأنجالا في القرن التاسع عشر من طرف الإستعمار البلجيكي، وتعميمها على مجتمعات الشعوب الواقعة على طول نهر الزائير، وتوسيع الأمر ليمس الفئات التي هاجرت من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا⁽²⁾؛ أما السودان فقد تم تقسيمه من طرف الإنجليز إلى قسمين، وتطبيق سياسات مغايرة في كل منهما، فقد عمد الإنجليز في الجنوب إلى حظر اللغة العربية وتكثيف البعثات التبشيرية من أجل طمس الهوية العربية الإسلامية، بينما انتهج في الشمال سياسة تتيح تغيير وتطوير هوية قومية ترتكز على فئتي الأنصار والحمية، وسن قانون الأماكن المغلقة وقانون العبور،

(1) فريدريك معتوق، **جنور الحرب الأهلية**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994، ص 12

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا "الأسباب والأنماط وأفاق المستقبل"، **مجلة قراءات إفريقية**، مرجع سابق، ص، ص، 46، 47.

نجم عن كل هذا بروز علاقات نزاعية متزايدة بين الجنوبيين والشماليين⁽¹⁾؛ بينما ترعرعت في ليبيريا بواذر التفرقة والتمييز من خلال تيقن الإفريقيين الأصليين بضرورة طرد الرقيق الأمريكي المتحرر على اعتبار أنهم دخلاء⁽²⁾؛ ضف إلى ذلك تلك النزاعات الطويلة التي تولدت وتعاضمت بسبب سياسات المستعمر التي أتاحت للبيض المستوطنين طرد السكان الأفارقة والاستيلاء على أراضيهم وجعلهم مجرد خدم وعمال لديهم بأجور متدنية.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية.

لعبت العوامل السياسية المتعلقة بالتكوين التاريخي للدولة الإفريقية وهيكل نظام الحكم فيها دورا كبيرا في تغيير البنيات والسلوكيات التي تعنى بحركة التفاعلات السياسية داخل المجتمع⁽³⁾، إذ أن النشأة التاريخية لأي دولة يخلق ميراثا سياسيا هاما يسهم بشكل جوهري في تشكيل الهوية الوطنية لتلك الدولة، ونفس الشيء بالنسبة لهيكل نظام الحكم، فهو يلعب دورا هاما في المجتمع لارتباطه بمدى اتساع أو ضيق عملية المشاركة السياسية للمواطنين، وإجراءات فرض الرقابة على الحكومة وكيفية اختيار المسؤولين، ومدى قدرة هذا النظام على تلبية احتياجات المواطنين واحترام حقوقهم وحرياتهم⁽⁴⁾.

وللتعرف على الطريقة التي أثرت بها هذه العوامل على نشوب النزاعات الإفريقية، لابد من التعرض لثلاث نقاط أساسية:

أولا/ النشأة المشوهة للدولة الحديثة في إفريقيا: هناك علاقة ترابطية ما بين النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية ومخلفات الإرث التاريخي لنشأة الدولة الحديثة، على اعتبار أن نشوب هذه النزاعات يرجع إلى تراكم العديد من المشكلات والأزمات التي ألمت بعملية بناء الدولة القومية الحديثة في إفريقيا، ما نجم عنها موروثات متنوعة في جميع الميادين، فقد كانت هذه النشأة مصطنعة من قبل القوى الأوروبية الإستعمارية، مبنية على أساس خدمة مصالحهم وتحقيق أهدافهم، بيد أنها خلقت مجالا واسعا للتوجهات الهيكلية في نسيج البنية المجتمعية الإفريقية، خصوصا عقب فترة ما بعد الإستقلال،

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، مشكلة جنوب السودان "دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع"، في: إفريقيا ومصر "الجزور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 199.

(2) الفاتح الحسن المهدي، مرجع سابق، ص 43.

(3) Yann Bedzigui, Les conflits en Afrique : une résolution improbable, l'annuaire français des relations internationale (AFRI), Paris, 2008, p 162.

(4) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 106

وما ارتد عنها من طمس للهويات والثقافات الأصلية، وفرض قيمه ومبادئه عليها⁽¹⁾، إذ تعد معظم حدود دول القارة الإفريقية حدودا مصطنعة نشأ على إثرها حوالي خمسين (50) كيانا سياسيا، اتسمت كل وحدة منها بحدودها السياسية الثابتة في أغلب الأوقات؛ واختلفت تأثيرات التجربة الإستعمارية نظرا لأوضاع كل دولة إفريقية، ففي منطقة القرن الإفريقي مثلا بلغت التجزئة الإستعمارية فيها أعلى المراتب، ما أدى بدوره إلى تقسيم دولة الصومال إلى أربعة أقسام؛ وكذلك تأثيرها في تشكيل كل من دولة أنجولا والتشاد ونيجيريا بطريقة عشوائية؛ أما بالنسبة لليبيا فقد كانت تجربة مغايرة تماما نظرا لاختلافها على بقية الدول الإفريقية من حيث التشكيل التاريخي لها؛ كما ساهمت نظم الحكم الوطنية، عن طريق السياسات المتبعة، في اندلاع بؤر التوترات الداخلية في تلك الدول، أو في احتواءها، إذ أن نشأة الدولة الإفريقية قد اتسمت بنموذجين تاريخيين، نموذج النشأة الاصطناعية للدول الإفريقية على أيدي القوى الأوروبية، ويتضمن جل الدول الإفريقية؛ بينما يتجسد النموذج الآخر في البلدان التابعة للاحتلال، إلا أنها طبقت سياسات استعمارية على الشعوب المجاورة لها، وذلك ما حدث في كل من إثيوبيا وليبيريا⁽²⁾؛ كما ساهمت أوضاع النشأة التاريخية في نيجيريا إلى فك التركيبة السكانية التي تنطوي على إثنيات مختلفة تتنوع لغاتها ولهجاتها⁽³⁾.

أغلب الدول الإفريقية هي دول ضعيفة لجملة من الأسباب، أولها تركت الإستعمار، وثانيها سياسات الزعامة الكاريزمية وانتشار الفساد عبر الأقاليم الإفريقية ونقص خبرة العاملين الإداريين وانعدام الشفافية، فقد أشارت منظمة الشفافية الدولية في بيان لها أن الفساد في البرامج الحكومية يعتبر بمثابة حاجز أمام التنمية المستدامة، ما يخلق أزمة مالية في مخصصات الأموال العامة الموجهة لمجال التعليم والوقاية الصحية والحد من ظاهرة الفقر في البلدان النامية، كما أشار التقرير إلى أن عمليات الفساد الإداري والمالي قد تفاقم في أغلب الدول ومن بينها السودان⁽⁴⁾.

إن النشأة الضعيفة لهذه الدول جعلتها تواجه مجموعة من التحديات في كل الميادين، فرغم حصولها على الاعتراف الدولي وحقوق السيادة الإقليمية، لا زالت العديد منها تحتاج إلى مجموعة من السمات والعناصر الأساسية للدولة الحديثة، إذ أن أغلب الحدود السياسية لم يتم رسمها بشكل بارز،

(1) الفاتح الحسن المهدي، مرجع سابق، ص 138

(2) سامي منصور، نيجيريا: عملاق إفريقيا الثاني، القاهرة، دار المعارف، 1966، ص-ص 38-45.

(3) إلهام محمد على زهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الإستعمار الفرنسي (1850-1914)، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988، ص 214.

(4) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص، 49.

مما جعلها محل نقاش ومسألة نزاع بين البلدان الإقليمية المتجاورة، إضافة إلى فشل الدولة المركزية في تسيير الشؤون الداخلية والسيطرة على أقاليمها؛ كما أن الولاء الإثني للجماعات يفوق ولاءها للدولة، ما يخلق فراغا داخليا يضاف إلى التناقضات التي تأتي من الفراغ الهيكلي الذي مس جميع القطاعات بدرجات قصوى⁽¹⁾، فقد غادر المحتل وترك خلفه دولة بمفاهيم جديدة كان من الصعب على الشعوب الإفريقية إدراكها بمنطق راسخ، ما ترتب عنها مزج بين الدولة بمفاهيمها الحديثة وبين الأنظمة التقليدية السابقة، حيث أضحى الهيكل المؤسسي هجيناً ممتزجاً يتضمن في ثناياه سمات المجتمع التقليدي ومخلفات المرحلة الإستعمارية، بينما بقي الهيكل المؤسسي للإدارة كبذرة لتأسيس دولة صامدة عقب الإستقلال، ما ترتب عنه حمل بذور الأزمة من بداية انطلاقها، جمعت بين الحداثة في النظم والإبقاء على ولاءاتها التقليدية⁽²⁾.

ثانياً/ تركيبة أنظمة الحكم في إفريقيا: يعد أكثر الأسباب لنشوب النزاعات واندلاع الحروب الأهلية الأداء الضعيف لنظم الحكم في الدول الإفريقية، فهي تعاني من تغيرات متكررة منذ الإستقلال، فقد شهدت عدة تطورات في هيكلها الذي كان يرتبط بدرجة قصوى بطبيعة التحديات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تصدت لأنظمة حكمها، كما تزامن هذا التطور بطبيعة الصراعات والنزاعات القائمة على رأس السلطة ما بين القوى السياسية والإجتماعية للدول المستقلة، مع تبني أنظمة الحكم الشمولية المبنية على سيطرة الحزب الواحد من أجل امتلاك القادة أكبر قدر في تعبئة طاقات المجتمع من أجل الوصول إلى مصالحهم وتحقيق أهدافهم، إعتقاداً منهم مع بدايات الإستقلال أن تطبيق الديمقراطية التعددية وفق الأنماط الغربية ليس مواتياً للواقع الإفريقي. ومع نهاية فترة الثمانينات، أصبح بارزاً أن أنظمة الحكم للحزب الواحد وديمقراطية الرأي الواحد والمفهوم الإفريقي لحقوق الإنسان لم تتجح بشكل رسمي في تحقيق الأطر التنموية، ما أدى إلى ازدياد التأثيرات الخارجية على هذه الدول بغية وضع تعديلات سياسية ديمقراطية، وهو ما يفسر وجود ارتباط شديد بين نظام الحكم وحدوث النزاعات في إفريقيا، فأغلب الدول التي عانت من الإستعمار المضطهد والقمعي القائم على تفعيل التقسيمات الإثنية أصبحت بدورها تحت سيطرة نظم حكم متسلطة ومتحيزة لجماعة إثنية على جماعات إثنية أخرى، ذلك أن الإستعمار قد شب فيها أوصل التفجيت الداخلي؛ كما ساهمت

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة

(2) مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص 107.

تطبيقات أنظمة الحكم الوطنية القمعية على تفجير هذا الانقسام⁽¹⁾، فقد عمل المستعمر على تعزيز التناقضات القائمة عن طريق نظم السيطرة القائمة في تلك المجتمعات⁽²⁾؛ كما أن النزاعات تنشأ في بلدان تكون نظمها تسلطية تسعى للتمسك بالحكم عن طريق تكريس جهاز الدولة، فارضة عراقيل بحيث لا تستطيع الفئات التي لا تكون تابعة لهذا الجهاز بالانتماء لها، حيث يبقى البلد مسيرا على الإستغلال والنهب، يتجسد هذا المثال في نظام موبوتو في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الزائير)، وسعي جماعات أخرى من خارج السلطة لمواجهة النظام القائم بغية إحداث تغييرات لافتكاك السلطة⁽³⁾، إذ تؤثر نوعية أنظمة الحكم القائمة على نمط الارتباط بين الفاعلين الاجتماعيين والأنظمة القمعية والتسلطية، وما ينجم عنه من مؤيدين ومعارضين، ما يؤدي إلى حتمية نشوب نزاعات⁽⁴⁾.

ثالثا/ أنماط الأحزاب السياسية في إفريقيا: تعتبر الأحزاب السياسية مكونا بالغ الأهمية في أي نظام سياسي حديث، تنطوي دراستها على أهميتها في انعكاس التركيبة الاجتماعية والإقتصادية في المجتمع، والعلاقات بين القوى والطبقات الاجتماعية والجماعات الإثنية والإيديولوجيات السائدة، وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي⁽⁵⁾؛ وتتوقف احتمالات الاستقرار أو نشوب نزاعات سياسية وحتى حروب أهلية في جانب مهم على أساس أداء الأحزاب السياسية، فإذا كان النظام السياسي في الدولة يخدم نظاما حزبيا تنافسيا قويا وقادرا على النهوض بالمهام الأساسية له، عبر إتاحة المنافسة للوصول إلى السلطة، وضمان سلاسة قنوات الإتصال بين الحاكم والمحكوم، فإن ذلك سيساهم في احتواء القوى الاجتماعية المتعددة، وتعزيز مشروعية وشرعية النظام السياسي، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية؛ في المقابل، فإن ضعف النظام الحزبي سيزيد من فرص تفاقم النزاع الداخلي في المجتمع، وانتقاله إلى دائرة النزاع المسلح⁽⁶⁾.

ظهرت البوادر الأولى للظاهرة الحزبية في دول القارة الإفريقية مع بداية القرن العشرين، من خلال العلاقة الترابطية ما بين نشأة الأحزاب السياسية والحركات الوطنية في إفريقيا، من خلال

(1) الفاتح الحسن المهدي، مرجع سابق، ص 143

(2) جمال علوي، أزمة قارة: دراسة في العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والطباعة، 1986، ص 50

(3) محمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2000، ص 202.

(4) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص 52.

(5) Anna Maria Gentili, Party Systems and Democratisation in Sub-Saharan Africa. (sixth Global Forum on Reinventing Government, Seoul, Republic of Korea, 24 -27 May 2005), p 2

(6) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 135.

مساعي هذه الحركات للوصول إلى هدفها المتمثل في الحصول على الاستقلال؛ حتم على قوى الاستعمار مع تفوق تلك الحركات وازدياد قوتها القبول بإدخال تعديلات سلطوية وقانونية في المستعمرات الإفريقية من أجل استحداث أحزاب سياسية، أو تقديم إصلاحات تتعلق بالنظم الانتخابية، والسماح لتلك الأحزاب بالمساهمة والمشاركة في الانتخابات السياسية في المستعمرات؛ مع بقاء أصل وغايات هذه الأحزاب وأدائها في الوصول إلى استقلال دولها والقضاء على الاستعمار. وعليه، كانت للأحزاب التي كان لها الدور البارز في تحقيق الاستقلال الفرصة الأكبر للمشاركة في الحكم ما بعد مرحلة الاستقلال، ما يجعلنا نعتبر أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وميراث الخبرة الاستعمارية في الساحة الإفريقية، كانت دافعا ومحفزا لتطور الظاهرة الحزبية⁽¹⁾.

تبرز وظيفة الأحزاب السياسية في القارة الإفريقية بصفة عامة من خلال ثلاثة أدوار رئيسية، تتمثل في محاولة تحقيق الاندماج الوطني وتوسيع نطاق المشاركة السياسية واكتساب الشرعية للنظام السياسي؛ كما تمثل أيضا هذه المجالات الثلاثة المعايير الرئيسية التي يعتمد عليها لتقييم أداء وفعالية الأحزاب السياسية في الدول الإفريقية⁽²⁾، فقد كان لدور الأحزاب السياسية عاملا مهما في إسهام خلق بيئة نزاعات داخلية، ذلك أن أغلبية بلدان القارة كانت تتضمن نظام الحزب الواحد، حرمت فيه فئات أخرى من المشاركة في الحكم، فضلا عن فرض جماعات نظام الحزب الواحد ومساهماتها في حل الأمور المتعلقة بالسلطة وشؤونها، وهذا ما أدى إلى ردود متباينة من قبل الشعوب والنخب الإفريقية بلغت حد نشوب نزاعات داخلية، فمارسات نظام الحزب الواحد يغلب عليها النمط المهيمن والمسيطر على الدولة، القائم على تفضيل جماعات إجتماعية معينة على حساب أخرى فيما يخص القيام بالمهام والنشاطات السياسية⁽³⁾، كما ساهمت نظم الحزب الواحد في رفع واستعلاء بعض الفئات الإثنية في تقسيم الموارد وتولي المناصب إرضاءا لجماعات إثنية؛ وعليه، فقد فشل نظام الحزب الواحد في حل وتسوية مشكلة الاندماج الوطني في معظم الدول الإفريقية، على الرغم من نجاحه في بعض الحالات مثل غينيا ومالي، نجاح يرجع إلى أن الانقسامات الإثنية فيها أقل حدة مقارنة بدول إفريقية أخرى⁽⁴⁾.

1) جاك ماريل نزو انكو، إفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 05، 1998، ص 133،

2) حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سابق، ص 144.

3) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 135.

4) حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1977، ص 132.

إن استقراء التجربة التاريخية المعاصرة لدور ونشاط الأحزاب السياسية في إفريقيا يبين بوضوح مدى الضعف والتهلهل الفادح في بنية الأنظمة الحزبية في إفريقيا، فعلى الرغم من القيود والضمانات التي حاولت الدول الإفريقية وضعها لترشيد حركة التعددية الحزبية بما يحول دون تحولها إلى تعددية إثنية وقبلية متنافسة، إلا أن خبرة التحول نحو التعددية الحزبية منذ بداية أعوام التسعينات أظهرت نتائج جد متواضعة⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسببة للنزاعات في إفريقيا.

تكتسب السياسات الاقتصادية المتبعة تأثيرا مباشرا في نشوب النزاعات في إفريقيا، وما يشوبها من أساليب في التعامل مع الجماعات الإثنية، من خلال توزيع الثروة والمشاركة في بناء الاندماج الوطني في شقه الاقتصادي والصناعي، وما قد يخلقه من فضاءات للعديد من المسائل التي تكون ميدانا للإستقطاب الحاد في المجتمعات الإفريقية.

أولا/ الدوافع الاقتصادية: بالنظر إلى ما تحوزه من ثروات طبيعية ومعدنية وشساعة الأراضي الزراعية والغابية وحجم ثرواتها الحيوانية، يمكننا اعتبار القارة الإفريقية من بين أغنى قارات العالم، ما ينفي فرضية تخلف القارة بسبب ندرة مواردها وطاقتها في ظل توافر المعادن الطبيعية بكميات هائلة، خصوصا منها المعادن الثمينة الأكثر طلبا في العالم (الذهب، النحاس، الألماس، الكوبالت، المنغنيز، الكروم، الفوسفات، إضافة إلى البلاتين والقصدير والبوكسيت)؛ فيما تساهم القارة بإمدادات زراعية كبرى من الكاكاو والبن وشجر الزيتون والفلو السوداني؛ بينما تغطي الغابات خمس مساحة القارة تقريبا، جعلتها من أبرز مصادر العالم من الخشب؛ إلى جانب استحواذها على حوالي 40 % من مساقط المياه الطبيعية في العالم، وشبكة أنهار تعترض العديد منها شلالات وجنادل وخوانق في أجزاء من مجاريها، ما يجعل منها مصدرا مهما للطاقة الكهربائية الرخيصة التي تمكنها من إمداد المشروعات بالطاقة الكهربائية اللازمة، فضلا عن الإكتشافات البترولية والطاقوية الحديثة المتزايدة، والحجم الهائل مما يمكنها توفيره من الطاقة الشمسية؛ يضاف إليها غناها بالثروة الحيوانية البرية والمائية، فهي غنية بالماشية والإبل وحيوانات الرعي الأخرى كالماعز والأغنام والجاموس الهندي والخنازير والضأن، بينما توفر لها مجاريها المائية وبحيراتها وسواحلها المتاخمة لمختلف البحار ثروة

(1) حمدي عبد الرحمن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سابق، ص 144.

سـمكية هائلة⁽¹⁾. لكن وبالرغم من كل إمكانياتها، تضل القارة الإفريقية من بين أكثر القارات تعرضا للأزمات الاقتصادية، يسود معظم دولها أوضاعا من التدهور في معدلات النمو الاقتصادي، ساهم في تعميقها انعدام الاستقرار الذي اضطر دولها إلى تخصيص الحجم الأكبر من نفقاتها للإنفاق العسكري⁽²⁾، جعلت منها بؤرة للفقر والمجاعة والبؤس الإقتصادي، وهو الوضع الذي تنتبأ له الإحصائيات ودراسات المنظمات المختصة بصعوبة تجاوزه أو انحصاره في المستقبل⁽³⁾؛ ومازالت الدراسات تشير إلى العجز المتواصل لعدد الدول في إحداث توازن بين النمو السكاني وقدرات الإنتاج الزراعي والصناعي، بسبب ضعف آليات الدعم الموجهة للصناعات التقليدية المحلية، والتهاون غير المبرر في تطوير القطاع الفلاحي، رغم المساحات الهائلة من الأراضي الزراعية الخصبة التي تتوافر عليها أغلب الدول الإفريقية⁽⁴⁾.

تنطبق مقولة "من لا يملك قوته لا يملك حريته" على دول القارة الإفريقية، بسبب تخلفها الذي تتضح ملامحه في مجموعة من القياسات الإحصائية، التي تشمل معدلات تدني النمو السنوي وتفاقم مشكلة الديون وضعف مردودية قطاعي الزراعة والصناعة، وما ينجر عنها من تراجع في ضعف دخل الفرد وانحطاط في مستويات التعليم والرعاية الصحية والإجتماعية، وضعف البنية الأساسية؛ فقد أخفقت جل دول إفريقيا في كل هذه المؤشرات، ووضعت الإحصائيات دول إفريقيا في المراتب الأولى للدول الأكثر فقرا في العالم، إذ تحتل تسع دولاً إفريقية مكانة ضمن العشر دول الأكثر فقرا في العالم وفق تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)⁽⁵⁾. وتجسد مقولة نكروما حول سياسة بلقنة القارة تفسيراً واقعياً لإحدى الأسباب الرئيسية المؤدية إلى تخلف اقتصادات القارة وتبعيتها وعرقلة تطورها، بينما تلعب المؤسسات الدولية المالية والإقتصادية المحتكرة للاقتصاد العالمي دوراً بارزاً في تأصيل هذا الوضع، بسبب أنمطة مساعداتها للدول الإفريقية على أسس سياسية وليس إقتصادية، لإبقائها تحت التبعية، أفضت في محصلتها إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية للدول الإفريقية، ما صعب من تغلغلها عبر الأسواق الإفريقية والدولية، مضاف إلى ذلك الدور المريب الذي لعبته ولا تزال هذه

(1) شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، مرجع سابق، ص-ص، 342-345.

(2) مهيرة عماد السباعي، القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي "الأزمات .. المعالجة"، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص 75.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 173.

(4) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 174.

(5) نفس المرجع، نفس الصفحة

المؤسسات في المساهمة في زعزعة أنظمة سياسية في إفريقيا والإطاحة بالعديد منها⁽¹⁾، نتج عنه كذلك عجز بنيوي في القيام بمشاريع صناعية وإنتاجية لها نوعية، واكتفائها بالنهج التقليدي الموروث عن الحقبة الإستعمارية بتصدير المواد الأولية للخارج فقط، كل ذلك أوجد تركيبة اقتصادية مشابهة للتركيبة السياسية، وفرت بيئة اقتصادية مساهمة بشكل أو بآخر في خلق التوتر ونشوب نزاعات حادة بين المجتمعات والحكومات⁽²⁾.

تمثل الأزمات الاقتصادية والنظم الاقتصادية التمييزية وتوظيف الصعوبات المترتبة عن التنمية الاقتصادية والتحديث⁽³⁾ أهم جذور النزاعات الداخلية، فقد أدت الأزمات الاقتصادية في الفترة ما بين 1970 و1984 إلى حدوث تغيرات طارئة أدت إلى انخفاض تكلفة إفريقيا من الإنتاج العالمي لبعض الصادرات الزراعية، لجأت بسببها العديد من البلدان الإفريقية إلى الاقتراض الخارجي للإبقاء على معدلات النفقات العامة، ما أدى إلى توازي ديون دول إفريقيا مع الناتج المحلي الإجمالي لها، إذ بلغ حجم الديون الخارجية للدول الإفريقية سنة 1995 قرابة 227 مليار دولار، ما حول وجهة الجزء الأكبر من الناتج القومي الإجمالي إلى دفع مرتبات الدين؛ بينما يعاني قطاع التعليم انهيارا شاملا، مضاف إليها سوء الخدمات الصحية المقدمة ونقص فرص الحصول على الرعاية الصحية وضعف البنية التحتية، دعمها تفشي الفساد الإداري وسوء تسيير هذه الأزمات بسبب غياب الإمكانيات البشرية والتقنية، بالرغم من توافر الموارد المالية للعديد من دول القارة كالجائر ونيجيريا وأنغولا والكونغو وسيراليون، التي تمتلك إمكانيات معدنية واقتصادية معتبرة؛ أدت كل هذه العوامل إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض القدرة الشرائية، وتراكمات أخرى أوجدت توترات وإحباطات اجتماعية وسياسية قابلتها الأنظمة باستخدام العنف القمعي.

وفرت الأوضاع المترتبة عن عدم استقرار دول وأقاليم القارة الإفريقية أرضية خصبة لخدمة مصالح واستراتيجيات الدول العظمى والقوى الصاعدة، وأوجدت المناخ المناسب للشبكات الدولية المختصة في تجارة الأسلحة التي أسهمت في تفاقم وتيرة الحروب الأهلية والنزاعات بين الدول؛ فعلى سبيل المثال، كان الاستيلاء على الموارد النادرة من قبيل احتكار استخراج الألماس والتحكم في تجارته

(1) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 174.

(2) نفس المرجع، ص 176.

(3) الفاتح الحسن المهدي، مرجع سابق، ص 74.

من طرف النخبة السياسية والعسكرية في ليبيريا أحد أهم دوافع نشوب الحرب الأهلية واستمرارها في هذا البلد، والمشهد نفسه تكرر في أنغولا.

ثانيا/ الدوافع الإجتماعية: يغلب على دول القارة الإفريقية الكثير من الظواهر الإجتماعية التي لها مد تاريخي طويل، ويرجع الدافع في ذلك لما ورثته من أزمت ومشكلات عرقلت دوما نجاح عملية بناء الدولة في إفريقيا، وما ترتب ولا يزال من أوضاع سياسية واجتماعية جراء عدم سيطرتها على مساحات معتبرة من أقاليمها بسبب النزاعات الداخلية المرتبطة غالبيتها بالمعضلة الإثنية⁽¹⁾، وقد أدى انفجار عديد الجبهات الداخلية بسبب طبيعة الأنظمة السلطوية والأوضاع الإقتصادية المتردية إلى توافر أرضية تنافسية بين الجماعات الإثنية، ارتقت وتيرتها إلى درجة اللجوء إلى استعمال العنف، ولدت توترات إجتماعية إثنية بين أفراد وجماعات انحازت في اتجاهات مختلفة لهويات أولية عرقية وقبلية ودينية أدنى من الهوية الوطنية، وشعور متعظم بضرورة التغلب على حالات عدم اليقين والإلتباس من القمع السياسي المطبق من طرف الحكومات، أو لعجز من السلطة السياسية في توفير الموارد الأولوية والحاجيات الأساسية لأفراد الجماعات الإثنية⁽²⁾.

ظلت الظاهرة الإثنية أحد أهم معضلات البلدان الإفريقية، فلا يكاد إقليم يخلو من النزاعات المرتبطة بها⁽³⁾، إذ تعد الإثنية عاملا بارزا في اندلاع النزاعات الداخلية وتأجيج وتيرتها، بسبب البذور العدائية التي رسختها القوى الإستعمارية بين الجماعات والقبائل ضمن سياساتها التي كانت تنتهجها، والتي سعت من خلالها إلى خلق حدود إجتماعية تطرفية داخل المجتمع الواحد بخلفيات فكرية أغلبها واهية ووهمية، تحقيقا لأهدافها ومصالحها الإقتصادية، فقد عرفت الدول الإفريقية انتشارا واسعا للنظم الطبقية من خلال ترسيخ سيطرة جماعات بعينها على شؤون جماعات أخرى⁽⁴⁾، كما أن رسم الحدود وتحديدتها تم بغض النظر عن تركيبات الجماعات الإثنية ومراعاة أوضاعها، نجم عن دمجها تداخل وتشابك العديد من الإثنيات داخل الدولة الواحدة دون الأخذ بتنوع ثقافتها واختلاف هوياتها وانتماءاتها، أو تشتيت الجماعة الواحدة عبر كيانات سياسية مختلفة⁽⁵⁾، ما أدى إلى حدوث أزمت تعايش بين

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 244
(2) لولى أكوديبا، الحكم والسياسة في إفريقيا، تر: مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ج1، 2003، ص 28
(3) محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 255
(4) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص 42
(5) محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص، ص255، 256

مختلف الجماعات الإثنية داخل الدول، وأزمات سياسية بأبعاد إثنية بين الكيانات السياسية. وقد تعمقت المشكلات المرتبطة بالإثنية بعيد استقلال الدول الإفريقية وفشل أنظمتها السياسية في التعامل مع ظاهرة التعدد الإثني داخل مجتمعاتها (بالإغراء أو بالإكراه)، ترتب عنه تحويل الولاء الوطني إلى الولاء الإثني، ما فسخ المجال لانتشار الظاهرة النزاعية بين مختلف أطراف الجماعات الإثنية، أو بينها وبين الأنظمة السياسية، تراجعت في ضوءه آفاق التكامل والتماسك والوحدة الوطنية، ما يبرز بشكل جلي حتمية حدوث أزمة في الاندماج الوطني عندما يعجز النظام السياسي عن بناء الدولة الوطنية، حيث تسقط الرغبة لدى الجماعات الإثنية المتعددة في التعامل والعيش معا في المجتمع كشركاء متعادلين، يصبح فيها مصطلح "الدولة" لذلك الكيان محل إلتباس⁽¹⁾.

إن عجز الدول الإفريقية في بسط السيطرة على أقاليمها واحتواء النزاعات الإثنية داخلها ودرء أسبابها، وفشل نخبها الحاكمة أو تعمدتها الفشل في خلق التكامل والاندماج القومي للجماعات المنتمية لمجتمعاتها، بل واعتبار جهاز الإدارة في الدولة في أغلب الأحيان أساسا ومصدرا لتكريس نمو هذه النزاعات بسبب اتباع سياسات قائمة على التفرقة واختيار جماعة وتفضيلها بين الجماعات الأخرى، نتيجة اللامساواة في تقسيم الثروة والتوزيع غير العادل لنواتج التنمية، وسيطرة فئة معينة دون الفئات الأخرى على الوظائف، خاصة منها المتعلقة بالوظائف الحساسة، أدى كل ذلك وغيره إلى نتيجة حتمية تمثلت في توظيف واستعمال العنف كأداة ضاغطة لرد الحقوق المسلوقة⁽²⁾؛ وبالتالي، فإن عجز النظم الإفريقية في إيجاد حلول بديلة وآليات لتسوية أزماتها يرجع إما لفساد أو سوء تسيير هذه الأنظمة لشؤون مؤسساتها ومجتمعاتها، مع ما ينجم عنه من خلل في قدراتها التوزيعية، ضف إليه اتساع مساحة أقاليم العديد منها وازدياد أعباء ومتطلبات السيطرة على شتى أرجاء أقاليمها، وتزاحم وتداخل الجماعات الإثنية عبر حدودها مع الدول المجاورة، ما يصعب من قدرتها على ضبط التحركات البشرية عبرها، ويفسخ المجال لنشاط المجموعات الإجرامية وتدخلات قوى إقليمية ودولية قد تستهدف لأجل مصالحها تقليص حالة الإستقرار لهذه الدولة أو تلك، عبر استغلال احباطات

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في إفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في إفريقيا: التحديات الراهنة وسبل المواجهة، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 جوان 2005، ص 6
(2) أكرم ألفي، كوت ديفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، 2003، ص 224

الجماعات والأفراد وتغذية التناقضات الإثنية، ما قد يؤدي إلى مزيد من الاحتقان في العلاقة بين النظام السياسي المركزي وبين هذه الجماعات⁽¹⁾.

من خلال ما سبق يتضح أن اختلاف الديانات لا يعد الدافع في إضعاف الدولة القومية أو الوطنية، بل أن انعدام وجود الطابع الوطني والقومي الحقيقي لهذه الدولة هو العامل الأساسي في ترسيخ الفوارق الطائفية والعشائرية، وفي معظم الأوقات إعادة إحيائها، ونقله إلى وسائل وأساليب محدثة للنزاعات السياسية والإجتماعية؛ فغياب الدولة الأمة يعني غياب دولة المواطنة⁽²⁾.

ثالثاً/ العوامل الثقافية: يرتكز هذا الدافع على عنصرين أساسيين، يتمثلان في اختيار ثقافة وتفضيلها لجماعة على حساب أخرى بالنسبة للأقليات، يشمل قلة الاستفادة من الفرص التعليمية ووضع عراقيل قانونية وسياسية من أجل استعمال اللغات وتوظيفها وتكبيد الحريات الدينية، كما يمكن في بعض الأوقات تطبيق سياسة الإبادة الثقافية عبر إحلال الأقلية والقضاء عليها عن طريق مشاريع إسكان أفراد من الجماعات الإثنية الأخرى في أماكن الأقلية المهمشة؛ بينما الدافع الآخر له علاقة بتاريخ الجماعة ووجود شعور الحقد اتجاه جماعة أخرى، نتيجة أعمال عنف سابقة أو جرائم مختلفة تم ممارستها بحقها، وهو ما يترتب عنه قيام هذه الجماعة بتمجيد تاريخها مع الأخذ باحتقار جيرانها ومنافستها وأعدائها؛ في حين يشير "براون مايكل" أن البيئة المسببة للنزاعات الداخلية في أغلب الأحيان تصدر من الإعتبارات الداخلية، أي أن مهام النخب والقادة في القيام بالتحريض على عملية العنف يعد بمثابة الدافع المساهم في تغيير الأوضاع المتخلخة والمتشابكة إلى مواجهات عنيفة داخل الدولة، إضافة إلى الأطراف الخارجية التي تعد بمثابة العوامل المباشرة في نشوب النزاعات الداخلية؛ ويرى "براون" أن هناك ثلاث اعتبارات يجب الإعتماد عليها، في بدايتها خلط الأوضاع السابقة مع العوامل المباشرة في صياغ واسع لمعرفة وفهم مسببات النزاعات الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى الخلط بين المستويين النخبوي والشعبي من أجل تحليل معرفة بذور وجذور النزاعات في إطار واضح وبصورة أشمل، وآخرها تحليل إسهامات التغيرات الخارجية للدول الإقليمية أو الدولية في نشوب

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في إفريقيا، مرجع سابق، ص 6

(2) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط4، 2018، ص 5.

النزاعات الداخلية⁽¹⁾. إضافة إلى هذه العوامل، هناك عوامل أخرى لنشوء النزاعات في إفريقيا كالمنافسة حول الأراضي الخصبة ومصادر المياه في منطقة مكتظة بالسكان (إفريقيا الوسطى)، فقد أدت موجات النزوح الكثيفة في رواندا بعائلات كثيرة إلى إدعاءات حقوق ملكية على نفس الأراضي، ونشبت نزاعات في دول إفريقية حيث اكتشف النفط في بقاع تقطنها مجموعات طائفية معينة، بعد إدعاءات وشكاوي من طوائف أخرى، زاعمين أن تلك المجموعات غير مؤهلة وحدها للحصول على منافع تلك الموارد، بينما يتسبب تدهور البيئة الطبيعية في تواتر النزاعات.

إن التعدد الإثني ليس مرادفاً لاحتامية نشوب النزاعات، ذلك أن نشوب النزاعات هو أمر تتداخل فيه العديد من العوامل الإقتصادية المتمثلة في ضعف النمو الإقتصادي، وغياب الأمن الغذائي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وانعدام المساواة في تقسيم الإمكانات والموارد الاقتصادية، والتفرقة بين المناطق؛ وهي كلها أسباب ساهمت في خلق جو من الإحساس بالحرمان والتهميش وعدم التوافق.

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا المطلب وجود اختلافات في تحديد عوامل البيئة الداخلية المسببة للنزاعات في إفريقيا، التي لا تقتصر على العوامل التقليدية الموروثة عن الإستعمار؛ وعلى الرغم من الإجماع على العوامل الإثنية والأيدولوجية، إلا أن الاختلاف بصفة خاصة تمحور حول الأوزان النسبية للعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية الدافعة نحو نشوء ظاهرة النزاعات في إفريقيا، لاسيما فيما يتعلق بتأثير الموروثات الإستعمارية المختلفة على التكوين الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات الإفريقية، وما أفرزته تلك الموروثات من آثار على حركة التفاعلات السياسية الداخلية في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الإستقلال؛ إذ يشير "أوكووبا نولي أكي" إلى أن انعدام الإستقرار السياسي والنزاعات الداخلية في الدول الإفريقية يرجع إلى خمس دوافع داخلية، تتمثل في الاختلافات الثقافية، وضعف شرعية نظام الحكم، وعجز القدرة القمعية للنظام، والتدهور الاقتصادي، وبساطة التكوين الهيكلي للدولة والمجتمع⁽²⁾.

1) Michael. E. Brown (ed), **the international dimension of internal conflict**, Cambridge, CSIA studies in international security, Harvard University, 1996, p-p 14-21

(2) الفاتح الحسن المهدي، مرجع سابق، ص62

المطلب الثاني: المحفزات الخارجية للنزاعات الإفريقية.

ضلت القارة الإفريقية بسبب مقدراتها محل أطماع للقوى الخارجية، بدأت بالتكالب الإستعماري عليها، واستمرت بعد استقلال دولها بتدخلات متعددة الأسباب والأنماط والوسائل بهدف تقييدها وإبقائها تحت الهيمنة، تجلت في ضوء صراعات بين القوى الخارجية سعياً منها للتحكم في مواردها وخيراتها، أبقته في ركب التخلف على جميع الأصعدة⁽¹⁾، كان لها كمتغيرات خارجية التأثير البارز في ظاهرة النزاعات في إفريقيا بمساهمتها في اندلاعها وإذكاءها وزيادة وتيرتها، عبر التدخل في شؤون أغلب دول القارة وفق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية والحيوية⁽²⁾، ساهمت بشكل أو بآخر في تحديد المدى الزمني والنطاق الجغرافي للنزاع وعواقبه؛ إذ هناك العديد من القطاعات يظهر فيها انعكاس المتغيرات الخارجية في النزاعات من خلال اتصالات وعلاقات التأثير المتبادل بين الدول المتجاورة في نطاق انتقال العدوى بين الدول، أو التأثير الانتشاري عبر الحدود للنزاعات الداخلية؛ ويتضح دور الأطراف الخارجية في تأجيج النزاعات عبر التدخلات الخارجية المباشرة أو غير المباشرة المتعددة الأنماط والأشكال⁽³⁾، من خلال دعم جماعة معارضة صديقة، أو مساعدة نظام ما، أو تدخلات أخرى بذريعة حفظ السلم والأمن الدوليين، للسيطرة على مواقع ومناطق إستراتيجية في القارة، أو الهيمنة على الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة⁽⁴⁾.

تتباين طرق ووسائل التدخلات -وهي متعددة- بين ممارسة الضغط أو تقديم الدعم المادي والعسكري للنظم الحاكمة أو جماعات المعارضة لتعزيز قدراتها، أو التدخل لأغراض حفظ السلام؛ كما تلعب دول الجوار دوراً هاماً في النزاع بسبب اصطناعية الحدود وتعدد الإثنيات، فقد يتسبب تدخل أحد دول الجوار لدعم متمردي دولة أخرى في حدوث انقلاب عسكري، أو بروز توجهات انفصالية، وهو ما أطلق عليه البعض بالجوار السيء⁽⁵⁾.

(1) سلطان فولي حسن، مرجع سابق، ص 27

(2) عبد العزيز شاهين، مرجع سابق، ص 158

(3) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص-ص 196-211.

(4) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص 6

(5) نفس المرجع، ص 54

الفرع الأول: تداخلات مصالح أبرز القوى الخارجية.

حفز موقع القارة الإفريقية الإستراتيجي اهتمامات القوى الدولية الكبرى إبان الحرب الباردة بالعمل على ممارسة النفوذ واكتساب الحلفاء والأصدقاء في إفريقيا، في إطار المواجهة الإستراتيجية العالمية بين المعسكرين الشيوعي والإمبريالي⁽¹⁾، فقد كانت القارة وما تزال مصدرا للعديد من الموارد الإستراتيجية النادرة، إضافة إلى الميراث الإستعماري الذي احتفظت فيه القوى الإستعمارية بما تراه حقا لها في مواصلة سياسة فرض النفوذ⁽²⁾، إشباعا لرغبات وحاجيات الشركات الصناعية في الاستحواذ على الموارد الطبيعية وضمان التمويل بها، إذ يؤكد خبراء الاقتصاد السياسي أن وفرة الموارد الطبيعية هي الدافع الأساسي لنشوب النزاعات واستمرارها في دول إفريقيا، فكلما كان هناك نزاع مسلح إلا وكان مركز النزاع بين الجهات المتصارعة هي الموارد الطبيعية، والتي أضحت كذلك دافعا مهما لاستقطاب التنظيمات المسلحة، وعاملا تفسيريا مهما لتنامي ظاهرة العنف في معظم أقاليم القارة الإفريقية⁽³⁾.

لقد أدت التطورات الهيكلية والأحداث الدولية بعيد الحرب الباردة إلى تقلص الدعم والمساعدات الإقتصادية التي كانت تعرض على الدول الإفريقية من العالم الخارجي، إضافة إلى تراجع التمويل والدعم العسكري الذي كان يمنح للعديد من الأنظمة من أجل التصدي لجماعات المعارضة المسلحة الداخلية، ما ترتب عنه اختفاء آلية من آليات الضبط والتحكم الداخلية، والتي تحولت إلى الأطراف الخارجية التي أصبح لديها القدرة على إمكانية التحكم في سير وتطور النزاعات الداخلية في تلك الدول، فقد اتبعت القوى الكبرى سياسات براغماتية ساهمت بشكل كبير في إفساح المجال الواسع لاندلاع تلك النزاعات بدرجة كبيرة.

أولا/ النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية: جسدت القارة الإفريقية منذ القرون الوسطى للألفية الماضية الحيز الجغرافي الأبرز لاهتمام الدول الأوروبية الكبرى وتنافسها، ازداد هذا الإهتمام في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ضمن فترة التكالب الإستعماري الأوروبي على إفريقيا، والذي كان بدون شك أحد أهم الأسباب الحقيقية في تخلف القارة وإثارة نزاعاتها، واستنزاف ثرواتها ومواردها الطبيعية، وتوجيهها لخدمة اقتصادات ورفاهية المجتمعات الأوروبية.

(1) جعفر علي حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص11

(2) محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص 249

(3) فوزية زروالية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء "مراجعة نقدية"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، 2019، ص-ص، 6-9

1/ **الإهتمام الفرنسي بإفريقيا:** تعد فرنسا أكبر القوى الأوروبية اهتماما ونفوذا وتغلغلا في القارة الإفريقية، نفوذ جعل من إفريقيا صمام أمان حافظت به فرنسا دوما على قوتها الاقتصادية ومكانتها الدولية، فقد ارتبط الإهتمام الفرنسي بإفريقيا تاريخيا بالصراع الفرنسي البريطاني من أجل التحكم والسيطرة على الطرق والممرات المؤدية إلى الهند، فيما كانت حملة نابليون على مصر والإصرار على احتلال الجزائر أبرز ملامح الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الإفريقية بالنسبة لفرنسا، بغية الحفاظ على مكانتها وهيبتها في القارة الأوروبية؛ ففرنسا التي انهزمت في حربها ضد ألمانيا العام 1870، قد منحها مؤتمر برلين فرصة تعزيز تواجدها في إفريقيا كقوة استعمارية استفادت من موقعها الجغرافي القريب من القارة⁽¹⁾، إذ كانت فرنسا القوة الإستعمارية التي سيطرت على أكبر حيز جغرافي في إفريقيا، الأمر الذي جعلها القوة الأكثر تواجدا عسكريا، وهو ما يفسره امتلاكها لأكثر عدد من القواعد العسكرية في القارة الإفريقية⁽²⁾.

ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا خلال خمسينيات المئوية الماضية على الإعتبارات السياسية أكثر منها الاقتصادية، إذ عمدت إلى إعادة النظر في سياستها الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الرئيس "فرونسوا ميتران" الذي تولى آنذاك منصب وزير شؤون ما وراء البحار من أبرز الشخصيات التي ساهمت في تحديد هذه السياسة، وقد أقيمت فرنسا على نفس سياساتها خلال السبعينيات، عززتها بداية من الثمانينات بما عرف بالسياسة الفرنسية الجديدة اتجاه القارة، أو "سياسة المشروع الإفريقي العظيم"، والتي سعت من خلالها للتغلغل إلى الأماكن غير المتحدثة باللغة الفرنسية من أجل توسيع نفوذها، عن طريق عرض المعونات العسكرية وزيادة توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الصديقة⁽³⁾، فيما شملت سياسات التدخلات الفرنسية في إفريقيا أنماط مختلفة، تراوحت ما بين تدخل سياسي بهدف إبقاء النظام العام بدون حدوث تغييرات، والمحافظة على الوضع القائم دون إثراء أو إصلاحات أو تعديلات⁽⁴⁾، وضمان حق تقرير المصير إذا كان هذا الحق متوازيا مع الأهداف الفرنسية، وهو ما يفسر تدخلها في الجابون مثلا؛ أما تدخلها من الجانب الاستراتيجي فكان بدافع التخطيط العسكري الرامي إلى تعزيز نفوذها الجغرافي وعدم السماح

(1) نفس المرجع، ص 185.

(2) عبد الحليم غازلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2015، ص 463.

(3) مجدي عبد الكريم، النزاعات في القارة الإفريقية: الأسباب والتطورات والنتائج، أبوظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001، ص 2.

(4) حسام نبيل صلاح الدين المشرف، مرجع سابق، ص 57.

للقوى المنافسة للحصول على ذلك، تجسد ذلك في تدخلاتها في كل من التشاد والزاير سابقاً؛ أما فيما يخص تدخلاتها الاقتصادية فقد كانت ترمي إلى السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها، والسعي للوصول إلى الأسواق الإفريقية والتغلغل فيها، وزيادة أو الحد من مساعداتها للدول الإفريقية تبعاً لمصالحها وأهدافها؛ في حين طرحت العديد من الإشكاليات بخصوص المساعدات الفرنسية المقدمة لدول من القارة الإفريقية، ما دفع إلى بروز تحولات تدريجية في السياسة الفرنسية⁽¹⁾، فقد أشار المهتمون بالسياسة الفرنسية اتجاه القارة أن تغييرات وتحولات قد طرأت في مرحلة التسعينيات باتت تهدد النفوذ الفرنسي في القارة، نتاجاً لما طرأ من تطورات في مسار العلاقات الدولية ومجرياتها على الساحة العالمية، خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة وهيمنة الو م أ على النظام العالمي الجديد كقطب أحادي، والتحدي العظيم الذي أوجده الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، الذي كان له من تأثير على النفوذ الفرنسي في القارة⁽²⁾.

ضياح السيادة جراء الحملات الإستعمارية على إفريقيا هو شعور تواصل حتى بعد أن نالت دول إفريقيا الإستقلال، ذلك أن نفوذ الدول الإستعمارية بقي حتى بعد رحيلها عن القارة، يتضح ذلك من خلال ملازمة الأنظمة التي اعتلت عروش الحكم في القارة اتهامات صريحة وضمنية ببقاء تبعيتها وولائها للقوى الإستعمارية، وهو ما اعتبر من أسوء مخلفات السياسات الإستعمارية في القارة، التي جعلت الأفارقة يرون بأن الحكومة وكل الممتلكات العامة ليست ملكاً للشعب، فقد ساد هذا النمط من التفكير بين الأفارقة على العموم عقب الإستقلال، يوضح ذلك الاستهتار بالممتلكات العامة في العديد من بلدان القارة⁽³⁾.

في أوائل تسعينيات العقد الماضي، وقع حوار في الدوائر الأكاديمية والسياسية اتجاه مراجعة وتحديد تعريف العلاقات الفرنسية-الإفريقية، فعلى أرض الواقع، قامت هذه الروابط على علاقات شخصية بين رؤساء فرنسا والنخب الإفريقية الحاكمة، حيث تلقت أغلب هذه النخب والإطارات تعليمها في فرنسا التي استوعبتهم في نموذجها الثقافي؛ أما على الصعيد المؤسسي، فقد أسست المنظمة الفرانكفونية والقمم الإفريقية الفرنسية منابر لتوطيد التعاون في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ أما على الصعيد الإقتصادي، فقد تضمنت هذه الروابط نمط شبكات مصالح أدمجت النخب الإفريقية

(1) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص، ص 188، 189

(2) حسام نبيل صلاح الدين المشرف، مرجع سابق، ص 58

(3) جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص، ص 106، 107

في المؤسسات الفرنسية التي كان لها دور في تعزيز وتيرة النزاعات ونشوبها في عدد من بلدان القارة؛ أما من الناحية العسكرية، فقد دام التواجد العسكري الفرنسي من خلال الإبقاء على مجموعة من القواعد والقوات العسكرية وفقا للاتفاقيات الموقعة في مرحلة الستينات والسبعينيات مع عديد دول القارة، أبدت فرنسا خلال هذه المرحلة اهتمامها بغزو المجتمعات الإفريقية ثقافيا من خلال المدارس التعليمية والمراكز الثقافية. ورغم تراجع النفوذ الفرنسي في العقدين الماضيين وتغير سياساتها اتجاه إفريقيا بسبب الإحتواء الأوروبي والضغط المتزايد عليها، وانحصر استثماراتها في مقابل الاستثمارات الصينية والآسيوية، إلا أن فرنسا ما زالت تحتفظ بتواجدها العسكري المهم في أغلب مستعمراتها السابقة، كمالي وإفريقيا الوسطى والتشاد والسنغال وكوت ديفوار، وما عقدته من اتفاقيات عسكرية مع دول إفريقية من خارج حزام النفوذ الفرنسي في شكل استماتة من فرنسا للإبقاء على نفوذها والحفاظ على مصالحها، من خلال تأمين الموارد الطبيعية والمعدنية، إذ تؤكد دراسات اعتماد الإقتصاد الفرنسي على ما يربو عن 60% على الموارد الإفريقية، زد عليها ما تجنيه الخزينة الفرنسية من ملايين الدولارات من عائدات استثماراتها في القارة⁽¹⁾.

2/ التواجد البريطاني في إفريقيا: تعد الدول الإفريقية التي وقعت تحت الاحتلال البريطاني من أكثر الدول تعرضا للنزاعات، نتيجة ما خلفته السياسات الإستعمارية لبريطانيا من خلال سياسة "فرق تسد" التي اعتمدتها في إنكاء النزاعات الإقليمية والإثنية، أدى إلى بروز أزمات حادة خلال عملية بناء الدولة عقب الإستقلال⁽²⁾، عززتها رغبة بريطانيا في الإبقاء على مكانتها في إفريقيا ما بعد الاستقلال، خصوصا وأن غالبية الدول التي احتلت من بريطانيا صارت عضوا في الكومنولث البريطاني، سعى من بريطانيا لإبقاء هيبتها الدولية باعتبارها قوة عظمى لها أهداف ومصالح حيوية استراتيجية في القارة، بلغ على إثرها حجم الاستثمارات البريطانية في فترة ما حدود 20% تقريبا من مجموع الاستثمارات البريطانية الخارجية⁽³⁾.

رغم ماضيها الإستعماري، تعتبر بريطانيا أكثر الدول الخارج قارية انغماسا في جهود حفظ السلم والأمن في إفريقيا، عبر مساهماتها العديدة في فض وحل النزاعات في القارة، خصوصا في مستعمراتها

(1) رواية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، جويلية 2014، ص، ص 24، 25

(2) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص 56

(3) مجدي حماد، مرجع سابق، ص 43

السابقة، من خلال العمل على حل وإدارة النزاعات وتوفير سبل الحد منها، وهو الأمر الذي تم إدراجه ضمن أهم أهداف السياسة البريطانية اتجاه إفريقيا، إذ تم الإشارة إلى هذه الظاهرة في وثيقة تضمنت أسباب النزاعات في إفريقيا، تفاعلت في تأطيرها كل من وزارات الخارجية والدفاع والتنمية الدولية سنة 2001، ناقشت هذه الوثيقة البيئة المساهمة في تأجيج النزاعات في إفريقيا، خلصت إلى أن مردها يكمن أساسا في انعدام العدالة بين أطراف المجتمعات والانحلال الاقتصادي وضعف الدولة وانهيارها، والتعامل مع المسائل والقضايا الإفريقية بأساليب عنيفة، ما دفع بريطانيا إلى تكثيف جهودها اتجاه تسوية النزاعات في كل من أنجولا وسيراليون والسودان والكونغو الديمقراطية، ومساندة دول كجنوب إفريقيا في لعب أدوار في جهود الوساطة الخارجية، كما كان للحكومة البريطانية المساهمة الفعالة، ومشاركة كل من أ لوم أ وفرنسا والإتحاد الأوروبي، في تمويل وإعداد قوات أمنية بحفظ السلم والأمن في إفريقيا، رغم التراجع الملحوظ في الإهتمام الدولي بالقارة الإفريقية في مجال حل وإدارة الأزمات⁽¹⁾.

ثانيا/ توجهات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إفريقيا: أفسح انهيار الإتحاد السوفياتي المجال واسعا للوم أ لممارسة نفوذها وسيطرتها عبر العالم، بسعيها لتحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق العالمية، وتبني الديمقراطية وحقوق الإنسان، كدعائم لسياستها الخارجية، دون مراعاة تطبيقها بصرامة، حيث كانت إفريقيا إحدى الفضاءات التي توجهت إليها لوم أ عن طريق فرض إصلاحات سياسية واقتصادية من أجل دمج الإقتصاد الإفريقي ضمن الإقتصاد العالمي الإمبريالي، بالعمل على تفعيل علاقاتها مع دول إفريقيا قصد إحداث التحول الديمقراطي والحريات الفردية، والدفع إلى زيادة الإستقرار السياسي الداخلي للدول الإفريقية بما يخدم أجنداتها الأمنية والجيوسياسية⁽²⁾، في ظل تزايد التنافس الدولي على مقدرات القارة الإفريقية، التي أضحت في نظر القوى الدولية بمثابة مستودع إقتصادي يتيح لها بسط نفوذها على المستوى الدولي⁽³⁾.

عقب نهاية الحرب الباردة، ركزت السياسة الخارجية الأمريكية عبر المؤسسات الاقتصادية والشركات الصناعية الكبرى على تعزيز التجارة والاستثمار في علاقاتها السياسية والإقتصادية في القارة الإفريقية، إذ أقرت إدارة كلينتون سنة 1996 الإعتماد على سياسة تجارية واسعة هدفت إلى إيجاد أسواق جديدة في كل أرجاء إفريقيا، ضمن إستراتيجية إقتصادية حمل مضمونها في طياته تبني

(1) مهيرة عماد السباعي، مرجع سابق، ص 28.

(2) سلطان فوللي حسن، مرجع سابق، ص، ص، 29، 30.

(3) عبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص 315.

الكونجرس الأمريكي قانون النمو والفرص في إفريقيا (AGOA)، الرامي إلى تعزيز التجارة بين الوم أ وإفريقيا⁽¹⁾، إذ لم تكن للعلاقات الأمريكية الإفريقية أثر في السياسة الخارجية أو الاقتصادية لأمريكا، باستثناء علاقاتها التاريخية ببعض دول القارة كليبيريا ونيجيريا، استدركت الوم أ خلال تسعينيات القرن الماضي عندما أصبح للقارة الإفريقية تواجدا في النقاشات الواسعة في دوائر السياسة ومراكز القرار الأمريكية حول وجوبية إيلاء اهتمام أكبر بالقارة الإفريقية، إقتصاديا بالدرجة الأولى، وسياسيا في المقام الثاني، عن طريق بلورة إستراتيجية أمريكية سعت من خلالها إلى تحديث خريطة إفريقية تتماشى مع العقل الأمريكي، بما يفسح المجال للسيطرة على العقود النفطية الواعدة في قارة تعدت الأرقام المصرح بها لاحتياطياتها النفطية ما بين 6 و15% من إجمالي الاحتياطي العالمي، في إطار مخطط أمريكي بعيد المدى يستهدف في حيز منه استبعاد الوجود والتأثير الإسلامي في القارة الإفريقية، بالعمل رفقة إسرائيل وحلفائها الأوروبيين إلى إعادة تصميم خريطة جيوسياسية لإفريقيا تتيح تجسيد هذا التغيب المتعمد بما يتوافق مع مخططها الأشمل للشرق الأوسط الكبير، وهو ما تبرزه خطة الولايات المتحدة المعتمدة تحت مسمى "جدول أعمال إفريقيا"، الرامية إلى تجزئة إفريقيا إلى أقاليم عديدة، على أساس اعتماد محور يضم الدول غير الإسلامية أو العلمانية، خطة أحرزت فيها الوم أ بمعية حلفائها من القوى الإستعمارية نجاحا ملحوظا تمثل في إرساء فصل مجحف ومتعمد بين الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي ذو الغالبية المسيحية، عبر خط يمتد على طول منطقة الساحل والصحراء والوسط الإفريقي، ضمن مخططها الأشمل المعروف بالشرق الأوسط الكبير، وهو الأمر الذي يفسر حجم النزاعات الإثنية والعرقية المنتشرة عبر المنطقة الفاصلة، بدءا من نزاع دارفور وانفصال جنوب السودان والوضع الغير المستقر في إقليم كردفان السوداني، مروراً عبر الأزمات اللامتناهية التي تعرفها إفريقيا الوسطى، وصولاً إلى الوضع المظلم الذي تعيشه مالي، إضافة إلى الأوضاع غير المستقرة في كل من التشاد والنيجر، وهي الأوضاع التي تؤكد توافر إرادات منسجمة تدفع إلى بقاءها على ما هي عليها، نجحت من خلالها هذه الإرادات في خلق فاصل جغرافي سوسيولوجي بين الشمال الإفريقي وباقي إفريقيا⁽²⁾.

(1) نفس المرجع، ص-ص، 317-318.

(2) إبراهيم العامر، تحديات إفريقيا: جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 5

ثالثاً/ السياسة الصينية في القارة الإفريقية: تواجد الصين في القارة الإفريقية ليس أمراً مستحدثاً ولا هو وليد العقدين الأخيرين، بيد أن حجم وطبيعة العلاقات الصينية الإفريقية قد عرف مع مطلع التسعينيات تزايداً ملحوظاً في أعقاب تبني الصين لسياسة جديدة اتجاه إفريقيا، تجاوز منظورها مجرد الإستجابة لحاجياتها الاقتصادية، مواكبة للصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية اقتصادياً وجيوستراتيجياً، تجلّى ذلك في تكثيف الصين لاستثماراتها الإفريقية في البنى التحتية الرئيسية، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية والثقافية، والرفع من الدعم التقني والمالي لدول القارة على اختلاف نماذجها الاقتصادية وأنظمة حكمها، إذ جعلت الصين من تواجدها الاقتصادي بالدرجة الأولى بديلاً للدبلوماسية المتكئة والدعم المشروط الممارسين من الدول الغربية، والتي لم تكن لها آثار واضحة على التنمية في إفريقيا؛ ورغم ذلك، فإن الأمر لا يمنعنا من طرح تساؤلات حول أهداف السياسة الصينية في القارة الإفريقية، ومدى نجاعتها من المنظور الأمني والتنموي⁽¹⁾.

من المعلوم أن توجهات السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا كانت تهدف في الأساس إلى مواجهة النفوذ السوفيياتي في ضوء التوترات الأيديولوجية التي أصابت العلاقات بين موسكو وبكين في شأن تحليل النظرية الماركسية اللينينية، وتوجيه الصين أصابع الاتهام إلى المنظمة الإفريقية بتجاوز هذه النظرية، لاسيما ما ارتبط بتوجهات حركات التحرر الوطني في القارة، حيث ركزت السياسة الصينية في إفريقيا في الستينيات على معاداة ومواجهة تفاعلات السياسة السوفيياتية في إفريقيا، اتضح ذلك جلياً في الحروب الأهلية التي اندلعت في كل من نيجيريا وأنجولا⁽²⁾. وقد تميزت السياسة الصينية اتجاه القارة الإفريقية بعيد مؤتمر باندونغ بمساندة حركات التحرر وجهود الدول الإفريقية الفتية، عن طريق تقديم الدعم العسكري والاقتصادي والتقني، سعياً منها للقضاء على جماح القوى الغربية الراغبة في السيطرة على العالم وإقامة نظام دولي جديد، تزامن ذلك مع توافر رغبات إفريقيا في البحث عن حلفاء لمساعدتها في توفير احتياجاتها لتمويل حروبها التحريرية⁽³⁾؛ في حين تواصلت سياسات الدعم الصينية في فترة ما بعد الإستقلال بإعداد وتمويل العديد من البرامج والمشاريع الاقتصادية والمشاريع المرتبطة بتطوير شبكات النقل البرية وخطوط السكك الحديدية، مثل خط السكك الحديدية الذي ربط

(1) يحيى اليحيوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الإستثمار ودوافع الإستغلال، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2015، ص 3

(2) أحمد حجاج، الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جانفي 2006، ص-ص 140-138

(3) عبد الحليم غازلي، مرجع سابق، ص 419

بين زامبيا وتنزانيا مروراً بالدول الواقعة بينهما، إضافة إلى تشييد منشآت كبرى كالملاعب الرياضية والمراكز الإدارية الضخمة، والتي قدمت الصين العديد منها في شكل هدايا⁽¹⁾.

استهدفت الصين من وراء سياستها الخارجية إزاء إفريقيا إلى الحصول على ما ينقصها، لاسيما بعد التطور الهائل في معدلات نموها الاقتصادي المترتب عن التوجهات السياسية التي تبنتها الصين منذ التسعينات وفق مقارنة إقتصادية رأسمالية تحت غطاء إشتراكي، وتحولها إلى أكبر مستهلك للنفط والمواد الطاقوية في العالم في ضوء التزايد المضطرد لاحتياجات اقتصادها، ما دفعها إلى التوجه إلى إفريقيا إدراكاً منها بما تتوفر عليه القارة من موارد وإمكانات طبيعية ومعدنية هائلة، إضافة إلى تركيزها على الأسواق الإفريقية من أجل خلق تبادلات تجارية مع دولها تتيح لها تصريف منتوجاتها المتوافقة أثمانها ونوعيتها مع رغبات وإمكانات المستهلك الإفريقي، كما أن الصين لديها حاجة لتأييد الكتلة الإفريقية لمواقفها في المحافل الدولية⁽²⁾.

خلال السنوات الأخيرة، إزداد التغلغل الصيني في أوساط القارة الإفريقية ليعم معظم دولها، هادفة لتوفير متطلبات التوسع الإقتصادي الصيني من طاقة ومعادن وموارد زراعية، نتج عنه إقامة علاقات وارتباطات تشاركية ودية مع الحكومات والسلطات الإفريقية، تعطي للصين مكانة جديدة وفتح المجال لفرص التجارة والاستثمار وتوفير الخدمات؛ ففي سنة 2006، تمكنت الصين من الحصول على 33% من البترول من مصادر إفريقية، وهو ما يوازي 09% من البترول المنتج في القارة الإفريقية، في مقابل 32% للوم أ، و 33% لدول الإتحاد الأوروبي، وحصولها على كميات عالية من الكوبالت والمنغنيز⁽³⁾.

لا يحمل التواجد الصيني في القارة عبر استثماراته الصينية بعداً إيجابياً خالصاً، إذ أن البعض يراها مخلصاً لبلدانهم من الاستحواذ الغربي الساعي إلى السيطرة على اقتصاديات ومقدرات بلدان القارة الإفريقية، فقد أصبح للصين علاقات إقتصادية تجاوزت في حجمها مع بعض البلدان حجم استثمارات الدول الإستعمارية كفرنسا وبريطانيا، تضاعفت من جهتها حجم تبادلاتها مع 49 بلد إفريقي بمعدل بلغ

(1) أحمد حجاج، مرجع سابق، ص 139

2) Jean Raphael Chaponnière, Un demi-siècle des relations Chine- Afrique, **Afrique contemporaine**, n°228, 4/2008, p-p 35- 46

3) Michel Beuret et Serge Michel, La Chine a t'elle un plan en Afrique ?, **Afrique contemporaine**, n° 228, 4/2008, p-p. 49- 67

30% سنويا خلال السنوات العشر الماضية، وهو معدل هائل يدل على قوة الدفع الصيني نحو القارة، في مقابل انحصار الاستثمارات الغربية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الأدوار الإقليمية في النزاعات القارية.

لم تكتف النزاعات التي تشهدها القارة السمراء من التدخلات الخارج قارية، بل شملت تدخل دول إقليمية في النزاعات والحروب الأهلية، في شكل دعم للقوى المعارضة لأنظمة الحكم، مثل التدخل الليبي في الحرب الأهلية التشادية، والتدخل السوداني في الحرب الأهلية الإثيوبية، والتدخلات العديدة لنظام الميز العنصري لجنوب إفريقيا في نزاعات وحروب دول منطقة إفريقيا الجنوبية؛ في حين عرفت نزاعات عديدة تدخلات لدول الجوار ودول إقليمية دعما لأنظمة الحكم، تأتي الكونغو الديمقراطية كأبرز حالاتها، بتدخل أنغولا وناميبيا وزيمبابوي في نزاعها في العام 2000، وتدخل جنوب إفريقيا وملاوي وتنزانيا في نزاعها بين 2013 و2020⁽²⁾؛ كما عمدت النظم الحاكمة الضعيفة من حيث قدراتها العسكرية بالسعي إلى فرض تحكمها على أراضي دولها عن طريق الحصول على تمويل خارجي، إضافة إلى بعض نماذج التدخلات من قبل دول الجوار في النزاعات والحروب الأهلية، كتقديم السودان دعما لبعض الجماعات المسلحة في إثيوبيا، كجبهة تحرير الأورومو⁽³⁾، في حين سارعت أنجولا إلى تقديم الدعم العسكري الكبير لقوات كابيلا رغبة منها في غلق الممرات على قوات المعارضة الأنجولية المنحصرة في حركة يونيتا التي استخدمت الأراضي الكونغولية لشن هجماتها، وعلى هذا الأساس تمكنت القوات الحكومية الكونغولية من حصولها على دعم عسكري من القوات الأنجولية والزيمبابوية، فقد قام وزراء دفاع كل من الكونغو الديمقراطية وأنجولا وزيمبابوي وناميبيا بعقد اتفاقيات في العام 1999 أبرموا فيها برتوكولا من أجل إعداد حلف دفاعي فيما بينهم، يتضمن في إطاره تقديم المساعدة الجماعية في حال تعرض أي دولة من الحلف لنزاع داخلي⁽⁴⁾؛ إضافة إلى ذلك، عمدت الجبهة الثورية لمواطني إثيوبيا إلى تقديم الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان، كما قامت

(1) إبراهيم العامر، مرجع سابق، ص 4

(2) Tom Porteous, L'évolution des conflits en Afrique subsaharienne, **Politique étrangère**, 68ème année, 2/2003, p-p 307- 320

(3) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 198.

(4) الشيماء عبد العزيز، استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 138، أكتوبر 1999، ص 202

بتقديم المساعدات لفئة من فصائل التجمع الوطني والقوات العسكرية لكل من حزبي الأمة والإتحاد الديمقراطي، حيث أجازت لهم فتح مكاتب في أديس أبابا⁽¹⁾.

تسببت التدخلات الخارجية في عرقلة العديد من عمليات التسوية، عن طريق خلق توجهات متعددة داخل أروقة المعارضة، وتعزيز اختلافها فيما بينها من جانب، ومع النظام في جانب آخر، ترتب عليه إحداث تشابكات في عناصر النزاع، وتعقيد سبل حله أو تسويته، وتغييرها إلى مركب مختلط من حروب أهلية داخلية بين السلطة والمعارضة، وما بين جماعات المعارضة فيما بينها، تحولت إلى حروب إقليمية بالوكالة.

الفرع الثالث: أنماط التدخلات الخارجية في النزاعات الإفريقية.

تعيش معظم الدول الإفريقية تدخلات خارجية تهدف إلى السيطرة عليها سياسيا واستراتيجيا وأمنيا واقتصاديا، يضاف إليها تأزم الأوضاع والتوتر في أغلبها في الآونة الأخيرة، وتزعزع أوضاعها التي ألقت بآثارها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وتساعد حدة الاشتباكات بين الحكومات والجماعات المعارضة، وحتى بين أطراف المجتمعات فيما بينها، كل هذه العوامل كانت دافعا لفتح المجال للتدخلات السياسية الخارجية، سواء كان ذلك على صعيد دعم الأنظمة، أو دعم حركات التمرد المعارضة، مضاف إليها ما ترتب من ارتفاع في مستويات التخلف والفقر.

جذبت مقدرات القارة من مواقع حيوية واستراتيجية أطماع خارجية وإقليمية أدت في خضم تفاعلاتها إلى نشوب نزاعات ولدتها التدخلات الخارجية المتذرعة بقضايا حماية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب، وغيرها من القضايا المرتبطة بحفظ السلم والأمن في القارة⁽²⁾، أضحت بسببها القارة الإفريقية مستباحة لرغبات الاحتكار والنفوذ التي تسعى إليها الدول الكبرى وحتى القوى الإقليمية، من خلال تدخلاتها في أزمتها ونزاعاتها من أجل التمتع أو تعزيز تواجدتها، فلم يعد التدخل الخارجي مقتصرًا على الدول الأوروبية و الو م أ وروسيا والصين، بل تعدى ذلك ليشمل دولا

(1) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص 64.

(2) أحمد الأصبحي وآخرون، القرن الإفريقي وشرق إفريقيا: الواقع والمستقبل، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010، ص 10.

أخرى كإيران وتركيا والهند وإسرائيل⁽¹⁾، ضمن أصناف مختلفة من التدخلات، تتناسب مع مصالح وأهداف كل طرف.

أولا/ التمويل الخارجي العسكري والإقتصادي: مكن هذا الصنف من التدخل أنظمة الحكم وجماعات المعارضة من الحصول على مساعدات مالية وعسكرية خارجية، حفاظا على البقاء والاستمرار في النزاع، مرد ذلك ضعف إمكانيات وتعداد القوات المسلحة لعديد دول القارة، والضعف اللوجستي في بسط السيطرة على أراضيها، ما أفقدها القدرة على حل نزاعاتها الداخلية، ودفعها إلى البحث عن دعم ومساعدات خارجية لتعويض ذلك، وهو ما حصل مع حركة يونيتا الأنغولية التي تمكنت من الحصول على دعم مادي من الو.م.أ وجنوب إفريقيا، في الوقت الذي استقادت فيه الحكومة الأنغولية من دعم الإتحاد السوفييتي، أمثلة تفسر لجوء أطراف النزاع للدعم الاقتصادي والتسليحي من الخارج، وتتازعها على كسب تأييد قوى خارجية تسعى إلى تحقيق مصالحها⁽²⁾؛ ويبرز الأمر أكثر في التدخلات الفرنسية في القارة، كتدخلها العسكري في إفريقيا الوسطى في 2006 إلى جانب الحكومة ضد حركة سيليكا، ودعمها العسكري لموريتانيا ضد تنظيم القاعدة في 2010، ودعمها العسكري لحكومتَي الكاميرون وبوركينا فاسو ضد تنظيم داعش بين سنتي 2017 و2020، وتدخلاتها العديدة في أزمات مالي والنيجر والتشاد⁽³⁾.

ثانيا/ التدخل الخارجي المباشر في النزاعات الإفريقية: لقد لعبت الأطراف الإقليمية والدولية دورا لا يستهان به في النزاعات الإفريقية عن طريق تدخلها المباشر إلى جانب طرف معين من الأطراف المتنازعة، ذلك أن هذه الطريقة تخدم مصالحها وأهدافها، كما تسمح لها بالسيطرة على مفاتيح القتال، ففي فترة الحرب الباردة حصلت عدة تدخلات عسكرية مباشرة في النزاعات الإفريقية، تجسدت نماذج منها في الدعم العسكري الكوبي المباشر في أنجولا في العام 1989، والتدخل العسكري الأمريكي المباشر في الصومال وليبيا وكينيا⁽⁴⁾؛ مع الإشارة إلى عدم وجود أية حالة لتدخل سوفييتي

(1) نفس المرجع، ص 11.

(2) Yann Bedzigui, Op.cit. p 168

(3) مجدي عبد الكريم، التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجا، أبوظبي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2002، ص 25

(4) مجدي حماد، المؤسسة العسكرية والنظام السياسي المصري "1952-1980"، في: الجيش والديمقراطية في مصر، أحمد عبد الله (محررا)، القاهرة، سينا للنشر، 1990، ص-ص 32-46.

مباشر في نزاعات القارة، تجنباً منه لأية مواقف أو انعكاسات دولية أو إقليمية سلبية، واكتفاءه بدعم تدخلات لقوى إقليمية قارية.

ثالثاً/ التدخل الخارجي لأغراض حفظ السلم والأمن الدوليين: يعد هذا التدخل من صلاحيات المنظمات الدولية والإقليمية، أو قوى مفوضة من الأمم المتحدة، تتدخل في الغالب إلى حين إنهاء عملية تكوين وتحضير قوات أممية لنشرها في إطار عمليات أممية لحظ السلم، يكون التدخل في هذه الحالة بهدف وقف النزاع المسلح وحماية المدنيين ووقف تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وإعادتهم، إضافة إلى إيصال المساعدات الأجنبية إلى المدنيين المتضررين في مناطق النزاع. والحقيقة أن أغلب النزاعات في إفريقيا قد شهدت تدخلاً من جانب الهيئة الأممية، كان أبرزها التدخل الدولي بقيادة أمريكية في الصومال نهاية عام 1992، الذي مهد لإعادة انتشار البعثة الأممية UNOSOM، والتدخل الأمريكي في ليبيا الذي سبق تدخل جماعة الإيكواس⁽¹⁾، والتدخل الفرنسي في مالي في العام 2012، الذي سبق تشكيل البعثة الإفريقية.

المطلب الثالث: ظاهرة العولمة وتأثيرها على الأمن المجتمعي.

نشأت العولمة كمنظومة عالمية ألزمت متطلبات معاملاتها الإقتصادية والحضارية على الجميع، بلغة التوسع والهيمنة، وفرض إرادة القيم الإمبريالية الرأسمالية كقوة خرجت منتصرة في الحرب الباردة، وأصبح النهب المقنن بالشرعية الأخلاقية والمؤسساتية الدولية هاجساً أمنياً خطيراً على الكيانات الضعيفة، ارتدت انعكاساتها على القارة الإفريقية والعالم الثالث ككل، من خلال بيئة تنافسية مجحفة ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة بؤر التوتر واتساع الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة والدول الفقيرة النامية، كما ساهمت في تشديد مظاهر التسلط والسيطرة على إدارة الحركة العالمية والمجتمعية، ما يتعارض مع حق الشعوب في الدفاع عن هوياتها الثقافية واستقلالها السياسي، بما لا يخفى علينا ما تحمله من شعارات ومنطلقات في جوهرها ومحتواها، اتضح مع مرور الوقت استحالة قبولها، ذلك أن ما تحمله العولمة في طياتها ما هو إلا إحياء وتجديد لسياسات استعمارية اندثرت⁽²⁾.

1) Romain Esmanjoud et Benedikt Franke, Qui s'est approprié la gestion de la paix et de la sécurité en Afrique, Revue internationale et stratégique, n° 75, automne 2009, p 42.

(2) فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 97

تنصب أبرز اهتمامات العولمة في أبعادها وتوجهاتها على الجانب الإقتصادي والقيمي والثقافي، المتفوق كنموذج عالمي لاخترق سيادة الدول وإلغاء مبدأ السيادة الترابية، كقانون ويستفالي مثالي وفق قواعد ومشاريع النظام العالمي الجديد، والسعي لفرض نظام اقتصادي عالمي قائم على المنافسة الحرة في الإنتاج والتسويق والتجارة العالمية، تصبو في منتهىها لصالح جماعات الكارتل الإقتصادي الإمبريالي العالمي المستحوذ عليه من قبل الو م أ والقوى الواقعة في فلكها، كما أنها تسعى إلى محو أدوار الدول في التدخل لتخفيف الأعباء حتى تبقي القوى العظمى دائمة الإستدامة في الهيمنة والسيطرة، خاصة إذا اعتبرنا أن القارة الإفريقية أصبحت ساحة نفوذ غربي، وهو ما يعد استعمار جديدا للقارة بتعديل قيمي حضاري وتكنولوجي، يساهم بدوره في إضعاف المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية في الدول النامية، بالإضافة إلى ارتفاع أعباء هذه الدول المادية⁽¹⁾؛ فالاستقلال السياسي التي تحصلت عليه معظم دول إفريقيا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لم يزد كونه بنى أحلام وردية بسبب صعود نخب وقيادات لا ترتقي إلى متطلبات شعوبها من التنمية المستدامة، فنظام العولمة المرتكز على تأثيرات آلياته كالقوة الناعمة والتهديد من جانب، والإرغام وصناعة النخب العملية والتكنولوجية الحاكمة في مسارات الإقتصاد والضغط السياسي من جانب آخر، فرض كتلة تحديات ضد أي تقدم إفريقي، ضاعفتها الصراعات الجيوستراتيجية التي برزت تداعياتها على إفريقيا، منها الحروب الأهلية والإرهاب والفقر والأمراض؛ فمركز إفريقيا المتمثل في منطقة الساحل والصحراء وجنوبها أضحت أخطر تحد للتنمية خلال القرن الجديد، بسبب التدهور الإقتصادي المهلك للطاقات الأمنية الداخلية لدولها، وانعدام الإستقرار وانهيار مستويات المعيشة وتقهقر النمو العام، حيث فقدت النخب الراجحة قدرتها لكي تؤهل الوجود الإستراتيجي للقارة في العالم، ارتكازا على عوامل دور التماسك السوسيولوجي والجغرافي في تشكيل بنية المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، التي تعزز بها نموذجها كقارة تغري القوى الكبرى في العالم، وهو ما ذهب إليه خبيرا الإقتصاد "بلوم" و"ساكس" في دراسة حديثة بالقول أنه "من أجل تنمية إفريقيا، يحتاج الأمر إلى أدوات أفضل في مجال دراسة ما يحسن تسميته بالبيئة الإنسانية، التي تضع النشاط الإجتماعي والتنمية الاقتصادية بشكل أكثر تركيزا في إطار البيئة الحقيقية"⁽²⁾. ولقياس ظاهرة عملية العولمة، يتم الاستناد على عدد من المؤشرات التي تقاس بها درجة ونوعية تعولم ظواهر العلاقات الدولية، إلا أنه مع بداية التسعينيات

(1) نفس المرجع، ص 98

(2) إبراهيم أ. البدوي، التماسك الإجتماعي وإدارة الصراع والنمو في إفريقيا، في: العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، مرجع سابق، ص-ص 63-64.

ومع زيادة وتسارع ديناميكية "العولمة الأخيرة"، تعددت وتزايدت المؤشرات لقياس التحولات في المناحي السياسية والإقتصادية والبيئية والمناخية والثقافية والأمنية والاتصالية والمعلوماتية والرياضية الكوكبية، في حين قامت مجموعة المؤسسات المتخصصة في الأبحاث بتطوير وتغيير مؤشرات لقياس مدى تقدم وتخلف الدول-الأمم- والاقتصادات والمنظومات التعليمية، إضافة إلى منظومات التنمية البشرية والتكنولوجيا وسياسات الاندماج في غمار ديناميكية العولمة، ويعد مؤشر العولمة الذي يربط بين مدى عولمة بلد ومدى تقدم الممارسة الديمقراطية واحترام الحريات الأساسية الفردية والجماعية والمساواة الداخلية والعدالة الاجتماعية، ومدى نقص نسب الفساد الإداري والإقتصادي⁽¹⁾.

إن ما يترتب عن العولمة من نتائج سلبية على دول العالم الثالث -لاسيما دول القارة الإفريقية- قد تجاوز النتائج الإيجابية المحتملة، فالتطورات الدولية الحديثة تلزم الدول الإفريقية بالعديد من القيود؛ وعليه، يمكننا أن نشير إلى أن انعكاسات العولمة في القارة الإفريقية تتجسد تأثيراتها في عدة مجالات، من خلال إرهاباتها الاقتصادية والاجتماعية، وأثارها السياسية والإعلامية والثقافية⁽²⁾، نظرا لما وصلت إليه القارة الإفريقية من فشل وضعف في الماضي والحاضر، وتراخي رهاناتها الطاقوية والإنتاجية والسياسية والثقافية والمؤسسية والأمنية، وتحدياتها في المستقبل، متأثرة بمظاهر العولمة في العديد من صورها، التي تتمثل في عديد الظواهر الاقتصادية وهيمنة القيم الإمبريالية والثورة التكنولوجية والاجتماعية. ونظرا للتحولات الإستراتيجية في الساحة الدولية والتطورات الراهنة، كان هناك حلم كبير في استقرار القارة الإفريقية وتخلصها من ظاهرة الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية والعرقية، إذ عم الظن إمكانية استفادة القارة من مظاهر العولمة بهدف تحفيز وتقوية قدراتها، إلا أن التحديات التي أنشأتها هذه الظاهرة أصبحت هاجسا ومعرقلا أساسيا للاستفادة من الفرص التي تتيحها، تبين في حقيقتها أن القارة الإفريقية في بوتقة العولمة ما هي سوى مصدر للتوسع الليبرالي⁽³⁾، يبرز في هذا السياق نمط من إشكالية فكرية حول طبيعة التغيرات التي أدت إلى تفكيك العقد الاجتماعي، بسبب التفاعلات الأمنية الجديدة، بالتساؤل عن كيف تأثرت إفريقيا بالعولمة؟

لقد عانت القارة الإفريقية من ويلات وآثار العولمة أكثر من أي منطقة في العالم، نظرا لما أفرزته تدفقات العولمة من أزمات ناجمة عنها، لاسيما من الناحية الاقتصادية، بدءا من مشكلة الديون

(1) قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة، الجزائر، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص-ص 93-96.

(2) فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 98.

(3) عربي بومدين، العولمة وثمن الاستقرار في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 35، يناير 2018، ص، ص 38-

المتفارقة، إلى معاناة القارة من تحرير التجارة والمنافسة، والتموقع الشديد للقارة في الصراع اللامتناهي بين القوى الكبرى على مواردها⁽¹⁾؛ وفي إطار تفتيت علاقة إفريقيا بمنظومة العولمة، نلاحظ أن تكريس التخلف هو أهم عنصر من ضمن تأثيرات العولمة في إفريقيا، إضافة إلى "تآكل مسألة السيادة"، لاسيما فيما يتعلق منها بالجوانب الاقتصادية والمالية، ويرجع مرد ذلك إلى إلزام وفرض نماذج واستراتيجيات وسياسات إصلاحية استئصالية على البلدان الإفريقية من طرف المؤسسات المالية الدولية.

بناء على هذه المعطيات والمداخلات الواقعية، فإن التحديات التي تواجه القارة الإفريقية، بالرغم من تربعها على منظومة من القدرات والثروات، لازالت في واقع الأمر تراوح مكانها، بل وترجع بخطواتها إلى الوراء، في ظل غياب تفاهات سياسية واستراتيجية تؤهل الدور الإفريقي كساحة جديدة تغير من معادلة الصراع الدائر على تخوم البحر الأحمر والقرن الإفريقي، فإهمال النقل الاستراتيجي وفقدان كل هذه العوامل الجديرة لإثبات دورها ووجودها بسبب الحروب والنزاعات والأزمات، والتقسيم الجغرافي الفوضوي الذي يؤرق دور الإقليم الإفريقي، والهشاشة السياسية والأمنية الداخلية، يعود بالأصل لحركية الحراك العولمي بجميع مستوياته، وهو الأمر الذي ساهم في تعطيل عملية التنمية التي تبناها الأفارقة⁽²⁾؛ كما أن تصاعد وتيرة النزاعات والحروب الإفريقية في نظر المحللين ناجم عن الإثارة المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية، فقد أسهمت ظاهرة العولمة في تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، خصوصا في قدراتها على التحكم في أدوات القهر المادي في المجتمع، وفي الوقت ذاته، تسيطر ملامح الإستجابة السياسية لانعكاسات العولمة من خلال بروز جماعات وتنظيمات عرقية ودينية تواجه سلطة الحكومات في شتى مستوياتها القومية والمحلية، كما أن ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع الثروة التي أنتجتها السياسات الاقتصادية الليبرالية في فترة الثمانينات والتسعينات من العقد الفارط هو ما أنتج البيئة الملائمة لارتفاع الجريمة وانتشار الفساد وتهريب الأسلحة والمخدرات، كل هذه التهديدات أفرزت أنماطا حديثة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي تتعايش معه معظم الأنظمة السياسية الإفريقية. في ذات السياق يرى آخرون أن النزاعات ما هي إلا تراكم لبروز استراتيجيات سياسية توضح قوى وأشكال دون الدولة

(1) سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد الخامس، 2010، ص 27

(2) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، مرجع سابق، ص 13

القومية، فالعولمة أعطت الفرصة للقوى المحلية لممارسة نشاطات تخص السلطة السياسية، في حين يرى هذا الإقتراب بأن الحرب تعد عملا له علاقة بانهايار النظم الأبوية في إفريقيا، ويشير بأهمية بالغة للدوافع الخارجية كالعولمة وانعكاساتها ونتائجها، مثل سياسات التكيف الهيكلي⁽¹⁾.

من الناحية الإقتصادية، واجهت إفريقيا تصاعدا وارتفاعا كبيرا في ديونها، خاصة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ما أدى بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مطالبة دول القارة بضرورة القيام ببرامج التهيئة الهيكلية (SAP) من أجل التصدي لظاهرة التضخم، وزعزعة وتحريك النشاطات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وخفض العجز في الميزان التجاري، وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية وتقديم المساحات والظروف الملائمة لها، وإشراك رأس المال المحلي في التنمية الإقتصادية والاجتماعية؛ ولقد كان الهدف الأساسي والمخطط من برامج التهيئة الهيكلية في إفريقيا هو الإصلاح الإقتصادي والاندماج في الإقتصاد العولمي، باللجوء إلى الخصخصة وتغيير نظم التسويق الزراعي والتسعين، نجم عن هذه الترتيبات أثناء تطبيقها في الدول الإفريقية ارتفاع نسب البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية وتهاوي القدرة الشرائية، إذ تعتبر سيراليون معيارا نموذجيا للنزاعات والصراعات الأهلية المشتعلة في فترة التسعينيات على خلفية اختلال وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ما يؤكد على أن البرامج التي اعتمدتها العولمة بمختلف أشكالها وأنماطها الإقتصادية والسياسية والثقافية قد أعطت نتائج سلبية، خاصة في مجال سياسة الإنفتاح والاندماج في ظل عدم تكافؤ الفرص⁽²⁾، إضافة إلى انعكاسات العولمة على الأمن بكافة مستوياته، خاصة من ناحية التداخل بين الأمن الوطني والإقليمي والدولي، والانعكاسات السياسية والأمنية الناتجة عن التنافس الإقتصادي العنيف بين القوى النافذة على مناطق ودول عديدة في إفريقيا، بسبب ضعف وهشاشة هذه الدول جراء تخلف هياكلها ومؤسساتها السياسية والأمنية والإقتصادية⁽³⁾.

ساهمت العولمة في إفريقيا، ولو بمستويات متفاوتة، في تشجيع هجرة الأدمغة واليد العاملة، أدى إلى ضعف في الإمكانيات البشرية التي تعتبر أهم أسس التنمية المستدامة، مضاف إليها ظاهرة الهجرة

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل"، مرجع سابق، ص 48.

(2) سلطان فولي حسن، مرجع سابق، ص 29

(3) عايدة صالح أرحم الزباني، التغيرات العالمية وآثارها على القارة الإفريقية، ورقة عمل للمشاركة في فعاليات الندوة العالمية التي أقيمت بجمهورية إريتريا تحت عنوان: "الديمقراطية في إفريقيا الواقع والآفاق" 21، 23 مارس 2009، ص 7.

غير الشرعية وتأثيراتها على الجانب الأمني؛ كما ساهمت العولمة في تحفيز أنشطة الجريمة المنظمة بكل أنواعها؛ كل ذلك يوضح مدى ارتباط الظاهرة الأمنية غير المستقرة بمخلفات العولمة وانعكاساتها الناجمة عن التحولات الهيكلية التي مست الدول الإفريقية في القطاعات التجارية والإقتصادية والإعلامية والمعلوماتية، تركت آثاراً أمنية سلبية على العلاقات بين الدول، أو على صعيد التفاعلات الداخلية في المجتمع الواحد؛ وتظهر تجليات العولمة في الجانب الأمني فيما يلي:⁽¹⁾

- الإنعكاسات الأمنية لهيمنة الإعتبارات الإقتصادية على حركة التفاعلات الدولية؛
- مضاعفة التداخل بين مستويات الأمن المختلفة وازدياد حالات عدم اليقين من الناحية الأمنية؛
- بروز أشكال جديدة من انعدام الأمن على الساحة الدولية (منظمات عابرة للحدود تمارس العنف مثل الإرهاب) وإعادة تشكيل استراتيجيات الأمن القومي في ظل تطورات العولمة.

المبحث الثالث: آثار النزاعات في إفريقيا وتفكيك الأمن المجتمعي.

لقد أصبح من الصعب الفصل بين أسباب ونتائج النزاعات في إفريقيا، نتيجة التعقيد والتداخل الموجود بينهما، وكذلك نتيجة ظهور أسباب وعوامل جديدة مولدة للنزاعات والصراعات لها قدرة تدميرية تفوق القدرة التدميرية لحروب القرن التاسع عشر⁽²⁾.

المطلب الأول: إنعكاسات الظاهرة النزاعية على المستوى المحلي.

أولاً/ إنهيار الدولة وغياب الأمن المجتمعي: ونعني به تفكك الهياكل الرئيسية لسلطة الدولة المتمركزة في المؤسسات الأمنية كالشرطة والجيش العسكرية وما يماثلها؛ فانهيار هياكل الدولة لا يقتصر فقط على إحداث فراغ أمني، وما ينجم عنه من انتشار للتهديدات الأمنية بكافة أنواعها، والتخريب والجرائم والأعمال الوحشية الغير مشروعة، بل يشمل النزاعات المتشابكة بين مختلف الميليشيات المتوزعة داخل الدولة، ذات المرجعيات متعددة الانتماءات للفصائل والقبائل اتجاه مسألة من بإمكانه أن يحكم، أو من يستطيع أن يكون الأكثر تمثيلاً في هياكل ومؤسسات السلطة المراد

(1) حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سابق، ص 322.

(2) أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسات في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية، دار الجامعية للنشر، ط3، 2001، ص-ص 123-126.

بناءها⁽¹⁾، فالواقع يشير إلى وجود حالات تنهار فيها الدولة دون حدوث انهيار المجتمع، ذلك أن المجتمع يعمل عبر طوائفه الاجتماعية المتعددة بدور تعويضي عن الدولة، قد تأخذ هذه الأدوار مسارات إيجابية أو سلبية؛ بمعنى أن سقوط الدولة لا يمس بالضرورة وضع كيانات وأطراف المجتمعات، بل قد تبقى متكاملة ومحافظة على وحدتها. إلا أنه غالباً ما يؤدي انهيار الدولة إلى انهيار المجتمع، وهو ما وقع لمعظم دول القارة الإفريقية التي شهدت هذا الوضع، ويرجع ذلك لمجموعة من الدوافع التي تؤدي إلى فشل الدولة وانهيارها، لاسيما التي تشهد عبر عقود من الزمن أزمات تفكك اجتماعي، وتخريب للأمن المجتمعي، بحكم الطائفية والعرق والإثنية والإيديولوجية، واستشراء الفساد السياسي والمؤسسي والإقتصادي، وتدهور البنية الاجتماعية، وغياب عنصر الحوكمة والحكم الراشد والمشروعية السياسية؛ عوامل ومخرجات أفرزت هشاشة الوضع الاستراتيجي الداخلي في بلدان إفريقيا، ونسفت بنية متغيرات مركب الأمن الإقليمي الإفريقي. إلا أن هناك من يحصر وقوع الدول في وضع الفشل أو الانهيار في سببين أساسيين، أولهما يرجع إلى مخلفات الظاهرة الإستعمارية وما نجم عنها من تخريب وانهيار، سواء تعلق الأمر بالمرحلة الإستعمارية أو عقب الاستقلال، أما ثانيها فيتمثل في ما لعبته الأطراف والقوى الخارجية من أدوار رفعت بدرجة عالية تحديات ومعوقات نمو دول القارة⁽²⁾.

برزت مظاهر انهيار العديد من الدول الإفريقية بعد الإستقلال مباشرة نتيجة التكوين المصطنع لها⁽³⁾، فبناء الدولة الإفريقية الحديثة بطريقة متسارعة أدى إلى انهيارها بسبب افتقادها إلى التطور العضوي داخل المجتمع المدني، إضافة إلى عدم اتباعها أسس وهياكل بناء الدولة الحديثة، وعدم الأخذ بالحسبان التغيرات والأوضاع التي مرت بها؛ كما أن نشأتها كانت قائمة على أساس التقسيمات الجغرافية التي أهملت الهوية والانتماء العرقي والإثني⁽⁴⁾، ذلك أن المواطنة المفتعلة والمصطنعة للدولة

1) صادق حجال، ليبيا وإشكالية بناء الدولة-الامة (1951-2017)، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص 123.

2) غازلي عبد الحليم، الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 44

3) Gordon ruth, saving failed states: sometimes a neocolonialist notion, American university international law review, vol 12, no 6, 1997, p 920.

4) غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 44

الإفريقية تعد إحدى خلفيات حدوث الأزمات في إفريقيا؛ فيما أدى الضعف في أجهزتها إلى عجزها وفسح المجال للأطراف الإقليمية والخارجية بممارسة الضغط عليها⁽¹⁾.

يمكن توضيح ما يجري في إفريقيا من فشل الدول وعجزها من خلال عاملين أساسيين، يبرز أولهما في أن هذه الدول هي ضحية نمط من أنماط النظام الدولي الذي تم اتباعه عند استقلال هذه الدول، وثانيهما ضعف أدوار حكومات ومؤسسات هذه الدول ونخبها السياسية والاقتصادية، وما نتج عنها من نقشي المجاعة والأمراض، وتدفق اللاجئين وتفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، وانحلال البنية التحتية وانخفاض مستويات المعيشة، ما أهلها لأن تكون فضاءات لنزاعات مسلحة عرقية أو دينية، داخلية وإقليمية⁽²⁾، إذ يشير في هذا الجانب البروفيسور "فوكوياما" إلى العلاقة الترابطية بين الدولة الفاشلة والانعكاس الذي ينجم على محيطها الخارجي، ويؤكد على حتمية الربط بين عجز الدولة من ناحية، والاستقرار الإقليمي من ناحية أخرى، مشيراً إلى أن الدولة الفاشلة تتحمل جانباً من المسؤولية عما ينجر عن وضعها من نزاعات ومشاكل إنسانية، وما يترتب عنها من تهديدات أمنية محتملة⁽³⁾. وقد اتخذ انهيار وفشل عديد الدول الإفريقية شكلين أساسيين، يتمثل الأول في الانهيار الشامل لنظام الحكم، وضع تجسده حالة الصومال في أعقاب سقوط نظام "سياد بري" في العام 1991، وما نجم عنه من حدوث فراغ سياسي، عززه ضعف الجهات المتصارعة وعجزها عن السيطرة على السلطة السياسية، ما أدى إلى انتشار الفوضى لسنوات عديدة؛ بينما يتمثل الشكل الثاني في حدوث انهيار جزئي في مرحلة معينة من النزاع، حين ينهار النظام القائم بعد سيطرة جماعة أو جماعات معارضة على مواقع استراتيجية عسكرية وسياسية، قد يعقبها انشقاق في أركان النظام، في حين تتطلب الحاجة إلى وقت إضافي لاستعادة النظام والأمن والاستقرار في بعض أو جل أنحاء الدولة. وليس للانهيار الجزئي للدولة الأثر البالغ مثل الانهيار الكامل، كما أنه يقع أثناء بروز عجز مركزي للحكومة القائمة المنهكة في النزاع، حيث يؤدي إلى قلة دور جهازها البيروقراطي وعدم التحكم في أقاليم الدولة، ما

(1) نفس المرجع، ص، ص 44، 45.

(2) Robert Jackson and George Sorensen, introduction to international relation: theories and approaches, Oxford university press, fourth edition, New York, 2010, p.169.

(3) عبد الحليم غازلي، مرجع سابق ص 377.

يدفع إلى إخضاع بعض الأقاليم تحت حكم جماعات المعارضة. كما يقع الانهيار الجزئي كذلك أثناء انتصار جماعات المعارضة في النزاع، ما يمنحها القدرة على التحكم في بعض أو جل أقاليم الدولة⁽¹⁾.

عاشت إفريقيا أوضاعا نزاعية مختلفة، انجر عن بعضها سيطرة جماعة معينة على كل أو بعض أراضي الدولة، مثلما حدث في ليبيريا سنة 1997، إلا أن معظمها شهد انتصار جماعات المعارضة على الحكومة، مثل حالتها أوغندا في 1986 وإثيوبيا في 1991، في حين عرفت دول أخرى انقسامًا عنيفًا للدولة ما بين الحكومة والمعارضة في إطار ترابطات من "الشدة والجدب"، دفعت إلى إصلاحات خفيفة في أماكن نفوذ كل منهما، مثل حالة أنجولا⁽²⁾.

ثانيا/ أزمة انتهاكات حقوق الإنسان: أدى تعاظم حدة النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا إلى الإفراط في انتهاك حقوق الإنسان، إذ اتسمت أغلبها بعامل مشترك متمثل في المعاناة المريرة التي مست البشرية، ما جعل المجتمع الدولي يتحرك لأجل وضوح حد لهذا الأمر، فما حصل في الصومال إثر وقوع الحرب الأهلية، وما عاشته رواندا من الإبادة الجماعية، وما قام به الجنود الثائرون في دولة سيراليون بقطعهم لأوصال المواطنين وحتى الأطفال الذين لا ذنب لهم، والقيام بالعديد من عمليات اختطاف النساء واغتصابهن، وحالات التعذيب والقتل العشوائي للمواطنين، خلق لدى شعوبها شعورا بعدم الولاء اتجاه الدولة، وتولدت لديهم طبيعة عنيفة في التصدي لها ومجاببتها، ما أوجد اختلال توازن وارتباك في العلاقات ما بين الدولة والمواطن، ارتقت أغلبها إلى الوضع النزاعي؛ فقد اختلفت أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في القارة خلال النزاعات المسلحة، جمعت ما بين الأشكال التقليدية كالقتل العمدى والتعذيب وفرض الأعمال الشاقة، وبين الأشكال العصرية كالإبادة الجماعية والتطهير العرقي واستغلال اللاجئين كدروع بشرية؛ في حين تفاقمت ظاهرة العنف اتجاه الأطفال والنساء بنسبة فاقت 70%، ما جعل النساء اللواتي تعرضن للاضطهاد والعنف الشديد يلجأن إلى الإنتحار من كثرة النبذ الاجتماعي وإحساسهم بالصدمة والإهانة⁽³⁾.

ضمت الهيئة الأممية إجراءات وتدابير لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة عبر العالم في مواثيقها، والتمت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية على ضمان ذلك، وتم لبلوغ هذا

1) Christian Bouquet, L'Etat en Afrique : Géographie politique de la maîtrise des territoires, **L'Espace Politique**, 7/2009-1, mis en ligne le 20 août 2009, Disponible sur : www.espacepolitique.revues.org.

2) Antoine Denis N'Dimina Mougala, Op.cit. p-p. 121-131

(3) مهيرة عماد السباعي، مرجع سابق، ص 72

الهدف تشكيل هيئات أممية تختص بضمان وحماية حقوق الإنسان؛ وقد أثارت في هذا الصدد قضية التدخل الإنساني جدلا على المستوى الدولي، بدواعي التعارض بين أولوية سيادة الدول وحماية حقوق الإنسان الرئيسية، فقد أشار العديد من الباحثين إلى أن الانتهاكات الخارقة لحقوق الإنسان من غير الممكن تجاوزها بذريعة أن سيادة البلدان أمر مقدس، ومن غير الممكن في ذات السياق انتهاك تلك السيادة بدون العودة إلى النصوص القانونية في مواثيق المنظمة الدولية، وما تتضمنه من ميكانيزمات الأمن الجماعي؛ صف إلى ذلك أن تدخلات المجتمع الدولي بذريعة حماية حقوق الإنسان قد تحمل في طياتها غايات وأجندات مختلفة لتحقيق المصالح المبرمجة في القارة الإفريقية، وليس فقط من أجل وضع اعتبار للإنسان وحمايته من الإضطهاد والعنف، وتمتعه بحقوقه على جميع الأصعدة في الحياة بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين⁽¹⁾.

ثالثا/ التحول الديمقراطي: تعد النزاعات في القارة الإفريقية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى التوجه إلى مسار التحول الديمقراطي نتيجة الآثار السياسية والإقتصادية الناجمة عنها، حيث كان هناك ترابط بين عملية التحول الديمقراطي والنزاعات في إفريقيا، يتضح ذلك في شكلين، الأول عندما يكون التحول الديمقراطي جزءا من عمليات حل وإدارة النزاع، على اعتبار أن الانتخابات الديمقراطية أضحت شرطا ضروريا من شروط فض وإنهاء النزاع؛ والثاني حين تكون عملية التحول الديمقراطي جزءا من الترتيبات التي يقدم عليها نظام الحكم من أجل إعادة النظام والأمن عقب انتهاء النزاع، حتى لو انتصر هذا النظام انتصارا حاسما في النزاع، إلا أن الواقع يفرض عليه تحت تأثير الضغوط الداخلية والخارجية الإتجاه نحو إجراء تحول ديمقراطي لاستكمال عملية بناء السلم الداخلي، من أجل المحافظة على كيانه، ويعتبر نموذجي كل من التشاد وأوغندا الأبرزين في هذه الحالة⁽²⁾.

نتيجة لما تقدم، فقد برزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي في إفريقيا منذ الإستقلال، بعد أن فشلت استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات التسلطية في تحقيق المهام السياسية التي حددتها، ودفعت بالمجتمعات الإفريقية إلى حالة الانقسام والتمايز العرقي بدلا من الوصول بها إلى حالة من الوحدة والتجانس؛ وبدلا من تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية، عملت هذه الأنظمة على نشر الفساد وعدم المساواة في المجتمع، وعززت الكساد المادي والانحراف بدلا من

(1) نفس المرجع، ص 73

(2) أحمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2003، ص-ص 44-53

تحقيق التنمية الاقتصادية، ساهمت في خلق توجهات انفصالية وانشقاقات عسكرية وحروب أهلية، أدت إلى بقاء مجتمعات وشعوب المنطقة رهينة الأزمة الدائمة في ظل أنظمة هشّة⁽¹⁾، عززتها غياب الإرادة في تبني الديمقراطية، ذلك أن التحول الديمقراطي في إفريقيا لا يعكس فقط الجوانب النظرية والأخلاقية التي تقف وراء البحث عن بديل للمأزق السلطوي القائم، وإنما يعكس كذلك المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير⁽²⁾.

رابعاً/ أثر النزاعات على التعليم في إفريقيا: في إجابته عن سؤال صحفي حول أبرز آثار النزاعات في إفريقيا، أكد الخبير في دراسات السلام والتنمية والوقاية من النزاعات بمركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الدكتور خالد محمد دفع الله، أن أكثر المجالات تضرراً ضمن انعكاسات النزاعات هو مجال التعليم، إذ يعقب حدوث أي نزاع وفي أوضاع مختلفة ظاهرة الهجرة القسرية للسكان نحو ملاذ آمن، ما يدفع إلى تعطيل العملية التعليمية لسنوات عديدة حتى يعم السلام والأمن المنطقة محل النزاعات والحروب، حيث يفقد الشباب فترة طويلة من حياتهم بسبب الأوضاع الغير مستقرة، ينجم عنها حرمانهم من التحصيل المعرفي والأكاديمي والمساهمة أو المشاركة في عملية التنمية في دولهم، وتحولهم قهراً في أغلب الأحيان إلى مقاتلين بعد انضمامهم إلى الحركات والجماعات المتمردة، إذ تشير إحدى الإحصائيات إلى أن أزيد من 25% من الأطفال البالغين سن الدراسة لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم إطلاقاً. ويزيد من معاناة الدول خلال هذه الظروف ما ينجم عن النزاعات من تدمير للبنى التحتية، بما فيها المؤسسات التعليمية، إذ من المعروف أن أغلب الدول التي تشهد نزاعات مسلحة لا تتوفر لديها القدرة المادية التي تمكنها من إعادة بناء ما تم تخريره، ما يؤدي إلى تأخير سير ومواصلة العملية التعليمية وتوفير أسباب وبيئات دوامها واستمراريتها.

خامساً/ الفقر: تولدت عن الأوضاع الاقتصادية وتزايد حدة النزاعات والحروب في إفريقيا موجات فقر ومجاعة، ساهمت بدورها وبشكل فعال في خلق مزيد من أوضاع التوتر والاستقرار في البلدان الإفريقية، ذلك أنه عندما يغطي الفقر جميع أرجاء الدولة بسبب ما تعانيه قطاعاتها من سوء تسيير للمصالح العامة، وغياب العدالة الاجتماعية في تقسيم الثروة والمسؤولية بين غالبية المجتمع،

(1) التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينغو دي فيسولي، 2009، ص، ص، 16، 17.

www.yumpu.com

(2) محمد لبوخ، عملية بناء الدولة، "دراسة في المفهوم، الأبعاد، المرتكزات"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد الأول، العدد الثاني، جوان 2013، ص-ص 106-109.

جراء الإعتماد على الروابط الإثنية والمعايير الجهوية بدل معيار الكفاءة، ما يتمخض عنه ظهور حركات مطلبية تنادي بتحسين أوضاع حياتهم وظروفهم المعيشية، فيما تزداد المشاكل تعقيدا حين تتحرك السلطات الحاكمة للرد على ذلك عن طريق قمع هذه الحركات، وهو ما يتولد عنه لجوء أصحاب المطالب إلى القوة والعنف كرد على السلطة. وقد أضحت ظاهرة الفقر متجذرة في إفريقيا، إذ يعيش مئات الملايين من مواطني القارة بدخل يقل عن الدولار الواحد يوميا، فيما يقبع أكثر من سبعين (70) مليون فرد تحت خط الفقر من مجموع سكان دول الساحل الإفريقي البالغين ثلاث مائة (300) مليون نسمة؛ كما انتشرت ظاهرة البطالة حتى أضحت أبرز مشاغل دول القارة والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة، إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض المستعصية جراء غياب أو ضعف البنية التحتية في مجال توزيع المياه وتقديم الخدمات الصحية، إذ يعاني حوالي أربعين (40) بالمائة من سكان القارة من عدم توفر المياه النقية، ما يؤدي إلى مشاكل صحية مضاعفة⁽¹⁾. وتعيش العديد من دول القارة انفجارا ديمغرافيا يعاكس طاقاتها الإنتاجية والصناعية، ما يساهم بشكل آلي في زيادة حدة أزمتها الاقتصادية وعجزها المالي، ويوسع من دوائر الفقر في القارة ويرسخها كظاهرة مزعزعة للأمن والسلم، بسبب ارتداداتها في ضوء تنامي الهجرة وتوفر البيئات الإجتماعية الحاضنة للجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المسلحة⁽²⁾.

المطلب الثاني: إرتدادات النزاعات الإفريقية على المستويين الإقليمي والدولي

أولا/ تأزم مشكلة اللاجئين في إفريقيا: أدت الوتيرة المتواصلة للنزاعات والحروب في القارة الإفريقية إلى زيادة مضطربة في مظاهر اللجوء والنزوح والهجرة القسرية، بسبب تراكم المشاكل والضغوطات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي أوجدت بيئات نزاعية متدهورة دافعة لهجرة وفرار ملايين الأشخاص من أراضيهم وأقاليمهم بحثا عن حياة أفضل ماديا ومعنويا، خلف ارتفاع حجم هذه الظاهرة وتزايد أعداد اللاجئين العديد من المشكلات والأزمات في دول المنشأ ودول الملجأ مست حتى المحيط الدولي، دفع ذلك إلى تحرك الدول المستقبلية ودول العبور في اتجاه إعادة النظر في سياساتها المتعلقة باللجوء، فيما لجأت دول إفريقية وأوروبية إلى إنشاء مؤسسات ومعسكرات خاصة باللاجئين، في حين تم توقيع عديد الاتفاقيات ووضع قوانين وإنشاء هيئات دولية تضطلع بمهام الإشراف على

1) Anne-Marie Frerot, *L'Afrique en question*, Paris, Elipses, 2004, p 25

(2) مدوني علي، مرجع سابق، ص، ص 257، 258

وضع اللاجئين ومرافقة ومساعدة الدول المستضيفة، في ظل تضاعف موجات اللجوء وحالات الفرار الجماعي هرباً من الأوضاع المؤلمة والقاسية المنجزة عن النزاعات التي بلغت عديدها درجة الكارثة الإنسانية، إنجر عنها مضاعفة أعباء ومسؤوليات المجتمع الدولي الذي اضطر إلى تخصيص جهود مالية ولوجستية هائلة لتقديم المساعدات والدعم للاجئين من جهة، وللدول المستضيفة من جهة أخرى، من أجل توفير حاجياتهم من الأغذية والأدوية والألبسة والمخيمات، حفظاً لكرامتهم وحقوقهم الإنسانية.

تتعدد عوامل الإهتمام الدولي باللاجئين، فبالإضافة إلى الجانب الإنساني، توجد دوافع أخرى تتداخل في تسيير ملف اللاجئين، مرتبطة بالمعطيات السياسية والإقتصادية وعلاقاتها الخارجية التي تؤثر على قرارات المؤسسات الحكومية والدولية، وقد تدفعها إلى تغيير قراراتها وسياساتها بعيداً عن فكرة الإعانة والإغاثة⁽¹⁾؛ وتختلف طبيعة سياسات اللجوء للدول ما بين استيعاب اللاجئين وطالبي اللجوء أو رفضهم، إما لاعتبارات قانونية وطنية، أو بالنظر إلى مستوى تحكمها ومدى التزامها بالقوانين والأعراف الدولية التي تحكم الوضع؛ كما تختلف إدعاءات كل دولة جراء رفضها لاستقبال اللاجئين لديها، والتي تشمل زيادة أعدادهم وطول فترة وجودهم، أو باعتبارهم عبئاً ثقيلاً على الدولة اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، أو بسبب التخوف من انعكاسات وجودهم وتأثيرهم على الأمن والاستقرار الداخلي، بسبب هاجس بروز جماعات وفئات إثنية أو دينية في أوساطهم، أو حتى جماعات مسلحة أو متطرفة، أو لأسباب أمنية صرفة تتعلق أساساً بوجود عناصر منسدة لها أهداف تخريبية أو تجسسية؛ في حين نجد أن هناك بعض الدول من تقبل بوجودهم بهدف تحقيق مكاسب ومصالح عن طريق استغلالهم على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي⁽²⁾.

ثانياً/ ظاهرة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة: جراء الفوضى العارمة التي عمت أرجاء القارة الإفريقية، وفي ظل الأوضاع الإقتصادية وتفاقم ظاهرة العنف والأعمال غير الإنسانية والجرائم الدموية بمنأى عن الغايات المفصح عنها والمرجوة، أضحت ظاهرة العنف مبتغى أساسي لغرض التحكم في الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية والنفطية، اندلعت بناءً عليها نزاعات حادة تم فيها استخدام الأطفال كجنود حاملين للأسلحة في ساحات القتال تحت قيادة زعماء جماعات المصالح⁽³⁾، واستخدامهم كمشاة طليعة لتفجير الألغام المزروعة، واستعمالهم كجواسيس وحمالين في الحروب، ما

(1) أحمد محمد علي المسلماني، سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016، ص 3

(2) نفس المرجع، ص 4

(3) مهيرة عماد السباعي، مرجع سابق، ص 71.

يفسر كونهم من أكثر الفئات المتضررة من النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا وفقا لأبحاث أعدتها اليونيسف، سواءا كقتلى أو مشردين أو معاقين، ما يضع إفريقيا حقا أمام معضلة إنسانية بالدرجة الأولى، وسياسية واقتصادية في المقام الثاني، تمس بشكل مباشر حاضر ومستقبل التنمية لدول القارة، وما تشكله من انعكاسات على مكونات وأساسيات المجتمعات الإفريقية⁽¹⁾، إضافة لما تشكله من تحديات متفاقمة في مواجهة عمليات حفظ وبناء السلام، ذلك أن تجنيد الأطفال سيؤدي بهم إلى تنشئتهم في بيئة عنيفة تفقد سمات الإنسانية، وتتطبع نفسياتهم وتوجهاتهم وعقيدتهم على الكراهية والجنوح إلى أعمال العنف، ويصبحون بذلك مجرد أدوات بشرية مهيأة لتنفيذ عمليات عنف وقتل لدى الجماعات المسلحة. وقد ساعد تطور الصناعة العسكرية وخفة الأسلحة إلى تكوين جيوش من الأطفال دون سن الرشد، يتمتعون بكافة أساليب وفنون القتال والتعذيب، فقد سجل الملاحظون أن أغلبية المحاربين خلال نزاع سيراليون في كلا الطرفين هم من الأطفال، ما دفع إلى تسميتها "حرب الأطفال"، أما في روندا فقد أحصت منظمة اليونيسف العام 1995 حالات لأزيد من ثلاثة آلاف (3000) طفل أصيبوا أثناء عمليات التطهير العرقي إصابات بالغة، فيما قدرت ذات المنظمة في أحد تقاريرها أن حوالي خمسة ملايين طفل لم يتحصلوا على حقوقهم من التغذية والتعليم والرعاية الطبية والحماية اللازمة لهم بسبب حدة النزاعات وما نجم عنها من أضرار. وتعتبر دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء موطنا لما يقارب 75% من مجموع الأطفال القاطنين في البلدان التي تعاني من حالات طارئة عبر العالم، فقد سجلت المنظمات الإنسانية مشاركة أكثر من ستة عشر (16) ألف طفل في حرب ليبيريا، بينما تم تجنيد ما يقارب 36% من الأطفال في النزاع الأهلي في أنجولا، كما تشير تقارير لمنظمات دولية وإقليمية أن أغلب مقاتلي "جيش الرب" في أوغندا هم أطفال. وقد أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها سنة 2014 إلى أن معظم الوظائف والمهام التي تسند للأطفال المجندين في إفريقيا تختص في معظم الأحيان بعمليات الاستطلاع والخدمة، بالإضافة إلى إقحامهم في المشاركة في المعارك، بالإضافة إلى ما تتعرض له الفتيات من استغلال جنسي؛ فيما اعتبر إعلان باريس تجنيد الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر (15) من العمر أمرا محظورا بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد اعتبرته المحكمة الجنائية الدولية جريمة حرب، بينما تؤكد الأمم المتحدة عبر تقاريرها الصادرة سنويا عن الأمين العام ومجلس الأمن والوكالات المختصة على تصنيف أطراف النزاع التي

(1) مصطفى شفيق علام، حقائق صادمة: الأطفال المجندون وقود الصراعات الداخلية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 32، 2017، ص 119.

تجند الأطفال في النزاعات والحروب ضمن "قائمة العار"؛ في الوقت الذي أشارت فيه العديد من الدراسات على أن تجنيد الأطفال في إفريقيا لا يقتصر فقط على الميليشيات المقاتلة، وإنما هناك جيوشا نظامية تستعمل الأطفال كوحدات مقاتلة تابعة لصفوفها في نزاعاتها المسلحة مع القوى المتمردة⁽¹⁾.

ثالثا/ التهديدات الأمنية وانتشارها إقليميا: تعاني القارة الإفريقية من أزمات لا متناهية بسبب عقدة الولاء للأمة وتشتيت العامل الأيديولوجي جراء النزعة الطائفية والإثنية، اندفعت فيها الأوضاع لتخلق أزمات تحولت جلها إلى صراعات ونزاعات على الموارد المادية والفرص المحدودة أو المعدومة⁽²⁾، رغم الأمل الذي برز بُعيد بزوغ أولى مظاهر الإستقلال منتصف القرن الماضي، إلا أنها وخلال ظرف وجيز وجدت نفسها في مواجهة أزمات أخطر وأعنف، تمثلت في النزاعات الداخلية التي مست عمق كيانات دولها وأمنها القومي، تجلت أولها في النزاعات الحدودية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية التي صنفت كتهديدات تقليدية، قبل أن تظهر إلى العلن عوامل جديدة ساهمت في زيادة حجم وعدد أزمات ونزاعات القارة، في شكل تهديدات أمنية جديدة اتسمت بالجدية⁽³⁾، باعتبار أن أغليبتها لا يمكن مواجهتها أو حلها عن طريق القوة العسكرية فقط، على الرغم من الأضرار الناجمة عنها، فأضحت القارة في ضوئها عرضة للمجاعة والفقر والتلوث البيئي والجريمة المنظمة والإرهاب أكثر من أي وقت مضى، لم تتوفر للقارة حينها الأدوات والتجارب الكافية لمجابهتها بسبب غياب الإدراك الكامل بأخطارها ومستوياتها، وعدم امتلاك الآليات الكفيلة بإحاطتها ومعالجتها والتصدي لمخاطرها، وأدت تراكماتها إلى زيادة في ثقل مسؤوليات دول القارة لما فرضته من جهود مضاعفة لتأمين الحدود ومجابهة ما تخلفه من اضطرابات أمنية وتهديد مجتمعي في أقاليمها⁽⁴⁾. ورغم شمول أخطار التهديدات الأمنية الجديدة جل أقاليم القارة، إلا أن تركيزها مس بشكل كبير وجلي منطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء، بفعل شساعتها وصعوبة السيطرة عليها، وقد تمثلت صور هذه التهديدات بشكل أساسي في الجريمة العابرة للحدود، كالإرهاب وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وتهريب البشر، مضاف إليها بروز مظاهر جديدة تمثلت في خطف الرعايا والهجرة السرية وتبييض الأموال، وهذا ما يطلق عليه بالجريمة المنظمة، وغيرها من التهديدات البيئية والصحية المنجرة عن

(1) مصطفى شفيق علام، مرجع سابق، ص، ص 120، 121.

(2) العماري عباس رشدي، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 13

(3) أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص-ص 123-125.

(4) مدوني علي، مرجع سابق، ص 251.

التصحر والجفاف وسوء التغذية، كل ذلك قد شكل هاجسا خطيرا يهدد أمن وسلامة الأشخاص واستقرار المجتمعات والدول⁽¹⁾.

1 الجريمة المنظمة: عرفت الساحة الدولية في خضم التغيرات والتحولات التي مست أوضاع الدول والتحالفات الدولية بروز العديد من الظواهر كانت أبرزها ظاهرة الجريمة المنظمة، بشكل خالف أولويات الأجندات الدولية والعالمية خلال السنوات التي تلت انهيار المعسكر الشيوعي، جراء ارتفاع وزيادة حصيلة الإجرام المنظم الذي أضحى يشكل تحديا بالغا للأمن والسلم الدوليين، عززته تلك الفوضى السياسية والأمنية التي أصابت عديد الأنظمة السياسية عبر العالم، إضافة إلى الإنفتاح غير المضبوط للاقتصاد العالمي الذي فتح المجال لتبويض وتفرخ أموال الفساد والجرائم، وهي كلها عوامل دفعت إلى حدوث وتغذية نزاعات ارتبطت بالخيوط الدولية للإجرام العابرة للقارات، مع توافر الظروف المواتية التي سهلت من عملية الحصول على الأسلحة بشتى أصنافها؛ كما ساعد التطور التكنولوجي في عملية الاتصالات بين شبكات الإجرام على توسيع نشاطاتها، إذ أصبحت جماعات الإجرام أكثر تنظيما وهيكلية في ظل شبكة منظومة إجرامية دولية تساهم فيها العديد من الجماعات التي تتسم بالاستمرارية والتعقيد في هرمية التنظيم والتعداد⁽²⁾. وتعرف الجريمة المنظمة بأنها "تلك الأفعال التي تقع بصورة مطردة بعيدا عن رقابة الشعب والحكومة والأجهزة القضائية، وترتكب عمدا من قبل أشخاص أو جماعات منظمة لها قواعد وأنظمتها الخاصة بها، وتعمل بسرية تامة خلال مدة طويلة من الزمن بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من السيطرة الاقتصادية والربح"⁽³⁾. وقد أخذت هذه الظاهرة حيزا مهما ضمن اهتمامات الباحثين، فعدد الدراسات الميدانية في إفريقيا قد أشارت إلى حدوث حالات عديدة من الاعتداءات الممنهجة والمنظمة على المواطنين وممتلكاتهم، فيما لفتت عدة تقارير لمنظمات وهيئات دولية إلى وقوع أحياء ومدن بأكملها في عديد دول القارة تحت طائلة نفوذ وسيطرة الجماعات الإجرامية التي سعت من وراء ذلك إلى فرض منطقتها وإثبات وجودها وقوتها، مستغلة ضعف المنظومة الأمنية من أجل تحقيق مصالحها وخلق بيئة مواتية لتحقيق أهدافها⁽⁴⁾.

(1) محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الخامس، جوان 2016، ص، ص، 10، 9.
(2) عبد الفتاح مصطفى لطفي، وآخرون، الجريمة المنظمة: الأنماط والاتجاهات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص 99.
(3) نزيه نعيم شلالا، الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة من خلال الفقه والدراسات والاتفاقيات الدولية، بيروت، منشورات المحلبي الحقوقية، ط 1، 2010، ص 16.

4) Henri Marque, op.cit. p 40

لقد تجلت أنماط الجريمة المنظمة في إفريقيا على وجه خاص في الإتجار بالبشر وتبييض الأموال والإتجار غير المشروع بالسلاح، إضافة إلى الأعمال والجرائم المنظمة التي ارتبطت بشكل أصيل بالأفعال والجماعات الإرهابية، فيما اعتبرت منطقة الساحل الإفريقي وضعفها أبرز الأقاليم الإفريقية الحاضنة لها، نظير مظاهر الفساد المنظم والرشوة التي عمت أجهزة ومجتمعات دولها.

(2) تجارة المخدرات وتبييض الأموال: شكلت تجارة المخدرات وترويجها تحدياً آخر للمسألة الأمنية في إفريقيا، بسبب أبعادها وتداعياتها على الأمن المجتمعي لدول القارة، وما تخلفه من أعباء عسكرية واقتصادية من خلال الجهود المبذولة لمكافحتها والإجراءات الأمنية لمجابهتها، قصد التصدي للجماعات والشبكات الإجرامية المعقدة المروجة لها، إضافة إلى الروابط المتنامية بين تجار المخدرات والجماعات الإرهابية التي وجدت فيها مصدراً للحصول على الأموال لتمويل أعمالها، وهو ما جعل من تجارة المخدرات عاملاً مهماً في إنكفاء النزاعات وتهديد أمن الدول، في الوقت الذي أشارت فيه تقارير عدة تحول إفريقيا إلى أهم مراكز عبور المخدرات وتسويقها إلى القارات الأخرى، واعتبار دول القارة من بين أكثر الدول استهلاكاً لها⁽¹⁾، كما صرحت عديد التقارير السنوية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن معظم شحنات مادة الكوكايين الموجهة لأوروبا تهرب بشكل كثيف عبر إفريقيا، إذ أضحت منطقتي الساحل والغرب الإفريقيين أبرز مسالك تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، في ضوء ما يتم حجزه ورصده من كميات معتبرة لمختلف أنواع المخدرات، في ظل كثافة عبور شحناتها عبر أعالي البحار، خاصة في منطقة خليج غينيا وعلى البر الإفريقي⁽²⁾، وهو ما تؤكد أرقام العديد من الإحصائيات التي تشير إلى رقم أعمال لتجارة المخدرات يتراوح بين 300 و500 مليار دولار سنوياً، ما جعلها من أهم صادرات دول الجنوب نحو الشمال حسب الإقتصادي بيار موسى (Pierre Moussa)⁽³⁾؛ في حين يعد المغرب أحد أكبر منتجي القنب الهندي في العالم، باعتباره الأكثر استعمالا وتعاطيا في إفريقيا، والذي يرفع ما تنتجه القارة الإفريقية من هذا الصنف إلى حوالي 62 % من إجمالي الإنتاج العالمي. إضافة إلى ذلك، تشكل المستحضرات الصيدلانية المزيفة التي تدخل مختلف أصناف المخدرات في تحضيرها معضلة أخرى من معضلات الأمن الإقتصادي والصحي والمجتمعي، بسبب عدم تفعيل وكفاية الميكانيزمات الوطنية والقارية للإنفاذ السليم والصارم للضوابط

1) Ibid. p 42

(2) نزيه نعيم شلالا، مرجع سابق، ص 52

3) Philippe Marchesin .op.cit.pp.47-48

الرقابية⁽¹⁾. وقد لازم كل ذلك عمليات تببيض الأموال غير المشروعة التي يتم جني مئات ملايين الدولارات منها عن طريق تجارة المخدرات، زادت تعقيدا مشكلة التستر عن مصادر الأموال بسبب نقشي الفساد الإداري الذي مس الأجهزة الأمنية والرقابية في عدد كبير من دول القارة، الأمر الذي سهل عملية توفير الدعم المالي للجماعات المنظمة والإرهابية، منحها هذه البيئة قدرة أكبر لارتكاب الجرائم وتوسيع نشاطاتها الإجرامية والإرهابية.

(3) الإرهاب: تعد اتفاقية جنيف لمكافحة الإرهاب العام 1937 أول الإتفاقيات التي تناولت موضوع الإرهاب، وقد عرفت في الفقرة الثانية من مادتها الأولى الأعمال الإرهابية بأنها "أعمال إجرامية ترتكب ضد دولة يكون الهدف منها أو من طبيعتها نشر الرعب لدى شخصيات محددة أو مجموعات محددة أو الجمهور"، وقد حددت هذه الاتفاقية مجموعة الأفعال التي تشكل جريمة الإرهاب الدولي في المادة الثانية منها⁽²⁾. ومن دون إغفال عالمية الظاهرة الإرهابية^(*)، تعد إفريقيا من أبرز القارات الحاضنة للمجموعات الإرهابية والمرتزقة⁽³⁾، إذ تعاني أغلب الدول الإفريقية من أفعال الجماعات الإرهابية التي يزداد التفاعل بينها - وإن تباينت حدة تحركاتها الإرهابية-، جراء التماثل الكبير في مشارب ودوافع العديد منها، خاصة دول الساحل والمغرب العربي، حيث تشترك الكثير من الجماعات المتطرفة من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل إن الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة الذي تم تبني إسمها من طرف عدة جماعات في المغرب الغربي، مثل الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة.

(4) الإتجار بالبشر: تنتشر في عديد الدول الإفريقية ظاهرة الرق والإتجار بالبشر، إذ تعتبر دولة نيجيريا مثالا مصدرا وسوقا واسعا للإتجار بالبشر، عن طريق جلب وتهريب الأشخاص من الأدغال الإفريقية والصحراء لبيعهم لجهات محلية عديدة في مالي والنيجر وموريتانيا مثلا، أو لجهات دولية كأوروبا؛ وتعتبر مالي من الدول التي ازدهرت فيها تجارة الرق، فقد أشارت إحصائيات سنة 1998 أن

(1) نزيه نعيم شلالا، مرجع سابق، ص 53

(2) محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية: دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2004، ص 140.
(*) يعرف مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة الإرهاب بأنه "كل فعل يستخدم للتهديد به من أجل التأثير على الحكومة أو تخويف الناس لغرض سياسي أو ديني أو إيديولوجي، ويتضمن هذا التهديد عنفا شديدا ضد شخص أو تدميرا للممتلكات، والسعي إلى خلق حالة من القلق في الأمن العام، يتضمن هذا التهديد استخدام المتفجرات أو الأسلحة النارية". للمزيد، أنظر: هبة الله أحمد خمسين، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2011، ط 1، ص 27.

(3) نزيه نعيم شلالا، مرجع سابق، ص 37.

هناك من 10 إلى 20 ألف طفل مالف فمف المفافرة بهم؁ ففما أضفف لفبفا بفف انهفار نظام القذافف ملاذا للمفافرة بالبشر واسفغالهم ففسفا أو إفساعهم للعمل القسرف؁ فف ففن فم إفساء ما فقارب 2.1 ملفون ضففة لهفذه الفجارة؁ ففف السوفان الفف ففمرا أساسفا للاففار بالنساء الإففوففاف والفلبفففاف ونقلهم إلى أوروبا؁ فزفهر أيضا ظاهرة الاففار بالقصر؁ لاسفما فف ظل الفروب الأهلفة الفف ففم فففا ففنفف الأطفال لاسففامهم فف هفذه الفرب⁽¹⁾.

5) الهجرة الدولية: إفسرقت الرغبة فف الهجرة ففو العالم الغربف مفسمعات فل الفول الإفرفقفة على ففو مضفر؁ جعلف منها بامفافز ظاهرة مفففة الأنماط؁ زاففها هولاف النزاعات والأزمات الإفرفقفة المفففة الفف أفرزت فف أوقات عفففة موفاف هجرة ففو أوروبا عفر عفة منافذ؁ فافف أفسامها كل الفصوراف؁ إفسافة إلى الفأففر الففافي والإفسامعف-الففسف المففام للعلومة الفف ساهمف فف بلورة انففاع ففرف للهجرة لاف الأفارقة من مففلف المسفوفاف والأعمار؁ دففعفم الرغبة فف العفش فف بففة أفضل وفوفر الرزق والعفش الكرفم لهم ولأسرهم إلى الفف ففو موافن أخرى للاسففطان هربا من الأوضاع المزرفة ووفر المسفرفة؁ ففف أضفف هفذه الظاهرة مصدر قلق مفزافف لفسومات البلدان المسفرفة ففرا لما ففم عنها من مفاطر أمانية ملفة وإقفمفة ودفلفة⁽²⁾؁ ففما مفلف الهجرة ففر الشرعفة أو الهجرة السرففة هافسا أرغم هفذه الفول على ففففل سفاسافها الإفسامعة والقانونفة؁ بسبب فحول الهجرة ففر الشرعفة إلى ظاهرة معقدة فلفف ففلا قانونفا وسفاافا فراء الفرف المففم الفرفف والفاماعف للقوانين الفلفة والملفة؁ من فلال عافم افسرام المهافرفن شروط وإفراء الففول والإقامة؁ إفسافة إلى فونها قد أفسفف ففار من طرف فاماعات إفسامفة اسفغلفها فف فشاطافها المرطفة بالاففار بالبشر وفهرفب المهافرفن عفر الففوف الفلفة⁽³⁾؁ أوففف مفسومة من المفاطر الإقسااففة السفاسفة والإفسامعة والأمانية وففف العفائفة والإففوفوففة؁ وأبرز ففلف على ففاقمها أنه وفف بفاة السففففاف ففف عاف طالبف اللجوء إلى فول غرب أوروبا بفوالف 16 ألف فلب فومفا؁ فف ففن سفلف ففس فول المنطقة عام 1991 ما فزفد عاف 545 ألف فلب فومفا⁽⁴⁾. وففمفل الهافس الأكبر لاف الفول المسفرفة ففما قد ففرفب عاف هفذه المعضلة من آثار أمانية وفأففراف مسفقففة سللفة لمفسمعات المهافرفن مفففف الففافاف؁ بسبب صعوبة الفأقم مع المفسمع الففف؁ وما فففف

(1) مفسم مفسان؁ مرجع سابق؁ ص؁ ص 9؁ 10

(2) مفسم فزالف؁ الهجرة السرففة؁ الأردن؁ فار الفامف للنشر والفوزفع؁ ط1؁ 2015؁ ص 36

(3) رؤوف ففسورف؁ الهجرة السرففة من مففور الأمن الإنساف؁ الإسكفرففة؁ مفسفة الوفاء القانونفة للنشر؁ ط1؁ 2016؁ ص 43

(4) إبراهفم أفسم فسر الففن؁ دراساف فف العلاقات الفلفة؁ مرجع سابق؁ ص 32.

عنه من صعوبة في التكيف، إضافة إلى ما قد تؤدي إليه التصادمات المجتمعية من فقدان للثبات الانفعالي والتوجه إلى مسار ارتكاب السلوكات الإجرامية بدرجات متفاوتة.

لقد سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ارتكازا على مفهوم الأمن الإنساني إلى وضع الأطر الإجبارية والميكانيزمات والآليات التنفيذية لتصحيح وترميم الوضع الذي أصبح يتصف بالاختلالات والهشاشة والعشوائية؛ وفي إطار هذا السياق، نجد أن عودة مضامين الأمن في أبعادها المتعددة (اقتصادية، غذائية، صحية، بيئية، سياسية...) تعتبر من الدوافع المشجعة على الهجرة غير الشرعية؛ لذا، فإن توفير الحد الأدنى من المعيشة عن طريق خلق مناصب شغل سيقبل أو يحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما أن فتح المجال للمشاركة الاجتماعية والسياسية، التي تحمل في مضمونها الأخذ بالعدالة الاجتماعية في إطار أهدافها، وممارستها بالطريقة التي تؤسس لمشاركة أوسع في غمار عمليات التنمية لتحقيق أفضل السبل لضمان الاستقرار والأمن⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية والدولية في النزاعات الإفريقية.

ساهمت الأوضاع الدولية في ظل الفوضى الأمنية التي اجتاحت الحدود السيادية للدول، وانتشار التهديدات الأمنية التي عدت ذريعة استراتيجية لتوغل القوى الغربية، التي اتخذت من الأمن الإنساني وتهديدات الإرهاب والنزاعات مطية لأجل الاستيلاء على الصراعات الجيوسياسية وقطع الطريق أمام القوى الأخرى كالصين وروسيا؛ بيد أن كل هذه القوى متخوفة من نشوء نزاعات داخل أقاليم نفوذها تقسح المجال لأطراف أخرى للتدخل تحت ذرائع مختلفة، عمدت على أساسه القوى الكبرى الفاعلة على المسرح الدولي والإقليمي إلى الإعتماد على أساليب وأدوات مختلفة لإدارة صراعات ونزاعات القارة من أجل احتوائها والتصدي للتغيرات التي قد تحدثها، حفاظا على الواقع الذي يلبي رغباتها الأمنية، وخشية انزلاقها إلى أوضاع خارجة عن إرادتها، بفرض تسويات سياسية وأمنية في معظم الأوقات، كما تم إتباع حلول مختلفة لاحتواء النظم العملية من خلال توظيف قوات أجنبية والتوسع في ضمانات الأمن ورفض توريد الأسلحة الهجومية أو الحد منها، وفرض ضغوط سياسية، واستخدام المكافآت الاقتصادية أو التهديد بعقوبات لضمان إتباع سلوكات تفاوضية وإجرائية معينة، في إطار سياق فرضت فيه القوى الأجنبية نوعا من الاستقرار المصطنع والشكلي بمساعدة أنظمة العديد

(1) محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، الهجرة غير الشرعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص، 46، 47.

من الدول، ساهم هذا السياق بدوره في تثبيت أنظمة ديكتاتورية وقمعية أطل الدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والمالية المقدم لها بقاءها، بل وشجعت حدوث انقلابات عسكرية وبروز حركات تمرد وعصيان، أو حتى حركات انفصالية متشددة، إذ لعبت تدخلات هذه القوى خلال فترة الحرب الباردة دوراً محورياً في تحريك وتعقيد الصراعات الداخلية التي استمرت عديدها طويلاً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة.

أنتجت نهاية الحرب الباردة تفاعلات محدثة وأنماطاً من الظواهر اتسمت في جوهرها بالحركية والتحول، برزت على أساسها أشكال غير مسبقة من الفواعل متعددة المراكز في توجهاتها الإستراتيجية، من منطلقات أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، محكومة بمنطق التفاعلات غير السلطوية التي تجلت في المصالح والقوة الناعمة والتحالفات المبنية على حلف الضرورة، بغض النظر عن الفروقات القومية الملازمة للتنافس والصراعات بين ما هو داخلي وخارجي، بعدما تلاشت طبيعة الحدود السيادية في شكل تناغم مع الترابط الكوني حول ظاهرة عبور الأوطان في هدم النمط القديم للعلاقات الدولية، وبناء مسرح دولي تحكمه القوة والسيطرة الجيوسياسية التي كانت وقوده المخططات الجديدة للشرق الأوسط وإفريقيا، وانتقلت على إثره الاختصاصات من الإقليمية إلى العالمية، والتتصل من التزامات القانون الدولي والانحراف عن المبادئ التي تضبط دور المؤسسات الرسمية الدولية التي حادت عن المسار بسبب ضغط وتوجهات القوى العظمى، حيث تم توظيفها كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل تحقيق توجهات سياسية خارجية، وإنهاء الدولة القومية كوحدة بنائية، وإغراقها في وحل الأزمات الأمنية الطائفية⁽¹⁾؛ توجهات فقدت فيها إفريقيا أهميتها في نظر حلفائها السابقين، ما أدى إلى تراخي شبكات التحالفات والتعهدات والإتفاقات التي كانت تربط معظم البلدان الإفريقية بأنظمة الأمن العالمي، وأدى تحلل التحالفات وأنظمة الدعم الإقليمية وسحب القوى الأجنبية لدعمها السياسي والعسكري والمالي عن الأنظمة الأوتوقراطية إلى بروز حالات من فقدان النظام والاستقرار، انكشفت في ضوئها الطبيعة الهشة للدولة الإفريقية التي كانت تعتمد بشكل مبالغ فيه على الدعم الخارجي، تحللت جرائه عشرات الدول كأنجولا والموزمبيق وإثيوبيا وليبيريا، ولم تلبث النزاعات القديمة التي كانت مختفية في الظهور مرة أخرى مع درجة عنف متزايد، بفعل الإنهيار

(1) عابر نجوى، معضلة الهويات الإستراتيجية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، ص-ص 225-222

شبه الكلي للدول، والانتشار الرهيب للأسلحة، أوضاع دفعت النخب السياسية والأكاديمية الإفريقية إلى دراسة تجليات وتأثيرات قواعد السيادة والتدخل الخارجي في تسوية المشاكل الداخلية.

أحد القسّمات الأساسية لعصر ما بعد الحرب الباردة في إفريقيا هي ازدياد عدد وحجم وضراوة النزاعات الداخلية التي عبرت الحدود إلى الدول المجاورة، والتي تحدث عندما تفقد الدول المهددة سيطرتها على أجزاء كبيرة من إقليمها، ولم تعد تحتكر أسلحة القسر. وإلى جانب العدد الكبير من القتلى، تؤدي النزاعات العنيفة في إفريقيا إلى نتائج مرعبة تتمثل في الأعداد الكبيرة من المشردين واللاجئين، إذ تثير بعض الإحصاءات قلقا كبيرا حول أوضاع ومخلفات نزاعات إفريقيا، فقد قدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العام 1998 عدد اللاجئين في العالم حوالي 13 مليون، وقدر عدد المشردين داخل حدود بلادهم بحوالي 18 مليونا، كان نصيب إفريقيا جنوب الصحراء وحدها من هؤلاء حوالي 35 بالمائة (أي حوالي 5,8 مليونا)، وأدى تدخل المجتمع الدولي في مواجهة المآسي المتزايدة الناتجة في الأغلب عن النزاعات الداخلية إلى تآكل قواعد السيادة عبر التدخل في الشؤون الداخلية، بما يسمح بالتدخل الدولي للوصول إلى الجماهير المتضررة داخل الدول.

من المهم التذكير أنه وخلال مرحلة الحرب الباردة، كان تقسيم الأدوار بين المنظمات الدولية والإقليمية وتحت الإقليمية واضحا، ففي حين كان دور الأمم المتحدة تقليديا يتمثل أساسا في القيام بعمليات حفظ السلام والمهام السياسية، فإن دور المنظمات الإقليمية وتحت الإقليمية كان يركز على الدبلوماسية التفاوضية والدبلوماسية الوقائية، وكانت هذه العمليات قليلة ومتباعدة؛ ولكن، منذ تسعينيات القرن الماضي، ازدادت عمليات السلام التي أدارتها أو شاركت فيها الأمم المتحدة، وكان للعبء الكبير الذي تحملته المنظمة الدولية من ناحية التمويل وتوفير العاملين وتوقيت هذه العمليات الكبيرة والعاجلة أثر في قدرتها على توفير إجراءات تدخل فعالة وعاجلة، وزادت الشكوك في قدرة مجلس الأمن على مواجهة تهديدات السلم والأمن الدوليين، أثارت تساؤلات هاجسية حول مصداقية المجلس بصفته الهيئة الدولية الرئيسية الموكلة إليها ضمان السلام الدولي والأمن⁽¹⁾.

(1) سفيرين م. روجومامو، مرجع سابق، ص، ص 25، 26

المبحث الرابع: تجاذبات حلول أزمة مالي ودور الجزائر في تسويتها.

تتعدد وسائل حفظ السلم والأمن الدوليين وإنهاء النزاعات الدولية التي تضمنها ميثاق المنظمة الدولية، فقد خصص الفصل السادس منه لتحديد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، فيما تضمن الفصل السابع الأدوات غير الودية والإجراءات القسرية لفض وإنهاء النزاعات⁽¹⁾، بينما يشير ميثاق الهيئة الأممية في فصله الثامن إلى المنظمات الإقليمية باعتبارها الهيئات المفوض لها إرساء الأمن الدولي، وتكريس السلام والاستقرار الإقليميين، ما يمنحها أدواراً وظيفية وإجرائية مساعدة للدور الريادي للأمم المتحدة عبر أجهزتها وهيئاتها المتخصصة. ولا تزال المنظمة الدولية تعلق أهمية كبرى في تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في مجال منع النزاعات وحلها وتسويتها بالوسائل السياسية والدبلوماسية والقضائية، أو عبر اللجوء إلى التدابير الإكراهية والإجراءات القسرية⁽²⁾. وقد يلجأ المجتمع الدولي إلى الاستعانة بالوسائل السلمية والتدابير الإكراهية في آن واحد إذا تطلب النزاع واقتضت معطيته السياسية والأمنية ذلك، وهو ما تبرزه أزمة مالي عبر مختلف مساراتها ومحطاتها، من خلال ما عاشته من معطيات ميدانية أمنية واجتماعية، وما عرفته من تغيرات سياسية جراء أزماتها وأحداثها المتوالية، وما أعقبها من جهود ومساعي سلمية، وتدخلات دولية وإقليمية.

المطلب الأول: الآليات القسرية لفض النزاعات الدولية.

يقصد بالتدابير الإكراهية أو القسرية كل عمل تمارسه غالباً المنظمات الدولية أو الإقليمية المخولة بذلك، يندرج ضمنه اتخاذ إجراءات ردعية أو عقابية قد يتطلبها الوضع من أجل إنهاء النزاع أو الدفع لإنهاءه؛ يعرفها الدكتور "محمد إبراهيم ملتّم" بأنها تلك "الإجراءات الإكراهية التي تتخذها المنظمات الدولية أو الدول ضد من ينتهك قواعد القانون الدولي بالشكل الذي يكفل احترام تلك القواعد"⁽³⁾؛ تمس هذه الإجراءات أي طرف ينتهك قواعد القانون الدولي، قد يمس سيادة الدول أو سلطتها على أقاليمها أو على جزء منه؛ تتخذ هذه الإكراهات ضد دولة أو مجموعة من الدول بهدف إحداث تعديلات في قراراتها السياسية أو العسكرية، كما أنها قد تتخذ ضد حركات أو جماعات مسلحة

(1) رجب عبد المنعم متولي، الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية الراهنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، ص 142

(2) كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1997، ص 53

(3) سهاد عبد الجمال عبد الكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 33

منظمة. ويتم الإقرار باتخاذ التدابير القسرية عندما يعتقد أو يشعر المجتمع الدولي بأن النزاع أو الوضع قد انتهك المبادئ الدولية، وأن السلم والأمن الدوليين يتعرضان للتهديد، وفق تعريف والف (walfe)⁽¹⁾؛ ويتم اللجوء لهذه الإجراءات أيضا من أجل استرداد الوضع الطبيعي أو الحفاظ على الوضع القائم، أو مواجهة وضع أمني تزداد احتمالات تعقيداته بما يهدد السلم والأمن الإقليميين أو الدوليين⁽²⁾.

منح الميثاق الأممي، في فصله السابع تحديدا، صلاحيات وسلطات تقديرية لمجلس الأمن الدولي، يحق له بموجبها الخوض في النزاعات التي تشكل أو قد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين؛ ورغم أن الميثاق قد أكد إلحاحا على إلزامية استخدام مختلف الوسائل السلمية لفض وتسوية النزاعات، وتشجيع المنظمات الإقليمية على تبني الحلول السلمية في المقام الأول، فإن ذلك لا يمنع مجلس الأمن عند الضرورة من اتخاذ الإجراءات القسرية والتوصية بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية، إذ يحوز مجلس الأمن صلاحية إقرار التدابير الإكراهية دون العسكرية والعسكرية، وإلزام أعضاء الهيئة الأممية، بناء على ما تضمنته الفقرة الخامسة من المادة الثانية^(*)، تنفيذ ما اتخذه من تدابير، والتي تبرز من بين أهمها العقوبات الاقتصادية، التي يتم اللجوء إلى فرضها في حال فشل الطرق السلمية لتسوية النزاع القائم، باعتبارها أدوات ضغط وإكراه تحمل الطرف المعتدي على حل النزاع، إذ تعتبر العقوبات الاقتصادية التي تفرضها المنظمات الدولية على الدول الأداة المفضلة لعملها على إرغام الدول على احترام التزاماتها الدولية العامة، أو إنهاء عدم احترامها. وعليه، طور مجلس الأمن ارتكازا على ما تضمنته المادة 41 من الميثاق الأممي عمليا مجموعة من التدابير التي تجيز له تكليف تدخله وفقا للهدف الذي يبحث عنه، ففي التطبيق لا يتحدد لمجلس الأمن الدولي شكل واحد من العقوبات، فقد يلجأ إلى إحداها في حالات معينة، وقد يتخذ العديد منها توازيا أو تسلسليا في حالات أخرى. وتعد العقوبات الاقتصادية أكثر الإجراءات الإكراهية غير العسكرية تأثيرا بسبب ارتباط اقتصادات الدول في الوقت المعاصر ببعضها البعض، يتم تطبيقها على الكيان المراد معاقبته بشكل مباشر بفك أو تحديد درجة ارتباط اقتصاده باقتصادات العالم من أجل إضعافه ماديا وعسكريا، بغية

(1) حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2009، ص 168
(2) شاكر محمود وهيب البياتي، علي عبد الحسين عبد الله العقابي، الدليل الدبلوماسي، بيروت، دار الكتب العالمية، 2015، ص 135

(*) نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الخامسة على: "يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع".

الحد من قدراته الحربية، قد تصل درجة الإجراءات الإقتصادية العقابية مستوى فرض حظر إقتصادي يشمل في أوجهه الحصار الإقتصادي البري والبحري والجوي، والذي بموجبه يتم شل الحركة التجارية معه وقطع إمدادات المواد الأولية عليه، قصد حرمان الطرف المستهدف من الحصول على احتياجاته في شتى القطاعات، بما في ذلك الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالسلع الغذائية والصحية والطاوية؛ وقد يتجاوز الأمر إلى اتخاذ إجراءات رقابية منعا لأي خرق للحظر، بما في ذلك التعاملات غير المباشرة مع الشركات المتعددة الجنسيات⁽¹⁾. وتشمل إجراءات العقوبات الاقتصادية في إحدى أنماطها تطبيق حظر مالي عن طريق فرض عقوبات مالية على الدول أو على شخصيات سياسية أو قيادية، أو كيانات سياسية أو حركات مسلحة، من خلال تجميد الأرصدة المالية والحسابات المصرفية، وتعليق العلاقات مع الهيئات المالية الدولية؛ وقد تصل الإكراهات الإقتصادية درجة حرمان الدول من استغلال ثرواتها الطبيعية، ومنعها أو الحد من عملية تصدير ثرواتها إلى الأسواق العالمية، بما يؤدي إلى حصر قدراتها في استخدام مواردها المالية لسد حاجياتها المدنية فقط، ومنعها من توجيه مداخلها للنفقات العسكرية والتكنولوجية، قصد إضعافها.

قد تبلغ الإجراءات القسرية المتخذة مستوى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضمن عمليات الأمم المتحدة الموجهة لحفظ السلم والأمن الدوليين، في إطار تدابير فرض السلام ومكافحة النشاطات الإرهابية وحماية حقوق الإنسان، التي تستلزم نشر قوات عسكرية أممية أو قوات دولية أو إقليمية وفق تفويض أممي صادر عن مجلس الأمن الدولي، لإرغام أطراف النزاع أو أحد الأطراف على وقف إطلاق النار أو الإلتزام به. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في مادته الرابعة والعشرين (24) في إطار تحديد صلاحيات المنظمات الإقليمية على أنه "يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين"، زادها تعليلا منطوق المادة السادسة والعشرون (26) من الميثاق الذي تضمن منح المنظمات الإقليمية حق معالجة الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين حين تكون الإجراءات الإقليمية الممكن اتخاذها صالحة ومناسبة، مع احترام الحق الأصل لمجلس الأمن الدولي وفق ما سنته المادة الخامسة والثلاثون (35) من الميثاق الأممي في إقرار مسارات حل النزاع القائم وتحديد مستويات التدخل ومنح التفويضات اللازمة، ارتكازا على المسؤوليات الجماعية للدول ضمن المنظمات الإقليمية، أو حتى ضمن مبادرات فردية في تمكين المنظمة الدولية من أداء

(1) محمد سعادي، العقوبات الإقتصادية الدولية من العقاب الجماعي إلى العقوبات الذكية، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع، 2018، ص-ص 2-6

مهامها، وقبول قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال توفير ما أمكن من مساعدات تقنية ولوجستفة لتسهفل مهام وعمليات حفظ السلم والأمن الدولفن.

ففسفس التدخل الدولي فف حل النزاعات وإنهاء مظاهر العنف العسكري بشكل جلف فف محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي الفف أضحت أبرز مشاعل النظام الدولي وجهود المنظمة الدولية والمنظمات الإقلفمفة، فقد أصبحت ظاهرة الإرهاب فففر القلق المفزاف جراء الأبعاد الخطففة الفف اتخذتها كظاهرة سفاسفة فطرففة إنجر عنها مئات الآلاف من الضحايا بفن قففل وجرفف، وما ترتب عنها من جهود وخسائر بشرفة ومادفة متفاقمة، بلغت حد اعتبارها بحق أبرز وأخطر ظاهرة أمنية وسفاسفة، تهدد بامتداداتها وتشفعاتها وارتباطاتها أمن الدول ومجتمعاتها واقتصاداتها، مست بأشكالها الدول المفقمة والضعففة على حد سواء، كف لا وقد كانت هجمات الحافف عشر من سبفمبر بمثابة صافرة إنذار حقففة وفعوة صررفة إلى ضرورة فبفف إسترافففة دولية لمجابهة هذه الظاهرة وتكثفف العمل الجماعف ضدها، بسبب ما أظهرته من قوة فدمفرفة، وهف الفف كانت منذ ظهورها مقتصرة فف وجودها على البفئات الفف فوافرت فف أقالفم الدول الهشة والدول الفف عانت الأزمات الإقتصادفة والسفاسفة فقط. لقد تحولت الظاهرة من اعتبارها أزمة داخلفة عانت منها عفف الدول والأنظمة السفاسفة إلى أزمات أمن دولية استحوذت على الكم الأكبر من الإهتمام العالمف، وأصبحت تلتهم الجزء الأكبر من مفرانفات الدول والمنظمات الدولية والإقلفمفة، خلقت وضعاف مستجدا ضمن أوار ومهام مجلس الأمن الدولي والآلفات الإقلفمفة المعنية بحفظ السلم والأمن، وتداخلت فف أنماطها أشكالاف عففة، شملت ما اصطلح على فسفمفه بإرهاب الدولة، جراء عمليات الاغففال السفاسفة، وأعمال العنف الممنهجة فف ضوء جرائم الإبادة الجماعفة أو الدعم المفسفر للجماعات الإرهابفة، الفف إما تقوم بها أنظمة سفاسفة أو ففدعها أو ففغاضف عنها.

فراجعت خلال تسعفنفات القرن الماضي ظاهرة مناطق النفود الفف انتهجتها الدول العظمف وفق مقابضات وترفبفات فواففة بفنفا، مع انفراد أمرفكا كقوة عالمفة مؤثرة، والفف فأرفعت قراراتها اتجاه الأزمات بفن قرارات بأبعاد إنسانفة، وأخرى موائمة مع مقاربفها المصلحفة؛ فقد أضحف للمواقف السفاسفة والعسكرفة الأمرفكة أثر حاسم ومحمورف فف مسارات معالجة المنظمة الدولية للنزاعات المفعدة المفسشرة عبر العالم، إذ ارتبفت قرارات مجلس الأمن الدولي بعف نهاية الحرب الباردة بشكل وثفق بالدعم الحفوف الأمرفكف فف عمليات حفظ السلم وفض النزاعات، بل وأصبحت مشاركة القوات

الأمريكية في بعثات حفظ السلام الدولية أمرا حتميا تحت طائلة إصرار ومطالب المجتمع الدولي والقوى الأخرى؛ بيد أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد دفعت الوم.أ إلى مراجعة مقاربتهما العلاقاتية مع المنظمة الدولية، ساعدها على ذلك تراجع استخدام حق النقض واتساع اهتمامات وتدخلات مجلس الأمن لمسائل أخرى أصبح ينظر إليها كتهديد للسلم والأمن الدوليين.⁽¹⁾

بلغ عدد وحجم القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي الذروة خلال التسعينيات، تنفيذا لبند الفصل السابع من الميثاق الأممي، وبضغط من القوى المهيمنة التي آثرت تجنب تدخلها في النزاعات التي ازدادت أعدادها وتعقيداتها خلال تلك الفترة، خصوصا في القارة الإفريقية، إلى أن أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بترس بطرس غالي"، في 1994، رغبته في إفساح المجال لما يعرف بـ "تحالفات الراغبين" في عمليات فض النزاعات، من أجل تخفيف العبء على الهيئة الأممية، من خلال التحالفات الدولية والمنظمات الإقليمية والفرعية، وهو ما عبر عنه بدعمه لآلية الإيكوموغ (ECOMOG) في تدخلها في ليبيريا وسيراليون، ومنح فرنسا الضوء الأخضر في تدخلها في مستعمراتها الإفريقية السابقة كإفريقيا الوسطى ومالي، وتطبيق عقوبات إقتصادية وحظر الرحلات الجوية على ليبيا في قضية لوكربي، دون أن ننسى التجربة القاسية التي عايشتها القوات الأمريكية في الصومال، عقب القرار الذي اتخذته الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أواخر 1992، والذي دعا إلى تشكيل تحالف دولي لتعويض بعثة السلام الأممية المنتشرة بشكل جزئي في الصومال.⁽²⁾

المطلب الثاني: نزاع مالي "2012" كإنموذج هجين للتدخلات الإفريقية والخارجية

في تسوية النزاعات القارية بين الجهود السلمية والإجراءات القسرية.

أضحت مالي إحدى أبرز حلقات الضعف الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، بسبب الخلل المؤسسي، البنوي والوظيفي، الذي يعاني منه نظامها السياسي منذ الاستقلال، رغم اعتبارها في عديد التقارير الصادرة عن منظمات وهيئات دولية نموذجا ديمقراطيا إفريقيا⁽³⁾، إضافة إلى المعطيات الجغرافية والاجتماعية والعرقية التي جعلت منها موطنا للحركات الجهادية وحركات التمرد الانفصالية،

(1) ديفيد م. مالون، العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في مجلس الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، في: **الهيئة الأمريكية والمنظمات الدولية**، روزماري فوت وآخرون. تر: أحمد حاي والطبيب غوردو، لندن، إي-كتب، 2016، ص-ص، 156-158.

(2) نفس المرجع، ص-ص 164-170.

(3) كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 254

إذ عانت مالي دوماً من توترات قبلية وإثنية خلفتها المظالم القائمة لدى قبائل الأزواد، بسبب ما اعتبروه إهمالاً متعمداً من السلطة المركزية، أفرزت بشكل متواصل اضطرابات أمنية وحروب أهلية العام 1963، وبن عامي 1990 و1996، وكذا سنوات 2006 و2007، جعلت من مالي كيانا سياسيا واجتماعيا تتأصل فيه النزاعات وتجدد بشكل دوري، فلا يلبث أن يخمد إحداها حتى ينشب آخر، رغم الاتفاقيات المتعددة التي أبرمت بين النظام المالي والطوارق، أهمها "اتفاق وقف الأعمال العدائية 1991" الموقع بتمنراست، واتفاقيات الجزائر 2006⁽¹⁾.

بلغت الأوضاع مستوى اندلاع تمرد آخر للطوارق في شمال مالي منتصف شهر جانفي 2012، مدعومين -بشكل أو بآخر- من طرف مجموعات إسلامية مسلحة، من قبيل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQMI، وجماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد لغرب إفريقيا MUJAO، تلاه حدوث انقلاب عسكري في 22 مارس 2012، أطاح فيه ضباط من الجيش المالي بالرئيس "أحمدو تومانو توري"، ما شكل من وجهة نظر القوى الإقليمية والدولية هاجسا مضاعفاً من أن تصبح مالي مستباحة بشكل أكبر للتنظيمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، إذ اعتبرت مالي دوماً حليفاً مهماً في محاربة الجماعات الإرهابية، إضافة إلى أهميتها الإستراتيجية للغرب، خصوصا فرنسا⁽²⁾.

استغل الوضع الناجم عن هذا الانقلاب في إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA استقلال إقليم أزواد، تزامنا واقترءا بانفصال جنوب السودان، بعد استحواذ المتمردين الطوارق على كبريات مدن شمال مالي، كمدن كيدال وغازو وتمبكتو، ناهيك عن تزايد تغول الحركات الإسلامية، ما دفع بالحكومة المالية المؤقتة في سبتمبر 2012 إلى طلب تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) عسكريا، والتي كانت قد دعت إلى ضرورة إجراء مفاوضات عاجلة بين الحكومة المركزية ومتمردي الأزواد، إضافة إلى سعيها إلى تحييد بعض الحركات الموصوفة بالجهادية في علاقاتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وإقحامها في محادثات السلام، والعمل في الوقت ذاته على ترتيب تدخل عسكري حال فشل المفاوضات.

(1) ستييفاني بيزارد، مايكل شوركين، تحقيق السلام في شمال مالي: الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة، 2015، مؤسسة RAND، كاليفورنيا/ www.rand.org، ص 13
(2) بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 135

جسدت الأزمة التي طال أمدها في مالي، وبلغت ذروتها بين عامي 2012 و2013، مجموعة من الديناميكيات المعقدة التي تطلبت اهتمامات محلية فرعية شبه إقليمية وقارية، فقد منحت مذكرة التفاهم لعام 2008 بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإفريقية الدور الرئيسي للإتحاد الإفريقي في تعزيز السلام والحفاظ على الأمن والاستقرار في إفريقيا، مع دعم جهود المجموعات الاقتصادية في توقع ومنع النزاعات داخل وبين أعضائها، في إطار العمل التكاملي لهيكلية السلم والأمن الإفريقية (APSA)، المرتكز على التبادل المنتظم للمعلومات والتنسيق الرأسي والأفقي للجهود؛ فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي أکسبتها آليتها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها المنشأة في العام 1999 ريادة إفريقية في إدارة السلام والأمن في القارة، قد منحتها أولوية في تولي زمام المبادرة في معالجة أزمة مالي العضو فيها، إذ دافعت في بدايات الأزمة على حتمية تدخلها، رغم التأخر غير المبرر في اتخاذ مواقفها وقراراتها في الفترة ما بين جانفي ومارس 2012، حيث أصدرت بعثة الإيكواس الأولى لتقصي الحقائق في الفترة من 16 إلى 18 مارس 2012 بيانا أدانت فيه الأعمال الوحشية التي ارتكبتها المتمردين في شمال مالي، و دعت الجبهة الوطنية لتحرير الأزداد (MNLA) إلى الوقف الفوري وغير المشروط للعمل المسلح، والتخلي عن جميع الأراضي المحتلة في الشمال لصالح السلطة المركزية، مع إطلاق عمليات وساطة بين نظام أمادو توري والمتمردين من أجل حل الأزمة سلميا؛ وقد سعت بعد الإنقلاب الذي أدانته إلى احتواء الوضع وطلب تأييد دولي عن طريق مجلس الأمن لتدخلها في مالي عبر "بعثة الإيكواس إلى مالي (Mission de la CEDEAO au Mali) (MICEMA)، والذي أیده مجلس السلم والأمن الإفريقي، إلا أن مجلس الأمن الدولي، الذي أشار إلى هذا الطلب في قراره رقم 2056، قد رفض ضمينا الموافقة عليه، ودعا إلى إجراء المزيد من الدراسة حول أهداف العملية وتدبيرها، وإعداد خياراتها^(*).

كان عجز نظام الإيكواس للإنذار المبكر أحد أسباب فشلها رفقة الإتحاد الإفريقي في احتواء أزمة مالي⁽¹⁾، حتى أن الإنقلاب قد تزامن مع اجتماع وزاري لمجلس السلم والأمن في باماكو حول تحديات المنطقة الناجمة عن الجفاف ومشكلة اللاجئين، وضع دفع بالاتحاد الإفريقي إلى التفاوض مع الانقلابيين من أجل خروج آمن للمشاركين، ما يظهر بشكل واضح غياب التنسيق الرأسي بين الإتحاد

(*) للمزيد: راجع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2056، الصادر في 03 جويلية 2012، عبر الرابط الإلكتروني: [https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/RES/2056\(2012\)](https://undocs.org/pdf?symbol=ar/S/RES/2056(2012)).

1) Tchioffo Kodjio, **Mali conflict 2012-2013 : A critical Assessment**, USA, Lambert Academic Publishing, Lambert Academic Publishing, 2015, p 78

القاري والمنظمة الفرعية، رغم جهود الرئيس البنيني الذي كان يشغل منصب رئاسة الاتحاد الإفريقي آنذاك في التوفيق بين الإتحاد ومجموعة الإيكواس، وجهود الوساطة في مالي لكل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار، يضاف إلى ذلك أن التنافس الذي كان بين الغابون وجنوب إفريقيا حول رئاسة مفوضية الاتحاد قد أوجد فراغا في سلطته شغله عن تناول أوضاع مالي السياسية والأمنية، بالرغم من أدانته للانقلاب في اليوم نفسه، واتخاذها لقرار بتعليق عضوية مالي الصادر في 23 مارس، تبعه صدور بيان في 29 مارس 2012 لمجموعة الإيكواس عقب قمتها في أبيدجان، أدانت فيه الانقلاب على نظام أمادو، وتم بموجبه تعليق عضوية مالي، مع تجميد العلاقات وغلق الحدود، وتعيين الرئيس البوركينابي "بيازي كومباوري" وسيطا لها في مالي، وتشكيل وفد رفيع المستوى من أجل زيارة مالي في اليوم نفسه لإطلاع المجلس العسكري على مضمون قرارها وطرائق الاستعادة السريعة للنظام الدستوري، ضمن إجراء حمل رغبة من الإتحاد الإفريقي والإيكواس في توسيع نطاق الوساطة وتوزيع تحمل الأعباء. وقد أقر الإتحاد الإفريقي المدعوم بخطوات حازمة من مجموعة الإيكواس عقب ذلك بخطر انتشار الأسلحة في منطقة الساحل والصحراء على المدى الطويل، مع توسع سيطرة المتمردين على بعض المدن في شمال البلاد بشكل غير متوقع، وأدان بشدة أنشطة الجماعة المسلحة في شمال مالي⁽¹⁾. وبعد إلغاء زيارة الوفد إثر فشل طائرته في الهبوط في مطار باماكو الذي احتله متظاهرون ماليون بإيعاز من المجلس العسكري، عقدت الإيكواس اجتماعا في اليوم التالي في أبيدجان، اتخذت فيه جملة من الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والعقوبات المالية، مع تجميد أصول المسؤولين، وإغلاق موانئ دول الجماعة أمام مالي، وهي الإجراءات التي كان لها تأثير كبير على المجلس العسكري، الذي اضطر -في إنجاز قياسي لمجموعة الإيكواس- إلى التوقيع في 06 أبريل 2012 على اتفاق إطار يوفر سلسلة من الخطوات لاستعادة النظام الدستوري في مالي^(*)، وهو الاتفاق الذي رحب به مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال اجتماعه في 12 أبريل 2012، وأقر به لاحقا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2056، الذي اتخذ الخطوة الحاسمة في وصف الحالة في مالي بأنها "تهديد للسلم والأمن الدوليين في المنطقة".

1) For more, see : "Report of the chairperson of the commission on the situation in the sahel region", PSC/MIN/3(CCCXIV), <https://www.peaceau.org>

(*) تضمن الاتفاق تولي رئيس المجلس الوطني المالي ديونكوندا تراوري رئاسة المرحلة، وتشكيل حكومة انتقالية مهمتها التحضير لتنظيم انتخابات رئاسية خلال أربعين يوما.

أُتهمت وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتحيز والقصور جراء تدخلات بعض دولها في مسارات معالجة الأزمة والدفع بأجندتها في المرحلة الإنتقالية، ومنحها حصانة إجرائية لمنفذي الانقلاب، وهو ما يعارض مضمون المادة الخامسة والعشرون من ميثاق المنظمة القارية، إضافة إلى الرفض المتزايد لتدخل مجموعة الإيكواس من ماليين مدفوعين من اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة (CNRDRE)، وتنسيقية المنظمات الوطنية في مالي (COPAM)، بلغ الأمر حد محاولة اغتيال ديونكوندا تراوري في 12 ماي 2012، بعد أقل من شهر من إقرار الإيكواس في 26 أبريل 2012 تمديد ولايته رفقة حكومته الإنتقالية لعام واحد؛ وقد ربط البعض أيضا الاضطراب الحاصل في مواقف وقرارات الإيكواس بموقف نيجيريا التي نأت بنقلها عن الوضع، بسبب انشغالها بحربها ضد جماعة بوكو حرام، والتي كانت تنتظر وفق قراءات البعض إلى أزمة مالي على أنها قضية إفريقيا الناطقة بالفرنسية⁽¹⁾.

فشلت جماعة الإيكواس في تجسيد قرارها الذي تمحور حول إرسال بعثة عسكرية تابعة للجماعة إلى مالي، ما أرغمها على إحالة ذلك عبر الإتحاد الإفريقي إلى مجلس الأمن الدولي خلال اجتماع الأطراف الثلاثة في 15 جوان 2012، منح مجلس الأمن الدولي على إثره تفويضا للإتحاد الإفريقي ومجموعة الإيكواس تضمنه قراره رقم 2071 الصادر في 12 أكتوبر 2012، من أجل تحضير وضبط معالم التدخل العسكري الأوسع، وُضع على إثره المفهوم الإستراتيجي الشامل لحل الأزمة في مالي خلال اجتماع فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي بتاريخ 19 أكتوبر 2012، بحضور الدول الأعضاء في جماعة الإيكواس وبلدان المنطقة وشركاء دوليين، والذي أقره مجلس السلم والأمن الإفريقي في 24 أكتوبر 2012؛ تلا الأمر انعقاد اجتماع أمني للإيكواس في باماكو في 11 نوفمبر 2012، تقرر خلاله تشكيل قوة تضم أكثر من ثلاثة آلاف عنصر لاستعادة الشمال المالي، وهي الخطة التي نالت موافقة وتأييد مجلس السلم والأمن الإفريقي تحت مسمى "البعثة الدولية للدعم في مالي بقيادة إفريقية (the African-led International Support Mission in Mali) (AFISMA)، والتي منحها مجلس الأمن الدولي موافقته وفق قراره رقم 2085، الصادر في 20 ديسمبر 2012⁽²⁾.

1) Tchioffo Kodjio, op.cit. p,p 86,87

(2) بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص 141

إتخذت أزمة مالي أبعادا متعددة، إستحوذ فيها البعد الأمني على حصة الأسد، فالتغيرات الميدانية والهجمات المسلحة للمتمردين، وتعثر مفاوضات مجموعة الإيكواس مع المتمردين في شمال مالي بسبب انسحاب حركة أنصار الدين من محادثات السلام، إضافة إلى تعثر مفاوضات واقدوقو والجزائر، واقترب مقاتلي الأزواد من مدينتي موبتي وسيفاري القريبتين من العاصمة باماكو بعد سيطرة حركات جهادية على بلدة كونا، والتخوف المتنامي من عدم قدرة الجيش المالي على صد تمدد المتمردين والحركات الارهابية، وفي ظل غياب إمكانية تجهيز بعثة AFISMA خلال الأشهر اللاحقة، بسبب العجز اللوجيستي والاستراتيجي للاتحاد الإفريقي وجماعة الإيكواس في اتخاذ قرار نهائي للتدخل، إذ لم يحظ تدخل بعثة الدعم الدولية من حيث الموعد والأهداف بإجماع وتأييد كل دول المنطقة، حيث دعت كل من الجزائر وموريتانيا وبوركينا فاسو إلى التريث في تشغيل الإجراءات العسكرية، وتفضيل الحلول والمفاوضات السلمية، بسبب عدم تجانس معطيات الأزمة السياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية والدينية، فيما أبدت جهات أخرى تخوفها من غياب ضمان التمويل المالي الكافي للأعباء المتزايدة من جراء رفع تعداد البعثة إلى 8000 عنصر⁽¹⁾، دفع كل ذلك بالرئيس المؤقت "ديونكوندا" إلى طلب التدخل من فرنسا، والتي ما لبثت أن تدخلت عسكريا في 11 يناير 2013، ضمن عملية عسكرية سميت بـ "عملية سيرفال"، والتي بررها أصحاب القرار في باريس في جملة من الأهداف، أهمها وقف تقدم الجهاديين نحو باماكو، واستعادة شمال مالي من المتمردين والحركات الجهادية في إطار محاربة الإرهاب، وتمهيد الطريق في إطار تقاسم الأعباء لنشر القوات الإفريقية التابعة لبعثة الدعم الدولية؛ إلا أن ذلك لم يمنع الكثيرين من التشكيك في شرعية عملية فرنسا التي لم يتضمنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085، والقول أنه كان ببساطة تدخلا منحوتا من الاستعمار، استنادا للرابط الفرانكو-إفريقي، ضمن نظام المدى الطويل للانعكاسات الإمبريالية، وحماية فرنسا لمصالحها الجيوستراتيجية والاقتصادية في مالي والمنطقة التي تتواجد بها أهم مصادر فرنسا لليورانيوم، إذ تركز إنتاجاتها من الطاقة النووية والكهربائية على منجميها لليورانيوم في النيجر. وحتى إن أباحت ضروريات الوضع لفرنسا بأن تتدخل، فقد كان الأجدر بها تنسيق ذلك مع المشرفين على بعثة الدعم الدولية بناء على ما تضمنه القرار الأممي⁽²⁾. ومع ذلك، فإن انتشار التهديد الإرهابي كان

1) Mvé Ella Léandre, « Le rôle des organisations africaines dans la crise malienne », **Civitas Europa**, 2013/2 (N° 31), p. 123-144. DOI : 10.3917/civ.031.0123. URL : <https://www.cairn.info/revue-civitas-europa-2013-2-page-123.htm> , p139

2) Mvé Ella Léandre, op.cit. p 140

أمرا حيويا في إضفاء الشرعية على تدخل فرنسا في ردود فعل المجتمع الدولي، برره قانونيون بأنه كان مبني على التفسيرات ذاتية التعزيز للقانون الدولي، من خلال مبدأ الدفاع الجماعي بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، مستندين في تأكيد شرعية وقانونية طلب التدخل إلى الإعراف الضمني للهيئة الأممية من خلال القرارات 2056 و 2071 و 2085 بالسلطة الواقعة في مالي للرئيس ديونكوندا وحكومته المؤقتة، رغم أن العملية وفق تحليلات البعض كانت مصممة خصيصا لتلائم التدخل العسكري الفرنسي في الفضاء الفرنكفوني لغرب إفريقيا. ورغم فجائية العملية، يبدو أن مخطّطها كان قد أعد لفترة طويلة مقدما، فوفق دراسة لمجموعة الأزمات الدولية، العام 2013، فقد جهز مخطط التدخل الفرنسي العسكري بالتوازي مع الدعوة العلنية والعمل لنشر القوات الإفريقية لبعثة الدعم الدولية في مالي، وبناءا على تقارير استخباراتية فرنسية تؤكد أن المتمردين بتواطؤ مع عسكريين في الجيش المالي كانوا يعتزمون الاستيلاء على المدينة الرئيسية سيفاري ومطارها الاستراتيجي، الذي يمكن أن يستخدم لنشر قوات الدعم الدولية بقيادة إفريقية، وهو ما سيوفر اليد العليا للمتمردين خلال اتفاقية سلام محتملة بين باماكو والجهات الفاعلة الدولية⁽¹⁾.

رغم تعرضها لانتقادات عديدة وضعتها ضمن السياسة الإمبريالية الاستعمارية الجديدة لفرنسا، من خلال تدخلاتها المستمرة في مستعمراتها الإفريقية السابقة لتأمين مجال نفوذها، إلا أن العملية العسكرية الفرنسية قد نالت تأييد مجلس الأمن الدولي بسبب بطئ تنفيذ الأفارقة لقراراته، وحازت على امتنان مجموعة الإيكواس، وكذا مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه الذي انعقد في أديس أبابا في 25 يناير 2013⁽²⁾، جراء الطابع الإستعجالي للوضع في مالي المنجر عن تنامي المخاوف من تمدد خطر الحركات الجهادية نحو العاصمة باماكو وانتقالها إلى خارج مالي، وإدراج ذلك ضمن الجهود الدولية في مكافحة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل، مع إعادة تأكيد الفرنسيين على أن تدخلهم العسكري في مالي يأتي ضمن سياق تسيير الوضع وكبح تغلغل الحركات الجهادية إلى حين توفر ظروف نقل المهمة إلى القوة الإفريقية⁽³⁾، دون أن يعارض ذلك التأكيد على أن الحضور الفرنسي في مالي ومنطقة الساحل هو حضور حتمي يقع ضمن أولويات مبادئ سياستها الخارجية، ولّد شبه

1) Tchioffo Kodjio, op.cit. p 71

(2) للإطلاع: راجع تقرير رئيس المفوضية حول الوضع في مالي. PSC/AHG/4.(CCCLIII).

<https://www.peaceau.org>

(3) بدر حسن الشافعي، مرجع سابق، ص، ص 142، 143

اقتناع إقليمي ودولي بأن فرنسا هي اللاعب الأساسي في أزمات المنطقة، وهو ما كان يدركه كل من الإتحاد الإفريقي ومنظمة الإيكواس⁽¹⁾.

ومهما كان الأمر، فقد ساعدت عملية سيرفال بشكل كبير في إضعاف الإرهابيين ودفعهم إلى التراجع إلى الراء، وتأمين التراث العالمي في تمبكتو؛ بينما كانت إحدى أهم مخرجاتها توقيع اتفاقية عسكرية غير معلنة في 16 جويلية 2014 بين فرنسا ومالي تدعم وجود فرنسا في المنطقة، مع استخدام مشترك للقاعدة الشمالية في تيساليت، كبديل للاتفاق السابق للمساعدة الفنية العسكرية لعام 1985 بين البلدين، في نفس توقيت عقد اتفاق عسكري بين فرنسا وكوت ديفوار، إحدى الدول الأعضاء الرئيسية في مجموعة الإيكواس والاتحاد الإفريقي، ما يؤكد نية فرنسا تعزيز تواجدتها العسكري في إفريقيا، وهو ما يثير قلقاً متزايداً حول جدوى الهيكلية الإفريقية للسلم والأمن (APSA)، وقدرتها على تولي مهامها في إيجاد حلول للنزاعات الإفريقية⁽²⁾.

ومع ذلك، بدأت بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي في الانتشار نهاية شهر جانفي 2013، مع السعي إلى تأمين تمويل كاف للبعثة، حيث نظم الإتحاد الإفريقي بالتنسيق مع مجموعة الإيكواس مؤتمراً للمانحين في نفس الوقت، واستطاع الحصول على تعهدات بتقديم 455 مليون دولار لدعم مالي⁽³⁾. وعلى الواقع، عمل خبراء الإتحاد على إدماج الوحدة العسكرية التشادية ضمن بعثة الدعم الدولية، والتي تم نشرها من قبل لدعم عملية سيرفال، إذ أن التشاد الذي اعتاد جنودها على معارك الصحراء، لطالما دعت إلى حل عسكري بقيادة إفريقية لأزمة مالي.

في خضم عملية إعادة الإعمار وصنع السلام، ومن أجل استرجاع الأوضاع الأمنية والدستورية في مالي، تم إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في 06 مارس 2013، كآلية لتقريب وجهات النظر وتعزيز النقاش بين أطراف الأزمة، وإعادة تشكيل حكومة انتقالية للإسراع في تنظيم انتخابات رئاسية، مع التقيد بما تضمنه الاتفاق الإطار المبرم في 06 أفريل 2012، وهي المهام التي لعبت فيها منظمة الإيكواس رفقة القوى الفاعلة في المنطقة دوراً محورياً، من خلال تسهيل المفاوضات وتشجيع الأعمال السلمية الهادفة إلى استعادة سلطة الدولة المالية، بدعم مباشر من الإتحاد الإفريقي، ومراقبة مستمرة

(1) كريم مصلوح، مرجع سابق، ص-ص، 275-282

(2) Tchioffo Kodjio, op.cit. p,76,77

(3) مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 2013/03/04، <https://studies.aljazeera.net/en/node/3517>

من مجلس الأمن الدولي، مع السعي إلى توفير الظروف الملائمة لنشر البعثة المتكاملة للأمم المتحدة لتحقيق الإستقرار في مالي (United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali) (MINUSMA)، التي قرر مجلس الأمن بدء عملية نشرها في الأول من شهر جويلية 2013⁽¹⁾، والتي أقر مجلس الأمن تشكيلها من خلال قراره رقم 2100، الصادر في 25 أبريل 2013، عقب تلقيه اقتراحا تقدمت به الإيكواس بتأييد من مجلس السلم والأمن الإفريقي، المتضمن تحويل بعثة الدعم الدولية في مالي إلى عملية أممية لحفظ السلام⁽²⁾؛ وهو ما تم فعلا في التاريخ المعلن^(*).

لم تدخر مفوضية الاتحاد الأفريقي جهودها، وأطلقت سلسلة من المبادرات لتعزيز الإجراءات الأمنية في منطقة الساحل وما وراءها، بهدف تعزيز التعاون الأمني وتفعيل APSA في منطقة الساحل والصحراء، والعمل على إعادة صياغة القدرات الإفريقية للاستجابة للأزمات. والحقيقة أن منظمة الإيكواس قد حازت نجاحات ضمن ما اتخذته من إجراءات ومواقف في أزمات نطاقها الجغرافي، من خلال كبح سلوكيات الانقلابات العسكرية، وتدخلاتها الحازمة في عديد الأزمات، رغم تأثيرات القوى الإستعمارية على مواقفها.

المطلب الثالث: موافق الجزائر ومقاربتها في تسوية أزمة مالي.

تُبرز كرونولوجيا حركات تمرد الشمال المالي على نظام باماكو تشابها كبيرا في أحداثها وأسبابها ومطالبها، وحتى في أساليب تعامل النظام المالي معها، فقد ارتكزت المطالب الأساسية للأزواد دائما على الاعتراف السياسي بخصائص وهوية سكان الشمال المالي، وإنشاء وضع خاص للمنطقة، وتحسين الظروف المعيشية، والسماح للطوارق بالانضمام إلى الجيش المالي، وتولي المناصب القيادية السياسية والعسكرية. وبدلا من العمل على تحقيق مطالبهم، لجأ النظام المالي مرارا عبر قادته المتعاقبين إلى القمع والسعي إلى إخضاع الشمال للأحكام العرفية والإدارة العسكرية، والتوصل من أهم التزاماته وتعهداته التي تضمنتها مختلف الإتفاقيات الموقعة، ما ولد مع الوقت آثارا

(1) مجلس الأمن يقرر نشر بعثة حفظ سلام في مالي، بيان صحفي منشور في 25 أبريل 2013، <https://news.un.org/ar/story/2013/04/177152>

2) Mvé Ella Léandre, op.cit. p,p 142,143

*) for more, see : AFISMA Transfers its Authority to MINUSMA, Bamako, 01 July 2013. Consulted on : 20 Mars 2021. <https://www.peaceau.org/en/article/afisma-transfers-its-authority-to-minusma>

مؤلمة واستياءا متفاقما في الذاكرة الجماعية لسكان مناطق الشمال، فقد كانت أزمة مالي تستأنف في كل مرة نزاعاتها العنيفة لنفس الأسباب المرتبطة بمظالم الشمال والردود غير الكافية من الجنوب، واتساع هوة التهمية بين الشمال والجنوب، وازدياد مشاعر الكراهية بين ساكنة الجهتين⁽¹⁾. وفي خضم كل ذلك، وباستثناء الموجة الأولى من التمرد العام 1963، يلحظ الباحث في حيثيات الأزمة المالية أن الجزائر كانت دائما الوسيط الأبرز في فض نزاعات مالي، لاعتبارات براغماتية جيوسياسية أمنية واجتماعية، فقد نجحت وساطة الجزائر بإشراف من وزير داخليتها "محمد صالح محمدي" في لم شمل الفرقاء الماليين، وإمضائهم لاتفاق تمنراست في 06 جانفي 1991⁽²⁾، تلاه اتفاق الجزائر الذي تم إمضاؤه في 04 جويلية 2006.

يُنظر إلى الجزائر على أنها دولة ذو تجربة في مكافحة الإرهاب، والأكثر قدرة في مالي على معالجة مشكلات التمردات الطائفية. وتبرز الأهداف المصلحية للجزائر في تسوية النزاع المالي ضمن فئتين، تتجسد الأولى من خلال متغير الأمن القومي في شقيه الجيوبولتيكي والمجتمعي، المرتبطين بالتماس الحدودي والتداخل الاجتماعي لقبائل الطوارق، وما يترتب عن حالة اللااستقرار المستمر في مالي من تدفق للاجئين عبر المناطق الجنوبية للبلاد، والتهديدات الوجودية اللاتماثلية المستوطنة في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي على الأمن الطاقوي للجزائر، وهو ما تجسد فعليا في الهجوم الإرهابي على قاعدة تينقورين في أعقاب التدخل الفرنسي في مالي؛ بينما تكمن الفئة الثانية في البعد التاريخي والثقافي السياسي للجزائر وحضورها الفاعل في المنظمة والمؤسسات الإفريقية، ودفاعها الدائم عن القضايا الإفريقية لدى المنظمات الدولية، وجهودها المتعددة في تسوية نزاعات القارة بالطرق السلمية، أكسبتها خلال عقود تجربة ومكانة رائدتين في تولي الوساطات الدبلوماسية في حل النزاعات الإقليمية والقارية⁽³⁾، فقد كانت الجزائر الوسيط الرئيسي في أزمة شمال مالي السابقة التي انتهت بإمضاء اتفاق الجزائر 2006، فيما بلغت جهود الجزائر ذروتها عقب إنشاء مركز قيادة الأركان

1) Arthur Boutellis et Marie-Joëlle Zahar, Un processus en quête de paix : Les enseignements tirés de l'accord intermalien, International Peace Institute, New York, janvier 2018. www.ipinst.org

2) Pour consulté le texte intégral de l'accord, Voir : Accord sur la cessation des hostilités : le Gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part (Tamanrasset, 6 janvier 1991) http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_2.pdf

3) مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، ديسمبر 2014، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص، ص 10، 11

للعمليات العسكرية المشتركة (CEMOC) خلال اجتماع تنسيقي عقد في مقر قيادة الناحية العسكرية السادسة بتمنراست في 2009، ضم قادة أركان كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا⁽¹⁾، تبعه الإقرار خلال اجتماع في باماكو انعقد في 21 ماي 2011 إنشاء قوة تدخل مشتركة قوامها ما بين 25 ألفا إلى 150 ألف جندي بحلول عام 2013 قادرة على الانتشار الفعال⁽²⁾؛ إلا أن عيوبها في التنسيق جراء التباين الحاصل في مقاربات واستراتيجيات هذه الدول في محاربتها للإرهاب والجريمة المنظمة، ومحدودية القدرات العسكرية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا، إضافة إلى عوائق سياسية داخلية وخارجية، وجغرافية متصلة بشساعة المنطقة المستهدفة، قد حالت كلها دون تجسيد الأمر على أرض الواقع.

امتلكت الجزائر عبر وساطاتها العديدة في أزمة مالي تجربة سياسية وديبلوماسية في التعاطي مع أطراف النزاع، وهي الأطراف التي أضحت أكثر رضا وميولا للدور الجزائري في تسوية النزاعات المتجددة، ذلك أن احتضان الجزائر لعدد المفاوضات والمباحثات بين الأطراف المالية جعلها أكثر الفواعل قدرة على حلحلة خيوط الأزمة وفك تشابكاتها، ضف إليها أن ما تحوزه الجزائر من أوراق وملفات متصلة بواقع الجماعات المسلحة في مالي في ضوء علاقاتها بزعماء بارزين من الطوارق، بما فيها غير الممثلة، وتوافر عامل اللغة والدين والعرق في علاقاتها مع قبائل الشمال المالي، تمكنها من المساهمة في تليين مواقف أطراف النزاع، واستمالة الحركات العرقية والدينية من أجل تحييدها ودفعها إلى قطع علاقاتها مع التنظيمات الإرهابية، عبر حلول واقتراحات عملية وواقعية تمتلك الجزائر الإمكانيات الضرورية لتجسيدها على أرض الواقع، من خلال تعزيز المشاريع التنموية والتجارة البينية، وتعبئة الجهود الإقليمية والقارية والدولية لجذب التمويلات المالية وتوسيع الاستثمارات الإقتصادية في مالي وفي شماله بشكل خاص، ما يسهم في إغراء مختلف الأطراف للانخراط في العملية السياسية التفاوضية⁽³⁾، رغم التحفظات التي أبدتها الجزائر دوما اتجاه النزعة الانفصالية لطوارق مالي، وانزعاجها من علاقات بعض زعمائها المريبة مع فرنسا والحركات البربرية الداعية لانفصال البربر عن الجزائر، ضمن مساعي دول إقليمية بإيعاز من قوى خارج قارية تسعى إلى تحجيم الدور الجزائري في

(1) أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، أكتوبر 2012، <https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765>

2) Lutte anti-Aqmi : les « pays du champ » en conclave à Bamako, article de presse publié le 21/05/2011, www.jeuneafrique.com

(3) مصطفى صايح، مرجع سابق، ص، ص 14، 15

عمقها الإقليمي، عن طريق بناء علاقات وتحالفات سياسية وعسكرية أقصيت الجزائر منها، وربط علاقات مع حركات سياسية ومسلحة في المنطقة ذو توجهات انفصالية وحتى متطرفة، من أجل جعلها ورقة ضغط على الجزائر لتغيير مواقفها اتجاه قضايا إقليمية أخرى⁽¹⁾.

تفرض معطيات الأوضاع الأمنية والسياسية المتأزمة في العديد من أقاليم منطقة الصحراء والساحل مسؤولية دولية وإقليمية متعاضمة على الجزائر، تحتم عليها ضرورة التعامل معها والبحث عن حلول لها، ذلك أن ارتدادات الأوضاع نفسها قد ضاعفت من الأعباء الإنسانية والعسكرية التي اضطرت الجزائر إلى تحملها واتخاذ التدابير والإجراءات لمواجهة؛ وفي هذا الجانب، كان لزاما على الجزائر استضافة الأعداد الهائلة من النازحين والمهاجرين من مالي ودول أخرى في المنطقة، ضف إليها حجم الإجراءات والتدابير العسكرية اللازمة لتأمين ومراقبة الحدود الجنوبية، التي تستحوذ من ضمنها الحدود مع مالي على أكثر من 1300 كيلومتر. ورغم كل ذلك، فقد أبقى الجزائر دائما على مبدئها المكرس دستوريا بعدم التدخل عسكريا خارج حدودها، وهو الأمر الذي عرضها دوما لانتقادات غربية وحتى إفريقية، من حيث أن الجزائر لم تشأ يوما استغلال قدراتها العسكرية والمادية خارج حدودها لإضعاف الجماعات الإرهابية والحد من قدراتها التهديدية في المنطقة عموما، وفي مالي بشكل خاص، وهو الأمر الذي تبرره الجزائر أيضا بعدم قبولها لتحمل العبء الأكبر وحدها في الحرب على الجماعات الإرهابية المتمركزة في المنطقة، وتخوفها من أن تكون الطرف الوحيد في مواجهة تلك الجماعات إذا ما انسحبت القوى الأخرى أو تنصلت عن تقديم مساعداتها العسكرية والفنية، الأمر الذي قد يورطها في مغامرة غير محسومة ستزيد لا محالة من أعباءها، وسيكون لها الأثر البالغ على أمن وسيادة إقليمها في حال امتداد التهديد الإرهابي إلى داخل أراضيها؛ إضافة إلى احتمالية تأثر علاقاتها مع الحركات الأزوادية، ما قد يضعف من موقفها وموقعها الدبلوماسي ضمن أية مبادرة أو تسوية سياسية مستقبلية للأزمة.

وإن يكن، وبالنظر إلى قوتها العسكرية ومكانتها الجيوستراتيجية في المنطقة، وتجربتها الطويلة التي خاضتها ضد التنظيمات الإرهابية في المنطقة، تربط الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل شراكات أمنية واستخباراتية مع كل من الوم أ عبر قيادة الأفريكوم، والاتحاد الأوروبي عبر دول بارزة فيه كبريطانيا وألمانيا، ما أهلها لكي تكون الوكيل الأبرز للمجتمع الدولي في

(1) عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، مجلة الحوار المتمدن. 27/10/2012.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943>

جهوده لمحاربة الظاهرة الإرهابية في المنطقة، وجعلها الفاعل الأحق واللاعب الرئيسي في تولي زمام تسوية الأزمة المالية المتجددة، التي تفاقمّت مدخلاتها بسبب إفراغات الأوضاع السياسية في منطقة المغرب العربي وجنوب الصحراء، وتداعيات انهيار نظام القذافي، الذي كان من تبعاته انتشار السلاح وتزايد نفوذ وقدرات الجماعات الإرهابية؛ إذ تلعب الجزائر دورا هاما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي بادرت به الولايات المتحدة في منطقة الساحل منذ العام 2002، بسبب اقتناع الو م أ بخبرات الجزائر في مجال التجسس على الإرهاب ومكافحته، وهو ما أشار إليه الضابط السابق في الوكالة الأمريكية للأمن القومي "جون شندلر" بقوله "أن جهاز الاستخبارات الجزائري هو الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه الأكثر قسوة على الأرجح"⁽¹⁾. وقد تواجدت الجزائر في معظم اجتماعات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي حول أزمة مالي، فيما عبرت الجزائر مرارا عن رفضها لأي تدخل أجنبي -خارج قاري- في محيطها الخلفي، باستثناء توفير المعلومات الاستخباراتية والتكنولوجية أو التدريب، فقد كان للجزائر توجس من خطة تدخل مجموعة الايكواس المرتكزة بشكل كبير على الدعم الفرنسي المريب، وهو ما عبّر عنه المتحدث باسم وزارة الخارجية الجزائري بالقول "أن استعمال القوة يجب أن يتم بتبصر من أجل تجنب الخط بين سكان الشمال المالي ومطالبهم المشروعة وبين الجماعات الإرهابية"⁽²⁾. بيد أن تسارع الأحداث على الأرض، والضغطات الدبلوماسية من فرنسا والو م أ⁽³⁾، قد أحدث تغييرا في مواقف الجزائر التي فتحت مجالها الجوي للطائرات الحربية الفرنسية، ما عرضها لانتقام إرهابي شديد، تجسد في هجوم عناصر تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على قاعدة عين أميناس للغاز في 16 جانفي 2013.

على العموم، فقد ارتكزت المقاربة الجزائرية في تسوية وحل الأزمة المالية على النقاط التالية:

- تشجيع أطراف النزاع على تبني مبدأ المصالحة الوطنية كآلية أو خيار ضروري لحل الأزمة، من خلال بناء عملية توافقية ضمن علاقات سياسية واجتماعية قائمة على قيم التسامح والعدل، وضمان الحريات الفردية والجماعية بتعزيز الآليات السياسية والقانونية لحماية حقوق الإنسان، وما تعلق بالموروثات الثقافية والعقائدية، وتحفيز الحوار المحلي بين السلطة المركزية والحركات الأروادية، عبر تكثيف المشاورات واللقاءات من أجل بلورة حلول سياسية وتفاهات مستدامة، تقضي إلى إقامة

(1) عربي بومدين، مرجع سابق.

(2) كلينتون في الجزائر لمناقشة تدخل عسكري في شمال مالي، نشر في 2012/10/29، www.dw.com

(3) كلينتون تحت الجزائر على دعم خطة التدخل العسكري في مالي، وكالة الأنباء رويترز، نشر في 2012/10/29،

www.reuters.com

نظام سياسي متوازن يراعي خصوصيات سكان الشمال المالي، وإشراكهم في الحكومة المالية ومراكز القرار، ودفع النظام السياسي في مالي إلى اتخاذ مبادرات عبر إنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية تسهم في خلق بيئة إجتماعية تكاملية تعمل على إقرار التوزيع العادل للثروة والسلطة، مع التأكيد على أن ذلك لن يتم إلا بمعالجة الدوافع والأسباب الحقيقية للأزمة المتجددة، على اعتبار أن النزاع في مالي هو في الأصل نزاع اجتماعي غذاه دوما تعنت حركات التمرد في مطالبها المتعددة من جهة، وردود الفعل المتشنجة والقمعية للسلطات المالية من جهة أخرى، والتي طبعتها مرارا مظاهر اللامبالاة والتهاون في استغلال فترات السلم في تجسيد مبادرات عملية حازمة، تقضي إلى خلق بيئة سياسية واجتماعية يسودها التعايش السلمي⁽¹⁾؛

• العمل على توفير ظروف سوسيو اقتصادية مواتية لخلق حلول سلمية داخلية مستدامة للأزمة، في إطار مقارنة الاستقرار بالتمتية، وذلك بالعمل على ضمان استمرارية الدعم الموجه للاقتصاد المالي، ومشاركة الأطراف الفاعلة في ترقيته عبر مؤسسات صناعية وخدمية تسهم في توفير الحاجيات المحلية، وخلق وظائف شغل تسهم في امتصاص البطالة وتقليل مظاهر الفقر والهشاشة الإجتماعية؛

• تمتلك الجزائر فهما خاصا فيما يتعلق بطبيعة المعطيات الحركية في مالي، من خلال خلفيات وتوجهات الحركات الأزدادية والعربية، وكذا الحركات الإسلامية المنتشرة في الساحل والصحراء وفي عموم غرب إفريقيا، وهو الفهم الذي يدفعها دوما إلى التركيز على الأدوات الدبلوماسية والسياسية في معالجة أزمة مالي، عن طريق استخدام شبكة علاقاتها مع زعماء ومجتمعات التمرد من أجل دفعهم إلى خفض أو وقف أعمال العنف، والتجاوب مع المبادرات السياسية الإقليمية والدولية، والمشاركة في المفاوضات مع النظام المركزي في باماكو، وإرغام هذه الحركات على عدم التعامل مع الحركات الإرهابية؛ وهو الأمر الذي أكده الجنرال "كارتر ف. هام"، قائد الأفريكوم خلال أزمة مالي 2012، بقوله "أن التحديات الأمنية القائمة تفرض على حكومة مالي تبني انشغالات سكان الشمال، وأن الأزمة المالية لا يمكن حلها إلا بالجهود الدبلوماسية والسياسية، إذ أن القوة العسكرية هي وسيلة محددة المعالم، وستكون جزءا من الكل ضمن ميكانيزمات حل هذا

(1) بلعربي علي، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقارنة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 14، مارس 2019، المجلد 03، ص-ص 41-55

النزاع⁽¹⁾؛ وهو الطرح الذي يتناسب كثيرا مع دعوات الجزائر إلى ضرورة عدم التسرع في اللجوء إلى التدخل العسكري، وحصر استخدام القوة العسكرية ضد المجموعات المنظمة والحركات الإرهابية فقط. غير ذلك، وفي إطار موائمة منطلقات المقاربة الجزائرية مع ما تتبناه الهيئة الأممية في نهجها وإجراءاتها المتعلقة بتوثيق الصلة بين التنمية والأمن كأساس لحل أزمات بلدان المنطقة، فإنه يجدر بالنظام الجزائري أن يتبوأ مكانة بارزة في التعاون الإقليمي لتحقيق الإستقرار المنشود، بالعمل على تنسيق الجهود السياسية والأمنية ضمن الآليات الإقليمية المنشأة خلال العشرية الأخيرة، من قبيل آلية CEMOC وآلية G5، تعزيزا لقدرات بلدان المنطقة في إنجاح خططها ومشاريعها في مجال حفظ السلم والأمن، من خلال تكثيف عمليات التنسيق السياسية والعسكرية معها من جهة، والمساهمة في بلورة وتجسيد جهود القوى الدولية المانحة من جهة ثانية.

في الختام، يمكن القول أن خلفيات ومغذيات الأزمة المالية ليست حصرا على مدرجات النظام الجزائري فقط، ذلك أن المجتمع الدولي على دراية كاملة بمكامنها وأسباب استمراريتها؛ وليس سوء تسيير ومعالجة الأزمة من قبل النظام المالي، وتزايد حركات التمرد الشمالية، واستيطان الجماعات الإرهابية للشمال المالي والمنطقة، هي وحدها الأسباب الرئيسية في ذلك، بل إن تموقع المنطقة ضمن أجندات خارجية يعي الجميع دوافعها هي أيضا بمثابة تحديات كبرى تقف كعائق أمام جهود القوى الإقليمية والقارية، وهي في الأصل أسباب فارقة في إبقاء المنطقة ككل ضمن وضع متأزم يصعب من إيجاد تسوية حقيقية للأوضاع الأمنية المضطربة التي تعيشها كياناتها ومجتمعاتها.

(1) عربي بومدين، مرجع سابق.

خلاصة الفصل

إفريقيا هي إحدى أكثر القارات التي تشهد نزاعات عنيفة ومبررة بأبعادها الاجتماعية ومآلاتها السياسية، أوعزت طبيعة دولها الهشة والفاشلة إلى توفر البيئة الحاضنة لنشوبها، فيما بلغت عديدها الذروة التي أهلتها لأن ترقى إلى مستوى النزاعات المهددة للسلم والأمن الدوليين، انطوت بأنماطها وأهدافها ضمن مسارات تراوحت بين حروب تحريرية ونزاعات حدودية، وأخرى إثنية قبلية وسلطوية، أفرزت مخرجات في شكل انقلابات عسكرية وحروب أهلية، أدت إلى تفكك في الأمن المجتمعي الذي ارتد على الأمن الإقليمي، بل والقاري-الدولي، ما ضاعف من المأزقين السياسي والأمني للدول الناشئة بتشوهات اجتماعية جغرافية، جعلت منها كيانات تقتقر لمبدأ سيادة الدولة، ويغيب عنها التماسك الاجتماعي، بسبب إسقاطات المخلفات الثقافية والأيديولوجية للبيئات النزاعية من جهة، والعوامل التاريخية والاجتماعية والإقتصادية الموروثة والمتوارثة عبر أنظمة الحكم المتعاقبة من جهة أخرى، مست إرهاباتها جل القطاعات، وتشابكت مظاهرها الداخلية بالعوامل الخارجية التي كان لها الدور الفاصل في إشعال نزاعات إفريقيا وتغذيتها، المتأتبة من تدخلات قوى وأطراف خارجية، عبر وسائل وأدوات متعددة ومتفاوتة، لتحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية؛ وهي كلها معطيات خلقت تحديات وعوائق بارزة في سبيل حصر الظاهرة النزاعية، والدفع بالتنمية في إفريقيا، والنهوض باقتصاداتها، ما أدى إلى استفحال مظاهر عدم الإستقرار السياسي وانعدام الأمن في عموم القارة، فضلا عما أفرزته هذه الظاهرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ تضاعفت ضمن تفاعلاتها معاناة الشعوب الإفريقية، بغياب الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة اللاجئين والهجرة غير الشرعية، وتزايد مظاهر تجنيد الأطفال في الحروب والنزاعات؛ ساهمت بدورها في تعزيز انتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية، المتمثلة أساسا في ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تغلغت في جل ربوع أقاليم القارة.

سعت منظمة الوحدة الإفريقية وفق ترتيبات سياسية مؤسسية توافقية، استغلت في مراحلها الأولى الثقل التاريخي والسمعة الكاريزمية لعدد زعماءها ونخبها السياسية التحررية، أو بمبادرات مباشرة منهم، إلى تسوية نزاعاتها وحل أزماتها، بالاعتماد في أغلب الحالات على الإجراءات والتحركات السياسية والأدوات الدبلوماسية، ساعد على ذلك التقارب الكبير في رؤى وتوجهات جل الأنظمة السياسية في القارة؛ بيد أن تغيرات الأوضاع والتطورات التي حصلت بداية تسعينيات القرن الماضي، وما ارتد عنها من تأثيرات على وضع السلم والأمن القاري، قد أرغم المنظمة على استحداث آلية لدرء

ومنع النزاعات في إفريقيا العام 1993، في محاولة لاستدراك العجز المتنامي في مواجهة تزايد حالات وتعقيدات الظاهرة النزاعية في القارة. وقد تواصل عجز منظمة الوحدة الإفريقية في مجال حفظ السلم وحل النزاعات في القارة، وتفاقم حجم مسؤولياتها إلى أن بلغ مرحلة العجز الكلي للمنظمة القارية، الأمر الذي دفع اضطرارا إلى إعادة النظر في هيكلة وصلاحيات المنظومة القارية، عبر استحداث إطار مؤسسي قاري يتوافق مع المتغيرات الإقليمية والدولية الواقعة، يضم عبر هياكله ميكانيزمات قادرة على تحمل المسؤوليات في مواجهة تنامي الظاهرة النزاعية والمخاطر اللاتماثلية، ومواجهة التحديات الناجمة عن الظواهر السياسية والاجتماعية والأمنية الجديدة، والسعي إلى تكثيف جهود حفظ الأمن والاستقرار في القارة، عبر تسيير بعثات دبلوماسية وتشكيل وإرسال قوات مراقبة وبعثات لحفظ السلام.

الفصل الثالث

إسهامات عملية لمجلس السلم
والأمن الإفريقي في تسوية
النزاعات الإفريقية

تتواصل معاناة إفريقيا وتتأرجح عبر أقاليمها جراء النزاعات العنيفة، نتج عنها شرح وأثر بالغين على معظم الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خلق الوضع حالات فشل وهشاشة في عديد الدول، في ظل بيئة إستراتيجية تدرج القارة الإفريقية ضمن ساحات النفوذ والتنافس الدولي، تفرض واقعا حتمية بناء دولة حديثة، ووجود مؤسسات قوية وفاعلة، داخل نسق سياسي يرتكز على دعائم المشروعات السياسية، وتأهيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة، بما يوفر نمط نمو وتنمية يرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي، في خضم التطورات والتحولات المتسارعة، وحتى الراديكالية، التي تشهدها الساحة الدولية، وإفرازات العولمة التي تتقلص أمامها خيارات مواجهتها وضبطها، رغم الدول الإفريقية في ضوءها على التكيف مع مستجداتها للحفاظ على كياناتها، ومجاعة موجاتها استجابة للإغراءات الاقتصادية، مخافة أن تتسرب خارج الفلك الغربي المهيمن، مع ارتفاع حدة الاستقطاب المترتب عن التزاحم متعدد القوى على إفريقيا، بتوسع مساحات التواجد الصيني والروسي، في مقابل استمرار وهن الأمن المجتمعي وضعف التماسك السوسولوجي.

يعتبر التعامل مع النزاعات في إفريقيا وإدارتها عملية متشابكة، نظرا لارتباطها باعتبارات تتعلق ببيئة النزاع ومسبباته، وطبيعته وأشكاله، ومواقف القوى الإقليمية والدولية منه، والمخاطر الناجمة عنه. وفي هذا الإطار، فإن تسوية النزاعات في إفريقيا تستوجب بدل مجهودات فاعلة من قبل المنظمات لحلها، اعتمادا على آليات مختصة للتصدي بشكل فعال لتهديداتها، ومن ثم التكفل بضرورة الوقاية منها وتسييرها وتسويتها في إطار مسؤولية تضامنية لتكريس السلم والأمن الدوليين.

طبقا لصلاحياته، والمهام المسندة إليه، يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الجهاز الرئيسي ضمن أجهزة الاتحاد الإفريقي، المخول له التدخل في الأوضاع النزاعية، ودرء ومعالجة مسببات النزاع، خصوصا تلك التي تطبعها مظاهر العنف، أو التي بلغت -أو تكاد تبلغ- مستوى الجرائم ضد الإنسانية، بالعمل على تفعيل الوسائل الدبلوماسية والوقائية والقسرية، وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الظاهرة الإرهابية، والسعي إلى تسوية مختلف النزاعات بما يحقق مستويات متقدمة من السلم والأمن للدول الإفريقية.

يتضمن هذا الفصل نماذج عملية لحالات نزاعية أخذت أبعادا إقليمية ودولية، تدخل فيها مجلس السلم والأمن الإفريقي في سبيل إيجاد حل أو تسوية لها؛ بدءا بنزاع إقليم دارفور بخلفياته الإثنية القبلية؛ ونزاعي إثيوبيا-إريتريا، والسودان-التشاد، كنزاعات حدودية؛ والنزاعات السلطوية في ضوء

الأزمة المعقدة التي يعيشها الصومال؛ في حين شمل المبحث الأخير جهود الإتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن في مجابهة التهديدات الأمنية المتأتية عن الظاهرة الإرهابية، والتصدي لمخاطرها الأمنية على المستويين المحلي والإقليمي، ومساهمته في الجهود الدولية لمواجهتها.

المبحث الأول: دور مجلس السلم والأمن في حل أزمة دارفور.

اكتسب إقليم دارفور اهتمام العالم أجمع من خلال وسائل الإعلام وقنوات الأخبار ومراكز البحث، وأصبح بأبعاده السياسية والأمنية والإنسانية الشغل الشاغل للمنظمات والهيئات ومراكز القرار الدولية والإقليمية، وذاع صيته أكثر من السودان ذاته، وحشر اسمه حتى في بعض أزمات الجوار التي عرفتها الدول المتاخمة حدودها للسودان، فقد عاش الإقليم خلال القرنين الماضيين أزمات وحروب أضحت فيها السلام وضعاً استثنائياً. والواقع أن مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قد ساهمت في استفحال وتعقيد أزماته، إضافة إلى عاملي الجغرافيا والتاريخ.

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية والجيوستراتيجية ومسار أزمة إقليم دارفور.

أتاح التعدد العرقي في إفريقيا عموماً وداخل الدولة الإفريقية بالخصوص لقوى الاستعمار الغربي، التي كان لها الدور الأكبر في تقسيم القارة جغرافياً وسياسياً، أتاح لها إمكانية استغلاله في تفتيت كياناتها وتأجيج الصراعات بينها، من خلال رسم حدود أهملت فيها الحدود الطبيعية والعرضية بين القبائل، ما أوجد كيانات تضم أعراقاً وقبائل مختلفة ومتعددة لها امتدادات علاقاتية عرقية خارجية، مثل قبيلتي النوير والزرغاوة في السودان، مع إتباع سياسات في شكل إجراءات وقوانين خلقت أزمات اندماج بين مجموعات الكيان الواحد، توارثتها الكيانات المستقلة التي عجزت أغلبها في معالجتها، بل وزادت السياسات التي اتبعتها هذه الكيانات بعد الاستقلال في تعميق فجوة الخلافات وانعدام الانسجام والترابط بين المجموعات المشكلة للكيان السياسي المنشأ، مثلما هو الحال في السودان⁽¹⁾؛ إذ يجمع الباحثون على وجود اختلاف كبير بين مفهومي الجماعات العرقية والجماعات الإثنية بمفهومها الإثنوي الإيديولوجي (Ethnocentrism)، ذلك أن المفهوم الأخير هو توجه فكري وعقائدي بتصور إيديولوجي، أوجدته قوى الاستعمار في شكل تحيز نفسي إلى مجموعة إثنية، يؤدي إلى تحويل الانتماء العرقي والقبلي إلى شعور عدائي عنصري اتجاه الآخر، ساهم في بروز توترات وصراعات عرقية لم تكن بذلك الشكل والحجم قبل الحقبة الاستعمارية، وقد دعمتها هذه القوى من خلال تمكين بعض الجماعات بسلطة وامتيازات على حساب جماعات أخرى.

(1) نجم الدين السنوسي، دور القبيلة في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد الثامن، أبريل، 2011، ص 86.

قبل انفصال جنوبه سنة 2011، كان السودان أكبر دولة إفريقية بمساحة بلغت حوالي 2,5 مليون كم⁽²⁾، ضمن إقليم جغرافي جيوسراتيجي متنوع من حيث التركيبة السكانية والموارد الطبيعية والثروات الطاقوية، وحدود مشتركة مع تسعة دول، إضافة إلى إطلالته على البحر الأحمر عبر خط ساحلي بطول يناهز 660 كم، ضمت تركيبته السكانية قبل الانفصال حوالي خمسين مجموعة عرقية، توزعت على أكثر من أربعمئة (400) قبيلة^(*)، تتطق بحوالي 114 ما بين لغة ولهجة⁽¹⁾.

ظل إقليم دارفور المشكلة الأبرز والحاجز الأكبر في وجه بناء الدولة الوطنية بعد نيل السودان لاستقلاله، وشكل مصدر قلق دائم للدولة المركزية في الخرطوم، فتاريخ هذا الإقليم حافل بخلافات النزعية القبلية حول الأرض ومصادر المياه، في صورة نزاعات متجددة كان يتم تسويتها محليا بطرق عرفية؛ بيد أن أوضاع الإقليم قد عرفت تطورا وتغيرا في نمطها جراء الحرب الأهلية والأوضاع التي سادت التشاد، التي تربطها علاقات قبلية متشابكة مع إقليم دارفور، حيث اتخذت النزاعات طابعا مسلحا، وأضحى الإقليم نقطة عبور وتمركز للسلاح والأفراد القادمة لنصرة قبائل ضد أخرى، مثل نزاعي المهريّة ضد الزغاوة ثم الرزيقات في 1968، والرزيقات ضد المسييرية بين عامي 1972 و1975، والمهريّة ضد بني هلبة بين عامي 1975 و1977⁽²⁾. ويرجح جل الباحثين سبب الصراعات المتجددة التي عرفها إقليم دارفور إلى نزوح مجموعات عربية تتبع قبيلة الأبالّة إلى داخل الإقليم الذي كان معروفا بتوافر مساحات الرعي والمياه، بسبب موجات الجفاف والتصحر التي مست غرب ووسط إفريقيا، كالتشاد في سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، ما أدى إلى وقوع صدامات ونزاعات بسبب ما اعتبرته قبائل دارفور الزرقية انتهاكا لأراضيها.

يكتسي إقليم دارفور أهمية تاريخية وجغرافية كبيرتين، إذ شكل نقطة عبور محورية للقوافل التجارية بين الشمال الإفريقي وجنوبه مرورا بصحراء إفريقيا وحوض النيل، وللقوافل المتجهة من إفريقيا إلى اليمن وبلاد الحجاز⁽³⁾، ناهيك عن تميزه بأراضي زراعية خصبة، وتنوع مناخاته الملائمة لإنتاج محاصيل عدة، كالقنول السوداني والقمح والذرة، وثروة حيوانية هامة قدرت بما يربو 26% من مجمل

(*) اختلف الباحثون الأنثروبولوجيون في تحديد عدد العرقيات والقبائل، بسبب اختلاف تصنيف المجموعات من كونها قبيلة أم عرق.

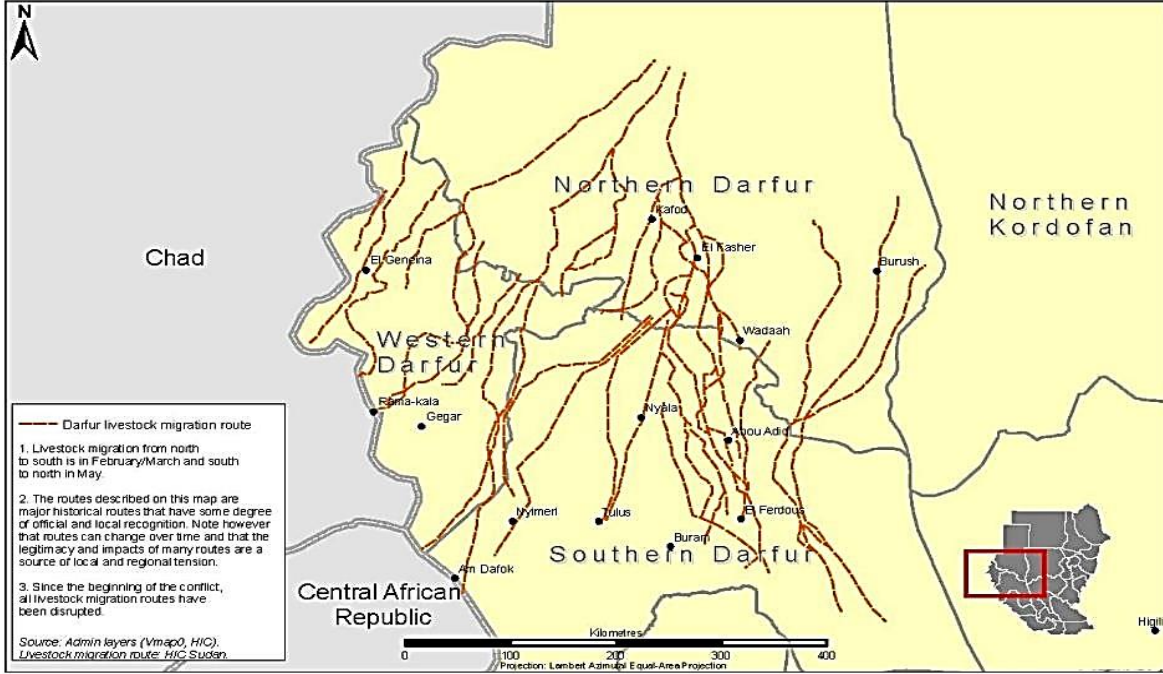
(1) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، الصراعات في القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص 68.

(2) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، مرجع سابق، ص 125.

(3) نفس المرجع، ص 41.

الثروة الحيوانية للسودان، وفق إحصاء أنجز سنة 1987، ما جعله أهم مصدر لصادرات السودان من لحوم الضأن والإبل⁽¹⁾.

خريطة توضح مسالك التنقلات التاريخية في إقليم دارفور.



يتموقع إقليم دارفور في الجزء الغربي للسودان ضمن الحيز الجغرافي الممتد من الشمال الغربي للسودان إلى جنوبه، بمساحة تقدر بما يقارب 510 ألف كلم مربع، امتداد جعله متربعا على أكثر من 20% من المساحة الإجمالية للسودان؛ وقد سمي الإقليم باسم قبيلة الفور التي نشأت باسمها سلطنة الفور، التي استمر حكمها من منتصف القرن السابع عشر (حوالي 1650) إلى سنة 1874⁽²⁾، بيد أن وجودها الفعلي لم ينتهي حتى عام 1916 بعد موت السلطان علي دينار⁽³⁾. ويستحوذ الإقليم على الحيز الحدودي للسودان مع كل من ليبيا والتشاد وإفريقيا الوسطى، وجزء من حدود السودان مع جنوب السودان؛ يتكون نسيجه البشري من قبائل يبلغ عددها قرابة 195 قبيلة من الزرقا والعرب، تنقسم إلى قبائل مستقرة، أهمها قبائل الفور والمساليت والزغاوة والداجو والتنجر والتامة؛ وقبائل رعوية، أبرزها المحاميد والمهرية والزيادية وبني حسين والرزيقات والمعالية⁽⁴⁾؛ ويضم الإقليم خمس ولايات (تقسيم

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص77.

(2) محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة "صراع الهوية وإشكالية الانتماء"، مصر، دار الكلمة للنشر، ط1، 2007، ص69.

(3) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، مرجع سابق، ص38.

(4) عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سابق، ص155.

2012) هي: شمال دارفور وعاصمته الفاشر، ووسط دارفور وعاصمته زالنجي، وغرب دارفور وعاصمته الجنيّة، وشرق دارفور وعاصمته الضعين، وأخير جنوب دارفور وعاصمته نيالا؛ يقطنها مجتمعة ما يربو عن السبعة ملايين نسمة من عرب وأفارقة، يمثلون ما يقارب خُمس (5/1) إجمالي سكان السودان. وقد عُرِفَ عن الإقليم منذ عهد غير بعيد تركيبته البشرية المتنوعة الأعراق والمتعددة الأصول، نتيجة الزحف الذي عرفه السودان من مختلف جهات القارة، وحتى من خارجها، وقد أدى التمازج والتقارب الذي حدث بين المجموعات الوافدة والمجموعات المحلية إلى نشوء تحالفات انصهرت فيها الحواجز القبلية، وتبلورت جراءها مجتمعات وممالك عديدة على أرض السودان وإقليم دارفور بشكل خاص، في إطار تعايش سلمي اختلطت فيه العادات والتقاليد؛ بيد أن هذا الانصهار الاجتماعي والتجانس القبلي الذي عرفته أرض السودان قد تلاشى عقب الحملات الاستعمارية مطلع القرن التاسع عشر، خصوصا خلال وبعد فترة الاستعمار البريطاني-المصري، بعد أن عمد المستعمر إلى فصل القبائل عن بعضها بتهجير قبائل بأكملها، وبث النزعة الإثنية داخلها وبينها، ما انعكس سلبا على الإقليم، الذي كان لغيب التنمية السبب الرئيسي في تدهور أوضاعه، بلغت أوجها بنشوب تمرد مطلع العام 2003، هو الأبرز في تاريخ هذا الإقليم الذي حفل بعديد النزاعات المسلحة المرتبطة جلها بأسباب سياسية واقتصادية، غطتها دوافع اجتماعية عرقية.

خريطة توضح التوزيع العرقي لسكان إقليم دارفور.



يسرد التاريخ السوداني عديد الصراعات التي وقعت في إقليم دارفور الموسومة بالبعد السياسي، فقد كانت دارفور، إضافة إلى سلطنة الفور، موطنًا لممالك إسلامية، تمثلت أهمها في مملكة تغلي (القرن السادس عشر)، ومملكة الفونج (سنار) (1505-1821) التي خاضت نزاعًا مستمرًا ضد سلطان دارفور على إقليم كردفان⁽¹⁾، إضافة إلى عديد الممالك الصغرى؛ ثم دخل الجيش المصري التابع للإمبراطورية العثمانية أرض السودان سنة 1820، فأزاح مملكة الفونج واستطاع احتلال دارفور عام 1874 بعد مقتل أحمد شطة، أحد قادة الفور، وانهزام الملك إبراهيم أمام الزبير باشا المسنود من الحاكم العام المصري الخديوي إسماعيل باشا⁽²⁾، ف وقعت دارفور بالكامل تحت الحكم التركي، قبل أن يتمكن السلطان علي دينار بن زكريا - أبرز قادة الثورة المهدية - من استردادها حوالي سنة 1885، وهو السلطان الذي قاد أبرز حركة مقاومة ضد الاحتلال البريطاني-المصري، استمرت لمدة 17 سنة، إلى أن تمكنت سلطات الاحتلال البريطاني من القضاء عليه في 22 ماي 1916، وبسط سيطرتها على الإقليم، إلى غاية جلاء القوات البريطانية منه عشية استقلال السودان سنة 1956⁽³⁾.

بموت السلطان علي دينار وسقوط إقليم دارفور، أكتمل الاحتلال الثنائي للسودان الحديث، وقد ركزت السلطات الاستعمارية في عموم الإقليم وفي جنوبه على وجه الخصوص على نشر الفكر الطائفي الإثني، وزرع بذور الفرقة بين جنوب السودان وشماله، والتكثيف من الحملات التنصيرية، والقضاء على مظاهر الإسلام والعروبة بمحاربة كل ما يرمز إليهما، وإسناد مهام التعليم والتربية للجمعيات والبعثات المسيحية، سعياً منها إلى محو الثقافة الإسلامية العربية، وترسيم اللغة الإنجليزية كلغة رسمية، واصمة سياسة ثقافية بأبعاد أمنية، وإبراز الفوارق الطبيعية لفصل الجنوب عن الشمال، وهو ما فسره القيادي الجنوبي لازراس ليك موات بقوله "إن مساندة الاستعمار للإرساليات ليس وفاء لوجه الدين، وإنما كانت محاولة لإبدال دين غير صديق بدين صديق"⁽⁴⁾؛ وقد انتضحت حقيقة أهداف الاحتلال البريطاني في الجنوب في القانون الصادر سنة 1922، المسمى قانون المناطق المقفولة، والذي بموجبه تم طرد الشماليين وتهجير قبائل بأكملها من الجنوب نحو الشمال، في حين أهملت الحكومة السودانية الموجهة من طرف الاحتلال الثنائي الشؤون الاقتصادية والزراعية والصحية للإقليم،

(1) عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 76.

(2) محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، مرجع سابق، ص 39.

(3) عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص 77.

(4) محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، مرجع سابق، ص 101.

وتخلت عن مشاريع التنمية ومد طرق المواصلات البرية والسكك الحديدية، حتى أنها أوقفت مد خط السكة الحديدية التي كان سيربط الخرطوم بدارفور.

قسم الاحتلال الإقليم إلى ثلاث مديريات (منقلا، بحر الغزال، أعالي النيل)، ولجأ إلى إتباع أسلوب الإدارة المحلية بتقوية الزعامات المحلية للسيطرة على قبائل الإقليم، وهو أسلوب تعمدته الاحتلال من أجل تكريس الفرقة بين القبائل وقطع العلاقات الاجتماعية بينها⁽¹⁾. وأنشأت بريطانيا مشاريع صناعية على طول مجرى نهر النيل، كمشروع الجزيرة الذي يعتبر أكبر مزرعة للقطن في العالم، ما منح أفضلية لقبائل الوسط التي استفادت من فرص التعليم الحديث والتوظيف النقاضلي في الوظائف والمسؤوليات الحكومية، إضافة إلى الحركية الاقتصادية؛ في حين تم عزل الجنوب السوداني وكأنه دولة منفصلة غير معنية بما يحدث في الوسط والشمال، ونشر الفكر الانفصالي بين سكانه، مع التخلص تدريجيا من الموظفين الشماليين وتعويضهم بجنوبيين، وتشديد إجراءات منح رخص للتجار الشماليين، في مقابل تشجيع التجارة المحلية بين الجنوبيين؛ وقد عمدت الإدارة البريطانية إلى ترحيل قبائل بأكملها إلى المناطق الداخلية، مع تحديد مناطق للرعي تقاديا لأي احتكاك مع القبائل العربية⁽²⁾.

في سنة 1942، أنظم مؤتمر الخريجين، الذي رفع المشاركون فيه مذكرة طالبوا من خلالها سلطة الاحتلال البريطاني بإلغاء قانون المناطق المقفولة وكل الإجراءات والقوانين المترتبة عنه، وضمان حرية التنقل والتجارة بين الشمال والجنوب، وتوحيد مناهج التعليم في السودان؛ تبع ذلك صدور تقرير سنة 1946 أعاد التأكيد على مطالب مؤتمر الخريجين⁽³⁾، وهو التقرير الذي ترتب عنه إنشاء لجنة السودنة، التي أرسلت مندوبين عنها إلى الجنوب السوداني للاطلاع على أوضاعه، و قد تقرر خلال مؤتمر جوبا الذي انعقد في بداية سنة 1947 إعادة توحيد الجنوب مع الشمال ضمن كيان سوداني واحد.

ساد إقليم دارفور بشكل خاص طيلة فترة احتلاله (1916-1956) وضعا سادته التخلف والفقر، دعمته نزاعات عمقت من تردي أوضاع الإقليم، وما زاد الأمر حدة سياسة العزل التي اتبعتها البريطانيون اتجاهه، فأوضاع الإقليم تحت وطأة الاستعمار لم تكن مشابهة لحال وسط وشمال

(1) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، مرجع سابق، ص 38.

(2) محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، مرجع سابق، ص 107.

(3) عبد الفتاح أحمد الطاهر، مرجع سابق، ص 23.

السودان⁽¹⁾؛ وقد ازدادت تعقيدات ووتيرة نزاعات الإقليم بعد استقلال السودان العام 1956، فقد عرف الإقليم إلى غاية سنة 2002 نشوب أكثر من 35 نزاعا، وإن كانت هذه النزاعات حتى نهاية السبعينات (تاريخ تبني الحكم الإقليمي) قد طغت عليها أسباب تتعلق أساسا بالحدود القبلية ومصادر المياه والأراضي الزراعية والرعية، وتمحورت أسبابها حول الموارد بين القبائل العربية الرعية والقبائل الإفريقية الزراعية، فقد عرفت نزاعاته منذ بداية الثمانينيات تغيرا في أنماطها ومسبباتها وتحولا في دوافعها، فأخذت طابعا عرقيا قبليا ممزوجا بأبعاد سياسية إثنية، ميزتها تدخل الحكومة المركزية ومشاركة عناصر من قبائل خارج الحدود، في شكل نزاعات هوياتية عمقت من تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الإقليم، حملت مجرياتها كما من العنصرية والكراهية بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية، فتحول نزاع الموارد والعرض إلى نزاع في شكل حرب أهلية بين عرب الإقليم وأفارقتة، غذته التدخلات الإقليمية والدولية، وزادت من تعقيداته المأساة السياسية للسودان التي انتهت بانفصال جنوبه⁽²⁾.

فشلت الحكومات المتعاقبة في سياساتها التنموية والأمنية، ما أفقدها ثقة أفراد الإقليم في سلطتها وقدرتها على تسيير شؤون الإقليم وتسوية النزاعات المتجددة فيه، فيما فقدت مؤتمرات وجلسات الصلح المحلية دورها في ظل هيمنة قبيلة معينة في كل إقليم^(*)، إذ يعزو الملاحظون للشأن السوداني أن المسائل حول أصول سكان إقليم دارفور والاصطفافات القبلية والعرقية، قد أثرت بشكل ملح وحاد بعد النزاعات التي اندلعت في السنوات الأولى من ثمانينات القرن الماضي، نتيجة تسرب الأسلحة وهجرة قبائل ومجموعات إليه من دول ليبيا والتشاد بالتحديد، إضافة إلى زحف سكان شمال الإقليم إلى وسطه وجنوبه، نتيجة التصحر وانحصار المناطق الرعية وشح موارد المياه سنوات السبعينات، فتاريخ النزاعات القبلية حول الأرض والمياه يمتد إلى أمد طويل، كان يتم حلها وتسويتها بآليات مجتمعية كالصلح والتعويض، أبقتها ضمن الحد الطبيعي لها، إلا أن مشكلة التنمية وتوزيع الثروة ضلت دائما المشكلة الأبرز.

(1) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 85.

(2) عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سابق، ص 157.

(*) نظام الحاكم: يسمى كذلك بالدار، وهو نظام كان سائدا في سلطنة الفور، حيث كان السلطان يمنح لشخص أو جماعة أرضا بحدودها، ليصبح صاحب أو أصحاب الحاكم بموجبه أصحاب القرار في كل أمر.

في العام 2003، وقبل أشهر من اندلاع النزاع، صدر كتاب عن المؤتمر الشعبي عرف بالكتاب الأسود⁽¹⁾، دَوّن فيه متقفو الإقليم مظالمهم حول تقاسم السلطة والثروة وأوضاع دارفور، خصوصاً بعد الاستقلال؛ فرغم أن الإقليم يضم أكثر من ربع سكان السودان، إلا أن تمثيلهم السياسي عبر الأحزاب ومراكز السلطة كان شبه منعدم رغم تعاقب الحكومات والقيادات، فقد بلغ تهميش الإقليم ذروته حين شمل حتى أبرز أساسيات الحياة المتمثلة في الصحة والتعليم، دون الحديث عن غياب القطاعات الصناعية والخدماتية، وغياب التوزيع العادل للسلطة والثروة، ما شكل في الأصل أهم أسباب ظهور حركات التمرد في دارفور، كان أبرزها جبهة نهضة دارفور وحركة سوني في ستينات القرن الماضي، والتي تم إخماد تمرداها سريعاً بسبب ضعف تسليحها، إضافة إلى حركة يحي داوود بولاد التي كانت مدعومة من طرف الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تزعمها جون قرنق.

عاش الإقليم أزمة حقيقية جراء اندلاع النزاع المسلح الأبرز والفاصل فيه سنة 2003، بعد أن وجدت القوات السودانية نفسها في مواجهة تمرد قادته كلا من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، جراء سوء تسيير من الحكومة السودانية للأوضاع الأمنية المترتبة عن المواجهات التي عرفها الإقليم بين الميليشيات المتناحرة⁽²⁾؛ بيد أن هذا النزاع في خلفياته وأبعاده وهوية أطرافه كان قد نشب فعلياً قبل ذلك التاريخ، فقد برزت شرارات النزاع سنة 1986 حين أسس ما عرف بالتجمع العربي، الذي ضم عديد القبائل العربية بدعم وإسناد من طرف حزب الأمة الذي كان يتزعمه آنذاك رئيس الوزراء صادق المهدي، من أجل مواجهة النفوذ المتصاعد لقبيلة الفور المسنودة من قبل الحزب الديمقراطي، شريك حزب الأمة في الحكومة، ثم ازداد الوضع سوءاً بعد استحواذ حكومة الإنقاذ الإسلامية على الحكم في 30 جوان 1989، التي اتبعت في تسييرها لشؤون السودان عامة والإقليم بشكل خاص سياسات طغى عليها البعدين الإيديولوجي والعنقي، فبدأت ملامح الطابع الإثني في الإحاطة بالنزاع المتجدد، عززها ظهور جيش تحرير دارفور المتكون من عناصر من قبيلة الفور، والذي غير إسمه إلى جيش تحرير السودان، بعد أن انضمت إليه قبائل أخرى من الإقليم أبرزها قبيلة الزغاوة؛ وقد أجمع عديد الباحثين السودانيين باختلاف انتماءاتهم على أن أهم أسباب تعقيدات النزاع في الإقليم تكمن أساساً في التخلف وضعف التنمية والتغير المناخي المنجر عنه موجات الجفاف

(1) ثورة دارفور "أزمة السودان الجديدة"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004، ص 9.

(2) عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سابق، ص 155.

والتصحر وشح مصادر المياه، وما ترتب عن التنقلات الدائمة للرحل على الأراضي الزراعية، إضافة إلى مشاعر الظلم وتزايد الاحتقان الاجتماعي والسياسي لدى قبائل الفور، بسبب مظاهر انحياز السلطة المركزية للقبائل العربية، وإهمالها لمطالب واحتياجات سكانه، وارتدادات النزاعات الداخلية في دول الجوار على الإقليم⁽¹⁾؛ ففي العام 1990، تعرضت مناطق في جبل مرة و واد صالح التابعة للإقليم إلى هجمات مسلحة، تبين أن منفذها من عرب التشاد الذين تمردوا على الجيش التشادي.

ظل نظام الحواكير نظاما اجتماعيا شائعا في إقليم دارفور، غير أن الأوضاع الأمنية التي ترتبت عن حركات التمرد المتوالية قد أعادت توزيع الحواكير بسبب تغير توزيع القبائل والتجمعات السكانية جغرافيا، ما أضاف سببا آخر لنشوب النزاعات، فتعاظمت أزمة دارفور وقلت مع مرور الوقت احتمالات حلها وتسويتها، بسبب تجاهل الحكومة المركزية لإرهاصات، وفشلها في تطويق النزاع في الإقليم، إضافة إلى الاتهامات التي وجهت لها بتغذيتها، بتغليبها للقبائل العربية، ومساندة وتسليح ميليشيات الجنجويد التي كانت بمثابة وكيل للحكومة في حربها ضد حركات التمرد في دارفور، لكي تتفرغ الحكومة للنزاع الذي شغلها ضد الجنوبيين، زيادة على رفضها إشراك قوات سلام دولية، فقد أدت الهجمات المتبادلة التي حملت بعضها سمات الإبادة الجماعية والتصفية العرقية بين حركات التمرد وميليشيات الجنجويد إلى حملات نزوح وظهور معسكرات لجوء، أضافت عبئا جديدا في الإقليم الغارق في الأزمات، ساهم كل ذلك في بلوغ النزاع في الإقليم مستويات عليا من العنف، ما فتح الباب واسعا للتدخلات الأجنبية على المستويين الإقليمي والدولي، فتضاعفت أوضاع الإقليم تدهورا جراء التداخلات الدولية المتقاطعة والمتنافسة، التي ساهمت بشكل كبير في تأجيج الوضع، بتسليح الفرقاء وممارسة الضغط على حكومة الخرطوم⁽²⁾.

قبل نهاية 2003، جرت أولى المباحثات بين المتمردين والحكومة السودانية بوساطة من الرئيس التشادي، أفضت إلى عقد اتفاق لوقف الاقتتال، سرعان ما انهار؛ وفي عام 2006 تم التوقيع على اتفاق أبوجا بين حكومة الخرطوم وحركة تحرير السودان (جناح منى مناوي)، فيما رفضت حركة العدل والمساواة التوقيع عليه؛ ومع تغير المعطيات الدولية، وتغييب أطراف إقليمية كان لها الدور المؤثر في أزمة دارفور، أبرزها سقوط نظام القذافي، سارعت حركات التمرد إلى إعادة تموقعها، وبعد ستة سنوات

(1) بومدين طاشمة، زينب سالم، المؤسسة العسكرية والعنف السياسي في إفريقيا، في: المشكلات السياسية في إفريقيا، مرجع سابق، ص-ص 355-366

(2) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 130.

من النزاع، وعقب فشل اتفاق أبوجا وانهياره، نجحت أطراف النزاع في لم الشمل عبر مفاوضات بوساطة قطرية دامت حوالي العام والنصف، تمخض عنها إمضاء وثيقة الدوحة بين الحكومة السودانية وحوالي عشرين حركة من إقليم دارفور، باستثناء حركة العدل والمساواة التي انسحبت قبل التوقيع؛ وقد خاضت هذه الاتفاقية لأول مرة في المسائل المفصلية لأسباب النزاع، وإقرار مبدأ تقاسم الثروة وإشراك الدارفوريين في السلطة، من خلال تخصيص منصب نائب الرئيس لشخصية من الإقليم، فيما تم الإعلان عن قيام سلطة إقليمية في دارفور في فيفري 2012. بيد أن محدودية المشاريع التنموية التي تم إقرارها في اتفاق الدوحة، والتي عرفت تقدماً مضطرباً، مع بقاء الوضع ضمن حيز تشوبه حالة الاحتراب واللاسلم، قد شكلت عاملاً في مراوحة الأزمة مكانها، رغم بروز مخرجات لحلها، إذ ظل غياب تنمية حقيقية وإشراك أبناء الإقليم في السلطة وهيئات التسيير ومراكز القرار والتوزيع العادل للثروة يلزم الوضع في الإقليم.

في مارس 2009، وجهت محكمة الجنايات الدولية تهماً بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية للرئيس السوداني عمر البشير، وأصدرت أمراً دولياً بالقبض عليه، بعد ضغوطات دولية وتقارير صدرت في العام 2007 لمنظمات غير حكومية، أشارت إلى نزوح أكثر من مليونين ونصف، ومقتل عشرات الآلاف من سكان الإقليم؛ وقد وجهت للحكومة السودانية اتهامات بالإبقاء على نهج القمع كسياسة لها في الإقليم، إضافة إلى فشل قوات حفظ السلام الإفريقية في أداء مهامها، ما حدى بمجلس الأمن الدولي في العام نفسه إلى اتخاذ قرار بإرسال قوات أممية إلى الإقليم، وهو الإجراء الذي رفضته حكومة السودان في بادئ الأمر، قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق بتشكيل قوات حفظ سلام إفريقية أممية هجينة (بعثة اليوناميد).

أهم الحركات المسلحة المعارضة في دارفور:

• **حركة تحرير السودان:** أسسها المحامي عبد الواحد محمد نور أوائل عام 2003، وفي شهر ماي عام 2004 أعلن عن دمج قوات التحالف الفيدرالي التي كان يقودها أحمد إبراهيم دريج مع حركة تحرير السودان. وقد بررت الحركة لجوءها إلى حمل السلاح كتعبير على رفضها للتهميش والإهمال الذي يعانيه الإقليم منذ استقلال السودان، ومعارضتها لسياسة التمييز التي مارستها الحكومات المتعاقبة على الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى، وغياب التوزيع العادل للسلطة والثروة، مطالبة بتأسيس نظام ديمقراطي تشارك فيه كل الأعراق في إطار تعددية عرقية وسياسية. وقد عرفت الحركة انشقاقات

بعد مؤتمر طرابلس 2004، جراء خلافات طرأت بين رئيسها عبد الواحد محمد نور وأمينها مني أركو مناوي، تلا ذلك اجتماع لقادتها العسكريين أواخر شهر جانفي 2005، ودعوتهم إلى عزل رئيس الحركة بحجة انفراده باتخاذ القرارات وتورطه في عمليات فساد مالي، لتتوالى البيانات والالتهامات المتبادلة التي انتهت بعقد مؤتمر حسكينة أواخر شهر نوفمبر من العام نفسه، عين خلاله أركو مناوي رئيسا للحركة، وتولي جمعة محمد حقار قيادة قواتها.

• **حركة العدل والمساواة:** أسسها الدكتور خليل إبراهيم، كرد فعل على فشل السلطة المركزية في إرساء العدالة والمساواة بين السودانيين، وغياب الإرادة في تبني إصلاحات سياسية؛ حدد هدفها في القضاء على الاستبداد السياسي والحفاظ على وحدة السودان. وقد نسب عديد المهتمين بالشأن السوداني أصول الحركة إلى حزب المؤتمر الشعبي الذي تزعمه حسن الترابي بعد انشقاكه عن حزب المؤتمر الوطني، ويتحجج هؤلاء بكون أن قيادة الحركة قد ضمت عناصر كانوا أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني، وأن وتيرة النزاع في إقليم دارفور قد زادت ذروته بعد سجن الترابي الذي يحوز عبر حزبه على شعبية كبيرة في الإقليم، خصوصا في غرب دارفور، وهو ما كانت حكومة السودان تتوجس منه، مخافة أن يتخذ الترابي إقليم دارفور وتفاعلاته الأزماتية أداة للعودة إلى السلطة⁽¹⁾؛ وقد عرفت الحركة هي الأخرى انشقاكات وعمليات عزل لقادتها بين عامي 2006 و 2008، انجر عن ذلك تأسيس جبهة الخلاص الوطني في بيان صادر في جوان 2007، تضمن اتهامات لقادة ينتسبون إلى المؤتمر الشعبي بالسطو على الحركة وضم جهاديين استئصاليين إليها.

المطلب الثاني: الأدوار الإقليمية والدولية في أزمة دارفور.

وضعت الأزمة المندلعة في إقليم دارفور السودان أمام تحد ومسؤولية كبيرين، بسبب ارتداداتها وتبعاتها وتداخلاتها الإقليمية والدولية، بلغت حد إظهارها في صورة أزمة تطهير عرقي وإبادة جماعية من بعض الدوائر العالمية، ما عقد من حالتها ومساراتها، وصعّب من سبل إيجاد حل وتسوية لها.

لم يكن إقليم دارفور ضحية لسياسات حكومات الخرطوم وتسييرها الخاطئ لشؤونه فقط، بل كان أيضا ضحية لتجاوزات إقليمية وحتى دولية زادت من تعقيد وتعميق أوضاعه الأمنية والإنسانية، فقد كان الإقليم حتى قبل نشوب أزمته الكبرى مسرحا لنزاعات عديدة تمخضت عن أوضاع إقليمية خارج

(1) ثورة دارفور "أزمة السودان الجديدة"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004، ص 2.

حدود السودان، إذ مثل الإقليم أحد ساحات الحروب الليبية التشادية في ثمانينات القرن الماضي، حين أدى استيلاء حسين حبري على السلطة في التشاد العام 1982 بمساندة من الو.م.أ ومصر ونظام النميري في السودان إلى هجرة مجموعات من القبائل العربية التشادية إلى إقليم دارفور، وكان لذلك أثر في نشوب نزاعات قبلية مع قبائل الزغاوة الإفريقية. وبعد سقوط نظام النميري في السودان سنة 1985، استباح الإقليم ليصبح قاعدة خلفية للمعارضة التشادية والقبائل العربية في قتالها ضد النظام التشادي، مدعومة بالسلاح والمؤونة من طرف نظام القذافي، في مقابل دعم التشاد لقبائل إفريقية لها امتدادات قبلية مع النظام التشادي، الذي وجه ضربات عسكرية جوية وأرضية ضد المعارضة المتمركزة في الإقليم، انتهت بعقد مؤتمر الصلح في مدينة كتم العام 1994 والضعين العام 1996، بعد تغير الوضع في التشاد عقب استيلاء قوات إدريس دبي على الحكم في ديسمبر 1990، ترتب عنه حدوث توافق في مواقف حكومتي التشاد والسودان ضد المعارضة في دارفور مع بداية أزمة 2003، حين التقى إدريس دبي وعمر البشير في مدينة الفاشر، حيث اتفق الطرفان على تنسيق الجهود في مواجهة التمرد، ويعود السبب في ذلك إلى تخوف التشاد من تأثير أزمة دارفور عليها؛ وكان هذا الاتفاق أحد دوافع حصول تمرد في صفوف الجيش التشادي من طرف عناصر تنتمي إلى قبيلة الزغاوة⁽¹⁾. وقد ضلت العلاقات التشادية السودانية متوترة ومضطربة ومتقلبة خلال وبعد ثمانينيات القرن الماضي، بسبب عدم الاستقرار السياسي وتغير أنظمة الحكم في كليهما، فقد اتسمت علاقاتهما بالتوافق والتناسق في فترات، وبالتباين والتعارض فترات أخرى، مع تواصل الاتهامات المتبادلة من كل طرف اتجاه الآخر بدعم المعارضة واحتضانها وتسليحها⁽²⁾. لقد تموقع التشاد دوما كفاعل مهم في أزمة إقليم دارفور الذي كانت لأوضاعه التأثير البارز والمباشر على أمن واستقرار التشاد، الذي أثرت بدوره الأوضاع السياسية والأمنية فيه على الوضع الأمني في إقليم دارفور، وقد استغلت حركة تحرير السودان ذلك وعن طريق علاقاتها مع قادة عسكريين تشاديين للحصول على السلاح والدعم اللوجيستي، ذلك أن أول قائد عسكري للحركة كان ضابطا في الجيش التشادي، في حين أن أصول الرئيس التشادي إدريس دبي تنحدر من قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها عدد كبير من المتمردين في الإقليم؛ وقد تبادلت الحكومتان السودانية والتشادية دوما الاتهامات بشأن دعم وتمويل وإيواء الجماعات والحركات المعارضة لكليهما، ورغم ذلك فقد التقى الطرفان مرات عدة خلال جلسات

(1) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 110.

(2) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، مرجع سابق، ص 185.

قمة ثنائية ومتعددة، كقمة طرابلس الأولى نهاية شهر فيفري 2006، التي تمخض عنها إنشاء لجنة عسكرية مشتركة، وإن بقيت علاقات البلدين تراوح مكانها بسبب تواصل توجيه كل طرف اتهامات للآخر بدعم قوى المعارضة، إلى أن تم عقد لقاء طرابلس الثاني شهر أوت 2008، حين توصل الطرفان إلى الاتفاق بإعادة العلاقات إلى سابق عهدها؛ مع عدم إهمال الدور الفرنسي في أزمة دارفور بحكم العلاقات التاريخية والوطيدة مع التشاد كمستعمر سابق، والأهمية الإستراتيجية للتشاد وإفريقيا الوسطى بالنسبة لفرنسا، كونهما نقطة التواصل مع الإقليم الغني بالموارد الطاقوية، والفواصل الأهم بين المستعمرات البريطانية والمستعمرات الفرنسية في إفريقيا⁽¹⁾. ولقد واجهت التشاد خلال أزمة الإقليم موجة نزوح كبيرة ترتبت عنها أعباء مالية وأمنية، إضافة إلى خطر انتقال الاقتتال إلى الداخل التشادي، ما دفع الرئيس دبي إلى استغلال علاقاته مع أطراف النزاع من أجل لعب دور إيجابي، من خلال تنظيم محادثات سلام في مدينتي نجامينا وإبشي برعاية وتقويض من الإتحاد الإفريقي، كللت بعقد اتفاق لوقف إطلاق النار في أبريل 2004، إلا أن محاولات الرئيس التشادي إرضاء الطرفين في آن واحد كانت مهمة صعبة وشبه مستحيلة، ساهمت إلى حد ما في انهيار الاتفاق⁽²⁾.

لعبت ليبيا الجماهيرية دورا مؤثرا ومحركا في أزمة دارفور، بحكم امتدادات قبائل عدة أهمها قبيلة الزغاوة في الداخل الليبي، وهي القبائل التي مثلت دوما مصدر قلق للنظام الليبي، خصوصا بعد أحداث مدينة الزاوية، إذ تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان هناك المئات من الليبيين الذين جمعوا عضويتي اللجان الثورية الليبية وحركة تحرير السودان؛ وقد سعت ليبيا منذ 2005 إلى لعب دور الوسيط بين أطراف النزاع في الإقليم، وكان هدف ليبيا من وراء ذلك لعب دور متقدم في حل ومعالجة أزمة دارفور تقاديا لأي تطور دراماتيكي قد يمس سيادتها الجغرافية والسياسية، إضافة إلى رغبتها في تحسين صورتها لدى المجتمع الدولي وتطبيع علاقاتها مع الو.م.أ، مستغلة حدودها المشتركة مع التشاد وإقليم دارفور من أجل إيصال المساعدات الدولية والليبية الإنسانية والغذائية لنازحي ولاجئي الإقليم، فأضحت ليبيا بذلك همزة وصل بين حكومة الخرطوم وحركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور في مفاوضاتهما برعاية الإتحاد الإفريقي⁽³⁾.

(1) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 113.

(2) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، مرجع سابق، ص 185.

(3) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 114.

بخصوص مصر التي تربطها علاقات جوارية واجتماعية وتاريخية استثنائية مع السودان، إضافة إلى البعد الاستراتيجي للسودان بالنسبة لمصر، والعمق الأمني المترتب عن مرور مجرى نهر النيل عبر السودان، فقد تمسكت دوما برفضها لأي تدخل أجنبي ودولي في أزمة دارفور. في حين كان دور إريتريا سلبيا اتجاه أزمة دارفور، فقد كانت إريتريا أحد الأطراف الداعمة لحركات التمرد في الإقليم، بسبب عداؤها الممتد مع النظام السوداني، الذي كالت لإريتريا دوما اتهامات بدعم المعارضة المسلحة، بسبب أطماع إريتريا في منطقة كسلا⁽¹⁾.

بالنسبة لفرنسا، فقد لعبت أدوارا عديدة، واتخذت موافق متباينة في أزمة دارفور، ففرنسا التي تعتبر الإقليم أهم حدود تماس الحزام الفرنكوفوني في إفريقيا، والتي احتضنت الزعيم المؤسس لحركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور، قد اتخذت في بدايات أزمة دارفور موقفا معتدلا شابه التحفظ، بحكم علاقاتها التاريخية ومصالحها مع السودان، وحرصا منها على عدم اتساع رقعة النزاع نحو مستعمراتها السابقة، إفريقيا الوسطى والتشاد، إلا أن تغيرا في موقفها قد طرأ نتيجة توجسها من التغلغل الصيني في المنطقة، ما دفعها إلى مساندة دعوات الو.م.أ في تدوين القضية في الهيئة الأممية، وأيدت إرسال قوات أممية تضم عناصر فرنسية، من خلال سعيها إلى إقحام قواتها المرابطة في التشاد ضمن العمليات الأممية لحفظ السلام في دارفور.

يشكل السودان، بحكم موقعه ومساحته، أهمية جيوسياسية كبرى في السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة، فقد قدرت احتياطات السودان من النفط العام 2007 بحوالي 5 مليار برميل⁽²⁾، بينما قدرت إحصائيات صادرة عن شركة بريتش بتروليوم (BP) سنة 2011 امتلاك السودان لاحتياطي قارب 6.7 مليار برميل، يستحوذ جنوب السودان على حوالي 75 بالمائة منه⁽³⁾، ما منحه أهمية اقتصادية وضعت في صلب الاهتمامات الدولية بين القوى المتنافسة على ثروات إفريقيا، فقد بلغت طاقة إنتاج السودان ما يقارب المليون برميل من النفط يوميا في العام 2008، إذ سعت الو.م.أ دوما إلى ضمان حصتها من الطاقة في القارة كخيار مكمل وبديل للموارد

(1) نفس المرجع، ص 149.

(2) سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذج"، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2012، ص 253.

(3) Stora-Calté Carole, Pétrole dans les deux Soudan. Production, répartition et exploitation des champs pétroliers, Afrique contemporaine, 2013/2 (n°246), p. 119-120. <https://www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine>.

الطاقوية للشرق الأوسط، فقد كانت شركة شيفرون الأمريكية أول شركة تتجح في اكتشاف البترول في السودان العام 1974، إلا أن الوضع الأمني غير المستقر جراء حركات التمرد المتجددة التي اندلعت في السودان في ذلك الوقت، أجبر الشركة على إيقاف نشاطها وعملياتها ومغادرة السودان، انجر عنه نشوب خلافات بين الو.م.أ و السودان، وفرض عقوبات أمريكية على السودان عام 1997⁽¹⁾؛ بيد أن الظروف اللاحقة قد منحت للشركات الصينية والأسبوية الفرصة لملء الفراغ في توسيع اكتشافات الشركة الأمريكية واستغلالها من أجل استخراج النفط وتصديره نحو آسيا، إذ بلغت استثمارات الصين في قطاع المحروقات السوداني حوالي 4 مليار دولار عام 2007، ونفس حجم الاستثمار تقريبا في مجال البنية التحتية، حيث أصبح السودان ضامنا لحوالي 07% من احتياجات الصين، بعد أن امتلكت الصين رخص استغلال لاستخراج النفط، بما في ذلك في إقليم دارفور الذي توقعت له مكاتب دراسات أن ينتج حوالي 500 ألف برميل يوميا مطلع 2012، إضافة إلى المخزونات الهائلة من اليورانيوم والنحاس، ما شكل هاجسا للو.م.أ الرغبة في الاستفادة من مقدرات الإقليم والسيطرة على نفطه، وإدراجه ضمن مخططها لتأمين وصول النفط السوداني إليها، عبر ربطه بخط الأنبوب الذي يمتد من التشاد إلى ميناء كربى في الكامبيرون⁽²⁾؛ كل ذلك أوجد تنافسا بلغ حد الصراع بين الدول الكبرى، خصوصا بين الصين والو.م.أ على إقليم دارفور، فقد وصف الكاتب الأمريكي المتخصص في الاقتصاد الطاقوي والقضايا الجيوسياسية **ويليام إينغدال (William Engdahl)** انشغال الو.م.أ بمشكلة دارفور بأنه "ليس انعكاسا لقلقها حول جرائم إبادة جماعية تتم، أو حقوق إنسان تنتهك، إنما هو انشغال بنفط دارفور وثرواته"⁽³⁾.

لقد لعبت الو.م.أ دورا محوريا ومؤثرا في تدويل قضية دارفور دوليا، عن طريق آلتها الإعلامية وتحركات صانعي القرار الأمريكيين بسبب علاقاتها المتتافرة مع الخرطوم، خصوصا مع حكومة الإنقاذ التي اتهمتها الو.م.أ مرارا بدعمها للإرهاب بسبب توجهاتها الإسلامية، إضافة إلى إجماع الساسة الأمريكيين، ديمقراطيين وجمهوريين، على مواقف وآراء متوافقة في خطاباتهم السياسية التي تناولت أزمة الإقليم؛ إلا أن الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى منافسة الصين، والسيطرة على مخزونات الطاقة في القارة الإفريقية، تبقى أهم العوامل المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية المنتهجة

(1) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 270.

(2) نفس المرجع، ص 264.

(3) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 272.

اتجاه مشكلة إقليم دارفور، فقد سعت الو.م.أ. دوما إلى احتواء النظام السوداني والتضييق عليه، في سبيل تقويض قدراته وإبعاده عن هويته والدفع نحو تقسيمه، انتهاءً بجعل السودان ضمن قائمة الدول الفاشلة؛ وكان واضحاً من خلال سياستها اتجاه السودان ومواقفها اتجاه أزمة دارفور نيتها في الدفع إلى استقلال الإقليم، يتجلى ذلك جلياً من خلال شهادة نائب وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية تشارلز سنايدر أمام الكونغرس الأمريكي العام 2007، حين أكد أن هدف الو.م.أ. هو خلق الظروف الملائمة لانفصال إقليم دارفور عن السودان، مثلما هو الحال مع الجنوب.

المطلب الثالث: جهود الاتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور.

حتى العام 2008، قضى ما يناهز 200 ألف شخص حتفهم جراء أزمة دارفور، 80% منهم ماتوا بسبب الجوع والمرض وفق إحصائيات برنامج الغذاء العالمي؛ ووفق إحصائيات لوزارة الشؤون الإنسانية السودانية صدرت في 2007، فقد بلغ عدد المتضررين من جراء الأزمة حوالي 2.1 مليون إنسان، وبلغ عدد اللاجئين حوالي 200 ألف شخص، لجأوا جلهم إلى دولة التشاد، فيما بلغ عدد التجمعات والمعسكرات حوالي 59 معسكراً، وبلغت الادعاءات التي أفادت بحدوث جرائم إبادة جماعية مستوى من القلق والتخوف الدولي، ما دفع بمجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1654 في 18 ديسمبر 2004، يقضي بتشكيل لجنة دولية للتحقيق، والتي أنكرت وجود حالات إبادة جماعية رغم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وقد تناسقت مخرجات هذه اللجنة مع ما توصلت إليه اللجنة الوطنية السودانية لتقصي الحقائق في تقريرها الذي قدمته إلى الرئيس عمر البشير في جانفي 2005⁽¹⁾.

ارتقت أوضاع إقليم دارفور إلى مستوى الأزمة بداية سنة 2003 بعد الهجوم الذي شنه متمردون على مطار الفاشر، وقد سعى الاتحاد الإفريقي المنشأ حديثاً آنذاك إلى لعب دور في حل الأزمة وتسوية النزاع المتعاضم في الإقليم، عبر تبني وساطات الدول الإقليمية المجاورة كالتشاد وليبيا وحتى إريتريا، من خلال مفاوضات بين المتمردين والحكومة السودانية، بدءاً من محادثات أبشي ونجامينا التشادية، التي آلت مخرجاتها إلى الفشل. لقد اكتفت المنظمة الإفريقية في بادئ الأمر بمتابعة مساعي وجهود هذه الدول، إلا أن تأزم الأوضاع الأمنية والإنسانية في الإقليم قد دفعها إلى تبني خيار التدخل المباشر، عبر لعب دور الوسيط الفاعل في إيجاد تسوية للنزاع عبر آلياتها المستحدثة، المتمثلة في

(1) نفس المرجع، ص 160.

مجلس السلم والأمن، وذلك بالعمل على وقف إطلاق النار ومراقبة تنفيذه، رغم التباين في مواقف حكومة الخرطوم من دور الإتحاد الإفريقي، بسبب تخوفها من انحياز بعض دوله للمتمردين من مبدأ عرقي؛ وقد قرر الإتحاد الإفريقي توفير قوة إفريقية لحماية بعثة مراقبة وقف إطلاق النار، ما فتئت هذه القوة أن تحولت إلى قوات حفظ سلام، رغم تحفظ السودان ورفضه لذلك، إلا أن ضغوطات بعض دول الإتحاد كنيجييريا قد أجبر السودان على قبول ذلك، والتعامل مع الأمر إيجابيا تقاديا لتدخل دول أجنبية كفرنسا والو.م.أ؛ وقد بلغ عدد أفراد القوات الإفريقية لحفظ السلام بشكل تدريجي حوالي 7500 فردا⁽¹⁾.

اتساقا مع ميثاق الأمم المتحدة المفضي إلى تشجيع المنظمات القارية والإقليمية في أداء مهامها، والمبادرة إلى حل النزاعات وحفظ السلم والأمن في أقاليمها، وضمن سياسة تتماشى مع ما يسمى بالاستجابة للوضع أو الحالة في طبقات لحل النزاعات، تبنى الإتحاد الإفريقي النزاع في دارفور، بعد أن ترك أمر حله للشأن الداخلي، ثم شجع وساطات دول الجوار، لينتقل الأمر إليه في مرافقة أطراف النزاع في مفاوضاتهم لرسم تفاهات وترتيبات، وصولا إلى عقد اتفاقيات، كان أبرزها اتفاق أبوجا، حيث تولى مجلس السلم والأمن مهام مراقبة وقف إطلاق النار، وكذا مهام حفظ السلام. والواقع أن التجربة المريعة في الصومال التي تكبدت على إثرها القوات الأمريكية خسائر فادحة خلال تدخلها بتفويض من الأمم المتحدة، قد دفع هذه الأخيرة إلى تشجيع الهيئات الإقليمية القارية والفرعية لتبني حل النزاعات وتسويتها، ونجد المثال لذلك في الدور الذي لعبته الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) في الكونغو الديمقراطية العام 1999، وتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في سيراليون⁽²⁾.

تبنى مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ اجتماعه الأول في 2004 مواقف وأدوار بارزة في أزمات دارفور والصومال وجزر القمر والكونغو الديمقراطية وبورندي وكوت ديفوار ومالي وغيرها، باتخاذ تدابير وإجراءات تقضي بوقف إطلاق النار ونشر قوات لحماية البعثات وحفظ السلم، وصولا إلى مستوى فرض حظر على السفر وتجميد الأرصد لشخصيات متورطة في أعمال العنف والتمرد (مثل أزمة جزر القمر). في 05 مارس 2004، أرسلت مفوضية الإتحاد الإفريقي سفيرها الوزير النيجيري السابق "باب غانا كينديبي" كمبعوث مكلف بملف دارفور إلى التشاد، من أجل مناقشة

(1) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 190.

(2) أكرم حسام فرحات، المسؤولية الدولية في إطار عمليات حفظ السلام في إفريقيا، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 95.

الأوضاع في الإقليم مع المسؤولين التشاديين، والذي انتقل بعدها إلى الخرطوم للقاء نائب الرئيس السوداني، من أجل توضيح رغبة الإتحاد في الاضطلاع بمسؤوليته اتجاه الأزمة المتفاقمة في رعاية مفاوضات نجامينا⁽¹⁾، وقد سجل الإتحاد الإفريقي حضوره في مفاوضات أطراف النزاع في جولاتها الأولى، بمواكبة مجلس السلم والأمن مجريات مفاوضات أبوجا خلال جولاتها السبع، ليتولى بعد ذلك مهمة الإشراف عليها بدءاً من مفاوضات أبوجا في أوت و أكتوبر 2004، ثم جوان 2005، إلى أن تم التوقيع على اتفاق أبوجا في 05 ماي 2006⁽²⁾. والحقيقة أن مراسيم التوقيع على اتفاق أبوجا كانت أبرز نقطة فشل فيه، فلم يوقع عليه كلا من خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة، وعبد الواحد عبد النور زعيم حركة تحرير السودان، رغم إمضاء أركو مناوي عليه.

تجلى دور الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور عبر مجلسه للسلم والأمن من خلال محاولاته المبكرة في احتواء النزاع، ساعده في ذلك غياب الرغبة الدولية في التدخل المباشر في الأزمة، بسبب انشغال الأمم المتحدة والدول الغربية العظمى في أزمة الخليج، فقرر إنشاء لجنة مراقبة وقف إطلاق النار في شهر أبريل العام 2004، مباشرة بعد توقيع أطراف النزاع لاتفاق نجامينا، وهي اللجنة التي قامت بنشر بعثة مراقبة مختلطة (AU Observer Mission) شهرين بعد ذلك؛ وبعد اشتداد وتيرة الأزمة، بادر الإتحاد إلى تنظيم محادثات سلام في مقره شهر جويلية، ومحادثات لاحقة شهر أوت من العام نفسه في أبوجا، تزامن ذلك مع إقرار مفوضية السلم والأمن إرسال قوات لحماية البعثة قوامها 450 جندي، ليرتفع العدد بعد ذلك إلى 2400 جندي، بدأت وفق ذلك معالم بعثة سلام واسعة تتشكل، مع توسيع مهامها لتشمل حماية المدنيين المتواجدين في نطاق تركزها⁽³⁾؛ ليقرر المجلس بعد ذلك تعزيز البعثة ليصل تعدادها إلى 3320 رجلاً، من بينهم 815 ضابط شرطة، آخذة وصف بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان؛ ليتم توسيعها مرة أخرى ببلوغ 7500 جندي وشرطي في العام 2006، مع تفويض من الإتحاد بالإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق سلام دارفور المؤرخ في 5 ماي 2006، الذي أسند للبعثة مهام توفير الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين والنازحين، وحماية المدنيين في منطقة الانتشار. وقد واجهت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار، وصعوبة في إنجاز مهامها بسبب قصور الاتحاد الإفريقي في

1) Marc Fontrier, **Le darfour "Organisations internationales et crise régionale "2003-2008"**, Paris, L'Harmattan, ARESAE, 2009, p 31.

(2) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، مرجع سابق، ص 123.

(3) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا " نموذج الإيكواس"، مرجع سابق، ص 49.

توفير الوسائل والإمكانات، وشح المساهمات القارية والخارجية للبعثة، رغم الدعم التقني والفني الذي كانت تقدمه لها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMIS)⁽¹⁾.

فشل الإتحاد الإفريقي باعتراف منه في أداء وإنجاز مهامه في إقليم دارفور خلال دورة مجلس السلم والأمن رقم 45 التي انعقدت في أديس أبابا في مارس 2006⁽²⁾، بسبب ضعف التمويل وافتقاد هيكله وعناصره للخبرة الكافية في تسيير عمليات حفظ السلام، وعجزه ماليا ولوجستيا في الإحاطة بالنزاع، بعد أن أخفقت البعثة الإفريقية (AMIS)^(*) في مهامها المتعلقة بمراقبة وتنفيذ وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا، وحماية المدنيين وتوفير الظروف الملائمة لعودة اللاجئين. ويرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل وأسباب، أهمها:

- قلة عدد أفراد البعثة مقارنة بحجم المهام واتساع رقعة النزاع وتعدد نقاط التماس وكثرة معسكرات وتجمعات اللاجئين، ونقص -إن لم نقل- انعدام التجربة والخبرة في تسيير هكذا مهام؛
- ضعف الدعم التقني، خصوصا فيما يتعلق بنقل القوات، وشح التمويل المالي المخصص للبعثة؛ زد على ذلك، تأخر وتصل بعض دول الإتحاد في تسديد مساهماتها الموجهة للبعثة، وتخلف بعض الدول والهيئات الدولية خارج إفريقيا عن الإيفاء بوعودها، وهو ما أكدته تقرير رئيس المفوضية خلال الاجتماع الخامس والأربعين (45)، الذي أبرز عدم قدرة قوات الإتحاد على الاستمرار في مهامها بعد شهر مارس 2006، إذ لم يستلم الإتحاد سوى 64 مليون دولار من مجموع 312 مليون دولار تعهدت الدول المانحة بتوفيرها، خاصة الدول الثماني الكبار، التي وعدت بتمويل بعثة الإتحاد الإفريقي خلال قمتها شهر جوان 2004 بالولايات المتحدة الإفريقية⁽³⁾؛
- غياب التعاون اللازم والمطلوب لأطراف النزاع مع البعثة؛
- تعرض معسكرات ونقاط تابعة للبعثة إلى هجومات من جماعات متمردة بسبب تلك الاتهامات التي طالت البعثة بانحيازها للحكومة، وكذا ضبط وأفراد من قواتها بتلقي رشاي وإغراءات مادية من

1) Thierry Tardy, **Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix «Acteurs, activités, défis»**, Paris, de Boeck, 2009, p-p, 158-160

(2) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 288.

*) AMIS : African union Mission In Soudan.

(3) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإيكواس"، مرجع سابق، ص 50

طرف الحكومة السودانية لحجب التقارير والتغاضي عن حقيقة الأحداث، إضافة إلى حالات اعتداء على أفراد البعثة ومقراتها بغرض السرقة⁽¹⁾.

وتحت ضغوطات من الو.م.أ التي روجت للأوضاع في الإقليم كتهديد للسلم والأمن الدوليين، دون إهمال الآثار السياسية لقرار مجلس الأمن بتحويل ملف التحقيق في جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت مذكرة توقيف في 18 فيفري 2006 عن طريق مدعيها العام آنذاك مورينو أوكامبو، في حق كل من وزير الدولة السوداني أحمد محمد هارون، وقائد قوات الدفاع الشعبي، إضافة إلى الأسباب السالفة الذكر، كل ذلك وغيره قد دفع بالإتحاد الإفريقي مضطراً إلى طلب تدخل الهيئة الأممية، وتحويل البعثة الإفريقية في دارفور إلى عملية أممية، بإحالة الملف ووضعه على طاولة مجلس الأمن الدولي، أفضت إثر مشاورات أممية إفريقية مع حكومة السودان إلى إقرار توسيع بعثة السلام، بإنشاء قوات هجينة إفريقية أممية (UNAMID)⁽²⁾، تتولى مهام حفظ السلام وحماية العمليات الإنسانية في الإقليم، وهو ما تم بصور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 في 31 أوت 2006، والذي تحفظت الحكومة السودانية على بعض مواده، تبعه صدور القرار رقم 1755 في 25 ماي 2007، المتضمن تمديد عهدة اليوناميد إلى غابة 31 أكتوبر من نفس السنة، وتدعيمها بأفراد تابعين للأمم المتحدة ومعدات تقنية، أفضت إلى تسلم البعثة الهجينة لمهامها في الأول من شهر جانفي 2008⁽³⁾؛ إذ اعتبرت هذه البعثة بمثابة نموذج حفظ سلام غير مسبوق، تمخضت عن تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، أفضى إلى رفع عدد تعداد بعثة السلام إلى 26000 فرد، والتي منحها قرار مجلس الأمن الدولي 1769 الصادر في 31 جويلية 2007 سلطة اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بإقليم دارفور، بما فيها اتفاق السلام في دارفور الموقع في 05 ماي 2006، واتفاق نجامينا 2004، وتوفير الأوضاع الملائمة لإيصال المساعدات الإنسانية في عموم الإقليم⁽³⁾، وهو ما يتوافق مع ما نصت عليه المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تجيز لمجلس الأمن استخدام الاتفاقيات والمنظمات الإقليمية أو الجهوية لاتخاذ إجراءات قسرية تحت ولايته.

(1) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، مرجع سابق، ص 121.
(*) UNAMID : United Nations-African Union Hybrid Mission In Darfur

(2) عبده مختار عيسى، مرجع سابق، ص 191.

(3) Gabriel Amvane, **Les rapports entre l'ONU et l'Union Africaine en matière de paix et de sécurité sur le continent africain**, France, Edition Publibook Université (EPU) , 2012, pp 28,29.

رغم ذلك، ينظر إلى جهود وعمليات مجلس السلم والأمن الإفريقي، من خلال مراقبة وحفظ السلام في إقليم دارفور، باعتبارها من أهم المهام التي أشرف الإتحاد الإفريقي على تنفيذها وتسييرها، وحتى من خلال أدواره في القوات الإفريقية الأممية الهجينة، فقد كانت أولى القرارات المتخذة في بادئ الأمر منح البعثة المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار المتمخض عن اتفاق أبوجا 2006 صلاحية حماية المدنيين المعرضين للخطر في حدود إمكانياتها، ما أظهر جدية وعزم المجلس الحديث النشأة في تولي مسؤولياته وتنفيذ مهامه وفق البروتوكول المنشئ له؛ وقد أجمع زعماء القارة على دعم هذا القرار خلال قمة بانجول الغامبية شهر جوان 2006؛ إلا أن جهود البعثة قد اصطدمت بخرق الأطراف للاتفاق، وتعرضها لاعتداءات مسلحة كما سبق ذكره، ما أدى إلى تحويل ملف حفظ السلم في الإقليم إلى الهيئة الأممية، وإسناد المهام لقوة أممية يشرف عليها مجلس الأمن الدولي، الذي فرض ضغوطا كبيرة على الإتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن بتحركات من الو.م.أ وبريطانيا وفرنسا من أجل نقل ولاية بعثة حفظ السلم إلى الهيئة الأممية، وتجسد ذلك عبر القرار رقم 1779 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بعد مفاوضات جرت في مقر الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا سنة 2007، مع الحفاظ على المكون الإفريقي لأعضاء البعثة، فيما يتعلق بتعيين الممثل المشترك وقائد العمليات المختلطة للقوات الهجينة، عن طريق التشاور بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي.

المبحث الثاني: دور مجلس السلم والأمن في حل النزاعات الحدودية.

يتعزز التنسيق الاستراتيجي لمجلس الإتحاد الإفريقي مع المنظمات الدولية في ضبط نظام الإستقرار في إفريقيا، من منطلق تثبيت الأمن المجتمعي الداخلي، والتأكيد على ترسيم الحدود كأحد الأسباب الموجهة للنزاعات والتهديدات، والتي فقدت جواها الساحة الإفريقية الأمن العام والتعايش المشترك، والمشروعية السياسية القائمة على سيادة دولها على أقاليمها؛ معطيات تفسر نفس التنمية المستدامة، وتعطل دور المجتمع المدني بسبب الخليط العرقي والإثني؛ يتجلى ذلك في عديد حالات النزاع الحدودي في القارة، مثلما هو قائم بين إثيوبيا وإريتريا، وبين السودان والتشاد، باعتبارها خطوط أمنية حيوية تلقي الضوء على أهمية اختبار جدية ونوايا المجلس، من خلال قراراته وإجراءاته الهادفة

إلى تسكين الأوضاع الإفريقية المتأزمة، واهتمام الأسرة الدولية بتخفيف حدتها، كوضع مقلق في مسار تحقيق مستوى متقدم من الاستقرار القاري⁽¹⁾.

يعتبر النزاعين الإثيوبي-الإريتري، والسوداني-التشادي، نموذجين للنزاعات الدولية التي عايشتها المنطقة الرابطة بين إفريقيا الوسطى والقرن الإفريقي، كما أن هذين النزاعين يحملان في طياتهما، إضافة إلى سمتهما الحدودية، أبعادا أخرى جيوسياسية واقتصادية وتاريخية، ويمكن اعتبارهما أهم نزاعين ضمن الحزام الفاصل والواصل بين منطقتي نفوذ كل من فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى الإهتمام الأمريكي الكبير بمنطقة القرن الإفريقي، ما جعلهما نزاعين ممزوجين بمصالح قوى دولية.

المطلب الأول: النزاع الحدودي الإريتري-الإثيوبي.

تقع إريتريا وإثيوبيا في القرن الإفريقي، تشتركان في تاريخ طويل ومعقد، فقد حصلت إريتريا على استقلالها من إثيوبيا في العام 1991، بعد حرب استمرت 30 عاما، لتعترف بها الأمم المتحدة كدولة عضو في العام 1993. ويعد النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا من أطول النزاعات الإقليمية المسلحة في تاريخ إفريقيا الحديث، ضمن مشكلات القرن الإفريقي⁽²⁾، يرى البعض أن لبّه يتمحور في إطار المعضلة السوسيوسياسية التي تركها المستعمر الأوربي، اندلع بسبب خلاف حدودي، شكل نقطة تحول في مسار العلاقات البينية بين البلدين، وفتح الباب واسعا لنزاع طويل الأمد⁽³⁾.

الفرع الأول: كرونولوجيا ومسببات النزاع الإريتري-الإثيوبي.

مثل معظم دول إفريقيا، تعاني إريتريا وإثيوبيا من فوضى البناء الجيوسياسي الموروثة لحدودها الدولية، فقد أصبحت الحدود المشتركة بين إثيوبيا وإريتريا -حديثة الاستقلال- موضوع نزاع سريع، أثاره توغل القوات الإثيوبية في الأراضي الإريتيرية غير مرة بذريعة مجابهة المعارضة العفرية، عززه إصدار إثيوبيا خريطة جديدة نهاية العام 1997، أعادت فيه تعيين الحدود الدولية المشتركة مع إريتريا من جانب واحد، في إطار عملية تغيير التنظيم الإداري لإثيوبيا إلى جمهورية ديمقراطية اتحادية،

(1) سمير بدوي، تأثير الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي "إريتريا نموذجا"، السياسة الدولية (الأمن في القرن الإفريقي)، العدد 212، أبريل 2018، ص-ص 113-114.

(2) عبيد ربيع، المنظمات الدولية ودورها في فض المنازعات بين الدول، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014، ص 161.

(3) Pascal Chaigneau, Enjeux diplomatiques et stratégiques, centre d'études diplomatiques et stratégiques, 2012, Economica, Paris.

ألحقت فيه أجزاء معتبرة من الأراضي الإريترية إلى إقليم التيغراي الإثيوبي، خصوصا منطقة بادمي (Badmé) شبه الصحراوية، البالغة مساحتها حوالي 415 كم⁽¹⁾⁽²⁾. وما بدأ كنزاع حدودي طفيف، سرعان ما تصاعد إلى مستوى غير متوقع، نتيجة تحول المشاحنات العسكرية التي أثارها الوضع الجديد إلى نزاع مسلح عنيف بين البلدين، انطلقت جولته الثانية حول مناطق شملت جهات بوري (Bure) الشرقية، وزالمبيسا (Zalambessa) وتسيرونا (Tserona) الوسطى، وجيوب أخرى عبر الحدود المشتركة البالغ طولها حوالي ألف كم؛ جولة قامت فيها القوات الإثيوبية بعملية "غروب الشمس" ضد القوات الإريترية، نجم عنها استعادة السيطرة الإثيوبية على بادمي. وفي 12 ماي من العام 2000، اندلعت جولة النزاع الحدودي النهائية، تمكنت فيها القوات الإثيوبية من الاستيلاء على بارنتو (Barentu) وزالمبيسا، وقصف مطار أسمرة، قبل أن يعلن مليس زيناوي في 31 ماي من العام 2000 انتهاء الحرب وتحرير أغلب المناطق التي احتلتها إريتريا⁽²⁾. لقد دام النزاع لأكثر من سنتين (ماي 1998، جوان 2000)، وخلف ما يربو عن 100 ألف قتيل وجريح، وأكثر من عشرة آلاف أسير، على الرغم من وجود مفوضية كان قد شكلها الجانبين في 14 نوفمبر 1997 بأسمرة للفصل في مسألة الحدود⁽³⁾. أرجع البعض أسبابه للبعد السياسي في ضوء الخلافات بين النظامين، مع تحول ميناء "عصب" الإريترية إلى منفذ وحيد لجميع الواردات والصادرات من وإلى إثيوبيا الحبيسة؛ بينما ركز آخرون على أن النزاع قد تمحور أساسا حول الخلاف على منطقة بادمي⁽⁴⁾. والواقع أن عوامل داخلية وخارجية قد ساهمت في تصعيد النزاع المسلح بين إريتريا وإثيوبيا حول مسألة الحدود، إذ تتموقع إريتريا جغرافيا بشكل منحها عامل تأثير على الحياة السياسية والاقتصادية على المجتمع الإثيوبي، كونها المنفذ الحيوي للتواصل بين دولة إثيوبيا والعالم الخارجي عبر البحر. وتعتبر الحرب بين الدولتين مرجعا لقيام حروب أخرى في منطقة القرن الإفريقي، تحول فيها النزاع القبلي إلى نزاع الدولة الوطنية، بسبب تراكمات فترة ما قبل الاستقلال الإريترية عن إثيوبيا، فترة عرفت مشاركة الإريترين مع الإثيوبيين في حربهم ضد نظام منغستو^(*) الذي انهار سنة 1991. ورغم اتفاقيات

(1) نادية عبد الفتاح عثماوي، مرجع سابق، ص 64.

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 90.

(3) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات، مرجع سابق، ص 171.

(4) Alexandra Magnólia Dias, Borderless World vs Borders as Walls: insights from a borderland group in northern Ethiopia, In: **Crossing african border « migration and mobility »**, cristina udelsmann rodrigues. (Ed), Lisbon, Center of African Studies, University Institute of Lisbon, 2012, p-p, 15-27. <https://www.aborne.net>

(*) منغستو هيل مريام (Mengistu Haile Mariam)، رئيس جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية في الفترة من 1987 إلى 1991

التعاون المشترك التي أبرمتها إثيوبيا مع دولة إريتريا المستقلة، والتزامهما بالمعالجة السلمية والودية للمسائل العالقة، إلا أن التطورات والتغيرات السياسية الحاصلة في كل منهما قد وسعت هوة التناقض بينهما، خصوصا في ظل استحواذ حركات سياسية بتوجهات كفاحية مسلحة على أنظمة الحكم في البلدين⁽¹⁾، رغم مظاهر سعي النظامين للسير في النهج الديمقراطي والإصلاح السياسي؛ إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين، حيث وجدت إريتريا صعوبة في تكوين وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وحاجة إثيوبيا لإريتريا كمنفذ لها على البحر الأحمر⁽²⁾، مع اختلاف الاستراتيجيات الاقتصادية بينهما؛ عوامل اجتمعت لتعيد إثارة الخلافات بينهما، كان للخلافات الحدودية النصيب الأكبر منها، دعمها إصدار الخريطة الإثيوبية لمنطقة التيغراي، ما عجل بتدوين الأزمة المتصاعدة بين البلدين ضمن في الأزمات الحدودية في إفريقيا، جراء التعتن الإريتري في تثبيت حدودها بالقوة، في مقابل استماتة إثيوبيا في سيطرتها على الأقاليم المتنازع عليها⁽³⁾؛ بينما ساهمت المتغيرات الخارجية كمحور أساسي في حدوث هذا النزاع، فالدوافع الإقليمية والدولية بينت الإهمال الإقليمي والدولي لدولة إريتريا، لاسيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهتم بإثيوبيا وتخصص لها مكانة ضمن أولويات استراتيجيتها في منطقة القرن الإفريقي؛ ونتيجة لشعور إريتريا بعدم الإهتمام بها وتهميشها إقليميا، فقد لجأت إلى إثارة نزاعات مع دول الجوار لفرض وجودها على الصعيد الإقليمي، في ظل عدم استقرار علاقاتها مع أغلب دول إقليم الجوار (جيبوتي، اليمن، والسودان، إضافة إلى إثيوبيا). أما على المستوى الدولي، ونظرا للأهمية الجيوستراتيجية للقرن الإفريقي، فقد تبوأ نزاعاته مكانة في اهتمامات القوى الخارجية، برزت إثره الدوافع الخارجية في تأجيج بؤر النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، من خلال تشابك تحيز القوى المؤثرة لطرف ضد الآخر، ما يؤكد على أن تصاعد مستويات النزاع لم يكن بسبب مسألة الحدود فقط، وإنما يندرج في سياق بحث إريتريا عن استقلالها في كافة الميادين، من جهة، وطبيعة الأدوار الإقليمية والدولية التي تسعى لتحقيق أهدافها في المنطقة، من جهة أخرى؛ أبعد في ضوءها النزاع عن احتمالية تسويته بالطرق السلمية الدبلوماسية والقضائية⁽⁴⁾.

بناء على جهود قارية ودولية، وبدعم من المنظمة الإفريقية ومجلس الأمن الدولي، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية عبر وساطتها من دفع الطرفين إلى إنهاء مظاهر النزاع المسلح، بالتوقيع على

(1) نادية عبد الفتاح عشاوي، مرجع سابق، ص ص 78-79.

(2) نفس المرجع، ص ص 70-71.

(3) نادية عبد الفتاح عشاوي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

(4) نفس المرجع، ص ص 75-76.

اتفاق وقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار في 18 جوان 2000، كلل بتوقيع رئيسي البلدين على اتفاق السلام في الجزائر العاصمة في 12 ديسمبر 2000، برعاية الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، تعهدا فيه بإنهاء الأعمال العدائية العسكرية بينهما بشكل دائم، والموافقة على إنشاء لجنة حدود محايدة لترسيم الحدود المشتركة، والتعهد بقبول وتنفيذ مخرجاتها؛ كما وافقا أيضا على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لإريتريا وإثيوبيا (UNMEE)^(*)، وهو ما تم عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 1312، في 31 جوان 2000، المتضمن تشكيل بعثة مصغرة من 100 مراقب عسكري وموظفي دعم مدنيين، أوكلت لها مهمة إقامة اتصال مع الأطراف، وزيارة المقرات العسكرية للطرفين في مناطق عمليات البعثة، والتحقق من وقف الأعمال العدائية، والتخطيط لعملية حفظ السلام الكاملة؛ تبع الأمر صدور القرار 1320، بتاريخ 15 سبتمبر 2000، المتضمن نشر بعثة قوامها 4300 جندي⁽¹⁾، للعمل ضمن منطقة عازلة بعمق 25 كم، على طول 1000 كيلومتر⁽²⁾.

بدأت لجنة الحدود أعمالها في الثلاثي الأول من سنة 2001، وأعلنت عن نتائجها النهائية في 13 أبريل 2002، تم على أساسها تحديد وترسيم الحدود الدولية المشتركة بين البلدين، ارتكازا على مبادئ القانون الدولي، واعتمادا على ثلاثة معاهدات، الأولى التي وقّعت بين إيطاليا وإثيوبيا في العام 1900، والثانية بين إيطاليا وإثيوبيا وبريطانيا العظمى في العام 1902، والثالثة الموقعة بين إيطاليا وإثيوبيا وفرنسا في العام 1908، حددت اللجنة على أساسها خط الحدود باستعمال رزنامة إحداثيات توضح المرتكزات التي تسير عليها الحدود؛ إذ يجدر الذكر أن إريتريا قد وقعت تحت هيمنة إيطاليا، قبل أن تتحد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع إثيوبيا، التي ضمتها إليها في العام 1962، لتستقل عنها رسميا سنة 1993^(*). قبلت إريتريا دون قيد أو شرط خط الحدود الذي أقرته اللجنة، في الوقت الذي اشتكت فيه إثيوبيا لدى بعثة الأمم المتحدة لإعادة رسم خط المنطقة الأمنية، اعتراضا منها على الاعتراف بالولاية القضائية لإريتريا على منطقة إيروب التقليدية، وإدراج مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت إثيوبيا تديرها في السابق داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، متذرعة بعدم الأخذ بالحسبان

*) UNMEE : United Nation Mission in Ethiopia and Eritrea

1) UN Mission in Ethiopia and Eritrea is withdrawn

<https://unmee.unmissions.org/background>

2) قراءات في اتفاقية الجزائر للسلام الموقعة بين إريتريا وإثيوبيا، اتفاق الجزائر للسلام بين إريتريا وإثيوبيا من التسوية إلى التطبيق، مجموعة التفكير الاستراتيجي، جويلية 2018. <http://stgcenter.org> (*) بخلاف أوضاع كل الأقاليم الإفريقية، حافظت إثيوبيا على استقلالها في حقبة الاستعمار الأوروبي لإفريقيا، باستثناء فترة الاحتلال الإيطالي الفاشي من 1935 إلى 1941، في حين كانت جيبوتي مستعمرة فرنسية، بينما كانت الصومال مقسمة بين الاحتلالين الإيطالي والبريطاني.

للمعطيات الجغرافية والاجتماعية. وقد أدى إعادة رسم خط المنطقة الأمنية من طرف البعثة إلى احتجاج إريتريا، واتهامها لإثيوبيا بعدم انسحابها من الأراضي المحتلة، ما أثار شكوكا إريتريّة بشأن حياد البعثة في التعامل مع كلتا الدولتين. بينما كان الوضع الخلافي الأصلي محيطة بمنطقة بادمي أكثر من المناطق الأخرى، وهو ما فصلت فيه اللجنة في 21 مارس 2003 بالاعتراف بسيادة إريتريا المشروعة على المنطقة، على أساس مضامين المعاهدات الاستعمارية⁽¹⁾.

خريطة توضح الحدود الرسمية التي تم اعتمادها من طرف لجنة الحدود الإثيوبية الإريتريّة، والمناطق التي رفضت اللجنة إدعاءات الدولتين بالسيادة عليها.



اتهمت إريتريا إثيوبيا بمواصلة توطين رعاياها في منطقة بادمي بالرغم من صدور قرارات لجنة الحدود، والتي أصدرت بناء على تحقيقات ميدانية تعليمات لإثيوبيا بإلغاء المستوطنات الجديدة، تبعثها توجيهات من اللجنة للبلدين صدرت في شهر جويلية 2002، وكررتها في مارس 2003، بضرورة السماح بالبدء في تشييد معالم الحدود على أرض الواقع؛ تعليمات لم تنصع لها إثيوبيا، ورفضت تنفيذها، مطالبة بإعادة تحديد حدود منطقة بادمي لإلحاقها بأراضيها؛ أمر رفضته اللجنة،

1) Alexandra Magnólia Dias, op. cit

وتبعه رفض من الجانب الإريتري، ما لم تبدأ أعمال الترسيم التي ترفضها إثيوبيا في قطاعات عديدة، رغم أن الطرفين، وخصوصا إثيوبيا، قد تعهدا بقبول النتائج النهائية للجنة؛ ويتضح ذلك من وصف إثيوبيا لقرار اللجنة بغير القانوني وغير العادل والمسؤول، ولن يؤدي إلى إحلال السلام، في رسالة رئيس وزرائها لمجلس الأمن الدولي المؤرخة في 19 سبتمبر 2003؛ وصف رد عليه مجلس الأمن بأن التنفيذ الكامل لاتفاقيات الجزائر هو فقط ما سيؤدي إلى سلام دائم، وأن إثيوبيا قد ألزمت نفسها بموجب اتفاقيات الجزائر بالقبول غير المشروط لقرارات لجنة الحدود، داعيا إياها إلى تقديم تعاونها الكامل والفوري إلى اللجنة للمضي في ترسيم الحدود في جميع القطاعات؛ تبعها تعيين وزير الخارجية الكندي "ليود أكسورثي" (L. Axworthy) كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة، وهو ما رفضته إريتريا باعتبارها آلية بديلة؛ فيما أعلنت إثيوبيا عقب ذلك قبولها لقرار اللجنة من حيث المبدأ، ضمن مبادرة تقدم بها رئيس الوزراء الإثيوبي أمام برلمانها في نوفمبر 2004، وتم عرضها في إطار الترويج لها في الجلسة الثامنة للجمعية البرلمانية المشتركة بين دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (لاهاي 2005)، مع دعوة إريتريا إلى حوار لتعديل قرار ترسيم الحدود؛ وهو ما اعتبره ممثل إريتريا مجرد حيلة للتوصل من تنفيذ مخرجات لجنة الحدود. أوضاع دفعت اللجنة إلى تعليق جميع أنشطتها في 30 ماي 2005، وتسليم عهدتها للبعثة الأممية.

في نوفمبر 2006، أصدرت لجنة الحدود بيانا حددت فيه تاريخ 30 نوفمبر 2007 كآخر أجل للنظر في موقف الطرفين، والسعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن نقاط الارتكاز من أجل التخطيط المادي للحدود، قبل أن تصير الحدود المعينة طبقا لقراراتها سائرة المفعول بصفة نهائية، باعتبارها الوصف القانوني الوحيد والصحيح للحدود⁽¹⁾؛ إلا أن الطرفين لم يصلا إلى اتفاق لترسيم الحدود، ما أبقى الوضع النزاعي قائما⁽²⁾؛ صدر على إثر ذلك تقرير للأمين العام للمنظمة الدولية في 23 جانفي 2008 حول مسألة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، موضحا الموقف غير القابل للتوفيق بين الدولتين، مستندا إلى الرسالة التي بعثها رئيس إريتريا إلى مجلس الأمن في 21 ديسمبر 2007، الذي أشار إلى الرفض الإثيوبي لمغادرة الأراضي الإريتريّة، وانتهاك إثيوبيا الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، مطالبا

(1) مجدي جلال صلاح، مرجع سابق، ص 173

(2) Thierry Garcia, *la reconnaissance du statut d'état a des entités contestées: approches de droits international, régional et interne*. Edition Pedone, Université de Grenoble Alpes, faculté de droit, centre d'études sur la sécurité internationale et les coopérations européennes-CESICE, p 202.

المجلس بتصحيح الظلم الواقع، وفقا للمسؤوليات القانونية الملقة عليه بموجب اتفاقية الجزائر وميثاق المنظمة الدولية والمبادئ العامة للقانون الدولي؛ فيما أشار التقرير نفسه إلى الرسالة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 18 يناير 2008، وفي رسالة أخرى موجهة إلى مجلس الأمن، التي أكد فيها وزير الخارجية الإثيوبي أن الاكتتاب الافتراضي الذي قدمته المفوضية هو وهم قانوني ليس له صلاحية بموجب القانون الدولي، وأن قرار اللجنة الصادر في أبريل 2002، وإعلانها الصادر في نوفمبر 2006 غير متكافئين، وبالتالي فهما غير مقبولين وغير ملزمين. ورغم ذلك، ذكر التقرير أن وزير الخارجية الإثيوبي قد أكد قبول إثيوبيا قرار ترسيم الحدود المتخذ في 13 أبريل 2002، شرط أن تقبل إريتريا تنفيذ اتفاقية الجزائر بالكامل؛ فيما أعادت اللجنة تأكيدها على إلزامية قرارها⁽¹⁾.

سعت لجنة الحدود دائما إلى تنظيم وعقد اجتماعات بحضور الأطراف، بيد أن أغلب هذه الاجتماعات قد فشلت في الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة، بسبب تعنت الطرفين في مواقفهما، وعدم تعاونهما الكامل مع اللجنة فيما يخص اتخاذ الإجراءات والترتيبات التقنية والأمنية اللازمة لعمل موظفيها؛ تحجبت فيه إثيوبيا بضرورة قبول تحفظاتها ومطالبها، بينما اشترطت إريتريا القبول غير المشروط لما أقرته اللجنة من قبل إثيوبيا؛ وهو ما قابله مجلس الأمن الدولي بتبني قراره 2006/1710، الذي دعا إلى التعاون الكامل مع لجنة الحدود دون مزيد من التأخير أو الشروط. إلا أنه، وفي ظل التناحر والإصرار المسجل في علاقات البلدين، وفي علاقتهما مع لجنة الحدود، ومع الرفض والتلمص المتواصل من طرف إثيوبيا في إبداء قبولها غير المشروط لنتائج ومقتضيات اللجنة، وبسبب المشاكل بين بعثة الأمم المتحدة والحكومة الإريترية^(*)، بلغت حد رفض إريتريا بقاء بعثة المنظمة الدولية، بحجة أنها تركز الاستعمار الإثيوبي للأراضي الإريترية، وتتنافى إجراءاتها مع مخرجات اتفاقية الجزائر، غادر طاقم البعثة المدنيين والعسكريين إريتريا في شهر جانفي 2008، عقب أن قررت لجنة الحدود حل نفسها في 30 نوفمبر 2007، بعد أن أرسلت نسخا من الخرائط الموضحة لمعالم الحدود لسلطتي كلا البلدين، وإبلاغهما بأن الحدود قائمة وفقا للإحداثيات المعينة، تبعه إلغاء المهمة رسميا بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1827، الصادر في 30 جويلية 2008، مع استمرار

1) Ibid. pp, 202,203.

(*) ارتدادا لهواجس أمنية داخلية، وشكوك اتجاه المجتمع الدولي والمنظمة الدولية في تعاملهم مع المواقف الإثيوبية الراضية لتنفيذ قرارات لجنة الحدود، وكرد فعل على ما اعتبرته تخاذلا دوليا في الضغط على إثيوبيا، قامت إريتريا بتقييد حركة تنقل أفراد البعثة الأممية، واعتقال موظفين تابعين للأمم المتحدة، وفرض حظر جوي على تحليق طائرات البعثة، وطردها أكثر من 180 موظفا أمميا من أراضيها.

بقاء منطقة إيريوب وبادمي ككل تحت سيطرة إثيوبيا⁽¹⁾. فيما شهدت علاقات إريتريا مع الهيئة الأممية مزيدا من الاحتقان، عقب فرض مجلس الأمن الدولي، سنتي 2009 و2011، عقوبات عليها بسبب دعمها لمنظمة الشباب الصومالية، ودعمها لجماعات المعارضة الإثيوبية، في إطار مواجهتها للنفوذ الإثيوبي في الصومال، ومواصلة إثيوبيا احتلال أراضيها⁽²⁾.

الفرع الثاني: موقف الاتحاد الإفريقي من النزاع الإثيوبي الإريتري.

في شهر ماي 2004، وفي غمرة جلساته الأولى، أكد المجلس تبنيه لاتفاقية الجزائر لتسوية النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا، إلا أن المجلس لم يرق بأي دور فعال لحل النزاع، وجانبت أغلب بياناته تناوله؛ وضعه موقفه هذا أمام تساؤلات وانتقادات اعتبرت ذلك تقصيرا من المجلس في توفير سلطاته ومبادئه، أفقد ثقة إريتريا به، ودفعها إلى عرض مظاهرها ومطالبها على مجلس الأمن الدولي عوض الاتحاد القاري ومجلسه للسلم والأمن⁽³⁾، وهو ما يتضح في جانب منه في تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته سنة 2010، حين تناول باقتضاب، في المطلة 36 منه، لعمليات السلام بين الطرفين، مشيرا إلى عدم وجود حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من طرف الهيئة القارية في ذلك، وأنه بالنظر لدور القوى الدولية والإفريقية، فإنه لا يوجد أي إسهام أو تدخل من قبل أطراف أخرى في النزاع ماعدا مجلس الأمن الدولي.

حولت الأحداث والمواقف الإقليمية والدولية إريتريا إلى كيان سياسي متمرد على المنتظمين القاري والدولي، في جانب، ودولة منبوذة ومظلومة، تم التخلي عنها، في جانب آخر، يتضح ذلك مثلا من القمم المختلفة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا؛ ففي حين دعت فرنسا إريتريا إلى قمة فرنسا-إفريقيا في ديسمبر 2013 في باريس، ودعوته من قبل الاتحاد الأوروبي لحضور قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في بروكسل في أبريل 2014، إلا أنها قد غابت عن قمة أمريكا-إفريقيا في واشنطن في أوت 2014، بسبب عدم توجيه دعوة لها، فيما بدا أنه تخلي من المجتمع الدولي والإفريقي عن إريتريا؛ ويتضح ذلك أكثر في بقاء منصب إريتريا شاغرا منذ 2004، عندما استدعت سفيرها لدى إثيوبيا والاتحاد الإفريقي، إلى غاية 2010، بسبب عدم حصول بديله

(1) قراءات في اتفاقية الجزائر للسلم الموقعة بين إريتريا وإثيوبيا، اتفاق الجزائر للسلم بين إريتريا وإثيوبيا من التسوية إلى التطبيق، مرجع سابق

2) Eritrea Border war with Ethiopia (1998-2000),
<https://www.globalsecurity.org/military/world/war/eritrea.htm>

(3) مجدي جلال صلاح، مرجع سابق ص 174.

على تأشيرة من السلطات الإثيوبية، في إجراء يمكن قراءته على أنه استغلال من إثيوبيا لتواجد مقر المنظمة الإفريقية في عاصمتها لفرض خياراتها ومواقفها عليها، دون أن يكون لذلك أثر في نقاشات الاتحاد الإفريقي، مع أن إريتريا كانت تشارك في مؤتمرات القمة التي عقدت خارج إثيوبيا؛ أمر يفسر ندرة تناول ومناقشة النزاع بين البلدين في أروقة الاتحاد. وما زاد من تعقيدات وضع إريتريا داخل الاتحاد الإفريقي عدم توقيعها على كل الصكوك الملزمة، من قبيل ميثاق المحكمة الإفريقية، والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، إضافة إلى الملاحظات والإدانات المتكررة التي طالت إريتريا بخصوص ملفها لحقوق الإنسان والحريات السياسية، والانتهاكات التي طالت سلوكها السياسي والعسكري اتجاه جيرانها، وإدراجها ضمن خانة البلدان الإفريقية التي يشوبها انعدام الأمن. ورغم ذلك، فقد تم إثارة النقاش حول النزاع الإثيوبي الإريتري خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة الإفريقية، بمبادرة من رئيسة المفوضية الإفريقية آنذاك "نكوسازانا دلاميني زوما"، نتج عنها قيام مفوض السلم والأمن بزيارة إلى إريتريا في ماي 2014، ما ترجم وجود إرادة لدى الاتحاد الإفريقي في إحداث تقارب بين البلدين، رغم المواقف غير المنضبطة لأنظمة الدولتين اتجاه ملف حدودهما، وكذلك عدم توفر إرادة حقيقية لدى المنظمين القارية والدولية في فرض الحل المتاح، وهو ما عبر عنه سفير جنوب إفريقيا لدى الاتحاد الإفريقي في أبريل 2013، بالقول "أنه وعلى الرغم من مرور أحد عشر عاما على قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإريتريّة، لا يبدو أن المجتمع الدولي لديه الإرادة أو الرغبة لدفع إثيوبيا إلى تنفيذ الحكم". بينما فسر خطاب سفير إريتريا أمام الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن الإفريقي في 26 أبريل 2011 درجة الإحباط الإريتري من موقف الاتحاد الإفريقي وجهازه الأمني، حين أشار إلى أن عدم احترام إثيوبيا للقانون الدولي وقرارات التحكيم النهائية للجنة الحدود، هو سبب السلوك المتمرد لدولته؛ مؤكدا على أن انسحاب إثيوبيا من الأراضي الإريتريّة السيادية كفيل بتطبيع العلاقات مع إثيوبيا، واستقرار المنطقة⁽¹⁾.

يمثل النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا مثالا لإحدى حالات فشل التسوية القضائية والسياسية والجهود الدبلوماسية، رغم الآمال الكبيرة التي راودت المنظمة الإفريقية والهيئة الأممية، عندما تم تشكيل لجنة الحدود، في الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع، وتجنب عودة اندلاع الحرب بين البلدين؛

1) Jean-Nicolas Bach, Patrick Ferras, Berouk Mesfin, L'Erythrée : Rejetée et rejeton de la Corne de l'Afrique, Patrick Ferras. La Corne de l'Afrique. Evolutions politiques et sécuritaires. L'Observatoire de la Corne de l'Afrique, p-p. 157-202, 2015, 978-2-9553919-0-7. halshs-02384564

لكن سرعان ما تعثر الحل، لدرجة أن وصف البعض هذه القضية بأنها مثال للعجز، وأكثر تسوية قضائية كارثية في التاريخ. وفي مواجهة تعقد القضية والفشل الواضح في تنفيذ قراراتها، انسحبت اللجنة نفسها، على أمل أن تكون المفاوضات الدبلوماسية بين الأطراف المعنية أكثر فعالية⁽¹⁾. ولم يبد الاتحاد الإفريقي ولا الهيئة الحكومية الدولية (الإيغاد)، إلا نادرا، أي مبادرة لحل النزاع الكامن-المتجدد، رغم صده وتأثيراته على المنطقة، للأسباب المذكورة سابقا، والتي يأتي على رأسها التأثير القوي لإثيوبيا وخياراتها على توجهات المنظمة القارية اتجاه هذا النزاع، ما يبرز أحد أوجه فشل مجلس السلم والأمن؛ أمر يجعلنا في ضوء اطلعنا على جوانب النزاع، التأكيد على ضرورة أن يسعى الإتحاد الإفريقي إلى إيجاد حل للنزاع، وإرغام أطرافه على التقيد بأحكام ومخرجات لجنة الحدود.

الفرع الثالث: الإستجابة الأمريكية للنزاع الإثيوبي الإريتري.

تعددت أنماط الاستجابة الأمريكية للنزاع الإريتري الإثيوبي بحسب تغير رؤساءها، حيث ساندت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون استفتاء تقرير المصير الذي أجري تحت رعاية المنظمة الدولية سنة 1993، والذي حصلت من خلاله إريتريا على استقلالها، في موقف اعتبر بمثابة تخل من الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها السابق لفكرة وحدة الإقليم الإثيوبي. ولم تكن الولايات المتحدة عقب ذلك تتوقع حدوث نزاع حدودي مسلح بين الدولتين، خصوصا وأنه قد أعقب مباشرة زيارة كلينتون للقارة في شهر ماي 1998، جعل أنصار الاتجاه الإفريقي المتفائل (Afro-Optimism) داخل الولايات المتحدة يصابون بصدمة؛ دفع الوضع إلى إيفاد مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية "سوزان رايس" للمنطقة بهدف احتواء التوتر ووقف النزاع، بناء على طلب من رئيسي الدولتين، تم التوصل فيه، بالتنسيق مع الرئيس الرواندي "بول كاجامي"، إلى اقتراح مبادرة تعاونية تسعى لمعالجة العوامل المساهمة في نشوب النزاع، ووضع حلول واقتراحات للحد منه⁽²⁾؛ اقتراحات نالت موافقة الإثيوبيين، بينما انتقدها الإريتريون الذين اعتبروها محاولة للدفع بإريتريا في اتفاق مستعجل لم يراعي تحفظاتها، ما أدى إلى انسحاب رواندا^(*) من الوساطة. كما أرسلت أمريكا، سعيا

1) Géraldine Giraudeau, *Les différends territoriaux devant le juge international «Entre droit et transaction»*, Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2013, pp 137,138

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 254.

(*) على الرغم من صغر حجمها وإمكاناتها ومكانتها داخل القارة الإفريقية، إستعانت الولايات المتحدة برواندا، لأنها كانت ترتبط بعلاقات جيدة مع البلدين، لاسيما مع إريتريا.

لتوقيف الهجمات المتبادلة بين الجانبين، وفدا إلى المنطقة بهدف التفاوض مع الطرفين فيما يخص الهجمات الجوية، والتي تم تعليقها في شهر جوان 1998، عقب اتصالات هاتفية أجراها كلينتون مع رؤساء البلدين⁽¹⁾.

تخلت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن عن الوساطة المباشرة بين الدولتين، واكتفت بالتحرك في الإطار الجماعي من خلال المنظمة الدولية، وأحجمت في مجلس الأمن عن استخدام إرادتها وسلطانها وعلاقاتها في الدفع إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية، وركزت على تبني الحل السياسي التوافقي للنزاع إرضاء لإثيوبيا، ما يفسر تخاذل مجلس الأمن الدولي مع أطراف النزاع، أضفى على التعامل الدولي مع هذه المسألة نوعا من الإهمال الإجرائي والسياسي، تتحمل الولايات المتحدة الجزء الأكبر من المسؤولية. ويرجع السبب إلى التراجع الملحوظ الذي شهدته العلاقات الأمريكية الإريتريّة، في مقابل زيادة الاهتمام الأمريكي بإثيوبيا؛ اتضح ذلك في امتناع أمريكا عن إلزام إثيوبيا تطبيق القرار النهائي للجنة الحدود التي أنشأها اتفاق الجزائر 2002، واكتفاء مجلس الأمن الدولي بدعوة الجانبين إلى قبول قرار لجنة الحدود بالكامل، والاستغناء عن وضع شروط قبلية، وتمكين اللجنة من ترسيم الحدود بين الدولتين؛ في حين أن البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية شهر يناير 2004، الذي دعا البلدين إلى تنفيذ قرار لجنة الحدود بشكل تام ودون تأخير، لم يتضمن أي ضغوطات أو إغراءات تحفز الدولتين على تطبيقه، ما ترتب عنه انعدام استجابة البلدين له، خصوصا الجانب الإثيوبي الرافض. وفي شهر ماي 2005، عقدت اللجنة الفرعية لشؤون إفريقيا بالكونجرس الأمريكي جلسة استماع، وجه أثناءها رئيس اللجنة "كريستوفر سميث" انتقادات للحكومة الإريتريّة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، واعتقال موظفين في السفارة الأمريكية بأسمرا؛ فيما أدى إعلان إريتريا في أكتوبر 2005 تقييد تحركات الطائرات المروحية التابعة للبعثة الأممية ضمن إقليمها الجوي إلى صدور تهديد من مجلس الأمن الدولي باتخاذ جملة من التدابير، وفق ما تقره المادة 41 من ميثاق المنظمة الدولية، ردت عليه إريتريا بطرد أفراد من البعثة؛ وإثر ذلك، قرر مجلس الأمن في 31 مارس 2006 تقليص عدد أفراد البعثة الدولية إلى 2300 عوض 3300 فرد، في توافق مع الطلب الأمريكي الذي تحجج بتقليص حجم تمويل عملية حفظ السلام⁽²⁾.

(1) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 255.

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 268.

لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية الترسيم المادي للحدود على أساس قرارات لجنة الحدود، بوصفها أحد الشهود والداعمين الرئيسيين لاتفاقية الجزائر، إلا أن علاقاتها الوثيقة مع إثيوبيا في الحرب على الإرهاب، وبعد توتر علاقاتها مع إريتريا بسبب سوء تعاملها مع البعثة الأممية، إضافة إلى الاتهامات التي وجهتها الخارجية الأمريكية في أوت 2008 لإريتريا بدعم متمردي الشباب في الصومال، وإدراجها في 16 جوان 2012 ضمن القائمة السوداء للدول المتورطة أنظمتها في الاتجار بالبشر، واتهام بعض قادتها العسكريين بالضلوع في أنشطة إرهابية⁽¹⁾، قد عكس موقفها اتجاه النزاع الحدودي، وامتنعت عن ممارسة ضغوط على إثيوبيا، بل وكانت من قبل قد طالبت عبر مجلس الأمن، في فيفري 2006، إعادة مناقشة قرارات لجنة الحدود، وإدخال تعديلات عليها.

بقيت مناطق الحدود بين البلدين شديدة التحصين، مع بقاء تبادل الحكومتان في أسمره وأديس أبابا بانتظام الاتهامات بشأن دعم المتمردين والاحتجاجات على أراضي كل منهما؛ إلا أن مؤشرات عديدة ظهرت بعد التحولات الجذرية شهدتها المشهد الجيوسياسي لمنطقة القرن الإفريقي، إثر توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا في شهر جويلية 2018⁽²⁾، مع تولي أبي أحمد رئاسة الوزراء في إثيوبيا، الذي كان قد تناول في خطابه، خلال مراسيم تنصيبه في 2018، مشكلة الحدود مع إريتريا كموضوع ذو أولوية في برنامجه، ورغبته رفقة القوى السائدة في إثيوبيا طي هذا الخلاف، في سبيل إرساء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية إيجابية مع إريتريا. فتح هذا الاتفاق المجال لعودة إريتريا إلى محيطها الإقليمي بعد عزلة وتهميش طويلتين، وتحقيق شروطها بتطبيق إثيوبيا لقرار لجنة ترسيم الحدود، ما مهد لبروز فرص إقامة تعاون سياسي واقتصادي بين البلدين، ومع كل بلدان المنطقة، من خلال عقد اتفاقيات، وتفعيل أسمره لعلاقاتها عبر المنظمة القارية والمنظمات الجهوية. تقارب بين إثيوبيا وإريتريا يبرزه موقف إريتريا المساند لتحركات الحكومة الإثيوبية سياسيا وعسكريا في النزاع الذي اندلع في إقليم التيغراي في 2021، ومواجهة حركة الانفصال في الإقليم⁽³⁾.

(1) أيمن السيد عبد الوهاب، إريتريا: إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل 2016. <http://www.acrseg.org/40107>. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/11/16

(2) أحمد عسكر، مستقبل الدور الإريتري في القرن الإفريقي في ضوء التحولات الراهنة، قراءات إفريقية، ماي 2019، www.qiraatafrican.com. تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/11/16

(3) أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق

المطلب الثاني: النزاع الحدودي السوداني التشادي.

تتقاسم السودان والتشاد حدوداً جغرافية مشتركة يبلغ طولها نحو 1300 كيلومتر، تخلو من موانع طبيعية، وتعيش على طرفيها إثنيات وقبائل متعددة الأعراق والأصول والديانات، جعلت من العلاقات بين البلدين علاقات معقدة لا يمكن فك الترابط بينها، ومن الصعب استبعاد أو عدم توقع تأثير أي حدث أو وضع سياسي أو اجتماعي في أحدهما على الأخرى، جعلت هذه الظروف والتراكمات من الوضع الحدودي مصدر توتر ونزاعات بين البلدين.

الفرع الأول: خلفيات عن النزاع السوداني-التشادي.

شبت فتنة التوتر في علاقة البلدين إثر تأكيد السلطة التشادية من بسط العديد من القوات الليبية في دارفور خلال النزاع الليبي التشادي، وعدم اكتراث الحكومة السودانية لهذه المسألة، ما ترتب عنها أزمة سياسية في العلاقات السودانية التشادية، زادها توتراً تصريح رئيس الحكومة السودانية آنذاك "الصادق المهدي" من أن ساحل أوزو المتنازع عليه بين ليبيا والتشاد هو أرض ليبية عربية، رافقها تقديم السودان لدعم عسكري وتسهيلات لوجستية للحركة الوطنية للإنقاذ بزعامة "إدريس ديبي" في حربها ضد حسين حبري⁽¹⁾، ساهمت في انهيار نظام هذا الأخير، واستحوذت الحركة الوطنية للإنقاذ على العاصمة نجامينا ونظام الحكم في ديسمبر العام 1990؛ تشكلت بعدها في إقليم دارفور الجبهة الوطنية التشادية المعارضة للنظام الحاكم في التشاد، جعلت من الإقليم نقطة ارتكاز لهجماتها ضد القوات التشادية على طول حدود الإقليم مع التشاد. وفي شهر أكتوبر 1992، وقعت الحكومة التشادية والجبهة الوطنية اتفاقاً في إطار وساطة سودانية، تعهدت فيه الجبهة بتسليم جميع أسلحتها للقوات المسلحة السودانية، إلا أن الحكومة التشادية لم تقبل بالاعتراف بالجبهة كحزب سياسي، وسارعت قواتها إلى شن عملية عسكرية داخل الأراضي السودانية، وإصدار أوامر بالقبض على معظم أفراد الجبهة. وفي عام 1994 حصلت مجابهات حادة بين الجبهة والقوات الحكومية التشادية، خصوصاً عقب التحاق قائد الأركان السابق "محمد جارفا" وجماعته بالجبهة، والتي رفضت التفاوض مع لجنة المصالحة التي شكلها ديبي، وصرحت بعزمها مواصلة مهمتها النضالية إلى غاية الوصول إلى

(1) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 103.

تحقيق أهدافها، والتي من أهمها تسليم السلطة للمؤتمر الوطني المستقل، إلى غاية إجراء انتخابات رئاسية⁽¹⁾.

أبرز النزاع الداخلي في التشاد عن نزوح ملايين التشاديين إلى دولة السودان، تركز جهم في المناطق الحدودية لإقليم دارفور الذي أضحى ممرا للأسلحة والمتمردين، زاده الأمر تعقيدا حدوث عمليات نهب مسلحة نفذها تشاديون، بسبب نقص المؤونة الناجم عن ظروف الجفاف والتصحر. ومع نشوب نزاع دارفور وتردي الأوضاع الأمنية فيه، انعكست موجات النزوح نحو التشاد بلجوء حوالي مليوني شخص من دارفور، وعودة قرابة 220 ألف لاجئ تشادي؛ وضع حوّل النزاع السوداني التشادي إلى معضلة أمنية مجتمعية تقاسم الطرفان نتائجها وتبعاتها⁽²⁾، وألقت بضلالها على مواقف الدولتين، ذلك أن انحدار الرئيس دبي من قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها أغلب متمردي إقليم دارفور، وضعه في حرج أمام السودان الذي قدم له الدعم للوصول إلى سدة الحكم في التشاد، رغم الاتهامات العديدة التي وجهتها التشاد مرارا إلى الحكومة السودانية بتقديم الدعم لمتمردين تشاديين قاموا بتنفيذ هجمات على شرق التشاد في شهر مارس 2006، والضلوع في محاولتي الانقلاب المسلح على نجامينا في أبريل 2006 وفيفري 2008، وإعلان التشاد في 28 نوفمبر 2006 أنها في حالة حرب مع السودان. بينما اتهمت السودان التشاد بضرب أماكن القوات السودانية في "كاري ياري" في نهاية عام 2006، وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع التشاد بذريعة دعم الأخيرة لحركة العدل والمساواة في محاولتها الانقلابية في 10 مايو 2008، بعد أن أغلقت الحدود معها في ديسمبر 2007. ليتواصل تبادل التهم بين النظامين رغم عديد اللقاءات والاتفاقيات التي تم عقدها، كان آخرها التوقيع في 2010 على اتفاق لتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود، وزيارة الرئيس دبي إلى الخرطوم في فيفري 2010، وإشرافه على مفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في نجامينا، التي توجت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، وحضوره حفل تنصيب الرئيس السوداني لمدة رئاسية جديدة بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في أبريل 2010⁽³⁾.

(1) نفس المرجع، ص 104.

(2) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات، مرجع سابق، ص 166.

(3) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 108.

الفرع الثاني: دور مجلس السلم والأمن في حل النزاع الحدودي بين البلدين.

قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بتفويض البعثة الإفريقية في إقليم دارفور (AMIS) لتأمين الحدود السودانية التشادية، وتسهيل تطبيق اتفاقية إعلان طرابلس التي تم توقيعها في فبراير 2006 بين البلدين، من أجل تعزيز فرص الحلول السياسية للنزاع، وعدم وقوع مجابهاة مسلحة بين الدولتين؛ إلا أن البعثة أخفقت في تنفيذ تفويضها، بسبب ضآلة إمكاناتها مقارنة بطول الحدود المشتركة بين البلدين، وعدم قدرتها على تحمل تبعات هذا التفويض في ظل تعثرها في تطبيق تفويضها الرئيسي التي أسست لأجله. ونظرا لتزايد عدم استقرار أوضاع الحدود بين الطرفين، طلب مجلس السلم والأمن الإفريقي من مجلس الأمن الدولي في فيفري 2007 تولي بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مهمة تأمين الحدود بين الدولتين، رغم سعي العديد من الدول الإفريقية كليبيا والسنغال إلى تسوية النزاع الحدودي، في حين أحجم بعض أعضاء المجلس من شرق ووسط إفريقيا عن تقديم أي مبادرات لتسوية النزاع، رغم إلحاح المجلس⁽¹⁾.

في المقابل، وعلى الرغم من عجز مجلس السلم والأمن الإفريقي على أرض الواقع في الإحاطة بهذا النزاع الحدودي، فقد كانت له المبادرة بتشكيل وإرسال بعثتين لتحرير الحقائق، الأولى ما بين 21 و27 أبريل 2006 إلى السودان، والثانية ما بين 03 و07 جوان من نفس السنة إلى التشاد، بالإضافة إلى إرسال بعثات لتقصي الحقائق في ظل انهيار وتشابك الأوضاع إلى السودان في شهر مارس 2007، وفي التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى في جويلية 2007، حيث ساهمت هذه البعثات في الإحاطة بعدد حيثيات المشكلة القائمة بين البلدين، واتخاذ عدة قرارات في سبيل إدارة هذا النزاع، والإقرار بتأييد تطبيق الإتفاقيات الموقعة بين الدولتين؛ في مقابل تواصل عدم تقيد الطرفين بما أصدره المجلس من قرارات، في ظل غياب آلية قارية تجبرهما أو تدفعهما إلى ذلك، وفشل الإتحاد في تخفيف أو منع تصاعد الخلافات والتوتر بينهما. ولم تردع قرارات إدانة المجلس للمحاولات الانقلابية التي جرت في نجامينا سنتي 2006 و2008، وفي الخرطوم سنة 2008، -لم تردع- الأطراف المتورطة، ولا النظامين اللذين تبادلوا تهمة دعمها، ما حدى بالمجلس إلى اتخاذ إجراءات فعلية بالإشراف على عقد مفاوضات بين النظامين، وبحث دوافع قلة الرغبة السياسية لدى كليهما في إيجاد تسوية لنزاعهما، ودرء تفاقم الوضع وتوسع النزاع، وتجنب انتقاله إلى نزاع إقليمي، مع تيقن المجلس بأن إدارة هذا النزاع

(1) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات، مرجع سابق، ص-ص 167-168.

مرتبط بشكل كبير بإدارة نزاع دارفور؛ إذ يجدر الإشارة إلى وجود دوافع سياسية وذاتية وجب مراعاتها، تتجلى أساساً في المخاوف التي كان نظام إدريس ديبي متوجساً منها، تتمثل في إمكانية الإطاحة به عن طريق انقلاب مسلح يبدأ من الحدود، وهو النهج الذي طبقه ديبي أثناء إطاحته بحسين حبري.

الفرع الثالث: تدخلات القوى الدولية والإقليمية في حل النزاع.

تماطل مجلس الأمن الدولي في الرد على طلب مجلس السلم والأمن المتكرر، وتأخره في الاستجابة من أجل إصدار تفويض لبدء عملية متعددة الأبعاد للمنظمة الدولية لفترة سنة تقريباً، كما تأخر في تطبيق قراره 1778(2007)، الذي شمل انتشار البعثة الأممية متعددة الأبعاد في التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، إلا أن مجلس الأمن قد عاد للبحث في الأمر، وكان له رد إيجابي على مجلس السلم والأمن، عقب انتشار هذه البعثة ابتداءً من شهر مارس 2008⁽¹⁾.

لم يكن لجامعة الدول العربية أي دور أو إسهام فعال في إدارة وحل هذا النزاع، بالرغم من أن أحد أطرافه دولة عضو فيها؛ فيما أبدى الاتحاد الأوروبي تعاوناً بمجرد صدور قرار مجلس الأمن سالف الذكر، عن طريق إرسال بعثة أوروبية للمشاركة في تنفيذ القرار إلى دولة التشاد، في مهمة للمساهمة في حماية اللاجئين، وتوفير مناخ مستقر وبيئة أمنية تسمح بإعادة اللاجئين والنازحين إلى موطنهم؛ وقد قدر تعداد هذه البعثة في جوان 2008 قرابة 3000 فرد من أصل 3700 وعد به الاتحاد الأوروبي. مع التنويه بأن البعثة التي ساهم بها الاتحاد الأوروبي لم تكن موجهة لمعالجة عوامل النزاع بين البلدين، أو مواجهة تحركات التنظيمات المسلحة المتسللة عبر الحدود المشتركة بين البلدين، مع إمكانية الاستفادة من وجودها في إطار المساعدة في إجراءات التسوية⁽²⁾.

على هامش القمة الفرنسية الإفريقية التي انعقدت في شهر فبراير 2007 ببافيس، عقدت قمة ثلاثية برعاية الرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، ضمت رؤساء السودان والتشاد وإفريقيا الوسطى، صدر عنها بيان تعهد فيه المعنيون بعدم السماح للمتمردين بجعل أراضي كل دولة مرتكزاً لنشاطاتهم، ومنطلقاً لعملياتهم، وعدم السماح بمرور أسلحة للمتمردين في أي دولة من الدول الثلاث. وفي نفس

(1) نفس المرجع، ص 169.

(2) نفس المرجع، ص 170.

السنة، صدرت مبادرات من السعودية وإيران لتحسين العلاقات بين السودان والتشاد، دون أن يكون للمبادرتين أية نتيجة⁽¹⁾.

بالنسبة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، فقد انحصرت فعالية دورها في دعم تطبيق اتفاقية إعلان طرابلس، وتوفير السند السياسي والهيكلية لتكوين وإرسال بعثات تحري الحقائق، وحث مسؤولي جماعة دول الساحل والصحراء (سين-صاد) من أجل التنسيق والتعاون مع مجلس السلم والأمن. فيما لعبت كل من ليبيا والسنغال دورا إيجابيا في السعي إلى حل النزاع ومعالجة مخلفاته، إذ كانت ليبيا راعية للمفاوضات بين الدولتين في الاتفاقية الأولى (إعلان طرابلس/08 فيفري 2006)، بينما كانت السنغال راعية لاتفاقية داكار في 12 مارس 2008، إضافة إلى الرعاية المشتركة الليبية/القطرية لاتفاق 03 ماي 2009⁽²⁾.

المطلب الثالث: متغير الاختراق وانعكاسه على الأمن الحدودي الإفريقي.

أصبح النظام العالمي الجديد يطرح نموذج مفاهيم وقواعد ترسو بالقبول عنوة على الدول الضعيفة، كونها عاجزة عن ردها، بسبب افتقارها إلى عوامل القوة في إحداث دفاعات نموذجية في المجال الأمني والسياسي والمعلوماتي والإقتصادي والمؤسساتي والثقافي والتكنولوجي. وعلى أساسها، طرحت التطورات الأمنية والسياسية في الوطن العربي والقارة الإفريقية منذ 2010 تحديات أمنية تخطت مفهمة المنظورات الأمنية التقليدية لطبيعة الأمن القومي لدى الدول، التي حددتها المدارس الأمنية بمصادر العطب المقوضة للأمن من داخل البيئات المحلية للمجتمعات الإقليمية الإفريقية، الغالب عليها تدفق الأسلحة وتوسع الجريمة، أضحت فيها الكيانات السياسية مهددة من داخلها بالتفكك الجغرافي والتمزق السوسيولوجي، وتنامي النزاعات والصراعات غير المتناظرة، المتعددة الأنماط والمتسللة عبر الحدود، المنبثقة محفزاتها من تعدد الطوائف والإثنيات، ترفع لواء العصبية الإجتماعية، لتتدفق بسرعة عبر المستويين الوطني والإقليمي، يمكن أن تنجر بوجود عوارض الفوضى الأمنية الخلاقة إلى المستوى الدولي، الأمر الذي جعلها تسحب صفا من الفواعل مصفوفة من الحكومات الوطنية، والطوائف المذهبية والإثنية والدينية والعرقية، والنخب والأحزاب السياسية والشركات، عبر عدة

(1) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 106.

(2) مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات، مرجع سابق، ص 171.

مستويات مختلفة للانخراط فيها، بسبب أن سلوكياتها تؤثر في اتجاهات متباينة، وهو النمط المسترسل مع واقع المشهد الإفريقي الذي يغرق في وحل الأزمات والتطاحن الداخلي والاستغلال الأجنبي⁽¹⁾.

إن الطيف الواسع من المبادرات التي تطرحها الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية على صعيد الحوكمة وحفظ السلام وصنعه وبناءه في إفريقيا، يؤشر إلى انبلاج شكل جديد من الشراكة في تسوية الخلافات والنزاعات الأمنية والحدودية، حيث تبرز التغيرات التي فرضها الواقع الدولي المحموم بالتوتر والانفلات الأمني بعد 2001 تحت نظرية الفوضى الخلاقة، التي رسمت توسيع حدود الدول العظمى على حساب سيادة الدول، متجاوزة القانون الدولي وأجهزة الأمم المتحدة، الذي أصبح يتضمن إدراكات إستراتيجية حقيقية واسعة النطاق لدى القادة الأفارقة ضمن وظيفة مؤسسة الاتحاد الإفريقي، في خلق فرص بالوسائل المادية والمعنوية الممكنة، نحو تجسيد مستقبل أكثر أمناً واستقراراً وسلاماً، وأكثر استقلالية في إلتزاماته وقراراته، نحو توجه لإفريقيا جديدة تبرز كباقي الأقاليم الدولية، في ظل مخاوف التقارير السنوية حول الهشاشة الأمنية والسياسية وهشاشة اتفاقيات السلام التي يتم التوصل إليها، بسبب عضال الأزمات في البيئة الإستراتيجية الإفريقية، المسببة لانكماش اقتصادي وضعف في الأداء السياسي والمؤسساتي، وخطر العولمة العابرة للحدود، التي لا تتناغم مع طبيعة الفرد الإفريقي؛ مضاف لها خطر التهديد الناجم عن الأوبئة والأمراض، وتأثيرها على التكامل الإقليمي الوظيفي، في ظل غياب أبسط الخدمات الأساسية للفرد، وضعف البنية التحتية التي تواكب متطلبات العصر والتقدم والتنمية المستدامة، مثلما هو الحال في جل دول الساحل الإفريقي؛ أمور تعكس في جزء منها كمّ النزاعات التاريخية التي لم تحسم بعد⁽²⁾.

يعرّف قاموس مصطلحات القانون الدولي الحدود الجغرافية بأنها الخط الفاصل الذي تبدأ وتنتهي عنده أقاليم دول متجاورة؛ وتعد الحدود مصدراً رئيسياً من مصادر النزاعات والأزمات بين الدول، التي تحرم التفاعل الإيجابي والتكامل المؤسساتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبقي على الهشاشة الأمنية المعلقة بالاضطرابات والفقر والتهميش، تؤثر بشكل مباشر على بنية وسلطة مشروعية القرار السياسي للأمة والمصلحة الوطنية، وعلى أمنها القومي في بيئتها الإستراتيجية، ما يفقدها الاستقرار السياسي، ويزيد من توسع الإنزلاق الأمني، وتقضي النزاعات بشقيها القبلي والإثني، وغلو التهديدات

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة "مناقشة النماذج النظرية"، مرجع سابق، ص 5.
(2) جيلبرت خاديا جالا، شرق إفريقيا "الأمن وإرث الهشاشة"، دراسات عالمية، العدد 86، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص ص 7-11.

اللاتمائية التي أنتجتها الأيديولوجيات، واتساع الجريمة المنظمة التي تدعمها قوى خارجية، بسبب الموقع الجيوبولتيكي والموارد الطبيعية التي تتربع عليها أقاليم ومناطق إفريقيا، وهو ما يفسر التعمد الإستراتيجي لدول الإستعمار في إبقاء ألغام الحدود الفوضوية كتهديد أمني وسياسي وسوسولوجي مستمر⁽¹⁾. كما أن استدالات التنظير الواقعي للعلاقات الدولية من خلال مقاربات نظرية مركب الأمن الإقليمي قد أضحت أكثر مرجعية في تفسير عمق الأزمات التي تعصف بالأمن المجتمعي، والتي تتخطى حدود المفهوم التقليدي للأمن القومي، في ظل التحديات الأمنية الجديدة المرتكز تحليلها على مصادر العطب الأمني من داخل البيئة المحلية لمجتمعات الدول الإفريقية، حيث يتحدد منطق التحليل وفق منطلقات المدرسة الأمنية النقدية على متغير الاختراق للحدود المتاخمة؛ وينفصل هذا الاختراق إلى متغيرين، يتمثلان في تفكك الأمن المجتمعي للدولة، وانسحابه نحو توسيع دائرة المركز بتوسع محور التهديدات الأمنية، ما يؤثر سلبا على دول الجوار؛ كما يتحدد متغير الاختراق بناء على المنافسة الأمنية الإقليمية، عبر اختراق القوى العظمى لمركبات الأمن الإقليمية، وهو النموذج الذي برزت فيه طبيعة الأمننة في الجغرافية الإفريقية، ضمن المعادلة الاستراتيجية الإقليمية، ذلك أن غياب أو عدم اكتمال صياغة الأمن الجماعي في القارة، سيوفر البيئة للرصد الإستراتيجي والاستخباراتي الخارجي، وسيزيد من الاختراق الأمني الناتج عن التنافس والتدخل الدوليين، ما سيقصص من حدود سيادة الدول على أقاليمها، في ظل الاستثمارات الاقتصادية والقواعد العسكرية.

يتجلى مفهوم أو مبدأ الاختراق في التهديدات الأمنية للحدود الوطنية على الأقاليم المجاورة، وحتى غير المجاورة، ويتضح ذلك في النموذج الإفريقي من خلال ما يترتب عن النزاعات الداخلية من موجات النازحين واللاجئين الفارين من مناطق النزاع، وما تحدثه الأوضاع العديدة المنتشرة في القارة من تهديدات مباشرة على دول الجوار، والتهديدات المحتملة على الأمن المجتمعي والإنساني، ليس فقط على إقليم النزاع والأقاليم المحيطة به، وإنما على مجتمعات دول بأكملها، في شكل عدوى أمنية مرضية قد تصيب مجتمعات مستقرة، تثار في أجوائها القلاقل والنعرات الطائفية، والاصطفافات

(1) نضال عبد العزيز، الحدود: مصدر صراع في القرن الإفريقي، دراسات إفريقية، عدد 56، سنة 2016، ص-ص 169-177.

الطائفية والإثنية، في شكل اختراق أمني سوسيو- إثنوي للحدود الوطنية، تكون خارج السيطرة الأمنية بمبررات ودوافع مختلفة، تؤدي غالبا إلى زيادة في الأعباء الأمنية والسياسية والاجتماعية⁽¹⁾.

يقوم منظور الأمن المجتمعي حول فكرة أن معظم التهديدات الأمنية والسياسية والثقافية لا تبقى حبيسة حدودها المحلية أو الوطنية، وقد تجلى هذا البعد أكثر منذ سطوع النظام الدولي الجديد المعولم غربا؛ ويبنى منظور الأمن المجتمعي في جزء كبير منه على مبادئ نظرية "التحدي والاستجابة" لـ "أرنولد توينبي" (Arnold Toynbee)، ذلك أن التجارب المريرة التي عاشتها المجتمعات الإفريقية ومازالت، وحجم التهديدات متعددة الأنماط التي تعرضت -ولا تزال- لها هذه المجتمعات، مضاف لها حجم التهديدات اللاتماثلية، والتهديدات الثقافية والفكرية المتأتية من السيل الجارف للعولمة، تشكل كلها عوامل وتحديات كبرى للإتحاد الإفريقي، تستوجب أن يضمن لهذه المجتمعات مستقبلها الأمني الجيوسياسي والاقتصادي والمجتمعي، بتبني إستراتيجية قارية شاملة مرتكزة على القيم الحضارية- الإنسانية- للمجتمعات الإفريقية، تقلص من العناصر المحفزة للنزاعات، وتزيد من قيم وتفاعلات المصير المشترك، والإدراك الكامل بأن النزاعات، خصوصا الحدودية، هي نزاعات توفر بيئة تفاعلية مع مصادر التهديد الأخرى، كالإرهاب والنزاعات الطائفية والهجرة غير الشرعية وانتشار السلاح؛ والإدراك أيضا بما قد توفره هذه النزاعات من مجال لتدخلات واستقطابات خارجية. وعلى افتراض أن خلل التغير في القرارات السياسية، وتراجع الدور الوظيفي للوحدات، سيكون المنتج الأساسي لمصادر العطب للديناميكيات الأمنية، وهو ما يشهده الوضع المتأزم في منطقة القرن الإفريقي (الصومال وإثيوبيا وإريتريا)، وفي منطقة الساحل والصحراء (السودان والتشاد وإفريقيا الوسطى ومالي)⁽²⁾.

يظهر التاريخ المعاصر لإفريقيا أن جل الدول قد خاضت نزاعات حدودية بعد استقلالها، فيما بقيت عديدها مصدرا لتوتر مستمر ومتجدد، أدام الوضع، بشكل أو بآخر، تبعيتها لتاريخها الاستعماري وقوى الاستعمار، وأفقدتها القدرة على إحداث التنمية المستدامة والتطور المؤسساتي والسياسي والحضاري، وأبقاها في خضم تصادمات واشتباكات زادت في إذكاء الفتن والخصومات فيما بينها، ساهم أيضا في تثبيت الولاء للطائفة بدل الدولة، في ظل أقلية جغرافية مهدت لعودة الاستعمار بآليات العولمة الاقتصادية والثقافية الناعمة، فاقمت من مصادر القلق والمأزق الأمني الجيوبولتيكي، مع بقاء

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة "مناقشة النماذج النظرية"، مرجع سابق، ص- 118-144

(2) نفس المرجع، ص ص 137-138.

العديد من الأقاليم والمناطق التي ما زالت حدودها وأوضاعها السيادية غير مرسمة، كمنطقة حلايب بين مصر والسودان، ومنطقة بادمي بين إثيوبيا وإريتريا، رغم اتخاذ مبدأ عدم المساس بالحدوث الموروثة كمبدأ متعارف عليه في ترسيم الحدود، وكذا الخطوات والإجراءات الإيجابية التي اعتمدها الأفارقة في هذا الموضوع، مثل ما تم إقراره في اجتماع الاتحاد الإفريقي حول الحدود في العام 2007، الذي انبثقت فيه إرادة سياسية لدى المنظمة الإفريقية في مواجهة التحديات بأشكالها السلبية المتنوعة، بما فيها الحدودية، وإرهاصات التدخلات الخارجية برهانات إيديولوجية على حساب الهوية الوطنية، الرامية إلى زعزعة التماسك السوسيو-إثني، وضرب بنية المجتمع المدني، وإفشاء التهديدات اللاتماثلية؛ مع التأكيد على أن تحقيق المزيد من الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الإفريقية يتطلب تخفيف عبء الحدود واحتواء الإنكشاف الأمني، وخلق قيمة مضافة من التكامل الإقليمي الذي يعزز المواءمة الإفريقية، من أجل تدعيم التواصل التجاري والثقافي، وتسكين شحنة الإذكاء الطائفي والحروب الأهلية، وتسهيل قيام ديناميكيات التعاون عبر الحدود بمبادرة من الفاعلين المحليين، والعمل عبر استراتيجيات عليا على إنشاء أجهزة أمنية مشتركة موكل لها مهام حفظ الأمن الاستراتيجي الإقليمي ضمن عقيدة أمنية إفريقية، واستثمار المكتسبات التي تم تحقيقها في التكامل الإقليمي عبر المنظمات الفرعية، في سبيل تجاوز عوائق الحدود الجغرافية، وتحويلها إلى جسور تربط بين الدول والمجتمعات، لتحقيق الأمن والسلام المشترك، وتعزيز مقاربة السلطة السياسية الإفريقية الموحدة⁽¹⁾.

في العموم، وفي إفريقيا، يقترن مبدأي قوة الدول وسيادتها بمشروعيتها السياسية، وثبات وأمن حدودها الوطنية، والأمننة المتكاملة لتجاذبات علاقاتها مع دول الجوار، كشرط ثابت لأمنها الإقليمي، ما يفرض وجود آليات جهوية وإقليمية تعزز من التعاون الأمني بين دول الجوار؛ الأمر الذي يفرض بدوره الحفاظ على الاستقرار في المجالات الحدودية الجغرافية، ويحتم استحداث وتفعيل مبادرات هيكلية ضمن المنظمة القارية والمنظمات الجهوية، مع الإهتمام بمشروعية نظمها السياسية، وتعزيز علاقات الدول فيما بينها، ومع المحيط الإقليمي والدولي؛ الأمر الذي سيعزز من تفاعلاتها الإيجابية داخليا وخارجيا، ويكرس مقوماتها وسيادتها ضمن مسار التكامل الإقليمي⁽²⁾، الذي سينتج عنه تفاعل إيجابي في عمليات التنمية الاقتصادية جراء فتح الأسواق فيما بين الدول الإفريقية، ويحرر الأمن

(1) تقرير المفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود، المجلس التنفيذي، الدورة العادية الرابعة عشر، أديس أبابا، إثيوبيا، الاتحاد الإفريقي، 26-30 يناير 2009، ص-ص 1-3.

(2) عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة "دراسات جيوسياسية"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992، ص-ص 1-4.

الحدودي في ظل وجود تبادل تجاري؛ والأكد أن ذلك سيساهم في ضمان ترتيبات لتسوية نزاعات الحدود، وخلق توافقات مؤسسية ضمن الاتحاد الإفريقي، يتجسد فيه شيئاً فشيئاً مبدأ الأمن الإستراتيجي الموحد؛ إذ تؤكد الليبرالية السوسولوجية على أن مفهوم التماسك الجماعي البنوي مبني على الإعتماد الوظيفي المتبادل في إشباع الحاجات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والأمنية بين القطاعات الداخلية والإقليمية، والقضاء على الفوارق الحدودية التي قد تشكل تركزاً للجماعات التي تهدد الإستقرار والسلم والأمن الإقليمي⁽¹⁾؛ إذ يؤكد أستاذ الجغرافيا السياسية "هانس فان جينكل" (Hans van Ginkel) أن نجاح عملية التكامل الإقليمي سيزيد من تفاعل وحداته المتلاصقة جغرافياً، مع تأكيده على ضرورة أن يشمل هذا التكامل الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية والإجتماعية والثقافية، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة الابتعاد عن نمط الاغتراب والاستلاب الذي سيزيد من فجوة التمزق الإفريقي. في حين تعتمد درجة التكامل على احتواء التدخلات العسكرية والانفلات الأمني المتمثل في الإرهاب وفوضى السلاح والجريمة المهددة للأمن المجتمعي للمجتمعات الإفريقية، ومدى إرادة والتزام دول القارة بتسليم جزء من سيادتها إلى سياسة فوق قومية، لبلوغ تكامل إفريقي يحد من الاختراق الغربي، ويحصن القارة من موجات العولمة الغربية، ببلورة قوة سياسية قارية اعتبارية قادرة على مواجهة التحولات والضغوطات الخارجية، وتحقيق استقلال -ولو نسبي- في السياسات الاقتصادية، بوصفها المدخل الأساسي والأولوي للتعامل مع مشكلات القارة، إضافة إلى الجوانب الأخرى المرتبطة بصناعة واتخاذ القرارات ذات الأبعاد السياسية والأمنية، مع التأكيد على ضرورة الانطلاق من أسس إستراتيجية مرتبطة بآليات السوق والتحول الديمقراطي الصحيح، وبناء صرح جماعي يعالج مشاكل الاندماج الوطني والاندماج فوق القومي، عن طريق الاتحاد الإفريقي المؤهل أصلاً ليكون الهيكل الجوهري في ذلك⁽²⁾. أيضاً، يفترض أنصار النظرية الوظيفية الجديدة أن الطريق نحو النمو والتكامل السياسي يقتضي دمج بعض المؤسسات السياسية والوطنية نحو سياسة خارجية منبثقة من الإدراك الوطني، والسعي إلى ترقية المواقف الموحدة التي ترتبط بالقضايا المصيرية للشعوب الإفريقية، وتحويل سيادتها الحدودية من وضع التوتر إلى وضع من التعاون، وصولاً إلى وضع قار من الاستقرار والسلم، تتلاءم مع عمق أفكار أرنست هاس (Ernest Haas)، التي تؤكد على فطرية

(1) سماح سيد أحمد المرسي، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا "مع إشارة خاصة لدور الإيكواس في غرب إفريقيا"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للشباب الباحثين، قضايا السلم والأمن في إفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006، ص-ص 1-5.

(2) سعيد علي أحمد طه، خبرات التكامل في المجتمعات الإقليمية الإفريقية "حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، أفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، أكاديمية السودان للعلوم، 2016، ص-ص 11-17.

انجذاب الأطراف المتجاورة نحو بعضها البعض، مع تقليص النزعة الانفرادية، والتخلي عن الأنانية والانكفاء نحو القطرية الجغرافية التي تحمل معها مصادر العطب الأمني، وتحييد تأثير القرار الفردي والتنافس على من يقود القطب الإقليمي، للوصول إلى وضع يحد من الانكشاف الأمني المهدد لوحدة المصالح المشتركة والأمن المجتمعي؛ فالتأهيل القومي المتبادل وفق مقاربة التكامل والاندماج سيقضي بنسبة وافية على التطرف السياسي وتهديدات الأمن المجتمعي، ويشجع على التركيز على أولويات التكامل الأمني والمصلي المستجلب للمصالح الإستراتيجية، وسد فجوة الثغرات الأمنية، والاستفادة من العملية التشاركية التجارية والاقتصادية، والتقليل من اللجوء إلى الأدوات والوسائل القسرية والإكراهية. في خضم كل ذلك، سيفرز التكامل الإقليمي والقاري تحقيق المرجو من الأهداف الاقتصادية، ومواءمة الولاء الوطني عبر تقبل وجود أجهزة قارية تشترك فيها الكيانات السياسية في تحقيق الأمن المشترك للشعوب، وبلوغ الأهداف الإستراتيجية، من خلال رفع فوائد التكامل المجتمعي داخليا، وزيادة تراكم المنافع إقليميا، وتكثيف التفاعلات الوظيفية التكاملية، والمحافظة على عوامل التواصل بين الأطراف وفق منظور أرنست هاس⁽¹⁾، وهي كلها عوامل تتوفر عبر الأقاليم المختلفة للقارة الإفريقية، يقينا بأن النزاعات الحدودية تفرز غالبا تداعيات على الأمن محليا وإقليميا، من خلال إضعاف القدرات الأمنية الدفاعية العسكرية، والعصف بمقدرات الهوية المحلية والتماسك السوسيولوجي، واستنزاف المقدرات والإمكانات، وما يترتب عنها من أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية، وصولا إلى ما قد يتيح الوضع لتدخلات خارجية بذرائع مختلفة ومتباينة، مستغلة توتر العلاقات وتردي الأوضاع لفرض حلول وتسويات تزيد من تغشي واستمرار المعضلة النزاعية، تمنح الأولوية لتحقيق المصالح الخارجية عوض المصالح الإقليمية والقارية.

يقتضي التكامل الإقليمي رفع مستوى التفاعل بين دول المحيط والإقليم، وصولا إلى التكامل القاري، بتبني خيارات وبدائل إستراتيجية بمنظور نسقي إفريقي، يتضمن التوافق على سياسات أمنية مشتركة، عوض الرهان على التدخلات الأجنبية التي تدفع دوما إلى تعزيز الوجود العسكري الأجنبي أو الخارج قاري؛ ذلك أن المتغيرات المستقلة والمؤثرة في النزاعات الإقليمية والصراعات الدولية قد أصبحت أكثر نضجا في إعادة تأليب مفهوم الواقع الجيوبولتيكي للقارة الإفريقية، بسبب التأثير المتزايد للمفاهيم الجديدة للهيمنة على الفكر الإستراتيجي الغربي.

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية، مرجع سابق، ص-ص 248-249.

المبحث الثالث: الصومال أنموذجاً للنزاعات السلطوية والجهود الإفريقية لتسويتها.

انقسمت دول إفريقيا عقب استقلالها في تبنيها لطبيعة وشكل نظام الحكم، فبالإضافة إلى أنظمة الحكم الملكية، اتخذت بعضها -وهي الأغلب- نظام الحكم الاشتراكي المبني على سياسة الحزب الواحد، فيما آثرت أخرى نظام الحكم الرأسمالي المرتكز على التعددية الحزبية، دون أن يعني ذلك أن التوجهين كانا موائمين قطعاً لمنطلقات النظامين الاشتراكي والرأسمالي، فقد فرضت طبيعة وفلسفة الفكر السياسي للقادة والنخب السياسية آنذاك بصمة إفريقية خاصة في هيكلة وتسيير الأنظمة السياسية وفق شكل متميز، في إطار عملية بناء الدولة والثقافة القومية من جهة، وأخذاً بمعضلة التعدد العرقي والطائفي من جهة ثانية، جعل من سياستي الحزب الواحد أو الأحزاب المتعددة مجرد أداة وظيفية براغماتية أكثر من كونها سياسية. ورغم ذلك، فقد أدت سياسات أغلب الدول إلى نشوب نزاعات عرقية وطائفية وحروب أهلية داخلية متجددة، أفضت الكثير منها إلى تدخلات للجيش أو المؤسسات العسكرية؛ فيما برزت القطيعة بين المكونات المجتمعية السياسية والعسكرية وأنظمة الحكم الملكية كأحد أهم أسباب حدوث الانقلابات العسكرية في إفريقيا، تُمثل فيها مصر أبرز أمثلتها، حين أطاح ضباط من الجيش المصري بحكم الملك فاروق في العام 1952، والتي كانت أول تجربة انقلابية تعرفها القارة في خضم موجات الاستقلال، منحت ما يمكن اعتباره الضوء الأخضر للجيش الإفريقية في توسيع حدودها داخل الدولة وانغماسها في الشؤون السياسية.

يمكن تحديد أهم دوافع حدوث الانقلابات العسكرية في إفريقيا ضمن أربعة أسباب⁽¹⁾:

- أسباب إيكولوجية مجتمعية تتعلق بالبيئة الاجتماعية والسياسية الطبقية والإثنية، وسوء التسيير السياسي، ترتبط أساساً بمشكلات التخلف الاقتصادي ومرونة المؤسسات وضعف السلطة، وما تتركه آثارها في بنية المؤسسة العسكرية؛

- أسباب تتعلق بعقيدة المؤسسة العسكرية والأولوية بين العسكري والمدني، ونمط العلاقة بين الجيش والمجتمع، وضعف الانضباط العسكري المهني، وما يترتب من ضعف في الإلتزام الوطني لدى القوات المسلحة بسبب التركيب العرقي والديني والطبقي لمنتسبي الجيش، وتداخل الصلاحيات

(1) علي مزروعى وآخرون، بناء الأمة والبنى السياسية المتغيرة، في: تاريخ إفريقيا العام، علي أ. مزروعى (مشرفاً)، المجلد الثامن، لبنان، مطبعة حسيب درغام وأولاده، 1998، ص 494

والسلطات بين المكونين المدني والسياسي والعسكري في الدولة، واستغلال المؤسسة العسكرية لتحقيق غايات سياسية، وتجسيد الممارسات السلطوية؛

• أسباب خارجية مرتبطة إما بالأوضاع الإقليمية التي قد تؤدي إلى انتقال عدوى الانقلابات العسكرية من دولة لأخرى، أو التدخلات الخارجية والتحريض الخارجي، لما تقدمه من دعم مادي واستشاري ودبلوماسي لقادة الانقلاب، المرتبطة بحسابات المنفذين للانقلاب من المؤسسة العسكرية، ومصالح الدول المساندة، خصوصا الدول الاستعمارية⁽¹⁾.

تطورت الجيوش الإفريقية عقب حقبة الاستقلال شيئا فشيئا، من مجرد قوى عسكرية أمنية أشبه بقوات شرطية، إلى مؤسسات عسكرية نظامية بهرم قيادي، تميزت العديد منها بممارسات ورثتها قادتها وأفرادها من الحقبة الاستعمارية، فكثير من الجيوش الإفريقية قد تشكلت بناء على ثقافة استعمارية، وعديد منها ضمت قادة وأفرادا من عرقيات أقلية، ما أوجد شكلا من أشكال معضلة الولاء للدولة والالتزام بقوانينها، ضمن ثقافة عسكرية تؤمن بأحققتها في التدخل في الشأن السياسي، إما حماية لمصالحها، أو حماية لوجودها ونفوذ أقليتها؛ فيما تم توظيف الكثير منها في التفاعلات والممارسات السياسية، بحكم تولي عسكريين لسدة الحكم، إذ شهدت إفريقيا ما بعد الاستقلال إلى غاية العام 2020 حوالي 200 عملية انقلاب، نجح نصفها تقريبا، تراوح معدلها إلى غاية نهاية تسعينيات القرن الماضي ما بين 35 إلى 42 محاولة انقلابية كل عشر سنوات، بينما عرفت انخفاضا ملحوظا بواقع 15 إلى 20 انقلابا خلال عشريني القرن الواحد والعشرين⁽²⁾.

الأكد أن الانقلابات العسكرية في إفريقيا لم تؤد كلها إلى نشوب نزاعات أو حروب أهلية، ولكن الأكيد أيضا أن النتيجة الإيجابية الوحيدة للانقلابات العسكرية في إفريقيا هي مساهمتها في الإطاحة بأنظمة حكم ديكتاتورية لم يكن ممكنا الإطاحة بها بأدوات أخرى. وتتشارك أغلب الانقلابات العسكرية في إفريقيا في كونها أتت على أنقاض أنظمة سياسية ضعيفة أو فاشلة، واستغلال للأوضاع الاجتماعية المشحونة بالتذمر، وإن لم تقدم جلها فيما يخص الشؤون السياسية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية شيئا إيجابيا جديرا بالذكر أو التتويه، وهو ما يفسر حدوث انقلابات عديدة في دولة واحدة، يأتي السودان كأبرز أمثلتها بخمسة عشر (15) انقلابا، مع التأكيد على الدور الخلفي للانقلابات في

(1) محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا "الصراع على السلطة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، 2011، مرجع سابق، ص 119.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، الدولة المستحيلة في إفريقيا "مسارات متناقضة"، عمان، الآن ناشرون وموزعون، 2020، ص 296

نشوب أو تجدد عديد النزاعات في إفريقيا، ذلك أن الأوضاع التي أعقبت كثيرا من الانقلابات في إفريقيا قد مهدت ظروفًا سياسية واجتماعية أدت إما إلى حدوث نزاعات وحروب أهلية، أو إلى حدوث انقلابات أخرى؛ دون إهمال ما قد تتسبب فيه الانقلابات العسكرية من اضطرابات أمنية مسلحة وضحايا خلال زمن تنفيذها، وما تولده من انقسامات سياسية واجتماعية حادة في بعضها، تؤدي إلى نشوب نزاعات دموية وحروب أهلية بين المكونات المجتمعية السياسية والعرقية والقومية⁽¹⁾.

هناك العديد من الحالات في إفريقيا أدى فيها عدم الاتفاق على الدستور أو تفسيراته إلى نشوب توترات وشل عمل المؤسسات، تدهورت بعضها إلى صراعات مفتوحة، تضمنت في سياق أحداثها تحولات غير دستورية للسلطة القائمة، نتيجة أزمات سياسية تتعقد فيها مسألة تقاسم الحكم والسلطة، مثل النيجر وموريتانيا وغينيا وغينيا بيساو وكوت ديفوار؛ بينما برزت إشكالية توزيع وإدارة السلطة كأحد العوامل الرئيسية في نشوب نزاعات أفرزت أوضاعا غير مستقرة، يمكن وصفها بعوامل عدم استقرار للسلم. وتعود جذور ذلك إلى المراجعات المتكررة للدساتير، وما ينتج عنها من إصلاحات متباعدة، من قبيل تقسيم الدوائر الانتخابية وتمديد وتجديد فترات الحكم؛ والأمثلة هنا كثيرة، فقد أدى التماطل في تجديد مؤسسات الحكم وتجاوز فترة ولايتها في غينيا إلى حدوث أزمة سياسية دستورية، تسببت في حدوث انقلاب بعد ساعات فقط من إعلان وفاة الرئيس "لانسانا كونتي" في 23 ديسمبر 2008، منح الأمر للسلطة العسكرية الانقلابية الحجة في تفسير ما أقدمت عليه، في كون أن الأمر يتعلق بغياب كامل للدولة وأركانها، ذلك أن العهدة النيابية كانت قد انتهت قبل قرابة العامين. في حين يمثل ساحل العاج أبرز مخاطر ومآلات حدوث انقلاب عسكري، إذ أدت وفاة الرئيس "فيليكس هوفويت بواني" في 07 ديسمبر 1993 إلى إثارة أزمة سياسية بسبب معضلة الاختلافات في إجراءات تمرير أو تولي السلطة.

في الواقع، لم يحدد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي معايير دقيقة لتفسير أو تحديد مفهوم التغييرات غير الدستورية، رغم أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كان قد أوجزها في كل تغيير يحدث نتاج انقلاب للجيش على حكومة منتخبة ديمقراطيا، أو تدخل لقوى من أجل قلب نظام شرعي، أو

1) Anatole Ayissi, Catherine Maia, La gestion des crises constitutionnelles en afrique: mandat et défis de la médiation internationale, colloque international consacré à «L'Afrique et l'internationalisation du constitutionnalisme : actrice ou spectatrice ?», centre de droit public de l'Université de Lomé, 16-17 juin 2010, annuaire français de relations internationales - vol. xiii – 2012. <https://afri-ct.org> , consulté le 25/03/2022

تدخل جماعات مسلحة للإطاحة بحكومة شرعية، أو رفض الحكومة تسليم السلطة للطرف الفائز بعد الانتخابات؛ في حين استدرکها الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي تم تبنيه في العام 2007، ليضيف فئة خامسة تتعلق بالتعديلات الدستورية التي من شأنها تقويض مبدأ التناوب على السلطة، في وقت تضمن البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن من بين أهدافه "تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون"، واسترشاده بالمبادئ المستوحاة من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

ضمن المهمة الكلية التي يضطلع بها مجلس السلم والأمن الإفريقي، المتمثلة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، يتمتع المجلس بصلاحيات واسعة في المبادرة ببسط نموذج للأمن السوسيولوجي وتكافؤ الفرص بين الإثنيات والطوائف والعرقيات في المجتمع الإفريقي، من خلال اتخاذ المبادرات والإجراءات اللازمة لدفع الدول إلى تنفيذ القرارات الصادرة عنه، أو تلك الصادرة عن المؤتمر، في سبيل الحد والقضاء على بؤر التوتر والصراعات والأزمات الأمنية والمجتمعية، بما فيها ما قد يترتب عن الأحداث والأوضاع السياسية، من قبيل الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية، والأوضاع المحلية الأخرى التي قد ينجر عنها انتشار الأخطار الإرهابية والجريمة بأنواعها؛ حيث أسندت له المادة السابعة من البروتوكول المنشئ له عديد الصلاحيات في تنفيذ أدواره الإقليمية، نصت فقرتها الأولى على منحه، بالتعاون مع المفوضية، صلاحية اتخاذ مختلف الإجراءات لترقب الخلافات والنزاعات والأزمات ما بين الدول وداخلها، والعمل على درئها ومنع تفاقمها، حتى لا تتوسع مخرجاتها وتأثيراتها إلى حدود الدول الأخرى، وإجهاض كل ما قد يؤدي إلى حدوث جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية؛ إذ يفوض له البروتوكول وميثاق المنظمة القارية صلاحية تشكيل بعثات وساطة وبعثات سلام لاحتواء الأزمات الحاصلة، بناء على تقديرات منه، بالتنسيق مع المفوضية، أو بتوصية من مؤتمر الاتحاد، اعتمادا على تقارير الخبراء أو بعثات تقصي الحقائق، حفظا للأمن الإنساني من جهة، والكيان السياسي للدولة من جهة أخرى، وهو ما تعززه الفقرتين "ح" و "ي" من المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي⁽²⁾.

1) Anatole Ayissi, Catherine Maia, ipid

2) محمد هيبه علي أحطية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص-ص 634-635.

نستعرض في هذا المبحث تأثير النزاعات والأزمات السلطوية على الأمنين السياسي والمجتمعي، المحلي والإقليمي، ودور الاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن في معالجة أسبابها، وتسوية الأزمات الناجمة عنها، من خلال التطرق إلى الأزمات السياسية والاجتماعية التي ما زالت تعصف بالأوضاع في الصومال.

المطلب الأول: أثر النزاعات الداخلية والتدخلات الأجنبية على الصومال.

أفرز النظام الدولي الجديد جملة تحولات إستراتيجية أثرت على استقرار الأنظمة السياسية ودور مؤسساتها الرسمية الفاعلة في إدارة المشاكل السياسية والمجتمعية، خصوصا في إفريقيا، تحولت في ضوءها الممارسات والتفاعلات السياسية والمجتمعية من إشكالية هيكلية للنظام السياسي إلى معضلة سياسية وأمنية متنامية ومستمرة، تتجلى أبرز صورها في تعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية المزمنة التي عاشها الصومال، والتي عجز أمامها الاتحاد الإفريقي في إيجاد حلول وتسوية لها لحد الآن، رغم عديد المبادرات التي قام بها⁽¹⁾.

يشغل إقليم الصومال موقعا مفصليا ضمن الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي المطلة على المحيط الهادي، بحكم امتداد سواحله على جبهتي هذه المنطقة، وإطلالته على شبه جزيرة الخليج العربي، منحه مكانة حيوية في مدخل الممر المائي "باب المندب"، الرابط بين المحيط الهادي والبحر الأحمر، وضعته هذه المكانة ضمن أولويات الاهتمامين الإقليمي والدولي، وحولته إلى إقليم جاذب للأطماع الراغبة إما في التوقيع ضمن هذه المنطقة، أو السيطرة عليها، تهاوى الصومال في الصمود أمامها، وأفقده الصلابة والهيمنة المطلوبتين على بيئته السياسية والأمنية والمجتمعية.

استقلت أرض الصومال البريطانية في 26 جوان 1960، تبعها الشرط الإيطالي بعد خمسة أيام، قبل أن يتحد الإقليمان في جويلية 1961. وفي العام 1969، تولى الجنرال صياد بري مقاليد السلطة، عقب انقلاب عسكري انتهى باغتيال أول رئيس للصومال (الرئيس شيرماركي). وقد بقي الوضع مترواحا بين الاضطراب والاستقرار طيلة زهاء العشرين سنة، لتدخل بعدها الصومال في دوامة صراع على السلطة عقب الإطاحة بحكم بري في العام 1991، انجر عنه وضع أودى إلى حدوث مجاعة وأعمال عنف مسلحة مات جراءها ما يربو عن 300 ألف شخص خلال سنة فقط؛ وضع دفع

(1) مهذ عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص، ص 185 - 186.

بالأمم المتحدة إلى إرسال أول بعثة لحفظ السلام (UNOSOM I)؛ أعقبها تشكيل تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية شهر ديسمبر 1992 (UNITAF)^(*)، ليتم في ماي 1993 إعادة بعث عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال (UNOSOM II)؛ لتتكامل الجهود الأممية في شقها السياسي بتشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية في العام 2004، دعمتها إثيوبيا بشكل بلغ حد تدخل جيشها في العام 2006، من أجل مجابهة اتحاد المحاكم الإسلامية.

لقد استغلت عديد القوى الخارجية هشاشة الأنظمة السياسية وتفكك الأمن المجتمعي للمجتمعات الإفريقية، وركبت على أمواجها الأيديولوجية والعرقية والإثنية، وهو الحال الذي وجد الصومال نفسه فيه، رغم كونه من بين أكثر الشعوب الإفريقية تماسكا من الناحية الإثنية، لاعتماد النظام الصومالي منذ استقلاله على النظام القبلي في مؤسساته الرسمية، إذ كان دوما المبدأ والمصدر الرئيسي عبر تاريخه الذي أسهم في تحديد هوية علاقاته الداخلية الاندماجية؛ بيد أن ترتيبات الحقبة الاستعمارية التي أدت إلى تقسيم جغرافيته إلى خمسة مناطق، قد نتج عنها بعد الإستقلال توافر بذور الصراع الداخلي الذي أثر على لحمة المجتمع الواحد، وساهمت بشكل أو بآخر في توسع فوهة الفساد المؤسساتي والجريمة والإرهاب، وتعميق نزيف مخاطر الأمن القومي الداخلي، جعل الأمر من كيانه أكثر تعقيدا عما كان عليه إبان الإستعمار، وساهمت أيضا في تأليب نزاعاته مع جيرانه، بعد أن دخل الصومال في حرب مع إثيوبيا، برزت موازاة معها عوامل التمزق السوسيولوجي داخل المجتمع الصومالي، في ظل الديكتاتورية السياسية وضعف الأداء الإقتصادي، بلغت مستوى نشوب تناحرات داخلية بين القادة العسكريين والسياسيين في فترة التسعينيات، خصوصا بين علي محمد مهدي الذي تولى السلطة مؤقتا، ورئيس المؤتمر الصومالي الموحد الجنرال محمد فرح عيديد، مدعومين بأجندات خارجية، اندلعت جراءها نزاعات دموية وانزلاقات أمنية وإنسانية متفاقمة، دفعت بالأمم المتحدة إلى التدخل عسكريا، عقب تحول هذا النزاع إلى نزاع قبلي بتوجهات عرقية⁽¹⁾. وقد أسهم عدم الإستقرار السياسي والقمع والتهميش والإقصاء ضد المعارضة في تولّد شعور لدى القبائل الصومالية بانعدام القدرة التوزيعية لثروات البلاد، سواء في المناصب السيادية الرسمية، أو الخدمات المجتمعية، وإبقائها ضمن عشيرة الرئيس محمد صياد بري ومنطقة الجنوب الموالية له على حساب الشماليين؛ تسبب

*) UNITAF : "The Unified Task Force", une force multilatérale menée par les Etats-Unis, a but d'exécuter la résolution 794(1992) du conseil de sécurité international.

(1) عبيد ربيع، مرجع سابق، ص ص 174-176.

الوضع في بروز حركات سياسية ومسلحة عديدة، كجبهة الخلاص الديمقراطي، والحركة الوطنية الصومالية، والحركة القومية الصومالية، والمؤتمر الصومالي الموحد، أسهمت في نشوء تفكك في البنية الداخلية، وتأزيم في الأوضاع السياسية في الصومال⁽¹⁾.

المطلب الثاني: قراءة تحليلية لجهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة الصومالية.

عرفت المساعي الإفريقية عدة محاولات ومبادرات لرأب الصراع الصومالي، كان أولها في جيبوتي خلال العامين 1991 و1993، آلت الأولى إلى الفشل، بينما عرفت الثانية توقيع خمسة عشر (15) طرفا اتفاقيتين للمصالحة الوطنية ونزع السلاح؛ تلا ذلك اتفاق أديس أبابا للعام 1993؛ بيد أن كل هذه الإتفاقيات قد انهارت، ليستمر النزاع. وفي بدايات العام 1997، عقد مؤتمر في إثيوبيا حول المصالحة الوطنية الصومالية، تمخض عنه إنشاء المجلس الوطني للإنقاذ، الذي أوكلت له مهمة تشكيل حكومة انتقالية، إلا أن مقاطعة حسين فرح عيديد له كان أحد أسباب فشله؛ لتدخل مصر في مسارات إنهاء الأزمة الصومالية باحتضانها اجتماع المصالحة الرابع في القاهرة في شهر ديسمبر 1997، أفصح في ختامه عن "إعلان القاهرة"، الذي وقع عليه ثمانية وعشرون (28) شخصية من النخب والقادة العسكريين، بمن فيهم علي مهدي وحسين فرح عيديد؛ نص هذا الإعلان على تشكيل مجلس رئاسي يتكون من ثلاثة عشر (13) عضوا، وحكومة انتقالية، ومجلسا وطنيا، دون أن يكون لذلك الأثر البارز على واقع النزاع؛ لتعاود جيبوتي أخذ زمام المبادرات الإفريقية باحتضانها لسلسلة من الاجتماعات في الفترة من 20 أبريل إلى 05 ماي من العام 2000، عرف -في سابقة- مشاركة نخبة من المثقفين وقادة العشائر ورجال الدين، إلى جانب قادة الفصائل المسلحة؛ كانت من أهم مخرجات هذا المؤتمر تشكيل أول حكومة انتقالية منذ العام 2001، رغبة من المشاركين في تأمين قدر من الاعتراف الدولي، رغم معارضة فصائل ذات ثقل لها. ومن أجل الدفع بما تم التوصل إليه، تدخلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) عبر مساع عديدة، كللت بعقد اجتماع المصالحة الصومالية السادس في كينيا في شهر أكتوبر 2002، تمخض عنه اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنشاء هيكل فيدرالي للحكومة الصومالية. أعقب ذلك انعقاد مؤتمر آخر في نيروبي، شهر سبتمبر 2003، بدعم من الإيغاد والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، تم خلاله

(1) مهذ عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص-ص 83-91.

توسيع أرضية الوفاق الصومالي، والاتفاق على تشكيل الحكومة الفيدرالية الانتقالية. ليتم خلال سنة (بين جانفي 2004 وجانفي 2005) افتتاح البرلمان الاتحادي الإنتقالي، وانتخاب رئيس للبلاد، وتشكيل حكومة اتحادية انتقالية، ضمن وضع جديد ساهم بشكل بارز في استتباب أوضاع الصومال، مهدت لانعقاد مؤتمر جامع للمصالحة الوطنية في مقديشو، في الفترة من 15 جويلية إلى 30 أوت 2007، كأبرز مؤتمر يعقد على أرض الصومال منذ بداية أزمته، ساعد في ذلك نجاح الحكومة الاتحادية في حصر التهديد الأمني لاتحاد المحاكم الإسلامية.

لقد شهد الوضع الأمني في الصومال على مدى أكثر من ثلاثة عقود تدخلات دولية وإقليمية عديدة ومتتالية، سواء ضمن العمليات الأممية لحفظ السلام، أو في التدخل الأمريكي الطاغي بتفويض أممي، أو في التدخل الإثيوبي؛ بيد أن لغة المصالح، ومعضلة الإنكشاف الأمني لحدود الصومال مع دول الجوار، والتحولت الأمنية التي لازمت الوضع، وتدهور الوضع الداخلي نتيجة الفساد المؤسساتي والاستبداد الذي مارسه النظام السياسي، والأوضاع الإجتماعية والصحية المتردية، والاشتباك العسكري بأبعاده القبلية، وتزايد مخاطر التهديدات الإرهابية، ودوافع المجتمع الدولي في الانسحاب من المأزق الصومالي، وازدياد وعي الحكومة الإثيوبية بأن وجودها العسكري يقوض جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية، كلها معطيات دفعت إلى تولي الاتحاد الإفريقي زمام إدارة التسوية السياسية للأزمة الصومالية، بدأتها المنظمة القارية بالتخطيط لإرسال قوات إفريقية خاصة، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1725، الصادر في ديسمبر 2006. وفي 20 فيفري 2007، وبناء على طلبات مجلس السلم والأمن الإفريقي، فوضت الأمم المتحدة الاتحاد الإفريقي لإرسال بعثة لدعم السلام إلى الصومال، بناء على قرار مجلس الأمن رقم 1744، من أجل تقديم الدعم للمؤسسات الصومالية الانتقالية في جهودها لاسترجاع الاستقرار الأمني وحماية المدنيين، ودعم جهود الحوار والمصالحة، وتسهيل وصول الإمدادات الإنسانية، وكذا جهود نزع السلاح والحد من مظاهر العنف المسلح، بما يكفل تهيئة الظروف للهيئة الأممية والمجتمع الدولي في تولي مسؤولياته الإنسانية.

بناء على ذلك، أنشئت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM) من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي في 19 جانفي 2007، من أجل استبدال وضم بعثة دعم السلام التابعة للإيغاد

(IGASOM)^(*)، أعقبها توقيع اتفاق بين الحكومة الفيدرالية الصومالية والاتحاد الإفريقي حول البعثة في 06 مارس 2007، على أن تتكون البعثة من تسعة (09) كتائب من عسكريين ورجال شرطة ومدنيين، مدعومة بقوات بحرية وجوية، بتعداد يتراوح ما بين 8000 و9000 فرد⁽¹⁾. وقد تضمن العنصر العسكري لبعثة أميصوم قوات من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا وإثيوبيا، فيما اضطلع مكونها المدني بتسيير المهام الإدارية والمالية للبعثة، وضمان التنسيق الفعال مع جميع الأطراف لدعم الحوار والمصالحة، وتوفير المتطلبات التقنية لتنفيذ الخطط الأمنية والعمليات السياسية لتحقيق الاستقرار، والسهر على تسيير جهود التنمية الشاملة، وتشديد هياكل الحكم والمؤسسات السيادية والبنية التحتية، ودعم عمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي لأفراد الجماعات المتنازعة، وتنسيق الجهود مع الشركاء الدوليين وأعمال الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. بدأت البعثة في الانتشار والتوزع عبر قطاعاتها العملية في الصومال قبل نهاية شهر مارس 2007، استهلّت بنشر حوالي 1650 جندياً من قوات حفظ السلام الأوغندية، تلتها بورندا قبل نهاية السنة. وقد كانت للبعثة إسهامات ظاهرة من خلال مساعدة قوات الأمن الصومالية على تقليص تهديدات جماعة الشباب الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، وإبعاد خطرهما عن معظم البلدات والمدن الرئيسية لجنوب الصومال، والمساهمة -ولو نسبياً- في عودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان ومؤسسات الحكم المحلي. وبناءً على جهود بعثة أميصوم والاتحاد الإفريقي، تم في العام 2008 عقد اتفاق سلام في جيبوتي بين الحكومة الفيدرالية الانتقالية والتحالف من أجل تحرير الصومال، يهدف إلى العمل والتنسيق لوقف أعمال العنف المسلح في جميع أنحاء البلاد، مع تضمينه توسيع تشكيلة مجلس النواب من 275 إلى 550 عضواً، بضم ممثلين عن المعارضة، وتشكيل حكومة اتحادية انتقالية موسعة في أوائل عام 2009، مع دعوة المجتمع الدولي إلى نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار. لتتعرّز هذه الجهود في 2010، بعد تبني مجلس الأمن الدولي قرار يطلب بموجبه من الاتحاد الإفريقي تكثيف التواجد العسكري وتعزيز القوات العسكرية⁽²⁾، حيث تم في العام 2011 تدعيم البعثة ليصل تعدادها حوالي

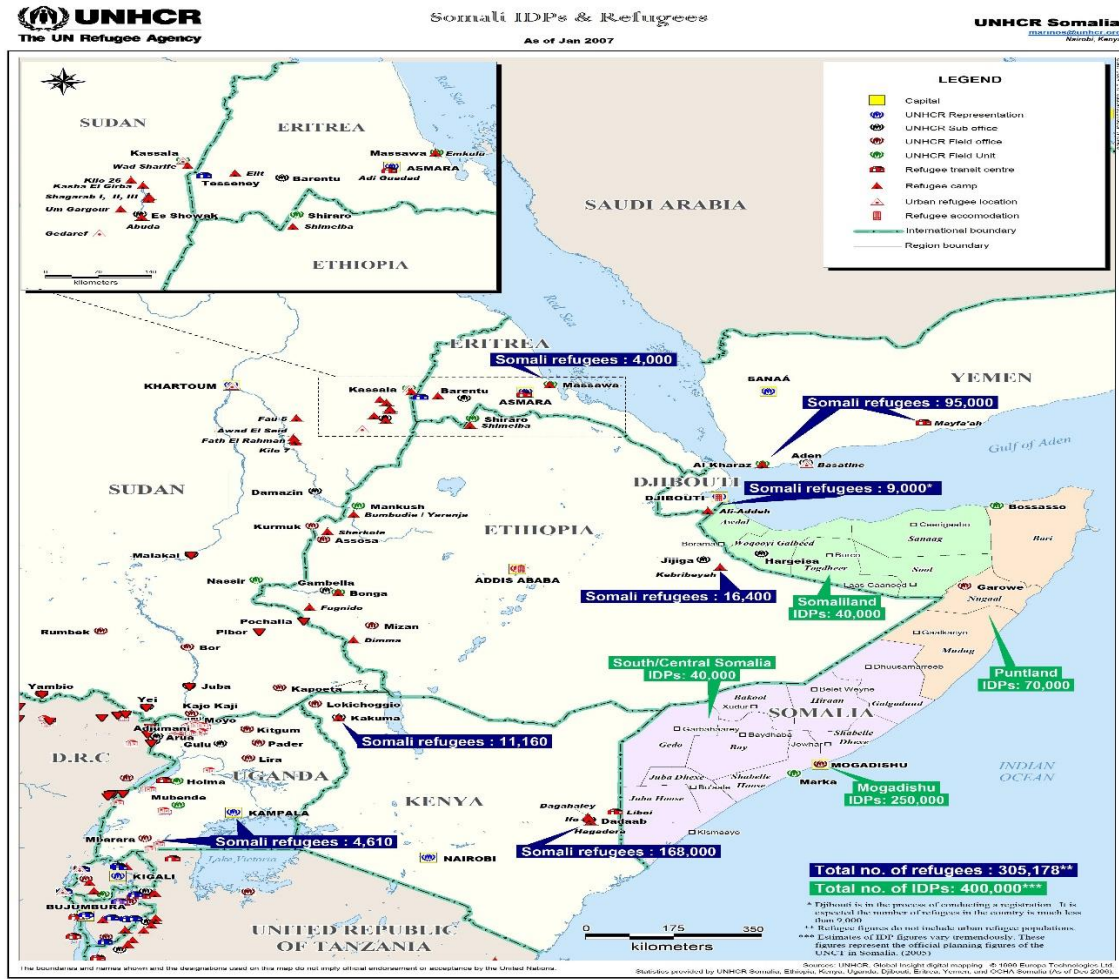
(*) تم اقتراح بعثة إغاسوم من طرف هيئة الإيغاد في مارس 2005، من أجل توفير مقتضيات حفظ السلام في المراحل الأخيرة لعملية المصالحة الصومالية ودعم الحكومة الانتقالية آنذاك؛ إلا أن تغيراً في الأوضاع على أرض الواقع قد صعب في تنفيذ المهام المنوطة بها، في ضوء توسع القدرة القتالية لاتحاد المحاكم الإسلامية الذي نجح في السيطرة على مقديشو في جوان 2006. ورغم ذلك، فقد نالت مبادرة هيئة الإيغاد موافقة مجلس الأمن الدولي الذي أصدر تفويضاً لإرسالها ونشرها في شهر ديسمبر 2006.

1) Status of Mission Agreement (SOMA), Between the Transitional Federal Government of the Somali Republic and the African Union, on the african union mission in somalia (AMISOM). <https://amisom-au.org>. Consulted on 04/02/2022.

(2) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص 170.

عشرة آلاف (10000) عنصر، ما مكن قوات أميصوم وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية من إضعاف حركة الشباب بشكل كبير، نتج عنه انسحاب حركة الشباب من مقديشو⁽¹⁾. بعد ذلك، وبين عامي 2012 و2014، وكإجراء توافقي توصل إليه الإتحاد الإفريقي، تم دمج آلاف من القوات التي أرسلتها كل من كينيا وإثيوبيا بشكل مستقل لمحاربة حركة الشباب على الأراضي الصومالية.

خريطة للوكالة السامية للأمم المتحدة للاجئين، توضح أعداد النازحين داخليا، وأعداد اللاجئين في بلدان الجوار الصومالي، وأهم معسكرات تجمعهم (2006-2007).



افتقد الإتحاد الإفريقي في البداية صفة المؤثر في أوضاع الصومال، بسبب عجزه المادي والهيكلي، واقتصرت وظيفته بعثته في حماية الشخصيات المهمة، وحماية المراكز الحيوية في الصومال، كمطار مقديشو والمباني السيادية للدولة، رغم تعاون أجهزة الأمم المتحدة معه؛ تحسّن ذلك في ضوء ما أقره قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2093، الصادر في 06 مارس 2013، بخصوص

1) Civilian perspectives on the African Union Mission in Somalia, International Refugee Rights Initiative (IRRI), May 2017. <https://reliefweb.int>. consulted on 19/04/2022

دعم دور الإتحاد الإفريقي في الصومال في معالجة الوضع الأمني والإنساني، والعمل على توسيع انتشار بعثة أميصوم كرديف للقوة الحكومية الصومالية القائمة⁽¹⁾، ومواصلة دعم الحكومة الاتحادية من أجل إجراء انتخابات خلال العام 2016، والتنسيق معها لإحلال السلام والاستقرار في البلاد؛ وقد دعم المجلس الدولي ذلك بالسماح للإتحاد الإفريقي برفع تعداد أفراد البعثة إلى 22126. وفي أكتوبر 2014، منح مجلس الأمن الدولي عبر قراره رقم 2182 الضوء الأخضر للمنظمة الإفريقية لمواصلة مهمتها في الصومال حتى 30 نوفمبر 2015، وباتخاذ التدابير اللازمة لدعم الحوار والمصالحة الصوماليين، بما في ذلك ضمان أمن وتنقل جميع المشاركين في مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي شهر أوت 2017، كلف قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2372 بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال بمتابعة تنفيذ جملة من الأهداف الإستراتيجية، بالعمل على النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من البعثة الإفريقية إلى قوات الأمن الصومالية، توازيا مع التقدم السياسي والأمني في الصومال، المتعلق بالحد من تهديدات حركة الشباب وجماعات المعارضة الأخرى، من خلال مساعدة القوات الصومالية في تأمين العملية السياسية، ومجابهة هجمات حركات المعارضة، وحماية السلطات والهيئات الصومالية في أداء مهامها، وتحقيق الاستقرار والمصالحة، من خلال ضمان أمن التجمعات السكانية، وتأمين المساعدات الإنسانية واللوجستية.

تضمنت المهام الوظيفية للمنظمة الإفريقية في الصومال في بدايات الأزمة مقاربتين أساسيتين، أولها قانونية تفرض وجوب الإرتكاز على أرضية تفاهمات سياسية اتفاقية لرعاية السلم والأمن ومنع التهجير القسري للمواطنين؛ والثانية عسكرية كنمط سلوكي يعبر عن حالة استثنائية في الإتحاد الإفريقي، مع وجود توافق في أول الأمر على إسناد دور مهم لإثيوبيا، باعتبارها الدولة الكبرى في منطقتي القرن الإفريقي وشرق إفريقيا؛ حيث تبنت منظمة الوحدة الإفريقية وجماعة الإيغاد رعاية مفاوضات التسوية في الصومال، وتحمل المسؤوليات والتداعيات الأخلاقية والقانونية أمام الرأي العام الإفريقي والدولي، استجابة للضرورة الإستراتيجية للأمن القومي الإفريقي، في ظل التهديدات التي مثلتها جماعتي إتحاد المحاكم الإسلامية وحركة الشباب، ومعضلة التنوعات الطائفية القبلية، وجهت على إثرها جهود إفريقية كبيرة لإنهاء الحرب الأهلية والحفاظ على وحدة التراب الصومالي، خصوصا بعد أن أعلنت المناطق الشمالية استقلالها عن الدولة المركز، والإعلان عن ما عرف بجمهورية أرض

(1) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص-ص 170-173.

الصومال، فضلا عن إعلان مناطق أخرى داخل الصومال الانفصال، مثل بونتلاند وبلاد جوبا، أوجد الأمر مأزقا أمنيا شكل مصدر قلق للمنظمات الإفريقية⁽¹⁾.

اتسم تدخل الاتحاد الإفريقي عبر بعثته في كثير من جوانبه بالبعد الاحترافي في إدارة وتسوية معضلة الشرعية في الصومال، وفق مقاربة بنائية وظيفية، من خلال العمل على خلق البدائل المتوافق عليها بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي، منح هذا الأمر للمنظمة الإفريقية جانبا مهما من النضج في إدراك واقع التهديدات التي تعصف بإفريقيا، عبر تبنيه عدة مبادئ رئيسية في تسوية الأزمات والحروب، وما ينجر عنها من أزمات إجتماعية وإنسانية⁽²⁾، في إطار السياسة الإفريقية المشتركة للدفاع والأمن، التي ألهته في احتواء عدة أزمات وحروب طائفية، مثلما هو الحال تقريبا في الصومال، وتحقيق غايات متعددة أهمها ضمان الاستجابة الجماعية كأداة لتعزيز التعاون، طبقا للمبادئ التي تضمنها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي. وقد ارتكزت إدارة الاتحاد الإفريقي للأزمة الصومالية على إستراتيجية الاستعداد لأي وضع أمني يقوم على تلاشي الدور الوظيفي للمؤسسات الحكومية السيادية في الصومال، تفاديا لأي انهيار للعقد السوسولوجي والأمن القومي الداخلي، بتفعيل الإرادة المحلية، واحتواء مصادر تأجيج النزاع والخلافات العرقية وحتى الإيديولوجية، والسعي إلى بناء السلام بتوفير الآليات الممكنة، مع استغلال قواسم التقارب الثقافي والهوياتي لإلهام الأطراف بقبول الجلوس على طاولة المفاوضات.

متجاوبا مع قرارات وتوصيات مجلس الأمن الأممي، تصرف مجلس السلم والأمن الإفريقي دوما وفق مسار هيكلي تنظيمي، استنادا إلى صلاحياته وسلطاته ومهامه، وبناء على ما كان يردّه من إحاطات من الممثل الخاص لرئيس المفوضية إلى الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وكذا بيانات دول ومنظمات إقليمية فاعلة في الأزمة الصومالية، مثل إثيوبيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وبيانات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وتقارير رئاسته، وبيانات وتقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة، والشركاء الدوليين الداعمين للبعثة؛ مع التزاماته المتجددة باحترام سيادة ووحدة الصومال، والدعم الكامل للحكومة الفيدرالية الصومالية، بمواصلة مساعدتها في جهودها لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، واستكمال عملية تشكيل الدولة الفيدرالية في

(1) أحمد إبراهيم محمود، إثيوبيا والمسألة الصومالية "من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص-ص، 88-91.
(2) مهدي نداوي، مرجع سابق، ص-ص 190-193.

الصومال ومراجعة الدستور المؤقت، وإنشاء الإدارات الإقليمية المؤقتة، وحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم اللازم للحكومة الصومالية ومؤسساتها، من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت، وتسهيل استكمال العملية السياسية؛ مع حث أصحاب المصلحة الصوماليين في إطار الوحدة الوطنية بعدم ادخار أي جهد لضمان ذلك، بما فيها المساهمة في عملية مراجعة الدستور، واستكمال النظام الفيدرالي، وإرساء الديمقراطية، وصولاً إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة؛ حيث رافق المجلس الإفريقي ودعم جهود الحكومة الاتحادية الصومالية في التحضير للانتخابات العامة 2016، بدعوته لمفوضية الاتحاد الإفريقي من أجل إرسال بعثة لمراقبة الانتخابات، في إطار ضمان متابعة وتنظيم الانتخابات بحلول شهر أوت 2016، مع التشديد على الحاجة إلى التقيد بالجدول الزمنية الانتخابية وضمان عملية انتخابية ذات مصداقية.

لقد تجاوب مجلس السلم والأمن دوماً مع المبادرات الإقليمية والدولية، بدءاً بمخرجات المنتدى الاستشاري الوطني الذي انعقد في 19 أكتوبر 2015، الذي كلف بالإشراف على العملية التشاورية المحددة للنموذج الانتخابي الأنسب لإقتراع 2016، وأعمال منتدى التنسيق الوطني في إعداد دليل التيسير لإجراء الانتخابات، الذي انعقد في 16 و 17 نوفمبر 2015، ودعم مذكرة تفاهم بشأن إنشاء وحدة دمج واتصال لشرق أفريقيا (UFL-EA) التي وقعها رؤساء أجهزة المخابرات والأمن في شرق إفريقيا في أديس أبابا، في 08 ديسمبر 2015، في إطار التعاون الأمني الإقليمي⁽¹⁾، والتي تم اعتمادها رسمياً في 2018^(*)؛ مع الإعلان الدائم عن مساندته وتشجيعه للعمليات المشتركة التي دأبت بعثة الاتحاد الإفريقي على تنفيذها رفقة الجيش الصومالي، من أجل تقليص تهديدات حركة الشباب وإضعاف قدراتها، وتسهيل استعادة سلطة الدولة، وحماية السكان المحليين؛ مع حرصه المتواصل على تنفيذ المفهوم المنسق للعمليات (CONOPS)⁽²⁾ لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وفق قراراته المتناسقة مع قرارات مجلس الأمن الدولي، في إطار الاستراتيجية الأمنية الأوسع لبناء السلام والمصالحة، والتسليم التدريجي للمسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، مع التأكيد دوماً في

(1) تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لاجتماعه رقم 562، الذي انعقد في 10 ديسمبر 2015، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

(*) وحدة الاندماج والاتصال لشرق إفريقيا (EA-FLU) هي آلية إقليمية لتبادل المعلومات الاستخباراتية لدول شرق إفريقيا حول التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، تم اعتمادها رسمياً في 23 ماي 2018، بقرار من مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه رقم 455. للمزيد، زر الموقع الإلكتروني: <https://eaflu.org>

(2) CONOPS: مفهوم التنسيق العملي الذي يوفر الإطار لتوجيه تنفيذ النقل التدريجي لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية وخروج البعثة من الصومال.

قراراته وبياناته على أن الاتحاد الإفريقي من خلال نشره لبعثته، إنما يتصرف بالنيابة عن مجلس الأمن الدولي الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، للوصول إلى توفير الظروف الملائمة التي تمكن الأمم المتحدة من نشر بعثة أممية لحفظ السلام، استناداً إلى مضمون قرار مجلس الأمن الأممي رقم 2232 (2015).

واكبت قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي وأعماله عديد المبادرات الدولية، من قبيل اجتماع منتدى الشراكة الرفيع المستوى للصومال، الذي التأم في اسطنبول نهاية شهر فيفري 2016، مع تأكيده ودعوته إلى ضرورة إشراك الاتحاد الإفريقي وأجهزته في أعمال هذه المنتديات والملتقيات المعنية بأوضاع الصومال، والأوضاع النزاعية في القارة الإفريقية؛ كما عبر المجلس مراراً عن أسفه ومعارضته للقرارات التي كانت تحد من الجهود المبذولة، من قبيل القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بتخفيض تمويله للبعثة بنسبة 20% في 2015، في وقت كانت البعثة تواجه بشكل متزايد تحديات تتعلق بقدرات تحتاج إلى دعم مالي ولوجستي للاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فعالية، وهو الأمر الذي حدى به إلى دعوة الأمم المتحدة لاستخدام المساهمات المقدرة لسد هذه الفجوة المالية؛ مع التأكيد على ضرورة معاملة ودعم بعثة أميصوم بنفس شكل دعم بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، والنظر في الطرائق المناسبة للانتقال من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال إلى بعثة أممية مع اقتراب عملية السلام في الصومال من ذروتها؛ مع دعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي تكثيف الجهود لإيجاد حلول بديلة لسد فجوات التمويل للبعثة، من خلال عمل صندوق السلام التابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، إلزاماً بمواصلة مساعدة حكومة الصومال الاتحادية في جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال⁽¹⁾، مع الحاجة إلى برنامج لضمان تمتع شعب الصومال بفوائد السلام في المناطق المحررة الخاضعة لسيطرة الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك توفير الخدمات العامة الأساسية، وتنفيذ مشاريع الأثر السريع لتعزيز السلام، وضرورة تعزيز قدرة قوات الدفاع والأمن الصومالية من أجل تولي مهامها بالكامل للسيطرة على المناطق المحررة⁽²⁾.

تناغمت ردود فعل مجلس السلم والأمن دائماً مع الأوضاع الأمنية والسياسية في الصومال، من خلال توجيهاته وقراراته لبعثة أميصوم من أجل تعزيز ومواءمة التطورات السياسية الحالية في

(1) تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لاجتماعه رقم 579، المنعقد في 29 فيفري 2016، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

(2) تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لاجتماعه رقم 586، الذي انعقد في 31 مارس 2016، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

الصومال مع الجهود المبذولة لتطوير قوات وطنية وقوات أمن صومالية قادرة وشاملة وفعالة، بما يتماشى مع الاستراتيجية الأمنية المبينة في مفهوم العمليات المنقح (CONOPS)، والعمل رفقة مجلس الأمن الدولي على توسيع إجراءات رفع حظر الأسلحة على الصومال، مثلما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 2244 (2015)، تماشياً مع الجداول الزمنية الإرشادية لاستراتيجية خروج بعثة الاتحاد الإفريقي من الصومال، التي حددت باستعادة الأراضي وتوطيدها من قبل بعثة الاتحاد الإفريقي والقوات الأمنية الصومالية حتى أكتوبر 2018، والبدء في سحب ونقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية ابتداءً من 2018 إلى غاية نهاية 2020⁽¹⁾. وقد تجسد هذا الأمر في القرارات المتلاحقة للمجلس الإفريقي والآليات المرتبطة بعمل البعثة، من ذلك ما أقره الاجتماع الحادي والعشرين للجنة تنسيق العمليات العسكرية بشأن بعثة أميصوم، الذي دعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم تعزيز قوات البعثة بأربعة آلاف (4000) جندي لمدة أقصاها ستة أشهر، تضاف إلى تعداد البعثة الذي كان يبلغ آنذاك 10900 فرداً، للقيام بعمليات هجومية، مع زيادة الدعم المقدم إلى الجيش الصومالي من أجل الوصول إلى تجنيد ما يصل إلى عشرين ألف (20000) جندي، من أجل البدء في تنفيذ مخطط استراتيجية خروج بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال⁽²⁾.

خلال اجتماعه رقم 683، بتاريخ 24 أبريل 2017، رحب مجلس السلم والأمن الإفريقي بانتخاب رئيس جديد للصومال^(*)، في إطار عملية تشكيل الدولة، لتتويجا لعملية سياسية دامت طيلة الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2016 وبدايات العام 2017، شملت انتخاب أعضاء البرلمان بغرفتيه، وانتخاب رئيس للوزراء، وتعيين أعضاء الحكومة؛ لعب فيها الاتحاد الإفريقي عبر بعثته - بدعم من الجهات الدولية- دوراً فاعلاً، من خلال توفير الظروف الأمنية والمساعدات الفنية والمالية؛ في انتظار استكمال معالجة القضايا العالقة، بما فيها مراجعة الدستور، وإنشاء هياكل للإدارة المحلية في المناطق المحررة لضمان تقديم الخدمات العامة، بالمصادقة على الولايات الجديدة من قبل

(1) تقرير لاجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 608 / 29 جوان 2016، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

(2) البيان الصحفي لنتائج الاجتماع الحادي والعشرين للجنة تنسيق العمليات العسكرية بشأن بعثة أميصوم، المنعقد في مقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في 11 نوفمبر 2016. <https://amisom-au.org>

(*) تولى محمد عبد الله محمد فرماجو -الذي تولى رئاسة الحكومة الانتقالية في العام 2010- مقاليد الحكم في الصومال إثر انتخابات 08 فيفري 2017، عمت إثر ذلك مسيرات شعبية ومظاهر احتفالات في عديد المدن، احتفاءً ببداية مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي في الصومال. للمزيد، أنظر: عبد الرحمن محمود عيسى، الانتقال الديمقراطي في الصومال وتأثير الشباب فيه، (الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية. تحرير: عبد الفتاح ماضي، عبده موسى، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)

البرلمان، مع التأكيد على أهمية تزويد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بجميع الموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو أكثر فاعلية. فيما تناول اجتماعه رقم 700، المنعقد في 12 جويلية 2017، نتائج اجتماع اللجان الفنية التابعة للاتحاد الإفريقي، على هامش الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في اليوم الثالث من ذات الشهر، التي طالبت بإنشاء لجنة للخبراء لتطوير إستراتيجية خروج من الصومال، بناء على مكتسبات تجربة التدخل الإفريقي في الصومال، والمراجعة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، من خلال خطة انتقالية لبعثة أميصوم، وفق إطار زمني واقعي، مع ضمان تقدم مستدام في التطورات السياسية والاقتصادية في الصومال، موازنة مع الإجراءات التي اتخذها الرئيس الصومالي لتعزيز الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الفيدرالية المؤقتة، من خلال تشكيل مجلس الأمن القومي، وتنفيذ اتفاق 17 أبريل 2017^(**)؛ على أن يتم، مرافقة لذلك، خلق منصة دعم ميداني سريعة الاستجابة، كعامل تمكين استراتيجي لعمليات بعثة أميصوم، بالتنسيق الكامل مع بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة (UNOSOS) وبدعم منها، وبإشراف معزز للممثل الخاص للاتحاد الإفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الإفريقي، تماشياً مع مذكرة التفاهم لعام 2016 بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة⁽¹⁾. فيما دعا المجلس الإفريقي إلى تنشيط مذكرة التفاهم الثلاثية بين الاتحاد الإفريقي وهيئة الإيغاد والأمم المتحدة، من خلال التفعيل الفوري لآلية التنسيق المناسبة، من أجل البدء على الفور في تيسير الاتفاقات والمبادرات الإستراتيجية المشتركة⁽²⁾.

في 07 أكتوبر 2021، وافق مجلس السلم والأمن في اجتماعه 1037 على مقترح إنشاء بعثة متعددة الأبعاد بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، يتم نشرها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما يضمن تمويلاً مستداماً للبعثة المستقبلية، من خلال آليات الهيئة الأممية؛ مكلفاً مفوضية الاتحاد الإفريقي بالبدء في مشاورات مع الأمم المتحدة والحكومة الفيدرالية الصومالية، ومختلف الشركاء، بشأن طرائق الانتقال إلى بعثة متعددة الأبعاد، بما في ذلك إمكانية توسيع مجموعة اللجان

^(**) في أبريل 2017، وقعت الحكومة الفيدرالية الصومالية مع الأقاليم الصومالية اتفاقاً لتوحيد قواتهم المختلفة ضمن جيش وطني وقوات شرطة موحدة. للإطلاع، أنظر: الصومال ومساندوه يوقعون اتفاقية أمنية لتدعيم الجيش،

<https://www.reuters.com>

(1) إجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 700 / 12 جويلية 2017، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

(2) إجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 848، المنعقد في 09 ماي 2019، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

الفنية لأجل ضم الدول الراغبة والمهتمة، مع دعوة الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن الدولي إلى الترويج لخيار الانتقال إلى بعثة انتقالية متعددة الأبعاد بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، للتكيف مع التغيرات التي عرفتتها دوما طبيعة التهديدات الأمنية في الصومال خلال سنوات عمل بعثة أميصوم، وتحول نشاطات حركة الشباب من التهديد العسكري إلى تهديد أكثر تماثلا وتهجينا، باستخدام تكتيكات الجماعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية⁽¹⁾. وفي ظل عدم وجود استجابة رسمية من قبل مجلس الأمن الدولي اتجاه المقترح، اتخذ مجلس السلم والأمن في جلسته رقم 1068، المنعقدة بتاريخ 08 مارس 2022، وبناء على الاقتراح المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بشأن الأهداف الإستراتيجية وحجم وتشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي المعاد تشكيلها في الصومال، -اتخذ- قرارا أن فيه لبعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS) بالبدا في استبدال بعثة أميصوم، ابتداء من 01 أبريل 2022، مع تقديم طلب لرئيس المفوضية الإفريقية بإحالة ذلك على وجه السرعة إلى مجلس الأمن الدولي للحصول على إذن أممي، من أجل مواءمة نسق دعم وأدوار مكتب الأمم المتحدة في الصومال مع متطلبات مهام وأهداف البعثة في ثوبها الجديد، على أن يحافظ تشكيل البعثة الجديدة على نفس حجم تعداد بعثة أميصوم البالغ 18586 فردا إلى غاية الانتهاء من المرحلة الأولى بحلول نهاية سنة 2022، ليتم البدء في تقليص هذا التعداد؛ أعقب ذلك استجابة مجلس الأمن الدولي لهذا التحويل في طبيعة بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بالموافقة عليها عبر قراره رقم 2628، الصادر في 31 مارس 2022⁽²⁾. لقد أقر مجلس السلم والأمن الإفريقي هذا التغيير لكي تصبح البعثة أكثر مرونة وأكثر قدرة على الحركة والاستجابة للتهديدات الناشئة، من خلال تعزيز حماية قواتها ووضعيته، وامتلاك قوة رد فعل سريعة، بتعديل شكل معادتها ونمط دعمها اللوجستي، موكلا إليها مهام مواصلة محاربة حركة الشباب الإرهابية، وتوفير الأمن للتجمعات السكانية، ودعم جهود السلام والمصالحة، ودعم قدرات المؤسسات القضائية والسلطات المحلية، وتطوير قدرات قوات الأمن الصومالية لتمكينها من تولي المسؤوليات الأمنية بنهاية العام 2024، عبر مراحل، تبدأ بمرحلة التكوين، ثم مرحلة تشكيل هيكل القوات وتسليم بعض العمليات للقوات الصومالية، تليها مرحلة تسليم قواعد التشغيل، لتختتم في المرحلة الرابعة بسحب وإنهاء مهام البعثة، وفق الأهداف الإستراتيجية لبعثة

(1) إجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 1037، المنعقد في 07 أكتوبر 2021، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

(2) تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي عن اجتماعه رقم 1075، المنعقد في 12 أبريل 2022، بشأن التمويل المتوقع والكافي والمستدام لبعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS). <http://www.peaceau.org>

الإتحاد الإفريقي، المرتكزة على إجراء عمليات مخططة وموجهة بشكل مشترك، ومساعدة الحكومة الفيدرالية في تقديم الإعانات الإنسانية، ودعم تكوين وبناء قوات الدفاع، وترسيخ تدابير بناء السلام، بالتعاون مع مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية، المتواجد في القاهرة⁽¹⁾، مع تعيين قائد لقوات البعثة من البلد الأكثر مساهمة بالقوات، وتعزيز صلاحياته في القيادة والسيطرة على القوات، وفق هيكل القيادة والتحكم للبعثة. ومن أجل موازنة هذا التغيير مع الوضع في الصومال، فقد حث مجلس السلم والأمن الحكومة الصومالية على المضي في بناء مؤسسات الدولة، وتطوير القدرات الأمنية لمكافحة الإرهاب، والعمل على قطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة، ومحاربة الجريمة المنظمة.

المطلب الثالث: الدعم الأممي لجهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.

أسندت لبعثة أميصوم، التي مدّدت مهامها عدة مرات بقرارات من مجلس الأمن الدولي، عديد المهام السياسية والأمنية والتنظيمية، فقد منح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2012/2073 للبعثة صلاحية اتخاذ كل التدابير اللازمة المتوافقة مع القانون الإنساني الدولي، مع الاحترام الكامل لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، والمساهمة في الحد من تهديدات حركات المعارضة المسلحة، في إطار المفهوم الاستراتيجي الإفريقي للبعثة المؤرخ في 5 جانفي 2012، بالتنسيق مع قوات الأمن الوطنية الصومالية، ودعم الحوار والمصالحة في الصومال، وتوفير الحماية للسلطات الصومالية في أداء مهامها، وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية. وقد أشار القرار الأممي رقم 2013/2125 إلى القلق المتزايد للمجتمع الدولي حيال عمليات القرصنة والسطو المسلح قرب السواحل الصومالية، وانطلاقا من أراضيها، والتهديدات التي تطل سلامة الملاحة الدولية والطرق البحرية التجارية، وإسهامات أوضاع عدم الاستقرار في الصومال في تعزيز جرائم القرصنة المتفاقمة، مستندا على مضمون اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في 10 ديسمبر 1982، بخصوص مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر، لتأكيد على المسؤولية الأساسية للسلطات الصومالية في ذلك؛ مشيدا بجهود الاتحاد الإفريقي عبر أنشطته في مكافحة القرصنة على الأراضي

(1) اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 1068، المنعقد بتاريخ 08 مارس 2022، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <http://www.peaceau.org>

الصومالية، وكذا جهود وأنشطة جماعة السادك (SADC)، والمساعدات التي يتلقاها الاتحاد الإفريقي من منظمات ودول خارج قارية، كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان وماليزيا وروسيا، وأيضا جهود العديد من الدول الإفريقية، ككينيا وموريشيوس والسيشل وتنزانيا. فيما فصل القرار الأممي رقم 2014/2142 في سبل وإجراءات وشروط توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال، من أجل السماح للحكومة الاتحادية الصومالية بأداء مهامها في حفظ الأمن ومجابهة التنظيمات الإرهابية والجماعات المعارضة، بالتنسيق مع فريق الرصد، مع حث حكومة الصومال الاتحادية وجميع الأطراف والدول الأخرى، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها بعثة أميصوم، على ضمان التعاون مع فريق الرصد، وضمان سلامة أعضائه. وقد دعا مجلس الأمن الدولي في 29 ماي 2014، عبر قراره رقم 2158، إلى التعجيل في إقامة نظام فيدرالي اتحادي، ومراجعة الدستور المؤقت للصومال وتنفيذه، والتحضير لانتخابات في العام 2016، بدعم من الاتحاد الإفريقي عبر بعثته، للمضي في إجراءات وأنشطة بناء السلام، بمشاركة هيئة الإيغاد، بوضع قواعد الحوكمة الأساسية، وبسط سيادة القانون، وتوفير المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية الأساسية، ونزع السلاح، مع توثيق التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الإفريقي، في ظل الإنجازات التي حققتها بعثة أميصوم ضمن عملياتها المشتركة مع الجيش الصومالي.

لقد أكد مجلس الأمن الدولي مرارا، خصوصا في قراراته 2012/2033، و2014/2167، على أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لاسيما الاتحاد الإفريقي، المؤهل لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة في القارة، وجهوده لمنع نشوب تلك النزاعات، ومسايعه في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ومبادراته بمعية الجماعات الاقتصادية الإفريقية في مجال حفظ السلام، وفق الفصل الثامن من الميثاق الأممي. وتوكيدا لذلك، فقد رحب مجلس الأمن الدولي مرارا، مثلما جاء في قراره رقم 2014/2182، بالعمليات الهجومية المشتركة بين بعثة أميصوم والجيش الصومالي على حركة الشباب والجماعات الأخرى، وهي الهجمات التي ساهمت في تحسين هياكل الحوكمة في المناطق المستعادة. ورغم تحفظاته وتوجساته من الأوضاع الإنسانية ومستويات الفساد المالي والإداري الذي عانت منه الصومال، والاتهامات التي طالت مرارا بعثة أميصوم حول الاعتداءات الجنسية والتخاذل في أداء المهام، فقد أبدى مجلس الأمن الدولي دوما ترحيبه وثناءه بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، في ضوء المكاسب التي حققتها بعثة أميصوم في تقديم المساعدة إلى

الصومال، ومساهمتها في إرساء سلام واستقرار ملموسين فيه، وما قامت به من دور حيوي لتحسين الحالة الأمنية، بالتعاون مع حكومات المنطقة، في سبيل تحسين التنسيق داخل البعثة وتنشيط عملياتها⁽¹⁾؛ وهو ما أدى به إلى الموافقة على مواصلة نشر البعثة بتعداد أقصاه 22126 فرداً، إلى غاية 31 ماي 2017، مع اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ ولايتها، والإحترام الصارم للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغرض توفير ظروف تفعيل العملية السياسية، وجهود تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء السلام في الصومال، مع العمل على النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية، ومواصلة تنفيذ العمليات الهجومية ضد حركة الشباب وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة، وضمان أمن وحرية تنقل المشاركين في عملية المصالحة، والعملية الانتخابية، والمشاركة في توطيد العملية الإتصالية مع المجتمعات المحلية.

تم تمديد مهام بعثة أميصوم مرة أخرى، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2372 (2017)، المؤرخ في 30 أوت 2017، مع البدء في إجراءات خفض تعداد البعثة، موازاة مع عملية نقل المسؤوليات الأمنية تدريجياً من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية، ومواصلة مساعدتها على توفير الأمن للعملية السياسية، ومساعدتي تحقيق الاستقرار والمصالحة وبناء السلام في الصومال، ومواصلة ضمان تشكيل البعثة على نحو يمكنها من الاضطلاع بكامل مهامها، بما في ذلك تعزيز هياكل القيادة والتحكم. فيما أقر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2472/2019 بالمحافظة على نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال حتى 31 ماي 2020، مع خفض التعداد الأقصى لأفراد بعثة الاتحاد الإفريقي النظاميين إلى مستوى 19626 فرداً بحلول 28 فيفري 2020، تماشياً مع الخطة الانتقالية وعملية تسليم السلطة إلى قوات الأمن الصومالية، مع إبقاء الحق لبعثة أميصوم في اتخاذ جميع التدابير اللازمة، في إطار إجراءات التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية، للوصول إلى هدف تولي المؤسسات الأمنية الصومالية زمام المبادرة بحلول عام 2021، وهو ما أكدته القرار الأممي رقم 2520/2020، الصادر في شهر ماي 2020. وما دعمته رسالة رئيس مجلس الأمن الدولي S/2021/255، الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء المجلس، والتي تضمنت التأكيد على الأهمية الحاسمة للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل في الصومال، لكي يتسنى الانتهاء من الترتيبات الخاصة بالانتخابات في العام 2021، لضمان إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية،

(1) راجع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2297/2016، الصادر بتاريخ 07 جويلية 2016.

تماشياً مع اتفاقية 17 سبتمبر 2020، وحث الحكومة الفيدرالية في الصومال والأطراف المتداخلة على التعاون بشأن الأمن والأولويات الوطنية الأخرى، من أجل تنفيذ هيكل الأمن القومي وخطة الانتقال الصومالية المنقحة، وضمان وجود نظام فيدرالي يعمل بكامل طاقته؛ مع إبراز دور الإتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن في إقرار الخطة الانتقالية المنقحة للصومال، الصادرة في شهر فيفري 2021، بما يتيح للحكومة الصومالية تحقيق رغبتها في قيادة عملية الانتقال الأمني، من أجل بلوغ تحقيق المسؤولية الكاملة للصومال بحلول نهاية عام 2023، مع ما يتطلبه الأمر من ضرورة التنفيذ الكامل للالتزاماتها، بالإبقاء على الدعم الدولي والقاري لتجسيد ذلك، خصوصاً مجلس السلم والأمن الإفريقي، المكفول له توجيه بعثة أميصوم للاستمرار في دعم الجهود الأمنية الصومالية في العام 2022، خصوصاً مع الإقرار المتواصل من طرف مجلس الأمن الدولي بتمديد ولايتها ومواصلة مهامها، والذي كان آخره ضمن قراره رقم 2021/2614.

المبحث الرابع: دور الإتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الإرهابية في البلدان الإفريقية.

سجل تاريخ 11 سبتمبر 2001 محطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، قلبت المفاهيم والموازن الأمنية على المستوى الدولي، بددت الحرب على الإرهاب في أعقابها العديد من العناوين المركزية السائدة، تماماً كما غيرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات والتوازنات بين الدول، بعد ولوج العالم تحت وطأة وتأثير التوازن الإستراتيجي المبني على سياسة التفوق وتأسيس الردع النووي. لقد دخل العالم عصراً إستراتيجياً جديداً قائماً على عولمة الأزمات والتهديدات الإرهابية على الأمن القومي للدول، كانت إحدى الركائز الأساسية في تفسيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي للتغيرات الهامة في النظام العالمي⁽¹⁾، فرضتها ظهور صياغة جديدة للإرهاب وما تعلق بمكافحته أو احتوائه وسد مخاطره ومصادره المهددة للأمن المجتمعي للدول، وردود فعل المجتمع الدولي في التصدي له، وهو ما يفسر صدور سبعة عشر (17) قراراً أممياً بشأن الإرهاب، الذي أضحى دون شك أخطر تهديد يواجهه السلم والأمن الدوليين، من ذلك ما أصدره مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1373،

(1) رتيبة برد، المبادرات الجيوستراتيجية الأوروبية في المتوسط، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020، ص 73، 74.

المتضمن إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب (Counter terrorism committe)، وفقا للفصل السابع من الميثاق الأممي، وما أشار إليه الفصل الثامن في المادة 52 منه، التي نصت على أنه ليس في الميثاق الأممي ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المطلب الأول: التهديدات الإرهابية في قارة إفريقيا.

تعتبر المعضلة الإرهابية من الهواجس الأمنية التي برزت كمجال مستقل للدراسات النقدية للأمن في إيضاح المهددات الأمنية الجديدة، والتي ظهرت في مخرجات مدرسة كوبنهاجن التي أحدثت فارقا أكاديميا، من منطلق إدراك خطر الأمننة والجغرافية السياسية الذي أثر على الوضع الأمني في القارة الإفريقية، خصوصا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وتأثيرات ما بعد الحرب الباردة، وما مدى تعبيرها عن معالم فشل دولي محتمل وعجز عن أداء الوظائف البنوية للمؤسسات الدولية والإقليمية في احتواء الظاهرة الإرهابية العالمية العابرة للحدود⁽¹⁾؛ فقد أدت الديناميكية التي عرفتتها المنظومة الدولية على مستوى الفواعل في بروز تهديدات جديدة على مستوى الدولة، من خلال التحولات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، وطبيعة تأثيرها على مصالح الأفراد والجماعات والحكومات، فتحت المجال أمام المختصين في الشأن الإفريقي باعتبار الإرهاب الدولي^(*) هاجسا أمنيا حقيقيا لدول الإقليم الإفريقي، والذي أعاد انتشاره في إفريقيا، سواء في منطقة الساحل الإفريقي امتدادا إلى نيجيريا، وفي منطقة القرن الإفريقي، تتوضح صوره بشكل بارز في نشاط تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية ومنظمة بوكو حرام، التي توسعت أعمالها العدائية ضد المجتمع الإفريقي. وفي المقابل، ومن خلال الدراسات المرتبطة بالجانب العملي لبعض الأطراف الخارج قارية، كالولايات المتحدة الأمريكية

(1) إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990، ص 09.

(*) تختلف تسمية الإرهاب باختلاف أنواعه ومصادره، قسمه القانون الدولي إلى نوعين أساسيين: إرهاب الأفراد الذين يرتكبون العمل الإرهابي مباشرة، وهو العمل الذي يقتضي معاقبة الأفراد وفقا للقانون الدولي الإتفاقيات الدولية بصرف النظر عن قوانين بلادهم؛ وإرهاب الدولة عندما تخالف المبادئ الأساسية والأحكام المتعارف عليها في القانون الدولي، بما في ذلك أحكام قانون الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تصبح فيه الدولة بهذا الفعل متورطة في عمل إرهابي بشكل مباشر أو غير مباشر، ومسؤولة أمام القانون الدولي وما يترتب على ذلك من جزاءات وتعويضات عن الأضرار التي تلحقها بالأفراد والدول الأخرى. معنى ذلك أن هناك إرهاب يقوم به أفراد ومجموعات أو تنظيمات، وإرهاب دولة، أو ما يطلق عليه اسم الإرهاب الرسمي، بما فيه تخويف المعارضة أو ممارسة الاضطهاد ضد نظام أو شعب يسعى للتححر. ويكون الإرهاب داخليا إذا اقتصر نشاطه ضمن المجتمع الواحد وبين شعب واحد؛ ويصبح دوليا إذا ما اشتركت أطراف خارجية فيه. للمزيد، أنظر: رتيبة برد، مرجع سابق، ص، ص، 75، 76.

وفرنسا وبريطانيا، تم التأكيد على أن هناك تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات، بسبب تقاطع المصالح والإرث الاستعماري⁽¹⁾.

تتخذ الظاهرة الإرهابية شكلين في تهديدها للقارة الإفريقية، فقد يكون إرهابا محليا ينشط داخل الدولة الواحدة، أشبه بالحرب الأهلية القائمة على تحطيم وتكسير الدولة وإظهار الولاء للطائفية^(*)، والعنف السياسي والصراعات الداخلية المسلحة التي تحمل في مضامينها البعد السياسي وتفكك البعد السوسيولوجي وتمزيق اللحمة الهوياتية؛ يمكن أن يكون إرهابا عرقيا أو إثنيا يحدث بسبب التمييز العنصري والعنصري من طرف جماعات إثنية أو أيديولوجية، بهدف إحداث تغييرات بنائية أو وظيفية على صعيد النظم السياسية والأعراف القبلية، أو سعيا للتخلص من الخصوم، كما حدث في رواندا في تسعينيات القرن الماضي، وكذا نموذج التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وأيضا في ما حصل بين قبيلتي الهوتو والتوتسي العام 1994؛ وقد يتخذ الإرهاب طابعا دينيا وأفكارا أكثر تطرفا في رفض الآخر، وعدم قابلية احترام منهج التحول الديمقراطي، ما يمكن اعتباره أخطر أنواع الإرهاب، ويظهر بشدة في الدول المتعددة الديانات، مثل ما وقع في نيجيريا⁽²⁾. بينما يتمثل الشكل الثاني في الإرهاب الدولي من خلال الإرهاب النسقي أو الإرهاب العابر للحدود، والذي تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة أو الجريمة العابرة للحدود والقارات.

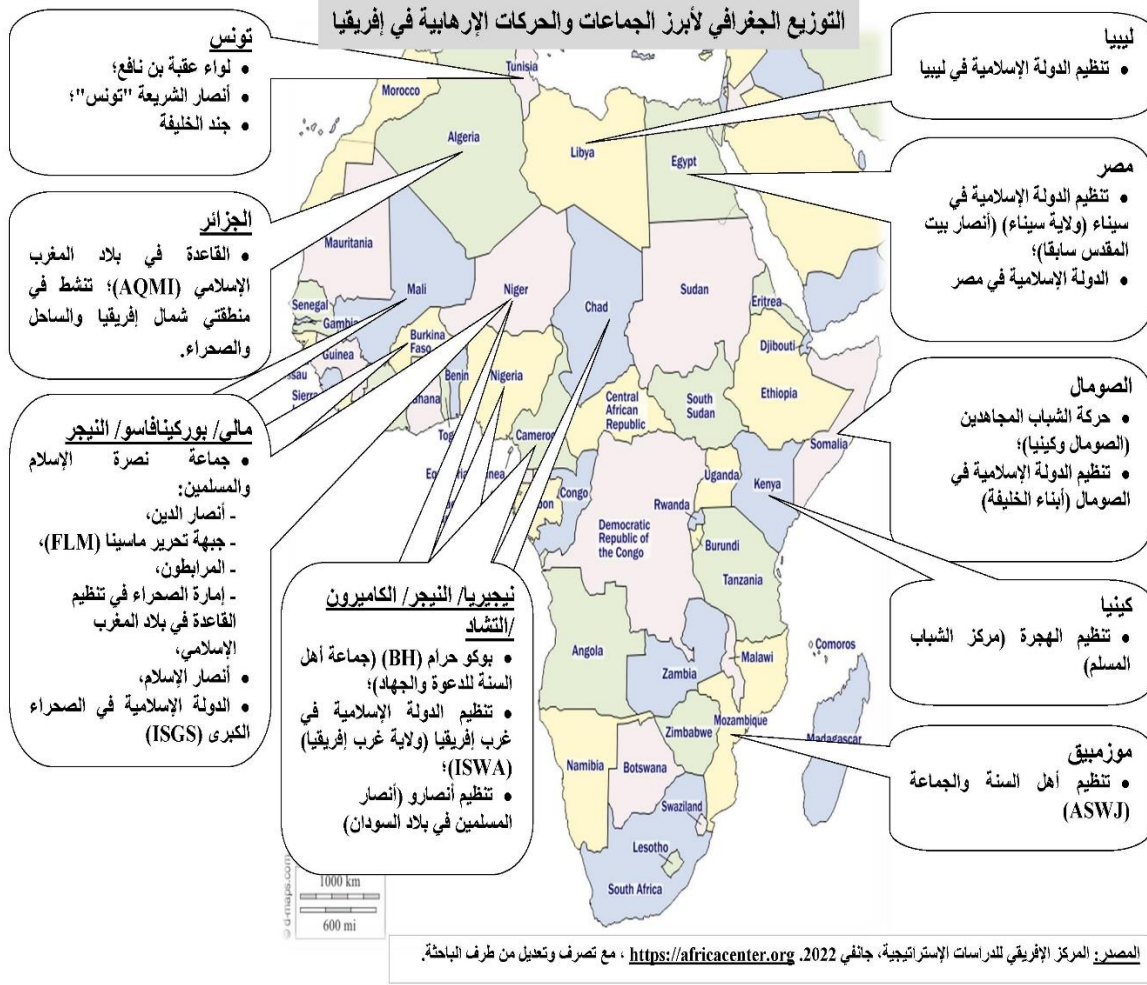
في توزيعها الجغرافي، تتمركز الظاهرة الإرهابية في إفريقيا بكثرة في مناطق الساحل الإفريقي والغرب الإفريقي والمغرب العربي الكبير، إضافة إلى نشاطات بعض الحركات المتطرفة المتمركزة في مناطق أخرى، كمنطقة القرن الإفريقي، التي تحمل كثير منها نفس التوجهات، تتبنى نهج التخريب والقتل والتفجير، وتمثل حتى إيديولوجيات خارجية تتشارك معها نفس مستوى التطرف والولاء للفكرة بدل الدولة.

(1) جان بيافيلير، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "تحد جزائري أم تهديد عالمي"، أوراق كارينغي، العدد 104، أكتوبر 2009، ص-ص، 4-9.

(*) هناك علاقة مباشرة بين الكوارث الاجتماعية وانتشار النزاعات والحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة، بفعل ازدياد الفوارق بين العالمين المتقدم والنامي، وهو ما يطلق عليه "الطابع اللامتكافئ وغير المكتمل للعولمة". للمزيد أنظر: رتيبة برد، مرجع سابق، ص 74.

(2) إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا "دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي"، الجزائر، دار الإعصار العلمي، ط1، 2018، ص، ص 105، 106.

خريطة التوزيع الجغرافي لأبرز الجماعات والحركات الإرهابية في إفريقيا.



الفرع الأول: الإرهاب في بلدان المغرب العربي الكبير.

يشكل المغرب العربي البوابة الأساسية بين أوروبا وإفريقيا، يواجه كوحدة إقليمية في الشمال الإفريقي تحديات حقيقية لأمن واستقرار دوله، في ظل خصوصيتها الجيوبوليتيكية المتشابكة من ناحية الموقع الجغرافي، والأوضاع غير المستقرة السائدة في حيز من إقليمها، وفي إقليم الساحل الإفريقي المحاذي لها⁽¹⁾، أطلقت إشارات مقلقة، خاصة لدى دوله المنفتحة حدودها على الساحل الإفريقي، انجر عن الوضع تبعات اتجاه أمنها الإستراتيجي، في ظل التدخلات العديدة والمريبة من قبل القوى الكبرى في صراعات ونزاعات المنطقة⁽²⁾، ونشاطات الحركات الإرهابية العديدة كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي باتت منطقة المغرب العربي فضاءاً حقيقياً لأعمالها التي ساهمت في انتشار

(1) راجح زاوي، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط "بني ثلاثية الأمن، القوة، سلم القوى"، دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي"، الأردن، ألفا للوثائق، ط1، 2020، ص 158.

(2) عبد القادر دندن، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، سياسات عربية، العدد 08، أبريل 2014، ص 88.

الفوضى الأمنية والتهديد الأمني الإستراتيجي، مستغلا ذلك إلى جانب تدخل القوى الكبرى في ترسيخ وجوده وكيانه عبر جل شريط الساحل الإفريقي، يتضح ذلك بشكل جلي في عديد العمليات التي نفذها التنظيم على الأراضي الجزائرية، وتواجهه الطويل في مالي، خصوصا بعد استحوذه رفقة جماعات أخرى على أسلحة نوعية آتية من مخازن الأسلحة الليبية، ومخازن دول أخرى، منحتة القدرة على إحداث خرق أمني خطير، بعد أن توفرت لديه إمكانيات معززة في مواجهة المعدات العسكرية الجوية والأرضية الثقيلة لجيوش المنطقة، في ظل مساعيه في توسيع البيئة الحاضنة لعملياته، وفرض تواجده إقليميا، بعد أن أضحى وفق تقديرات لبعض الباحثين في شؤون الجماعات الإسلامية تنظيما جهويا، مست نشاطاته موريتانيا ومالي والنيجر، إضافة إلى الجزائر، ساعده في ذلك شساعة البيئة الصحراوية، وعجز الإمكانات اللوجستية لبلدان الساحل وجنوب الصحراء، وضعف التنسيق الأمني، إضافة إلى الأوضاع التي توفرها عديد النزاعات الداخلية والاستقطابات العرقية والإثنية⁽¹⁾.

في شهر جوان من العام 2010، بادرت الجزائر رفقة مالي وموريتانيا والنيجر إلى إنشاء تحالف عسكري لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة، في ما عرف آنذاك بتجمع دول الميدان⁽²⁾، بيد أن تحركات فرنسية قد أفضت إلى إنشاء مجموعة الخمسة (G5)، التي ضمت نفس الدول بالإضافة إلى التشاد، باستثناء الجزائر. فيما سعى الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع المجتمع الدولي إلى إنشاء وتحديث آليات محاربة الإرهاب الإقليمي والدولي، في ظل التشابك والتداخل الذي توسع بين الجريمة المنظمة والإرهاب، من خلال العمل على إضعاف نفوذ دول الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية، للسيطرة على المنافذ والطرق الصحراوية المستخدمة لتمرير مختلف أصناف المخدرات القادمة من أمريكا الجنوبية باتجاه أوروبا وآسيا⁽³⁾.

خلال العشرية الأولى للألفية الحادية والعشرون، عرف حجم العمليات الإرهابية التي نفذتها جماعة تنظيم القاعدة وفروع التنظيمات الإرهابية الأخرى في منطقة الساحل والمغرب العربي زيادة بنسبة 58%، خصوصا عقب إعلان تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) في سبتمبر 2006 انضمامه إلى تنظيم القاعدة الدولي، وتغيير إسمه ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، إذ سجلت حوالي 900 عملية إرهابية، تحدت أهدافها ما بين الدولية والمحلية،

(1) نفس المرجع، ص 89.

(2) كعبوش الحواس، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، القاهرة، المكتب العربي للمعرفة، ط1، 2017، ص 135.

(3) عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 89.

راح ضحيتها حوالي 1500 قتيل و6000 جريح، مسّت كل من الجزائر والتشاد وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر وتونس⁽¹⁾، الأمر الذي شكل تغييراً حاداً في الوضع الأمني في منطقتي شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، إذ سعى التنظيم إلى تقديم الدعم اللوجستي لمختلف التنظيمات المسلحة التي تنشط في المنطقة، وحتى الفروع النائمة في غرب إفريقيا.

بالإضافة إلى الاهتمامات الطاقوية والأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية، فقد ساهمت عمليات التنظيمات الإرهابية بمختلف مشاربها في تعزيز النفوذ الغربي، الفرنسي والأمريكي تحديداً، تحت ظل جملة من الترتيبات الأمنية في الساحل الإفريقي⁽²⁾، أوعزت للمختصين إمكانية ارتباط الأمرين، فعديد المعطيات الأمنية والاستخباراتية قد أبرزت بشكل ما ترابط مصالح مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، باتت فيها الهجمات والعمليات النوعية للتنظيمات الإرهابية تنصدر مراكز الإعلام العالمية بشكل كبير، لاقت في كثير من الأحيان ترويحاً متعمداً وممنهجاً من قوى خارجية، تمهيداً لاستغلالها كذريعة أخلاقية للتدخل في المنطقة وتمير أجناس ومخططات إستراتيجية للاستحواذ على المقدرات الحيوية التي تتركز بها هذه المنطقة، والسعي لإخضاعها إلى الإرادة الغربية، مع وجود مؤشرات لترابط استخباراتي شجع التنظيمات الإرهابية في غرب إفريقيا والساحل الإفريقي من قبيل جماعة أنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد وحركة بوكو حرام على ممارسة أنشطتها وتنفيذ عملياتها ببشاعة ودموية أكبر، عرفت في ضوئها طبيعة الهجمات المنفذة من قبل هذه الجماعات تحولاً تنظيمياً أكثر فعالية، من خلال استهداف قوات الأمن ودور العبادة والمقرات الرسمية والزعماء السياسيين والدينيين⁽³⁾، ساعداً في ذلك ضعف الأجهزة الأمنية وافتقادها إلى الآليات التكنولوجية الكفيلة بمراقبة مصادر التهديدات وتعزيز السيطرة الأمنية والعسكرية، شجع هذا الأمر تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى على اختراق المنطقة واستخدامها كبيئة مواتية لتنفيذ خطته، خصوصاً مع ما أفرزه التدخل الغربي المريب في ليبيا، وما انجر عنه من استباحة للأسلحة والمعدات المتطورة، الذي منح قدرة أكبر للتنظيمات الإرهابية في المنطقة في شن وتنفيذ هجماتها⁽⁴⁾؛ مع الأخذ

1) Yonah Alexander, Maghreb and Sahel Terrorism : Addressing the Rising Threat from AL-Qaeda and other Terrorists in North and West/Center Africa. Arlington, VA : International Center for Terrorism Studies, Institute for Policy Studies, 2010. p 26.

2) Mehdi Taje, l'importance stratégique du Sahel, Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel, **Cahier du CEREM** , N°13, Paris, Décembre, 2009, p 23

(3) عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 90.

(4) نفس المرجع، ص 91.

بالاعتبار اتفاق المختصين على أن دولة مالي لا تشكل هدفا في حد ذاته بالنسبة للقاعدة والتنظيمات الأخرى، بقدر ما تشكله من ملجأ مناسب لها لاستخدامه لغايات أخرى⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الإرهاب عبر الساحل - الصحراء.

أشار تقرير لمركز الأبحاث الإستراتيجية الإفريقي أن التهديدات الإرهابية قد تضاعفت في منطقة الساحل بتطور مداها وقوتها ومرونتها، فبينما كانت عمليات اختطاف الأجانب وموظفي المنظمات غير الحكومية الناشطين في منطقة الساحل مقتصرة على بعض الفرص التي تتاح لهاته المنظمات والجماعات المتطرفة، فقد أثبتت العمليات النوعية التي قام بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مستوى عالي في النشاط الإستخباراتي والقدرات العملية والتحصيل المعلوماتي، بلغت حد تنفيذ عمليات نوعية بعيدة جدا عن مناطق تركزها⁽²⁾.

لقد خلقت الفوضى الأمنية التي عمت أرجاء منطقة الساحل والصحراء فضاءا خصبا لنشاط جماعات التهريب، أوجد شيئا فشيئا علاقات تعاون بينها وبين الجماعات الإرهابية، منحت للمهربين حصانة أمنية وقوة إقتصادية وفرت لهم وللجماعات الإرهابية مداخل هائلة من الأموال، ساعدهم في ذلك توفر وسائل تنقل وأجهزة اتصالية متطورة، إذ توضح إحصائيات أمنية تجاوز مداخل جماعات التهريب عتبة المليار دولار سنويا، تتحصل الجماعات الإرهابية وأفراد العصابات المسلحة على جزء منها في شكل إتاوات⁽³⁾.

لقد مس تفاقم وتيرة النشاطات الإرهابية أغلب بلدان الساحل، حيث أقر تقرير المركز الإفريقي للبحوث والدراسات الإرهابية للعام 2014 أن الهجمات الإرهابية الواقعة في منطقة الساحل والصحراء وغرب إفريقيا قد تصاعدت من 220 هجوم إجرامي في العام 2013 إلى 254 هجوم في 2014، بلغ جرائها عدد الضحايا 6052 شخصا، بزيادة وصلت إلى 100 % مقارنة بالسنة السابقة⁽⁴⁾. إضافة إلى ذلك، وجراء الوضع الذي أفرزته الأزمة الليبية، ارتقت معطيات الخارطة الإرهابية في منطقة

(1) عمر فرحاتي، مريم براهيم، *الأزمة في الساحل الإفريقي "الخلفيات والأبعاد"*، الجزائر، الدار الجزائرية، 2017، ص 111.

(2) قاسم محمد الدويكات وآخرون، *إدارة الأمن الحدودي "المقاربات والنماذج"*، تحرير بلهول نسيم، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018، ط1، ص، ص 357، 358.

(3) إدريس عطية، مرجع سابق، ص 167.

(4) محمد بشر جوب، *جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب، قراءات إفريقية*، العدد 34، ديسمبر 2017، ص 33.

الساحل والصحراء عقب التحالف الإرهابي المستحدث الذي أُطلق عليه تسمية "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، بزعامة "إياد أغ غالي"، الذي شمل أربع تنظيمات إرهابية، هي حركة أنصار الدين التي يتزعمها آغ غالي، والمرابطون بزعامة مختار بلمختار، وإمارة منطقة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكتائب ماسينا المتمركزة في وسط مالي، مع مبايعة جماعة بوكو حرام لتنظيم داعش الذي تمكن بعد 2014 من الاستحواذ على أجزاء كبيرة من ليبيا. والواقع أن توسع الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء كان نتاج تراكم مجموعة من الدوافع، أهمها تدهور الأوضاع المعيشية والتهميش المنظم والتدخلات الأجنبية وتغلغل الحركات التبشيرية، إضافة إلى التركيبة الديموغرافية لدول المنطقة كمؤشر محفز على ظهور جماعات متشددة.

بقيت المبادرات الأمنية والسياسية الإقليمية والدولية مجرد مبادرات لا أثر لها على أرض الواقع، كالمبادرة التي تعهدت فيها مجموعة الإيكواس بتشكيل قوة مشتركة لمحاربة الجماعات الإرهابية، في اجتماعها العادي التاسع والأربعين (49) الذي انعقد في عاصمة السنغال، ومبادرة لجنة حوض بحيرة التشاد (CBLT)؛ في حين تجلت من عديد المبادرات الدولية اتخاذها من الإرهاب مجرد ذريعة للتدخل في الشؤون الإفريقية وترسيخ السياسة التوسعية-الإستعمارية، وليس التدخلات الفرنسية وبناء القاعدة الأمريكية في النيجر إلا دليل على ذلك⁽¹⁾.

في جانب آخر، تعتبر حركة الشباب المجاهدين كأحدى أكثر الحركات الإرهابية قدرة في إحداث الأثر الأمني الفارق على دول منطقة القرن الإفريقي، رغم جهود دول المنطقة والاتحاد الإفريقي عبر بعثته في الصومال في التصدي لها وتقليص تهديداتها؛ ورغم النجاحات التي حققتها بعثة أميصوم في محاربتها للحركة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2015⁽²⁾، فقد صنف العام 2016 في مؤشر الإرهاب الدولي كثاني أكثر الأعوام دموية في الصومال الذي احتل مرتبة ضمن أكثر عشر دول في العالم تضررا من ظاهرة الإرهاب، تمكنت خلاله حركة الشباب من إعادة تنظيم صفوفها، وتنفيذ عمليات هجومية ضد قوات أميصوم، واغتيال عشرات من الشخصيات والقيادات الحكومية وموظفي المنظمات الدولية وغير الحكومية⁽³⁾.

(1) نفس المرجع، ص 34.

(2) نزمين محمد توفيق، كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟، السياسة الدولية، السنة 54، العدد 212، أبريل 2018، ص 135.

(3) عزة هاشم، أزمة الدول الهشة في القرن الإفريقي "الصومال نموذجا"، السياسة الدولية، السنة 54، العدد 212، أبريل 2018، ص 114.

المطلب الثاني: تداعيات الظاهرة الإرهابية على أمن واستقرار القارة الإفريقية.

ضمن المحاولات والحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن، أورد ريتشارد أولمان (Richard H. Ulman) تعريفاً فاصلاً للأمن ومصادر تهديداته، بالقول أن "المنظور التقليدي الضيق للأمن القومي المنحصر في حماية الدولة نفسها من هجوم عسكري لدولة أخرى هو منظور خاطئ وخطير في آن واحد"، ويستطرد أولمان في توضيح ذلك "أن هذا المنظور الضيق يحول الإهتمام بعيداً عن التهديدات غير العسكرية التي تحدثها أوضاع عدم الاستقرار خارج حدود الدولة، مثل الهجرة غير الشرعية، والتطرف وتوسع الجريمة، وفرض القيم على حساب الهوية، وزرع الأيديولوجية في المجتمعات الداخلية، التي تندرج في صلب المفهوم الجديد للأمن غير التقليدي"⁽¹⁾.

على المستوى الداخلي، يتضح عجز هياكل دول القرن الإفريقي (خصوصاً الصومال) وضعف قدراتها في بناء مؤسساتها الديمقراطية في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة، الموازية لنشاطات التنظيمات الإرهابية والجماعات الانفصالية التي وجدت الدعم اللوجستي من أطراف إقليمية وخارجية، مع فشل وحتى انعدام إمكانيات الدول للتحكم والسيطرة على الأوضاع الداخلية، في ظل تزايد العمليات التخريبية والهجمات المسلحة، وتأثر الأوضاع الأمنية التي باتت تعرقل خطط التنمية في جميع الميادين، وما نجم عن هذه الأوضاع من زرع لبذور الفتنة الطائفية واندلاع النزاعات العرقية والقبلية، وتلاشي الوحدة الوطنية والتماسك السوسولوجي والهوياتي لشعوب المنطقة، وتكريس عوامل وثقافة العنف بين الأفراد والمجتمعات، وما ينتج عن هذا وذاك من غياب للخدمات، وانهيار للاقتصادات، وضحايا ونزوح، وسيطرة منطق الميليشيات بدل القانون والدولة، وما يمثله الأمر من أعباء أمنية واقتصادية واجتماعية تضطر الهيئات الإقليمية والدولية إلى التكفل بها أو التدخل لتقليل آثارها وتبعاتها؛ يضاف إلى ذلك ما تشكله هذه الظاهرة من تشويه لصورة الإسلام والمسلمين، واستغلال ذلك من قبل القوى الأجنبية والحركة الصهيونية العالمية؛ بينما يفسح الإرهاب المجال لتوافر بيئات سوسيو-اقتصادية وثقافية تدفع بشكل أكثر إلى مزيد من الأوضاع المتردية التي يصبح فيها الأمن والاستقرار أمرين بعيدا المنال، تتغذى فيها شتى المسائل الداخلية التي تهدد كيان ووحدة المجتمعات،

(1) مالك عوني، الأمن غير التقليدي "اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، أكتوبر 2011، ص-ص 1-5.

وتتوافر جرائها كل الأسباب والذرائع للتدخلات الخارجية، تضحي فيها سيادات الدول واستقلالها أمر مطعون فيه، يفقدها كثيرا من قدراتها في ممارسة سلطاتها ولعب أدوارها الإقليمية والدولية⁽¹⁾.

أما على المستويين الإقليمي والدولي، ووفق نظرية مركب الأمن الإقليمي، تزداد حالة الاستقطاب الإقليمي بسبب متغيرات الاختراق، وتتباين الآراء والمصالح السياسية بين البلدان الإفريقية في تحديد طبيعة التهديدات الإرهابية في إفريقيا، مع الاختلافات العديدة للعلاقات بين دول القارة، والأدوار المتبادلة في دعم الجماعات المعارضة، وتشجيع حركات التمرد والعصيان؛ أمر يؤدي غالبا إلى نشوء بؤر توتر بين الدول، وزرع وإذكاء بذور الفتن والنزاعات حول مختلف الأسباب⁽²⁾، وتضارب الجهود المبذولة للتصدي لتهديدات الإرهاب مع المطالب التي يفرضها الفقر وضعف المؤسسات العامة والفساد الإداري والسياسي، والأوضاع غير المستقرة وغير المتحكم فيها المتولدة عن النزاعات الداخلية والإقليمية التي طال أمدها، والعلاقات الإقليمية المتوترة التي تصعب من مقتضيات التعاون متعدد القطاعات بين الدول؛ إضافة إلى ما وفرته النزاعات والحروب من رواج للأسلحة على اختلاف أنواعها واستخداماتها، في ظل ضعف الضوابط الأمنية الحدودية وسهولة التنقل عبرها⁽³⁾؛ هي وغيرها معطيات يحذر المختصون في الشأن الأمني من أن تصبح مجالا خصبا لترعرع وتطور الإرهاب الإفريقي، لاسيما مع ظهور عدد من المؤشرات المرتبطة بتنامي التطرف الديني من خلال الجماعات السلفية والجهادية "الإسلاموية"، واختراقه للحدود السياسية بين الدول للقيام بهجمات إرهابية على الثكنات والقواعد العسكرية والإقتصادية الحيوية، في ظل عجز دول هذه الأقاليم على فرض رقابة حدودية، وتوفير الحماية الأمنية لأراضيها.

المطلب الثالث: الجهود الإفريقية والدولية لمواجهة المعضلة الإرهابية في إفريقيا.

أكدت المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية على أن الإرهاب يشكل عنصر التهديد الأبرز ومصدر القلق المتزايد للسلام والأمن الدوليين، وقد تضمنت هذه المعاهدات والاتفاقيات مختلف التدابير الضرورية والملزمة لمجابهة ومحاربة الظاهرة الإرهابية، وفقا لأحكام القانون الدولي والمواثيق

(1) سماء سليمان، الإتحاد الإفريقي وسياسات مواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018، ص137.

(2) نفس المرجع، ص 139.

(3) Andre Le Sage, Terrorism Threats and Vulnerabilities in Africa, in: **African counterterrorism cooperation "Assessing Regional and Subregional Initiatives"**, edited by, Andre Le Sage. USA, Potmac Book Inc, First edition, 2007, Chapter one.

والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، مع التأكيد على أن واقعية ومعطيات حل ومواجهة المعضلة الإرهابية لا يعني إمكانية التخلص منها بشكل تام، بقدر ما تصبو إلى تقليل وتقليص مخاطرها وانعكاساتها، بحيث لا تشكل تهديدا لحياة الجماعة واستقرارها⁽¹⁾، تماشيا مع ما تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2003/1456، الذي نص على أن القضاء على الإرهاب وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، لا يتم إلا بفضل إجراءات صارمة وشاملة ومتآزرة فيما يتعلق بالمساهمة والتعاون الجدي والفعال لكل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، ومضاعفة الجهود على المستوى الوطني⁽²⁾.

تواجه القارة الإفريقية الظاهرة الإرهابية بشكل أكبر من غيرها من القارات، مع تزايد وتيرتها وحجمها، دون أن يصل زعماء القارة ومسؤولوها لحلول واقعية وفاعلة لتقليصها ودرء أخطارها، لما يتطلبه الأمر من إمكانيات، وتكريس وتفعيل للاستراتيجيات والجهود والآليات المحلية والإقليمية والدولية⁽³⁾. لقد سعى الاتحاد الإفريقي في ضوء الاهتمامات الدولية إلى تطوير قدراته تنظيميا ولوجستيا، واستغلال الخبرات الدولية والتنسيق الدائم مع المنظمات الدولية، والاستخدام الأمثل للمساعدة الفنية والعسكرية، من أجل بناء قوة لحفظ السلام، والتدخل في تسوية وحل النزاعات القارية، وطلب الدعم من المنظمة الأممية والمنظمات القارية، إضافة إلى فتح المجال للشركات الأمنية المختصة في محاربة الجماعات الإرهابية، رغم ما يشكله الأمر من مخاطر سياسية ومجتمعية⁽⁴⁾.

الفرع الأول: الجهود الإفريقية لمواجهة الظاهرة الإرهابية.

تركزت جهود دول القارة عقب نيل استقلالها في تكريس شرعيتها الدولية ومشروعيتها الداخلية، ببناء مؤسسات وظيفية وبنوية تعمل على تقادي أي تهديد للأمن العام، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوفير الاحتياجات المجتمعية، وهو ما فشلت في تجسيده أغلب دول القارة. لقد أصبح ملف الأمن وهاجس تحقيقه من أكثر الملفات حضورا في أجندة المنظمة القارية، كمطلب رئيسي لبلوغ التنمية المنشودة في القارة، شكل ملف الإرهاب أهم معوقاته، إذ تتوزع في إفريقيا التي أضحت من أكثر قارات العالم تعرضا للإرهاب أكثر من 64 منظمة وجماعة إرهابية، تنشط أغلبها وأبرزها في شمال القارة

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص 369.

(2) علي مراح، دور مجلس الأمن الدولي في مكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، عدد 2010/01، ص 400، ص 401.

(3) إدريس عطية، مرجع سابق، ص 195.

(4) كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 181.

وغربها، وفي منطقة الساحل ووسط القارة وشرقها⁽¹⁾، ارتبط العبء الكبير للمنظمة القارية قي مجابهتها، لتجد المنظمة القارية ودولها نفسها متورطة اضطرابا في ملف مكافحة الإرهاب⁽²⁾، كأحد الأوجه البارزة لمسببات النزاعات ومحركاتها وعناصر إطالتها وتعقيدها، بل وكانت في الكثير من الحالات النزاعية المثبط الأبرز لنشاط وجهود بعثاتها.

لحد الآن، تفتقد القارة الإفريقية لإطار استراتيجي هيكلي وعملي متخصص في مكافحة الإرهاب، رغم أن الاتحاد الإفريقي عبر منظمة الوحدة الإفريقية قد بدأ في تطوير ووضع أدوات قانونية وآليات أمنية لمكافحة الظاهرة منذ تسعينيات القرن الماضي، أي قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر، استجابة لتصاعد العنف الإرهابي في الجزائر وشرق إفريقيا بشكل خاص، وأماكن أخرى في القارة، حين اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته في العام 1999*، واعتماد إعلان داكار لمنع ومكافحة الإرهاب في العام 2001، والبروتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب المعتمد في 2002، وكذا البروتوكول الملحق باتفاقية منع الإرهاب ومكافحته للعام 2004، التزاما بما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق إنشاء المنظمة القارية في صيغتها، وكذا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373⁽³⁾؛ إذ تم تتويجا لذلك، وفي إطار تعزيز التعاون القاري في مكافحة الظاهرة الإرهابية، إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في الإرهاب (ACSRT) في العام 2002، من أجل تحسين وترقية تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب بين دول القارة ومنظماتها، ومع المنظمة الأممية وأجهزتها، من خلال تحليل المعلومات والمعطيات المتعلقة بالظاهرة ومستويات تهديداتها، وإنشاء قاعدة بيانات وإرسالها دوريا إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي في شكل توصيات، مع قيام المركز بتنظيم ورشات تدريب للخبراء والمسؤولين التنفيذيين، والدفع إلى زيادة وتيرة التنسيق مع الآليات الأمنية للمنظمات الإفريقية الجهوية وبينها، وتحفيز التعاون العملي بين أجهزة ومسؤولي وخبراء الدول الإفريقية؛ فيما تقع مهام المركز الأساسية في المشاركة في أنشطة مفوضية السلم والأمن الإفريقي والأجهزة التابعة له فيما يخص مكافحة الإرهاب، على غرار نظام الإنذار المبكر وهيئة الأركان، وحتى مع المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والشراكة الجديدة من أجل تنمية

(1) سماء سليمان، مرجع سابق، ص 138.

(2) محمد بشر جوب، مرجع سابق، ص، ص، 29، 30.

(*) للاطلاع أكثر على الاتفاقية، راجع الصفحة 361، المطلب الثالث، من المبحث الثالث، من الفصل الرابع.

(3) القرار الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي في 2001/09/28، أي بعيد أسبوعين من تفجيرات برج التجارة العالمية في نيويورك <https://digitallibrary.un.org/record/449020?ln=ar>

إفريقيا (النيباد)، إضافة إلى البرلمان الإفريقي فيما يخص مهام الرقابة البرلمانية على التشريعات المتعلقة بالإرهاب. على جانب آخر، تتلقى الأجهزة ذات الاختصاص للاتحاد الإفريقي والمنظمات الجهوية، بما فيها المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في الإرهاب، دعماً من الأمم المتحدة في جهود نشاطات مكافحة الإرهاب، عبر مجلس الأمن الأممي ومكتب مكافحة الإرهاب التابع لأمانة الأمم المتحدة، في إطار الجهود الأممية لتعزيز الأطر التشريعية الوطنية والعدالة الجنائية وقدرات إنفاذ القانون، من خلال تحديد الاحتياجات والأولويات الجماعية للدول، وتقديم المساعدات الفنية والتقنية، وتنظيم دورات تدريب لضباط وموظفي دوائر إنفاذ القانون (وزارات العدل والداخلية خصوصاً)، في مجال ضبط الحدود وتسيير ومراقبة التنقلات والنشاطات الحدودية، باعتماد جوازات سفر بيومترية مقروءة آلياً، ومكافحة غسل وتبييض الأموال، وفقاً لقرار مجلس السلم والأمن رقم 2009/256، ووضع قاعدة بيانات قارية لنشر وتعميم وتحيين المعلومات المتعلقة بالأشخاص المبحوث عنهم، والأشخاص الضالعين في النشاطات الإرهابية والإجرامية، وشكل وتنظيم الجماعات والحركات ونطاق نشاطها، من أجل تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية والإجرامية، ومنع هذه الأخيرة من استخدام أموالها؛ وهي في أغلبها من الجهود والإجراءات التي كللت بإنشاء لجنة فرعية لمكافحة الإرهاب في العام 2014 من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي، تسهر على ضمان تنفيذ الصكوك الإفريقية والدولية ذات الصلة، ووضع قائمة بالأشخاص والجماعات والكيانات الضالعة في أعمال الإرهاب والإعلان عنها ومراجعتها بانتظام؛ تبعتها إنشاء الآلية الإفريقية للتعاون الشرطي (AFRIPOL) في العام 2016، التي تبلورت فكرة إنشائها في خضم المؤتمر الإفريقي للمديرين والمفتشين العامين للشرطة الذي انعقد في العام 2014، إدراكاً لضرورة توفر استجابة إفريقية فعالة للإرهاب والجريمة المنظمة، من خلال مواءمة نهج أجهزة الشرطة الإفريقية في تقييم التهديدات وتحليل الاستخبارات الجنائية وتخطيط العمل والتنفيذ⁽¹⁾.

تعتبر اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته أول اتفاقية على مستوى القارة، وأبرزها على مستوى العالم، وإلى جانب تعريفها للإرهاب، فقد حددت جملة الالتزامات التي تقع على عاتق الدول في هذا المجال، من خلال العمل على سن تشريعات لمعاقبة الأعمال الإرهابية، والقبض على مرتكبي الأعمال

1) Jason Ipe & autres, **La mise en œuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique de l'Ouest**, Washington, Center on Global Counterterrorism Cooperation, Septembre 2010, p-p 14-22. www.globalcenter.org

الإرهابية وتقديمهم إلى العدالة، أو تسليمهم إلى الدول التي ترغب في مقاضاتهم، وتعزيز التعاون الشرطي والقضائي من أجل مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات بشأن الأعمال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، مع إلزام الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية بإبلاغ مفوضية السلم والأمن الإفريقي بشكل آني بجميع الأعمال الإرهابية المرتكبة على أراضيها، في إطار مهام المجلس المتعلقة بتنسيق ومواءمة جهود القارة في منع الإرهاب ومكافحته، حتى أن مفوضية الاتحاد الإفريقي قد بادرت في العام 2011 إلى اقتراح قانون نموذجي لمكافحة الإرهاب⁽¹⁾. وتطبيقا لما ورد في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، وتأسيسا على ذلك، اجتمعت في العام 2006، بأديس أبابا، ثماني بلدان في شرق إفريقيا، أعضاء في هيئة الإيغاد وفي منظمة جماعة شرق أفريقيا (EAC)⁽²⁾، من أجل دراسة المسائل والقضايا المهددة للأمن الإفريقي، خصوصا منطقة القرن الإفريقي، من خلال مناقشة ملفات الإرهاب والآليات القانونية التي تشرعن سبل التدخل لشل مصادره، بالتعاون مع قوى إفريقية ذات تجربة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، كالجزائر ومصر، ليتم الإعلان عن مشروع يدوم لأربع سنوات، عرف بإسم "برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب"، تضمن العمل على بناء القدرات والثقة في منطقة الشرق الإفريقي، إضافة إلى تعزيز وتركيز العمل الجماعي بين دول المنطقة والشركاء الإقليميين والدوليين في شتى المستويات؛ وقد ارتكز هذا البرنامج على خمسة نقاط أساسية، تمثلت في تعزيز الإجراءات القانونية، والسعي لتعزيز التنسيق بين أعضاء المنظمة القارية في مكافحة الإرهاب، وتعزيز الرقابة على الحدود، والتعاون في ميدان التدريب وتبادل المعلومات، مع وضع إطار إستراتيجي مشترك⁽³⁾.

أما وسط إفريقيا التي كانت إحدى المناطق والبيئات الأكثر مواءمة لنشاط التنظيمات الإرهابية، فقد قرر رؤساء بلدان لجنة حوض بحيرة التشاد في مؤتمرهم الذي انعقد في 07 أكتوبر 2014 في النيجر تشكيل قوات إقليمية خاصة من أجل التصدي للخطر الإرهابي، خصوصا جماعة بوكو حرام؛ وقد بدأت هذه القوات بالتشكل والعمل ابتداء من 20 نوفمبر 2014، حيث أعلنت الكاميرون مشاركتها بـ 2450 جنديا، ثم التشاد بـ 3000 جندي، فيما أعلنت دولة البنين تسخير 800 جندي، إضافة إلى النيجر، ليصل قوام هذه القوات حوالي 8700 جندي، ما فتئ أن بدأت هذه القوات رسميا

(1) استشارة الاتحاد الإفريقي بشأن إعداد قانون إفريقي نموذجي شامل لمكافحة الإرهاب، مشروع نهائي، <https://www.peaceau.org/uploads/african-model-law-ar.pdf>

(2) إدريس عطية، مرجع سابق، ص 195.

(3) محمد بشر جوب، مرجع سابق، ص 30.

بمطاردة جماعة بوكو حرام، والقيام بشن عمليات عسكرية ضدها⁽¹⁾. لقد ارتكبت حركة بوكو حرام في دول حوض بحيرة التشاد، خصوصا نيجيريا، حجما من الأعمال التخريبية والقتل والجرائم ضد الإنسانية جعلها أبرز وأعنف حركة إرهابية في إفريقيا، شكلت إحدى الصور القاتمة للإرهاب المهدد للسلم والأمن في القارة الإفريقية، والذي يقع بالتأكيد في صلب ما أشارت إليه المادة الرابعة من ميثاق تأسيس الاتحاد الإفريقي، التي جاءت على رأس جملة الصكوك القانونية الموجهة لاحتواء هذا التهديد؛ وهو الأمر الذي أظهر ذلك المستوى القانوني والتنظيمي الذي بلغته الدول الإفريقية في تحديد إطار المفهوم المشترك للعمل الإرهابي، في ظل غياب توافق دولي بشأن تعريف الظاهرة الإرهابية، وفشل المجتمع الدولي في صياغة اتفاقية عامة لمكافحة الإرهاب الدولي في إطار الأمم المتحدة. وقد تم تقديم هذا المفهوم الإفريقي لأول مرة في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب، مع اعتماده في مختلف المواثيق والاتفاقيات القارية، بما فيها النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان من خلال بروتوكول مالابو. لقد أظهر هذا المفهوم توافق الأفارقة على تحديد العناصر الوجودية والمعنوية المحمية، من قبيل الحياة والسلامة الجسدية والحريات الشخصية والممتلكات الخاصة والعامة والموارد الطبيعية والبيئة والتراث الثقافي، وتوضيح أشكال العناصر التي تدخل في نطاق مفهوم الإرهاب، المتمثلة في الترهيب أو إثارة حالة من الإرهاب، أو الضغط، أو حث أي طرف أو تنظيم على القيام بذلك، أو تعطيل الأداء الطبيعي للخدمات العامة، أو خلق حالة أزمة داخل التجمعات السكانية، ومسؤولية كل طرف في الترويج أو التمويل أو المساهمة أو الأمر أو المساعدة أو التحريض أو التشجيع أو التهديد أو التأمر، أو تنظيم أو تجهيز أي شخص أو مجموعة أشخاص بقصد ارتكاب أي فعل يتوافق مع العناصر الأولى، مع استثناء تطبيق مفهوم الإرهاب على الكفاح الذي تقوده الشعوب من أجل تحريرها أو تقرير مصيرها⁽²⁾.

منح النطاق الجغرافي الإقليمي الذي تنشط فيه حركة بوكو حرام الإرهابية للاتحاد الإفريقي صلاحية إنفاذ مجموعة من الأدوات التي تم إنشاؤها قاريا لمكافحة الإرهاب، وهو ما أظهره بيان مجلسه للسلم والأمن الصادر في 25 نوفمبر 2014، الذي اعتبر أنشطة الحركة المذكورة تهديدا خطيرا على دول المنطقة ككل، وحتى على القارة، ما يتطلب استجابة إفريقية جماعية، وهو ما أعرب

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(2) Federica Musso. Les mesures mises en place par l'Union africaine face à la menace du terrorisme, en particulier pour lutter contre le groupe Boko Haram. Paix et sécurité européenne et internationale, université Côte d'Azur 2017. ffhalshs-03156208f

عنه من خلال دعمه الكامل لنشر القوة المتعددة الجنسيات، والترحيب بجهود الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة التشاد (CBLT) والبنين في تحركها ضد بوكو حرام، ونشر وحدات عسكرية بصلاحيات قتالية على طول حدودها الوطنية مع نيجيريا، من أجل حصر مخاطرها ومساعدة القوات النيجيرية على القضاء عليها، وهي القوة متعددة الجنسيات التي تشكلت في العام 2012، تفعيلا وإعادة بعث لقوة الأمن المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشأتها دول الحوض في العام 1994؛ مع العلم بأن تحركات هذه القوة ضد جماعة بوكو حرام قد نالت أيضا الموافقة والترحيب من مجلس الأمن الدولي^(*). وقد ترتب عن الدعم السياسي والتنظيمي الذي عبر عنه الإتحاد الإفريقي للقوة متعددة الجنسيات لتجمع دول حوض بحيرة التشاد مسؤولية قارية لوجستية للاتحاد، ومسؤولية الإشراف الهرمي الاستراتيجي على أنشطة هذه القوة، حتى لو لم تكن المبادرة منه، مع ترك القيادة العسكرية الميدانية وطريقة تشكيلها وتوزيعها بيد لجنة دول الحوض، في إطار تسيير العلاقات بين المنظمة القارية وبين المنظمات والتجمعات دون الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن القاري، وتماشيا مع مضامين البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن، المعهود له المسؤولية الرئيسية عن حفظ وتعزيز السلم والأمن في إفريقيا؛ بينما تقادى مجلس الأمن الدولي إصدار أو اشتراط إصدار تفويض منه عبر قرار أممي، واكتفاه بقبول ذلك عبر بيان لرئيسه، رغبة منه في ترك المبادرة والإشراف بيد الاتحاد الإفريقي ولجنة الحوض كتجمع فرعي، وعدم رغبته في تحمل أعباء إضافية بإرسال وتعبئة بعثة أممية أخرى في إفريقيا، وتحديدًا في منطقة الساحل والصحراء، مع تواجد بعثات أممية عديدة في المنطقة، على غرار البعثة الأممية في مالي (MINUSMA)، والبعثة الأممية الإفريقية الهجينة في دارفور (UNAMID)، والبعثة الأممية في إفريقيا الوسطى (MINUSCA)، التي كانت هي أيضا في مواجهة مع حركة جيش الرب المتطرفة. ورغم ذلك، ما زالت حركة بوكو حرام محافظة على صخبها في نشاطها الإرهابي المهدد للسلم والأمن الإفريقيين، ما يبرز قدرا كبيرا من فشل المنظمة القارية في محاربتها واحتواء تهديدها، لأسباب لوجستية تتعلق أساسا بإمكانيات الإتحاد المادية، وشح دعمه والمجتمع الدولي لقوات لجنة حوض بحيرة التشاد، وعدم موافقة نيجيريا على اتخاذ إجراءات تسمح لقوات دول حوض البحيرة بالتدخل على أراضيها تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

(*) لم يصدر عن مجلس الأمن الدولي تفويضا للجنة دول حوض بحيرة التشاد بنشر قواتها المشتركة، ولم يشترط ذلك، إنما اكتفى بالموافقة على ذلك عبر تصريح من رئاسته. لقد أظهر هذا الأمر انطبعا أمميا بالقبول الآلي للمبادرات الجماعية الهادفة أو الموجهة لمحاربة الجماعات الإرهابية ومجابهة التهديدات اللاتمائية، وتشجيعه لذلك. راجع بيان رئيس مجلس الأمن الدولي رقم S/PRST/2014/25، الصادر في 2014/12/10، وبيان رئيس مجلس الأمن الدولي رقم S/PRST/2015/4، الصادر في 2015/01/19.

تنظيميا، ونظريا على الأقل، وفي إطار تحقيق سياسته القارية في مكافحة الإرهاب، يجوز الإتحاد الإفريقي من ضمن مهامه على صلاحية التدخل العسكري في دولة عضو لاستعادة السلم والأمن على أراضيها، شريطة موافقة الدولة التي سيتم تنفيذ العمليات العسكرية على أراضيها، أو أن يتم ذلك وفق طلب تلك الدولة، مع وجود مجال للتدخل العسكري القسري ضمن نظام الأمن الجماعي للاتحاد الإفريقي، وفق المادة الرابعة من ميثاق الإتحاد التي تنص في إحدى فقراتها على حق المنظمة في التدخل -ولو عسكريا- في دولة عضو في ظروف خطيرة معينة، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، التي تندرج آليا ضمن الأفعال التي تشكل أو توحى بوجود جرائم دولية؛ ويمكن اللجوء إلى التدخل القسري في حالات استثنائية يصل فيها الوضع إلى حالة غياب تام أو شبه تام لسلطة سياسية أو شرعية يمكنها التقدم بطلب التدخل، واستباحة للأوضاع الاجتماعية والأمنية، مع وجود حالات جرائم ضد الإنسانية، ومطالب محلية ودولية، وإجماع قاري على ذلك، من خلال دول القارة عبر ممثليها، أو من خلال عمل هيئات الإتحاد الدائمة، مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي، والمحكمة الإفريقية، وحتى بتوصيات أو إفادات وتقارير قد ترد من أجهزة وآليات المنظمات الجهوية، مثل الأوضاع التي بلغتها أو كادت دولتي مالي والصومال، وما انجر عنها من تهديد أمني ومجتمعي على دول الجوار في منطقتي الساحل والقرن الإفريقي.

بالنسبة لغرب إفريقيا الذي تنطوي كل دوله تحت لواء جماعة الإيكواس، فقد كانت السباقة إلى الاهتمام بتحقيق السلم والأمن الإقليمي والقاري، بأن أنشأت منذ سنواتها الأولى قسما خاصا تابعا للجنة إدارة الشؤون السياسية والسلام والأمن (PAPS)، مختص بإدارة ملف الإرهاب في نطاق إقليم اختصاص الجماعة، إبرازا لأهم ما تضمنته مخططاتها الإستراتيجية القائمة على تعزيز الأمن والسلم، عن طريق توفير المساعدة في القضاء على بيئة العمليات الإجرامية العابرة الحدود، بما فيها الإرهاب الدولي، بالرغم من أن صناع القرار في جماعة الإيكواس قد تغاضوا عن تشكيل هيكل أو جهاز أمني متخصص في التعامل مع الظاهرة الإرهابية، رغم تطرق مؤتمراتها إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات بناء على اقتراحات من اللجنة آنفة الذكر⁽¹⁾.

بالنسبة للجزائر، ولمواقفها وسياساتها وعلاقاتها القارية والإقليمية، اعتدت منذ استقلالها دولة محورية في القارة الإفريقية وفي منطقة المغرب العربي الكبير، وهي ربما من بين الأسباب الخلفية التي

(1) نفس المرجع، ص 30.

جعلها تتعرض في فترة التسعينيات إلى موجة عالية من النشاط الإرهابي، أدخلها ضمن أوضاع أمنية عانت منها حتى لسنوات لاحقة من بداية ركح الإرهاب، ما جعل منها ومن تجربتها ركنا أساسيا ضمن معادلات استقرار المنطقة وحتى القارة، ارتكازا على طبيعة مدركاتها للمخاطر الناجمة عن الظاهرة الإرهابية، وسبل وكيفيات مواجهة تحدياتها ومعالجة مسببات غلوها وانتشارها، وهي التي تدرك أن الأجنداث التي يزرعها الإرهاب والتطرف بالتشارك والتنسيق مع الجريمة المنظمة ومخططات قوى خارجية تشكل أبرز وأهم تهديد للأمن القومي لدول المنطقة والقارة ككل؛ وهو كذلك ما كانت تتضمنه تقاريرها وخطاباتها الأمنية أمام الهيئات الدولية والإقليمية، ذلك أن الأعمال النشطة والمتفاقمة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والحركات الإرهابية الأخرى، التي تبنت دوما الهجمات على المناطق السكانية والمنشآت الحكومية الوطنية والأجنبية عبر أقاليم القارة، هي أهم التحديات المواجهة لضمان السلم والأمن والاستقرار في القارة⁽¹⁾؛ مع التأكيد على استعدادها الدائم ضمن جهودها في ضمان أمنها القومي للمساهمة في العمل الجماعي المشترك، الرامي إلى ضمان الفضاء الأمني الجيوستراتيجي لدول المغرب العربي والساحل الإفريقي وجنوب الصحراء، خصوصا في ظل طبيعة تضاريس منطقة الساحل والصحراء غير الآهلة، وما توفره من سهولة في عملية اختراقها من طرف الجماعات المتطرفة الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة، والأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها عدد دول المنطقة، كما هو الحال في ليبيا ومالي والنيجر والتشاد وبوركينا فاسو⁽²⁾؛ مضاف إلى ذلك تلك التحديات الأمنية التي تسعى القوى الإمبريالية إلى فرضها بدعم غير معلن من دول وأطراف إفريقية على أوضاع المنطقة ككل، أملا في تجسيد مخططاتها وإدامة تموقعها؛ وهو ما تحاول الجزائر ودول أخرى مواجهته بملء الفراغ الإفريقي وتكريس مبدأ "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، عن طريق الجهود الدبلوماسية، وتمتين العلاقات السياسية والعسكرية بين الدول والمجموعات الإفريقية، وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري للدول العاجزة، وتوحيد استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتنسيق مع القوى الدولية الفاعلة⁽³⁾، خصوصا وأن ظهور وتمركز تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي قد أتى كامتداد للأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر في مرحلة التسعينيات، وانشقاق الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) عن الجماعة الإسلامية

(1) عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص 93

(2) مرسي مشري، الأمن السيادي الجزائري ومقاربة الحدود الأمنية، في: إدارة الأمن الحدودي "المقاربات والنماذج"، مرجع سابق، ص، 351.

(3) نفس المرجع، ص 354.

المسلحة (GIA)، التي حولت نشاطها إلى مشارف الحدود الجزائرية على منطقة الساحل والصحراء بسبب شح قدراتها وإمكاناتها البشرية والعسكرية، والخناق الأمني الذي فرضته المؤسسة العسكرية الجزائرية عليها، ما أدى بقادتها إلى إعلان ولائهم لتنظيم القاعدة الدولي⁽¹⁾.

يستخدم مصطلح الأمننة "Scuritization" في إضفاء المنظور الأمني على كل القضايا من أجل تحديد الخطاب السياسي الذي يساهم في تقويض معظم تهديدات الأمن المجتمعي، من جهة، وتذليل كل التعقيدات لتبسيط موضوع الأمن وتهديداته التي اجتاحت كل تصورات الفلسفة الأمنية في العلاقات الدولية، من جهة أخرى، واستخدامه في الإشارة إلى رفاهية القطاعات المجتمعية الاقتصادية والتماسك السوسيولوجي والهوياتي، في إطار نظرية الأمن الإنساني التي تركز على طبيعة الأمن المرافق للفرد والمجتمع، الذي يعد من الدراسات المرفقة بالتصميم النظري والتطبيق العملي⁽²⁾؛ فالإسقاطات الميدانية كمقاربات تحليلية تجسد التفكير الفعلي للسلوك الإستراتيجي، تؤكد أن صنّاع القرار في الجزائر يؤمنون دوماً أن منطقة الساحل لا تشكل حرجاً لأمنهم القومي فقط، بل تعتبر بمثابة نفوذ وعمق إستراتيجي للأمن القومي للجزائر، حيث عملت الجزائر على إشراك الدول الرئيسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر ونيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسقة لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ساعية من وراء ذلك إلى قطع الإمداد والدعم عن التنظيمات المسلحة في المنطقة؛ كما هدفت الجزائر باحتمال نسبي إلى انتزاع التزام من دول المنطقة بحل أزمت المنطقة دون تدخلات أطراف خارجية، كما كان لها الدور المحرك في إحداث بعض المنظمات الإقليمية، مثل لجنة أركان العمليات المشتركة، الموجود مقرها في مدينة تمنراست، وإلحاق وحدة الإدماج والاتصال بها كآلية استخباراتية، ذلك أن الفضاء الإفريقي ذو الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية أصبحت تلعب فيه الاعتبارات الأمنية والاقتصادية دوراً إقليمياً كبيراً في تحديد أهمية العلاقات البينية لدول إقليم المنطقة الإفريقية، تحدد أنماط تفاعلاتها مسارات هذه العلاقات واتجاهاتها وأهدافها، كونها تترك أحداثاً مفصلية وأثاراً سياسية وأمنية، خاصة إذا كان موقع هذه الدول يقع ضمن عين العاصفة في الصراعات الإستراتيجية الدولية، في ظل تغير مهددات الأمن وتعدد مصادره غير التماثلية بعد الحرب الباردة؛

(1) مرسى مشري، مرجع سابق، ص 366.

(2) لي مولر، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة "التهديدات الغير عسكرية للأمن"، المؤتمر السنوي السابع والخمسون لمنظمة الجواش حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة. باري، إيطاليا، 21-26 تشرين الثاني 2007، ص 2.

والمقصود هنا بالتوقع الجيوسياسي لدول الإقليم الإفريقي إبراز واقع العناصر الأساسية والمركزية للتوازن الإستراتيجي، من أجل التحكم في الإنزلاق الأمني واحتواءه، وتحديد أبعاد توظيفه.

في ظل محدودية التنسيق والتعاون المشترك في منطقة المغرب العربي، فقد تضمن بيان الجزائر بشأن مسألة الأمن في منطقة المغرب العربي الصادر في شهر جويلية 2016 تحديد أطر إستراتيجية واسعة لمكافحة مخاطر الإرهاب في المنطقة على عدة مستويات، بالتأكيد على تحمل كل دولة مسؤولية مجابهة تداعيات المعضلة الإرهابية، وتعزيز التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء، وتنفيذ الإتفاقيات من خلال تسخير الآليات الثنائية المتوفرة، والعمل الجماعي بالاتفاقيات المتعلقة بتنظيم علاقات التعاون القانوني والقضائي، وتكريس التعاون بين الإتحاد ومحيطه الإقليمي عبر تعزيز المؤسسات والآليات المتضمنة تحقيق التعاون الأمني، فيما دعا إلى الإسهام في المجهودات الدولية الهادفة إلى مكافحة الإرهاب، والتمسك بالمعاهدات الدولية، والاهتمام بإنشاء اتفاقية أمنية مشتركة ما بين دول إتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء الإفريقي. وكان قبل ذلك قد صدر بيان الرباط لاجتماع وزراء داخلية دول إتحاد المغرب العربي في أفريل 2013 لمناقشة إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة لمواجهة تآزم الأوضاع الأمنية في إقليم الساحل والصحراء⁽¹⁾، في ظل ضعف أو انعدام التنسيق بين بلدان الساحل للتصدي للإرهاب في المنطقة، في مقابل اعتمادها المتزايد على القوى الأجنبية للحفاظ على أمنها واستقرارها⁽²⁾.

في اجتماعه رقم 1040، المنعقد على المستوى الوزاري، بشأن تقرير رئيس المفوضية عن الجهود التي تبذلها القارة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا، والذي أثنى فيه على الدور الريادي للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، أعرب مجلس السلم والأمن عن قلقه الكبير من تفاقم الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا، مع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والروابط المتزايدة بين الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة، مع الحاجة الملحة لبذل المزيد من الجهود من أجل منع حصول الإرهابيين على مصادر التمويل بشتى أشكالها، والسعي إلى معالجة أسبابه الإجتماعية والإقتصادية الجذرية ودوافعه التمكينية، مع مضاعفة ودعم الجهود القارية والإقليمية لحل النزاعات، باعتبارها بيئات حاضنة ومشجعة على تنامي وتغذية الظاهرة الإرهابية؛ كما ألح المجلس على ضرورة توقيع باقي الدول على بروتوكول العام 2004، واتفاقية نيامي بشأن التعاون عبر

(1) عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص ص 92-93.

(2) مرسى مشري، مرجع سابق، ص ص 366، 367.

الحدود، والعمل جماعيا على زيادة نسق تبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالجماعات والكيانات والأفراد الإرهابية، من خلال مركز الدراسات والبحوث في الإرهاب، وآلية الأفربول، والالتزام بدعم الصندوق الخاص للاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف، مع التعجيل بإنشاء فرقة عمل إفريقية لتنسيق مكافحة الإرهاب، من أجل تحسين التعاون والتنسيق والاستجابة للحالات العاجلة في المجال⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الأدوار الدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا.

سعت المنظمة الدولية عبر مكتبها لغرب إفريقيا إلى البحث عن إستراتيجية اندماجية في الساحل لتقديم المساعدة لدول الساحل في تعاملها مع مسائلها الأمنية وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وفي ضوء سيطرة التنظيمات والحركات الإرهابية على مساحات جغرافية معتبرة، خصوصا في مالي، فقد عملت المنظمة الدولية أيضا عبر مجلسها للأمن وبعثاتها للسلام إلى تقديم الدعم السياسي والعسكري للسلطات القائمة في مواجهة التنظيمات الإرهابية، وحتى عبر تدخل قوى خارج قارية بتفويض أو موافقة منها⁽²⁾؛ كما سعت من خلال جمعيتها العامة إلى تطوير إستراتيجية إقليمية للساحل تمس مختلف المجالات، مع التركيز على المجال الأمني، بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والفرعية للتأسيس لمبادرات في هذا الشأن، خصوصا تلك الموجهة لمكافحة الإرهاب الدولي وتهديداته الأمنية. وقد واكب مجلس الأمن الدولي دوما تلك الأوضاع المتريدة التي عرفتها -ولا زالت- عديد أقاليم القارة الإفريقية، عبر قراراته وإحاطاته وتقاريره، من ذلك ما تضمنته جلسته رقم 6882، بتاريخ 10 ديسمبر 2012، التي خصصها على غرار العديد من جلساته لمناقشة أوضاع السلام والأمن في إفريقيا والمخاطر التي تهدد السلم الأهلي في المجتمعات الإفريقية، في ظل انتشار الإجرام والإرهاب، خاصة في منطقة الساحل والقرن الإفريقي، مؤكدا على مسؤوليته الرئيسية في صون السلام والأمن في إفريقيا، بالتعاون مع المنظمة القارية والمنظمات الجهوية، من خلال العمل على التصدي بالوسائل المشروعة، السلمية والقسرية، للتحديات الأمنية والسياسية المعقدة، في ظل انعدام الأمن وتفاقم الأزمات الإنسانية التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء، وتوسع نطاقات مخاطر الحركات

(1) بيان اجتماع مجلس السلام والأمن الإفريقي رقم 1040 بشأن الجهود التي تبذلها القارة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، المنعقد على المستوى الوزاري بتاريخ 22 أكتوبر 2021. www.peaceau.org
(2) عمر فرحاتي، مريم براهيم، مرجع سابق، ص 168.

الانفصالية والتنظيمات الإرهابية وشبكات الإجرام والتخريب، مع توافر وانتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة وخارجها⁽¹⁾.

على صعيد اهتمامات الدول الكبرى، شكل هاجس الإرهاب في إفريقيا والشرق الأوسط وسبل مكافحته أحد منطلقات السياسة الأمنية الأمريكية في إفريقيا بعد أحداث برجي التجارة العالمية، عدته كأبرز التهديدات الوجودية لمصالحها وأمنها القومي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة^(*)، في ضوء تزايد الأهمية الإستراتيجية والحيوية للقارة الإفريقية ضمن سياستها الخارجية، تعزز هذا الأمر بالهجمات المسلحة التي تعرضت لها السفارتين الأمريكيتين لدى كينيا وتنزانيا، وهو ما يظهره بيان مجلس الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، الذي اعتبر إفريقيا واحدة من جهات الحرب العالمية ضد الإرهاب⁽²⁾، وفق رؤية أمنية أمريكية اعتبرت إفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي، بالنظر إلى سهولة اختراق حدود الدول وضعف مؤسسات فرض النظام والقانون، وإغراءات الإمكانات الطبيعية من المعادن النفيسة والنادرة، وتعدد مناطق النزاع، وهشاشة أنظمة حكم العديد من الدول، ما جعلها ملاذاً آمناً وخصباً للجماعات والتنظيمات الإرهابية. هي وغيرها معطيات دفعت بالإدارة الأمريكية إلى الإعلان في العام 2002 عن مبادرة عموم الساحل (Pan Sahel Initiative (PSI)، من أجل تكوين وتقديم الدعم العسكري لبلدان المنطقة، بما فيها الجزائر والمغرب وموريتانيا ومالي والنيجر وبنيجيريا والنشاد وتونس والسنغال، ومبادرة الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب (Trans Sahara Counter-Terrorism Partnership) (TSCTP)، المتبناة من أجل رفع كفاءات القدرات العسكرية لدول الساحل؛ وفي العام 2006، تصاعد هذا الاهتمام الأمريكي بإفريقيا بتوسيع صلاحيات مبادرة عموم الساحل، وإطالة فترتها الزمنية على المدى البعيد، عرفت بمبادرة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب⁽³⁾؛ ليتم في العام 2008 إنشاء قيادة عسكرية إقليمية لإفريقيا تحت إسم "أفريكوم"

(1) راجع وثيقة الأمم المتحدة واجتماع مجلس الأمن تحت رقم 6882، السنة السابعة والستون، بتاريخ 20 ديسمبر 2012، ص-ص 2-3.

(*) لقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة التهديدات للمصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في: الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة كيميائية أو بيولوجية / الدول المارقة التي تدعم الإرهاب وتسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، والخطر الذي يتجسد في الخشية من وقوع هذه الأسلحة بأيدي دول أو جماعات إرهابية معادية للمصالح الأمريكية / التهديدات الدولية مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب السلاح، المخدرات، تزيف العملات، وفقدان السيطرة على هجرة اللاجئين، فضلاً عن التهديدات البيئية / دول محور الشر، والدول الفاشلة التي تفقد السيطرة الأمنية الفعلية على أراضيها. للمزيد، أنظر: سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 141.

(2) مرسى مشري، مرجع سابق، 370.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(AFRICOM)⁽¹⁾، بهدف مراقبة والإشراف على العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب والتنسيق مع دول المنطقة؛ تبع ذلك الإعلان عن مبادرة الشراكة لمكافحة الإرهاب في إقليم شرق إفريقيا (PREACT) في العام 2009، تضم مجموعة من الشركاء الأفارقة^(*).

في فيفري 2013، أكد ديفيد أولبرايت (David Albright) على أن بروز التنظيمات الإسلامية المتطرفة المعادية للغرب أضحت تشكل التهديد الحقيقي الوحيد لمصالح الولايات المتحدة في القارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بينما أشار بيتر شريدر (Peter Schraeder) إلى أن تفكك الاتحاد السوفياتي قد خلق حلقة مفرغة في السلطة داخل الدول الإفريقية، سعت الحركات المتطرفة لسده من خلال أنماط مختلفة وصور راديكالية، تلقت فيه -وفق قوله- الدعم والمساندة من إيران والسودان وليبيا، باتت تشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في إفريقيا⁽²⁾، وهو الأمر الذي يفسر لنا السعي الدائم للإدارة الأمريكية إلى إلصاق الإرهاب بالإسلام، وهو أيضا ما يفسر جانبا من طبيعة العلاقات المضطربة والعدائية التي طبعت تعامل الإدارة الأمريكية مع ليبيا والسودان.

عموما، استندت المخططات الأمريكية في مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية -وفق تصوراتها- على المعطيات التالية:

- ✓ أن منطقة الساحل والصحراء الممتدة من السواحل السودانية للبحر الأحمر إلى ضفاف المحيط الأطلسي غرب إفريقيا قد تحولت إلى مناطق تركز ونشاط وتدريب وتجهيز وتجنيد لاتباع تنظيم القاعدة والجماعات الأخرى؛
- ✓ قابلية تفاقم معضلة الإرهاب في القارة الإفريقية، مع توافر أدلة على أن كثيرا من المناطق التي لا تسيطر عليها حكومات دولها ستتحول إلى قواعد خلفية وارتكازية للنشاطات الإرهابية، كما هو الحال في منطقة الصحراء الكبرى ومنطقة القرن الإفريقي؛
- ✓ تزايد أعداد الجماعات الإرهابية، وارتباط العديد منها بشبكة معقدة تتبع تنظيم القاعدة؛
- ✓ تضاعف المشاعر المعادية المتنامية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا⁽³⁾.

(1) منير محمودي، مرجع سابق، ص 244.

(*) ضمت هذه المبادرة أغلب دول شرق إفريقيا، هي: جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، أوغندا، بورندي، جزر القمر، رواندا، السيشل، جنوب السودان، والسودان. للإطلاع، أنظر: محمد بشر جوب، مرجع سابق، ص 30.

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 128.

(3) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص-ص، 140-141.

تعددت أدوار ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية، أخذت منها منطقة القرن الإفريقي حيزا بالغ الأهمية، للعديد من الاعتبارات، تمثلت الأمنية منها في تدهور الأوضاع الناجمة عن انعدام الإستقرار السياسي، التي وفرت بيئة استقطاب للتنظيمات الإرهابية، خصوصا الجماعات التي تدرجها الإدارة الأمريكية ضمن قائمة الجماعات الإرهابية، مثل الإتحاد الإسلامي الصومالي، وحركة الجهاد الإسلامي الإريتري، والجهة الإسلامية القومية السودانية؛ وكرد فعل لها، لجأت الو.م.أ إلى تقديم المساعدات العسكرية والفنية لعدد جيوش بلدان القرن الإفريقي، عبر استقبال وتدريب ضباط في معسكراتها وقواعدها في الأراضي الأمريكية، أو إيفاد خبراء عسكريين لتلك الدول⁽¹⁾. وقد سارعت الو.م.أ عقب أحداث الحادي عشر سبتمبر إلى بناء تحالف دولي يتعدى التحالفات العسكرية التقليدية، يطغى عليه الطابع السياسي، ويعتمد على التعاون الدولي والتنسيق الإجباري مع الدول في الميادين الأمنية والاستخباراتية، بهدف متابعة التنظيمات الإرهابية العالمية، والقضاء على مصادر تمويلها ومواردها المالية. لقد أظهرت الإدارة الأمريكية عزمها بمجرد حدوث هجمات سبتمبر 2001، حين التقى مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية والتر كانستينر (Walter Kansteiner) بسفراء وممثلي معظم الدول الإفريقية في واشنطن، بمن فيهم سفراء بلدان القرن الإفريقي، داعيا إياهم إلى تأييد الحرب الأمريكية على الجماعات الإرهابية، عبر تعاونهم مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومنحها المعلومات الضرورية، وتسهيل عمل البعثات الاستخباراتية الموفدة إليها، مع الحث على الحرص ومراقبة المنافذ والحدود، وإلقاء القبض على كل المشتبهين فيهم وتسليمهم للولايات المتحدة⁽²⁾؛ وفي هذا الإطار، فقد حدد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش أثناء خطابه في الكونجرس الأمريكي في 20 سبتمبر 2001 ملامح الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لمحاربة الإرهاب، حين صرح قائلاً: "إن حربنا على الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان، لكنها لا تنتهي هناك، بل حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم، وحصارها وهزيمتها، وعلى كل أمة أن تتخذ قرارها الآن، إما إنكم معنا، أو مع الإرهابيين، فمن اليوم وصاعدا كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعد من الولايات المتحدة نظاما معاديا. أغلقوا فوراً وبصفة دائمة كل معسكر إرهابي، وسلموا كل إرهابي، أعطوا الولايات المتحدة إمكانية الوصول إلى كامل معسكرات الإرهاب، وإلا فأنكم ستشاركونهم نفس المصير"؛ أعقبها بوش في تصريح له في

(1) نفس المرجع، ص، 129.

(2) سامي السيد أحمد، مرجع سابق، ص 130.

العام 2002 بقوله: "لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية، أو استخدام إفريقيا قاعدة لتهديد العالم"⁽¹⁾؛ بينما وضع مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية آنذاك "ريتشارد هاس" إطار التدخل الأمريكي في القارة الإفريقية بقوله: "إن السيادة لا تمنح الحكومات شيكا على بياض لتفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة ... إن بلدانا تتأثر بدول تحرض على الإرهاب، أو توفر ملاذا لإرهابيين دوليين، أو عاجزة عن السيطرة على إرهابيين يعملون من أراضيها، تمتلك الحق في القيام بعمل لحماية مواطنيها"⁽²⁾؛ وهي الأسس والمعايير التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ذرائع لها ضمن سياساتها الأمنية والعسكرية في إفريقيا في مجال مكافحة تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية، بإنشاء قواعد عسكرية في بعض دول المنطقة، وتعزيز القواعد الموجودة؛ ففي سنة 2003، أبرمت وزارة الدفاع الأمريكية اتفاقا مع إريتريا لتأسيس قاعدة أمريكية قرب أسمرا، تشمل معدات ومنظومات القيادة والسيطرة والاستطلاع، وتطوير ميناء عصب مقابل تقديم تسهيلات للأسطولين الخامس والسابع الأمريكيين. وقد أصبحت جيبوتي قاعدة تموطن للقوات الأمريكية والغربية، حين أعلنت القيادة المركزية الأمريكية في 2003 انتقال مقر القيادة العسكرية من البحر إلى القاعدة الأمريكية الجديدة في جيبوتي، والتي ستضمن مهام تدريب قوات من دول المنطقة لمحاربة والتصدي للإرهاب.

على النقيض من ذلك، وفي جانب آخر، يلاحظ مثلا أن الصين، وبالرغم من محدودية توجهها إلى استعمال الأدوات العسكرية لتنفيذ سياستها الخارجية، إلا أن ذلك لا يعني تغافلها عن الجانب الأمني في اهتماماتها في القارة الإفريقية، فقد حددت الصين موقفها من التهديدات الإرهابية من خلال التعاون مع الدول والمنظمة الإفريقية، دون اتخاذ ذلك مسوغا للتدخل في شؤون الدول بشكل انتقائي، مع الحرص على إلزامية حفاظ المنظمة الدولية على الدور القيادي في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب؛ حيث أشار مندوب الصين الدائم في المنظمة الدولية عقب أحداث سبتمبر 2001 إلى أن الأمم المتحدة هي المنتدى المهم للدول لتتعاون مع بعضها بعضا في محاربة الإرهاب، ويجب على المنظمة أن تلعب دورا قياديا في الجهود الدولية المبذولة في هذا الجانب، وضرورة عدم المزج بين الإرهاب ودولة بعينها أو دين بعينه، كما لا يجوز تبني معايير مزدوجة في الحرب على الإرهاب. وبناء على ذلك، عملت الصين على تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والعسكرية مع البلدان الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود،

(1) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 142.

(2) نفس المرجع، ص 143.

والعمل على تطوير إمكانات البلدان الإفريقية للتصدي لتلك التهديدات⁽¹⁾. لقد استندت علاقات الصين العسكرية مع البلدان الإفريقية والتعاون العسكري على المبادئ الخمسة للتعيش السلمي، التي ارتكزت عليها الصين كعماد أساسي في سياستها الخارجية، وضرورة عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، أو عقد تحالفات عسكرية لاستهداف أي من البلدان الإفريقية، على عكس السياسة الأمريكية القائمة في إفريقيا⁽²⁾.

مثل الإرهاب معضلة أمنية في إفريقيا فاقمت مستويات جرائمه الشكل المعهود، وفاقت أيضا مستويات إمكانات المنظمة القارية والدول التي تعرضت له، ما جعله من أكبر تحديات وتهديدات حاضر القارة ومستقبلها، أدركه زعماء القارة فسعوا إلى تقليص مخاطره والقضاء على مصادره وحاضناته، بيد أن طموحاتهم في استدراك القارة من الإنزلاق في الإفلاس بسببه لم تترجم فعليا في برامج ذات فعالية، بسبب غياب أبسط شروط نجاحها، غلب عليها الارتجال والاعتماد الزائد على الجهود الخارج قارية، وضعف -أو حتى هشاشة- بنية وبناءات المؤسسات المحلية والإقليمية المعهود لها مهمة مكافحة الإرهاب، والإخفاق المتواصل في تلبية وتوفير متطلبات التنمية، واستمرار نشوب النزاعات والأزمات المحلية والإقليمية ذات الأبعاد المختلفة. ورغم ذلك، ما زالت الآمال موسومة بالاتحاد الإفريقي في التعامل مع ملف الإرهاب ومعالجته، بتبني نهج مختلف عن التجارب السابقة، والتخلص من الخلل البنيوي للمجموعة، والاعتماد المفرط على تحركات ومباركة القوى الدولية.

(1) نفس المرجع، ص 145.

(2) نفس المرجع، ص 148.

خلاصة الفصل

أدى غياب إرادة إفريقية وظيفية فاعلة لدى منظمة الوحدة الإفريقية في احتواء الأزمات والحروب الطائفية والمذهبية والعرقية إلى تعميق النزيف الأمني في إفريقيا، أسهم بدوره في التعجيل بميلاد الاتحاد الإفريقي، وإنشاء مجلس للسلم والأمن كآلية قارية تعنى بالحفاظ على سيادة وأمن الوحدات السياسية الإفريقية، ودرء مخاطر التمزق والتفكك فيها، في إطار نمط إستراتيجي يرتكز على تفعيل الإرادة القومية والأمنية والسياسية في إدارة مستقبل القارة، مع إدراك التضائل المتواصل للمساعدات الدولية، الأمر الذي يستوجب حشد مقومات القوة الذاتية، القانونية والعسكرية، واستغلال آليات المؤسسات الدولية، دون الرهان على أية قوة أجنبية غريبة. لقد بلغ المأزق الأمني التي تشهده إفريقيا كوحدة تحليلية حالة مسدودة من الرؤية، بسبب عوامل داخلية وخارجية ولدت جملة من التهديدات السوسيولوجية التي ما تزال تتخر في عمق مجتمعاتها الواقعة في نير النزاعات، وحتى الخارجة منها. ورغم جهود ومبادرات المنظمة الإفريقية في تسوية وحل ومعالجة أزمات قارتها، إلا أن الشكوك وتردد تفعيل الإرادة السياسية لدى الاتحاد الإفريقي ودوله ما تزال قائمة، ساهمت بدورها في إبقاء العطب الأمني والسياسي والفوضي الدائمة.

إن التحرر السياسي وتصفية الاستعمار وإنهاء التفرقة العنصرية ومحاولة إسكات الحروب الأهلية، كلها وظائف تحسب إيجاباً للاتحاد الإفريقي؛ بيد أن اضطراب منسوب الدور الوظيفي والتكاملية السياسية، وببطء التحرر من التبعية الاقتصادية، تشكل تحديات كبرى في مسار تطوير الدور الإستراتيجي للاتحاد الإفريقي، تقع أدوار المساهمة فيها على عاتق أجهزة أخرى لم تتل بعد الأهمية اللازمة، تكمن من ضمنها في تفعيل برلمان عموم إفريقيا والإمعان في تأثيره الوظيفي، كونه الأقدر على تمثيل مصالح شعوب إفريقيا، والتأسيس لتقويض قانوني وسياسي ومجتمعي جامع للاتحاد الإفريقي، وتعزيز التماسك الاجتماعي والثقافي، وترسيخ الحقوق الوطنية والجماعية في الدفاع عن سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها، والمساهمة في وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء، وصنع وبناء السلم، ومنع تدفق الجريمة وتعاضم خطر الإرهاب، والمصادقة على الإجراءات والقرارات لإضفاء المشروعية على عمل أجهزة الاتحاد.

حتى تسعينيات القرن الماضي، لم يكن التهديد الإرهابي الشاغل الأمني الأول الذي يتبادر إلى الذهن عند مناقشة أوضاع إفريقيا، التي لم تكن قبل ذلك موطن نشأة أو ملاذا لمعسكرات تدريب

لحركات إرهابية ذاع صيتها، بالرغم من بعض الأحداث والجرائم التي ارتكبت في بعض أقاليمها، التي تم اعتبارها أعمال إرهابية، دون أن تبلغ مستوى الاهتمام الأمني المقلق للمجتمعين الإفريقي والعالمي. لقد تجسد البلاء الأبرز للقارة الإفريقية على مدى عقود استقلال دولها في حجم الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية والصراعات العرقية التي عايشتها، وحجم الدمار والتخلف والفقر وغياب الخدمات الاجتماعية الأساسية وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة التي لازمتها، والتي اعتبرت دوماً أبرز التهديدات التي واجهتها بلدان القارة ومجتمعاتها؛ بيد أن التغيرات التي طرأت على السياسة والأوضاع الدولية بعد ذلك، وتأثيراتها الكبيرة على القارة الإفريقية، قد جعل منها موطناً حاضناً وخصباً لعشرات الحركات والجماعات الإرهابية، عانت من إيديولوجياتها ونشاطاتها أغلب أقاليم ودول القارة.

لقد شكلت الهجمات الإرهابية مصدر تهديد حقيقي لبلدان مناطق الساحل والصحراء الكبرى، ووسط إفريقيا والقرن الإفريقي في شرق القارة، أظهر بإلحاح ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية لسكان القارة، وسكان المناطق الحدودية بشكل خاص، إضافة إلى تطوير تنسيق جهود دول المنطقة والقارة في أعمالها ضد الإرهاب والجريمة الدوليين، من خلال تعزيز الدول للتعاون البيئي والإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإطلاق برامج للتنمية المستدامة، واعتماد نهج إقليمي وقاري متكامل لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون القضائي والأمني. فيما مثلت مسألة احتجاز الرهائن وطلب فدية أو تنازلات سياسية في منطقتي الساحل والقرن الإفريقي عبئاً إضافياً في مسار جهود دول القارة ومنظمتها، لما يوفره الأمر من قدرات مالية وتفاوضية للجماعات الإرهابية والإجرامية؛ وهو الموضوع الذي أثار نقاشات وسجلات سياسية طويلة، خصوصاً مع الدول الغربية التي سارعت دوماً إلى الخضوع لمطالب الجماعات الإرهابية لاسترجاع مواطنيها، في خضم جهود ومرافعات قارية قادتها الجزائر لحث الحكومات على الامتناع عن دفع الفدية، ورفض تقديم تنازلات في وجه ابتزاز الجماعات الإرهابية؛ كللت هذه الجهود بصدور قرار من الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 يدين دفع فدية للجماعات الإرهابية، تبعه إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2009 يجرم أي مدفوعات للأفراد والمنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة الإرهاب الدولي⁽¹⁾.

1) Ernest Harsch, Uniting against terrorism across the Sahara, Africa Renewal. <https://un.org/africarenewal>. consulted on Mars 2022.

الفصل الرابع

إستراتيجية الإتحاد الإفريقي في
إحلال السلم والأمن القاري

تصدرت القضايا الأمنية المترتبة عن الأوضاع المضطربة جراء الأزمات المنتشرة وعطب الأمن المجتمعي عبر مختلف أقاليم القارة أعلى اهتمامات والتزامات الاتحاد الإفريقي، وأولويات قائمة مواضيع جداول وأعمال مؤتمراتها، باعتبارها أهم العقبات الواقعة في مسار التوجهات الإستراتيجية المبنية على المدخلات الأمنية واستقرار القارة، أضحت في ضوء القضايا المهمة التي تشغله، والتشابك الأمني الإقليمي جوهر الرؤية الذي يتبناها، المرتكزة على حفظ السلم والأمن والاستقرار القاري، والإسهام في إرساء المشروع السياسية، بالتأسيس لإرادات سياسية تحقق الأمن وتثبت أركان الحكم الراشد الذي يعزز البناء الوظيفي للمؤسسات؛ ذلك أن ظاهرة النزاعات وما يترتب عنها من مأزق أمني وسوسيولوجي قد شكلت دوماً هاجساً وتحدياً لترسيخ دعائم السلم وتعزيز فرصه. لقد أخذت المعضلة النزاعية اهتمامات النخب السياسية والفواعل المحلية والدولية ومراكز البحث في الدراسات الأمنية، وحتى على صعيد المجتمع المدني، ارتكازاً على أسس نهج السلام القديم لمنظمة الوحدة الإفريقية، وما تتضمنه الإستراتيجية الأمنية والسياسية للاتحاد الإفريقي؛ نهج تؤكد فيه نظرية استمرار التاريخ على إبقاء الدور الوظيفي والاستراتيجي للاتحاد الإفريقي القائم على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وأن لا يكون ذلك إلا في ظل قوانين وأوضاع تشرع ذلك، والتركيز على أن مسألة إحلال السلم والأمن في إفريقيا يجب أن تكون وفق سياسة شرعية يؤكد لها مبدأ الشراكة في فرض الاستقرار في المناطق الساخنة في القارة.

يتمحور مضمون هذا الفصل في دراسة وتحليل بناءات الحدود الإستراتيجية للاتحاد الإفريقي، ودوره الوظيفي في إحلال وحفظ السلم والأمن القاري، من خلال تقييم مهامه المرتبطة بتسوية النزاعات وإدارتها، ومدى قدرته وجدارته في مجال فضها؛ والإحاطة بإنجازاته ومواطن نجاحه، والتطرق لأهم العقبات التي وقفت حائلاً أمام تحقيق غاياته وأدت إلى فشله، من خلال تبيان بيئة النزاعات وما يمتلكه الاتحاد من قدرات وإمكانات تمكنه من الإحاطة بأسبابها وسبل درئها، وإبراز جهوده في صياغة الأبعاد الجديدة المرتكزة على الحكم الراشد وإرساء مشروعية النظم السياسية والأمن والتنمية، من خلال مبادراته السياسية والاقتصادية والأمنية، واستراتيجيته في إنشاء نظام دفاع مشترك لمواجهة التهديدات اللاتماثلية واحتواء تهديدات الأمن المجتمعي؛ لنحاول في ضوء كل ما تم تناوله وضع قراءة مؤسسة لمستقبل الاتحاد الإفريقي في إدراك النزاعات الإقليمية، من خلال طرح أهم تحديات الاعتماد الأمني

المتبادل في إفريقيا، والتعرض لفرص الاتحاد الإفريقي في صياغة الأمن الجماعي، وصولاً إلى دراسة
الأفاق المستقبلية لوظيفة الاتحاد الإفريقي في ظل التحولات الإستراتيجية الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: الدور الوظيفي للاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام.

يمكن القول أن التحول الفارق في الثقافة الأمنية الإفريقية قد حدث خلال تسعينيات القرن الماضي، عمقته تداعيات وارتدادات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، توازيا مع ظهور جملة التحديات الأمنية الجديدة في إفريقيا كما العالم، مع استشرى النزاعات والصراعات القبلية والعرقية، وتضاءل العمل الجماعي، والتدهور المنحدر للأوضاع الاقتصادية؛ أمر دفع بمنظمة الوحدة الإفريقية إلى مراجعة تقييم أدائها الوظيفي لمواجهة تلك التطورات والتحديات⁽¹⁾، برزت بوادرها مباشرة بعد تأسيس الاتحاد الإفريقي، الذي حدد أولويات نشاطه في احتواء تزايد وتوسع حجم نزاعات القارة، مدعما ذلك بإعلانه التخلي عن مبدأ عدم التدخل في أقاليم الدول الأعضاء، بتبني تدابير اعتمدت على استخدام الوسائل السلمية، وفرض احترام قواعد القانون الدولي والإنساني، والحد من انتهاكهما، والمبادرة بإجراءات سياسية وواقعية في مجال حفظ السلام، عبر إرسال بعثات إلى مناطق النزاعات المسلحة⁽²⁾، والعمل على التصدي لبوادر نشوب النزاعات، والسعي إلى حصر الحروب المنتشرة في جل أرجاء القارة، لما تحمله من تهديدات مباشرة على الأمن والاستقرار القاريين⁽³⁾.

المطلب الأول: مآزق النزاعات وحتمية بناء السلم في إفريقيا.

نهاية الحرب الباردة كانت في واقع الأمر نهاية لتحالفات ومعاهدات واتفاقيات دولية وإقليمية ارتبطت بها الدول الإفريقية، خصوصا تلك المعاهدات التي شكلت أنظمة الأمن العالمي المتنافسة، ما أصاب دولا عدة في إفريقيا بحالات من فقدان التوازن، كشفت عن طبيعتها الهشة وعجز بناء مؤسساتها، ظهر ذلك سريعا وبشكل واضح في دول كثيرة، مثل أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا والزائير والصومال وليبيريا، والأمر نفسه لاحقا في السودان وسيراليون ومالي؛ وهي كلها أوضاع أوجدتها الظروف المترتبة عن زوال الصراع الإيديولوجي، ومكرهات وتغير اصطفاقات المرحلة الجديدة، رمت بتركبتها على التنظيم الإقليمي الأساسي في إفريقيا، الذي أضحى المسؤول الأول أمام المجتمع الدولي

(1) محمد بركة، آليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، قراءات سياسية، السنة الخامسة عشر، العدد 40، أبريل 2019، ص 47.

(2) عبد العزيز العشماوي، علي أبو هاني، مرجع سابق، ص 48.

(3) محمد عاشور مهدي، بعد نصف قرن من العمل المشترك: الاتحاد الإفريقي "الآمال والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، القاهرة، العدد السابع عشر، سبتمبر 2013، ص 24.

في تسوية وحفظ أوضاعها⁽¹⁾. لقد نالت القارة مع أفول ترتيبات الحرب الباردة حظها من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، صادف أن تخلصت منها بعض من الدول التي عايشتها، كليبيريا وسيراليون وأنجولا، في وقت بلغت أخرى درجة التورط اللامتناهي في مجرياتها، كالتشاد وكينيا والصومال والسودان⁽²⁾، تخللتها عديد الانقلابات العسكرية والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي ضاعفت من حدتها، وما ألقته بضلالها على الجوار الإقليمي، عززت تعقيدات احتوائها تعدد وتباين الهويات والأديان والثقافات داخل الدولة الواحدة، شكلت في حد ذاتها محفزات لانتقالها خارج الحدود، لتصبح أشد تعقيدا وتضاربا في المصالح⁽³⁾، ذلك أنه ورغم تفاوت طبيعة الحروب والنزاعات في إفريقيا، فإن تحليل عمليات بناء السلم فيها يكشف عن بعض الأنماط والاتجاهات المشتركة، بات فيها مفهوم السلم في القارة محيرا ومعقدا، رسخهما تنوع شعوبها، وتباين ثقافتها وبيئاتها، وشساعة جغرافيتها السياسية والاقتصادية، وتجاربها التاريخية، التي ساهمت في مرحلة ما بعد الاستعمار في إحداث تغيرات بفعل عديد من التوجهات والتأثيرات التي انجرت عن طبيعة الحضارات المحلية والسياسات المتولدة عن الحرب الباردة والحروب والنزاعات، فالتقدم وتغيير الاتجاه المتزامنين على الصعيدين القاري والإقليمي أوجدا اختلافا في الأوضاع، ذلك أن القارة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تختلف كثيرا عما كانت عليه في أواسط القرن العشرين، مع بقاء نمط الاستمرار والتغيير سمة غالبية على القارة⁽⁴⁾؛ واقع يوجب علينا من أجل إدراك حتمية بناء السلم في إفريقيا، فهم سياقات سياسات دولها وما ينجم عنها من نزاعات مسلحة واختلالات مجتمعية وتخلف، الأمر الذي يفرض علينا المباشرة بحذف صفة التجانس في السياسات الإفريقية، واستبعاد التحدث عن نمط حكم واحد متجانس، وبناء ثقافي اجتماعي واقتصادي ثابت، واتجاه سلوكي نمطي مشترك.

تتشارك أنظمة وسياسات دول إفريقيا صفات عديدة في طبيعة سيادة الدولة وأنماط سياسات الحكم المحلية المرتكزة على التوجه بعد الوراثي، وزيادة الاعتماد على الخارج، وانفصال البدو عن الحضر وكثرة سكان الريف، وهو ما يشير إليه **ناعومي تشازان (Naomi Chazan)** "بأفرقة السياسة وإضفاء الطابع المحلي عليها"؛ فتحليل سياق أوضاع إفريقيا الحديثة وعلاقتها بإشكالية السلم والنزاع وتحدياتهما يكمن في أنه وبالرغم من امتلاك القارة لموارد طاقوية وطبيعية هائلة تؤهلها بأن

(1) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص 131.

(2) طوني كاربو، بناء السلم في أفريقيا في: إفريقيا السلم والنزاع، مرجع سابق، ص 181.

(3) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 150.

(4) ديفيد ج. فرانسيس، تحديد سياق السلم والصراع في إفريقيا، في: إفريقيا السلم والنزاع، مرجع سابق، ص 11.

تكون الأغنى عالمياً، إلا أن وفرة هذه الموارد والثروات لم ينجم عنه سوى فقر مدقع وتدني معدلات النمو الاقتصادي وضعف مستوى المعيشة في غالبية دولها، وضع وصفه البعض بلعنة الموارد الطبيعية على القارة الإفريقية، مرده يعزى بدرجة أعلى إلى سوء إدارة استغلال الموارد الطبيعية من قبل الأطر الحاكمة الفاسدة، وبروز اهتمام دولي متجدد ومتعاطف بمواردها ومقدراتها، نظراً لما تشهده موارد الطاقة العالمية من شح وندرة، وتصاعد حدة المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى والقوى الناشئة، وهو ما أشار إليه مدير بنك التنمية الإفريقي **دونالد كابيروكا** بقوله "أن تجدد الإهتمام بموارد إفريقيا ناجم إلى حد كبير عن النمو الاقتصادي العالمي، لاسيما في آسيا، وما نتج عنه من تزايد الطلب على الوقود والمعادن الحفرية، وهو موقف يطرح تساؤلات، منها، كيف يمكن للقارة أن تستغل مواردها في التنمية في ظل التعقيدات والموازنة بين الموارد والنفقات. صحيح أن سوق الطلب على موارد إفريقيا الطبيعية منتعش وفي ازدياد، لكن إفريقيا تحتاج هذه الموارد أيضاً لتنمية نفسها"⁽¹⁾.

إن الدوافع المساهمة في إذكاء فتيل النزاعات ونشوب التوترات القائمة في أقاليم القارة الإفريقية قد دفعت إلى تبلور بعض الممارسات السياسية والعسكرية الجديدة نسبياً من طرف مختلف البلدان، يبرز أهمها في التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية الإفريقية، سواء كان تدخلاً إقليمياً أم دولياً؛ ومع وجود حدة في التواصل بين مستويات الأمن المختلفة وطنياً وإقليمياً ودولياً، فإن حالة عدم الاستقرار الداخلي في دولة أو إقليم معين ستؤدي إلى التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول والأقاليم الجغرافية المحيطة أو القريبة من بؤرة النزاع، ما ينجم عنه تحول النزاعات وعدم الاستقرار إلى البلدان المجاورة، أو انتقال آثار هذا النزاع إليها، مثل تدفق اللاجئين، أو في شكل اشتباكات ومناوشات حدودية، أو غير ذلك⁽²⁾. إن أي انفجار لنزاعات داخلية في إفريقيا يخلق عموماً اضطراباً في الأوضاع وتدبدها، وحالة من عدم الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي يؤدي ببلدان من الإقليم أو خارجه إلى التعامل مع بيئة أمنية مهددة ومتدهورة، في ظل وضع يفرز تحديات مختلفة على المدى القصير والمتوسط؛ ونظراً لتعقد المصالح وارتباطها بدول ومؤسسات دولية، أضحت التطورات الأمنية مبعث اهتمام وقلق بالنسبة للمخابر الأمنية ومؤسسات الدولة من أجل احتواء قلاقل الانفلات الأمني وتهديد الأمن المجتمعي والأمن الإنساني⁽³⁾. ومن أجل التصدي لهذه الأزمات، وجب إيجاد سبل كفيلة

(1) نفس المرجع، ص 13

(2) سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص 152.

(3) نفس المرجع، ص 153.

تتضافر من أجلها جهود القوى ذات الصلة؛ كما أن إيجاد إستراتيجية فعالة لمعالجة مشكلة الاندماج الوطني وما يتولد عنه من نزاعات هو أمر غاية في التعقيد، على أساس أن التعددية الإثنية، فضلا عن العلاقات الإثنية، تظل ظاهرة متعددة الأبعاد؛ ومن هذا المنطلق، فإن أي سياسات في هذا المجال لا تحدث تأثيرا واحدا وبذات العملية على الجماعة الإثنية الواحدة⁽¹⁾.

إن عملية بناء السلم في إفريقيا ليس أمرا مستحدثا، إنما يرجع إلى عقود ماضية، أما الجديد فهو استيراد وفرض بناء السلم بواسطة تدخلات وبرامج إنمائية تسير وفق "برنامج السلم الليبرالي"، وهو ما تناوله **مارك دوفيد (Mark Duffield)** في تفسيره للسلم الليبرالي، الذي يربط ويدمج فيه الليبرالي المعتقد الفكري الإقتصادي والسياسي الليبرالي بالسلم وفض النزاعات وإعادة بناء المجتمع، وهي وجهة نظر تعكس فكرة أن المجتمعات التي تمرقها الحروب من المحتمل إعادة تأسيسها بالاعتماد على عدة ميكانيزمات ومتغيرات متداخلة ومتصلة ومتاغمة، تركز على منع النزاعات وفضها، وبناء المؤسسات ودعم تنظيمات المجتمع المدني؛ إلا أن مراجعة أدبيات مسألة بناء السلم في إفريقيا في الوقت الراهن تفرز لنا تحليلا محصورا يقتصر على فترة ما بعد النزاعات، ويعتمد ذلك على نتائج ليست بطويلة الأمد في تشكيل النظام وتوفير الإستقرار في دول عايشة نزاعات مريرة، وهو المنهج الذي تعتمده المساعي الإفريقية في بناء السلم؛ في حين يشير **موريثي بديري ياكوبو** إلى أن "آليات فض النزاع المحلي في إفريقيا ما قبل فترة الإستعمار كانت تحقق قدرا كبيرا من النجاح في الحفاظ على النظام وضمان التعايش السلمي بين الجماعات"، ويستشهد موريثي في الدلالة على ذلك إلى أن "فض النزاعات في أغلبية المجتمعات الإفريقية كانت تهتدي بمبدأ الإجماع والمسؤولية الجماعية والتضامن الجماعي"⁽²⁾.

فرضت التغيرات والتطورات المستحدثة في الساحة الإفريقية بلورة وسائل وأساليب مغايرة، مبنية على استتباب الأوضاع غير المستقرة وخلق بيئة حاضنة للسلم، ما شجع على طرح أهم البدائل الكفيلة والمفضية إلى تحقيق ذلك، منها الأساليب المانعة التي تتضمن في طياتها وسائل أبرزها:

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، مرجع سابق، ص 326.
(2) طوني كاريو، مرجع سابق، ص 182.

- التغيير الدستوري الذي من شأنه عدم رفض الاستجابة لمختلف أطراف التعددية والتشكيل الإثني، على الرغم من أن الواقع السياسي يظهر صعوبة -إن لم نقل استحالة- حدوث أي تعديلات دستورية إلا في فترات محددة من تاريخ الدولة.
- تطبيق نظام اللامركزية كأسلوب ناجع وواعد في البلدان ذات المساحة الشاسعة والكثافة السكانية المعتبرة.
- تغيير سير عملية الأنظمة الانتخابية وطريقة الحصول على التأييد، مما يتيح الفرص لأفراد من الجماعات الأقلية تقلد مناصب في هياكل السلطة، كما يساهم التنوع الثقافي في مختلف القطاعات في رفع الوعي لدى المجتمعات الإفريقية، وتعزيز التفاهم وخلق مبدأ احترام التعدديات الإثنية وقبولها في الأوساط الاجتماعية، والتوجه نحو الاندماج والتكامل فيما بينهم، وترقية الولاء للهوية الوطنية لسد فجوة نشوب أي نزاع، وتبني سياسات اقتصادية متفتحة وضامنة لتكافؤ الفرص، إذ أن السياسات الاقتصادية الانكماشية تؤدي على الأرجح إلى خلق وزيادة بؤر تأجيج النزاعات بسبب التحيز والمفاضلة في توزيع الموارد، ما يولد لدى الطبقات الأخرى شعورا بالحرمان وتفضيل فئة عن فئات أخرى، ينجم عنه تفكك وتمزق في العلاقات الاجتماعية وتضاربها، لتتصاعد إلى حدوث نزاعات داخلية من الصعب احتواءها⁽¹⁾.

تقع على عاتق أنظمة الدول التي تنشأ فيها أزمات مسؤولية إدارتها وتسويتها باستخدام الوسائل المانعة والوقائية بمختلف أشكالها، وقد تدفع تعقيدات عناصر الأزمة وتحولها إلى نزاع عنيف ومفتوح الإتحاد الإفريقي إلى التدخل وأخذ زمام المبادرة في اقتراح حلول للمأزق النزاعي، يستدعي الأمر في حالة عجزه تدخلات خارجية من قبل المجتمع الدولي، باستخدام الوسائل الجزائية المنصوص عليها في القانون الدولي والميثاق الأممي لردع أطراف الأزمة أو أحدها، مع ما قد يلزمها من تداعيات مجحفة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبلغ حد فشل الأنظمة وإنهيار الدول، وما ينجر عنها من مآسي إنسانية⁽²⁾.

يستدعي الواقع المتجذر للمعضلة النزاعية الإفريقية تحديد استراتيجيات لمنع وتسوية النزاعات وبناء السلام، عبر برامج ومشاريع ملموسة وقابلة للتنفيذ، فعمليات حفظ السلام هي آليات عملية الهدف منها التدخل للحد من تعقيدات النزاعات، وتوفير أجواء مواتية للتسوية السلمية، طبقا لما تضمنه

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، مرجع سابق، ص 327.
(2) نفس المرجع، ص 329.

الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، حيث تتخذ عمليات حفظ السلام إحدى الصورتين، أولها تتمثل في مهام المراقبة العسكرية، والثانية في مهام حفظ السلام الكاملة، فهذه العمليات تتطلب صلاحيات دقيقة يمكن ترجمتها إلى أعمال محددة في الساحة للوصول إلى المراد بشكل واضح؛ وتأخذ هذه الصلاحيات في الاعتبار إلزامية تجسيد القوات مهمتها في إطار محايد، وتكون طريقة عملها بتراضي عديد جهات النزاع، وينبغي أن تكيف هذه العمليات وفقا لما يتماشى مع الموارد المتاحة من قبل المجتمع الدولي وقدرته على توفيرها، إضافة إلى توفر مجموعة من المهارات والخبرة⁽¹⁾.

ضمن المنظور الأمريكي، فرض تطور الأزمات الإنسانية المتشابكة في إفريقيا على الولايات المتحدة الأمريكية تحديد نطاق يساهم في التعاون متعدد الجهات مع بلدان القارة باتجاه بلورة إسهامات لإدارة النزاعات، من أجل تحقيق مساعيها في نظام عالمي جديد يتسم فيه البحث عن الأمن وتوزيع المهام في تسوية النزاعات من المبادئ التوجيهية، فقد تميزت حقبة القرن الحادي والعشرين بالاهتمام بقضايا التعددية في إفريقيا، ما جعل الو م أ تستغل الوضع لاستكشاف سبل تقاسم بعض التكاليف مع المؤسسات وعدد من الدول المحورية الإفريقية لإدارة النزاعات، معتمدة في سياستها الخارجية على أجنداث خارجية لدعائم تعزيز حقوق الإنسان والمساواة العرقية وتكريس قيم الديمقراطية الليبرالية⁽²⁾.

المطلب الثاني: إمكانيات الاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلم والأمن في إفريقيا.

على الرغم من أن إرسال البعثات وقوات حفظ السلام يعد اختصاصا أصيلا للمنظمة الدولية عبر مجلس الأمن، غير أنه أضحي من الضروري دعم المبادرات المتخذة في هذا المجال على الصعيد الإقليمي وحتى دون الإقليمي، ذلك أن المنظمة لا تملك الوسائل والكفاءات المطلوبة لتسوية كل الأزمات والمشاكل المتعددة والمعقدة في القارة السمراء، وهو ما أكد عليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقريره الصادر بتاريخ 13 أبريل 1998 حول أسباب النزاعات ونشر السلم

(1) سفرين م. روجومامو، مرجع سابق، ص 46.

(2) فيليب نيل، تهيئة إفريقيا لتكون آمنة للرأسمالية "السياسة الأمريكية والتعددية في إفريقيا"، في: الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية، مرجع سابق، ص 335.

والتنمية المستدامة في إفريقيا⁽¹⁾، من خلال تأكيده على أهمية علاقات التعاون بين المنظمة الإفريقية والهيئة الأممية في عمليات حفظ السلام وحل النزاعات وتدابير الأمن الجماعي.

عقب تأسيس المنظمة الإقليمية الإفريقية، برز تفاؤل في احتمال أن لا تعرف إفريقيا بعد الآن مزيدا من الفوضى على شاكلة الانحلال السياسي السائد والحروب الأهلية الدامية والنزاعات المسلحة القائمة، التي أصبحت معيارا ثابتا للبلدان الإفريقية في الفترة التي امتدت بين 1990 و2002، فقد كانت النزاعات تصاغ ضمن تفسيرات سطحية وتصنيفية للحروب والنزاعات المسلحة وأسباب التخلف والأزمات الاقتصادية. وخلال تأسيس الاتحاد الإفريقي، تم اقتراح عدة آليات مؤسسية وهيكلية وتنظيمية بهدف توسيع نطاقها وملفها الأمني، ونظرا لعجز السياسة الأمنية الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، توصل القادة الأفارقة إلى اقتراح أن يركز مجال حفظ السلم والأمن على تبني نظام أمني جديد للعمل تحت إمرة الاتحاد الإفريقي، كإطار يغطي مساعي إحلال السلم والتعاون، ويمنح الأساس القانوني لبناء قوة إقليمية جاهزة لحفظ السلم؛ فقد كانت مساعي التجمعات القارية في ميدان حل النزاعات في مرحلة منظمة الوحدة الإفريقية تركز في أغلبها على الطرق السلمية لتسوية النزاعات، المتمثلة في الوساطة والتحكيم والمصالحة، وفقا لميكانيزمات المنظمة الهيكلية وحسن نوايا زعماء البلدان الأعضاء ورجال الدولة، إلا أن تأسيس الاتحاد الإفريقي قد تزامن مع التغير الحاصل فعليا لإطار السلم والأمن داخل الكيان الإقليمي لتولي مهمة حفظ سلم متعدد الأبعاد⁽²⁾، فعلى الرغم من انتشار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في عديد الدول الإفريقية أثناء العقد الأخيرين، إلا أن إفريقيا بقيت بيئة غير مستقرة، نتيجة توسع ظاهرة النزاعات وتغلغلها داخليا في دول عديدة بسبب العوامل سالفة الذكر، الأمر الذي فتح نقاشا معمقا حول كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد بمتغيراته الداخلية والإقليمية والدولية، وما هي الإجراءات الكفيلة لإدارة النزاعات في القارة الإفريقية عن طريق سبل متعددة على رأسها عمليات حفظ السلام⁽³⁾؟ فقدرات المنظمة الإقليمية تبقى محكومة بالإطار القانوني الذي يحكم المنظمة الدولية والإمكانات المتوفرة لديها، إضافة إلى العديد من الضوابط الخارجية المقيدة التي تضعها المنظمة الدولية، المرتبطة أساسا بالفصل الثامن من الميثاق، الذي يوضح حقيقة أساسية

(1) عبد العزيز العشماوي، علي أبو هاني، مرجع سابق، ص 52.

(2) كينيث أومجيه، فهم فض النزاع في إفريقيا، في: إفريقيا السلم والنزاع، مرجع سابق، ص 138.

(3) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص 134.

مفادها أن فعالية هذه المنظمات في التعامل الإيجابي مع المشكلات الإقليمية كانت تتناسب طرداً وإلى درجة فائقة مع تفاقم حدة النزاعات الدولية⁽¹⁾.

نظراً للتحديات التي تواجهها القارة، أوجدت المنظمة الإفريقية أسساً حديثة في العمل الإقليمي القاري لإرساء السلام، يتضح في عنصرين رئيسيين، أولهما يرتبط بحق التدخل من طرف الاتحاد الإفريقي، والآخر مرتبط بوضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية⁽²⁾، حيث أبدى الاتحاد الإفريقي أثناء انعقاد قمته في ديربان 2002 عن نيته في بذل قصارى جهده للتعامل بهذا الشأن؛ وعلى عكس منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ومراعاة السيادة الوطنية، فقد لجأ الاتحاد الإفريقي إلى اتخاذ إجراءات وقوانين من شأنها السماح بالتدخل العسكري أثناء الأوضاع الخطيرة، ومعارضة أي تعديل غير دستوري لحكومات الدول الأعضاء⁽³⁾.

أولاً/ حق التدخل المقيد من قبل الاتحاد لفرض السلام: بات من حق المؤتمر (الجمعية) إصدار قرارات بمقتضى مبادئ الاتحاد الإفريقي، تتضمن تدخل الاتحاد أثناء ظروف محددة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في الدول الأعضاء، كما أصبح من حق الدول الأعضاء طلب التدخل من الاتحاد الإفريقي لإعادة السلم والأمن، ما اعتبر قفزة مثالية مستجدة في العمل الجماعي الهيكلي، فقد كان دور منظمة الوحدة الإفريقية في معالجة النزاعات الواقعة داخل القارة الإفريقية مقتصرًا على نوع من الاستنكار والتراجع في حل تلك المسائل على أساس أنها مسائل داخلية، يوضح أن دورها الوظيفي كان رافضاً لخوضها في التورط في الحروب الأهلية طبقاً للمادة الثالثة من ميثاقها؛ بيد أن الأمر قد طرأ عليه بعض التغيير في تسعينيات القرن الماضي، تولدت إثره فترة جديدة في علاقات منظمة الوحدة الإفريقية بالقضايا المتعلقة بالشأن الداخلي، خصوصاً ما تعلق بالنزاعات والصراعات، حيث تم خلال هذه الفترة إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات سنة 1993، وأضحت قضية السلم والأمن والاستقرار من القضايا المرتبطة أساساً بالحكم واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، على اعتبار أنها من المعتقدات والتصنيفات الحديثة التي انتشرت واتسعت عبر العالم في ظل النظام الدولي الجديد؛ ذلك أن الأوضاع النزاعية المستشرية آنذاك قد أوجبت جزماً بأن التدخل لحفظ السلم وفرضه في بداية النزاع هو أفضل البدائل، ما عُدَّ بمثابة قفزة متميزة في إطار المنظمة

(1) نفس المرجع، ص 135.

(2) عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 122.

(3) خالد يسرى محمد أحمد، **عمليات حفظ السلم المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2016، ص 120.

الإقليمية القارية، رغم أن هذا الإدراك كان يستلزم تحديد الأطر القانونية والإجراءات الدقيقة ضمن عمل المنظمة المفضي إلى استباق النزاعات ومنعها، فالأهمية القانونية لحق الاتحاد في التدخل توطر لمجموعة من المعايير.

ثانيا/ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية: تضمن القانون التأسيسي للاتحاد هذا المبدأ في الفقرة (د) من المادة الرابعة التي أقرت وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، وقد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية قبل ذلك أن تضع نظاما دفاعيا للأنشطة الجماعية عن طريق دمج الخطط الدفاعية، لاسيما اتجاه العوامل الخارجية التي بعثت بذرة التوتر التي كان لتداعياتها تأثير بالغ على دول القارة، وضد المخاطر المهددة لكيانها والسياسات المتبعة في أنظمة الحكم التي ترسخت في أذهان المجتمعات الإفريقية من طرف البلدان المحتلة؛ بيد أن هذه المسألة لم تستند على أساس وثيق في ميثاق المنظمة، رغم أن المادة الثانية من ميثاق المنظمة قد بينت أنه من بين أهدافها الدفاع عن سيادة دولها وسلامة أراضيها واستقلالها، التي تم على أساسها استحداث لجنة للدفاع متكونة من وزراء الدفاع أو أي وزراء مفوضين، كلجنة مستقلة متخصصة مقرها أديس أبابا، تنشط تحت إمرة الأمانة العامة؛ إلا أن عملها الوظيفي أبان عن ضعف في الكفاءة لا يرقى إلى طموحات العديد من البلدان الإفريقية في تأسيس نظام للأمن والدفاع الإفريقي القاري، ما فسح المجال أمام طغيان لنقاشات حول خطط بعيدة الأمد، رغم بروز اقتراح لتأسيس مجلس للسلم والأمن الإفريقي، لكن واقع المعطيات جعلها مجرد حبر على ورق، لغيب الهيمنة السياسية للبلدان الإفريقية في تجسيد هذه الاقتراحات وتنفيذها على أرض الواقع ضمن منظمة الوحدة الإفريقية⁽¹⁾. والأكد أن الإطار الذي طرحه القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية المتجسد في وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة قد بقي في انتظار توافر محيط جديد لترجمته الفعلية، في الوقت الذي كانت المنظمات القارية الأخرى قد أحرزت فيه تقدما شاسعا في تشكيل سياسات دفاعية مشتركة، كالإتحاد الأوروبي على سبيل المثال، الذي تبنى قبل ذلك بكثير مهام ترتبط بالدفاع المشترك، وفرض تغييرات في السياسة الأوروبية وسياسات دوله على مستوى قطاعي الأمن والدفاع، في إطار ما شرعته له عملية التكامل الأوروبية، في إطار عملية أكبر لتأسيس الهوية السياسية الأوروبية، وما أوجدته من إجراءات في مجالي الأمن والدفاع، والذي تجسد فعليا في اجتماع المجلس الأوروبي الذي انعقد في مدينة كولونيا الألمانية في جوان 1999، وفي فيرا اليونانية

(1) عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 124.

في جويلية 2002، من خلال طرح ركائز البناء المثمر لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، وتقويض مجلس الاتحاد الأوروبي بتقييم الأوضاع واتخاذ قرارات مستقلة للتدخل والقيام بعمليات عسكرية في مناطق المصالح المشتركة أو مناطق النزاع؛ على عكس المنظمة الإفريقية التي - وإن تبنت ضمن هيكلها الاتحادي مبدأ التدخل-، ما زالت في المراحل الأولى من إجراءات تنسيق ومواءمة سياسة دفاعية مشتركة، بسبب تواصل غياب الترتيبات النافذة والملزمة الضرورية لخلق وتسهيل العمليات التعاونية بين الجيوش الإفريقية، لتهيئتها في إطار عمل جماعي للاستجابة لحالات النزاعات والحروب الأهلية، لما يتطلبه الأمر من توحيد للمصطلحات والمفاهيم العسكرية، وتوافقات أساسية للعمل الجماعي في إطار المنظمة القارية، من جهة، وتعزيز الترابط بين الإطار القاري والأطر الفرعية من جهة أخرى، للوصول فعليا وواقعا إلى تجسيد سياسة دفاعية وفق معايير تحقق مبدأ التدخل، وضبطه وفق مفهوم جامع متفق عليه، يتلاءم مع متطلبات تفعيل نظام إفريقي فعال للأمن الجماعي، تجسيدا للطموحات المستقبلية، وتدعيما للأدوار المفصلية للاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن في بلوغ الوضع المنشود بمنع النزاعات وإرساء السلام وتوفير الاستقرار وتحقيق التنمية.

المطلب الثالث: النماذج الوظيفية للاتحاد الإفريقي بين التمكين وحدود فعاليته.

اعتبارا للواقع الإستراتيجي الراهن، وفي ظل بيئات عدائية وغير توافقية، تتبلور التحديات المحتملة لقوات حفظ الأمن والسلم الإفريقي ضمن عمليات حفظ السلام الإفريقية، وحتى الأممية، في منع امتلاك الأسلحة وتوفير الأمن للمدنيين، والعمل على تطبيق النظام والقانون، والتكفل بمراعاة حقوق الإنسان، والسير القانوني للانتخابات. وتتطلب البيئة الإستراتيجية الراهنة ضرورة اكتساب المشرفين على بعثات السلام وحتى أفرادها مستويات معتبرة من القدرات الإدراكية والتفاوضية، انطلاقا من القدرات الدبلوماسية، وصولا إلى قدرات إلزام السلم في المناطق المعدومة، مع ضرورة أن تتمتع هذه القوات بالقدرة على التحكم والحفاظ على امتثال الجهات المتنازعة لاتفاقات حفظ السلم، والسعي بشتى الوسائل إلى المحافظة على السلام المستدام، وهو ما يفسر إجراءات الانتقال من عمليات حفظ السلم التقليدية إلى عمليات مركبة تتولى مهام فرض وبناء السلم⁽¹⁾. بينما يفسر عادة مصطلح القوات متعددة الجنسيات بتلك القوات التابعة لمجموعة من الدول المتحالفة على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يتم تشكيلها تبعا لصدور قرار من المنظمة الدولية، أو المنظمات الإقليمية مع موافقة أممية، مع طلب

(1) خالد يسرى محمد أحمد، مرجع سابق، ص 119.

أو موافقة صريحة من سلطات الدولة المعنية، تتولى تسييرها قيادة مشتركة بين الدول المشاركة فيها، يكون على رأسها في أغلب الأوقات قائد من الدولة الأكثر مشاركة من حيث التعداد، أو الدولة الأكبر تأثيراً في ذلك الإقليم⁽¹⁾.

تجسدت أولى مهام حفظ السلم للاتحاد الإفريقي عن طريق مجلس السلم والأمن بقوات حفظ السلام في بورندي (AMIB) في شهر أبريل 2003، تمهيدا لتدخل أممي، تكونت هذه البعثة من 3335 جندي من جنوب إفريقيا وموزمبيق وإثيوبيا، إضافة إلى مراقبين عسكريين من بوركينا فاسو والغابون والطوغو وتونس، قبل أن يتم دمجها ضمن المهمة الأممية في بورندي في شهر جوان 2004؛ تلتها بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (AMIS)، التي تولت مهامها شهر جويلية 2004، والتي تم استبدالها ببعثة يوناميد (UNAMID) الهجينة؛ أعقبتها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM) في شهر جانفي 2007، التي حلت محل مهمة منظمة الإيجاد لحفظ السلم، حيث تعددت مبادرات الاتحاد الإفريقي عبر بعثته في الصومال، تراوحت ما بين الدعم السياسي للحكومة الصومالية، وإرسال قوات عسكرية لحفظ السلم، وحتى التعاون مع قوات الأفريكوم في مجال مكافحة القرصنة. كما تدخل الاتحاد الإفريقي عسكرياً في جزر القمر سنة 2008، عن طريق إرسال قوات عسكرية لوضع حد للصراع الدائر حول السلطة ومحاولات انفصال جزيرة أنجوان، حيث نجح الاتحاد الإفريقي في مسعاه عن طريق التدخل العسكري المسنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية. ويتضح دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا بصفة واضحة وشاملة في دارفور منذ العام 2004، سواء في إطار بعثة "أميس"، أو في إطار بعثة "يوناميد"، التي تمت في إطار شراكة كاملة مع مجلس الأمن الدولي، حيث تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفور بوسائل وأدوات متعددة، سواء بمبادراته السلمية والديبلوماسية، أو عن طريق تسخير قوات عسكرية⁽²⁾.

تتبع الاتحاد الإفريقي دوراً مهماً في عمليات حفظ السلم والتدخل في النزاعات الإفريقية، يمكن وصفه بالفعال في حالات عديدة، وفقاً للصلاحيات الممنوحة لمجلس السلم والأمن، بما فيها صلاحيات التصريح بإرسال بعثات لحفظ السلم وفرض عقوبات في حالة حدوث أي تغيير غير دستوري، واتخاذ المبادرات والإجراءات الذي يراها المجلس ملائمة لدرء أي نزاع على وشك الحدوث، ضمن غايات وطموحات إفريقية حددت العام 2015 كأجال لبلوغ التشكيل والبناء الكامل للقوة الإفريقية

(1) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص 141.

(2) محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 56.

الاحتياطية، كقوات جاهزة للتدخل السريع؛ إلا أن غياب الإرادة الحقيقية، واضطراب العلاقات والتوافقات السياسية بين دول عديدة، قد أجل هذا الأمر إلى وقت غير معلوم. فيما يواجه مجلس السلم والأمن نوعين من التحديات، تتعلق بطبيعة الطلب على الأمن من جهة، وطبيعة العرض من جهة أخرى، إفريقيا هي القارة التي تحتضن أكبر عدد من النزاعات أو مخاطر النزاعات مقارنة بالقارات الأخرى، وأكثرها تعقيدا وزعزعة للاستقرار أيضا، وهو ما يفسر نشر سبعة من أصل ستة عشر عملية للأمم المتحدة في عام 2009 فقط، أي ما مجموعه ثلاثة أرباع قوات حفظ السلام؛ فيما تم إنفاق حوالي 5,2 مليار دولار على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا بين عامي 2006 و2008، وإحصاء 56 قرارًا صادر عن مجلس الأمن الدولي بخصوص نزاعات إفريقيا؛ إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي موجود أيضًا في إدارة الأزمات في إفريقيا بأربع عمليات (إثنتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وواحدة في غينيا بيساو، وواحدة في خليج عدن)؛ فيما خصصت الوكالة الإنسانية الأوروبية (ECHO) في العام 2007 ما نسبته 55% من ميزانيتها للبلدان الأفريقية⁽¹⁾.

يظهر الواقع جليا استحالة تولي وتعامل منظمة واحدة مع معضلات أزماتية ونزاعية مثل التي تعيشها قارة إفريقيا، ذلك أن أي منظمة لديها تفويض لإدارة الأزمات والنزاعات في إفريقيا تواجه على الفور صعوبات تتعلق بنظام القدرات؛ والأمر الآخر أن الدول الإفريقية تعاني بشكل فردي أو جماعي من ضعف الوسائل المتاحة لها لتلبية الطلب على الأمن، حيث تقوم عدد منها بتقديم قوات بأعداد كبيرة لمهام الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، حتى أن بعضها تندرج بانتظام ضمن المساهمين الأساسيين في عمليات الأمم المتحدة، بيد أن القليل منها يمتلك المعرفة أو التدريب أو المعدات اللازمة لحفظ السلام متعدد الوظائف، والموارد المالية والبنوية. في هذا السياق، فإن الاتحاد الإفريقي يشرع غالبا في إدارة الأزمات مع إعاقه كبيرة، دون أن يكون قادرا حقا على الاعتماد دوما على عدد قليل من الدول التي من شأنها تعويض أوجه القصور لدى الأغلبية، ينتج عن هذا الوضع اعتماد قوي على الجماعات الفاعلة الخارجية في جميع مجالات إدارة الأزمات تقريبا⁽²⁾.

1)Thierry Tardy, ibid, p, 164.

2) Thierry Tardy, ibid. p, 164.

- جدول يحدد بعثات السلام المنتشرة في إفريقيا إلى غاية نهاية العام 2021، التي أنشأتها الأمم المتحدة، أو الاتحاد الإفريقي، أو بتعاون بينهما، والتي إما أنشئت أو تواصلت مهامها بعد العام 2000⁽¹⁾.

السنة	إسم البعثة	القرار المنشئ لها	مهام البعثة	تاريخ نهاية ولايتها
1991	بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية MINURSO	القرار الأممي رقم 690 (1991)	تم إنشاؤها وفقا لمقترحات التسوية التي قبلها كل من المغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) يوم 30 أوت 1988. كلفت البعثة بتنظيم استفتاء حر ونزيه على استقلال الصحراء الغربية، ورصد وقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو.	ما تزال متواصلة
1999	بعثة الأمم المتحدة في سيراليون UNAMSIL	القرار الأممي رقم 1270، الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 أكتوبر 1999	التعاون مع الحكومة وباقي أطراف النزاع على تنفيذ اتفاق لوميه للسلام، والمساعدة على تنفيذ نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة دمجهم.	انتهت ولايتها في شهر ديسمبر 2005

(1) بعثات حفظ السلام. <https://www.un.org/securitycouncil>

Conseil de sécurité, S/2004/270, Lettre datée du 31 mars 2004, adressée au Président du Conseil de sécurité par le Secrétaire général de l'ONU, 01/04/2004. <https://documents-dds-ny.un.org>

2000	بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا UNMEE	القرار الأممي 1312، الصادر بتاريخ 31 جويلية 2000	الحفاظ على وقف إطلاق النار فيما بين إثيوبيا وإريتريا عقب نزاعهما الحدودي، وربط الاتصال مع الطرفين، والمساعدة على مراعاة الالتزامات الأمنية.	انتهت ولايتها في 31 جويلية 2008، تبعا للقرار 1827
2003	بعثة الاتحاد الإفريقي في بورندي AMIB	قرار آلية درء وإدارة وتسوية النزاعات، الصادر بتاريخ 02 أبريل 2003	نزع سلاح الجماعات المتمردة وتسريحها وإعادة دمجها في المجتمع، والإشراف على المسار الديمقراطي، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية لصالح المشردين داخليا والسكان المتضررين من النزاع.	تم إنهاء مهمتها في شهر أبريل 2004
2003	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا UNMIL	القرار الأممي رقم 1509، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2003	تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وعملية السلام، وتقديم الدعم للإصلاح الأمني عقب الحرب الأهلية الثانية في ليبيريا.	انتهت عهدها بتاريخ 13 أبريل 2018
2004	عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار UNOCI	القرار الأممي رقم 1528، المؤرخ في 04 أفريل 2004	استلمت العملية المهام التي كانت تضطلع بها قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي أنشأها مجلس الأمن بوصفها بعثة سياسية في أيار/ماي 2003 تم تمديد ولايتها لآخر مرة بناء على القرار 2284 (2016)	30 جوان 2017

31 ديسمبر 2006	دعم الجهود التي تعهد البورنديون ببذلها وإعانتهم على إتمامها لإحلال سلام دائم بتجسيد المصالحة الوطنية، كما نص على ذلك اتفاق أروشا المبرم في 28 أوت 2000	قرار مجلس الأمن الدولي 1545 (2004)، الصادر في 21 ماي 2004	عملية الأمم المتحدة في بورندي ONUB	2004
انتهت مهامها بتاريخ 24 مارس 2005، حين تم نقل وظائفها إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان	تعزيز عملية السلام التي جرت تحت رعاية هيئة الإيغاد بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وتهيئة الظروف لعمل بعثة السلام الأممية المزمع إرسالها بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل.	قرار مجلس الأمن الأممي رقم 1547 (2004)	بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان UNAMIS	2004
أنهت مهامها رسميا بعد استبدالها ببعثة يوناميد الهجينة في 31 ديسمبر 2007	حماية بعثة مراقبة وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات المتناحرة، وحماية المدنيين في المناطق التي توجد بها مقرات البعثة في دارفور، وإيصال المساعدات الإنسانية.	قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي في شهر جوان 2004	بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان AMIS	2004

أنهت ولايتها بتاريخ 11 جويلية 2011	دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان الحركة الشعبية في 09 جانفي 2005، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان.	القرار رقم 1590، الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 24 مارس 2005	بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS	2005
ما تزال متواصلة	حماية القطاعات الحكومية والمراكز السكانية الرئيسية، وحماية موظفيها ومرافقها وموظفي الأمم المتحدة، والقيام بعمليات هجومية ضد حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى بالاشتراك مع قوات الأمن الصومالية، ومساعدة سلطات وقوات الأمن الصومالية، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال	قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي الصادر بتاريخ 19 جانفي 2007	بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال AMISOM	2007
أنهت بعثة اليوناميد تفويضها في 31 ديسمبر 2020	خلفت هذه العملية رسميا بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان في 31 ديسمبر 2007، حيث تولت مهام دعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، ودعم مخرجات المفاوضات بين حكومة السودان ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى دارفور وممثل الاتحاد الإفريقي الخاص لدارفور.	القرار الأممي رقم 1769، الصادر في 31 جويلية 2007	العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID	2007

31 ديسمبر 2010، بموجب القرار رقم 1923، بناء على طلب سلطات التشاد.	الإسهام في حماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون والسلم فيما بين التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. فيما أذن مجلس الأمن الدولي في 14 جانفي 2009 بنشر العنصر العسكري من هذه البعثة كمتابعة للقوة الأوروبية العسكرية (اليوفور).	القرار الأممي رقم 1778، بتاريخ 25 سبتمبر 2007	بعثة الأمم المتحدة في جمهورية إفريقيا الوسطى والتشاد MINURCAT	2007
ما تزال متواصلة	خلافة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC). كلفت بمهام تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام جميع الوسائل الممكنة، للاضطلاع بمأمراتها فيما يتعلق بحماية المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يهددهم خطر العنف الجسدي، ودعم حكومة الكونغو في مجهودات تحقيق الاستقرار وترسيخ السلم.	القرار 1925، الصادر في 28 ماي 2010	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية MONUSCO	2010
ما تزال متواصلة	دعم السلم والأمن وبالإعانة، والمساهمة في إقامة الظروف الملائمة للتنمية، بغية تعزيز قدرة حكومة جمهورية جنوب السودان على الحكم بفعالية وديمقراطية، وإرساء علاقات جيدة مع جيرانها.	القرار الأممي رقم 1996، الصادر بتاريخ 08 جويلية 2011	بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS	2011

ما تزال متواصلة	رصد إعادة نشر أي قوات مسلحة سودانية، أو قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتحقق من أي معلومات أو تحركات في ذلك، وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية وحرية تحرك عمال الإغاثة في أبيي وما حولها.	أنشئت في 27 جوان 2011، بموجب القرار الأممي 1990	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي UNISFA	2011
ما تزال متواصلة	تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، ودعم جهود إعادة بسط سلطة الدولة والعمليات السياسية في البلد. أضيفت لها بعد توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي العام 2015 المهام المتصلة بوقف إطلاق النار، ودعم تنفيذ الاتفاق، وبذل المساعي الحميدة، وتحقيق المصالحة.	قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2100 (2013)	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي MINUSMA	2013
ما تزال متواصلة	حماية المدنيين في مقدمة أولوياتها. ومن المهام ذات الأولوية الأخرى التي أسندت للبعثة في البداية تقديم الدعم للعملية الانتقالية، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ودعم العدالة وسيادة القانون، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.	القرار الأممي رقم 2149 (2014)	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى MINUSCA	2014

ملاحظة: تم إعداد هذا الجدول في شهر جانفي 2022؛ لأجل ذلك، ينصح بمراعاة بعض المعطيات الواردة في هذا الجدول، وتحيينها إن طرأ عليها تغيير بعد هذا التاريخ.

المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي بين النجاحات والعطب في ظل النزاعات الإقليمية.

شكل تفاقم وتيرة النزاعات والحروب الأهلية داخل المجتمع الإفريقي اختباراً حقيقياً للجهود المبذولة في إثبات إرادة سياسية تعزز من الدور المؤسسي للاتحاد الإفريقي في مجال عمليات حفظ السلم والأمن، فقد تشابكت مستويات الأزمات والنزاعات والتوترات التي لازمتها تعقيداتها من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، دعمتها محدودية الإمكانيات والإرادات لدى المنظمة القارية وأغلب المنظمات الإفريقية، بسبب التركيبة الإستعمارية والهشاشة الأمنية وفقدان المشروع السياسية وغياب التنمية الاقتصادية، شكلت هذه المعادلة القاعدة المهمة والمحدد الفعلي لاتجاهات النجاح والعقبات في كل الأدوار والعمليات التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي ولا يزال في مجال حفظ السلم، رغم جهوده في استشراف الحلول لضمان الحد الأدنى من الأمن الإنساني، وتحقيق رؤية إستراتيجية مفعلة بإرادة التوافقات المحلية، مع تدعيمها بالمواقف الإيجابية الإقليمية والدولية، ارتكازاً على ما جسده ميثاقه في تحقيق السلم والأمن وتنمية العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون.

المطلب الأول: إنجازات الاتحاد الإفريقي في حفظ السلم والأمن القاريين.

يولي الاتحاد الإفريقي أكبر اهتماماته للنزاعات القارية، باعتبارها أهم وأبرز التحديات التي يجب العمل على تجاوزها لتحقيق السلم الأهلي الإفريقي على أكثر من صعيد، والحد من الأخطار والتمزقات الأهلية والاجتماعية المتفاقمة في القارة، تتقدم هذه التحديات ترسيخ الشرعيات الدستورية، وإزالة الانقلابات العسكرية من قاموس الأدوات والتفاعلات السياسية، كأسس مهيأة لتحقيق باقي الأدوار المنتظرة. ويسعى الاتحاد الإفريقي عبر مؤتمراته للقيام بتعديلات متلاحقة بما يتلاءم مع التحولات الإقليمية والدولية، وتعزيز جهوده اتجاه التهديدات اللاتماثلية المتعددة، في إطار مرتكزات الفكر الإستراتيجي لمنظورات الأمن الشامل، بهدف تحقيق إنجازات واقعية تعكس واقع الاحتياجات الأمنية للأفراد والدول، وتؤدي دوره الكامل المكمل للجهود الدولية، على اعتبار أن القارة الإفريقية ومؤسساتها هي الأقدر على خلق تدابير سلمية ضمن نمط الدبلوماسية الوقائية، وفرض الحلول التي تتوافق مع الرضا الإقليمي والدولي، وهو ما يجتهد فيه الاتحاد الإفريقي وأجهزته من خلال اتخاذ التدابير التي

تتدرج ضمن الوسائل السلمية، وإظهار إرادته وقدرته السياسية والأمنية في إطار استجابة القوة الناعمة في الفكر السياسي الإفريقي، من خلال بعثات السلام الإفريقية التي يتم تشكيلها⁽¹⁾.

تنير الدراسات النظرية والميدانية الإدراكات العينية حول عمليات الاتحاد الإفريقي في تجاوز المحن والاختبارات لدعم السلم من منطلق الوقائع والتحديات، مرجعيتها مقاربات السلم والأمن المجتمعي، والشرعية المؤسسة على عنصر إدارة عمليات دعم السلم، وتقديم العلاج للنزاعات الأهلية والإثنية وحالات العطب العميقة المنتشرة في مناطق الساحل والصحراء والقرن الإفريقي، وفجوات تفكك الهوية والانتماء البارزة في الكاميرون وإفريقيا الوسطى وأثيوبيا والسودان، بناءا على أسس تعمل على أثرها المنظمة الإفريقية لبلوغ حالة استقرار ضمن السلم الديمقراطي، كآليات تشاركية تساعد على حلحلة الواقع الإفريقي المتشردم، باتخاذ وتبني الآراء السياسية والأمنية والإقتصادية والمؤسسية، المبنية على الشفافية وشرعية الحكومات والرضا الشعبي، وحماية حقوق الإنسان والأقليات والحريات، وتعزيز التجارة بين الدول، وتأمين الحدود تأسيسا لعلاقات السلم؛ ولا يتم ذلك إلا بتطوير آليات لينة ومرنة لإدارة التوافق السياسي، ومعالجة الأزمات بطرق سلمية، وتعميق المشاركة الديمقراطية، وتقليص هيمنة القادة العسكريين على السياسة الوطنية إلى الحد الأدنى، كمنظور يقوم على خلفية أن نظرية السلم تتضمن الحوار المبني على النوايا الحسنة وطرح الأفكار والميل للتفاوض والحلول الوسطى، وهو أدنى رجاءات الأفارقة كمشروع إستراتيجي يهدف إلى التعامل مع الجغرافية السياسية المعقدة والمغرية، ما يفضي إلى إنتاج السلم الأهلي والأمن المجتمعي، وتهدة التلاحن الطائفي كإحدى النتائج الكامنة للسلم الديمقراطي، للوصول إلى تنمية مستدامة ورفاهية إجتماعية تستجيب لمطالب الشعوب⁽²⁾.

تبرز أطروحات نظرية الإقناع كإحدى وسائل الدفع للعدول تلك الدول التي شرعنت لنفسها الحرب كأداة لإبعاد الطائفية عن حدودها، مثلما تشهده منطقة شرق إفريقيا التي تتميز بالتوترات الدائمة على طول حدودها السياسية، والتي تعد مصدرا رئيسيا من مصادر النزاعات بين دول المنطقة (الصومال وإثيوبيا وإريتريا) وصولا إلى السودان؛ فالفعل الإستراتيجي لمجلس السلم والأمن يعمل بجميع الوسائل الذاتية والداعمة له من قبل القوى الإقليمية والدولية لتجسيد التوازن الجيوسياسي، من خلال ترميم أثار الحدود الجغرافية لإيقاف الحروب التي تستغلها الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة

(1) فخار هشام، دور الاتحاد الإفريقي في تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية "أي مسار، وأي فاعلية؟"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، أكتوبر 2020، صص 78-88

(2) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية، مرجع سابق، صص 196-191.

والقوى الخارجية، من خلال مراعاة عوامل اللغة والثقافة والمصالح المشتركة، كإحدى المتطلبات الإستراتيجية لنظام الأمن الدولي المعاصر. لقد تبنت جل الدول الإفريقية بالإجماع مبدأ الحفاظ على الحدود التي تركها الإستعمار، وهو أمر يستدعي صون والحفاظ على اللغات والهويات حتى تستقر معها جميع المكتسبات الوطنية، من أجل الحفاظ على استقرار القارة والسيطرة على أحجار الدومينو الغربية، وهو صلب العامل الإستراتيجي التي يراهن عليه الاتحاد الإفريقي.

في جانب ما، تجسدت فاعلية التمكين الميداني للاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن من خلال نجاحه الملحوظ في حلحلة عناصر أزمة سد النهضة أواخر العام 2020، التي تفاقمت ارتداداتها الإقليمية والدولية عقب الانتهاء من تشييد السد والبدء في عملية ملئه، التي برزت فيها ردود فعل بين الدول المعنية وصلت في سجلاتها السياسية حد التلويح باستخدام إجراءات عسكرية، لما اعتبرته مصر تهديدا وجوديا لها، حين تم عقد قمة استثنائية افتراضية مصغرة لاحتواء الأزمة، جمعت رؤساء دول حوض النيل، إضافة إلى رئيس جنوب إفريقيا، بهدف بلورة اتفاق سياسي يرضي أطراف الأزمة، إضافة إلى تدخلات من رؤساء دول نافذة في القارة، شكلت كلها جهودا قارية استطاعت ركح تفاقم الأزمة، ما اعتد انتصارا للدبلوماسية الوقائية الإفريقية⁽¹⁾.

رغم عديد المعطيات المتناقضة مع متطلبات العمل الجماعي، لا يمكننا إنكار تلك الجهود الجماعية التي بذلتها دول إفريقيا والمنظمة القارية في سبيل تحقيق مقاربات السلم والأمن في القارة، بدءا من إعلان القاهرة العام 1993، الذي تولد عنه إنشاء آلية إفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، وصولا إلى إعلان دوربان في جنوب إفريقيا الذي قضى بإنشاء هيئة فوق قومية تمثلت في مجلس السلم والأمن الإفريقي؛ وقد تجسدت ثمار هذه الجهود ضمن العديد من الإسهامات الميدانية للمجلس، من ذلك جهوده في حل أزمة ساحل العاج التي برزت عقب انتخاب الرئيس جبابو رئيسا للبلاد، حين تم التوصل إلى إتفاق يقضي بوقف الاقتتال بين الأطراف المتصارعة خلال اجتماع واغادوغو برعاية الاتحاد الإفريقي، دخل على إثره كوت ديفوار ضمن مسار سياسي مستقر لازال يتمتع به -ولو نسبيا- حتى الآن⁽²⁾. إن الطبيعة الجيوسياسية الإفريقية تستدعي ترشيد وسائل نجاح الفكر السياسي كنسق

(1) سد النهضة، الاتحاد الإفريقي يدعو لجولة مفاوضات جديدة والقاهرة تدرس خيارات الرد.

<https://www.aljazeera.net>. تاريخ الإطلاع: 26 يناير 2022

(2) محمد جعوب، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية: محاولة التقييم، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، عدد 03، ديسمبر 2017، ص-ص 66-81.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104955>

مؤسساتي جماعي موازي لنجاحات التسوية السياسية والأمنية للاتحاد الإفريقي، من خلال اللقاءات الرسمية التي لها تأثير على الأحداث، من منطلق التكاتف في التصدي للقضايا المرتبطة بالأمن الفكري، في ظل الصراعات الإثنية التي استثمرت فيها القوى الغربية، مثل فرنسا في مالي وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى، ومن قبل، في تسعينيات القرن الماضي، في رواندا وبوروندي؛ فالانتصار للمرجعية الإفريقية لا تختزل في الارتباط الجغرافي وارتباط المصالح والأدوار والمسؤوليات، بل ترتبط أيضا بالوعي الحضاري والثقافي الوجداني الذي تفرضه حركة التاريخ الإفريقي، حيث تفرض التعمق في قيمها وقيمتها، بالتفكير نحو تجميع الهوية والأيدولوجيا وتاريخ القارة، وفق نموذج الوظيفية السياسية التي تتطلب حصانة من كل الاختراقات والتأثيرات الخارجية، ذلك أن القيم القومية والثقافية الإفريقية تعد ثروة وسلاحا أيديولوجيا في ظل صراع معلوم على تأثير القيم، وهو ما تضمنته أجندة العمل الإفريقي 2063، التي أكدت على أهمية الهوية والتراث الإفريقي كأحد محاور هذه الإستراتيجية. إن التأكيد على خصوصية الهوية والانتماء الثقافي يتطلب التأكيد على الإطار المعرفي والقيمي والتاريخي بمحتواه السليم، وهو ما يتطلب الكثير من الجهد الوظيفي الداعم لتجاوز إرث متراكم من الحساسيات والخلافات الإستعمارية والصراعات الإثنية المتجددة، التي استندت إلى مرجعيات ثقافية وطموحات سياسية متداخلة تم توظيفها في الصراعات والنزاعات، خلفت وراءها الكثير من التداعيات والفجوات التي عبّرت في الكثير من جوانبها عن أزمات متشابكة تتعلق بالوعي والانتماء والهوية. إن مقارنة المضمون التكويني تجسد النجاح المعنوي في توحيد المكونات الثقافية والقبول بالتعددية والتنوع، والخصوصية في إقناع الدول والمجتمعات والعرقيات بتبني القيم المحلية كأسلوب يتدخل في صياغة المعايير التي توجه السلوك العام⁽¹⁾؛ فالهوية هي البعد القومي الدافع إلى توحيد الصف والقرار الإفريقي، كونها من المفاهيم والأفكار والأنساق التي تطرق إليها عديد المفكرين والفلاسفة، أمثال "جون لوك" و"ديكارت" و"عبد الرحمن بن خلدون" و"الجرجاني"، كقوامة مبنية على مفهوم الأمن وفق متطلبات وأطروحات نظرية مركب الأمن الإقليمي، كخاصية للمطابقة مع الواقع المنتمي إليه، التي تعد منظومة من المعطيات المادية والمعنوية والاجتماعية، ضمن نسق من العمليات والتفاعلات التكاملية المشبعة بروح داخلية تلزم الاستجابة إلى الوحدة في وجه كل التهديدات واحتواء النزاعات، وهو ما يجسده الاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن كطريق لأجل تثبيت التطابق

(1) أيمن السيد عبد الوهاب، الهوية الإفريقية والمسار، مجلة أحوال مصرية، العدد 72، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2019.

والإجماع في أي قرار إقليمي يخدم القارة في ظل أزماتها الأمنية والسياسية، بعيدا عن الأيديولوجيات الخارجية⁽¹⁾، بالعمل على خلق هوية مدنية مشتركة قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة، التي سعت الأجندات والمصالح الخارجية دوما إلى تفتيتها بزراعة الفوضى الأمنية، بنقريخ وغض البصر عن انتشار التهديدات اللاتماثلية، والتدخلات المريبة في نسق العلاقات الدولية الإفريقية، من قبيل تسلل الكيان الإسرائيلي وسعيه إلى إحداث شرخ فيها. إن تجارب الواقع الإفريقي تظهر أن انخراطا ناجحا في عملية ديمقراطية سياسية من خلال عملية صناعة القرار الموحد السليم، وتنمية اقتصادية متوازنة، ستلامس بعض نتائجها تقليل حجم النزاعات وإرساء القدر الممكن من الأمن المجتمعي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية القبلية والإثنية، يتولى فيها مجلس السلم والأمن ضمن وظيفته جانبا منها، كآلية أمنية موسعة وغير إقصائية تمثل هويات الدول الأعضاء وتحافظ عليها، تساهم في تسوية الصراعات الإثنية واحتواء النزاعات الحدودية في ظل المجتمعات التعددية.

أساسا، تقوم إستراتيجية الاندماج القارية على السياسات المحلية القائمة بدورها على التفاعل والمساهمة الإيجابية للإثنيات والأقليات في المجتمع، وهي بذلك تغطي فجوة أمنية كقيمة مضافة لهوية ثقافية سائدة غير خاضعة لأجندات خارجية، يحول فيها التعدد والتنوع الطبيعي للمجتمع إلى ثروة وطنية وقارية تزيد في التنمية وتنهض بالمجتمع، ويستبدل فيها التقاطع والصراع الطائفي بتلاحم وتآزر منظم نحو بوصلة وطنية موحدة، يمنح كل ذلك أمنا للأفراد وهوياتهم وحقوقهم، تتولد عنه قناة عملية بأن القيمة السوسولوجية والأيديولوجية المحلية التاريخية كفيلة في أن تنتج حلولاً ونجاحات قيمة لبناء الدولة والقارة، وهو ما يبرزه النموذج الحي لدولة رواندا، التي عززت وحدة هويتها بمجتمع مبني على الشخصية الوطنية رغم تنوع طوائفه، كنموذج يبرز القدرة الفكرية-الإبستمولوجية- لإفريقيا والأفارقة في إيجاد وخلق حلول جذرية للصراعات والنزاعات بمقاربات إفريقية، تفضي إلى تأمين المقدرات الإقتصادية والإجتماعية، وحفظ الحقوق السياسية لمختلف المجموعات التي تشكل المجتمع المدني الإفريقي، والتخلص من الأفكار والقيم الإستعمارية.

يشكل الاتحاد الإفريقي في أصله منتظما قاريا يمكنه إرساء معايير جديدة محاطة بالذاتية الإفريقية والهوية والأيديولوجية القارية، والأكد أن الأمر يتطلب تدعيم النخب العلمية والثقافية للاضطلاع بدور أوسع في تجسيد المرجعية التاريخية التي تضفي الوفاق الإستراتيجي بين دول القارة

(1) فتي بوخاري، هواري حمادي، أثر الإيديولوجيا على الهوية "من التنظير إلى المدرسة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد الثالث، العدد الثالث، 2019، ص-ص 8-11.

لبلوغ الأهداف المرجوة، وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي، والحفاظ على الهدوء الجيوسياسي وإبعاده عن التقسيم والتمزق، للحفاظ على الدول وأنظمتها من أي فشل سياسي وأمني داخلي⁽¹⁾.

تعد عملية استقراء دور الاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن في حل وتسوية أزمات ونزاعات وحروب القارة خطوة لازمة للحكم على أدائه، في إطار دراسة وتحليل دور المنظمات الإقليمية كفاعلات دولية رسمية في العلاقات الدولية؛ إذ يرى بعض الباحثين أن تقييم دور المنظمة الإقليمية الإفريقية في النزاعات يتضح من خلال الربط بين أنشطة الفاعلين، وإيجاد فهم مشترك بين أطراف النزاع؛ وفي هذا الإطار، يجب التمييز بين النماذج النظرية وما يحصل على أرض الواقع، بقياس مساهمة المنظمة في طرح فرص للمفاوضات عن طريق الضغط على الجهات المتنازعة أو ترغيبها وتحفيزها، لتحديد مستوى مساهمتها في ذلك، من خلال التساؤل عن أهداف المنظمة في تدخلها في النزاع، وطبيعة العلاقات بين أطراف النزاع، إن كانت توفر فرصاً أم قيوداً على دور المنظمات في بناء السلام، ومدرات الفاعلين في الأزمة أو النزاع لأهداف المنظمة، وإدراكات المنظمة نفسها للأنشطة المحلية التي تجري في سياق النزاع⁽²⁾.

المطلب الثاني: المنظورات الإدراكية لمعوقات حفظ السلم والأمن الإفريقي.

شاب التقدم النسبي الذي أحرزه الاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلم والأمن عطب في الإدراك المنظوراتي للالتزامات القابعة على عاتق المنظمة، وما تعترضها من عقبات، إذ لا تزال الجهود القائمة في هذا الصدد مفككة وغير متناغمة، ما شكل نوعاً من التحديات التي تقف عقبة أمام الدور الوظيفي للمنظمة الإفريقية اتجاه تحقيق أهداف وطموحات الإنسان الإفريقي في الوحدة والسلام والاستقرار والرفاهية. ومما لا ريب فيه أن هذه المعوقات قد ثبّطت دور وجهود الاتحاد الإفريقي في تسوية نزاعات القارة بفعل الأزمات الاجتماعية الداخلية المتلاحقة والمتجددة⁽³⁾؛ كما تكمن المشكلة الأساسية التي تجابه الاتحاد الإفريقي في صعوبة استكمال المتطلبات الضرورية بسبب عجز الإمكانيات في تحويل الطموحات إلى واقع مجسد.

(1) رابح زغوني، تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الإثنيات في إفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، الشهر 05، 2020، ص-ص 118 – 126

(2) محمد عبد الحميد أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017، ص-ص 279-281.

(3) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور، مرجع سابق، ص 65.

1/ البيروقراطية وغلو الأداء الإداري: تعد بنية مؤسسات الاتحاد الإفريقي حاجزا أساسيا لتطوير هذا الاتحاد إلى كتلة متفاعلة ومترابطة وذات قدرات عالية، إذ أن الأنماط الإدارية والبيروقراطية في مفوضية المنظمة هي نفسها التي كانت سائدة في منظمة الوحدة الإفريقية، دون إحداث أي تغييرات جديدة، بسبب تأثيرات التسيير التقليدي الذي عطل تطور مفاهيم الإدارة الإستراتيجية والمهارة الفنية في مواكبة التحديات والإنجازات المرجوة، واستقراء واقع المنظمة الإفريقية في أن موظفي الاتحاد عند تأسيسه هم أنفسهم ممن كانوا سابقا في منظمة الوحدة الإفريقية، وبنفس معايير ومناهج تسيير العمل الإداري؛ كما أنه يصعب تغيير التقاليد البيروقراطية المجسدة منذ تأسيس المنظمة السابقة بفعل الثقافات والأعراف السوسولوجية، وتأثير التدخلات الخارجية كالتي أحدثها رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بقبول عضوية إسرائيل كمراقب دون استشارة المجلس الإفريقي، كمؤشر يظهر شكلا من التسبب الانضباطي الإداري وغياب الاحترافية، أدى هذا الواقع إلى تراجع في إرادة خلق بيئة حاضنة لإحداث تغيير فكري فعال في جهاز المنظمة، يضاف له ملف قضية تراكم الفساد الداخلي كأبرز تحديات تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في مسائل التعاون والتكامل القاري المشترك⁽¹⁾. وضمن نمط ما زال سائدا في القارة الإفريقية، تلاحق المنظمة الإفريقية اتهامات متكررة حول إهدار موارد المنظمة وسوء تسيير ميزانيتها والمنح الأجنبية المقدمة لها، والعشوائية في تخصيص الموارد لنشاطاتها المتعددة، وحتى تلك المؤاخذات حول عملية شغل الوظائف الرسمية والحيوية التي لا تتماشى مع المعايير التي حددها "هيكل مابوتو"، الذي أقرته قمة الاتحاد الإفريقي في موزمبيق العام 2003، والذي يحدد هيكلية المنظمة وإدارتها وأقسامها، إذ يؤكد العديد من المطلعين على أوضاع جهاز المنظمة وجود إهمال بسبب تراكم الالتزامات وتعقيدات المهام وغياب تأهيل الكوادر القارية، أدى الأمر إلى حدوث انتهاك لمعايير شغل المناصب العليا داخل الاتحاد، والتوسع في الاستعانة بالمستشارين من خارج القارة، غير المتحمسين لإيجاد والبحث عن حلول للأوضاع الإفريقية، أو الذين يكتفون في الغالب بجلب معايير واعتبارات لا تكون موضوعية في معظم الأوقات⁽²⁾؛ تكشف هذه المعطيات والمؤشرات عن وجود تضخم في سلوك الجهاز البيروقراطي لمفوضية الاتحاد الإفريقي بدون فوائد ملموسة تتوافق معه، وغياب آلية رقابية داخل الاتحاد الإفريقي، دفع البعض إلى القول بأن المفوضية قد تحولت إلى دولة بحد ذاتها، ما أثر في كثير من الأحيان على الوصف الإقليمي القاري للمنظمة،

(1) أحمد إبراهيم، إنجازات الاتحاد الإفريقي، آفاق إفريقية، المجلد 08، العدد 28، 2008، ص-ص 135-139.
(2) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور، مرجع سابق، ص 67.

فقدت فيها مفوضية الاتحاد الإفريقي جانباً من هيبتها، ما أثر على دورها في تطوير التعاون الإفريقي؛ وقد تسبب في ذلك أيضاً جملة من العوامل، أهمها:

- ضعف الولاء التنظيمي لدول القارة والمجموعات الاقتصادية الفرعية اتجاه المنظمة القارية، ويتضح ذلك من خلال ضعف التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين التنظيم القاري والتنظيمات الفرعية والدول، ما أثر على عمليات صنع القرار وتجسيده، وتنفيذ السياسات، خصوصاً في الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية؛

- تعثر المنظمة القارية في تجسيد عديد برامجها وتعهداتها؛

- تهم الفساد التي لاحقت بعثات السلام الإفريقية، مثل الاتهامات التي وجهت لبعض ضباط وأفراد بعثة السلام الإفريقية إلى دارفور حول التقصير في أداء المهام وإخفاء معلومات أمنية؛ وكذا اتهامات بالاعتداء الجنسي التي مست بعثة السلام الإفريقية في الصومال؛

- استئثار العديد من الدول داخل القارة الاحتفاظ بمواقفها اتجاه القضايا الإفريقية بما يتوافق ومصالحها، عوض تبني سياسات المنظمة القارية والقرارات المتمخضة عن أجهزتها، بما في ذلك قرارات المؤتمر.

2/ مشكل الخبرة والمهارة العقلانية في اتخاذ القرار السليم: ارتبطت مشكلة النقص في الإرادة السياسية بأن الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي الذي عد بمثابة تحول مفصلي في مجال العمل الإفريقي المشترك، تجلت صورته في استوحاء تجربة الاتحاد الأوروبي سعياً لاستقطاب الاتحاد الإفريقي منه، رغم اختلاف بيئة كل منظمة وتفاوت المستويات على جميع الأصعدة؛ وهناك تطور مختلف في الحالتين يعبر عن ظروف مختلفة، إقليمية ودولية، حكمت مسار العمل الوحدوي في الحالتين، وانعكست بالتبعية على تحديد أولويات العمل، وعلى هيكل واختصاصات وصلاحيات كل منهما⁽¹⁾، فطموحات القادة الأفارقة وتأملاتهم بالتغيير قد فاقت الواقع الإفريقي، إذ لم يكن هناك توافق مع طرح الأفكار المتعلقة بإنشاء جيش إفريقي موحد، أو لولايات متحدة إفريقية، أو تشكيل حكومة قارية إفريقية؛ فمشكلة ضعف الإرادة السياسية ترتبط لدى الكثير من بلدان القارة بالحساسيات إزاء المساس بالسيادة، إذ أن تطوير العمل الجماعي الإفريقي موازاة مع التطورات والأحداث المستجدة ربما يتطلب في الكثير من الحالات قدراً من التنازل عن السيادة من جانب الدول الأعضاء لصالح المؤسسات القارية، بهدف تنفيذ عمليات حفظ السلام وتحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي وإصدار

(1) إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، مرجع سابق، ص 48.

عملة موحدة، وغير ذلك؛ ففقدان الإرادة السياسية ناجم في أغلب الأحيان من المعاهدات والاتفاقيات الطموحة التي يتم الوصول إليها من خلال الاتحاد الإفريقي، التي لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع، إما لعدم استكمال النصاب القانوني لها، ومن ثم عدم دخولها حيز التنفيذ، أو لعدم تطبيقها فعليا من طرف الدول الأعضاء، حتى لو كانت قد دخلت حيز النفاذ، لاعتبارها بنودا مفارقة للواقع الإفريقي، وتتضمن مساسا بالسيادة على نحو لا تقبله العديد من الدول الأعضاء، ما قد ينجر عنه من جمود في العمل الجماعي الإفريقي على قطاعات مختلفة داخل عديد الدول الأعضاء، خصوصا منظومة الأمن والدفاع المشترك وتسوية النزاعات⁽¹⁾. كما لعبت الفواعل الدولية أدوارا محورية للولوج إلى أقاليم إفريقية واتساعها معتمدة على رؤيتها الإستراتيجية من ناحية، والمتطلبات السوسيو-اقتصادية لبسط نفوذها في تنافس محموم بين القوى الكبرى من ناحية أخرى، أضعف من دور الاتحاد الإفريقي في تأطير وإدارة عمليات حفظ السلام والأمن.

3/ إخفاقات حفظ السلام وتسوية النزاعات: ارتبطت مهام وعمليات حفظ السلام وتسوية النزاعات بمحدودية القدرات التمويلية الإفريقية، التي تحول دون تفعيل الدور الإفريقي في إطار إدارة وتسوية النزاعات، فأغلب الخطط الإستراتيجية الهادفة للتغيير تتطلب قدرات تمويلية تفوق قدرات الدول الإفريقية في إدارة النزاعات وحلحلة الأزمات، جعلها الأمر رهينة لمنظمات دولية، حيث أعلنت إدارة مجلس حفظ السلام المشتركة مع الأمم المتحدة في العام 2011 استغاثة استعجالية في نشر القوات المختلطة في أزمة دارفور التي ترهلت معنوياتها، بسبب ظهور فجوة لمصادر التمويل المالي كالتي كانت تقدمها ليبيا في عهد معمر القذافي، أو عدم تخصيص صندوق احتياطي لحالات الطوارئ مثلما أقره مجلس السلم والأمن الإفريقي في الساحل الإفريقي ومالي وإثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، رغم اجتهادات مجموعة اقتصادات غرب إفريقيا التي أعلنت صعوبة استمرار التسوية واحتواء الوضع الأمني، شكل الأمر معضلة ثقة ومصادقية اتسعت فيها رقعة الخلافات بين الإتحاد الإفريقي والدول المانحة في ما يتعلق بمجال حفظ السلم والأمن وتسوية النزاعات، ورعاية اتفاقيات التسوية التي تعززها العملية التفاوضية، وتحمل مسؤولية التكاليف المخصصة لإنهاء النزاعات الإفريقية، خصوصا ترتيبات

(1) حسام نبيل صلاح الدين مشرف، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور، مرجع سابق، ص 68.

حفظ السلام وجهود إعادة بناء البنى التحتية، ما اعتبر في حقيقة الأمر عائقا بالغ الخطورة أمام تنفيذ عمليات حفظ السلام الإفريقية⁽¹⁾.

إن عدم إيلاء الاهتمام بالحوار الأمني متعدد الأطراف بين دول الاتحاد الإفريقي، وضعف استكشاف تفعيل الدبلوماسية متعددة الأطراف، وافتقار الإرادة السياسية، وترشيد نفقات صندوق الاحتياط المخصص للأزمات الطارئة، جعل المنظمة القارية ودولها ضعيفة أمام الضغوطات الخارجية ذات الأبعاد العقابية، خاصة إذا ارتبطت بالحرمان من الهبات والمساعدات، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مواقف الدول الإفريقية ضمن مهام الاتحاد؛ كما أن العديد من دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي تشهد نزاعات وصراعات سياسية خفية وعلمية بينها، خاصة بين الدول المحورية في إفريقيا، فضلا عن جملة من المشكلات البنوية والوظيفية والهيكلية والمالية التي تشهدها المنظمة، ما أدى في أوقات عديدة إلى عدم احترام الأطراف المتنازعة للاتفاقيات والمواثيق التي تتبناها المنظمة في سبيل حفظ الأمن والاستقرار؛ إذ تعتبر التعقيدات السالفة الذكر من أهم العوامل المساهمة في تراجع قوة ودور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات القائمة، وكيفية التعاطي معها، ولدت ضعفا في العمل الجماعي الإفريقي، وتذبذبا في اتخاذ وتنفيذ السياسات الناجمة لدى صناع القرار داخل الاتحاد، يبرز التباين ما بين النظري والتطبيقي، كما ساهمت التدخلات الأجنبية وأثرها السلبي على دور مفوضية السلم والأمن في أداء مهامها.

صنفت تقارير ودراسات أمنية صدرت ما بين عامي 2006 و2009 كثيرا من دول القارة، خصوصا دول منطقة الساحل، كمالي والنيجر والتشاد وموريتانيا، إضافة إلى الصومال، ضمن قائمة الدول الفاشلة والهشة أمنيا وسياسيا⁽²⁾، ساهم ذلك في إحداث عجز إفريقي في إضفاء قيمة إستراتيجية عبر تحقيق التكامل والاندماج السياسي والاقتصادي وضبط الإنفلات الأمني، أوجده واقع إفريقي مفكك إيديولوجيا واثنيا، وممزق في أمنه الداخلي، أثر على تعزيز الوحدة الإفريقية، وأضعف إرادة المنظمة الإقليمية الإفريقية في تحقيق الآمال التي رافقت التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، تجلّى ذلك في انحصار وضع إنجازات مجلس السلم والأمن في المسائل النزاعية التي تدخل فيها، جعل الأوضاع تراوح مكانها وتصادم تحديات مهددة تتجاوز قدراته، مع تفاقم الضغوطات

(1) محمد بن سليمان، تجدد العنف في دارفور يعكس ضعف قدرات الاتحاد الإفريقي، جريدة الوطن، 25 ديسمبر 2004.

(2) رضوان بوهدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي "الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة"، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص-ص، 80-84.

الخارجية والأمنية، واتساع رقعة النزاعات وغياب الأمن، ومعاناة أقاليم عدة من تدهور أو غياب شبه كلي في التنمية والأمن الإنساني والاجتماعي والبيئي، وفشل في تبني مبادرات إفريقية لحل معضلات نزاعية ما زالت متواصلة، كما هي الأوضاع في مالي وإفريقيا الوسطى وليبيا والصحراء الغربية⁽¹⁾.

أشار تقرير مفوضية الاتحاد عقب مؤتمر الاتحاد الإفريقي في الدورة العادية السادسة عشر، العام 2010، إلى مبادرات عديدة لدعم السلم والأمن في إفريقيا، وتعزيز المساعي والأنشطة في هذا المجال، حثت على تعزيز قدرة المؤسسات الأكاديمية الإفريقية طبقا لما نص عليه إعلان طرابلس، الذي أشار إلى أن صنع واستدامة السلام والأمن يعتبران تحديا فكريا؛ بناء على ذلك، أقر رؤساء الدول والحكومات ضرورة بناء قدرات الجامعات الإفريقية ومؤسسات البحوث لاستكشاف مزايا التقارير المخبرية التي تلبي مراد النخب السياسية العاملة على أمن القارة والمناطق التي ينزف فيها الأمن القومي الإفريقي، والتحقق مما يمكن أن ينجح وما يمكن أن يفشل في مساعي تسوية النزاعات، والتوصل إلى حلول إفريقية مستوحاة من الخبرة الإفريقية المميزة والفريدة؛ وتأسيسا على هذا المعطى، قدمت مفوضية الاتحاد دعما لمعهد دراسات السلام والأمن (IBSS) التابع لجامعة أديس أبابا، بهدف تقديم تدريب مكثف وإجراء بحوث في مجال السلام والأمن؛ ففي سنة 2010، اجتمع حوالي أربعين (40) من الباحثين المتخصصين من المجموعات الاقتصادية الإقليمية في ميدان إدارة السلام والأمن في إفريقيا، تلاه اجتماع لممثلي 36 مؤسسة بحثية من 17 دولة إفريقية، للمساهمة في إطلاق برنامج بحثي حول "حلول إفريقية في مجالي السلم والأمن"، دعمته المفوضية بالتمويل والخبرة⁽²⁾.

يقول المفكر الجزائري "مالك بن نبي" بأن استعمار الشعوب مقرون بقابليتها للاستعمار، وأن الاستقلال مرتبط بالتخلص من القابلية للاستعمار؛ "طرح أعقبه ذات المفكر بالقول أنه "من أجل تغيير الإنسان يجب أن نغير وسطه الثقافي بإنشاء محيط جديد". ويؤكد مالك بن نبي في كتابه "شروط النهضة" بأن تصفية الاستعمار تبدأ من تصفيته من العقول، وأن ذلك يتطلب صناعة ثورة فكرية تجيش مسارا ثقافيا محليا غير مستورد، من أجل استرجاع روح وأسس الحضارة القابلة للنمو، فالاستقلال لا يتأتى بمجرد جلاء جيش المستعمر، بل أن الاستقلال الحقيقي هو استقلال الشخصية،

(1) محمد بركة، مرجع سابق، ص 61.

(2) الاتحاد الإفريقي، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السادسة عشرة، أديس أبابا، إثيوبيا. 30-31 جانفي 2011، مقرر بشأن التقرير النهائي لرئيس المفوضية عن عام السلم والأمن في إفريقيا"، Assembly/AU/6 (XVI).

<https://au.int/en/decisions-25>

والتخلص من بقايا المستعمر، والتخلص من عقدة استعمار اللغة، وليس الأرض فقط". تأسيساً على ذلك، يجدر بنا التأكيد على أن ترقية وتعزيز العمل الجماعي في إطار الاتحاد الإفريقي مرتبط بشكل جوهري بمدى قدرة الشعوب الإفريقية وأنظمتها السياسية على التخلص من روابطها الإستعمارية، المتجلية في تبعيتها المفرطة وولائها للأجندات والأيديولوجيات الخارجية، وأن فعالية أدوار المنظمة القارية تكمن في استقلالية قرارات الدول الأعضاء فيها.

لا تزال الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح مئات الآلاف من الأفارقة، فمعاناة الاتحاد الإفريقي من المشكلات البنوية والهيكلية والمالية، إضافة إلى العراقيل السابقة الذكر، قد أضعفت من أدواره في الوقت الحالي، وقللت من فاعليته في عمليات حفظ السلم والأمن الإفريقي⁽¹⁾، لأسباب متداخلة ومعقدة لها علاقة بطبيعة النظام العالمي الحالي، الذي يعاني حالة السيولة المصحوبة بمحاولات بروز تعددية قطبية (الصين، روسيا)، وفاعلين جدد غير دوليين، ساهم كل ذلك في صعود ظاهرة الفوضى الحاصلة داخل الدول الإفريقية⁽²⁾؛ فعلى الرغم من بعض النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلم، إلا أن التغيرات الدولية قد أثرت في الساحة الإفريقية، وأفضت إلى خلق فضاء مفتوح للنزاعات والصراعات نتيجة تداخل التهديدات اللاتماثلية، وتكريس الدولة الفاشلة أو المنهارة، تجاوزت جهود المنظمة الإقليمية، وجعلت الآليات المختصة غير قادرة على الاستجابة لكل الأزمات الراهنة، استدعى الأمر إعادة النمط القديم للمنظمة الدولية في التعاطي مع الأزمات الإفريقية، وما أفسحه الأمر من تدخلات خارجية متجددة ومتنامية ومتعددة.

المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية والدولية في إرساء السلم والأمن الإفريقي.

هناك تجمعات وتكتلات إقتصادية^(*) سبقت الاتحاد الإفريقي في إيجاد فرص تكاملية لاقتصادات البلدان المنضوية تحت لوائها، ومحاولاتها إتباع سياسات تعمل على تكريس السلم والأمن داخل منظومتها؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن التجمع الإقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس/ECOWAS)

(1) نفس المرجع، ص 61.

(2) محمد إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 61.

(*) عام 1943، في مبادرة "تشرشل"، كانت انطلاقة الإعتماد على المنظمات الإقليمية كدعامات أمنية، حيث تم فيها تأكيد خلق هيئات إقليمية كمرتكزات للأمن الدولي؛ أخذ الطرح بالتبلور والتغيير في مبدأ "توزيع الأعباء الأمنية" عن طريق تبني آليتين، الأولى تضم تشكيل مجموعات إقليمية (regional Security communities)، والأخرى تضم إعداد قيادة جماعية تضم دول عديدة (concert of cooperation). للمزيد أنظر:

Peter Wallenstein, Understanding Conflict Resolution War "Peace And The Global System", London, SAGE Publication LTD, 1st ed, 2002, p, 211.

قد حقق نجاحا نسبيا في التعاطي مع الأزمات والحروب الأهلية داخل إقليمه، برز في جهوده ضمن عمليات حفظ السلام في ليبيريا (1998) وسيراليون (1999) والطوغو (2005). لقد ساهمت المنظمة في تكثيف الجهود الدبلوماسية في ليبيريا مع بداية العام 2003، مع تولي رئيس غانا "جون كوفور" رئاسة الجماعة، الذي استضافت بلاده محادثات السلام بين الحكومة الليبيرية وحركتي "لورد" و"موديل"، ترتب عنها التوصل لاتفاق "أكرا الأول" لوقف إطلاق النار في جوان 2003، تضمن أحد بنوده الإعلان عن وقف إطلاق النار، وتأسيس فريق مشترك من الجماعة للتحقق منه، تمهيدا لنشر قوات حفظ سلام دولية، وإجبار الأغلبية على التعاون معها، بالإضافة إلى تأسيس حكومة انتقالية حديثة استبعد تاييلور منها؛ ونظرا لازدياد توتر الأزمة الداخلية في ليبيريا، إضافة إلى عوامل أخرى، تدخلت الإيكواس مرة ثانية في النزاع، بمساندة من القوات الأمريكية، في 04 أوت 2003، عن طريق نشر قوات تعدادها 3500 جندي في العاصمة مونروفا، استطاعت هذه القوات التقليل من حدة النزاع وتهدة الأوضاع الأمنية إلى غاية توقيع اتفاق "أكرا الثاني" في 20 أوت 2003، تم على إثره قبول كل الأطراف نشر قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية⁽¹⁾. كما تدخلت الإيكواس في غينيا بيساو عدة مرات، عقب تصاعد اختلالات الأوضاع الأمنية التي كانت تتذر بنشوب حرب أهلية، اتخذت المنظمة لأجل ذلك قرارا في نهاية العام 2004 بتكوين قوة دائمة في غينيا بيساو⁽²⁾. بينما تدخلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) لاستعادة النظام خلال الأزمة الدستورية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية لعام 2016 في غامبيا، حين قادت الجماعة المبادرات الدبلوماسية والوساطة رفيعة المستوى التي ضمت رؤساء غانا وغينيا وليبيريا وموريتانيا ونيجيريا، التي باءت بالفشل، أصدرت عقبها الإيكواس قرار بدخول الأراضي الغامبية. لقد أدى الجمع بين الدبلوماسية والتهديد باستخدام القوة العسكرية إلى حل سريع وفعال للنزاع في غامبيا، دون وقوع إصابات.

من جهتها، ساهمت هيئة الإيغاد في تحقيق الأمن والاستقرار بلعبها أدوارا فاعلة في إدارة النزاعات التي شهدتها عديد دولها، من قبيل مبادراتها ورعايتها لمفاوضات السلام السودانية التي أفضت إلى اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) في العام 2005، وجهودها المضنية من أجل إحلال السلام في دولة جنوب السودان، في حين حيدت الهيئة عن النزاع الإثيوبي الإريتري باعتبارهما عضوين

(2) منير محمودي، مرجع سابق، ص 201.

(2) نفس المرجع، ص 207.

قياديين في المنظمة. كما أن تجمع دول الساحل والصحراء قد أضاف أهدافا حديثة لميثاقه، مرتبطة بحماية الأمن وحفظ السلام واستحداث آليات ينام بها تحقيق هذه الأهداف⁽¹⁾.

عبر العقود الزمنية الماضية، اعتلت القارة الإفريقية أجندات المنظمات الدولية، وعلى رأسها الهيئة الأممية، التي تعاملت مع العديد من الملفات الحاضنة لمشاكل دولها، كالحالات المتعلقة بتصفية الإستعمار، والمسائل المرتبطة بأنظمة التمييز العنصري؛ كما ساهمت في تكييف مستويات الاختلافات التنموية والإقتصادية التي خلفها المستعمر، وصولا إلى مرحلة التدخل والشاركة مع المنظمات والتكتلات لإدارة النزاعات والحروب الأهلية المنتشرة عبر أقاليم القارة⁽²⁾. لقد تحملت المنظمة الدولية في فترة التسعينات من القرن الماضي من خلال جهودها في إحلال وحفظ السلم في إفريقيا عبئا متزايدا بفعل تدخلاتها المتزامنة في عدة عمليات سلام، كان لدورها المساهم من ناحية التمويل وتوفير العاملين وتوقيت هذه العمليات الضخمة أثر على قدرتها في توفير إجراءات تدخل فعالة وعاجلة، ما أثار نقاشا حول المعايير الجديدة لإدارة النزاعات وأزمات الأمن الدولي، تمحورت حول تحمل المنظمات الإقليمية وما تحتها نصيبا من المسؤولية والمشاركة في أعباء حفظ النظام في أقاليمها، لتخفيف أعباء الهيئة الأممية في هذا الشأن، حيث بدأ الحديث عن "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية"⁽³⁾. لقد لعبت المنظمة الدولية دورا لا يستهان به في إرساء السلم والأمن في القارة، إلتراما بمبادئ ميثاقها، في إطار الشراكة مع التجمعات والتكتلات الإقليمية⁽⁴⁾. وقد استمرت أدوار المنظمة الدولية في تسوية الأزمات الإفريقية المعقدة والمتشابكة بأنماط مختلفة، سواء ببعثات مراقبة للمشاركة في الحد من مستويات العنف في العديد من بلدان القارة، أو من خلال عمليات حفظ السلام، إضافة الآليات العقابية والعدلية الدولية للتقليل من النزاعات ومظاهر العنف القائمة في إفريقيا، من قبيل إنشاء محكمة دولية جنائية لرواندا في العام 1994، وتأسيس محكمة سيراليون الجنائية الخاصة في العام 2000، وإحالة مجرمي الحرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في مارس 2005، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593.

(1) محمد إبراهيم الحسن، دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، مجلة قراءات أفريقية (حالة السلم والأمن في إفريقيا، رؤية استشرافية)، العدد 27، مارس 2016، ص 53.

(2) محمد إبراهيم الحسن، مرجع سابق، ص 56.

(3) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص 136.

(4) محمد إبراهيم الحسن، مرجع سابق، ص 53.

في تسعينيات القرن الماضي، تراجعت أهمية القارة الإفريقية ضمن الشواغل السياسية الإستراتيجية العالمية للغرب، أشار إلى ذلك "بوزان" بالقول: "لقد أصبح الدور الجيوستراتيجي لإفريقيا هامشيا من وجهة نظر المصالح الغربية"؛ فقد تدهورت قيمة إفريقيا السياسية كتابع أيديولوجي بالنسبة للغرب، بعد أن وفرت لها ظروف الحرب الباردة مساحة لتقصص وتحافظ على أمنها ومصالحها القومية، اتضح ذلك بشكل مباشر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو العام 1992، وفي مخرجات الجولة الأخيرة لتأسيس منظمة التجارة العالمية في الأوروغواي العام 1994، بغياب الإهتمام اللازم والمطلوب لمتطلبات التنمية وانعدام الأمن السياسي في إفريقيا، تجلّى ذلك أكثر في غياب التوازن عن عمليات السلام الدولية في إفريقيا، يبرز بشكل واضح في فشل مهمة تدخل المنظمة الدولية في الصومال سنة 1993، بسبب تغير سياسة الغرب في إفريقيا، والسعي إلى رفع اليد عنها بمبادرات مثل التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية، بتدريب وتسليح قوة إفريقية للتدخل السريع في الأزمات الإفريقية⁽¹⁾، ومطالبة الدول الغربية المانحة من مجلس الأمن الدولي بضرورة اتخاذ مواقف أكثر انتقائية، لاسيما عندما يرتبط الأمر بالتدخل في النزاعات الداخلية، ظهرت عقب ذلك سياسة ضمنية تشجع ما سمي "الاستجابة في طبقات" للصراعات والنزاعات التي تحدث في إفريقيا، بدءا بالاستجابة المحلية، ثم تحت الإقليمية، فالإقليمية، وصولا إلى استجابة المجتمع الدولي⁽²⁾، تحفيزا للمبادرات والحلول الإفريقية لنزاعات القارة؛ تتفرع هذه الأدوار بين الهيئة الأممية وبين دور الفواعل الدولية البارزة على الساحة الإفريقية، وهو ما برز في تشكيل بعثة الهيئة الأممية للمراقبة في ليبيريا (UNOMIL) في العام 1993، التي تعد التجربة الأولى للمنظمة الدولية في إفريقيا بالتعاون مع بعثة لحفظ السلم تتبع منظمة فرعية، ومساندة مجلس الأمن لجهود الإيكواس عبر قراره رقم 2003/1497، وقبله نشر قوات متعددة الجنسيات في ليبيريا لمساندة تطبيق إتفاق أكرلا للسلام، وحلول قوة لتحقيق الإستقرار التابعة للمنظمة الدولية إلى ليبيريا ابتداء من أكتوبر 2003، أعقبها صدور قراره رقم 2003/1509 بإنشاء عملية أممية لحفظ السلام في ليبيريا⁽³⁾. في حين يثبت الواقع من خلال عديد حالات النزاع الإفريقية، تأثير قوة الفواعل الخارجية ودرجة انخراطها على تحديد وتيرة

(1) أكرم حسام فرحات، مرجع سابق، ص 137.

(2) سفرين م روجومامو، مرجع سابق، ص 29.

(3) منير محمودي، مرجع سابق، ص 218.

النزاع وأمدته وتكلفته، وفي حال كان الدعم غير كاف والمصالح مهددة، تلجأ الفواعل الدولية إلى خيار القوة للتأثير في مسار العنف، كالعملية التي قام بها الحلف لدعم قوات المعارضة في ليبيا⁽¹⁾.

رغم النصيب الوافر من عمليات حفظ السلام الأممية التي حظيت بها القارة الإفريقية، ما تزال هناك مناطق تعاني من صراعات ونزاعات مسلحة مهددة للأمن والاستقرار الإقليميين، تفرض أعباءا ثقيلة وأدوار متعاطمة للمنظمة الإفريقية والتكتلات الفرعية⁽²⁾. إن مقارنة حجم وأعباء تدخلات المنظمة الدولية والقوى الكبرى في عمليات حفظ السلم والأمن في إفريقيا ما قبل فترة التسعينيات وما بعدها، يظهر تناقصا جليا في عدد التدخلات الأممية والأجنبية، في مقابل تزايد حدة وتعقيدات وتعدد النزاعات، إذ وفق إحصائيات للنزاعات المندلعة في إفريقيا منذ ستينيات القرن الماضي إلى غاية سنة 2018، توضح أن عدد النزاعات الداخلية والإقليمية التي عرفتها القارة بعد تأسيس الاتحاد الإفريقي تعادل عدد النزاعات التي عرفتها القارة خلال الفترة الممتدة من ستينات القرن الماضي إلى تاريخ تأسيس الاتحاد الإفريقي.

المبحث الثالث: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في إدارة الأبعاد الجديدة للأمن الإقليمي.

يشير تعريف البرنامج الإنمائي للهيئة الأممية للعام 1994 إلى ارتباط الأمن البشري بمفهومين يدعم كل منهما الآخر، أولهما الخلاص من التهديد المزمع للجوع والمرض والقهر، وثانيهما الحماية من الصدمات المفاجئة والمؤذية التي تؤدي إلى انقطاع نظام الحياة اليومي؛ ويتضح من خلال التعريفين المعنى والمغزى من التنمية البشرية في تمكين الأشخاص من التوسع في اختياراتهم وقراراتهم وإمكاناتهم، والفرص المتوفرة لهم باستقلالية، بما يضمن لهم المكاسب المتاحة التي تزيد في وسائل تعزيز التنمية البشرية والتنقيف السياسي والاجتماعي، من منطلق دور النخب والمؤسسات والمجتمع المدني. ووفقا للبرنامج الإنمائي التابع للمنظمة الدولية، ترتبط العناصر الأساسية للدراسات الأمنية وفق نظرية مركب الأمن الإقليمي في رسم معالم الحدود الأمنية للفرد والمجتمع ضمن أبعاد

(1) عابر نجوى، معضلة الهويات الإستراتيجية، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع عشر، جوان 2017، ص 230.
(2) محمد إبراهيم الحسن، مرجع سابق، ص 54.

أمنية إستراتيجية⁽¹⁾؛ وفي هذا السياق، يشير "أثشاريا" أن هذا المفهوم الذي رسمته منظومة الطرح الإستيمولوجي حول إدارة الأبعاد الجديدة للأمن يعتبر تحدياً حديثاً للمفهوم التقليدي للأمن، كما يفسر أهمية الأمن الإنساني^(*) للدول النامية في بروز ثلاث نقاط رئيسية، متمثلة في التأكيد على مصادر التهديد من بلد لآخر، وغياب الثقة المتبادلة بين القوى الفاعلة بأن توازن القوى العالمي هو الركن الرئيسي الشرعي والفعال للنظام الدولي، واستبعاد الظواهر غير العسكرية من الدراسات الأمنية كونها تسعى إلى ترشيد وتعزيز فرص الوسائل الناعمة⁽²⁾. تأسيساً على هذا البناء المفاهيمي، فإن تصريحات الساسة والقادة وجماعات النخب تظهر مخرجاتها في تعزيز صناعة السلم والأمن في القارة الإفريقية، التي تعاني من غياب القطاع التنموي وتدهور الأوضاع الاجتماعية وانهيار الدول، ما ولد الفوضى بأجندات خارجية وولاءات قبلية إثنية، توجب على الاتحاد الإفريقي حتمية تصميم برامج تأخذ أبعاداً جديدة، من أجل النهوض بالقارة الإفريقية، وتكريس المنطلقات الأساسية لبناء السلام الإفريقي.

المطلب الأول: الحكم الراشد وإرساء المشروع السياسية في إفريقيا.

برز مؤخراً مصطلح حديث تحت إطار علم الإدارة، أصبح من أولويات اهتمامات الهياكل والمنظمات الإقليمية والدولية، نتيجة تحولات وتغيرات حدثت إثر العقدين الماضيين، ركزت على إرساء الحكم الراشد وتفعيل مقومات الحوكمة، للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، المتضمنة رفع قدرات المجالات الأخرى مثل القدرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز تنمية التنشئة السياسية، التي تستوجب العمل بالأساليب الرئيسية التي بها تتحقق المشروع السياسية ويثبت الأمن المجتمعي، ك شروط تشمل عدة مفاهيم، منها الشفافية والمساءلة وحسن تدابير الحكم الراشد؛ فانعدام وجود هذه المفاهيم سيستفحل عمق الخلافات الناتجة عن الممارسات غير الرشيدة، ويصعب معها توظيف إمكانات ردعها ومحاربتها.

1) محمد صالح، العولمة وفقدان الأمن البشري في إفريقيا، في: العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، مرجع سابق، ص 101.

(*) الأمن الإنساني: عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير الذي أصدره سنة 1994 حول التنمية المستدامة على أنه "يشير دائماً إلى عنصرين أساسيين، "التحرر من الخوف، والوقاية من الحاجة"، وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني، هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي، والأمن السياسي. للمزيد، أنظر:

PNUD, Rapport mondial sur le développement humain, 94 Paris, Economica, 1994, p26.

2) محمد صالح، مرجع سابق، ص 101.

أضحى التطور الذي شهدته المجتمعات الحديثة من خلال الثورة المعلوماتية والاتصالية، وغياب التهديد الإستراتيجي العالمي الذي كان قائماً إبان الحرب الباردة، -أضحى- عاملاً في تزايد مطالب وضغوطات المؤسسات الاقتصادية والمالية والمنظمات الدولية من أجل وضع سياسات ناجحة وقرارات فعالة، تضفي التنمية السياسية وإصلاح المؤسسات، وتقوي من فعالية ودور المجتمعات المدنية والمنظمات غير الرسمية، خاصة لدى دول العالم الثالث، في صناعة واتخاذ القرارات وتسيير السياسات والشؤون العامة، تحت سقف مصطلح الحكم الراشد في إرساء الديمقراطية التشاركية وتثبيت المشروعات السياسية، التي أصبحت مطلباً ضرورياً بسبب التغيرات التي أحدثتها العولمة والصراعات والتهديدات الأمنية؛ ساهم كل هذا في التفعيل التدريجي لإرادات بعض بلدان إفريقيا في إيجاد مظاهر الإخفاقات التنموية، والبحث عن سبل بناء حوكمة شرعية للدول في التعامل مع شعوبها وإحلال إصلاحات سياسية واقتصادية تضفي القيمة الإستراتيجية لآمال الشعوب الإفريقية، دفع هذا الأمر بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي وتجسيد الحكم الراشد، من أجل تحقيق الرغبة الإستراتيجية للرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وإرساء دولة القانون والفصل بين السلطات. لقد أصبح الحكم الراشد الشغل الشاغل لدى الجميع، حظي بالاهتمام المتزايد لأهميته في ترشيد سلوك الحكومات وتعزيز دور المؤسسات، وإعطاء أحكام قيمية على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع بمنهج تطوري وتنموي وتقدمي. وقد تميزت مبادئ الحكم الراشد وتفسيراته الخاصة، بدءاً من اتفاقية كوتونو للشراكة، الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وسبعة وسبعين دولة من جنوب صحراء إفريقيا ودول الكاريبي، بإدارة احترافية وثقافة سياسية قابلة لمحاسبة الموارد البشرية والطبيعية والإقتصادية والمالية، التي تتماشى مع متطلبات الثقافات المحلية والأيدولوجية الوطنية، ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسسية تحترم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحكم القانون؛ إفريقيا تدير شؤونها تحت عجز غياب مقومات القوة الوطنية والإقليمية الذي يسعى إليها مجلس السلم والأمن الإفريقي لإيجاد نمط يحفظ بقائها في البيئة الإستراتيجية، في ظل الفوضى والتوتر المنطقيين، حيث يسعى الاتحاد الإفريقي إلى التخلص من كل هذه الإفرازات والمخرجات التي أوصلته إلى ساحة الفوضى السوسيولوجية، بأبعادها القبلية والإثنية والطائفية، التي أفقدتها توازنها وسيطرتها على الوضع الذي أخذ شكل المأزق الأمني الجيوسياسي، والسعي إلى التنسيق مع الوحدات المشكلة للاتحاد الإفريقي، والاستعانة بالمنظمات الدولية من أجل بسط الآليات والمؤسسات المالية والإقتصادية رغم تعقيداتها في

إفريقيا، إذ بواسطتها يقوم المجتمع المدني بتعظيم الفوائد والمكاسب، وترشيد عقلانية إخضاع الخلافات ضمن هوية وطنية بمفاصلة مصالحها⁽¹⁾.

تتطلب طبيعة الحكم الراشد تعبئة مصادر الاستقرار وتحديد أسباب الصراعات والنزاعات، مع بقاء نمط بناء السلم الذي يستجلب الحفاظ على الحكم الراشد عبر تقوية الدور الوظيفي للمؤسسات الشرعية السياسية والاقتصادية، إذ تعد النظرية الوظيفية أحد منطلقات هذه الرؤية التي تظهر صعوبة تنفيذ وتطبيق نماذج سياسية غربية في إفريقيا، في ظل تأثيرات بنية النظام العالمي الجديد المتعاطم بنظامه الرأسمالي المفروض استراتيجيا من قبل القوى الكبرى، ونظام العولمة التي فرضت قواعدها طوعا وإذعانا على الدول الضعيفة، مركزة على المؤسسات المالية الدولية المنشأة أساسا لتأمين تدفق الاحتياجات على الدول الرأسمالية؛ لذا، أضى الحكم الراشد أحد المناهج الإستراتيجية التي يتوجب تبنيها والأخذ بها في تحديث ثقافة وهوية التأهيل السياسي، بالاعتماد على دسترة السلوك والمنهج والواقعية السياسية والقانونية، يوفر لدول القارة نموذج تسيير يقوم على المنافسة والتوازن الإقليمي، وحتى الدولي، لما تتمتع به من خصائص ومميزات ومقدرات حيوية.

ضمن النظرية الوظيفية السياسية، وضع كل من غابرييل أ尔蒙د أبرهام (Gabriel Almond) وAbraham) وجورج بويل بينغهام (George Powell Bingham) فرضية مفادها أن "أساس كل عملية مؤسسية تقوم على اقتباس فعلي ينبغي أن يكون هناك وجود قاعدي للوظيفة السياسية، التي تساهم في إعادة إنتاج النظام والمشروعية بشكل دراماتيكي ونوعي"؛ يؤدي هذا إلى ضمان تبني بنىوية وهيكل البيئة السوسولوجية، بتوفير الأمن المجتمعي وتعزيز أكثر للتقارب والمصالح والاندماج والتكامل بين القبائل والإثنيات والطوائف في تشكيل هوية موحدة، تعمل على إعطاء ولاءاتها الوطنية للدولة بمفهوم الحفاظ على الأمن القومي للدول المتلاصقة حدوديا، وهو الأمر الذي يتكفل به الاتحاد الإفريقي عبر مجلس السلم والأمن، من خلال السعي إلى ترسيخ القدرة الإستراتيجية على تعبئة الموارد المالية والإنسانية، والقدرة على تقوية والحفاظ على هبة المؤسسات القانونية بقوة الشرعية السياسية وقوة الإكراه المشروع على السلوك والتبادل الاجتماعي والاقتصادي، من أجل تجنب ومنع قيام صراع المصالح والاحتجاجات الإثنية والإجتماعية داخل البيئة الجغرافية⁽²⁾. لقد أدى غياب فلسفة المواطنة

(1) محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص- 153-158.

(2) دلال غسان خيرى، النظريات السياسية، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2021، ص-ص 48-50.

داخل المجتمعات الإفريقية، مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي، إلى صعوبة قاربت الاستحالة في بناء آليات الوقاية وحل النزاعات الداخلية بفعالية ومصادقية، ما يجعل من تدخل طرف أجنبي أمراً حتمياً في توجيه مستقبلهم؛ كما تعد الخفايا الإستراتيجية إحدى الأسباب التي أعاقَت تجسيد الحكم الراشد، في ضوء ما تزخر به القارة من موارد ومعادن وطاقات؛ مضاف أن تفعيل الحكم الراشد في دول القارة الإفريقية سيضفي عليها لا محالة القيمة الإستراتيجية في الميزان التنافسي، ما سيرتد على صناع القرار في الدول الغربية بالقلق والتهديدات الاقتصادية، وهو ما يفسر تعدد عوامل ومعالِم عطب التحول الديمقراطي المبني إلى حد كبير على الرشادة الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوزيع العادل للثروة، وهو ما تعول عليه النخب المحلية الإفريقية.

تولدت أزمات إفريقيا عن غلو حضاري لإبقائها تحت التبعية، من أجل الاستحواذ على مقدراتها الطبيعية والجيوسياسية⁽¹⁾؛ كما أن مبادرات المؤسسات المالية الدولية -في أغلبها- قد تبلورت من أجل إحداث نسق يستجيب إلى قوانين الرأسمالية، ضمن سياسات وضعت لضمان إفريقيا كخزان إستراتيجي للاقتصاد الغربي، من جانب، والعصف بالمبادرات الوطنية الإفريقية في تعبئة الطاقات المحلية، من جهة أخرى؛ وهو ما يفسره خسارة إفريقيا لما يزيد عن 900 مليار دولار من التدفقات غير القانونية خلال العشرية الأخيرة، شكلت العمليات التجارية للشركات المتعددة الجنسيات 60% منها، مستغلة الوضع الأمني المنزلق، وانتشار الجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة، وتعاضم التهديدات اللاتماثلية⁽²⁾.

المطلب الثاني: الأمن والتنمية من خلال مبادرة النيباد وإنشاء مناطق التجارة الحرة.

عبر تاريخها، تؤسس المعتقدات الإنسانية وجودها من منطلق الفطرة العقائدية، التي تنمو كسلوك كفي وموازي لعنصر التنمية والاستقرار السوسولوجي، الذي ترافعه كمنط وطني في تلبية حاجات اجتماعية وسياسية وأمنية واقتصادية. وتعتبر قضايا الأمن أحد أبرز العوامل التي تسيطر على السلوك، وحتى على غايات المجتمعات والدول، حيث لجأ الأفراد والجماعات إلى استكشاف سبل تبعدهم عن الخوف، وتوفر لهم الاستقرار والأمان؛ وتحت هذا الغطاء، اعتبرت الدراسات الأمنية أهم

(1) محمد بوبوش، مرجع سابق، ص-ص 20-23.

(2) دخان نور الدين، مجناح آمال، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2019، ص-ص 80-103.

حقل في مجال العلاقات الدولية، الذي عرف أنواع مختلفة من المساعي التنظيرية، إنطلاقاً من المنظور التقليدي، عبوراً بنهضة هذا الحقل أثناء مرحلة الحرب الباردة، بلوغاً إلى نهاية مطاف الحرب الباردة وظهور أرضية حديثة بتفاعلات جديدة تتغير مطالبها وأجهزتها والتزاماتها عن الغضون السابقة، لتنتج لنا مفاهيم مستحدثة تتماشى طبقاً للبيئة المواتية، فكان تحويل مستويات الاهتمام التي تعنى بالدراسات الأمنية من الدول إلى الأشخاص، برز منها مفهوم الأمن الإنساني، الذي اتسق في حركته مع مفهوم الأمن القومي⁽¹⁾.

ارتبطت مداخل الأمننة المتعددة الحديثة بمدرسة كوبنهاغن التي سعت إلى تعدي الحوار القائم ما بين الفئة التي تنظر إلى التهديد على أنه مسألة موضوعية، والفئة الأخرى التي ترى مصدر التهديد مسألة ذاتية؛ إذ تشير مدرسة كوبنهاغن إلى ضرورة التمعن إلى الأمن باعتباره فعل خطابي، والمسألة الأساسية فيه لا تنحصر في ما إذا كان التهديد موضوعياً أم ذاتياً، وإنما المسار الذي تأسست فيه معظم المسائل اجتماعياً، مثل الهجرة والإنحلال البيئي وتقشي الأمراض المعدية وغيرها، لتشكل مصدراً للتهديد⁽²⁾؛ وبناءً على تجسيد نظريات الأمن المرتبطة بالعلاقات الدولية، فإن مواجهة تصورات التهديد الأمني تشعر الدول بضرورة توحيد مساعيها لتعزيز الأمن المتعلق بها عن طريق تشاركها، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم الأمن الجماعي؛ وجب لضمانه التوحد في النمط الفكري الذي يعتبر الركيزة الرئيسية لهذه النظرية، فغيابه يؤدي إلى فقدان الأمن من المجتمعات إذا لم تكن متجانسة فكرياً.

تجلى مفهوم الأمن القومي كما عرفه روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي السابق، في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة"؛ مع اعتبار القيم الفكرية بمثابة الدعائم الرئيسية التي تضبط الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي إن اختلت، اختل النظام ككل. ويعتبر الأمن ركن أساسي في تحقيق العملية التنموية التي تخلق مشاريع تساهم في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي على الصعيد المحلي، وحتى الإقليمي والدولي، ففشل العديد من البلدان الإفريقية في بلوغ مرحلة تحقيق أمنها داخلياً جعلها مصدر تهديد نجم عنه تأجج الأزمات والنزاعات والحروب الأهلية

(1) عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني "دراسة في المفاهيم"، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد 51، 2016، ص 325.

(2) حسن الحاج علي أحمد، الأمننة والديمقراطية في القرن الإفريقي "حالات جيبوتي والصومال والسودان"، مجلة سياسات عربية، العدد 39، يوليو 2019، ص 46.

التي كانت سببا في انهيار الدولة، لانعدام توفير الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وبروز أخطار جديدة في ظل التحولات والتغيرات الواقعة في الساحة الدولية، انعكست سلبا على أمن واستقرار إفريقيا ككل.

لقد حققت منظمة الوحدة الإفريقية إنجازات إيجابية تحسب لها في مجال قضايا التحرر السياسي وتصفية الإستعمار، والحد من سياسة التفرقة العنصرية، وتسوية بعض النزاعات بين دول القارة، وإخماد حروب أهلية داخلية؛ بينما سعت المنظمة إلى إحراز تحرر اقتصادي قاري من التبعية الأجنبية، بوضع عدة برامج وخطط في سبيل دفع التكامل الاقتصادي والتعاون بين دول وأقاليم القارة، من قبيل خطة عمل لاجوس العام 1980، وتأسيس المعاهدة الاقتصادية في أبوجا سنة 1991؛ بيد أنه، وفي ظل المتغيرات الإفريقية والعالمية، لم يعد لميثاق المنظمة إمكانية التصدي لهذه التحديات، الأمر الذي لجأ لأجله الأفارقة إلى تأسيس الاتحاد الإفريقي بصلاحيات قادرة لمواجهة هذه التحديات، بينته ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد التي أبدت رغبة الأفارقة في الإسراع في عملية تجسيد المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، ومواجهة التحديات التي تتصدى لدول القارة الإفريقية في استقرار أوضاعها، تجلى ذلك ضمن أهداف الاتحاد المعلنة، الرامية أبرزها إلى خلق ظروف مواتية تمكن القارة من أن تقوم بدور جدير في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، مع تعزيز التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، وإحداث تكامل للاقتصادات الإفريقية بشتى أنماطها، المرتبطة بمسائل التنمية الاقتصادية والاستقرار والأمن في القارة، ذلك أن تشكيل التجمعات الاقتصادية في إفريقيا هو دافع جوهري للاستقرار على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي والسياسي لبلدان القارة، سيساهم في بلورة تكامل إقليمي يفضي إلى توفير إطار لتطوير إمكانات البلدان بشكل عام، وفي إدارة النزاعات بشكل خاص⁽¹⁾، وصولا إلى تنسيق وتكييف الاستراتيجيات السياسية بين الجهات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق الغايات المرجوة للاتحاد؛ كما أشار مبدأ من مبادئ ميثاق الاتحاد إلى ضرورة تعزيز الإعتماد على الذات، وتعزيز المساواة الطبقية بين المجتمعات في ظل الاتحاد لضمان تنمية إقتصادية متوازنة⁽²⁾؛ ووفقا لذلك، أقر الاتحاد عدة مبادرات تتبني استراتيجيات وميكانيزمات توحد المواقف الإفريقية اتجاه التهديدات والتداعيات التي أفرزتها التفاعلات الدولية على مساعي الإصلاح والتنمية في القارة، وصياغة قوالب العملية التكاملية،

(1) محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا "قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية (جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل)، العدد السادس، سبتمبر 2010، القاهرة، ص، 28.
(2) عادل عبد الرزاق، مرجع السابق، ص 97.

ومراجعة مسار خططها بما يتماشى المبتغى الأساسي للإتحاد ببلوغ الشكل الكامل للجماعة الاقتصادية الإفريقية، وتوفير الأجواء لتفوقها. فيما يخص المراد الأول، فإن الإتحاد ملزم بإقامة ركائز لمساهمة إفريقية جديرة في الهياكل والميكانيزمات التي تسير الاقتصاد العالمي المعولم، يمكن دول القارة من الاستفادة من الفرص التي تتيحها آليات العولمة، ذلك أنه من الاستحالة تخطي التهديدات في ظل إهمال وسوء استغلال الموارد؛ أما الثاني فيتعلق بالحركة التكاملية في القارة الإفريقية، التي تستدعي الوصول إليها اتخاذ تدابير سريعة في معظم المستويات، منها إلزامية حصر الأطر ما بين كل من الإتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية الإفريقية والتجمعات الإقليمية.

إن قراءة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تكشف أن الأولوية فيه قد أعطيت للأهداف السياسية، لا الاقتصادية، ويرجع ذلك في جانب منه إلى الاعتقاد الشائع آنذاك بأنه بمجرد تحقيق الحرية السياسية سيتحقق النمو الاقتصادي تلقائياً، وهو ما استدركه ميثاق الإتحاد بالتأكيد على أن "ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برامج التنمية والتكامل"^(*)، فغياب التنسيق بين الأمن والتنمية قد أثر في إمكانية فهم النزاع والسلم في القارة سابقاً⁽¹⁾، حيث أبدى الإتحاد الإفريقي اهتمامه بالأمر بالسعي لدعم إدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، مع التنبيه إلى ضرورة تأمين عملية إعادة الإعمار والتنمية عقب انتهاء النزاع، تجلّى ذلك في خطة السياسات التي تم تبنتها قمة بانجول في شهر جوان 2006، التي اعتُدت بمثابة قفزة نوعية في هذا الجانب؛ كما تم إطلاق مبادرة التضامن الإفريقي في شهر جويلية 2012، التي دعت إلى تعبئة وتوفير الدعم اللازم للدول الأعضاء الخارجة من النزاعات بأنماط متعددة وأشكال مختلفة، وفق إمكانية كل دولة، بهدف ترسيخ التضامن الإفريقي في إطار صور مبتكرة للمساعدات المتبادلة. وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الإفريقي قد أبدى أهمية قصوى لتحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا، يظهره صدور "إعلان سرت" بشأن تحديات تطبيق التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في إفريقيا، الذي دعا إلى تعزيز تنمية إنتاج الماشية والثروة السمكية، بتوفير معدات الزراعة وصيد الأسماك، وتعزيز إنشاء بنوك للموارد الوراثية اللازمة للزراعة وتربية الماشية على المستوى الإقليمي، مع تقوية أنظمة الإنذار المبكر وإنشاء شبكة للمعلومات في مجال الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي؛ كما أكد الإعلان أيضاً على تشجيع الاتفاقيات الثنائية

(*) الاتحاد الإفريقي، ديباجة القانون التأسيسي.
1) ديفيد ج. فرانسيس، مرجع سابق، ص 313.

حول الموارد المائية المشتركة، وتكليف المجموعات الاقتصادية الفرعية بذلك، مع إلزام مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع البلدان الأعضاء والجماعات الاقتصادية والأطراف الدولية، بالعمل على اتخاذ السبل الضرورية لضمان سير وتطبيق الإعلان، والقيام بتقديم تقارير مفصلة في هذا الإطار إلى المؤتمر في كل دورة عادية⁽¹⁾.

الاستراتيجية الإفريقية للتنمية في ضوء مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (النيباد):

في خضم نقاشات واسعة حول تزايد تعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية التي تعيشها القارة، تم إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (New Partnership for Africa's Development) (NEPAD)، تزامنا مع أعمال إجراءات التحول الهيكلي للمنظمة الإفريقية، في ظل سياق الإصلاحات الديمقراطية التي جرت في التسعينيات، والنقاول بشأن بروز قيادة سياسية إفريقية تعنى بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا. وقد كانت أبوجا النيجيرية موطن ميلاد هذه المبادرة في العام 2001، بناء على تفويض قاري مَنح لقادة كل من الجزائر ومصر ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا، من أجل العمل على دمج خطة أوميغا^(*) وخطة الألفية لإنعاش إفريقيا^(**)، وكذا معاهدة أبوجا المنشئة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية، بعد أن تم تبنيها مبدئيا خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في زامبيا العام 2001. وخلال دورته الحادية والثلاثون التي انعقدت في نواكشوط، شهر جويلية 2018، أقر الاتحاد الإفريقي تحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد إلى وكالة التنمية التابعة للاتحاد الإفريقي AUDA-NEPAD، بعد ثماني سنوات من إبداء الاتحاد الإفريقي موافقته على الدمج الكامل للنيباد ضمن هيكل الاتحاد الإفريقي، تحت الإشراف المباشر لرئيس الاتحاد الإفريقي. وقد أوكلت إلى هذه الوكالة مهام تنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية من أجل ترقية التكامل الإقليمي وتحقيق أجندة 2063، من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية، وتقديم الدعم الاستشاري، العلمي والتقني، لتعزيز التنمية في مجالات التصنيع والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة، وتنمية رأس المال البشري والمؤسسات، عبر تبني البرامج المبتكرة، وتقديم الدعم الفني اللازم للدول من أجل تطوير وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية المرتبطة بمجالات

(1) محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا "قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص 25.

(*) تتضمن خطة أوميغا برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا الذي تبناه الرئيس السنغالي عبد الله واد.

(**) خطة الألفية لإنعاش إفريقيا: هي مبادرة تدعو إلى شراكة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا تبناها كل من الرئيس الجنوب إفريقي ثابو مبيكي والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

الغذاء والطاقة والمياه، والبنية التحتية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي، وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ؛ إذ يمكن القول أن تحويل مبادرة النيباد إلى وكالة تابعة للاتحاد الإفريقي قد منحها صفة مؤسسة استشارية قارية في مجال تقديم الدعم لوضع وتجسيد القواعد والمعايير والأولويات لتسريع التكامل الإقليمي، وتنفيذ توصيات الاتحاد السياسية، وإجراء دراسات وأبحاث أكاديمية حول التنمية في إفريقيا، بهدف تحقيق الأهداف المرسومة، وتكثيف آليات التعاون مع الشركاء الدوليين، إضافة إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات المتخصصة والهيئات والمؤسسات التابعة للاتحاد الإفريقي، لخلق بيئة تمكينية وداعمة لتحقيق أهداف وأولويات أجندة 2063⁽¹⁾.

على أعقاب معاهدة لاقوس، قدمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا تحليلاً أكثر عمقا لتحديات التنمية وميكانيزمات مواجهتها، اعتمد هذا التحليل في جانبه الإبتيمولوجي على مرتكزات نظرية التبعية والنظرية الليبرالية الجديدة، في ظل مظاهر التخلف التي تعاني منها إفريقيا، وبقائها تحت قيود الاستغلال والهيمنة الغربية؛ إذ جاءت النيباد كدعوة لتأسيس شراكة جديدة بين دول إفريقيا من جهة، ومع بقية العالم من جهة أخرى، كحل جذري وموضوعي يضع إفريقيا على طريق التنمية، مع تحميل القادة والنخب الإفريقية مسؤولية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك، من أجل تدارك المخلفات الاقتصادية والاجتماعية للحقبة الإستعمارية⁽²⁾. وقد أدرك القادة الأفارقة في ضوء التجارب التي عاشتها قارتهم إلزامية تعزيز مبادئ السلم والأمن والحكم الراشد، والعمل على ترقية حقوق الإنسان، والمناهج العملية للإدارة السياسية والإقتصادية، كشرط أساسية للتنمية المستدامة، لبلوغ التكامل القاري، مروراً بتكتلاتهم الفرعية أو الإقليمية، ذلك أن الأمن والسلم غايتان مرتبطتان بشكل جذري بتوفير ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ملائمة وطويلة الأمد لبناء مؤسسات قارية قادرة على استشراف حلول دائمة ومتأقلمة مع تحديات القارة، تتيح إمكانية منع وإدارة وحل النزاعات، عبر مؤسسة القيم الأساسية المشتركة للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، المبنية على اتخاذ تدابير سياسية عميقة تعالج مواطن الضعف السياسية والاجتماعية التي تولد النزاعات، من خلال مبادرات تشمل الحوكمة السياسية والإقتصادية والتنمية البشرية، بالارتكاز على أدوات تعزيز وظائف وأدوار المؤسسات الإقليمية في مجال درء وإدارة وحل النزاعات، وبناء وحفظ السلام. كل ذلك قد جعل من إدراج مبادرة النيباد ضمن

1) Who We Are, <https://nepad.org>

2) Halfdan Lynge Ottosen, NEPAD's contribution to democracy and good governance in africa, research paper, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2010. <https://www.idea.int>.

أجهزة الاتحاد الإفريقي لتكون منصة تصبو إلى تعزيز قدرات المنظمة القارية على تعزيز السلام والأمن في القارة، عبر تبادل الخبرات وتكثيف تنسيق الجهود بين الدول من جهة، والهيئات المنصوية تحت الاتحاد من جهة أخرى؛ إذ تؤكد التجارب والمعطيات استحالة بلوغ المنشود من التنمية المستدامة والسلم والأمن القاري في ظل غياب حكم راشد وديمقراطية حقيقية، وهو ما تدعو إليه مبادرة الشراكة الجديدة من خلال احترام المعايير العالمية للديمقراطية، بالسماح بتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية واحترام الممارسات النقابية، وبلورة إطار سياسي يتيح إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية تمكن من اختيار قادة وممثلي أطراف المجتمع، في ضوء احترام الحقوق الأساسية وسيادة وسمو القانون، تقضي إلى ترقية الخدمات الإدارية والمدنية، وتعزيز الرقابة البرلمانية والمشاركة في صنع القرار، وإرفاق ذلك بحوكمة اقتصادية تسمح بالعدل والمساواة في الاستفادة من الفرص والامتيازات، ما سيؤدي إلى إبراز الطاقات والإمكانات المحلية، التي ستسهم في ترسيخ التنمية والقضاء على الفقر⁽¹⁾.

واقع الأمور يوحي بأن مبادرة النيباد قد أتت كرد فعل سياسي على فشل الأنظمة الإفريقية في مواجهة أزماتها المرتبطة بتسيير اقتصاداتها واستقرار مجتمعاتها، عبر إقرار قادتها بحتمية البحث عن نقلة نوعية تتيح لإفريقيا إمكانية إدارة شؤونها، مع ضرورة تحمل أنظمتهم مسؤولية الإلتزام بمبادئ وقيم وأولويات ومعايير الحوكمة بمواصفات دولية، وإشراك المجتمعات المحلية في التنمية عبر توفير الدعم المتوخى للقطاعات الزراعية والصناعية والتكنولوجية، والتركيز على ضمان الأمن الغذائي تقليصا لمظاهر الفقر، والبحث عن حلول دائمة تزيح معوقات تكاملها⁽²⁾. مبادرة النيباد هي أيضا رد فعل إيديولوجي وسياسي على آثار العولمة والهيمنة الإمبريالية، ذلك أن العولمة حتى لو لم تكن السبب المباشر في مآزق وأزمات إفريقيا، فإنها في جوانب عديدة قد أدت إلى تفاقمها، وأن المشاكل المعيقة للتنمية في إفريقيا ترتبط أساسا بالطريقة التي تم من خلالها استيعاب القارة بالقوة الإستعمارية فيما سبق، وإيديولوجيا واقتصاديا في الوقت الراهن، عبر فرض القيم الغربية، وإقامة أنظمة سياسية قمعية وفاسدة غير منتجة وغير مستقرة، وإنشاء نخب ضعيفة ومنقسمة وتابعة، وترسيخ نظم اقتصادية تهيمن عليها كيانات عبر وطنية تسعى إلى تحقيق الربح بأي ثمن، مع تشويه صور الثقافات والقيم

1) The new partnership for africa's development (NEPAD), Octobre 2001.

<https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/nepad/nepad.pdf>.

2) Franz Heidhues, and others, Development strategies and food and nutrition security in africa" An assessment", Discussion paper, International food policy research institute, Washington DC, 2004, p18. <https://www.ifpri.org>

والمؤسسات المحلية، وتعظيم الاختلافات بينها، ما ساهم في تقليص فرص التكامل والإندماج بين اقتصادات الدول الإفريقية، وتسهيل عملية إدماجها بشكل فردي في اقتصاد عالمي مجحف يحافظ على ضعفها وتبعيتها، ويجعل منها مصدرا للمواد الخام فقط؛ وهو ما يفسر بقاء القارة الإفريقية ضمن حالة ما بعد الإستعمار، التي تستمر فيها الدول الإستعمارية في الحفاظ على بقائها المصلحي، بالعمل على تكريس كيانات ما بعد الإستعمار قائمة على الاستبداد، بواسطة نخب سياسية اهتمت بإطالة بقائها أكثر من اهتمامها برفاهية وأمن شعوبها؛ وضع نتج عن تراكماته مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية حملت في طياتها أسباب تفاقمها، تعزز هذا الوضع في تسعينيات القرن الماضي، بانعدام الأمن بسبب أفول الدعم المحلي الناجم عن تقلص أو اختفاء الدعم الخارجي، ما أوجد خلفيات مهيأة لتولد نزاعات عنيفة وحروب أهلية، تجدرت دوافعها في انقسامات اجتماعية وإيديولوجية وعرقية، خلفت مزيدا من الضعف الاقتصادي وتمزق نسيج المجتمعات، انكشف عنها ضعف النخب الحاكمة في بلورة استجابة مناسبة للنزاعات المندلعة⁽¹⁾.

أضحت مبادرة النيباد، التي تبنتها الأمم المتحدة ضمن برامجها الموجهة لإفريقيا، نقطة تجمع للمساعي الإفريقية والدولية لتحقيق التنمية في إفريقيا، لما لها من أهمية في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والانعكاسات المرجوة على أوضاع القارة ومآزقها الأمنية، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وما يترتب عنها من معاناة، واستدراك اتساع فجوة غياب مظاهر المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي وفق تصريح "إبراهيم ماياكي"، الرئيس التنفيذي للنيباد، الذي أكد على ضرورة اتخاذ كل الجهود من أجل خلق بيئة اقتصادية تتيح توفير مناصب شغل ومصادر رزق لمئات الملايين من شباب إفريقيا بحلول العام 2030؛ وقد برز ذلك في مجريات أسبوع إفريقيا الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة منتصف شهر أكتوبر 2017، الذي تمحور حول دعم تكامل إفريقيا في سبيل تنفيذ أجندة 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث أقر المؤتمر بأهمية المبادرة في تنفيذ البرامج الإنمائية المخصصة للقارة الإفريقية، ودورها المحوري في التوصل إلى عقد اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، صيف عام 2017، بين السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) ومجموعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) ومجموعة شرق إفريقيا (EAC)، كإجراء تكاملي يسهم

1) Charles Ukeje, Rethinking africa's security in the age of uncertain globalisation nepad and human security in the 21st century, <https://www.researchgate.net>.

في تعميم سهولة وانسيابية العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية عبر المجموعات الاقتصادية الجهوية، وتشجيع الدول على بناء وتطوير بنياتها الصناعية واللوجستية، وتنظيم الحركة التجارية البينية عبر مؤسسات وهيئات إقليمية وقارية، ومضاعفة اتفاقيات الشراكة بإشراف من المنظمات الجهوية والإقليمية والدولية⁽¹⁾.

كغيرها من آليات ومبادرات الاتحاد الإفريقي، عرفت مبادرة النيباد قصورا متباينا في النتائج المتوخاة منها، بسبب تواصل ممارسات أنظمة الدول الإفريقية المتعارضة مع محاورها، وعدم التزامها بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها، وتهربها أو عجزها في التقيد بتوصيات الآلية الإفريقية لمراجعة الأقران (APRM) (African Peer Review Mechanism)، التي تم إنشاؤها بموازاة إطلاق مبادرة النيباد، وهي الآلية التي أسندت لها مهام متابعة العناصر التي تضمنتها مبادرة النيباد، بما في ذلك ما تعلق بوضع السلم والأمن القاري⁽²⁾، بتشجيع ومساعدة الدول الإفريقية على الرصد الذاتي لإجراءاتها التي تصب في خانة تحسين ديناميكيات الحوكمة على المستويات المحلية والوطنية والقارية، عبر تعزيز الامتثال للمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والقاري، والتقيد بمبادئ الاتحاد الإفريقي والقيم المشتركة للحكم الديمقراطي، واتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة المشاكل وحالات التأخير لمواكبة برنامج المبادرة بشكل خاص، وجهود المنظمة الإفريقية عموما.

ويبقى السؤال البارز حول جدوى المبادرة وتموقعها ضمن الآليات الأخرى للإتحاد قائما، من خلال مدى شموليتها أو انحصار أدوارها، خصوصا في المجالات المرتبطة أساسا بحفظ السلم والأمن في القارة، مع التأكيد على بقاء المبادرة كآلية فاعلة في رسم سياسات وتصورات وإجراءات الإتحاد الإفريقي في عمليات بناء السلام ودرء أسباب النزاعات، إن تواصلت الإرادات القارية والدولية في تفعيلها وتحسين أدواتها، والاستفادة من زخمها لجعلها مرجعا أساسيا في عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، عن طريق تحسين التنسيق والاتصال بين المؤسسات والهيئات المحلية والقارية، وتنظيم توجيه الدعم الدولي⁽³⁾.

1) Ronald Joshua, NEPAD critical to africa's development peace and security, published on 21 October 2017, Sustainable Development Goals, <https://www.sdgforall.net>

2) Monica Juma, Compendium of key documents relating to peace and security in africa, Pretoria university law press, University of Pretoria, South Africa, 2006, p 99

3) Halfdan Lynge Ottosen, op.cit

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإفريقية في مواجهة التهديدات الأمنية.

تبوءت معضلة المخاطر الأمنية الجديدة مكانة في نقاشات ما بعد الحرب الباردة، أضى فيها الأمن المجتمعي حجر أساس في المفهوم الشامل للأمن، المرتبط بالمكونات المجتمعية (الهوية والمعتقد واللغة والثقافة)، وتأثيراتها على الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية، وتعرضها لتهديدات متفائمة متأتية من الغزو اللامتحكم فيه للعولمة⁽¹⁾، وما أفرزته من ارتدادات عكسية في ضوء التهديدات الإرهابية.

أدت الاختلافات الواقعة حول قضية وضع نطاق محدد لحصر الظاهرة الإرهابية إلى بروز منطلقات متعددة في التدابير المجابهة لها، ما خلق تماديا في نشوء تهديدات أمنية جديدة في القارة الإفريقية أسوة ببقية قارات العالم، وتأخر في كيفية معالجتها، ما قلل من فاعلية مواجهتها. لقد أضحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار الدول الإفريقية، وهاجسا يداهمها، أوجدت أرضية خصبة ومغذية للنزاعات التي تنقص بدورها قدرة تجسيد الغايات التنموية والتصدي للأزمات التي تعاني منها أغلب دول القارة في مختلف المجالات، إذ تعتبر الدوافع الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية بيئة حاضنة لهذه الظاهرة، لما تخلقه من فرص على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهي ليست وليدة أسباب إفريقية محضة، وإنما تتضافر فيها عدة دوافع محلية، مهدت لها أرضية إفريقية ملائمة كملاذ آمن، ساهمت فيها الأدوار الدولية عن طريق تشكيلها وتقديم الدعم لها، لخلق وضع غير مستقر خدمة لأطماعها⁽²⁾، في حين أدى عدم وجود سياسات تشاركية فعالة إلى غياب تقييم في مصادرها وأخطارها على الأمن والاستقرار في القارة والعالم.

منذ مطلع القرن الحالي، شهدت إفريقيا تطورا في التهديدات الإرهابية التي أخذت أبعاد خطيرة، تضاعف فيها حجم الهجمات التنظيمية، احتلت صدارة الأجندة الأمنية العالمية، أدى ذلك إلى اتخاذ كم من الإجراءات العسكرية والأمنية المستعجلة حدّ الفوضى عبر تدخل عدة أطرف، تبوءت الو.م.أ صدارتها، شكلت نقطة تحول وتغير في صور وأشكال الإرهاب، تولدت عنها جماعات متطرفة بتنظيم عنقودي بدل هرمي، ما جعل من عملية التخلص من رأس التنظيم أمرا غير يسير، منح لهذه

(1) علاق جميلة، الأمن المجتمعي، مقارنة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، ص-ص 102-119. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71416>

(2) أعمر عمورة، من أجل مقارنة إفريقية لمكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الثالث، العدد 01، جوان 2016، ص-ص 35-48.

الجماعات القدرة على تغيير قاداتها بشكل تلقائي وآلي، طبقا للتوازن العنقودي داخل هذه المنظومة العنكبوتية؛ كما فسحت المجال لعدة خلايا كانت في حالة سبات عبر عدة أقاليم إفريقية إلى استرجاع نشاطها، شكلت وحدات مفاجئة للأجهزة الأمنية والمخابراتية في الدول المعنية⁽¹⁾.

مع بداية الألفية الجديدة، انتشر عبر عديد أقاليم القارة هذا الإرهاب الجديد، الذي اختلف خطره عن الأخطار السابقة في نمط توزيعه وتعدده وانتقاله بين الأقاليم والأقطار، استدعى هذا التهديد تعاملًا مغايرًا تمامًا، ارتكز على ضرورة العمل على استئصال جذوره والقضاء عليه في مكانه قبل انتشاره، وفرضه ضمن أولويات سياسات الدول والمنظمات، تم بسببه تحييد وتأجيل برامج التنمية، وتعطيل عمليات التحول الديمقراطي⁽²⁾، اضطر الاتحاد الإفريقي في ضوء تزايد تهديداته وإرهاصاته إلى تحويل جهوده نحو مجابهة تنظيماته، بالسعي إلى تقليص المساحات التي من الممكن أن تكون ملاذًا آمنًا لها، وخلق وتوفير مكنائزمات على كل المستويات للتصدي لهذه المعضلة التي شكلت تحديًا آخر أكثر تعقيدًا أمام جهود تنمية القارة، عمد الاتحاد الإفريقي من أجل توحيد المواقف والجهود القارية اتجاهها إلى تبني إستراتيجية أمنية تركز على منظومة قانونية إفريقية، من صلاحياتها تحديد طبيعة التهديدات وضبط مساراتها وكيفية إدارتها، شكلت اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته أهم آلياتها وركائزها.

اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته:

تتصدر القارة الإفريقية قائمة الأقاليم الجغرافية الأكثر احتضانًا للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الأكثر عنفًا ودموية، بسبب شساعة مساحتها وطبيعة تضاريسها المواتية لأن تكون بؤرًا ملائمة لها، ضف إلى ذلك العدد الكبير من دول القارة التي ينطبق عليها وصف الدول الفاشلة أو الهشة (Fragile states)، والتي بحكم ضعف أجهزتها الأمنية وفقدانها للسيطرة على أقاليمها وتدني مؤشرات التنمية فيها وانغماسها في نزاعات عرقية وإثنية، قد أضحت ملاذًا آمنًا لنشاط حركات إرهابية من مختلف المشارب والتوجهات، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وحركة بوكو حرام النيجيرية، وحركة أنصارو السودانية، وحركة الجماعة السلفية للجهاد في ليبيا؛ وهي كلها جماعات تركز نشاطاتها في منطقة الساحل والصحراء

(1) نفس المرجع، ص 39.

(2) حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 48.

الممتدة من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، ضمن المنطقة التي أصبحت تعرف بقوس الأزمات، بلغ الوضع حدَّ سيطرة جماعات إرهابية على منابع ومصاب نفطية، مثلما حدث في ليبيا⁽¹⁾.

خلال دورة منظمة الوحدة الإفريقية الثامنة والعشرون التي انعقدت في داكار من العام 1992، صدر القرار رقم 213، المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة ظاهرتي التطرف والإرهاب⁽²⁾، والذي دعا الدول الأعضاء إلى احترام مبدأ حسن الجوار وحظر استخدام أراضيها من قبل الأفراد أو الجماعات التي تحاول إيذاء الدول الأخرى، وعدم السماح لأي حركة باستخدام الدين أو العرق أو الاختلافات الثقافية للانغماس في أنشطة عدائية ضد الدول الأعضاء، والامتناع عن تقديم أي دعم لأية جماعة يمكن أن تتسبب في اضطراب استقرار الدول الأعضاء وسلامة إقليمها، وتعزيز المشاورات لترسيخ قيم التسامح. أعقبه خلال الدورة الثلاثون المنعقدة في تونس العاصمة، سنة 1994، صدور إعلان مدونة قواعد السلوك للعلاقات بين البلدان الإفريقية⁽³⁾، التي تضمنت رفض جميع أشكال وأعمال وأساليب وممارسات التطرف والإرهاب، سواء بحجة الطائفية أو القبلية أو الإثنية أو الدين، باعتبارها أفعالا إجرامية، وتكثيف المشاورات السياسية وتوسيع التعاون لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والإنسانية، والتغلب على جميع أنواع عدم الثقة من أجل تعزيز الاستقرار وبناء إفريقيا موحدة ومنفتحة على الحوار والتعاون والتبادل مع بقية العالم، تأكيدا على دور الأمم المتحدة في إحلال السلم والأمن والعدالة الدولية، والتزام الأفارقة بمبادئ وأهداف الميثاق الأممي، من خلال الدعوة إلى حماية العرقيات والهويات الثقافية واللغوية والدينية، ومحاربة الكراهية وكل أشكال التمييز والاضطهاد. تبعهما إعلان واجادوجو العام 1998، الذي دعا في شقه السياسي إلى إنشاء أو تعزيز هيئات وطنية مكلفة بمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة والاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة الدولية، وضمان تنسيق هذه الجهود من قبل المنظمة الإفريقية⁽⁴⁾. وقد تمخضت عن هذه الجهود اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، التي اعتمدتها الدورة العادية الخامسة

(1) مختاري إيمان، تمرباط إيمان، التحولات الجديدة في مفهوم الإرهاب، في: مكافحة الإرهاب "بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، ولد الصديق ميلود، (مشرفا)، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص، ص 74، 75.

2) Decision AHG/Res. 213 (XXVIII), "RESOLUTION ON THE STRENGTHENING OF COOPERATION AND COORDINATION AMONG AFRICAN STATES", <https://caert.org.dz/AU-Res-Dec-Decl/AHG-Res-213-Dakar.pdf>

3) Decision AHG/Decl.2 (XXX), DECLARATION ON A CODE OF CONDUCT FOR INTER-AFRICAN RELATIONS, <https://caert.org.dz/AU-Res-Dec-Decl/AHG-decl-2-Tunis.pdf>

4) Decision AHG/Decl. I (XXXIV), OUAGADOUGOU DECLARATION, <https://caert.org.dz/AU-Res-Dec-Decl/AHG-decl-I-ouagadougou%20declaration.pdf>

والثلاثون لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، التي انعقدت في الجزائر العاصمة في جويلية 1999⁽¹⁾؛ وقد جاءت هذه الاتفاقية تماشيا وتزامنا مع المتغيرات الدولية المرتبطة بتزايد التهديدات والمخاطر الإرهابية، وبروز جماعات إجرامية تجاوز وجودها وصداها إقليم الدول، وامتد نطاق نشاطها إلى دول وأقاليم عديدة أكسبها بعدا دوليا، وارتباط هذه الجماعات بالجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة وتهريب المخدرات والبشر، وهو ما مهدت إليه مقدمة الاتفاقية في كونها أتت تجسيدا لمواثيق المنظمة الأفريقية والأمم المتحدة وتدابير وقرارات هذه الأخيرة، الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، لاسيما القرار الأممي 60/49 الصادر في التاسع من شهر ديسمبر 1994، وكذا القرار 210/51 الصادر في 17 ديسمبر 1996، بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي.

تضمنت الاتفاقية دعوة الدول الأعضاء إلى إدراج تجريم الأعمال الإرهابية ضمن قوانينها الوطنية، وتعهد الدول الأطراف بالامتناع عن أي دعم للأعمال الإرهابية أو تمويلها أو ارتكابها أو التحريض عليها، أو توفير ملاذ للإرهابيين بشكل مباشر أو غير مباشر، واتخاذ التدابير القانونية والتنظيمية لمنع ومحاربة الأعمال الإرهابية، والعمل على كشف أساليب وخطط نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر، ومنع تسلل أفرادها عبر الحدود، والتعهد بتعزيز تبادل المعلومات وإنشاء قواعد بيانات بشأن نشاطات وقدرات الجماعات الإرهابية، وتنسيق إجراءات ومتطلبات التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المشتبه بهم، أو المتهمين والمدانين بارتكاب أعمال إرهابية، والتأكد من عدم تورط طالبي اللجوء في أعمال إرهابية، ومحاكمة مرتكبي الجرم الإرهابي وفق القوانين الوطنية، أو تسليمهم لبلدانهم وفق ما هو متاح، إضافة إلى التعاون في مجال البحوث الأكاديمية والأمنية حول الظاهرة الإرهابية، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الأعمال الإرهابية؛ فيما تناولت الاتفاقية الأطر القانونية لتسليم المجرمين وتمديد التحقيقات وتبادل المساعدات القضائية بين الدول⁽²⁾. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ شهر ديسمبر 2002^(*)، عقب تبني الاجتماع الحكومي رفيع المستوى للاتحاد الإفريقي الذي انعقد في الجزائر العاصمة في سبتمبر 2002 تدابير عملية لمكافحة الإرهاب وسبل التصدي للتحديات الأمنية، شملت تدابير شرطية تتعلق أساسا بمراقبة الحدود، وتدابير تشريعية وقضائية، وتبادل المعلومات لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب في إطار تنفيذ خطة "أكتون"، تمخض

1) <https://www.peaceau.org/fr/page/64-contre-terrorisme-ct>

2) https://au.int/sites/default/files/treaties/37289-treaty-0020_-_oau_convention_on_the_prevention_and_combating_of_terrorism.pdf

(*) صادقت على الاتفاقية حتى الآن 40 دولة.

عن الأمر إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب (ACSRT)، العام 2004، في الجزائر العاصمة، كركيزة أساسية في عمل هيكلية السلم والأمن الإفريقية (APSA)، وهيكل مركزي للمعلومات والدراسات والتحليلات المتعلقة بالإرهاب والجماعات الإرهابية، إذ يضطلع هذا المركز بمهام توجيه وتنسيق الجهود، وتطوير برامج لبناء القدرات الاستيعابية لمكافحة الإرهاب، وتفعيل التعاون بين الدول والآليات الإقليمية؛ فيما تم اعتماد بروتوكول إضافي للاتفاقية في الدورة العادية الثالثة لجمعية الاتحاد بأديس أبابا، التي انعقدت شهر جويلية 2004، الذي أقر بتزايد حجم التهديدات الإرهابية في القارة وارتباطها بجرائم تهريب المخدرات والجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتبييض الأموال وانتشار الأسلحة، وذلك من خلال تفعيل المادة الثالثة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي، التي تنص على تنسيق ومواءمة الجهود القارية في منع ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع جوانبه^(**). لتتوالى إجراءات الاتحاد الإفريقي المرتبطة بملف مكافحة الإرهاب بصور المقرر رقم 256، بشأن مكافحة دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية⁽¹⁾ خلال قمة سرت الليبية سنة 2009، والذي طالب من خلاله الاتحاد الإفريقي المجتمع الدولي ومجلس الأمن بضرورة تجريم دفع الفدية، واستصدار قرارات وقوانين في الشأن، بما في ذلك إعداد بروتوكول يتضمن هذا البند، ملحق بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب الدولي؛ تبعه بعد سنة من ذلك صدور القرار رقم 311، خلال مجريات دورة كمبالا في جويلية 2010، الذي أبرز الحاجة إلى بذل جهود إضافية وتعبئة المزيد من الإمكانيات وحشد الدعم للقارة لمكافحة الآفة، تم في هذا الصدد تكليف المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب بمهمة التنسيق مع الدول الأعضاء لتقييم الوضع وتحديد القضايا الأمنية ذات الأولوية، التي يتعين معالجتها في إطار إجراءات مكافحة ومنع الإرهاب، وإعداد تشريع نموذجي وافق عليه المؤتمر خلال دورته التي انعقدت في مالاو، في جويلية 2011، وفق القرار رقم 369.

الشرطة الجنائية الإفريقية (AFRIPOL):

يفرض واقع المتغيرات الأمنية الدولية على الكيانات السياسية بشكل مضطرب مواكبة تطور التقنيات التكنولوجية والمعلوماتية والرقميات والاتصالات، الآخذة في النمو والتقدم السريع، التي تضفي القيمة الإيجابية في تحقيق المصالح والغايات نحو مجتمعات ومؤسسات أمنية مبرمجة معلوماتيا،

^(**) سيدخل البروتوكول حيز التنفيذ بعد إيداع صك التصديق الخامس عشر، إذ وافقت عليه حتى الآن 12 دولة.
⁽¹⁾ المقرر رقم 256 بشأن دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية، مقررات وإعلانات مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة عشر، سرت، جويلية 2009. <https://au.int/ar/decisions/assembly>

أضحى في مقابلها الفرد والمؤسسات والدول أكثر وعيا وإدراكا للمخاطر الناشئة المهددة للأمن القومي، في ظل تهديدات الأمن الإلكتروني التي غدت من المعضلات الأمنية التي يتزايد القلق المؤسساتي بشأنها، مع اشتداد وتوسع الحروب السيبرانية التي تسعى إلى إلحاق العطل والعطب بالأنظمة الإلكترونية للمنشآت والمراكز الرسمية؛ شكل هذا الأمر عبئا آخر لدول العالم المتخلفة، نالت منه دول القارة الإفريقية النصيب الأكبر، في ظل الانعكاسات السلبية المتفاقمة على مصالحها القومية وبيئتها السوسولوجية والإقتصادية والعسكرية.

تفسر المؤشرات الأمنية الدولية، سواء في ظل تطور الإرهاب والجريمة المنظمة الدوليين، أو التطور الحاصل في تقنيات الأفعال الإجرامية، سبب وأهمية وجود منظمة الإنتربول الدولية، باعتبارها منظمة عالمية تجمع بين أجهزة الشرطة للدول الأعضاء فيها، تم تأسيسها بهدف تسهيل التعاون الدولي والإقليمي في سبيل القضاء على الجريمة الدولية، والعمل على تطوير المهارات والمعارف اللازمة، وتسهيل ملاحقة وتعقب المجرمين الفارين من أجهزة القضاء الوطنية، أو الجنائية الدولية؛ تمثل جسرا وهيكلًا عالميًا استراتيجيًا لتبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات، لسد حاجيات وثغرات الأمن العالمي، في إطار العمل الجماعي الهادف إلى توطيد آليات التنسيق الأمني الشرطي بين الدول والمنظمات الإقليمية، تشكل في جزء من مهامها وأدوارها جهاز إنذار ودرء للمخاطر الأمنية العالمية المتنقلة، في إطار علاقات تعاون وتنشيط للبنية الوظيفية الأمنية الوطنية والإقليمية، في ظل تعاظم استخدامات أنظمة وشبكات الاتصال العالمية، من خلال تطوير وتعميم آليات التحكم والضبط التقنية، والتنسيق المستمر مع وبين الأجهزة الشرطية، وتشجيع المساعدة المتبادلة؛ أنشئت بناءا عليها وتبعًا لها عديد المنظمات الشرطية القارية المترابطة وظيفيًا معها.

تجسيدا للمقاربة الأمنية الشرطية لمنظمة الإنتربول، وتفعيلا للدور الإستراتيجي للاتحاد الإفريقي في علاقته بالإنتربول في توسيع التكامل الأمني الشرطي في إفريقيا، في إطار جهود كبح الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة، والقبض على مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية⁽¹⁾، في إطار مهام الشرطة الجنائية لمنظمة الإنتربول، تم فتح مكتب خاص للإنتربول لدى الاتحاد الإفريقي في العام 2016، تعزيزًا لعلاقات التواصل الوظيفية بين المنظميتين، مثلت نقطة تحول نوعي في الإدراك

(1) ودرار أمين، الشرطة الجنائية الإفريقية "الأفريبول"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد الأول، 2020، ص، ص، 135، 136.

الإستراتيجي للمنظمة للقارية، الرامي إلى تحسين مستوى الأمن المجتمعي المتدرج لإفريقيا⁽¹⁾، إزاء التطور المتزايد والمتنامي لحجم وأنشطة الجماعات الإرهابية، وعلاقاتها الوطيدة بالمتورطين في الإتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، وحالات الاختطاف مقابل الفدية، وكذا مخاطر الأنظمة السيبرانية؛ تطورت هذه العلاقة بتولد شعور إدراكي إفريقي بضرورة إنشاء آلية وظيفية بنوية إقليمية تزيد من التعاون الشرطي القاري، تسهم في تقوية مهام الاتحاد الإفريقي في الوقاية من مصادر التهديدات الأمنية المتنوعة، كانت الجزائر أول المتحمسين لها منذ 2013، كرد فعل على المخاطر الأمنية المتأتية عبر الحدود السياسية والجغرافية، وما تستدعيه من تدعيم التنسيق مع منظمة الإنتربول في ظل مقارنة أمنية شاملة، تتضمن تبادل الخبرات وتوسيع مستوياتها، من خلال تكثيف التدريبات الأمنية الشرطية والدعم اللوجستي، وملاحقة المجرمين الفارين عبر العالم، عبر تعزيز البناء الترابطي القانوني، مع إعادة النظر في مضمون المادة الثالثة لميثاق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، لإعطاء نظرة جديدة في مكافحة التهديدات اللاتماثلية، في ظل ما تمثله القارة الإفريقية من موقع إستراتيجي حاضن لها، وأوضاعها الأمنية الهشة التي قد تساعد مختلف التهديدات الأمنية على الانسحاب والانتقال خارجها، خصوصا مع استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

حظيت فكرة إنشاء آلية الأفربول باهتمام كبير من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه المنعقد في نيروبي سنة 2014، الذي خص جدولته لمناقشة مخاطر اتساع الجريمة والإرهاب المتغذية على الإجرام والتطرف، والتطرق إلى سبل الإسراع في فحص الجوانب المتعلقة بالموارد المالية لتجسيد المشروع والتسريع في تنفيذه، تبعته جملة من تقييم الإنجازات خلال المؤتمرات المتتالية، في كامبالا بأوغندا، والجزائر في العام 2015، انجازات تمثلت في ما تم الاتفاق عليه من تسهيل للمساعدات القانونية وتبادل الاستخبارات والمعلومات والخبرات عند الاقتضاء، وفقا للقوانين الوطنية والدولية المعمول بها، وتوظيف الوسائل التكنولوجية والاتصالية المتطورة في محاربة كل أنواع الجرائم المنتشرة، ووضع ترتيبات تسليم المجرمين وتيسير تبادل المعلومات الاستخباراتية، توطيدا للاعتماد الأمني المتبادل في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، ومكافحة الجريمة الإلكترونية، عبر التخطيط وتنسيق دوريات وعمليات مشتركة بين الدول الأعضاء، ودعم وضع رؤية إستراتيجية قارية تؤسس

(1) عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، مدى فاعلية الإنتربول في محاربة الإرهاب، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2019، ص-ص 111-128.

التعاون بين المؤسسات والهيئات الشرطية⁽¹⁾؛ عززتها الرؤية الإستراتيجية للتحديات التي أفرزتها الأزمات الدولية، التي انسحبت تدريجيا نحو إفريقيا، شكلت مأزقا أمنيا غير منظور في صورة الجرائم الإلكترونية، كنمط جديد للإجرام العابر للحدود، حتمت ضرورة رفع مستوى التنسيق الأمني الإفريقي بإنشاء قاعدة بيانات سيبرانية حيوية للتعاون الإفريقي البيني، ومع منظمة الإنتربول، من أجل ردع الإجرام الإلكتروني التي تستغله الجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية من جهة، وما يشكله الأمر من خطر في اختراق قوى خارجية وغير رسمية للمعاملات المصرفية، والتعاملات الاقتصادية والتجارية، في ظل افتقاد أغلب دول القارة لمنظومات دفاعية إلكترونية فاعلة، من جهة أخرى؛ دوافع ولّت قلقا أمنيا شجع إفريقيا على التواصل مع المنظمة الدولية لتطوير قدراتها في قطاع المعلوماتية العالمي، الذي بلغ مستويات عليا في الأمن المعلوماتي؛ في حين تبقى الحماية الجنائية لمنظومة القيم لمجتمع المعلومات من الضرورات الحتمية، التي أملتها جملة الاعتبارات الأمنية القومية، من خلال تكريس إستراتيجية الأمن المعلوماتي في الفضاء الإفريقي؛ كما أن العجز والعطب الذي تتخبط فيه إفريقيا في هذا الجانب جعلها عرضة دائمة ومستمرة للهجمات والقرصنة الإلكترونية المكشوفة، دون حائط صد تقني يحمي لها الأمن الداخلي لمؤسساتها، حيث كشفت شركة كاسبرسكي (Kaspersky)، المتخصصة في إنتاج برامج الحماية الإلكترونية، عن تعرض الشبكة العنكبوتية وأنظمة الاتصالات الإلكترونية الإفريقية، في العام 2014، لأزيد من 49 مليون هجمة سيبرانيا وإلكترونية، نالت منها الجزائر ومصر وجنوب إفريقيا وكينيا النصيب الأكبر؛ أمر عزز أكثر الإندفاع نحو خلق بيئة إقليمية إفريقية بإبرام اتفاقية بين دول الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، كمحدد للتوجه الإستراتيجي لمكافحة الجريمة الإلكترونية، الذي أعلن من قبل وزراء الاتحاد الإفريقي المسؤولين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أفرزت مجموعة توصيات خلال الدورة العاشرة لمنتدى الأمن بإفريقيا، الذي انعقد في المغرب سنة 2019، تقرر على إثره إنشاء مرصد إفريقي للأمن الإلكتروني، يهدف إلى المساعدة على تحديث المنظومات الإلكترونية، والتنسيق بين الدول الأعضاء في التصدي لأنواع الجريمة الإلكترونية، وتعقب المجرمين، وتبادل المعلومات⁽²⁾.

(1) أحلام بوكربوعة، آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "أفريبول" ودورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب، حواث جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 04، 2020، ص-ص 603-613.

(2) عبد العزيز لزعر، رشيد زيان، آلية الاتحاد الإفريقي والتعاون الشرطي (الأفريبول) ودورها في مكافحة الجريمة الإلكترونية، مجلة متون، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص-ص 251-257.

إدراكا لتحولات وانتقالات المخاطر الأمنية اللاتماثلية والافتراضية عبر الإقليمية، ساعد برنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الإفريقي في إعداد إطار استراتيجي، تم فيه تحديد العلاقات الوظيفية والميدانية، قدمت له ألمانيا مساعدة مالية قدرت بـ 12 مليون أورو، بجدول زمني يمتد بين 2020 و2023، استنادا إلى منطق الحوكمة الذي يعزز تقديم الأفربول المشورة الإستراتيجية وإيفاد الخبراء وتوفير الدعم المستمر بشأن المسائل الإفريقية ذات الإهتمام المشترك، وحماية البيانات الخاصة، عن طريق أجهزة وتقنيات نوعية تقوم بتحليل البيانات الاستخباراتية والمعلوماتية؛ كما يستعين الاتحاد الإفريقي بالقدرات التي يحوزها الأفربول في مجالات الأبحاث الجنائية على صعيد العمليات والتحقيقات والتحليل الجنائي، وتبادل المعلومات والمعارف، والإطلاع على أفضل الممارسات التي تتيح ترويج أنشطة الأفربول لتحسين كفاءة وفعالية أجهزة الشرطة في إفريقيا⁽¹⁾.

احترام الحدود الموروثة كضامن لتحقيق السلم والأمن والتكامل في إفريقيا:

يتوافق مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار مع المبدأ الذي ظهر في الفترة التي شهدت استقلال دول أمريكا اللاتينية، والذي عرف بمبدأ الحيابة الراهنة (Uti possidetis)، كمبدأ استخدم أيضا ضمن قانون الحروب كتعبير على احترام الوضع الراهن أو المترتب عن الحرب. وتتمحور الفكرة من وراء هذا المبدأ على حصول أو امتلاك الدول الأمريكية التي استقلت عن الإستعمار الإسباني على الأراضي التي ورثتها ضمن الحدود التي عينتها إسبانيا الإستعمارية، وهو ما عبر عنه المجلس الاتحادي السويسري في قراره التحكيمي العام 1922، بكون أن المستعمرات الإسبانية في أمريكا الوسطى والجنوبية، عند استقلالها، قد تبنت مبدأ القانون الدستوري والدولي لعام 1810 من أجل رسم وتحديد الحدود الجغرافية لسيادتها⁽²⁾.

وجد الأفارقة أنفسهم مع توالي استقلال دول القارة أمام مسارين، إما إعادة رسم الحدود وفق أسس عرقية، أو احترام واقع الحدود الموروثة؛ سرعان ما انحاز الأفارقة إلى الخيار الثاني في أول قمة عقدتها منظمتهم القارية، وهو مبدأ تم الاستناد عليه في حل الخلاف الحدودي بين مالي وبوركينا فاسو حول منطقة أقاشير، الذي نشب جراء نزاعين بين البلدين عامي 1974 و1985، والذي تم عرضه بعد اتفاق الطرفين على محكمة العدل الدولية في 16 سبتمبر 1983، صدر لأجله، بعد مداولات

(1) برنامج الإنتربول لدعم الاتحاد الإفريقي فيما يتصل بأفربول. أنظر: <https://www.interpol.int/ar/5/4/1>
(2) Kohen Marcelo G, **possession contestée et souveraineté territoriale**, Genève, Graduate institute publications, 1997. <http://book.openedition.org>.

دامت ثلاث سنوات، قرارا من المحكمة الدولية يحدد خطوط ونقاط الحدود الرسمية بين البلدين في المنطقة المتنازع عليها، حدد هذا القرار في فقرته الثالثة جملة القواعد والمبادئ التي تم الاستناد عليها، والتي تضمنت مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار، ومبدأ الحيافة الراهنة⁽¹⁾.

رغم التخطيط الذي تركته دول الإستعمار الأوروبية للحدود بين دول القارة الإفريقية، ورغم دوافعها غير البريئة المرتبطة بمصالحها المستقبلية، المرتكزة على خلق مشاكل سياسية وسيادية بين دول القارة لتأمين استمرارية ضعفها، ورغم نداءات العديد من النخب الفكرية والسياسية مع بدايات استقلال دول القارة إلى ضرورة تعديل وإعادة تشكيل هذه الحدود، إلا أن الواقع الإفريقي السياسي والثوري قد رجح مؤثرة القادة السياسيين آنذاك تجنب إثارة الأعباء التي ستترتب عن أية محاولة لإعادة الخوض في هذا الموضوع، الذي قد يفضي إلى إثارة زعزعة لجل الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، التي كانت ترغب في التمتع باستقلالها⁽²⁾، والإسراع في اكتساب الشرعيتين الدولية والداخلية. وقد أقرت محكمة العدل الدولية في أغلب قضايا النزاع الحدودي، خصوصا نزاعات الحدود الموروثة عن الإستعمار، لزوم احترام الحدود القائمة، بناء على قاعدة عامة في القانون الدولي تلزم ذلك، وهي القاعدة التي أنشأتها اتفاقية فيينا لمعاهدات 1978، التي تحصن الاعتراف بالحدود المرسومة وفق معاهدة، أو الحدود المتعارف عليها، إلا باتفاق بين الأطراف.

يتوافق مبدأ الحدود الموروثة مع مبدأ "لكل ما بيده"، وقد تم إقرار مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الذي انعقد في شهر جويلية 1964، كسبيل للحد من النزاعات بين الدول، وهو المشروع الذي نال موافقة أغلب الدول، باستثناء الصومال والمملكة المغربية؛ اعتبره أنصار الاتجاه القانوني ركيزة أساسية في دعم استقرار وثبات الحدود الإفريقية، إلى أن تم ترسيمه كمبدأ قاري وأصلي في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وهو ما يلزم الاتحاد الإفريقي ضرورة الإهتمام به، وحتى التفكير في إنشاء جهاز ضمنه يكفل له مهمة تقديم الاستشارات والمساعدات التقنية لإتمام ترسيم الحدود المتبقية بين الدول الإفريقية.

1) Différend frontalier (Burkina faso/Mali), Cour internationale de justice.

www.icj-cij.org/fr/affaire/69, consulté le 02/01/2022.

(2) الدردري محمد أحمد، الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2017، ص 77.

شكلت دوما الحدود التي تخرج عن سياق التقسيم الجغرافي على أسس إثنية وهوياتية أسبابا أصلية ومباشرة في الحروب والنزاعات بين الدول، وحتى في النزاعات المحلية، التي أدت دوما إلى تدخل في الأطراف والمواقف بين إثنيات وجماعات الدولة الواحدة، أو مع/أو بين دول الجوار؛ إضافة إلى أن العديد من النزاعات في إفريقيا قد نشأت بسبب رغبة الإثنيات المتمركزة على الحدود في الانفصال عن الدولة المركزية، وهو الأمر الذي أشار إليه كل من (O Loughlin) و(Raleigh) و(Witmer) في استخدامهم لمقاربة تحليل المجال⁽¹⁾.

أثبت واقع النزاعات الإفريقية، خصوصا منها المرتبطة بأوضاع الحدود، توفر البيئة الملائمة للتنظيمات الإرهابية والجماعات المنظمة، من خلال تمركزها في هذه المناطق، بسبب الأوضاع المزرية والهشة التي عانى منها دائما سكانها؛ وضع استغلته هذه الجماعات في التمرکز وإنشاء قواعد خلفية لها، جعلتها بؤرا ونقاط ارتكاز لتنفيذ هجماتها، ووسطا لتمرير تجارتها غير المشروعة؛ الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد على حتمية العمل على ترسيخ احترام الحدود الموروثة، رغم ما قد يشوبه من تحفظات، في سبيل تحقيق أهداف أسمى، تتمثل أولوياتها في تعزيز الأمن الإنساني والحفاظ على الأمن المجتمعي؛ فالتنظيمات الإرهابية والجماعات المنظمة هي بمثابة أورام سرطانية، تمتلك القدرة على التغلغل والتوسع والانتشار في الأوساط والفراغات الأمنية المواتية لها. ومن منطلق أن حفظ وبناء السلم في إفريقيا يستلزم معالجة أسبابه الأصلية والأساسية والحقيقية، فإن الاتحاد الإفريقي، وعبر كل أجهزته، مطالب بالبحث فيها، وتطهير كل البيئات المسببة للنزاعات والتهديدات الأمنية أو الحاضنة لها، وإن عليه في إطار إستراتيجية استباقية شاملة معالجة نزاعات الحدود وما يرتبط بها، وحتى قضايا تصفية الإستعمار وتقرير المصير، التي تعتبر قضية الصحراء الغربية آخر مسائلها، يقينا بأن التكامل الإقليمي والقاري هو الحل الأبرز لأكبر عدد من نزاعات القارة، واعتباره الهدف الذي سيتيح خلق الحلول الكثيرة لمشاكل القارة؛ مع التأكيد أنه لن يتأتى بلوغ التكامل الإقتصادي الإفريقي المنشود، ولو عبر المجموعات الإقتصادية كمرحلة أولية، ما لم يتم حل خلافات الحدود بين الدول، والوصول إلى تسويات شاملة تقضي إلى ترسيم حدود معترف بها، تؤسس لأوضاع مستقرة في العلاقة بين دول الجوار، وتعاون بينها في ضبط هذه الحدود أمنيا، واستغلالها لتوطيد علاقات اقتصادية في شكل

(1) محمد عصام العروسي، النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مصر، مجموعة النيل العربية، 2020، ص 38.

تبادلات تجارية منتظمة، تجعل من هذه الحدود معايير سلسلة للأفراد والسلع والبضائع، ما سيؤدي حتما إلى توسع استغلال هذه المعابر على النطاق الإقليمي، وليس البيني فقط.

تبرز أهمية مبدأ احترام الحدود الموروثة في تجاوز عديد الخلافات المستعصية حلها، ومن أجل تفادي الأعباء السياسية والأمنية المترتبة عن الإصرار على حل هذه الخلافات التي قد تتطرق فيها مواقف الدول المعنية، بسبب الحرمة المتعارف عليها في التنازل عن سيادة الدول على أراض تعتبر ملكا لها؛ وهو نفسه المنطق والمنطلق الذي اعتمدته الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي في مسار ونهج تكاملها، وصولا إلى اندماج شبه كامل بينها. وضع وإن احتاج بلوغه في إفريقيا إلى سنوات، فإن أمر تجسيده يبقى غير مستحيل، بل ومقبول، بل ويمكن لعدد الخلافات حول الحدود الموجودة في إفريقيا أن تكون عاملا محفزا يفضي لأجل تجاوزها تحويل هذه الخلافات إلى علاقة تعاونية بينية وإقليمية، من خلال عقد اتفاقيات وشراكات لتنمية مجتمعات المناطق الحدودية، الأمر الذي سيساهم بشكل متزايد في إضفاء مرونة في التعامل مع قضايا الإثنية عبر الحدود، وتعزيز روابط هذه الإثنيات، أمر سيرتد إيجابا على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول، تضحى فيه الحدود المرسومة مسألة هامشية، وتسمي فيه مجتمعات هذه المناطق، وعبرها، مجتمعات لدول أكثر انسجاما.

ليس القصد بالتسليم بمبدأ احترام الحدود الموروثة مجازة للسياسات الإمبريالية الإستعمارية التي خلفتها في إفريقيا، ولا إلى إهمال أثرها الاجتماعي والسياسي وما ترتب عنهما من نزاعات ومآسي، وليس الإصرار على ذلك ارتكازا على قاعدة قانونية دولية، أو عرف دولي، بقدر ما هو خيار محتوم فرضته المدة الزمنية الطويلة التي تفصلنا عن تاريخ إقراره، مع انحصار أو استحالة حدوث حالات يرضى فيها طرف التنازل عن منطقة أو إقليم بأكمله، حاليا ومستقبلا. إن التأكيد على احترام هذا المبدأ هو أمر يحمل في جوانبه دوافع براغماتية لإفريقيا ومنظمتها القارية، لأجل تجاوز النقاش اللامتناهي حول هذه المسألة؛ وفي الدعوة إلى تثبيته وترسيخه والعمل به رغبة ينبغي أن تتشاطرها دول ومجتمعات القارة، للمضي قدما نحو تحقيق هدف التكامل المنشود، وهي أيضا رغبة في التغلب على أهم معضلة ورثتها القارة الإفريقية من تاريخها الاستعماري المرير؛ فلسفة يمكن تحقيقها في ظل أنظمة تركز على البناء القومي-الوطني لمجتمعاتها، وما يتطلبه ذلك من حكم راشد وديمقراطية سياسية وتوزيع عادل للثروات والفرص؛ من ذلك ما ارتكز عليه عديد القادة وأصحاب القرار في إفريقيا آنذاك، من أنه لم يكن في الإمكان تعديل حدود الدول على أساس عرقي أو إثني، ذلك أن الأخذ به

كان سيؤدي إلى زوال دول بأكملها، بما فيها تلك الدول التي كانت سباقة في نيل استقلالها؛ وأن الخوض في نقاش هذه المسألة وعدم تجاوزها، سيخلق ما يمكن تسميته بالإمبريالية السوداء، التي ستؤدي حتما إلى نشوء تيارات متعارضة، وسيؤدي الأمر إلى إثارة نزاعات فكرية سياسية بخلفيات تاريخية وعرقية لا متناهية.

يمكن القول أن الإتفاق الجماعي الإفريقي على تأصيل مبدأ احترام الحدود الموروثة هو اعتراف وإذعان جماعي، أنشأ مع الوقت عرفا إفريقيا يتماشى مع قاعدة قانونية دولية، أضفى على الحدود بين الدول الإفريقية الصبغة الدولية، أضى من غير المجدي أو الممكن التراجع عنه، ولا يمكن أيضا التخمين بإمكانية عكس هذا الإتفاق يوما ما داخل أروقة المنظمة الإفريقية، أو بين الدول، إلا إذا حدث اتفاق بين دولتين لإعادة رسم الحدود في سبيل ترسيمها، وهو ما لا يتعارض مع القانون الدولي؛ ولا يوجد أي اجتهاد أو قرار صدر عن الهيئات الدولية المختصة ينقض هذا الإتفاق أو يدعو إلى التراجع عنه؛ بل ويتناغم هذا المبدأ كثيرا مع إحدى الشروط التي وضعتها الأمم المتحدة آنذاك في قبول عضوية الدول، الذي قضى بتوفر قبول سكان المستعمرة بالعيش كشعب واحد داخل الدولة التي يجب عليها ارتضاء حدود إقليمها، والالتزام بالمقاصد الأساسية للميثاق الأممي، الداعي إلى ضرورة إتباع المسارات السلمية في حل قضاياها، وهو في حد ذاته المبدأ الذي بنيت عليه قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي اتجاه مسائل نزاعات الحدود والانفصال في القارة الإفريقية⁽¹⁾.

المبحث الرابع: مستقبل الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإقليمية.

تلازم الاتحاد الإفريقي ضروريات تطوير استراتيجياته وآلياته في مجابهته للظاهرة النزاعية المتنامية، المتشابكة أنماطها ودوافعها وآثارها، ومواجهة التحديات التي استحدثتها المتغيرات الإقليمية والدولية، التي انعكست في أغلبها سلبا على إفريقيا، لتشكل مخاطر وتهديدات إضافية على استقرار الأمن المجتمعي والمؤسساتي الإفريقي؛ يوجب الأمر تسخير المزيد من الإمكانيات ووضع عديد المخططات والسياسات الإقليمية الكفيلة بتقليص حجم النزاعات وإرساء قواعد السلام، من خلال رؤية مستقبلية توائم التغيرات المحتملة، أخذا في الاعتبار أن استشراف المستقبل هو أمر غير مؤكد؛ بالرغم من أن الدراسات المستقبلية تعتمد في بعض الأحيان على مبدأ افتراض بقاء بعض الحالات ثابتة.

(1) محمد عصام العروسي، مرجع سابق، ص- ص 77-94.

في هذا السياق، سنحاول توضيح مستقبل الاتحاد الإفريقي في مجال تسوية النزاعات، من خلال إبراز أهم تحدياته وفرصه في مجال حفظ الأمن والسلم القاريين، وبناء السلام ما بعد النزاع والسلام القاري المستدام، بالأخذ بالمتغيرات المرتبطة بأنظمة الحكم، والسياسات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، مع التنويه إلى أن هذه التحديات والفرص لا تمثل دائما عوامل كبح أو دفع لجهود المنظمة، إذ يمكن أن تكون الفرص كوابح أحيانا، في حال عدم استثمارها بالشكل المناسب أو الجيد، وقد تكون التحديات دافعا نحو إحداث تغييرات مهمة تحولها إلى فرص⁽¹⁾.

المطلب الأول: تحديات الإعتماد الأمني المتبادل في إفريقيا.

استفاقت إفريقيا بعد استقلال جل بلدانها على قنابل موقوتة ما زالت تتفجر في شكل نزاعات جعلتها ضمن وضع معقد أنشأ مشكلات ارتبطت دوما بأنظمة سياسية استبدادية غارقة في ويلات الانقسامات العرقية والإثنية، وبنى تحتية اقتصادية مؤسّسة لتلبية احتياجات القوى الإستعمارية، تولّد عن هذا وذاك انتشار الجهل والفقر والتهميش في المجتمعات الإفريقية، زادت تازما حجم ومستوى التغيرات السياسية والإقتصادية والأحداث الدولية التي أثرت عليها بشكل متعاضم، أضحت بموجبها كيانات القارة، رغم مقدراتها وثروات بواطن جغرافيتها، عاجزة حد الفشل والاستسلام في استدراك انحدار أوضاعها وتحسين ظروفها واثبات وجودها، وهو الأمر الذي سعت المنظمة الإفريقية في صيغتها وعبر آلياتها ومبادراتها إلى تصحيح وتوجيه مساره، من خلال تكثيف العمل الجماعي، وخلق مناخ تكاملي يؤدي إلى إحداث بيئة تعاونية تستفيد منها دول القارة، رغم إدراك القادة والنخب بالتأثير السلبي الكبير غير القابل للمراجعة أو التصحيح لإشكالية الحدود السياسية الموروثة كواقع لا بد منه.

تدرك النخب الإفريقية في تعاملها مع الأوضاع القائمة ضرورة تحمل المسؤوليات والمضي قدما، عن طريق تأسيس سياسات منتظمة ارتكازية تعزز من قدرات المنظمة القارية في ترقية السلم والأمن القاريين، وحل النزاعات بما يتفق مع المواثيق الدولية والمبادئ المعلنة في الميثاق التأسيسي للمنظمة القارية عبر الآليات المنوط بها ذلك، والسعي إلى خلق بيئة مواتية تشارك فيها كل مكونات المجتمعات الإفريقية، من أجل نشر وترسيخ ثقافة السلام والتسامح، من خلال ترقية حقوق الإنسان وتعميم برامج محو الأمية وتقليص الفقر، والارتقاء بالعملية الديمقراطية في ظل المعطيات الاجتماعية

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 219.

والهوياتية والثقافية للمجتمعات المحلية، وترسيخ الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والعدالة الإجتماعية⁽¹⁾.

إن أكبر ما واجهته القارة من تحديات هي تلك الأوضاع التي انجرت عن نهاية الحرب الباردة وزوال الظروف والترتيبات التي كانت تضمن لدولها وضعاً متوازناً وصمام أمان في وجه المشكلات السياسية والإقتصادية والمجتمعية التي كانت تحيط بها منذ استقلالها، أوضاع قلبت استقرار دول عديدة إلى وضع مترهل بفعل بروز أزمات داخلية وضعف مؤسساتي سياسي واقتصادي، جراء تغييب أدوار القوى الداعمة التي إما انهارت أو حولت مساعداتها إلى وجهات أخرى، انتقلت في ضوءها القارة إلى حقبة تضاعفت فيها مظاهر اليقين، وبرزت خلال سنواتها الأولى مخاطر من تعاضم الفجوة في المستويات بين اقتصاداتها والاقتصاد العالمي، فالعولمة التي رأى فيها الكثيرون في أولى إرهاباتها بوادر ازدهار وتطور في ظل عالم منفتح، قد تحولت مع مرور الوقت إلى مخاوف ومخاطر متنامية تقوض اقتصادات الدول وتهدد سيادتها وهويات شعوبها الثقافية والعرقية، فالتوجهات الحالية للاقتصاد العالمي لا تتناسب مع جهود غالبية بلدان القارة من حيث إمكانياتها التقنية والتكنولوجية وبنيتها الإقتصادية والصناعية، ما يضعف من قدراتها التنافسية ومواقفها التفاوضية مع الهيئات والمؤسسات المالية، ويرسخ تبعيتها الإقتصادية بسبب تفاقم الديون الخارجية وتأثيرات التزاماتها التعاقدية، كل ذلك يؤدي إلى ارتهان في قراراتها السياسية على المستويين الداخلي والإقليمي؛ وبالتالي، فإنه من الضروري تكثيف الجهود الدولية والإقليمية بغية صياغة استراتيجيات التنمية ضمن إطار يهدف إلى تقليل التأثير الاجتماعي السلبي للعولمة، والاستفادة قدر الإمكان من جوانبها الإيجابية، وتعميم سبل الاستفادة منها على جميع فئات المجتمع الإفريقي، من خلال توجيه السياسات العامة في اتجاه تعزيز البنى التحتية، لتوفير البيئة المواتية لتطوير القطاع الخاص وتنويع الاستثمارات داخل الدول.

استمرار نشوب النزاعات وغياب الإستقرار السياسي والإجتماعي في أرجاء القارة، وبقاء احتمالات تجدد النزاعات في عدة دول وأقاليم، وما ينجر عنها من تدهور في الأوضاع الأمنية والإنسانية والإقتصادية، وبقاء عديد النزاعات في وضع كامن دون التوصل إلى حل أو تسوية لها، والفقر المتواصل في العلاقات بين عديد الأنظمة السياسية في القارة، كما هو الحال بين إثيوبيا

(1) إعلان الجزائر الصادر في ختام القمة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في جويلية 1999، للإطلاع على الإعلان، أنظر:

<https://caert.org.dz/official-documents/declarations/Algeria%20Declaration.pdf>

وإريتريا، والسودان وجنوب السودان، وإريتريا وجيبوتي، والنزاعات العلاقاتية المتعارضة بين أعضاء في الاتحاد الإفريقي حول مسائل نزاعية عديدة كالنزاع في الصحراء الغربية، هي وغيرها مسائل يجب البحث عن مخارج لها. ويظهر من استعراض عديد الحالات النزاعية خلال العشرية الأخيرة ارتباط عدم الإستقرار بقضايا الحكم والممارسات السياسية، من قبيل ما يشوب العمليات الانتخابية من تجاوزات وسوء تسيير، فقد وجد الاتحاد الإفريقي نفسه أمام تحد حقيقي في تعامله مع الأزمة السياسية والأمنية في بورندي، بسبب تردي علاقاته مع الحكومة البورندية بعد فشل مجلسه للسلم والأمن في نشر قوات لحفظ السلام أوائل سنة 2016، إثر اندلاع احتجاجات وأعمال قمع وعنف واغتيالات أعقبت إعلان الرئيس "بيير نكورونزيزا" في أبريل 2015 رغبته في الترشح لولاية ثالثة، ومخرجات الاستفتاء الدستوري شهر ماي 2018 الذي عززت تعديلاته سلطات الحكومة، وفتحت الباب أمام إلغاء نظام المحاصصة العرقية في البرلمان والحكومة والإدارات العمومية والجيش في بورندي، وهو ما يمثل هاجسا لدى الاتحاد الإفريقي المتخوف من انهيار اتفاق أروشا العام 2000. بينما يبقى التهميش السياسي والاقتصادي ومظاهر التمييز وغياب التوزيع العادل وسوء استغلال وإدارة الثروات أبرز أسباب ومكامن تردي الأوضاع الأمنية في القارة، مثلما هو الحال في أزمة دارفور؛ في حين تضل العلاقة الطردية بين ضعف وفساد الأنظمة وعدم استقرارها المظهر الأبرز في استقرار أسباب نشوب النزاعات والاضطرابات الداخلية في القارة، فالعديد من الدول والحكومات القائمة تواجه اضطرابات اجتماعية وتنافس سياسي عنيف، والممارسات القمعية مازالت متواصلة في عديد دول القارة، مثل السودان وزيمبابوي ومالي والكاميرون وإفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان⁽¹⁾، إذ تتعاضم المخاوف من الوضع النزاعي في الكاميرون الذي يغرق تدريجيا في حرب أهلية ممتدة، بسبب احتجاجات الأنجلوفونيين ضد ما اعتبروه تهميشا لتقايفهم اللغوية، في مقابل تزايد استخدام الفرنسية في التعليم والإدارة الحكومية في أقاليمهم؛ في حين تعيش إفريقيا الوسطى وضعا مترديا في ظل فشل بعثة السلام "المنوسكا" في تحييد خطر الجماعات المسلحة، وكبح الاشتباكات المتواصلة بينها وبين الجيش الوطني والمليشيات الموالية للحكومة، رغم الإتفاق المتوصل إليه، الذي أشرف عليه مجلس السلم والأمن؛ بينما ما تزال احتمالات فشل جهود السلام قائمة في المشهد الصومالي، بسبب التدخلات الإثيوبية والإقليمية المتعارضة مع جهود الاتحاد الإفريقي في إيجاد حل سياسي دائم للنزاع،

1) Robert Malley, Huit priorités pour l'Union africaine en 2019, International Crisis Group, Février 2019, www.crisisgroup.org.

رغم التطورات الإيجابية الملحوظة؛ وبقاء الوضع الأمني هشاً في جنوب السودان، في ظل تراجع أدوار القوى الدولية والإقليمية، رغم الإتفاق الذي حصل بين الرئيس "سيلفا كير" ونائبه السابق "رياك مشاري" العام 2018 لتقاسم السلطة؛ يتزامن كل هذا مع استمرار القوى الخارج قارية، في ظل علاقات قوة متغيرة، في إحياء وتعزيز نفوذها، من خلال تصميمها على تحقيق أجنداتها الخاصة في القارة عبر تدخلاتها المتشابكة، في مقابل بروز سلوك تنظيمي وإجرائي مضطرب للإتحاد عبر جهازه الأعلى (المؤتمر)، من خلال تردده في اتخاذ التدابير اللازمة اتجاه عدة قضايا، وتراجعها في أخرى، وتدخله في مهام مجلس السلم والأمن عبر تكليفه بمسائل إضافية تشغله عن مناقشة النزاعات القائمة والناشئة، وارتبائه في رسم حدود ومستويات المسؤولية بينه وبين الدول الأعضاء من جهة، والمجموعات الإقتصادية الجهوية من جهة أخرى، إذ يشوب ما أقره ميثاق الإتحاد عدم وضوح في هذا الجانب، وهو ما منح المجموعات الإقتصادية نطاق حركة أكبر في المبادرة في مسائل السلم والأمن في نطاق أقاليمها، في مقابل انحصار تدخلات المنظمة، واكتفاءها بالتدخل في حال تم دعوتها فقط، ما يستدعي ضرورة تجاوز الدور الثانوي الذي اكتفى من خلاله الإتحاد الإفريقي في عديد الحالات بدعم الجهود الإقليمية فقط، وإبداء صرامة وظيفية أكبر عبر تعزيز عمل البعثات الدبلوماسية والوساطة، وتكثيف العمل الميداني لمهام حفظ وبناء السلام، وإيصال وتقديم المساعدات الإنسانية، ورفع التحدي عبر بعث إصلاحات مؤسسية جدية، بتعزيز جهود تطوير طرق استجابة أفضل لقضايا السلم والأمن، وتحديد علاقات العمل بين الإتحاد الإفريقي والمجموعات الإقتصادية، عبر تطوير ورفع مستوى التنسيق والعمل المشترك بين الآلية الأمنية المركزية ونظيراتها الفرعية، وتكثيف مشاركة هذه الأخيرة في جهود الإتحاد في عمليات حفظ السلم. بينما يبقى الوصول إلى وضع من الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية تحدياً آخر تواجهه المنظمة القارية، ما يحتم ضرورة ترشيد الإنفاق، والبحث عن مصادر إفريقية لتدعيم ميزانية الإتحاد، والتشديد على ضرورة احترام الدول الأعضاء لالتزاماتها المالية، فضعف التمويل الموجه لعمليات حفظ السلم في القارة، بسبب تأخر دول أعضاء في المنظمة، وامتناع أخرى في تسديد مستحققاتها، وتتصل منظمات دولية وغير حكومية عن أداء وعودها، قد أرغم الإتحاد الإفريقي على تحويل ملفات العديد من عملياته في مجال حفظ السلم والأمن إلى المنظمة الدولية، ما يرهن جهود وطموحات المنظمة الإفريقية أمام تصورات ومصالح القوى النافذة، ويفتح المجال أمام قبول تدخلات وترتيبات أجنبية في أوضاع القارة⁽¹⁾، وهو ما أكد عليه رئيس مفوضية

(1) محمد عاشور مهدي، بعد نصف قرن من العمل المشترك: الاتحاد الأفريقي "الآمال والتحديات"، مرجع سابق،

الإتحاد الإفريقي "موسى فقي محمد" خلال الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس التنفيذي لوزراء الخارجية التي انعقدت بالعاصمة الموريتانية، بقوله "أن ضمان التمويل الذاتي المستدام للإتحاد هو جانب أساسي من الإصلاحات المؤسسية الجارية"⁽¹⁾، وهو السياق ذاته الذي تبرزه رغبة الإتحاد الإفريقي في تولى جهود الاستجابة الإنسانية عبر الوكالة الإنسانية الإفريقية (AFHA)، التي أنشئت نهاية سنة 2019، بتنسيق ومساهمة من دوله ومنظماته الفرعية، وحتى المنظمات الإفريقية غير الحكومية الناشطة في المجال، ويكمن حجم التحدي في ذلك في مدى قدرة الإتحاد على أفرقة وتوجيه نظام المساعدات الإنسانية، واستخلاف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأجنبية بحلول سنة 2025، إذ ستتولى الوكالة عملية تسيير وتوفير فرق إنسانية تتكون من خبراء ومتطوعين، وخلق فضاء إنساني لوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع، والمساهمة في توفير الحماية للمدنيين والنازحين؛ فقد ضاعف الإتحاد الإفريقي بموافقة أعضائه حجم الميزانية السنوية للمنظمة المخصصة للتنسيق الإنساني من مليوني دولار إلى عشرين (20) مليون دولار، وهو ما يتطلب توفير الموارد التمويلية والرفع من القدرة اللوجستية والبشرية والخبرة الفنية في إدارة الكوارث والأوضاع الإنسانية المترتبة عن الأزمات، والاستفادة مما يتوافر لدى بعض الدول والمنظمات الفرعية الإفريقية من بنى وبرامج استجابة للكوارث والأزمات، وربط وتعزيز النظام التشغيلي للوكالة مع الأجهزة والآليات الإنسانية الوطنية والإقليمية، مع الحرص على المرونة والتدرج في نقل واستلام المهام من الوكالات والمنظمات الدولية الإنسانية، ما يمثل تحدياً آخر ينبغي على الإتحاد الإفريقي رعايته بإشراك كل الفواعل القارية، لتجنب الازدواجية، والنأي به عن المصوغات السياسية، وحصره في أبعاده وغاياته الإنسانية-القارية لا غير⁽²⁾.

في حين تظل مجابهة المخاطر اللاتماثلية للظاهرة الإرهابية أهم تحديات المنظمة القارية، لما تمثله من تهديد لاستقرار الدول ومجتمعاتها وحياة أفرادها، في ضوء التنامي المضطرد لقدراتها وإمكانياتها المالية والعسكرية، والمظاهر البارزة للعلاقات عبر الوطنية والتحالفات المعلنة بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية المنتشرة عبر أقاليم متفرقة من القارة والعالم، وهي بالتأكيد الظاهرة الأبرز التي يمكن للمنظمة وأعضاؤها رفع التحدي الأكبر وتوحيد الجهود لمجابهتها، بحكم

1) African Union successes and challenges discussed at 33rd Session of the Executive Council of Ministers of Foreign Affairs, <https://au.int/en/pressreleases/20180628/african-union-successes-and-challenges-discussed-33rd-session-executive>

2) Oheneba Boateng, Three Challenges for the African Union's New Humanitarian Agency, <https://thenewhumanitarian.org/opinion/2019/08/28/African-Union-humanitarian-agency-three-challenges>, 28/08/2019, consulted on 20/07/2020

الإتفاق الحاصل بين الجميع على ضرورة مكافحتها وانتزاع جذورها وتجفيف مصادر تمويلها؛ فخلال القمة الاحتفالية التي انعقدت في أديس أبابا العام 2013، بمناسبة مرور خمسين سنة على تأسيس المنظمة القارية، عمّ الإجماع بين القادة الأفارقة على أن الصراعات والنزاعات ما تزال تمثل المعضلة الأكبر التي تغطي أغلب مشاكل القارة، وأن عدم رفع التحدي لأجل إخلاء القارة من جميع أشكالها سيمهد الطريق لانتقال ما هو قائم للأجيال القادمة، وهو ما دفعهم إلى تبني مبادرة إسكات البنادق في إفريقيا، ضمن المبادرة الأشمل المتمثلة في الأجندة الإفريقية 2063. وحتى وإن أبرزت معطيات الواقع الإفريقي خلال العقدین الفارطين تقدما ملحوظا لا يمكن إنكاره في الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الإفريقي في مجال بناء السلام وفض النزاعات، سواء عن طريق آلياته المختصة، أو من خلال العمل مع الهيئات الأممية، أو بمبادرات من المنظمات الفرعية، إلا أن الأمر نفسه ما زال مستعصيا في حالات أخرى، لأسبابها متعددة، أهمها الانتشار غير المضبوط للأسلحة الحربية في عموم إفريقيا ومناطق النزاعات بشكل خاص، إذ تشكل البنادق والرشاشات الآلية ومختلف الأسلحة النارية الخفيفة الواقعة في أيدي الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، وأيضا تلك المستعملة في النزاعات الطائفية والقبلية والجرائم المرتكبة من طرف العصابات الإجرامية، تشكل مصدر قلق دائم للمنظمة الإفريقية، إذ قدرت منظمة أوكسفام في تقرير صدر عنها العام 2017 التكلفة البشرية للنزاعات وأعمال العنف الإرهابية والإجرامية بما لا يقل عن 500 ألف شخصا يقتلون كل سنة، بينما أفضت دراسة أسندها الاتحاد الإفريقي لمركز SAS سنة 2019 إلى وقوع أكثر من أربعين (40) مليون قطعة سلاح بأيدي مدنيين ينتمي جلهم إلى ميليشيات وجماعات منظمة، ويعادل هذا الرقم ثلاثة أضعاف ما تمتلكه الهيئات والمؤسسات الأمنية النظامية في القارة، إفريقيا التي بلغ حجم إنفاقها المتعلق بشراء المعدات العسكرية ما يناهز الأربعين (40) مليار دولار سنة 2018 وفق بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، إضافة إلى ما يتم صناعته وتركيبه في عديد الدول من أسلحة وآليات، عاجزة حتى الآن عن ضبط وتتبع حركة وتدفقات الأسلحة الخفيفة والاتجار الغير مشروع بها، سواء من خارج القارة، أو عبر الحدود الفاصلة بين دولها، يضاف إلى ذلك ما ينجر عن الفساد والإهمال الناجم عن سوء إدارة مخزونات الأسلحة العسكرية، وتهريب الأسلحة جراء انهيار أنظمة سياسية وعمليات التمرد في صفوف بعض الجيوش الإفريقية، والعلاقات المريبة لبعض القادة والمسؤولين والأفراد العسكريين

مع الجماعات الإجرامية والفصائل والميليشيات المتمردة، فعشرات الآلاف من القطع الحربية والمعدات العسكرية قد وقعت في أيدي مسلحين في منطقة الساحل كان مصدرها مستودعات الأسلحة الليبية⁽¹⁾.

في نفس السياق، فإن مجابهة هذه التحديات وتجاوزها يتطلب عرض مجموعة من الاقتراحات التي قد تشكل محاور مستقبلية لدراسات أكثر استفاضة، سنحاول إيجازها في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: فرص الاتحاد الإفريقي في صياغة الأمن الجماعي وبناء السلم في إفريقيا.

مع مرور عشرين من الألفية الجديدة، يمكن القول أن حدة النزاعات العنيفة قد تضاءلت، مقارنة بحقب زمنية أخرى، إذ لم يبق من دول القارة الإفريقية سوى ستة دول ما زالت أوضاعها النزاعية المسلحة متواصلة، هي الصحراء الغربية، والكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، ومالي، وإفريقيا الوسطى، ما يعتبر إلى حد ما محفزا للاتحاد الإفريقي، يعكس ولو نسبيا نجاح جهود بناء السلم والوساطة على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي، وفأل خير في جعل القارة خالية من النزاعات العنيفة، عبر جهود الاتحاد في بناء السلم وإدارة عمليات السلام. كما أن وجود قوات تحت إمرة الاتحاد يعكس ملكية الأفارقة لعملية بناء السلم القارية، تضع بين أيدي الاتحاد الإفريقي ودول إفريقيا احتمالات وخيارات عديدة من أجل بناء سلم دائم في إفريقيا، متأصل في ميكانيزمات حل النزاعات المحلية العميقة الجذور، بالاعتماد في جزء منها على تقاليد وأعراف فض النزاعات المحلية (جاكاكا في رواندا، و ماتو أوبوت في أوغندا...)، كأدوات مجتمعية عرفية يمكن دمجها ضمن ثقافة بناء السلم الإفريقي. لقد ساهم الاتحاد الإفريقي في مسارات عدة لبناء السلم المحلي في عديد دول القارة، التي أنجزت خطوات واسعة في عملياتها في بناء وتشديد السلام الاجتماعي والمؤسسي، وإعادة بناء ما بعد النزاع، عبر مبادرات محلية ووطنية وإقليمية ساعدت على تغيير أنماط القطاعات السياسية والاجتماعية والإقتصادية عبر أشغال بناء السلم⁽²⁾.

1) Zipporah Musau, Silencing the guns in Africa by 2020 : AfricanUnion's 2020 campaign to achieve peace and end conflict, extremism, crime.

<https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2019-march-2020/silencing-guns-africa-2020>, consulted on 14/07/2020

(2) طوني كاربو، مرجع سابق، ص، ص 204-205.

تشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة من المعايير الإيجابية المحتملة مستقبلاً لدور الاتحاد الإفريقي في فض النزاعات الإفريقية، فقد عمدت المنظمة الإقليمية الإفريقية خلال مراحل تأدية أدوارها ونشاطاتها إلى امتلاك الإطار المؤسسي الضروري لمواجهة النزاعات المزعجة لاستقرار القارة، متبعة إستراتيجية حديثة في كفاءات معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في القارة؛ كما أن غايات الاتحاد ومبادئه، وبرتوكول مجلسه للسلم والأمن، قد وضعت بشكل شامل يترجم آمال المجتمعات والدول الإفريقية في مجابهة ومعالجة الظاهرة النزاعية، في ظل التغيرات الراهنة والتحولات الهيكلية والمفاهيمية على مستوى الأجندة العالمية، كسمو مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومناهضة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، التي إذا تم الالتزام بها، ستسهم بلا شك في الحد من نشوب النزاعات، وتكريس دعائم السلم والأمن القاري، في ظل اعتماد وتبني الاتحاد الإفريقي لمجموعة من المواثيق والبروتوكولات المرتبطة بالحكم الراشد وسيادة القانون ومكافحة الإرهاب ورفض التغييرات غير الدستورية وحسن الجوار، وغيرها من المواثيق والبروتوكولات⁽¹⁾؛ ففيما يتعلق بمجال مكافحة الإرهاب والتنظيمات الإرهابية والإجرامية، فقد شاركت بلدان القارة في إعداد واعتماد مجموعة من الإتفاقيات والصكوك بهدف منع ومكافحة الإرهاب، في إطار خطة عمل قارية لمنع ومكافحة الإرهاب^(*)؛ بينما كان الاتحاد الإفريقي قد تبني قرار خلال انعقاد القمة الثالثة عشر في مدينة سرت الليبية، سنة 2009، بتعزيز إمكاناته على عدم إجازة حدوث تغييرات غير دستورية، تنفيذاً للمادتين 04 و 30 من القانون التأسيسي، ومحتوى بروتوكول مجلس السلم والأمن، ومقرر الجزائر الصادر في جويلية 1999، وإعلان لومي الصادر في العام 2000، بخصوص التعديلات غير القانونية للسلطات، مع حث الدول التي لم تسلك المسار نفسه إلى غاية الآن على ضرورة الالتزام بالتدابير الضرورية للمصادقة على الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي تم إقراره في القمة الثامنة للمنظمة الإقليمية الإفريقية في أديس أبابا سنة 2007، بهدف تعزيز إمكانات الاتحاد الإفريقي على التصدي للتعديلات غير القانونية للحكومات؛ في حين، دعا الزعماء الأفارقة مفوضية الاتحاد في إلتأم قمتهم السادسة عشر سنة 2011، إلى العمل على ضمان تحقيق المزيد من التآزر بين قضايا السلم والأمن والحكم والديمقراطية، ليصبح مجال التنمية في إطار القيم المشتركة في مرتبة الصدارة بالنسبة لمجلس السلم والأمن؛ وهو ما يفسر جزءاً من تجسيد التطبيق العملي لقرار الاتحاد الإفريقي بعقد مؤتمر القمة

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص 239.
(*) تم تفصيل الموضوع في المطلب السابق

الإفريقي مرتين في العام، الذي تم الإتفاق عليه في القمة الرابعة للإتحاد الإفريقي -أبوجا 2005-؛ أمر رأى فيه أصحاب القرار والملاحظون فتح مجال لتوسيع عمليات التعاون المتبادلة بين بلدان القارة الإفريقية، والتوجه للتأكيد على إحداث حوارات متعددة ومتواصلة حول المسائل الأمنية والسياسية التي تدخل في إطار اهتماماتها، سعيا للوصول إلى توفير المزيد من التقدم في ميدان حفظ السلم والأمن والاستقرار القاري.

رغم حداثة آليته وانحصر إمكانياته، بالنظر لما تعرفه ساحة اختصاصه من تعقيدات، يمكن القول أن نشاط تفعيل المنظومة الإفريقية للسلم والأمن، بناء على ما ورد في البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن، يتجه في المسار الصحيح، ويتضح ذلك من خلال الدور الوظيفي لآلية فض النزاعات، وإطلاق هيئة الحكماء، والنظام القاري للإنذار المبكر، وتشكيل الوحدات الأساسية للقوة الإفريقية الجاهزة، التي كانت قد أدت جزءا من تشكيلتها خلال شهر أكتوبر 2010 تدريبات قارية في أديس أبابا، أطلق عليها اسم "أمني إفريقيا"، دامت لسنتين، والتي تلقت الثناء والترحيب من قادة القارة خلال مؤتمر القمة الإفريقي السادس عشرة، المنعقد سنة 2011، في إطار تقييم الأساليب المرتبطة بنشر القوة الإفريقية الجاهزة، وإمكانيات المفوضية على إعداد نشاطات متنوعة الأبعاد للإرساء السلام.

تمت تغطية عدة خطوات خلال تسوية النزاعات الإفريقية، خلال مراحل نشاطات المنظمة الإقليمية الإفريقية والآلية المنوطة لها تسوية النزاعات، يتبين ذلك عن طريق ما حققه الإتحاد من إنجازات إثر تأدية مهامه في مجال إدارة النزاعات، لاسيما في جزر القمر وإفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان (جنوب السودان)، إضافة إلى جهود الإتحاد الإفريقي في مواجهة ظاهرة الانقلابات العسكرية، والسعي إلى رد الأوضاع إلى ما كانت عليه، وكذا جهوده الهادفة إلى إرساء السلام في البلدان الإفريقية التي تفتقد إلى الإستقرار المتعدد، كما هو الحال في الصومال. كل هذه المساعي المبذولة لاحتواء النزاعات والأزمات في القارة الإفريقية عبر التغييرات والتطورات المتدرجة، قد زرعت بذرة أمل، وعززت آفاق القطاع التنموي، الذي يستدعي تعزيزها تشجيع المساعي المبذولة لبناء السلام ما بعد النزاعات، إذ وافق المجلس التنفيذي للاتحاد، في العام 2006، على "سياسة إعادة الأعمار والتنمية لما بعد النزاعات"، استدعى الأمر من المفوضية القيام بإرساء وتعزيز التعاون مع الجماعات الإقتصادية الجهوية والمؤسسات التابعة للمنظمة الدولية والمنظمات غير الحكومية الإفريقية، مع الحرص الصارم على تطبيق إجراءات ومتطلبات سياسة إعادة الأعمار،

المتضمنة تحديد العرائض الإرشادية والعملية لأقلمة الحدود السياسة على الصعيد الإقليمي والوطني، وتغيير أرضية بيانات الخبراء الإفريقيين من خلال تطويرها فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية، لتكون تحت إمرة البلدان غير الأطراف في النزاعات، وتكوين لجنة دائمة تابعة للاتحاد الإفريقي، متعددة التخصصات والمساوي، من أجل تقديم المساعدات السياسية، وتعبئة كل الإمكانيات الضرورية لتطبيق فعال لسياسة إعادة الإعمار والتنمية لما بعد النزاعات؛ وقد أشارت المفوضية إلى أن غاياتها من تنفيذ هذه السياسة تكمن في تنسيق الأعمال بين الدول غير الأطراف في النزاع، ترسيخ العدالة والمساواة بين المجتمعات، وإرساء دعائم السلم المستدام، موازنة مع نظرة إفريقية للنهضة والنمو⁽¹⁾.

احتل مجال السلم والأمن الإفريقي الصدارة في مراتب أنشطة الاتحاد الإفريقي خلال فتراته الأخيرة، أفرجت عن وضع مجموعة اقتراحات إصلاحية لتعزيز السلم والأمن للدول الإفريقية، كان أبرزها وضع خطط إستراتيجية أطلق عليها اسم "الخطة الإستراتيجية الثانية" (REV.2)، استغرق العمل بها فترة دامت بين سنتي 2009 و2012، صرحت إثرها المفوضية أن أهم الحواجز التي تعيق التنمية في إفريقيا تتجلى في تعدد نشوب النزاعات المسلحة، خصوصا الداخلية، ما دفع الاتحاد الإفريقي إلى إقرار مضاعفة جهوده في كل ما له ارتباط بمبادرات السلام والأمن، الهادفة للتخلص من النزاعات المسلحة، ومحاولة منع إعادة حدوث أي نزاعات مستحدثة، وإرجاع أوضاع البلدان المتنازعة إلى ما كانت عليه، مع التأكيد على أن تحقيق نجاح تطبيق هذه الخطة الإستراتيجية مرتبط إلى درجة عالية بتوفر الموارد المناسبة⁽²⁾.

بالإطلاع على تقرير خارطة عمل الهيكلية الإفريقية للسلم والأمن (APSA)، الصادر عن مجلس السلم والأمن الإفريقي، المتضمن "خارطة طريق APSA 2016-2020"، تفصل الأهداف المشتركة بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الجهوية في خمسة مجالات ذات أولوية إستراتيجية، تتمثل في: منع النزاعات (الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية)، وإدارة الأزمات والنزاعات (ASF والوساطة)، وإعادة الإعمار بعد النزاع (بناء السلام)، وقضايا الأمن الإستراتيجي (مثل التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع الأسلحة المتفجرة، ومكافحة الإرهاب، والتدفقات المالية غير المشروعة، وكذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم السيبرانية)، إذ تمهد خارطة طريق APSA للتعاون المستقبلي بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص، ص241، 242.

(2) نفس المرجع، ص 243.

الإقليمية والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في القارة؛ في هذا الخصوص، تم تعيين ضباط اتصال في الاتحاد الإفريقي من المجموعات الاقتصادية الجهوية، وكذلك مكاتب اتصال تابعة للاتحاد الإفريقي على مستوى هذه المجموعات، تعزيزا للأدوار المتبادلة بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الجهوية، أنشئت لذات الغرض هيئات عمل مهمتها وضع خطط وطرائق لضمان تنفيذ أطر السياسات المتعلقة بالتعاون والتنسيق بين الطرفين، إذ توفر خارطة طريق APSA فهما مشتركا للنتائج الواجب تحقيقها من الجميع، من خلال الأدوار والوظائف التي يتوقع أن تؤديها كل الأطراف المعنية عبر تكثيف التعاون والتنسيق بينها⁽¹⁾، بسبب القلق من العدد الكبير من النزاعات، وحالات الإبادة والجرائم الإنسانية، وتأثيرها المدمر على الدول الإفريقية؛ فيما أعلن القادة الأفارقة عزمهم على التعامل مع النزاعات بين الدول وداخلها، ضمن الأهداف الرئيسية للاتحاد الإفريقي، على النحو المنصوص عليه في قانونه التأسيسي، وفي نفس السياق، ضمن الترتيبات القانونية التي تعمل المجموعات الاقتصادية الفرعية على تعزيزها⁽²⁾. وقد عمل الاتحاد الإفريقي على تقوية العلاقات مع المنظمات الدولية والإقليمية لإحلال السلم والاستقرار في القارة السمراء، إذ تتعاون مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة للمنظمة الدولية معاً حول عدة قضايا مرتبطة بحفظ السلم والأمن الإفريقي، كما أقام الاتحاد القاري علاقات وطيدة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة اتجاه قضايا السلم والأمن، وعمل أيضاً على إقامة شراكة قوية مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال التعاون الوثيق معهما في ميدان منع وإدارة وتسوية النزاعات، فيما تعلق بالأوضاع ذات الإهتمام المشترك.

ورغم كل الانتقادات التي وجهت إليه، يمكن القول أن الاتحاد الإفريقي، منذ نشأته سنة 2002، قد بذل جهوداً في إنجاز أهدافه في مجال تسوية النزاعات أو الحد منها، اعتماداً على ما تم تناوله من تحديات تواجه أدائه لأدواره، والفرص القائمة أمامه لتحقيق السلم والأمن وتسوية النزاعات الداخلية والنزاعات ذات الطابع الدولي، وفي حال تجسيد المعاهدات والاتفاقيات الإفريقية على أرض الواقع، يمكننا استقراء مستقبل عمل الاتحاد بالتأكيد على قدرته لتحقيق المزيد من التقدم في مجال منع وإدارة النزاعات وتسويتها، من خلال استغلال الفرص القائمة والمستجدة، مع عدم إنكار حتمية مواجهته لمزيد من التحديات والعراقيل والصعوبات التي ستقف عقبة في سبيل أداء مهامه في جعل إفريقيا قارة خالية

1) African peace and security architecture, APSA roadmap 2016/2020, op.cit. p 8.

2) Ibid. p, 12.

من النزاعات، واستمرار بروز وضعيات ومشاهد سنرى فيها الاتحاد الإفريقي فاعلا في بعضها عبر إنجازات ومواقف تحسب له، وضعيفا غير قادر على تحمل مسؤولياته أحيانا⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لوظيفة الاتحاد الإفريقي في ظل التحولات الإستراتيجية الإقليمية والدولية.

يتضح الانعكاس الحقيقي للسلم والأمن من خلال الأوضاع السائدة المتعلقة بمدى استقرار المجتمعات والتقدم التي تشهده، فبذل الجهود لمنع النزاعات وبناء السلام يستدعي أن تكون متضافرة وشاملة ومتكاملة، تصب في اتجاه معالجة جذور النزاعات حتى تكون تلك الجهود أكثر فعالية ودائمة الأثر، وتكامل مكونات النظام السياسي (دبلوماسية وعسكرية وتجارية وتنموية)، بناء على أهميتها الحيوية، كشرط لضمان التماسك والتنسيق لإحداث النهضة والتنمية وتثبيت الحكم الراشد؛ فمحاولات الاتحاد الإفريقي لفض النزاعات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار إمكانيات التعاون بين الدول الإفريقية ونقاط عجزه⁽²⁾؛ كما يعد تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي مكسبا مؤسسيا حديثا، وتحولا جوهريا يرمي إلى إحداث قفزة إستراتيجية تحمل في طياتها السهر على تحقيق أهداف السلام في إفريقيا، تبرز هذه المحطة رغبة وإرادة دولها في تحمل مسؤولية مصيرها، من خلال تجسيد دعائم السلم والأمن، الهادفة إلى الوصول لتنمية مستدامة. وبناء على ذلك، فإن الاتحاد الإفريقي لن تقتصر استجابته لتلبية مطالب وانشغالات الرأي العام الإفريقي فقط، وإنما سيتعدى ذلك ليصل إلى قمة التطلعات الدولية بشأنه من خلال إسهاماته.

لا يعد مجلس السلم والأمن الإفريقي امتدادا لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات فقط، كما لا يمكن اعتباره صورة مشكلة ببساطة عن مجلس الأمن الدولي، ذلك أن مجلس السلم والأمن يستهدف ملء الفراغات الناجمة عن الآلية السابقة، وتحمل المسؤولية عوض مجلس الأمن الدولي، عبر الأخذ بزمام الأمور والمبادرة في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في إفريقيا؛ إلا أنه، ولا اعتبارات ومؤشرات عديدة، فإن المجلس لا يزال بعيدا لتجاوز هذه الثغرات، كما أنه لم يصل بعد إلى مستوى مجلس الأمن الدولي وقوة قراراته، وما يصدر عنه من عقوبات؛ يتضح ذلك بناء على عدة عوامل، أهمها⁽³⁾:

(1) مهند النداوي، مرجع سابق، ص، ص247، 248.

(2) سفرين م. روجومامو، مرجع سابق، ص 44.

(3) عربي بومدين، مرجع سابق، ص 21.

- يعتمد مجلس الأمن الدولي أثناء اجتماعاته على حوارات ونقاشات حادة، عكس مجلس السلم والأمن الإفريقي؛
 - قلة موارد مجلس السلم والأمن الإفريقي المالية والبشرية سيكون لها أثر بارز في ضعف العمق الاستراتيجي لمهام وأدوار الاتحاد الإفريقي، ما سيبقي بؤر التوتر والانقسامات قائمة؛
 - عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي لا تتصف بالدوام، ويغيب في هيكلته أو نظام عمله حق النقض، أو حق التأثير، الذي يمكن لبعض الدول الأعضاء النافذة امتلاكه واستخدامه، مع ضالة وجود أدوات وأساليب قسرية؛
 - يقوم المجلس الإفريقي بمهامه في إطار تنسيقي وتكاملي مع الهيئة الأممية التي منحها ميثاقها التأسيسي سلطة اتخاذ القرارات الجوهرية في كل ما يتعلق بالسلم والأمن الدولي، مع ما ترتب عنه من محاولة الدول الإفريقية عبر منظماتها القارية تحمل قدر من نصيبها في المسؤولية. وللوصول إلى المبتغى، فإن رفع جودة الحوار والمناقشات داخل المجلس سيفتح لأغلب الدول الإفريقية إدماج اتجاهاتهم نحو القارة، يمنح هذا الأمر لمجلس السلم والأمن الإفريقي التأسيس لدرجة قوية وفعالة لتبني وترسيخ "صوت جماعي إفريقي".
- يفترض أن يعتمد المجلس في مساره على خطة بعيدة الأمد، تتدرج ضمن رؤية إستراتيجية واسعة تسعى إلى إدارة النزاعات بصيغة دائمة، إلا أن القيود البنوية التي تتصف بها أوضاع التنمية في القارة الإفريقية، تقف كمعرق أمام الوصول إلى المبتغى، إذ يعد الاختبار الواقع الذي يخضع له الزعماء الأفارقة، خصوصا أعضاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، في كيفية مواجهة هذه القيود. وعليه، وجب اختيار أفضل الأساليب، والبحث عن كيفية القضاء على هذه العراقيل، على أساس أن المشهد السوسيو- سياسي الإفريقي مليء بالآزمات التي يُحتمل اندلاعها في أي لحظة، يقع على عاتق المجلس مسؤولية ابتداع أساليب لها صدى وذات مصداقية، باستطاعتها تمكين القارة من التصدي للمخاطر والتهديدات التي تمس السلم والأمن القاري. ويعد الانفصال النسبي عن مجلس الأمن الأممي مطلباً دولياً وقارياً، يتيح شيئاً من الاستقلالية للاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي في اتخاذ قراراته المتعلقة بحفظ السلم والأمن في إفريقيا، كخطوة لازمة لإبقاء الحلول

والمشاورات داخلية، وتجاوز التدخلات الأجنبية ذات المصالح والأطماع الإستراتيجية، المصبوعة بذرائع أخلاقية وقانونية⁽¹⁾.

يمكن القول أن نجاح الإتحاد الإفريقي في احتواء النزاعات والحد منها يعتمد بدرجة كبيرة على استدامة الإستقرار السياسي والاقتصادي في معظم الدول الإفريقية، وهو تتبؤ تقّره المقاربات الواقعية من خلال مخرجات الإنزلاق الأمني في إثيوبيا ومالي ونيجيريا، مجريات وأحداث توحى أن مستقبل إفريقيا، رغم كل جهود منظمتها، يبقى يراوح مكانه، بسبب تأثيرات عوامل سوسولوجية، والعطب الأمني المجتمعي المستشري لدى المجتمعات الإفريقية، وغياب الإعتماد الأمني المتبادل والفعلي بين دول القارة، وهو ما يدفع إلى إلزامية معالجة قضية أزمة الدولة في إفريقيا، على اعتبار أن نظام الدولة هو المحفز الأساسي في إحداث التفاعلات الدولية، سياسيا وأمنيا واقتصاديا، ويبقى الركيزة الأساسية في التنمية الوطنية؛ وعلى قادة إفريقيا التصريح بهذا الواقع، وابتكار ميكانيزمات وتنظيمات حديثة تفوق النسبة المادية والهيكلية من الدول الوطنية الفردية القائمة، تجعلها تصل إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات القارة السمراء، وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة إلى الأمام؛ وفي حالة عدم إنتاج المخرجات الإيجابية للعناصر الحيوية المؤسسة للاستقرار في إفريقيا، فإن الواقع المضخم بالفساد والبيروقراطية وغياب المشروعية والحكم الراشد والحكمة المؤسساتية سيتحول بالضرورة إلى إنتاج العيوب الوظيفية للمنظمة الإفريقية، التي ستتحول بدورها إلى أساس في مصدر عطب الأمن المجتمعي، ذلك أن تعثر التنمية الاقتصادية في الدول التي تشهد اضطرابات سياسية وأمنية وعرقية سوف يؤدي إلى اتساع شرح الاحتكاك الاجتماعي، وازدياد في منسوب البطالة، وتوسع الجريمة المنظمة، التي تخلق التطرف والحركات القومية الطائفية المتطرفة، والتي بدورها ستتسبب في حدوث اضطرابات أمنية داخل المجتمع، وتقويض الديمقراطية، مثلما يحدث في مالي وإثيوبيا (إقليم التيغري) والصومال، وما تعاني منه جمهورية إفريقيا الوسطى ومحيط بحيرة التشاد من اضطرابات أمنية إرهابية، والرغبات خارج القارية الدافعة إلى صعود غير محمود لحكومات متطرفة تمد ولائها لغير وطنها، بل لإيديولوجيات خارجية تعكس حقيقة التطرف الراغب في التأصل داخل مجتمعات الأقاليم المهمة، وهو كله ناتج عن تأخر وتآكل واقع الإعتماد السياسي والأمني المتبادل⁽²⁾.

(1) عربي بومدين، مرجع سابق، ص 21.

(1) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة مناقشة النماذج النظرية، مرجع سابق، ص، ص 141، 140.

منذ مطلع القرن الحالي، شهدت القارة الإفريقية -ولا تزال في عديد أوضاعها- نزاعات محمومة بالحروب والانقلابات العسكرية وجرائم الإبادة، تطلبت حالات عديدة منها تدخل المنظمة الإفريقية من أجل الوصول إلى حل لها، مقترن بحسن اختيار الآليات الحيوية في المجالات الرئيسية، السياسية والإقتصادية والأمنية والإجتماعية، وما يقتضيه الأمر من مواجهة للتحديات والسيناريوهات القادمة التي تعترضها، مع بقاء احتمالات اندلاع حروب أهلية ونزاعات مسلحة، وغياب الإصلاح التنموي والإجتماعي المطلوب، وما يرافقه من أزمات فقر وانتشار للأمراض والأوبئة، إذ على أساسها، يمكن تنبؤ الإستقرار الأمني المستقبلي لإفريقيا.

نزاعات القارة الأفريقية لا تمثلها نزاعاتها الواقعة عبر ربوع أقاليمها فقط، بل هي أيضا نزاعات حول توجهات وافتراضات المهتمين بمستقبلها، بين التشاؤم المبرر بمستقبلها، نظير سواد ماضيها وضبابية حاضرها، وبين التفاؤل المأمول المعزز بإرادات سياسية، وبعديد الانجازات والنجاحات التي لا يمكن نفيها أو إنكارها؛ والأكد أن مستقبل القارة السمراء مرتبط في كل الأحوال بنمط وأساليب وآليات مواجهة التحديات الحالية، ورفع الرهانات المستقبلية.

ضمن عديد البناءات السيناريوهاتية حول مستقبل وأفاق القارة الإفريقية، جاءت دراسة أعدها كل من جاكى سيللي (Jakkie Cilliers) وستيف هيدن (Steve Hedden)، حملت عنوان "الاستقرار الحالي والمستقبلي في إفريقيا"، تناول فيها الباحثان مستقبل الأوضاع الأمنية والسياسية في القارة الإفريقية، عبر سيناريوهات اعتمدت على جملة من المعطيات المتعلقة بحجم السكان، ومعدلات الفقر المدقع، ومؤشرات التنمية البشرية، ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي للقارة، المقرونة بطبيعة ومستويات الحوكمة المستقبلية للقارة، لما يمثلته الفقر والبطالة كأحد الدوافع الهيكلية والجزور العميقة للنزاعات داخل دول إفريقيا، تدعمها مظاهر عدم المساواة والعجز الديمقراطي في إطالة أوضاع عدم الاستقرار في القارة، وإنتاج مزيد من دوافع النزاعات الإجتماعية العنيدة، في ظل غياب سياسات حوكمة تسعى إلى إحداث تغيير اجتماعي يقلصها. وقد تضمنت هذه الدراسة -بشكل مختصر- السيناريوهات التالية⁽¹⁾:

*) For more, see : Jakkie Cilliers and Steve Hedden, Africa's current and future stability, South Africa, Institute for Security Studies, November 2014.

1) Cilliers, Jacobus (Jakkie) and Hedden, Steve, Africa's Current and Future Stability (November 20, 2014). ISS Working Paper No. 274. Available at :

السيناريو الأول:

- على افتراض استمرار أرقام النمو في الصعود، ستتحسن الأوضاع التنموية، مع انخفاض بطيء لمستويات الفقر، وتوقع بأن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً -بشكل متباين- حتى عام 2063 حوالي 2,6٪، يبلغ ذروته في حدود 5,7٪ في العام 2039، قبل أن ينخفض مرة أخرى. كما أن تحسن الوصول إلى التعليم وسبل العيش سيقابله ببطء في تحسن مؤشر التنمية البشرية (HDI)؛ في حين، ومع تغير أنماط الحياة وتحسن المرافق الطبية، ستتخفض معدلات الوفيات من الأمراض المعدية، لتصل إلى رقم أقل من معدلات الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية؛
- سيعوض زخم النمو السكاني المرتفع في إفريقيا أرقام التنمية، وسيكون التضخم الكبير في أعداد الشباب مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار، إذا كان الشباب عاطلين عن العمل، وستظل جيوب الفقر وعدم الاستقرار قائمة رغم تحسن الخدمات الاجتماعية والاقتصادية؛
- يتحسن السلام والأمن نوعاً ما، دون أن يشكل ذلك عامل استقرار في عدد من الدول الهشة على المدى الطويل، بما في ذلك جزر القمر والصومال والسودان وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وغانيا بيساو ومدغشقر؛
- سيبقى تنفيذ القرارات المتخذة من الاتحاد الإفريقي والمنظمات الجهوية محدوداً وبطيئاً، رغم التعهدات التي تقدمها الدول الأعضاء، والتزامها الكامل بالتكامل الإقليمي؛
- في ظل خلفية من التدفق العالمي المرتبط بالتحرك نحو تعددية الأقطاب العالمية، مع عودة روسيا وبروز الصين والهند كقوى عالمية، وما سيصاحب ذلك من تحولات في اتجاهات القوى العظمى، ستستفيد إفريقيا من عودة الاهتمام بها، باعتبارها سوقاً استهلاكياً كبيراً، ووجهة تصنيع منخفضة الأجور، وما يرافق ذلك من استقطاب للصين والهند والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، فإن معدلات النمو في القارة لن تكون بالشكل المتوقع أو المراهن عليه، ذلك أن النمو العالمي للاقتصاديات الكبرى لن يعتمد بالشكل الكبير على الموارد مثلما كان عليه في ما سبق، ما سيؤثر على القارة الإفريقية كمصدر للموارد والثروات، وسيخفض من استفادة القارة من مقدراتها في المستقبل.

السيناريو الثاني:

- سيكون سعي الحكومات الإفريقية ضئيلاً للتخفيف من التأثير الضار للتطورات الخارجية على اقتصاداتها، وستؤدي العوامل المحلية إلى تفاقم التطورات الخارجية السلبية؛
- في عدد من الدول، ستبني الأحزاب قاعدة دعمها من خلال الفساد والمحسوبية، لاسيما من خلال استخدام وظائف القطاع العام وتخصيص الموارد لتحقيق مكاسب شخصية وحزبية، وستتحول الأحزاب الحاكمة إلى أدوات لتجسيد نماذج التنمية الاستبدادية السابقة، مواصلة لتحقيق مكاسب شخصية والاحتفاظ بالسلطة، وستحل المحسوبية محل الاستبداد للبقاء في السلطة، وما سينتج ذلك من آثار اقتصادية ضارة، يكون التأثير أكثر وضوحاً في الاقتصادات التي ستشهد فيها إفريقيا بطلاً في التنمية، وعدم استقرار، والفقر المدقع في جزء كبير من مجتمعاتها؛
- على الرغم من توافر الرضا المتزايد بالبقاء كجزء من الدولة الوطنية، هناك احتمالات بأن تستيقظ النزعات بين الجماعات العرقية والإثنية والدينية، سيمس ذلك دول منطقة الساحل والدول المطلة عليها، ودول إفريقيا الوسطى، ودول جنوب الصحراء، بسبب رغبات متجددة ومدفوعة للعودة إلى المجتمعات الهوياتية والعرقية، بدلا من الهويات الوطنية؛
- ستضل شوكة المنافسة على القيادة الإقليمية قائمة، سيكتفي فيها الاتحاد الإفريقي بدور المهدئ للأوضاع، والباحث عن توافقات مرحلية؛
- ستشكل ظاهرة الإرهاب والتطرف السياسي دوماً أكبر مصادر القلق الأمني الجيوسياسي في القارة الإفريقية، مع انتشاره وتمركزه الواسع بين أطراف قوس منطقة الساحل غير المستقر؛ وستمتد بوادر عدم الاستقرار نحو الجنوب الغربي، وعلى طول الساحل الشرقي لإفريقيا؛
- مع التغيرات المربية والمعززة للفيروسات سريعة الانتقال، ستبقى المخاوف الصحية تلك الصور النمطية السلبية عن القارة، وتضعف ثقة المستثمرين وتعيق التنمية؛

السيناريو الثالث (سيناريو النهضة الإفريقية):

- هناك احتمال ب بروز عصابة من القادة والسياسيين والمنتخبين الذين يتطلعون إلى الأمام في قيادة القارة الإفريقية، ستركز حينها الحكومات في نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر والجزائر وإثيوبيا وكينيا، وحتى أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على تحسين إدارة اقتصاداتها، ومكافحة الفساد، والسعي إلى دفع عجلة النمو الشامل، تتحول جرائها الاضطرابات السياسية إلى استقرار سيوفر القدرة

على التنبؤ لدى المستثمرين في القطاعات الرئيسية، وتزايد مساحات الاستثمار الأجنبي في الصناعات الإنتاجية والتحويلية، وسيتم تثبيت أنظمة انتخابية معززة، يتم من خلالها استبدال الأحزاب الحاكمة بأحزاب تكتسب بشكل متزايد ثقة المجتمعات والمؤسسات المرتبطة بها، وقيادات مسؤولة يمكنها تنفيذ خطط التنمية الوطنية، وفقًا لرؤية أجندة 2063؛

• ستتأثر القارة الإفريقية حتماً بشكل إيجابي إذا تحولت علاقات الدول الكبرى من التنافس العدائي إلى التعاون العالمي، حين تقيم القوى العالمية الكبرى شراكات مع بعضها البعض، مع إصلاح المنظمات والمؤسسات العالمية مثل مجلس الأمن والبنك العالمي، وما يصاحب ذلك من تطور في مجالات التعاون لتخفيف تأثيرات التغير المناخي والجرائم الإلكترونية والإرهاب. ستستفيد منها إفريقيا من خلال استمرار مستويات الدعم الإنمائي الدولي، والتنمية البشرية، والبنية التحتية، والحوكمة، ينتج عنها تقدم في نطاق الحقوق المدنية والسياسية، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات والمجتمع المدني؛

• مع إتباع استراتيجيات تنموية شاملة، ستخفض معدلات الفقر وتنمو الاقتصاديات الناشئة بسرعة، ستحرز في ضوءها إفريقيا تقدماً مطرداً في التكامل الإقليمي، وسيتمكن الأفارقة من بلوغ هدفهم المنشود بإنشاء السوق الإفريقية المشتركة، وسيؤثر ذلك على مستويات الأمن الغذائي بشكل إيجابي، يؤدي إلى انخفاض سوء التغذية، وتحسن الصحة والخدمات الصحية؛

• في ظل هذا السيناريو، سيتراجع الإرهاب والتطرف السياسي في إفريقيا، مع تحسن قدرات التعاون البيئي، وفي إطار القوة الإفريقية الجاهزة، ينتج عن ذلك تناقص في حجم وعدد النزاعات والصراعات الداخلية؛ بينما ستتيح الحوكمة الرشيدة مزيداً من إشراك المجتمعات في الحياة العامة.

في جانب آخر، يبدو أن مشاهد الانقلابات العسكرية والهشاشة السياسية وضعف المؤسسات الرسمية في إفريقيا ستتواصل، بالنظر إلى طبيعة الأزمات السياسية المتخمة بتعقيدات غياب التوجهات الديمقراطية والحكم الراشد التي ما زالت دول عديدة تعيشها، مثل ساحل العاج وغامبيا والطوغو في الغرب، والتشاد وإفريقيا الوسطى والسودان وإريتريا والصومال في الوسط والشرق، في ظل التراجع الهيكلي للمنظمة القارية في فرض مبادئها وآلياتها العقابية والرادعة من جهة، والتعنت الذي ستبديه الدول الغربية الراسخة مصالحها، المرتبطة بالقارة ومواردها، في إبقاء أنظمة الحكم المتواطئة معها، مع التوقع الكبير بفشل الأنظمة العسكرية المستحوذة على السلطة في إصلاح

الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية، واحتواء الضغوط الدولية، وما سترتب عنه من كبح لديناميكية مسارات الأنظمة السياسية الراشدة من جهة، وفشل وظيفي للمؤسسات الأمنية من جهة أخرى.

في ظل النزاعات الصراعية الحالية، وتلك التي ما زالت حظوظ إعادة إثارتها موجودة، مع احتمالية تعاظم التطرف الديني والإيديولوجي والسياسي، ستظل خطوط الصدع العرقية والإثنية، المحلية والإقليمية، قائمة، ولو في الوضع الكامن، ستحدد طبيعة الأنظمة السياسية المتعاقبة في الدول الإفريقية مستويات مخاطرها على الأمن القومي الإفريقي مستقبلاً، وستفصل سياسات التكامل الجهوية والإقليمية في حدود تأثيراتها، إما بانصهارها ضمن سياسات وتوجهات سوسيو اقتصادية تجعل منها مصدر قوة سياسية واجتماعية، أو سيعيد الفشل في تحقيق التكاملات الجهوية والقارية إرهاباتها وتهديداتها؛ ولا شك في أن ذلك سيؤدي إما إلى استقرار في أوضاع المجتمعات المحلية وتمركزاتها، وتضاءل لمعضلات النزوح واللجوء والهجرة، وأقول التهديدات اللاتماثلية وتغييبها، أو إلى إحداث تغييرات في مكونات المجتمعات والتجمعات السكانية، بسبب موجات النزوح والهجرة القسرية، وتقوية شوكة الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، المهددة لكيانات المجتمعات السياسية وأمونها.

ضمن دراسة تفصيلية أخرى تضع جملة من السيناريوهات المستقبلية لأوضاع القارة الإفريقية، ومسارات التفاعلات فيها بين مختلف المدخلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المحلية والإقليمية والدولية، أتت دراسة استشرافية وصفية، في العام 2016، للباحثين الألمانين "ألكسندر فينك" (Alexander Fink) و"هانا راميج" (Hanna Rammig)، تضمنت سيناريوهات لما يمكن أن تكون عليه قارة إفريقيا ضمن المدى المتوسط، اعتماداً فيها على جملة من الاحتمالات والتوقعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وحتى البيئية، التي يرتقب، ضمن المسارات التي قد تنشأها تداخل وترابط هذه المعطيات، أن تكون عليها القارة ودولها ومجتمعاتها. حددت هذه الدراسة السيناريوهات السبعة الآتية⁽¹⁾:

1) Alexander Fink, Hanna Rammig, Scenarios for the Future of Africa 2030, Scenario Management International AG (ScMI), Germany, April 2016. <https://scmi.de>

السيناريو الأول:

في ظل أنظمة سياسية تقليدية تمتاز بانخفاض في الميزانيات العامة وضعف حكم القانون وغياب المبادئ التوجيهية والمعايير الواضحة، وتفاعل مع الظروف الخارجية دون وجود أجندة سياسية، ما يضعف من الفعالية الإدارية، رغم تمكن الحكام من تأمين الاستقرار السياسي الداخلي، ولو باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية؛ إذ يؤدي الركود الصناعي وعدم مركزية التحكم في الهياكل الاقتصادية إلى ضعف في الإيرادات الضريبية، قد تسهم في الحد من الفقر، إلا أنها ستوجه أساساً لسد الاحتياجات الوطنية وليس الاجتماعية، مع غياب الجاذبية للاستثمارات الأجنبية، أو انحصارها في اقتناء الموارد ذات الأهمية. بينما سيساعد المستوى التعليمي المنخفض، وانحصار اهتمام العامة بجذور الهياكل العشائرية والأصل العرقي ومنطلقات التقاليد والجذور العرقية، في استقرار النظام السياسي. في هذا السيناريو، يتوقع أن تظل إفريقيا غير مندمجة في سياقات العولمة والتجارة العالمية، إذ تسعى أغلب دولها إلى تحقيق أهدافها دون الاهتمام بتعميق التعاون الخارجي، في شكل انطواء على هوياتها وثقافتها.

السيناريو الثاني:

يتنبأ هذا السيناريو أن تحكم السلطات الحاكمة بكفاءة بهدف استغلال المقدرات الطبيعية، بما في ذلك الزراعة واستخراج الموارد، ما سيوفر بيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية، مع الإبقاء على دعم أنظمة القيم والهويات الوطنية القوية والتماسك الاجتماعي، في ظل أنظمة حكم سياسية صارمة في استخدام أدوات القهر الشرعية؛ توفر هذه الموثوقية مزيداً من الاستقرار، وتحافظ على قبول المواطنين للنظام، مع وجود ترشيد في استخدام المرفق والأموال العامة محدودة الإيرادات، بسبب غياب الاستثمار في الإنتاج الصناعي، وانخفاض التطور التكنولوجي والابتكار في القطاعات الصناعية الأخرى؛ يؤدي هذا الأمر إلى افتقار في التنمية الاقتصادية المستدامة، وانقسامات اجتماعية في ظل تزايد حجم الفقر، دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث نزاعات اجتماعية. في خضم ذلك، تميل بعض الدول الإفريقية إلى اتباع خطى الاقتصادات الغربية عبر تكثيف التجارة الخارجية، بينما تركز أخرى على التجارة الإقليمية أو الاتفاقات الحكومية الدولية. في هذا السيناريو، سيرتكز دور إفريقيا في التجارة العالمية على تصدير الموارد، واستيراد السلع الاستهلاكية، طالما أنها ميسورة التكلفة؛ أمر سيرهن مستقبل الأجيال القادمة، بسبب الاستخراج المفرط للموارد الطبيعية والطاقة.

السيناريو الثالث:

في هذا السيناريو، تتوجه الدول الإفريقية إلى نموذج الشرق الأقصى "المنقذ" (كالصين)، وتغيير هيكلها إلى الإنتاج الصناعي الشامل؛ لا يتم فيها دعم الزراعة والموارد بشكل مكثف، إنما تركز السياسة على الأداء التكنولوجي والجودة العالية للبنية التحتية لجذب الاستثمارات الأجنبية، مع وجود أنظمة سياسية شمولية صارمة وقوية تحكم بكفاءة، يقبل الأفراد بها بسبب توسع الطبقة الوسطى التي يكون لديها دخل مقبول، وتصل الأوضاع فيها إلى مستوى عال من الاستقرار السياسي الداخلي، ذلك أن إحدى الأدوات المهمة لقبول المواطنين هي الإدارة التي تعمل بكفاءة في إطار قانوني موثوق؛ تصل فيها الأوضاع إلى الاستقرار السياسي وانخفاض مستوى النزاعات ودعم السلام الاجتماعي، وتلعب الهويات الوطنية دوراً مهماً، في حين تفقد أنظمة القيم التقليدية وهياكل العشائر أهميتها. تتطور الاقتصادات الإفريقية إلى اقتصادات حديثة، تستقل على إثرها الدول عن مساعدات التنمية الداخلية والخارجية، وتغيب فيها أسباب اللجوء إلى التمرد على النظام؛ بينما يلعب الجيش دوراً ثانوياً داخلياً وخارجياً وقائياً، في ظل وضع يسوده السلام نسبياً.

السيناريو الرابع:

يفترض هذا السيناريو شيوع النظم الديمقراطية المدعومة من قبل غالبية الأفارقة داخل المجتمعات المدنية، تنتقل فيه أنظمة القيم من الهويات التقليدية إلى الهويات العالمية، تكتسب إفريقيا بناءً على ذلك مكانتها في الساحة العالمية. في هذا السيناريو، تعمل الإدارة بكفاءة تؤدي إلى قبول واسع للنظام السياسي؛ يثق الناس بالعدالة، ويمكنهم التعبير عن إرادتهم السياسية من خلال التصويت الديمقراطي. في ظل كل هذا، يستقر الوضع السياسي، ولا يحتاج القادة إلى قوات عسكرية للدفاع عن تفويضهم، ما ينتج عنه تمتع بالسلام النسبي، وحتى المستقر. يؤدي الاقتصاد المزدهر إلى علاقات اجتماعية مستقرة يعمها التسامح، وتزول الحاجة إلى اعتماد المساعدة الرسمية، وتصبح إرادات التغيير قابلة للتجسيد، وحافز للتقدم السياسي والاقتصادي والثقافي، فيما تفقد الهياكل القبلية أهميتها.

السيناريو الخامس:

يفترض هذا السيناريو بروز توجهات محلية وإقليمية تعارض بشدة الأنظمة الديمقراطية، باعتبارها مجرد دمي يديرها الغرب في إفريقيا تزيد من التبعية الاقتصادية، ينجر عن ذلك عدم قبول

للسلطات الحاكمة، وتتقسم المجتمعات المدنية بشكل متزايد لأن القيم التقليدية تفقد أهميتها، يتولد عن ذلك بروز توجهات من أجل التحرر، رغم اندماج المجتمعات بشكل وثيق في الآليات الاقتصادية المرتكزة على بنى تحتية جيدة، وصناعات حديثة تجذب الاستثمار، في ظل وضع سياسي صعب ينجر عن وجود مستويات اتخاذ قرار مجزأة، ومقاومة على نطاق واسع للديمقراطيات الغربية رغم كفاءة الجهاز الإداري؛ ينتج عن ذلك تهديد للاستقرار السياسي، وتزداد النزاعات الفئوية داخل المجتمع بسبب ندرة فرص التحصيل العلمي والتفاوت الطبقي، ويتقلص التماسك الاجتماعي أكثر فأكثر.

السيناريو السادس:

يتجسد هذا السيناريو في ظل وضع يفشل فيه الحكام في حماية الاقتصادات المتعثرة، بسبب غموض وضبابية عمليات صنع واتخاذ القرار، تقشل جرائها الإدارات العمومية في تلبية المطالب ذات المستويات المرتفعة لمجتمعاتهم ذات التوجه الغربي، في ظل تزايد حدة المشاكل الاقتصادية، وفقدان التماسك الاجتماعي، وتراجع الاستقرار والثقة، وتولد شعور بالإحباط وخيبة الأمل؛ أمر يدفع الناس إلى البحث عن سبل للهجرة إلى دول العالم الغربي، وترك مجتمعاتهم المنقسمة ورائهم. يؤدي الضعف الاقتصادي إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية، وضعف البنية التحتية، يتضاعف معها انخفاض المستوى المعيشي، توازيا مع حدوث ندرة في التعاون الدولي، وتقلص في حجم الاستثمارات الخارجية، وحتى في التعاون والتبادلات التجارية مع الدول المجاورة. ضمن كل هذه المعطيات، تنتج جملة من العناصر المتعارضة، بين مجتمع يرى مستقبله في نظام قيم غربي، وأنظمة سياسية تكافح من أجل تقليص التأثيرات الخارجية عليها، ما قد يؤدي إلى نشوب نزاعات اجتماعية ونزاعات عسكرية.

السيناريو السابع:

ضمن أقصاها تشاؤما، يضع هذا السيناريو احتمالية انهيار الأنظمة السياسية وتقشي الفوضى السياسية والفشل الاقتصادي، ينتج عن ذلك أوضاع تهديدية-وجودية للمجتمعات الإفريقية، تدفع الأفراد قسرا إلى الهجرة للبقاء على قيد الحياة، مع تفضيل اللجوء إلى الدول والأقاليم ذات أنظمة القيم المألوفة. ضمن هذا السيناريو، تقشل الدول في الحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي، ولو في مستواه الأدنى، بسبب اضطراب وضعف عملية صنع واتخاذ القرار، والضعف الكبير في المداخل الضريبية، وبدائية البرامج والمخططات الإنمائية، والافتقار إلى التحديث والابتكار، وتقشي الفساد

الإداري؛ يؤدي هذا إلى فوضى سياسية واجتماعية، ينسحب فيها حكم القانون، وتغيب آليات التأثير في صنع القرار، وتنعدم فرص التطور؛ يواجه ضمنها الأفراد صعوبات وجودية للعيش، وتتناقض فيها الهويات العرقية مع أنظمة القيم الوطنية، بشكل يضع احتمالات التمرد كسبيل وحيد للتعبير عن الإحباط ومقاومة الأنظمة الشمولية الفاشلة، التي تلجأ إلى استخدام الأدوات العسكرية للبقاء في السلطة. معطيات ينتج عنها أيضا موجات هجرة مرتفعة، ينتقل فيها الأفراد إلى البلدان التي يرونها كفيلة بمنحهم فرصة بناء حياة جديدة. يتولد عن كل ذلك نزاعات داخلية وإقليمية عنيفة، تضطر أمامها المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية إلى تقديم مساعدات إنسانية وإنمائية ضخمة، تحد من آثارها المرجوة صعوبات توجيهها بسبب الوضع السياسي والأمني الفوضوي، ما يدفع هذه المنظمات، وحتى الدول المجاورة المتأثرة، إلى اتخاذ إجراءات ردعية وقسرية تصل حد التدخل العسكري، مع ما يشكله الأمر من أعباء مختلفة على الأطراف المعنية.

غير ذلك، يتطلب نجاح جهود الاتحاد ضرورة وضع خطط مبنية على التناغم بين السياسات الوطنية والهياكل الإقليمية، فلا يمكن للقارة الإفريقية تحمل عدة تجمعات إقليمية متداخلة تتصادم أهدافها وعضويتها. وتستدعي الرشادة اتخاذ قرارات سياسية صائبة من أعلى المراتب، وهو ما يستوجب أن يكون على رأس الأولويات التي ينبغي مواجهتها من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي⁽¹⁾. وفي محاولة الحد من النزاعات الحدودية في هذا الإطار، يمكن منح أولوية للمناطق الحدودية كمناطق لإحداث تكامل بغية مساهمته في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

هناك مجموعة من الدوافع التي عن طريقها يمكن استشراف مستقبل العمل الإفريقي الجماعي في إطار الاتحاد الإفريقي، في ضوء التحديات سابقة الذكر، التي يجب على الاتحاد الإفريقي التعامل معها؛ ويمكن تلخيص هذه الدوافع في إطار الملاحظات التالية:

1/ شمولية أهداف الاتحاد الإفريقي تحتم عليه ضرورة عدم التغافل عن إحداث شراكات مع المنظمات الدولية، والعمل على الاستفادة منها في معالجة قضايا الحرب والسلام بإفريقيا من جهة، ورفع كفاءة المنظمة وقدراتها من جهة أخرى؛

(1) محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا "قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص 49.

- 2/ توثيق وتقييم وتطوير تجارب المنظمة في مجال حفظ وبناء السلم والأمن في إفريقيا، للارتكاز عليها في معالجة الأوضاع النزاعية الحالية، والمتوقع حدوثها في المستقبل؛
- 3/ إثراء وتوسيع نطاق المشروعات والمخططات الإقليمية لتشمل مناهج إدارة النزاعات وصنع السلام وبناء السلام ما بعد النزاع؛ والاستغلال الأمثل للفرص التي تشكل أساس التعاون والشراكة الدولية والإقليمية، في سبيل دعم القدرات والكفاءات المؤسسية، الفنية والتنفيذية، للكيانات الإقليمية في إفريقيا، للقيام بمهام التدخل في النزاعات ودعم السلام⁽¹⁾.

وجب على الاتحاد الإفريقي التغيير في استراتيجيته، وإتباع مسار البحث في التهديدات الحديثة التي شاعت لترتبط بالنزاعات الداخلية والحروب الأهلية والإبادة الجماعية، والأوضاع الصحية المتأثرة من الأمراض والأوبئة، والمسائل المرتبطة بالبيئة، إضافة إلى التهديدات اللاتماثلية، باعتماد تدابير جماعية مستحدثة ومتأقلمة على مستوى هيئاته وأجهزته وفروعه، وطرح الاقتراحات والتصورات الحقيقية والشجاعة لتدعيم أنظمة الدول الإفريقية، لأجل تعزيز المجال التنموي، وجعل عملية الاندماج ممكنة وقابلة للتجسيد الفعلي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار للتعددية الواسعة للفواعل كمحور أساسي من محاور عمل الاتحاد الإفريقي.

تتبلور مسارات وتصورات صنع وبناء السلام في أغلب نظريات التغيير الاجتماعي، التي اتخذت من عملية تحويل النزاع والتوجهات الهيكلية منطلقات وأهداف لها، كما أن هناك جهات مختلفة يمكنها الدخول في هذا القطاع، كالجمعيات الأهلية والجمعيات المجتمعية والمحلية، والحكومات والتنظيمات الإقليمية والدولية، كل ذلك من أجل تكثيف المساعي لدعم عمليات السلام في القارة الإفريقية⁽²⁾، بهدف ترقية دور المجتمع المدني، من خلال برامج التبادلات، وعقد مؤتمرات وجمعيات دورية تضم فواعل من المجتمع المدني للدول الإفريقية؛ إذ تشكل هذه الفضاءات فرصة لفواعل ورواد المجتمع المدني الإفريقي لمناقشة قضايا ومشاكل القارة ومجتمعاتها، وتبادل الأفكار والآراء حول السبل والآليات التي يمكن للمجتمعات المدنية أن تساهم من خلالها في ترقية السلم الاجتماعي القاري ومعالجة المشكلات الإثنية داخل هذه المجتمعات، لما للمجتمع المدني من إمكانيات لفهم سلوكيات ومواقف المواطنين إزاء مختلف الظواهر، والقدرة على إحداث تأثير مباشر على المواطنين أنفسهم في ميادين الحياة المختلفة، وتأثيره على قرارات النظام السياسي، في إطار عملية التحول الديمقراطي

(1) محمد بركة، مرجع سابق، ص 37.

(2) طوني كاربو، مرجع سابق، ص 207.

وصناعة القرارات الهامة والمصيرية في المجتمع، وما يمكن للمجتمع المدني أن يلعبه من أجل تثبيت واحترام مبادئ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة، والمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، وتحصين الدولة عبر قيم مجتمعتها، وفعالية المواطنة فيها.

يستدعي بناء السلام والحفاظ عليه خلق ميكانيزمات تتيح استغلال دور المجتمعات المحلية، بتطوير فعاليتها عبر برامج وورشات إجتماعية، تُسند مهمة بلورتها وتأطيرها للمختصين في المجال، يمكنها أن تساهم في احتواء النزاعات الاجتماعية في إفريقيا، وإرساء السلم والعدالة الاجتماعية، نظرا لمكانتها التي أخذت أبعاد أكثر استقلالية، ففي أغلب الحالات تكتسب هذه المجتمعات قدرات تمكنها من التأثير وفرض النفوذ على الدولة في تسوية النزاعات من خلال آلياتها التقليدية المعمول بها، وذلك ما يعطيها شرعية الاعتراف بها من طرف الفئات القبلية ذاتها، وإقبال هذه الفئات يكون ساري المفعول في إحداث السلام والأمن، والسيطرة عليه قبل تسربه لجماعات أخرى، وتعويض أو تعزيز عجز الأنظمة القضائية في بعض البلدان الإفريقية في زيادة قوة المجتمعات المحلية لممارستها لأشغال ونشاطات المحاكم الشرعية في احتواء النزاعات. إن دور المجتمعات الإفريقية يظهر في مدى مساهمتها في الحفاظ على العلاقات ودوامها بين المواقف المتنازعة، والسعي لإرساء دواعي السلام بين الطوائف المحلية، رغم السياسات الإستعمارية التي سعت لتشتيت هذه التجمعات، إلا أن توسع وتيرة النزاعات قد دفع إلى إعادة بعثها واستحداثها، إذ تلجأ معظم البلدان الإفريقية إلى الجماعات الإفريقية التقليدية لتسوية النزاعات وفرضها وصياغة مضامينها، وصلت إلى حد ضمها ضمن النظم القضائية الشرعية، وإعطائها درجات في المحاكم الداخلية لتسوية النزاعات بطرق سلمية، تحقيقا لمتطلبات الاستقرار وإرساء السلام والأمن في المجتمعات الإفريقية، وهو ما تعمل دولة رواندا على تجسيده وتفعيله، يقينا بأن المبدأ العرفي والمحلي يمثل عنصرا مهما لحفظ النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين الطوائف الإثنية والقبلية المتنوعة؛ في حين أن غياب ممارسة الفئات المحلية لمهامها وأدوارها قد دفع في حالات كثيرة إلى اندلاع أزمات ونزاعات اجتماعية وسياسية، مثلما حدث في إقليم دارفور⁽¹⁾، وهو ما يستلزم من الاتحاد الإفريقي، من أجل تغيير الأوضاع القائمة وتجنبها في المستقبل، تكثيف وتعزيز أدوار المجتمعات المحلية، والعمل على نشر الوعي الثقافي، وترسيخ قيم ومبادئ التكامل والاندماج لتحقيق التماسك الاجتماعي، حول سبل التعامل مع النزاعات في بداياتها، والحيلولة دون

(1) نجم الدين محمد السنوسي، دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن، قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2016

امتدادها بين عدة مجموعات، لاسيما النزاعات القبلية والإثنية والعرقية، وتوكيد أساسيات وقناعات الوصول السلمي إلى السلطة أو المشاركة فيها، والتداول السلمي عليها.

يعتبر التكامل الإقليمي والجهوي على صعيد القارة عاملا جوهريا في الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول، لما يمكن أن يوفره في إطار إدارة النزاعات الواقعة وتسويتها، ومنع وتفادي نشوب النزاعات والتوترات ذات الصلة بالقومية والطائفية، وهو بالتأكيد من أهم أسباب ودوافع إنشاء المجموعات الاقتصادية كتجارب تكاملية أخذت طابع التجمعات الإقليمية، أتى تأسيسها عبر مختلف أقاليم القارة متماشيا ووفقا للمعطيات الإقليمية والدولية، فضلا أن سعيها كان يتمركز حول تعزيز الدور الذي تعمل به دول القارة الإفريقية، ومدخلا للتخلص من نواحي عجز الدولة وأزمات عدم الاندماج الوطني، ووسيلة لحل النزاعات على أيدي أبناءها؛ تجارب منحت عدة مراجعات في مجال التجارب التكاملية السائرة، وتشكيل تنظيمات وتجمعات حديثة كمحطة تمهيدية للوحدة القارية، شملت أيضا تجمعات تخصصية في مجال استخدام الأنهار، والمجالات الاقتصادية والنقدية والمالية، والتجمعات السياسية والأمنية، بهدف تحقيق حد أدنى من التمازج والتنسيق وتسوية النزاعات⁽¹⁾.

إن بناء السلم ما بعد النزاع يدفع إلى إحداث التحول الديمقراطي المطلوب تدريجيا، ما يبعد المجتمعات عن ظاهرة العنف، ويرشدها اتجاه تبني الآليات الانتخابية السلمية ونمو الأسواق بنمط مستمر؛ هذا المسار، وإن كان مستحبا، فهو لا يخاطب المسائل الإفريقية الحديثة المتعددة لمجتمعات ما بعد النزاع، ذلك أنه ولبلوغ الاتحاد الإفريقي المستوى المنشود لبناء السلم القاري، يفترض عليه مضاعفة أنشطة بناء السلام لتشمل الميكانيزمات العرفية لإدارة النزاع وبناء السلام، عبر سبل الدمج والتمكين.

(1) محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا "قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات"، مرجع سابق، ص-ص، 32-33.

خلاصة الفصل

تظهر لنا مخرجات التحليلات والتفسيرات العلمية للمعطيات الواقعية، وجملة التنبؤات والاستشرافات التي تضمنها هذا الفصل، تأثير إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في احتواء النزاعات بشكل أو بآخر بمجمل التحولات الواقعة على الساحة الإقليمية والدولية، والمعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول القارة، في ظل التحديات المستقلة والتابعة المختلفة التي يسعى الاتحاد الإفريقي لتجاوزها أو التعاطي معها، عن طريق تكييف استراتيجيته بما يتلاءم ويتماشى مع المستجدات الإقليمية والدولية التي تفرز مستويات متفاوتة من التأثيرات على أمن واستقرار القارة الإفريقية.

تزرخ إفريقيا بفرص ومقومات تنموية تفتقدها القارات الأخرى، يمكن لحسن استغلالها أن يوفر للقارة قدرة على ضمان مستقبل مزدهر ومستقر لها، كما يمكن لسوء استغلالها واغترابها أن يكون سببا في تواصل وتجدر معاناتها؛ إذ يكفي مراجعة الأرقام التنموية التي حققتها عديد دولها دون إفراط أو استخدام كامل لمقدراتها حتى نتأكد مما يمكن للمستقبل الإفريقي أن يكون عليه؛ الداعم لذلك وجود دول تتوزع عبر أقاليمها، تحوز كل سمات ومقومات الدول القادرة على أن تشكل الأعمدة الضامنة لتطور تلك الأقاليم والقارة، جنوب إفريقيا وتجربتها الرائدة في المصالحة والسلم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، ونيجيريا ككتلة بشرية معتبرة وموارد طاقوية هائلة، والجزائر ومصر بتاريخهما ومواقفهما وإمكاناتهما كمحاور صد في شمال القارة وبواباتها الرئيسية نحو عالم أكثر تطورا، بينما تجتهد إثيوبيا ومن ورائها دول القرن الإفريقي وشرق إفريقيا لتأمين مستقبلها، وتطوير بناها الاقتصادية، وتجاوز معضلاتها العرقية والإثنية وخلافاتها البيئية.

سيكون المستقبل واسعا أمام القارة إذا تم تجسيد التكامل الجهوي والقاري، وتوزيع الثروات والأعباء الجماعية وفق قدرات كل دولة، وإتباع سياسات جوارية وإقليمية تأخذ بالحسبان احتياجات الجميع دون إفراط أو تفريط؛ وقد يكون مستقبل القارة أكثر سوادا إذا تواصل الفساد والفشل المؤسساتي في أغلب دولها، والفشل المجتمعي في إسناد المسؤوليات للكفاءات الوطنية، وفق أنظمة سياسية ودستورية تفصل بين السلطات، وتحدد أطرها ومهامها، وتحفظ حقوق وواجبات أغليياتها وأقلياتها.

تحقيق الأمن والاستقرار القاري كان الركن الرئيسي في تحول المنظمة القارية إلى الاتحاد الإفريقي، أملا في إحداث نقلة متطورة ومغايرة للتنظيم القاري، بما يتماشى مع الأوضاع والتحديات

القائمة على كافة الأصعدة الدولية والقارية والجهوية؛ مع التأكيد على أن تحقيق الأمن والاستقرار لا يركز فقط على الآليات والترتيبات الأمنية باهظة التكاليف والأعباء، إنما يحتم ضرورة توجيه جزء وافر من هذه الأعباء والجهود لتطوير أنماط الحكم والاقتصاد، وترسيخ التعايش السلمي، وتوحيد جهود مكافحة المعضلات والآفات الاجتماعية، والمخاطر اللاتماثلية، والحث على ضرورة إتباع برامج تنمية هيكلية قائمة على أسس علمية وعملية واقعية، تلائم الواقع الإفريقي، وتسهم في بلورة توافقات وطنية، وجهوية وإقليمية تكاملية.

خاتمة

اجتمعت في القارة الإفريقية، حتى قبل استقلال كياناتها السياسية، شتى عوامل تهديدات الأمن المجتمعي والإنساني، وغاب عنها منذ نشأة التنظيم الأول للقارة آليات التكامل والاعتماد الأمني المتبادل، رغم تكافل الدور الوظيفي للمنظمات الإفريقية، مثل هذا الأمر مع الوقت ثقلا مؤسساتيا محليا وإقليميا ودوليا، بسبب انكشاف الواقع الأمني والسياسي، والاضطراب الاجتماعي، والاستغلال المفرط للأوضاع من طرف الأجندات الخارجية، عبر التكاليف الإمبريالية للمقدرات الطبيعية والطاوية والبشرية التي تزخر القارة بها؛ اتضح ذلك جليا في العام 2005، في ضوء التركيز الدولي غير المسبوق على البيئة الإفريقية، حين برزت نوايا الغرب أمام مرأى المشهد العالمي، عقب تشكيل "لجنة إفريقيا" كجزء من مبادرة رئاسة الاتحاد الأوروبي وقمة الثمانية، وضعت فيها القارة على رأس أولويات جداول الأعمال الدولية، تثبيتا لطموحات الغرب الحقيقية في جعل إفريقيا شرق أوسط آخر أو معدل للمشاريع الغربية المستقبلية؛ تأكد ذلك الاهتمام المفرط من الغرب لإفريقيا في العام 2007، حين تم إنشاء قيادة أمريكية في إفريقيا، كإعلان على دخول القارة الإفريقية ضمن مجالات المصلحة الأمريكية وأمنها القومي الاستراتيجي.

صيغت الأهداف والأبعاد الاستراتيجية الجديدة ضمن الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي استجابة للتحديات الدولية والإقليمية والداخلية المستجدة، وهو ما توضحه الفقرة السادسة والعشرون من تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في لوساكا في جويلية 2001، من أن المسعى من تشكيل بديل لمنظمة الوحدة الإفريقية كان تطلعا لتحقيق التكامل والتعاون الإقليمي، والحفاظ على الأمن الإفريقي. لقد أفصحت جملة التغيرات الواقعة على الساحة الإفريقية عن عدة انتكاسات أظهرت مآلات عدم التقيد بمبادئ وأهداف تأسيس الاتحاد، المرتكزة أساسا على الحكم الراشد وتحقيق الممارسات الديمقراطية، ومنع استخدام أدوات العنف كأساليب لحل النزاعات والوصول إلى سدة الحكم، في ظل بيئة إفريقية تضمنت خروقا جمّة لتلك المبادئ، باستقراء ما عاشته أقاليم مثل إفريقيا الوسطى وغينيا بيساو ومالي والكونغو ومدغشقر من مظاهر السيطرة على الحكم بطرق غير شرعية، وأعمال التمرد المسلح التي قوّضت ميكانيزمات التنافس السلمي الديمقراطي، وعوضتها بالجوء إلى استخدام القوة لرد المظالم وفرض الاستجابة للمطالب؛ ما يبرز لنا في جانب مهم ضعف ميكانيزمات حفظ السلم والأمن في القارة الإفريقية. وعلى الرغم مما حققه الاتحاد الإفريقي من نجاحات نسبية في عديد الملفات التي استعرضها وتبناها وعالجها، إلا أن القارة ما زالت في مواجهة مستمرة لحجم من التحديات متعددة الأبعاد والنطاقات، المهددة لأمنها واستقرارها، في ظل ما تعيشه العديد من

دولها من غياب للسلم والأمن، واستدامة للنزاعات والصراعات، وما يترتب عنها من مآسي إنسانية واجتماعية واقتصادية، محلية وإقليمية، زارها تعقيدا نشوب أزمات نزاعية حديثة، كأزمة ليبيا، وأخرى متجددة في كل من مالي والتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، وبقاء نزاعات أخرى عديدة دون تسوية نهائية، كما هو الحال عليه في نزاع الصحراء الغربية، والأزمة الصومالية، والنزاعين الحدوديين، الإثيوبي الإريتري، والتشادي السوداني؛ كل ذلك قد أوجد فيضا من التشاؤم اتجاه مستقبل المساعي الإفريقية الهادفة إلى بناء السلام، والتنبؤ باحتماليات حدوث وتجدد المزيد من النزاعات المهددة لأوضاع عدة أقاليم في إفريقيا.

إيلاءا منا للأهمية اللازمة والمطلوبة لموضوع بحثنا، والعناصر المرتبطة به، فقد سعينا في بدايته إلى تأطير وتحديد وحصر مفهوم النزاع والإحاطة بكل أشكاله، بالتطرق إلى عديد تعريفاته، مع التركيز على أبرزها وأهمها، في أبعاده الاجتماعية والسياسية، وتوضيح فروقات المفاهيم المرتبطة به، والمفردات المتصلة بمعانيه، مع تدارك والإشارة إلى الخطأ الذي يقع فيه العديد في توظيف مصطلح الصراع بدل النزاع، أو العكس، ذلك أن الصراع كمفهوم اجتماعي سياسي بالدرجة الأولى يرتبط دوماً بالعامل الإيديولوجي، انتهاءه لا يتم إلا بزوال أحد طرفيه؛ في حين أن النزاع مرتبط بدوافع إثنية اجتماعية بالدرجة الأولى، وسياسية، اقتصادية وجغرافية، بالدرجة الثانية، يمكن للأدوات السياسية والدبلوماسية والعسكرية حله وتسويته وإنهاءه؛ واستدراكنا في دراسة النزاع لتباين مستوياته ودرجاته حين تناولنا المفاهيم المرتبطة به، تتباين معه خصوصياته وأصنافه وتعقيداته، مع استمرار البحث فيه قائما ومتواصلا ومستقيضا في مجابهة ما يعرفه من تغيرات متأتية من تحولات وطفرات أنماطه على أرض الواقع. فيما استطعنا قيد هذه الدراسة، في حدود ما توفر لنا من معطيات، رفع اللبس عن بعض النظريات والدراسات التقليدية، وتأهيلها وفق المتغيرات الجديدة على الساحة الإفريقية.

ساهمت النزاعات بشكل رهيب في زعزعة الاستقرار القاري، أدت في ضوء إرهاباتها وتشابكاتها وتوسعها إلى إضعاف دور الإتحاد الإفريقي وتراجع دور مؤسساته، وأفرزت القطيعة بين العمل الأمني والمجتمع، وتغافل السلطات عن إيجاد العديد من الضوابط التي تتميز بالاستخدام المزدوج بين ما هو أمني وما هو مدني.

مثل الإتحاد الإفريقي قفزة نوعية وإيجابية في مسار تفعيل الجهود والأنشطة الإفريقية الجماعية، إذ يعد دخول القانون التأسيسي للإتحاد حيز النفاذ محطة مفصلية في سبيل بعث روح تجديدية في

عمل المنظمة، والحفاظ على كيانها واستمرار أدوارها وتفعيل مهامها التكاملية؛ كما منح تشكيل هيكل الاتحاد خطوة حاسمة للتقدم في مجال التعاون الاقتصادي والأمني الإفريقي.

أضجرت مسألة الاتحاد الإفريقي لدى معظم الخبراء السياسيين بعض المخاوف والمحاذير، على أساس أن هذا التنظيم الإقليمي يمثل برنامجاً يحمل في طياته آفاقاً ليس من السهل تجسيدها، بسبب تجاوز حجم وهول المشهد النزاعي الإفريقي المعاش قدرات ومهام هذا الكيان المستحدث؛ فقد طرحت مجموعة من الإشكاليات في سياق دراسات سابقة اتجاه القضايا الإجرائية المتعلقة بالاتحاد، رجحت أن يتلقى الاتحاد عدة عراقيل وصعوبات حاضرة ومستقبلية.

واجه مجلس السلم والأمن فور نشأته أوضاعاً نزاعية فاقت قدرته الضئيلة وخبرته الوحيدة، وأدى عجزه في الإحاطة بها إلى رسم صورة قاتمة عن أدواره المستقبلية في تأدية مهامه، ما أفقده سمعته ككيان رئيسي ومحوري في الإحاطة بالقضايا الأمنية في القارة، أمر أثار على مردوديته، وجعله كياناً فاقداً لمتطلبات وجوده، زاد من وضعه وصعوبات أداء مهامه خلافات الدول الإفريقية فيما بينها، التي غيبت ضروريات الاصطفاف وراء مواقف موحدة وجامعة اتجاه قضايا القارة، وثبتت من عمل أجهزته التي أضحى وجودها ونشاطها نادراً حد الغياب.

توصلنا من خلال تناولنا لجهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية نزاعات القارة، إلى وجود توافق -إلى حد ما- بين الدورين المتصور والفعلي للمجلس، حين لجأ إلى استخدام سلطاته لتجسيد مهامه طبقاً لبرتوكوله بخصوص حل النزاعات؛ ففي أزمتي الطوغو وساحل العاج مثلاً، أحرز المجلس نجاحات في تطبيقه لإجراءات التسوية السياسية السلمية، بينما اعتمد على تطبيق تسويات سلمية مقترنة بإجراءات قهرية، وحتى عسكرية، في أزمتي بورندي وجزر القمر ومالي؛ في حين بينت لنا النماذج التي تم تناولها في الفصل الثالث من الدراسة تراوحاً في التوافق بين المتصور والفعلي؛ كان متوسطاً في ضوء عجز وعدم كفاية الإجراءات التي اتخذها المجلس في معالجته لأزمة دارفور السياسية بأبعادها العرقية، وضعيفاً حد الغياب في تعاطيه مع النزاعين الحدوديين، الإثيوبي-الإريتري، والسوداني-التشادي، إذ اعتمد المجلس في الجزء الأكبر من جهوده على رعاية المفاوضات واللقاءات بين أطراف النزاع، والسعي إلى دفعها وتشجيعها على اتخاذ إجراءات وتوافقات بينية، ضمن مبادرات محتشمة حصرها -ربما- ثقل ووزن الأطراف الرئيسية للنزاعين (السودان وإثيوبيا) داخل المنظمة، وما شاب النزاعين من ضغوط خارجية متعددة ومختلفة الاتجاهات، وانسحابه في الأخير أمامها، رغم

مبادرته المحسوبة له بإرسال بعثة سلام إلى دارفور السودانية. بينما يمكننا إبراز كثير من الإشادة على جهود المجلس في تعاويه ومعالجته لأزمة الصومال ونزاعها المعقد، في ظل نجاحه في تحويل الإجراءات والتدخلات العسكرية لدول الجوار الصومالي إلى بعثة سلام تحت غطاء إفريقي، وتواصل مهام البعثة إلى غاية اليوم، مع التنويه بالدور الكبير والفاصل الذي تلعبه دول الجوار الصومالي، التي يتشكل جل تعداد بعثة أميصوم من قواتها.

أظهرت تجارب تحويل النزاع في مراحله المبكرة بقاء أوضاع السلم في مستواها الهش، عادت أغلبها إلى مستوى النزاع بدرجات أكثر عنفا، لأسباب تتعلق أساسا بالضعف الكامن في إمكانيات الدول الخارجة من النزاعات، وحتى غيابها، وعلى مختلف الأصعدة، للحفاظ ولو على المستويات الدنيا لوضع السلم، نتيجة الانهيار الكبير لهياكل المؤسسات المنوط بها ذلك، وانعدام توافر الثقافة الديمقراطية وإرادات الحكم الراشد، أمر مثل على الدوام تحديا فاقم جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي.

إن أغلب النزاعات التي حقق المجلس نجاحا في تسويتها هي في الأصل نزاعات داخلية لم تتل بعدا أو تأثيرا دوليا في مخرجاتها، بينما أخفق المجلس في تسوية جل النزاعات الحدودية والنزاعات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، مثل نزاع إقليم دارفور، والنزاعات الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا، وبين السودان والتشاد، وبين إثيوبيا وجيبوتي؛ مرد ذلك في الغالب إلى الطبيعة المتشابكة للنزاعات الحدودية والإقليمية، وتداخل الجهات الإفريقية والخارج قارية؛ في الوقت الذي لا تزال فيه الكيانات السياسية الإفريقية غير مقتنعة، بدرجات متفاوتة، بالمجلس كهيكل إطار للأمن الجماعي الإفريقي، من جهة، وقدرة المجلس على الحد من التدخلات الأجنبية والإقليمية القارية في عديد النزاعات من جهة أخرى؛ وافتقاد القدرة الوظيفية لمواجهة أعمال الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، التي يثبت الواقع الإفريقي أدوارها المؤثرة في تأجيج حدة هذه النزاعات؛ فضلا عن ضعف قدرة المجلس على التأثير واستغلال القدرات السياسية والعسكرية للدول الأعضاء فيه، أو الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

الإلتزام المفرط للاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات القارية، وتجنبه المتزايد للجوء إلى استخدام الإكراهات السياسية والاقتصادية والعسكرية، باستثناء حالتي جزر القمر والصومال، وقصور فعالية تلك الإجراءات ضمن مهام بعثاته في بورندي (AMIB)، وفي إقليم دارفور (AMIS). في حين، توضح درجة المساهمة بالقوات في البعثات التي أنشأها مجلس السلم والأمن الإفريقي عدم يقين الكثير من دول القارة بجدارة المجلس كإطار للأمن الجماعي الإفريقي، في

الوقت الذي تندفع فيه عديد الدول الإفريقية إلى المشاركة في البعثات الأممية، ما يظهر إشكالية جدية اتجاه عوامل التباين بين الاهتمام بالمشاركة في البعثات الإفريقية والبعثات الأممية، بما فيها الهجينة.

تستحوذ المسائل النزاعية في القارة الإفريقية دوماً على جدول أشغال مجلس الأمن الدولي، مرده في الأساس عجز التنظيم القاري على تغطية أعباء عمليات حفظ السلام، في ظل ضعف الانسجام والتكامل المتبادل بين دول القارة من جهة، وبين هياكل الاتحاد والمنظمات الجهوية من جهة أخرى، ما حدّ دائماً من قدرات الاتحاد الإفريقي في إدارة النزاعات الإفريقية؛ فأمال الإفريقيين في القيام بدور مستقل في مجال حفظ السلم والأمن تعترضها حواجز حالت دون ذلك، أبرزها قلة الدعم الكافي لمتطلبات عمليات حفظ وصنع وبناء دعائم السلام؛ أفرز ذلك في أغلب الحالات تخطي هياكل الاتحاد وأجهزته والتجمعات القارية، ورفع القضايا الإفريقية إلى أحضان الهيئة الأممية، التي تتغافل في عديد الأحيان عن استشارة أو مناقشة مسائلها مع المنظمة القارية، ما جعل الاتحاد الإفريقي في بعض الحالات في وضع وكأنه طرف أجنبي غير معني، كأزمة ليبيا، بالرغم من أولوية الاتحاد الإفريقي فيها، بناءً على المسؤولية الأخلاقية والوظيفية القارية التي يحملها على عاتقه في إرساء الأمن والسلام الإفريقي؛ وهو ما يدفعنا إلى مطالبة المجتمع الدولي بأن يقدم الدعم من أجل رفع قدرات الدول الإفريقية والمنظمة القارية والمنظمات الجهوية، لا أن ينحصر ذلك ضمن دعم مؤطر خارجياً، يسحب المجال أمام الداخل الإفريقي في تولي زمام المبادرة للبحث عن حلول للمشاكل الإفريقية بمنظور إفريقي.

أضحت إفريقيا، في ظل العجز المؤسسي والوظيفي لدولها ومنظماتها، ساحة معارك كبرى بين مصالح الدول العظمى، حولتها من قارة تنشد السلام والاستقرار والازدهار، إلى بؤرة نزاعات تتخفى من وراءها صراعات جيوسراتيجية؛ فإن كانت أوراسيا منطقة الصراعات والحروب المستقبلية بين قوى العالم المتعاضمة وفق تنبؤات بريجنسكي، فإن نفس القوى المتصارعة ترى في إفريقيا ذلك المخزون الطاقوي والطبيعي الحيوي الذي لا ينضب، والذي يفرض منطق المصالح الإستراتيجية إيجاد موطئ قدم فيها يتيح الاستحواذ على أكبر قدر من مقدراتها، ضماناً للاحتياجات المستقبلية.

بالنسبة للنتائج التي توافقت مع الدراسة من حيث التحليل والتفسير والتنبؤ، توصلنا إلى قابلية تبني الفرضيتين الثالثة والرابعة؛ أما المقاربات التي ساهمت في اختراق الدراسة وإنارة الغموض، فهي

المقاربات الجيوسياسية، والمؤسسية، ومقاربة الأمن الجماعي، ونظرية مركب الأمن الإقليمي، ومقاربة الأمن المجتمعي، ومقاربة الدور.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكننا وضع بعض التوصيات التي استوجبت الدراسة الوقوف عندها، سعياً لاحتواء وتدارك كمٍ من الفراغات التي عجزت المنظمة الإفريقية في التغلب عليها، وإبراز بعض مواطن العجز والخلل التي أدت إلى حدوث فشل وظيفي وهيكلية لمجلس السلم والأمن والاتحاد القاريين، وآل ضمن إرهاباتها تواصل وإحداث المزيد من الشرخ الأمني والمجتمعي في القارة الإفريقية؛ نحدد بعض عناصرها، إجمالاً، فيما يلي:

- اعتباراً لما تتمتع به القارة من خصائص جيوبوليتيكية هائلة ومتنوعة، تزيد من رصيدها في تبوء مكانة حيوية في التوازنات الحالية والمستقبلية للتفاعلات الدولية، تأتي منظومة الأمن المجتمعي الإفريقي بمتغيراتها التخومية، وارتباطها بمعضلة الاختراق ومبدأ الاعتماد الأمني المتبادل، والتي يقتضي الاهتمام والتشديد عليها حتمية الإحاطة بمصادر مخاطر ضرب الهويات الإفريقية، باعتبارها صلب العقيدة السياسية للدولة والمجتمع المدني، كخصوصية يحوم في مدارها اضطراب الأمن القومي الإفريقي الذي تسببه حروب الإثنيات وتهديدات المخاطر اللاتماثلية المعطلة للأمن الإنساني، خاصة في المناطق الحيوية كالقرن الإفريقي وحزام الساحل وجنوب الصحراء؛ يدفع هذا الأمر بدول القارة والاتحاد الإفريقي في بناء تصوراتهم إلى الاهتمام بترشيد بنائية المجتمع المدني وإعادة تأهيله، بتشديد جسور ثقافية عبر مستويات، تنتقل فيها النخب المحلية من بنية سوسيولوجية طائفية وإثنية إلى بنية مشبعة بالولاء للدولة الوطنية، كإسناد ثقافي وفكري استراتيجي، يسهم في إحداث توافقات محلية وإقليمية في تسوية النزاعات ومعالجة جذورها، والحد من تدخلات وتأثيرات الأجندات الخارجية في اختراق حدودها الفكرية والثقافية؛

- توفير الدعائم داخليا وخارجيا للمساهمة في تطوير المؤسسة الأمنية القارية، والقيام بإصلاحات عبر تبني سياسات واستراتيجيات أمنية تؤدي إلى ضبط أمني رسمي، ما يمنح للاتحاد القاري إمكانية توفير البيئة المواتية للتفاعل بين العوامل المساعدة والعوامل الحاجزة لحفظ الأمن وإرساء السلام، والعمل على تجنب الازدواجية في عملية اتخاذ القرار، وتقادي التناقض في حل القضايا ذات البعد الدولي الواحد؛

• العمل على وضع واعتماد تخطيط اقتصادي قاري شامل يعزز قطاعي الأمن والتنمية، وتبني سياسة وتدابير خارجية موحدة وفعالة، بهدف حصر المسار السياسي للأمن والتخطيط التنموي على مستوى القارة الإفريقية، بما يفضي إلى تقوية مكانتها من أجل فرض الرؤية المستقبلية للقارة، وتحجيم التدخلات الخارجية، وضبط تدخلات مصالح الدول العظمى، بما يتضمن تقديرا لفرص إحلال السلم، كإسهام محفز في فهم سياق السلم والنزاع في إفريقيا؛

• بذل المجلس للمزيد من جهود التعاون مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين، بالتنسيق الكامل مع مختلف أجهزة الاتحاد، للوصول إلى تحقيق الهدف المنصوص عليه في المادة الثالثة، الفقرة (ج)، من بروتوكول إنشاءه، فيما يتعلق بـ "تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات، لتعزيز السلم والحيولة دون تجدد أعمال العنف"؛ ولأجل ذلك، يمكن للاتحاد الإفريقي تشكيل قيادة إفريقية عسكرية مشتركة، وإطلاق برامج تدريبية ومؤتمرات جامعة في سبيل توحيد الجهود، أو على الأقل تقريب وجهات النظر والرؤى بين القيادات السياسية والعسكرية، بالاعتماد على تبادل الخبرات بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الجهوية في مجالات الأمن والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، في إطار عملية تفاعلية يترتب عنها تحقيق قدر عال من الانسجام والتوافق والتعاون، مع حتمية تطوير نظام الإنذار المبكر الإفريقي، ومنحه الأولوية القصوى، وإنشاء لجنة أو هيئة داخل المنظمة القارية تختص بدراسة وتقديم اقتراحات واستشارات ومساعدات في شكل دراسات فنية وتقنية؛

• التأكيد على أهمية المصالحة الوطنية كمبدأ أساسي وأداة سياسية ذات فعالية فاصلة في تسوية النزاعات والحروب الأهلية، كتصور شامل يسعى إلى تجاوز الخلافات بين أطراف النزاع، وصهر الفوارق الإيديولوجية والدينية والعرقية والإثنية المستغلة في تفكيك التماسك الاجتماعي، بما يؤدي إلى بلورة بيئات تعايشية داخل المجتمعات أو فيما بينها، المفضي إلى القضاء على مواطن التوترات، وخلق أوضاع أمنية وسياسية ومجتمعية تساهم في إرساء الأمن والسلم والاستقرار، والدفع بعجلة التنمية؛

• إيلاء الأهمية القصوى والاهتمام الكافي لخلق ودعم مراكز ومخابر بحث مختصة في الدراسات والبحوث الاجتماعية الأنثروبولوجية بالدرجة الأولى، وفي السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والأمنية؛ وتنظيم مؤتمرات جهوية وإقليمية تجمع بين منظمات المجتمع المدني، من أجل خلق تقارب فكري ومجتمعي، يفضي إلى تكريس وترسيخ مجتمع إفريقي مترابط؛

- إعادة النظر في طبيعة العلاقة الهيكلية بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإفريقية الجهوية، بتعزيز الترسانة التنظيمية والقانونية لهذه العلاقة، في سبيل مضاعفة الدور الريادي للاتحاد الإفريقي، بما يفضي إلى رفع مستوى التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الجهوية، ما يؤدي بدوره إلى رفع جهود ومستويات العمل الجماعي، من خلال تفعيل الأدوار الإقليمية للمجموعات الاقتصادية، وتعزيز إمكانياتها الاقتصادية والتنموية، بهدف زيادة قدراتها التكاملية بأبعادها وانتماءاتها الإفريقية، بعيدا عن الإستقطابات الخارجية والولاء للخارج، بما فيه الإشكاليات المنجزة عن انتماء عديد الدول إلى تجمعات دولية، وما قد يفرزه ذلك من ازدواجية في المواقف والتبعية؛ كل ذلك من أجل تسريع اكتمال صرح المجموعة الاقتصادية الإفريقية، كهدف نهائي من وراء إنشاء هذه المجموعات الاقتصادية الجهوية؛
 - تشجيع الاهتمام الأكاديمي بمنظمة الاتحاد الإفريقي، من أجل المساهمة في معالجة المشكلات التي تعاني منها أولا، ومن ثم وضع وتحيين الاستراتيجيات والخطط التي تصبو إلى تكريس دعائم السلم والأمن في القارة الإفريقية؛
 - الاهتمام الفعلي بدور وإسهامات النخب الحاكمة والنخب الفاعلة في المجتمع الإفريقي كرافد في صناعة الحضارة الإفريقية المعاصرة، بما يتوافق مع آمال وإرادات الشعوب المحلية، ويستجيب إلى التلاحق والتجانس الثقافي مع الحضارات العالمية الأخرى؛
 - تعزيز التنسيق بين مجلس السلم والأمن الإفريقي ومجموعة دول إفريقيا في مجلس الأمن الدولي (A3)، من أجل الترويج والدفاع عن المواقف الإفريقية المشتركة في عمليات صناعة واتخاذ القرار على مستوى مجلس الأمن الدولي، في القضايا والمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الإفريقي؛
- أمام كل أنماط وأشكال أزمات ونزاعات ومعضلات الأمن المجتمعي للقارة الإفريقية، تظل المقاربات والتفسيرات الأكاديمية قاصرة في تحديد المخارج الإستراتيجية المناسبة لها؛ ومع إبقاء الأمل في أن تسعى وتتمكن النخب الأكاديمية والسياسية الإفريقية، وحتى النخب من خارجها، في قولبة مقاربات أكاديمية تطابق الواقع الإفريقي، وتتناول كل معطياته وعناصره، سنبقي على توقعاتنا بحدوث استجابة نوعية من المجتمع الدولي لتطهير ومعالجة المأزق الأمني الذي يعصف بالقارة الإفريقية، في ظل ما أضحى عليه العالم من مرونة علاقاتية، وتزايد ارتباط مستقبل البشرية ببعضها البعض؛ ما قد يفتح لإفريقيا ودولها الباب للمضي نحو مستقبل واعد، خصوصا في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يمنح توافره المجال للكيانات السياسية الرسمية لاستخدامه في تحقيق الكم الأكبر والأوجز لمصالحها واحتياجاتها، بما في ذلك في مجالات الأمن والتنمية.

إن تبرير النزاعات الإفريقية بما خلفته الحقبة الاستعمارية من نعرات طائفية وإثنية، وحدود جغرافية فوضوية، هو تبرير للتاريخ لا غير؛ أما أن يتم اتخاذ نفس التبريرات لتعليل فشل الدول والأنظمة المتسببة في النزاعات، فذلك أمر فيه نوع من التقاعس والمماطلة، وحجج لرفع المسؤوليات عن النخب التي ساهمت في ذلك؛ فالدولة ككيان سياسي قد أوجدت لوضع حلول وبدائل للمشاكل، وإحلال نظام معيشي مقبول، لا لأجل تثبيت التعليقات ضمن صور نمطية تأخذ مع الوقت طابع القبول والتسليم. لأجل ذلك، على دول ومجتمعات إفريقيا البحث عن كل السبل المحلية والإقليمية لبناء مؤسسات محلية تسهم في نشر الأمن والاستقرار الداخلي، وتتيح لها إمكانية المساهمة في ذلك إقليمياً.

وتبقى الطموحات والإدراكات الاستراتيجية في الجانبين الأمني والجيوستراتيجي تتعاقبها نماذج النجاحات وحالات الفشل، ويبقى مستقبل القارة مرهون بالواقع والتحديات والإرادات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر

أ) المواثيق الرسمية:

- البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي.
Protocol Relating To The Establishment Of The Peace And Security Council
Of The African Union. <https://www.peaceau.org/uploads/psc-protocol-en.pdf>
- بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان.
Protocol On The Statute Of The African Court Of Justice And Humanrights :
[https://au.int/sites/default/files/treaties/36396-treaty-0035 -
_protocol on the statute of the african court of justice and human right
s_a.pdf](https://au.int/sites/default/files/treaties/36396-treaty-0035_-_protocol_on_the_statute_of_the_african_court_of_justice_and_human_rights_a.pdf)
- ميثاق الأمم المتحدة. <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>
- القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي. <https://au.int/ar/constitutive-act>
- ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، أديس أبابا: ماي 1963.
[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-
afri/mol01.doc_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-afri/mol01.doc_cvt.htm)

ب) المعاجم والقواميس:

- إبراهيم القلاني، قاموس الهدى، الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، د س.
- أبي الفضل، جمال الدين محمد بن أكرم، ابن منظور "قاموس لسان العرب"، بيروت، دار صابر، م8، 2003.
- نيفين مسعد، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، 1994.
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط3، 1990.

ثانياً/ المراجع

(أ) الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، دار إكتشاف، ط1، 2010.
- /_____، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2011.
- إبراهيم مشروب، المنظمات الدولية والإقليمية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2013.
- أحمد إبراهيم محمود، إثيوبيا والمسألة الصومالية "من التحكم عن بعد إلى الغزو العسكري"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- /____، الحروب الأهلية في إفريقيا، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.
- أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
- أحمد الأصبحي وآخرون، القرن الإفريقي وشرق إفريقيا: الواقع والمستقبل، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010.
- أحمد عبد الله، الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة، سينا للنشر، 1990.
- أحمد محمد علي المسلماني، سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016.
- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسات في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية، دار الجامعة للنشر، ط3، 2001.
- /____، تحليل إدارة الصراع الدولي "دراسة مسحية"، السعودية، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، 2014.
- إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا "دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي"، الجزائر، دار الإعصار العلمي، ط1، 2018.
- أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر: حسني زينة، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، مطبعة جامعة الكويت، 1982.

- أكرم حسام فرحات، المسؤولية الدولية في إطار عمليات حفظ السلام في إفريقيا، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- إلهام محمد على زهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الإستعمار الفرنسي (1850-1914)، الرياض، دار المريخ للنشر، 1988.
- الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية "أسئلة وأجوبة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة"، منشورات الأمم المتحدة، 2001.
- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي "الصراع والمستقبل"، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا "نموذج الإيكواس"، القاهرة، دار النشر للجامعات، ط1، 2009.
- برايان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، أبو ظبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2005.
- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط4، 2018.
- بشارت رضا زنكة، دور المبعوث الأممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي "دراسة لدور الأمم المتحدة في إطار تطبيق الدبلوماسية الوقائية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر"، بيروت، منشورات زين الحقوقية، 2013.
- بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- بومدين طاشمة، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016.
- بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات "الحرب والسلام والنظام العالمي"، تر. سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

- توماس شلينج، إستراتيجية الصراع، تر. نزهت طيب وأكرم حمدان، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.
- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- جعفر علي حميدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
- جمال علوى، أزمة قارة: دراسة في العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والطباعة، 1986.
- جوزيف ناي، المنازعات الدولية "مقدمة للنظرية والتاريخ"، تر. أحمد أمين الجمل، مجدي كامل، مصر، الجمعية المصرية، 1997.
- جيمس دروتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985.
- حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية، الكويت، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1994.
- حسام أحمد محمد هنداوي، حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، القاهرة، دون دار النشر، 1994.
- حسام نبيل صلاح الدين مشرف، الصراعات في القارة الإفريقية: دراسة لحالة السودان، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018.
- /_____ \، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في دار فور، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2018.
- حساني خالد، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، الجزائر، دار بلقيس، 2011.
- حسين أحمد الطراونة، ماجد عبد المهدي المساعدة، إدارة التفاوض وحل النزاعات، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
- حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار هومة، ط1، 2008.
- حسين قادري، النزاعات دولية "دراسة وتحليل"، الجزائر، دار منشورات خير جليس، ط1، 2007.

- /_____، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2009.
- حمدي عبد الرحمان حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سلسلة كتب دراسية، 2002.
- /_____، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015.
- /_____، الدولة المستحيلة في إفريقيا "مسارات متناقضة"، عمان، الآن ناشرون وموزعون، 2020.
- حورية توفيق مجاهد، نظام الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الأنجلو، 1977.
- خالد يسرى محمد أحمد، عمليات حفظ السلم المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2016.
- خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- خلف رمضان محمد بلال الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013.
- خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.
- الدردري محمد أحمد، الحدود الإفريقية والانفصال في القانون الدولي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2017.
- دلال غسان خيرى، النظريات السياسية، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2021.
- ديفيد ج. فرانسيس، إفريقيا السلم والنزاع، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط1، 2010.
- رابح زاوي، بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط "بنى ثلاثية الأمن، القوة، سلم القوى"، دراسة حالة الحوار الأطلسي المتوسطي"، الأردن، ألفا للوثائق، ط1، 2020.
- رتيبة برد، المبادرات الجيوستراتيجية الأوروبية في المتوسط، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020.

- رجب عبد المنعم متولي، الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية الراهنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.
- رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي "الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة"، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020.
- رمضان عبد العظيم، مصر وإفريقيا "الجنود التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة". (أعمال ندوة)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.
- روزماري فوت وآخرون، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية، تر: أحمد حاي والطبيب غوردو، لندن، إي-كتب، 2016.
- رؤوف منصوري، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط1، 2016.
- زياد الصمادي، حل النزاعات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"، الأردن، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، برنامج دراسات السلام الدولي، 2010.
- زينب وحيد دحام، الوسائل البديلة لحل النزاعات، العراق، مطبعة الثقافة، 2012.
- سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات "إطار نظري"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014.
- سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة "الدور والاستجابة"، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013.
- سامي منصور، نيجيريا: عملاق إفريقيا التائه، القاهرة، دار المعارف، 1966.
- سعيدة محمد عمر، إشكالية التحول الديمقراطي في إفريقيا: دراسة حالة جيبوتي، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ط1، 2016.
- سلوى محمد لبيب، دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الإفريقية، القاهرة، دار المعارف، 1980.
- سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذج"، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2012.

- سنثيا سامبسون وآخرون، المقاربات الإيجابية لبناء السلام، تر. فؤاد سروجي، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- سهاد عبد الجمل عبد الكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2020.
- السيد فليل، محمود أبو العنين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المطبعة التجارية الحديثة، 2002.
- شارل زوغيب، الحرب الأهلية، تر: أحمد برو، بيروت، منشورات عويدات، 1989.
- شاكراً محمود وهيب البياتي، علي عبد الحسين عبد الله العقابي، الدليل الدبلوماسي، بيروت، دار الكتب العالمية، 2015.
- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الرياض، دار الزهراء، ط2، 2002.
- صادق حجال، ليبيا وإشكالية بناء الدولة-الأمة (1951-2017)، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
- صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية، بغداد، مطبعة الرشاد، 1975.
- صفاء سمير إبراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- صلاح أحمد هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، الإسكندرية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر والتوزيع، 2008.
- طابع أصيفا وآخرون، العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية والتوثيق، 2003.
- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي "رؤية مستقبلية" دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- /_____، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2014.

- /_____ \، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة "مناقشة النماذج النظرية"، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2015.
- /_____ \، نظريات التكامل الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2017.
- عبد الحليم غازلي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1، 2015.
- عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية العربية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية، الجزائر، دار هومة، ط2، 2008.
- عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية "دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور (2003-2014)"، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2018.
- عبد العزيز العشماوي، علي أبو هاني، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.
- عبد العزيز شاهين، الصراع القبلي السياسي في مجتمعات حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2001.
- عبد الفتاح ماضي، عبده موسى، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- عبد الفتاح مصطفى لطفي، وآخرون، الجريمة المنظمة: الأنماط والاتجاهات، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.
- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية "انكسار دائم أم انحسار مؤقت"، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
- عبد القيوم عبد الحليم الحسن، ندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، مارس 2004، الكتاب 01، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، 2009.
- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.
- عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، ليبيا، ط1، 2002.

- عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004.
- عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2009.
- عبيد ربيع، المنظمات الدولية ودورها في فض المنازعات بين الدول، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2014.
- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، مطبعة سيكو، ط1، 2001.
- علي أ. مزروعى، تاريخ إفريقيا العام، لبنان، مطبعة حسيب درغام وأولاده، المجلد الثامن، 1998.
- علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن "1945-1995"، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط2، 2006.
- العماري عباس رشدي، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
- عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة "دراسات جيوسياسية"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992.
- عمر سعد الله، الحدود الدولية "النظرية والتطبيق"، الجزائر، دار هومة، 2007.
- /_____\، القانون الدولي لحل النزاعات، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ط2، 2010.
- /_____\، الوجيز في حل النزاعات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- /_____\، دراسات في القانون الدولي المعاصر، الجزائر، دار هومة، ط4، 2014.
- عمر فرحاتي، مريم براهيمى، الأزمة في الساحل الإفريقي "العمليات والأبعاد"، الجزائر، الدار الجزائرية، 2017.
- فريدريك معتوق، جذور الحرب الأهلية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994.
- فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية: انعكاساتها وكيفية التعامل معها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2008.
- فوزية زروالية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء "مراجعة نقدية"، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، 2019.
- قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة، الجزائر، دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

- قاسم محمد الدويكات وآخرون، إدارة الأمن الحدودي "المقاربات والنماذج"، تحرير: بلهول نسيم، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2018.
- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2014.
- كعبوش الحواس، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، القاهرة، المكتب العربي للمعرفة، ط1، 2017.
- كمال حماد، النزاعات الدولية "دراسة قانونية دولية في علم النزاعات"، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1998.
- لولى أكودييا، الحكم والسياسة في إفريقيا، تر: مجموعة من الباحثين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ج1، 2003.
- مجدي جلال صالح، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015.
- مجدي عبد الكريم، النزاعات في القارة الإفريقية: الأسباب والتطورات والنتائج، أبوظبي، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001.
- /_____، التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً، أبوظبي، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2002.
- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2000.
- /_____، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام "مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر"، ج1، دار هومة، الجزائر، 2003.
- /_____، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، الكتاب الأول، الجزء 2، الجزائر، دار هومة، 2004.
- محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية "من الناحيتين النظرية والتطبيقية" دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1976.
- محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، السودان من الحوار إلى الأزمة المفتوحة "صراع الهوية وإشكالية الانتماء"، مصر، دار الكلمة للنشر، ط1، 2007.

- محمد المجذوب، القانون الدولي العام، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.
- محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، الأردن، دار الخليل للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
- محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، الهجرة غير الشرعية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
- محمد حمد القطاطشة، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- محمد سعادي، العقوبات الاقتصادية الدولية من العقاب الجماعي إلى العقوبات الذكية، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع، 2018.
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي "المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات"، الجزائر، د.د.ن، 1997.
- محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدول في إفريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.
- /_____، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- محمد عبد الحميد أحمد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017.
- محمد عصام العروسي، النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مصر، مجموعة النيل العربية، 2020.
- محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- محمد غزالي، الهجرة السرية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
- محمد فائق، إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم "المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة"، الأردن، مؤسسة عبد الحميد شوبان، ط1، 2005.
- محمد محمود الإمام، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

- محمد نصر مهنا، العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2002.
- محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، 1983.
- محمود أبو العنين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الأفريقية، القاهرة، مركز البحوث الأفريقية، 2001.
- محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية: دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2004.
- مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، 2011.
- مصطفى حجازي، الإنسان المهدور: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2005.
- مصطفى علوى، أزمة قارة: دراسة في العلاقة بين أزمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، 1986.
- منير محمودي، مصادر الصراعات الداخلية في بلدان غرب إفريقيا وآليات إدارتها "دراسة تقييمية"، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2018.
- مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015.
- مهيرة عماد السباعي، القضايا الإفريقية من المنظور الإعلامي "الأزمات .. المعالجة"، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2018.
- نادية عبد الفتاح عشاوي، التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي: دراسة مقارنة بين تسوية النزاعين الإريتري اليمني والإريتري الإثيوبي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016.
- نزيه نعيم شلالا، الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة من خلال الفقه والدراسات والاتفاقيات الدولية، بيروت، منشورات المحلبي الحقوقية، ط1، 2010.

- نوري مروة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- هادي برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة (1991-2010)، الأردن، زهران للنشر، 2014.
- هبة الله أحمد خمسين، الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2011.
- ولد الصديق ميلود، مكافحة الارهاب "بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016.
- يحيى اليحياوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2015.
- يحيى بوعزيز، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية: من مطلع القرن السادس عشر الى مطلع القرن العشرين، الجزائر، دار البصائر، طبعة خاصة، 2009.

ب) الكتب باللغات الأجنبية (Books):

- Adebayo Adedji, **Comprehending and Mastering African Conflicts**, London, Zed books, 1999.
- Andre Le Sage, **African counterterrorism cooperation "Assessing Regional and Subregional Initiatives"**, USA, Potmac Book Inc, First edition, Chapter one, 2007.
- Anne-Marie Frerot, **L'Afrique en question**, Paris, Elipses, 2004.
- Chaliand Gerard, **Territoires Guérillas**, Paris, Edition complexe, 1988.
- Gabriel Amvane, **Les rapports entre l'ONU et l'Union Africaine en matière de paix et de sécurité sur le continent africain**, France, Edition Publibook Université (EPU), 2012.
- Géraldine Giraudeau, **Les différends territoriaux devant le juge international «Entre droit et transaction»**, Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2013.

- Marc Fontrier, **Le darfour "Organisations internationales et crise régionale "2003–2008"**, Paris, L'Harmattan, ARESAE, 2009.
- Niklas L.P. Swanström, Mikael S. Weissmann, **Conflict, Conflict Prevention, Conflict Management and Beyond: a conceptual exploration**, Uppsala, Sweden, Central Asia–Caucasus Institute & Silk Road Studies, 2005.
- Peter Wallensteen, **Understanding Conflict Resolution War "Peace And The Global System"**, London, SAGE Publication LTD, 1st ed, 2002.
- Pierre Marie Dupuy, **Droit international public**, Paris, Dalloz, 1992.
- Robert Jackson and George Sorensen, **Introduction to international relation: theories and approaches**, Oxford university press, fourth edition, New York, 2010.
- Tchioffo Kodjio, **Mali conflict 2012–2013 : A critical Assessment**, USA, Lambert Academic Publishing, 2015.
- Thierry Garcia, **la reconnaissance du statut d'état a des entités contestées : approches de droits international, régional et interne**. Paris, Edition A. Pedone, Université de Grenoble Alpes, faculté de droit, centre d'études sur la sécurité internationale et les coopérations européennes–CESICE, 2018.
- Thierry Tardy, **Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix «Acteurs, activités, défis»**, Paris, de Boeck, 2009.
- William Tirdiff, **Government and politics in africa**, London, the Macmillan Press Ltd, 1984.
- Yonah Alexander, **Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from AL–Qaeda and other Terrorists in North and West/Center Africa**. Arlington, VA : International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies, 2010.
- Zartman William, **La résolution des conflits en Afrique**, Paris, Edition l'Harmattan, 1989.

(ت) الدوريات والمجلات العلمية العربية:

- إبراهيم العامر، تحديات إفريقيا: جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات إفريقية، العدد السادس، سبتمبر 2010.
- إحسان هندي، الأساليب الودية في حل الأزمات والمنازعات الدولية، مجلة معلومات دولية، دمشق، مركز المعلومات القومي، السنة السادسة، العدد 57، 1998.
- أحلام بوكربوعة، آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي "أفريبول" ودورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب، حواشي جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 04، 2020.
- أحمد إبراهيم محمود، الاتحاد الإفريقي "حصار السنوات الخمس الأولى"، مجلة آفاق إفريقية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 08، العدد 28، 2008.
- أحمد الرشدي، الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي: حدود الدور المتوقع والمأمول، مجلة آفاق إفريقية، العدد 12، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2002، ص، ص.
- أحمد حجاج، الديمقراطية والتعددية الحزبية والانتخابات في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 154، أكتوبر 2003.
- /_____\، الصين تعيد اكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، عدد 163، جانفي 2006.
- أحمد عسكر، مستقبل الدور الإريتري في القرن الإفريقي في ضوء التحولات الراهنة، قراءات إفريقية، ماي 2019.
- أكرم عمورة، من أجل مقارنة إفريقية لمكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الثالث، العدد 01، جوان 2016.
- أكرم ألفي، كوت ديفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، 2003.
- أيمن السيد عبد الوهاب، الهوية الإفريقية والمسار، مجلة أحوال مصرية، العدد 72، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2019.
- بدر حسن الشافعي، اتجاهات وإمكانات إعادة الاستقرار في العالم العربي "مصر أنموذجاً"، الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز البحوث والدراسات، العدد 75، 2020.
- بلعربي علي، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقارنة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 03، العدد 14، مارس 2019.

- جاك ماريل نزو انكو، إفريقيا والديمقراطية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 05، 1998.
- جان بيافيلير، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "تحد جزائري أم تهديد عالمي"، أوراق كارينغي، العدد 104، أكتوبر 2009.
- جمال محمد السيد ضلع، قضايا الدولة في إفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 25، جامعة القاهرة، 2003.
- جيلبرت خاديا جالا، شرق إفريقيا "الأمن وإرث الهشاشة"، دراسات عالمية، العدد 86، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.
- حسن الحاج علي أحمد، الأمنة والديمقراطية في القرن الإفريقي "حالات جيبوتي والصومال والسودان"، مجلة سياسات عربية، العدد 39، يوليو 2019.
- حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية "مقاربة نظرية"، سلسلة دراسات دولية، العدد 01، الجزائر، 2008.
- حمدي عبد الرحمان حسن، الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا، الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، العدد 1، أكتوبر 2004.
- خليل العناني، العوامل الداخلية لتآكل مؤسسة الدولة في إفريقيا، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثاني، العدد السادس، 2001.
- خيرى عبد الرزاق جاسم، الاتحاد الإفريقي: النشأة-الهيكليّة-التحديات، دراسات دولية، المجلد 08، العدد 31-32، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2006.
- دخان نور الدين، مجناح أمال، الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2019.
- ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، سلسلة محاضرات الإمارات، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 45، أبو ظبي، 2001.
- رابح زغوني، تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الإثنيات في إفريقيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، الشهر 05، 2020.
- رانيا حسين خفاجة، الاتحاد الإفريقي "خطوة جديدة في مسيرة القارة"، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002.

- رواية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا: الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مجلة قراءات إفريقية، العدد 20، جويلية 2014.
- الزهرة تيغزة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الأفريقية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد السابع، 2017.
- سعيد علي أحمد طه، خبرات التكامل في المجتمعات الإقليمية الإفريقية "حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين-صاد)"، أفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، أكاديمية السودان للعلوم، 2016.
- سلطان فولي حسن، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد الخامس، 2010.
- سماء سليمان، الإتحاد الإفريقي وسياسات مواجهة الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018
- سمير بدوي، تأثير الصراعات الحدودية في القرن الإفريقي "إريتريا نموذجا"، السياسة الدولية (الأمن في القرن الإفريقي)، العدد 212، أبريل 2018.
- الشيماء عبد العزيز، استمرار الأزمة في الكونغو الديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد 138، أكتوبر 1999.
- عابر نجوى، معضلة الهويات الإستراتيجية، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع عشر، جوان 2017.
- عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني "دراسة في المفاهيم"، مجلة العلوم السياسية، العراق، العدد 51، 2016.
- عبد الحميد على عبد الحميد شتا، الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغطات الخارجية، مجلة آفاق إفريقية، العدد 13، 2003.
- عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم، مدى فاعلية الإنترنت في محاربة الإرهاب، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2019.
- عبد العزيز لزعر، رشيد زياني، آلية الإتحاد الإفريقي والتعاون الشرطي (الأفريبول) ودورها في مكافحة الجريمة الإلكترونية، مجلة متون، المجلد 14، العدد 03، 2021.

- عبد القادر دندن، خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، سياسات عربية، العدد 08، أبريل 2014.
- عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، مجلة الحوار المتمدن.
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32994327/10/2012>
- عربي بومدين، العولمة وثنم الإستقرار في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 35، يناير 2018.
- عزة هاشم، أزمة الدول الهشة في القرن الإفريقي "الصومال نموذجا"، السياسة الدولية، السنة 54، العدد 212، أبريل 2018.
- علاق جميلة، الأمن المجتمعي، مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71416>
- علي مراح، دور مجلس الأمن الدولي في مكافحة الإرهاب، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، العدد الأول، 2010.
- غازلي عبد الحليم، الإهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.
- فتي بوخاري، هوارى حمادي، أثر الإيديولوجيا على الهوية "من التنظير إلى المدرسة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد الثالث، العدد الثالث، 2019.
- فخار هشام، دور الإتحاد الإفريقي في تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية "أي مسار، وأي فاعلية؟"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، أكتوبر 2020.
- مالك عوني، الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، أكتوبر 2011.
- محمد إبراهيم حسن، دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية (حالة السلم والأمن في إفريقيا، رؤية استشرافية)، العدد 27، مارس 2016.
- محمد بركة، آليات الإتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن الدوليين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، قراءات سياسية، السنة الخامسة عشر، العدد 40، أبريل 2019.
- محمد بشر جوب، جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب، قراءات إفريقية، العدد 34، ديسمبر 2017.

- محمد جعبوب، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية: محاولة التقييم، مجلة مدارات سياسية، المجلد 01، عدد 03، ديسمبر 2017.
- محمد عاشور مهدي، بعد نصف قرن من العمل المشترك: الاتحاد الإفريقي "الآمال والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، القاهرة، العدد السابع عشر، سبتمبر 2013.
- محمد عاشور مهدي، مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، مجلة قراءات إفريقية، مارس 2017. www.qiraatafrican.com
- محمد لبوخ، عملية بناء الدولية، "دراسة في المفهوم، الأبعاد، المرتكزات"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد الأول، العدد الثاني، جوان 2013.
- محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016.
- محمد هيبة علي أحطية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.
- محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا "الصراع على السلطة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، 2011.
- مصطفى شفيق علام، حقائق صادمة: الأطفال المجندون وقود الصراعات الداخلية في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 32، 2017.
- مصطفى صايح، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 02، ديسمبر 2014.
- منير محمودي بدوي، مفهوم الصراع "دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، 1997.
- نجم الدين محمد السنوسي، دور القبيلة في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد الثامن، أفريل، 2011.
- /_____، دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن، قراءات إفريقية، العدد الأول، أكتوبر 2016 .

- نرمين محمد توفيق، كيف تهدد التنظيمات الإرهابية الأمن في القرن الإفريقي؟، السياسة الدولية، السنة 54، العدد 212، أبريل 2018.
- نضال عبد العزيز، الحدود: مصدر صراع في القرن الإفريقي، دراسات إفريقية، العدد 56، 2016.
- نها أبو الذهب، دعوة متجددة لحل النزاعات بقيادة الجهات الفاعلة المحلية وفي الشتات العربي، أبريل 2020، مجلة رواق عربي، أبريل 2020. <https://rowaq.cihrs.org>
- ودرار أمين، الشرطة الجنائية الإفريقية "الأفريبول"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد الأول، 2020.

ث) الدوريات باللغات الأجنبية (Periodicals):

- Antoine Denis N'Dimina Mougala, Les conflits africains au 20ème siècle "Essai de typologie", Guerres mondiales et conflits contemporains, n° 225, 1/ 2007.
- Christian Bouquet, L'Etat en Afrique : Géographie politique de la maîtrise des territoires, L'Espace Politique, 7/2009-1, mis en ligne le 20 août 2009, Disponible sur: www.espacepolitique.revues.org
- Gordon ruth, saving failed states: sometimes a neocolonialist notion, American university international law review, vol 12, no 6, 1997, p 920.
- Jean Raphael Chaponnière, Un demi-siècle des relations Chine- Afrique, Afrique contemporaine, n°228, 4/2008.
- Mehdi Taje, l'importance stratégique du Sahel, Dans: la sécurité du Sahara et du Sahel, Cahier du CEREM, N°13, Paris, Décembre, 2009.
- Michael. E .Brown (ed), the international dimension of internal conflict, CSIA studies in international security, Cambridge, Harvard University, 1996.
- Michel Beuret et Serge Michel, La Chine a t'elle un plan en Afrique ?, Afrique contemporaine, n° 228, 4/2008.
- Monica Juma, Compendium of key documents relating to peace and security in africa, Pretoria university law press, University of Pretoria, South Africa, 2006.
- Mvé Ella Léandre, Le rôle des organisations africaines dans la crise malienne, Civitas Europa, 2013/2 (N° 31), p. 123-144. DOI :

10.3917/civit.031.0123. URL: <https://www.cairn.info/revue-civitas-europa-2013-2-page-123.htm>

- Pascal Chaigneau, Enjeux diplomatiques et stratégiques, **centre d'études diplomatiques et stratégiques**, Paris, Economica, 2012.
- Pierre Franklin Tavares, Pourquoi tous ces coups d'Etats en Afrique ?, **le Monde Diplomatique**, janvier 2004.
- Romain Esmanjaud et Benedikt Franke, Qui s'est approprié la gestion de la paix et de la sécurité en Afrique, **Revue internationale et stratégique**, n° 75, automne 2009.
- Sophie Desmidt et Volker Hauck, Gestion des conflits dans le cadre de l'Architecture africaine de paix et de sécurité (APSA), **document de réflexion**, ECDPM, N°11, Juillet 2017, <https://ecdpm.org>
- Stora-Calté Carole, Pétrole dans les deux Soudan. Production, répartition et exploitation des champs pétroliers, **Afrique contemporaine**, 2013/2 (n°246). <https://www.cairn.info/revue-afrique-contemporaine>.
- Tom Porteous, L'évolution des conflits en Afrique subsaharienne, **Politique étrangère**, 68ème année, 2/2003.
- Yann Bedzigui, Les conflits en Afrique : une résolution improbable, **l'annuaire français des relations internationale (AFRI)**, Paris, 2008.

ج) اتفاقيات، إعلانات، قرارات، تقارير، ووثائق رسمية:

- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته.
https://au.int/sites/default/files/treaties/37289-treaty-0020_-_oau_convention_on_the_prevention_and_combating_of_terrorism.pdf
- La convention de 1907 pour le règlement pacifique des conflits internationaux, <https://docs.pca-cpa.org/2016/01/1907-Convention-FR.pdf>
- Accord sur la cessation des hostilités : le Gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part (Tamanrasset, 6 janvier 1991) http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_2.pdf
- Status of Mission Agreement (SOMA), Between the Transitional Federal Government of the Somali Republic and the African Union, on the african union mission in somalia (AMISOM). <https://amisom-au.org>

• إعلان واقدوقو

<https://caert.org.dz/AU-Res-Dec-Decl/AHG-decl-ouagadougou%20declaration.pdf>

• إعلان الجزائر الصادر في ختام القمة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في جويلية 1999.

<https://caert.org.dz/official-documents/declarations/Algeria%20Declaration.pdf>

• قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2016/2297، الصادر بتاريخ 07 جويلية 2016.

• قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2001/1373، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2001.

<https://digitallibrary.un.org/record/449020?ln=ar>

• القرار رقم 213، المتعلق بتعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة ظاهرتي التطرف والإرهاب.

<https://caert.org.dz/AU-Res-Dec-Decl/AHG-Res-213-Dakar.pdf>

• مرجع ممارسات مجلس الأمن 2007/2004، البنود المتعلقة بالاتحاد الأفريقي، العلاقة

المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي، الإجراءات الأولية. <https://www.un.org/securitycouncil/>

• الاتحاد الإفريقي، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السادسة عشرة، أديس أبابا، إثيوبيا.

30-31 جانفي 2011، "مقرر بشأن التقرير النهائي لرئيس المفوضية عن عام السلم والأمن في إفريقيا".

Assembly/AU/6 (XVI). <https://au.int/en/decisions-25>

• اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 700 / 12 جويلية 2017، بشأن الوضع في

الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

• اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 848، المنعقد في 09 ماي 2019، بشأن الوضع في

الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

• اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 1037، المنعقد في 07 أكتوبر 2021، بشأن

الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>

• اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 1068، المنعقد بتاريخ 08 مارس 2022، بشأن

الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <http://www.peaceau.org>

• استشارة الاتحاد الإفريقي بشأن إعداد قانون إفريقي نموذجي شامل لمكافحة الإرهاب، مشروع

نهائي. <https://www.peaceau.org/uploads/african-model-law-ar.pdf>

• بيان رئيس مجلس الأمن الدولي رقم S/PRST/2014/25، الصادر في 10/12/2014،

- بيان رئيس مجلس الأمن الدولي رقم S/PRST/2015/4 ، الصادر في 2015/01/19 .
- بيان اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 1040 بشأن الجهود التي تبذلها القارة لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، المنعقد على المستوى الوزاري بتاريخ 22 أكتوبر 2021. www.peaceau.org
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/61/256 الصادر بتاريخ 16 أوت 2006 حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى
- التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، 2009.
- تقرير المفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الإفريقي حول الحدود، المجلس التنفيذي، الدورة العادية الرابعة عشر، أديس أبابا، إثيوبيا، الاتحاد الإفريقي، 26-30 يناير 2009.
- تقرير رئيس المفوضية حول الوضع في مالي .(CCCLIII). PSC/AHG/4.
- تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، رقم A/61/256 ، حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، 2006/08/16
- تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لاجتماعه رقم 562، الذي انعقد في 10 ديسمبر 2015، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>
- تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لاجتماعه رقم 579، المنعقد في 29 فيفري 2016، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>
- تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي لاجتماعه رقم 586، الذي انعقد في 31 مارس 2016، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>
- تقرير لاجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 608 / 29 جوان 2016، بشأن الوضع في الصومال وبعثة أميصوم. <https://amisom-au.org>
- تقرير مجلس السلم والأمن الإفريقي عن اجتماعه رقم 1075، المنعقد في 12 أبريل 2022، بشأن التمويل المتوقع والكافي والمستدام لبعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS) <http://www.peaceau.org>
- ثورة دارفور "أزمة السودان الجديدة"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن إفريقيا، 25 مارس 2004.

- قراءات في اتفاقية الجزائر للسلام الموقعة بين إريتريا وإثيوبيا، اتفاق الجزائر للسلام بين إريتريا وإثيوبيا من التسوية إلى التطبيق، مجموعة التفكير الاستراتيجي، جويلية 2018. <http://stgcenter.org>
- لي مولر، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة "التحديات الغير عسكرية للأمن"، المؤتمر السنوي السابع والخمسون لمنظمة الجواش حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة. باري، إيطاليا، 21-26 تشرين الثاني 2007.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000، القاهرة، 2001.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، 2002-2003، القاهرة، 2003.
- المقرر رقم 256 بشأن دفع فدية إلى الجماعات الإرهابية، مقررات وإعلانات مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية الثالثة عشر، سرت، جويلية 2009. <https://au.int/ar/decisions/assembly>
- وثيقة الأمم المتحدة واجتماع مجلس الأمن تحت رقم 6882، السنة السابعة والستون، بتاريخ 20 ديسمبر 2012.
- Programme des Nations Unis pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain, 94 Paris, Economica, 1994.
- Decision AHG/Decl.2 (XXX), DECLARATION ON A CODE OF CONDUCT FOR INTER-AFRICAN RELATIONS.
- Decision AHG/Res. 213 (XXVIII), "RESOLUTION ON THE STRENGTHENING OF COOPERATION AND COORDINATION AMONG AFRICAN STATES".
- African peace and security architecture, APSA roadmap 2016/2020, African Union Commission, Peace and Security Department, Addis Ababa, 1st edition, December 2015.
- Conseil de sécurité, S/2004/270, Lettre datée du 31 mars 2004, adressée au Président du Conseil de sécurité par le Secrétaire général de l'ONU, 01/04/2004. <https://documents-dds-ny.un.org>

(ح) وكالات أنباء، صحف، جرائد، بيانات صحفية، ومواقع إخبارية

- مجلس الأمن يقرر نشر بعثة حفظ سلام في مالي، بيان صحفي منشور في 25 أبريل 2013.
<https://news.un.org/ar/story/2013/04/177152>
- البيان الصحفي لنتائج الاجتماع الحادي والعشرين للجنة تنسيق العمليات العسكرية بشأن بعثة أميصوم، المنعقد في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في 11 نوفمبر 2016.
<https://amisom-au.org>
- كلينتون في الجزائر لمناقشة تدخل عسكري في شمال مالي، نشر في 29/10/2012.
www.dw.com
- كلينتون تحث الجزائر على دعم خطة التدخل العسكري في مالي، وكالة الأنباء رويترز، نشر في 29/10/2012.
www.reuters.com
- الصومال ومساندوه يوقعون اتفاقية أمنية لتدعيم الجيش. <https://www.reuters.com>
- سد النهضة، الاتحاد الأفريقي يدعو لجولة مفاوضات جديدة والقاهرة تدرس خيارات الرد.
<https://www.aljazeera.net>
- محمد بن سليمان، تجدد العنف في دارفور يعكس ضعف قدرات الاتحاد الإفريقي، جريدة الوطن، 25 ديسمبر 2004.
- African Union successes and challenges discussed at 33rd Session of the Executive Council of Ministers of Foreign Affairs.
<https://au.int/en/pressreleases/20180628/african-union-successes-and-challenges-discussed-33rd-session-executive>

(خ) الأطروحات:

- رابح زغوني، الحوار العقلاني-المعياري في تحليل السياسة الخارجية: دراسة إمبريقية في خيار السياسة العربية لفرنسا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2014-2015.
- رجب عمر عبد السلام العاتى، دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية النزاعات "دراسة حالة النزاع في الصومال"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة، 2011/2012.

- الفاتح الحسن المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكنغو، روندا، بورندي، الصومال نماذجاً)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014.
- مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013/2014.
- Elham Animzadeh, The United Nations and International Peace and Security: a legal and practical analysis ;PHD in International Law Thesis. University of Glasgow, 1997.

(د) الندوات والملتقيات:

- إبراهيم أحمد نصر الدين، التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمدخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في إفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة قضايا اللاجئين في إفريقيا: التحديات الراهنة وسبل المواجهة، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 20 جوان 2005.
- سماح سيد أحمد المرسي، التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا "مع إشارة خاصة لدور الإيكواس في غرب إفريقيا"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للشباب الباحثين، قضايا السلم والأمن في إفريقيا، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2006.
- عايدة صالح أرحم الزباني، التغيرات العالمية وآثارها على القارة الإفريقية، ورقة عمل للمشاركة في فعاليات الندوة العالمية التي أقيمت بجمهورية إريتريا تحت عنوان: "الديمقراطية في إفريقيا الواقع والآفاق" 21، 23 مارس 2009.
- Anna Maria Gentili, Party Systems and Democratisation in Sub –Sahara Africa .(sixth Global Forum on Reinventing Government, Seoul, Republic of Korea, 24 -27 May 2005.

ذ) المواقع الإلكترونية:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظائف وسلطات الجمعية العامة:
<https://www.un.org/ar/ga/about/>
- برنامج الإنتربول لدعم الإتحاد الإفريقي، فيما يتصل بأفريبول:
<https://www.interpol.int/ar/5/4/1>
- بعثات حفظ السلام. <https://www.un.org/securitycouncil>
- ملخص عن محكمة العدل الدولية. www.icj-cij.org
- مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي: التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً، مركز الجزيرة للدراسات. <https://studies.aljazeera.net/en/node/3517>
- ستيفاني بيزارد، مايكل شوركين، تحقيق السلام في شمال مالي: الاتفاقات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة، 2015، مؤسسة RAND ، كاليفورنيا. www.rand.org
- أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، أكتوبر 2012. <https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765>
- إفريقيا: تاريخ حافل بالإنقلابات، موقع الجزيرة: www.aljazeera.net
- أيمن السيد عبد الوهاب، إريتريا: إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل 2016. <http://www.acrseg.org/40107>
- AFISMA Transfers its Authority to MINUSMA, Bamako, 01 July 2013. <https://www.peaceau.org/en/article/afisma-transfers-its-authority-to-minusma>
- Alexander Fink, Hanna Rammig, Scenarios for the Future of Africa 2030, Scenario Management International AG (ScMI), Germany, April 2016. <https://scmi.de>
- Alexandra Magnólia Dias, Borderless World vs Borders as Walls: insights from a borderland group in northern Ethiopia, In: Crossing african border « migration and mobility », cristina udelsmann rodrigues. (Ed), Lisbon, Center of African Studies, University Institute of Lisbon, 2012. <https://www.aborne.net>
- Alphonse Zozime Tamekamta, L'architecture de paix et de sécurité de l'union africaine (APSA): Articulations et enjeux de la gouvernance sécuritaire au 21eme siècle, Institut de Recherche et d'Enseignement sur la Paix. www.thinkingafrica.org
- Anatole Ayissi, Catherine Maia, La gestion des crises constitutionnelles en afrique: mandat et défis de la médiation internationale, Colloque international consacré à «L'Afrique et l'internationalisation du constitutionnalisme : actrice ou

spectatrice ?», centre de droit public de l'Université de Lomé, 16-17 juin 2010, annuaire français de relations internationales - vol. xiii – 2012. <https://afri-ct.org>

- Arthur Boutellis et Marie-Joëlle Zahar, Un processus en quête de paix : Les enseignements tirés de l'accord intermalien, International Peace Institute, New York, janvier 2018. www.ipinst.org
- Caitriona Dowd, Liezelle Kumalo, Better ways to build peace and resilience in South Sudan, Institute for Security Studies (ISS), 2022. <https://issafrica.org>
- Charles Ukeje, Rethinking africa's security in the age of uncertain globalisation nepad and human security in the 21st century. <https://www.researchgate.net>.
- Cilliers, Jacobus (Jakkie) and Hedden, Steve, Africa's Current and Future Stability (November 20, 2014). ISS Working Paper No. 274. Available at : SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2690122>
- Civilian perspectives on the African Union Mission in Somalia, International Refugee Rights Initiative (IRRI), May 2017. <https://reliefweb.int>.
- Différend frontalier (Burkina faso/Mali), Cour internationale de justice.
- Eritrea Border war with Ethiopia (1998-2000).
- Federica Musso. Les mesures mises en place par l'Union africaine face à la menace du terrorisme, en particulier pour lutter contre le groupe Boko Haram. Paix et sécurité européenne et internationale, université Côte d'Azur 2017. [ffhalshs-03156208f](https://halshs-03156208f)
- Franz Heidhues, and others, Development strategies and food and nutrition security in africa" An assessment", Discussion paper, International food policy research institute, Washington DC, 2004, p18. <https://www.ifpri.org>
- Halfdan Lynge Ottosen, NEPAD's contribution to democracy and good governance in africa, research paper, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2010. <https://www.idea.int>
<https://media.africaportal.org>
<https://www.globalsecurity.org/military/world/war/eritrea.htm>
- Jason Ipe & autres, La mise en œuvre de la Stratégie antiterroriste mondiale de l'ONU en Afrique de l'Ouest, Washington, Center on Global Counterterrorism Cooperation, Septembre 2010. www.globalcenter.org
- Jean-Nicolas Bach, Patrick Ferras, Berouk Mesfin, L'Erythrée : Rejetée et rejeton de la Corne de l'Afrique, Patrick Ferras. La Corne de l'Afrique. Evolutions politiques et sécuritaires. L'Observatoire de la Corne de l'Afrique. halshs-02384564
- Jude Nsom Waindim, Traditional Methods Of Conflict Resolution "The Kom Experience", February, 2019. www.accord.org.za
- Kohen Marcelo G, possession contestée et souveraineté territoriale, Genève, Graduate institute publications, 1997. <http://book.openedition.org>

- Lutte anti-Aqmi : les « pays du champ » en conclave à Bamako, article de presse publié le 21/05/2011. www.jeuneafrique.com
- Matthias Neef, Local Rules?! The Practices of Conflict Resolution by the United Nations in Liberia, KAIPTC Occasional Paper 41. 2017.
- Michel Luntumbue, APSA : Contours et défis d'une Afrique de la défense, note d'analyse, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, Janvier 2014. www.grip.org
- Oheneba Boateng, Three Challenges for the African Union's New Humanitarian Agency. <https://thenewhumanitarian.org/opinion/2019/08/28/African-Union-humanitarian-agency-three-challenges>, 28/08/2019
- Robert Malley, Huit priorités pour l'Union africaine en 2019, International Crisis Group, Février 2019. www.crisisgroup.org
- Ronald Joshua, NEPAD critical to Africa's development peace and security. published on 21 October 2017, Sustainable Development Goals. <https://www.sdgforall.net>
- The new partnership for Africa's development (NEPAD), Octobre 2001. <https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/nepad/nepad.pdf>
- UN Mission in Ethiopia and Eritrea is withdrawn. <https://unmee.unmissions.org/background>
- Who We Are, <https://nepad.org>
www.icj-cij.org/fr/affaire/69
- Zipporah Musau, Silencing the guns in Africa by 2020 : African Union's 2020 campaign to achieve peace and end conflict, extremism, crime. <https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2019-march-2020/silencing-guns-africa-2020>

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

الصفحة	الشكل / الجدول / الخريطة	
20	هيكل النزاع؛ نموذج ميتشل	01
54	نموذج مايكل لوند لدورة النزاع	02
98	مخطط مبسط لمبدأ عمل مجلس السلم والأمن في إطار هيكل السلم والأمن الإفريقي APSA	03
107	مخطط بياني يوضح سياسات التنسيق والمواءمة بين الاتحاد الإفريقي ومجلسه للسلم والأمن، والجماعات الاقتصادية الجهوية، من خلال هيكل السلم والأمن الإفريقي، في إطار علاقات التعاون في حفظ السلم والأمن في القارة.	04
226	مسالك التنقلات التاريخية في إقليم دارفور	05
227	التوزيع العرقي لسكان إقليم دارفور	06
249	خريطة توضح الحدود الرسمية التي تم اعتمادها من طرف لجنة الحدود الإثيوبية الإريتريّة، والمناطق التي رفضت اللجنة ادعاء الدولتين بالسيادة عليها	07
277	خريطة للوكالة الأممية السامية للاجئين، توضح أعداد النازحين داخليا، وأعداد اللاجئين في بلدان الجوار الصومالي، وأهم معسكرات تجمعهم (2006-2007)	08
291	التوزيع الجغرافي لأبرز الجماعات والحركات الإرهابية في إفريقيا	09
331	جدول يحدد بعثات السلام المنتشرة في إفريقيا إلى غاية نهاية 2021، التي أنشأتها الأمم المتحدة، أو الإتحاد الإفريقي، أو بتعاون بينهما، والتي إما أنشئت أو تواصلت مهامها بعد العام 2000	10

الفهرس

مقدمة

13	-----	الفصل الأول: إفريقيا والنزاع .. تأصيل نظري ومفاهيمي.
15	-----	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنزاع.
15	-----	المطلب الأول: مفهوم النزاع.
15	-----	الفرع الأول: تأطير مفهوم النزاع والمفاهيم المرتبطة به.
31	-----	الفرع الثاني: أركان النزاع الدولي.
33	-----	المطلب الثاني: أنواع النزاعات الدولية وأسبابها.
33	-----	الفرع الأول: أنواع النزاعات الدولية.
35	-----	الفرع الثاني: أسباب النزاعات الدولية.
38	-----	المطلب الثالث: الطرق السلمية لتسوية النزاعات الدولية.
45	-----	المبحث الثاني: مقاربات نظرية في حل وتسوية النزاعات الدولية.
46	-----	المطلب الأول: نظريات ومقاربات في التكامل والأمن الجماعي.
50	-----	المطلب الثاني: إقترابات تحليلية في إدارة النزاعات الدولية.
61	-----	المطلب الثالث: المقاربات المحلية كآليات حل وتسوية النزاعات الإفريقية.
71	-----	المبحث الثالث: الإطار المؤسسي للاتحاد الإفريقي في حفظ السلم والأمن.
72	-----	المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي، التطور والبنية والوظيفة.
72	-----	الفرع الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية الى الاتحاد الإفريقي.
76	-----	الفرع الثاني: مؤتمرات التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.
79	-----	الفرع الثالث: الاتحاد الإفريقي، أهدافه ومبادئه وأجهزته.
88	-----	المطلب الثاني: مجلس السلم والأمن الإفريقي، آلية رئيسية لحل وتسوية النزاعات القارية.
88	-----	الفرع الأول: نشأة وبرتوكول المجلس.
93	-----	الفرع الثاني: الآليات التابعة لمجلس السلم والأمن الإفريقي.
99	-----	الفرع الثالث: علاقة مجلس السلم والأمن بالأجهزة الأخرى للاتحاد الإفريقي.
103	-----	المطلب الثالث: الهيكل الإفريقي للسلم والأمن.

المبحث الرابع: علاقة الإتحاد الإفريقي بالمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة في حفظ

108 ----- السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الأول: علاقة الإتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. -- 108

المطلب الثاني: علاقة الإتحاد الإفريقي بالإتحاد الأوروبي. ----- 115

المطلب الثالث: أهمية الجماعات الاقتصادية الإفريقية في مواءمة إستراتيجية الإتحاد الإفريقي في مجال
حفظ السلم والأمن القاريين. ----- 117

128 ----- خلاصة الفصل

129----- الفصل الثاني: تنامي الظاهرة النزاعية في إفريقيا.

المبحث الأول: ظاهرة النزاعات في إفريقيا. ----- 132

المطلب الأول: طبيعة النزاعات في إفريقيا. ----- 132

المطلب الثاني: أشكال النزاعات في القارة الإفريقية. ----- 135

الفرع الأول: النزاعات بين الدول. ----- 135

الفرع الثاني: النزاعات داخل الدول. ----- 138

المطلب الثالث: أزمات ما بعد الإستقلال في إفريقيا. ----- 143

المبحث الثاني: أسباب النزاعات في إفريقيا. ----- 146

المطلب الأول: محفزات البيئة الداخلية للنزاعات الإفريقية. ----- 148

الفرع الأول: الدوافع التاريخية. ----- 148

الفرع الثاني: الدوافع السياسية. ----- 154

الفرع الثالث: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المسببة للنزاعات في إفريقيا. ----- 159

المطلب الثاني: المحفزات الخارجية للنزاعات الإفريقية. ----- 166

الفرع الأول: تداخلات مصالح أبرز القوى الخارجية. ----- 167

الفرع الثاني: الأدوار الإقليمية في النزاعات القارية. ----- 175

الفرع الثالث: أنماط التدخلات الخارجية في النزاعات الإفريقية. ----- 176

المطلب الثالث: ظاهرة العولمة وتأثيرها على الأمن المجتمعي. ----- 178

المبحث الثالث: آثار النزاعات في إفريقيا وتفكيك الأمن المجتمعي. -----	183
المطلب الأول: إنعكاسات الظاهرة النزاعية على المستوى المحلي. -----	183
المطلب الثاني: إرتدادات النزاعات الإفريقية على المستويين الإقليمي والدولي -----	189
المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية والدولية في النزاعات الإفريقية. -----	197
المبحث الرابع: تجاذبات حلول أزمة مالي ودور الجزائر في تسويتها. -----	200
المطلب الأول: الآليات القسرية لفض النزاعات الدولية. -----	200
المطلب الثاني: نزاع مالي "2012" كنموذج هجين للتدخلات الإفريقية والخارجية في تسوية النزاعات	
القارية بين الجهود السلمية والإجراءات القسرية. -----	204
المطلب الثالث: موافق الجزائر ومقاربتها في تسوية أزمة مالي. -----	212
خلاصة الفصل -----	219

الفصل الثالث: إسهامات عملية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات

الإفريقية. -----	221
المبحث الأول: دور مجلس السلم والأمن في حل أزمة دارفور. -----	224
المطلب الأول: الخلفيات التاريخية والجيوسياسية ومسار أزمة إقليم دارفور. -----	224
المطلب الثاني: الأدوار الإقليمية والدولية في أزمة دارفور. -----	234
المطلب الثالث: جهود الإتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور. -----	239
المبحث الثاني: دور مجلس السلم والأمن في حل النزاعات الحدودية. -----	244
المطلب الأول: النزاع الحدودي الإريتري-الإثيوبي. -----	245
الفرع الأول: كرونولوجيا ومسببات النزاع الإريتري-الإثيوبي. -----	245
الفرع الثاني: موقف الإتحاد الإفريقي من النزاع الإثيوبي الإريتري. -----	252
الفرع الثالث: الإستجابة الأمريكية للنزاع الإثيوبي الإريتري. -----	254
المطلب الثاني: النزاع الحدودي السوداني التشادي. -----	257
الفرع الأول: خلفيات عن النزاع السوداني-التشادي. -----	257

- 259 ----- الفرع الثاني: دور مجلس السلم والأمن في حل النزاع الحدودي بين البلدين.
- 260 ----- الفرع الثالث: تدخلات القوى الدولية والإقليمية في حل النزاع.
- 261 ----- المطلب الثالث: متغير الاختراق وانعكاسه على الأمن الحدودي الإفريقي.
- 268 --- المبحث الثالث: الصومال أنموذجا للنزاعات السلطوية والجهود الإفريقية لتسويتها.**
- 272 ----- المطلب الأول: أثر النزاعات الداخلية والتدخلات الأجنبية على الصومال.
- 274 --- المطلب الثاني: قراءة تحليلية لجهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة الصومالية.
- 285 --- المطلب الثالث: الدعم الأممي لجهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية.
- 288 المبحث الرابع: دور الاتحاد الإفريقي في مواجهة التهديدات الإرهابية في البلدان الإفريقية.**
- 289 ----- المطلب الأول: التهديدات الإرهابية في قارة إفريقيا.
- 291 ----- الفرع الأول: الإرهاب في بلدان المغرب العربي الكبير.
- 294 ----- الفرع الثاني: الإرهاب عبر الساحل - الصحراء.
- 296 ----- المطلب الثاني: تداعيات الظاهرة الإرهابية على أمن واستقرار القارة الإفريقية.
- 297 ----- المطلب الثالث: الجهود الإفريقية والدولية لمواجهة المعضلة الإرهابية في إفريقيا.
- 298 ----- الفرع الأول: الجهود الإفريقية لمواجهة الظاهرة الإرهابية.
- 308 ----- الفرع الثاني: الأدوار الدولية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا.
- 314 ----- خلاصة الفصل
- 316--- الفصل الرابع: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في إحلال السلم والأمن القاري.**
- 319 ----- المبحث الأول: الدور الوظيفي للاتحاد الإفريقي في عمليات حفظ السلام.**
- 319 ----- المطلب الأول: مآزق النزاعات وحتمية بناء السلم في إفريقيا.
- 324 ----- المطلب الثاني: إمكانيات الاتحاد الإفريقي في مجال حفظ السلم والأمن في إفريقيا.
- 328 ----- المطلب الثالث: النماذج الوظيفية للاتحاد الإفريقي بين التمكين وحدود فعاليته.
- 337 المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي بين النجاحات والعطب في ظل النزاعات الإقليمية.**
- 337 ----- المطلب الأول: إنجازات الاتحاد الإفريقي في حفظ السلم والأمن القاريين.

المطلب الثاني: المنظورات الإدراكية لمعوقات حفظ السلم والأمن الإفريقي.	342
المطلب الثالث: الأدوار الإقليمية والدولية في إرساء السلم والأمن الإفريقي.	348
المبحث الثالث: إستراتيجية الاتحاد الإفريقي في إدارة الأبعاد الجديدة للأمن الإقليمي. -	352
المطلب الأول: الحكم الراشد وإرساء المشروع السياسية في إفريقيا.	353
المطلب الثاني: الأمن والتنمية من خلال مبادرة النيباد وإنشاء مناطق التجارة الحرة.	356
المطلب الثالث: الإستراتيجية الإفريقية في مواجهة التهديدات الأمنية.	365
المبحث الرابع: مستقبل الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإقليمية.	377
المطلب الأول: تحديات الإعتماد الأمني المتبادل في إفريقيا.	378
المطلب الثاني: فرص الاتحاد الإفريقي في صياغة الأمن الجماعي وبناء السلم في إفريقيا.	384
المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لوظيفة الاتحاد الإفريقي في ظل التحولات الإستراتيجية الإقليمية والدولية.	389
خلاصة الفصل.	404
خاتمة.	406
قائمة المصادر والمراجع.	416
فهرس الأشكال والجداول والخرائط.	446
الفهرس.	447